



أُصُولُ النُّجُومِ عِنْدَ الشُّيُوطَى بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّطِيقِ

تأليف
عصام عيّد فهمي أبو غريب



أبو غربية ، عصام عيد فهمى عثمان
أصول النحو عند الميوطى بين النظرية والتطبيق/
إعداد: عصام عيد فهمى عثمان أبو غربية. - القاهرة:
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
٦٠٨ ص : ٢٤ سم .. (سلسلة تراث).
تدملك ١ - ٠٩٧ - ٤١٩ - ٩٧٧
١ - اللغة العربية - النحو (١) العنوان :

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٣١٤ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977 - 419 - 097 - 1

ديوى ١، ٤١٥

أُصُولُ التَّحْقِيقِ عِنْدَ السُّيُوطِيِّ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّطْهِيقِ

دكتور
عصام عيّد فهمي أبو غريّة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٦

رئيس مجلس الإدارة

د. ناصر الاتصاري

مدير إدارة التراث

ورئيس التحرير

سعيد عبد الفتاح

مدير التحرير

أميمة على أحمد



- الكتاب : أصول النحو عند السيوطي
- المؤلف : دكتور عصام عيد
- الطبعة الأولى: ٢٠٠٦ م
- خطوط : أوس السنوسي
- الإخراج الفني والغلاف: أميمة على أحمد

طبع بمطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب. : ٢٢٥ الرقم البريدي : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW.egyptianbook.org

E-mail : info@egyptianbook.org

إهداء

إلى جدّى فى رحاب الله مستطراً عليه الرّحمات
والى والدى وإخوتى تحية حب وتقدير

المقدمة

- موضوع الكتاب.
- الدراسات السابقة المتصلة بموضوع الكتاب.
- الصعاب التي واجهت المؤلف ووسائل التغلب عليها.
- خطة الكتاب.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد؛

فموضوع هذا الكتاب: أصول النحو عند السيوطي بين النظر والتطبيق. وأصول النحو- كما يرى السيوطي- علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل^(١).

لقد سبق ابن السراج (ت ٣١٦هـ) معظم النحويين باستخدام لفظ (الأصول) عنواناً لكتابه، وهو في الحقيقة كتاب في قواعد النحو ومبادئه وليس كتاباً في أصول النحو- بمعنى أدلته الكلية أو الإجمالية التي تفرعت منها فروع وفصوله-، وكتب ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) كتاب الخصائص الذي يعدّ أول كتاب في أصول النحو بالمعنى السابق، وإن ضمّ مباحث غير داخله في أصول النحو، كما أنه ليس مرتباً- كما قال السيوطي-.

جاء بعد ابن جنى الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فبلغت أصول النحو عنده مبلغاً كبيراً، حتى عدّه بعض الباحثين^(٢) عميد مدرسة أصول النحو بكتابه لمع الأدلة فضلاً عن بعض فقرات الإنصاف في مسائل الخلاف.

ثم جاء السيوطي في القرن العاشر (ت ٩١١هـ) فبلغ التأليف في أصول النحو الغاية وذلك بكتابه الجليل الاقتراح في علم أصول النحو فضلاً عن بعض المباحث المنثورة في كتابيه الأشباه والظواهر في النحو والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، وبذلك أصبح علم أصول النحو محدّد المعالم واضح الأسس.

أسباب اختيار الموضوع:

على أنه إذا كان السيوطي قد سبق في ميدان التأليف في علم أصول النحو من قبل هؤلاء العلماء سألني الذكر إلا أن ذلك لا يقلل من عمل السيوطي؛ ذلك أن محاولاتهم لم تكن من الإفاضة والعمق والانفساح بمثل ما فعل السيوطي.

ويمكن بيان أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع في:

- (١) ما تتميز به هذه الشخصية من سعة اطلاع، وكثرة تأليف؛ فقد جمع حصاد القرون الطويلة التي سبقته، واستوعب كثيراً مما وصلت إليه يده من كتب السابقين، وبعضها عزَّ وجوده الآن.
- (٢) جاء السيوطي بعد أن استقرَّت أصول النحو نتيجة لتأخره الزمني؛ فشيد صرحه وأرسى أصوله.
- (٣) كل محاولة تناولت أصول النحو من بعد السيوطي اعتمدت على ما قدَّمه في هذا العلم وأفادت منه؛ فكان مرجعاً لكل من أتى بعده.

الهدف من الكتاب:

وغرضي من هذا الكتاب هو محاولة تكوين صورة دقيقة لأصول النحو عند السيوطي ليس من خلال ما كتبه نظرياً في الاقتراح فحسب، ولكن أيضاً من خلال بعض كتبه الأخرى التي أهمها: المزهري في علوم اللغة وأنواعها والأشباه والنظائر في النحو وجمع الهوامع شرح جمع الجوامع والمطالع السعيدة شرح الفريدة وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك وعقود الزبرجد في إعراب مسند أحمد وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي والإتقان في علوم القرآن والنكت ...

وقد حاولت الوقوف على آرائه الأصولية من خلال كتبه النحوية ومعرفة إلى أي مدى أخذ بها أو عدل عنها.

الدراسات السابقة:

بطبيعة الحال يفيد هذا الكتاب من الدراسات السابقة في هذا الميدان، وكانت هذه الدراسات ذات شقين:

- (١) فهناك دراسات عن السيوطي نفسه.
- (٢) وهناك دراسات أخرى عن أصول النحو.

أما الدراسات التي كُتِبَتْ عن السيوطي؛ فأمهمها:

- كتاب: جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة، المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع - دار القلم - دمشق ط ١ سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- السيوطي النحوي لعبدنان محمد سليمان - رسالة دكتوراه بآداب القاهرة - رقم ٨٤٩ بمكتبة جامعة القاهرة.
- جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية [١] موسوعة الدراسات السيوطية - د. مصطفى الشكعة - الدار المصرية اللبنانية - ط ١ سنة ١٩٩٥م.
- فضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع للسيوطي - لعلي أحمد علي الكبيسي - رسالة دكتوراه بآداب القاهرة - رقم ٤٧٣٩ بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة.
- وأما الدراسات عن أصول النحو؛ فبعضها تناول أصول النحو - أو أصلاً واحداً من الأصول - دون تحديد لشخصية، وبعضها تناول أصول النحو عند أحد العلماء غير السيوطي، وبعضها اختار مجموعة من الكتب وقام بدراستها، ومن أمثلة النوع الأول:
- كتاب الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة - د. تمام حسان - دار الثقافة - المغرب سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م، لا ط.
- أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية (١٣٩٢ - ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) لا ط.
- أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة - دار العلوم العربية - بيروت ط ١ - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث - د. محمد عيد - عالم الكتب - ط ٧ - سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنى لصابر بكر أبو السعود - رسالة رقم ١٤١٠ بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

- القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبى على الفارسى للدكتورة منى إلياس - دار الفكر - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ م.

ومن أمثلة النوع الثانى:

- أصول النحو فى الخصائص لابن جنى لمحمد إبراهيم خليفة - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٣٦٧ .

- أصول النحو فى معانى القرآن للقرءاء لمحمد عبد الفتاح العمراوى - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٥٤٤ .

- الأصول النحوية عند الأنبارى لمحمد سالم صالح - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٥٨٦ .

ومن أمثلة النوع الثالث:

- أصول النحو فى كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجرى - لحسام أحمد قاسم - رسالة ماجستير بكلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٩٦ م رقم ٧١١٤ .

ويتميز كتابى هذا عن غيره مما سبق فى صرف همة صاحبه إلى دراسة أصول النحو عند السيوطى من خلال تناوله لمجموعة من كتبه التى لم تسبق دراستها من هذا الجانب فضلا عن ما لهذا الموضوع من أهمية سبق ذكرها.

الصعوبات :

تتمثل أهم الصعوبات التى واجهتنى فى دراسة هذا الموضوع فيما يأتى:

(١) كثرة المادة العلمية؛ نتيجة لضخامة مؤلفات السيوطى وكثرتها.

(٢) تنوع المصادر والمراجع التى رجعت إليها؛ لتنوع القضايا المتصلة بالموضوع، وفى طليعتها: كتب السيوطى نفسه، ثم كتب اللحيين أنفسهم، وكتب التراجم والطبقات، وكتب القراءات والمجموعات الأدبية والدواوين الشعرية، وكتب السنة الصحاح، هذا بالإضافة إلى الكتب التى تناولت أصول النحو بالدراسة قديماً وحديثاً، وما كتب عن السيوطى.

(٣) كثرة النقول عند السيوطى التى كانت سبباً فى تعارض بعض آرائه؛ لأنه ينقل من كتب مختلفة لعلماء مختلفين فى كتب له متنوعة.

خطة الكتاب :

يتألف هذا الكتاب من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة - وهي التي أتحدث فيها الآن -؛ فقد حدّدت فيها موضوع الكتاب، وبيّنت أهميته، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة على الموضوع، والصعوبات التي واجهت المؤلف، وخطة الكتاب.

وأما التمهيد؛ فقد تحدثت فيه عن نقطتين: أما النقطة الأولى؛ فكانت تحت عنوان (السيوطي عصره وحياته): وقد تناولت فيها الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقافية في عصر السيوطي، ثم تناولت فيها السيوطي من حيث: نشأته، وشيوخه وشيخته، ورحلاته، وحياته العلمية، ومؤلفاته، وتلاميذه، ووفاته.

وكانت النقطة الثانية في التمهيد تحت عنوان: (أصول النحو قبل السيوطي) وحدّدت فيها دلالة هذا المصطلح، وصور دراسة الأصول، وبداية التفكير في أصول النحو، ومراحل دراسة أصول النحو من نشأتها حتى السيوطي متتبعاً أصول النحو عند العلماء الذين تحدّثوا عنها خلال هذه المراحل والتطور الذي أحدثوه حتى عصر السيوطي.

ثم جاء الفصل الأول بعنوان «السماع»، وذكرت فيه: مفهوم السماع، ومصادره وهي ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعراً ونثراً)، ثم وفقت على موقف السيوطي من هذه المصادر الثلاثة؛ فبيّنت موقفه من القرآن الكريم وقراءاته، وذكرت أن النظرة العامة للسيوطي تُظهر احترامه للقراءات القرآنية بدليل نصّه على أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وتخريجه للقراءات القرآنية على لهجات العرب. ثم ذكرت مظاهر اهتمامه بالقراءات القرآنية بشيء من التفصيل وحصرتها في أربعة هي: عزو القراءات إلى أصحابها - وإن وجدت بعض القراءات التي لم يعزّها إلى قرّائها - واستشهاده بالقراءات القرآنية بجميع أنواعها: المتواتر منها والشاذ في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية، ورده على من يلحّون القراءة - وفي هذه النقطة تتبّعت هذه الدعوى في المصادر السابقة على السيوطي - وتخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية. وقد أظهر البحث أن هناك موقفاً آخر للسيوطي - وذلك في مواضع قليلة جداً في كتبه - حيث ينقل عن غيره تضعيفاً لبعض القراءات أو تخريجاً لها على لغة ضعيفة أو قليلة أو شاذة.

وأما المصدر الثاني للسمع وهو الحديث الشريف؛ فقد ذكرت عند تناوله اختلاف العلماء في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على القواعد النحوية، وبيّنت موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث؛ فأظهرت أن الموقف النظري له يُشعر بأنه من المجيزين المقيدين، وأما الموقف التطبيقي؛ فيتردد السيوطي فيه بين المنع والإجازة، ثم ذكرت مظاهر المنع التي تتجلى في: نصريحه بتغيير الرواة، أو تأويله لبعض الأحاديث، أو حمله بعضها على القلة أو الندرة، أو النص على الراوية بالمعنى. وأما الإجازة فتبدو في استشهاده بالأحاديث، النبوية الشريفة في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية منفردة أو مع غيرها.

والمصدر الثالث للسمع هو كلام العرب (الشعر والنثر)، وقد تكلمت فيه عن أسباب غلبة الشعر في الدراسات النحوية، ونوعية الشعر المدروس، وأسس موقف النحاة من الشعراء، ونطق الاحتجاج وهي: النطاق المكاني، والنطاق الزماني، ثم جلبت موقف النحاة من المولدين وأسباب هذا الموقف، وأظهرت أن السيوطي لم يستشهد بشعر المولدين وأنه استشهد بشعراء الطبقات المعتمدة في كل المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ثم تكلمت عن استشهاده بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة، وموقفه من نسبة شواهد، وتعدد الروايات للبيت، والأبيات المصنوعة، والضرورة الشعرية وموقف السيوطي منها.

ثم تكلمت عن النثر؛ فذكرت احتجاج السيوطي بأقوال العرب المأثورة، وحكمهم، وأمثالهم، وموقفه من الاحتجاج بكلام النقات، ووقفت أمام اللهجات في كتب السيوطي وقفة ليست بالقصيرة؛ فأظهرت أمثلة من اللهجات المنسوبة فيكتب السيوطي، وأمثلة من اللهجات التي لم ينسبها إلى أصحابها، والمستويات اللغوية اللهجية في كتب السيوطي: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ثم وصف السيوطي لبعض اللهجات.

وأما الفصل الثاني؛ فجاء تحت عنوان القياس وتكلمت فيه عن القياس في اللغة والاصطلاح، وأهميته والرد على من أنكروه، وأقسام القياس، وتقسيم السيوطي القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد، ثم ذكرت أركان القياس وهي: المقيس عليه، والمقيس، والعلة أو

انجام، والحكم. ويُنْتِج موقفه من القياس على القليل وعلى الشاذ، وذكرت اختلاف العلماء في القياس على الأصل المختلف في حكمه، واختلافهم في إثبات الحكم في محل النص بم يثبت أبالنص أم بالعلة؟ وذكرت أقسام الحكم النحوي، وجواز تعلق الحكم بشيئين أو أكثر، وتعليل الحكم بعلمتين، وتعليل حكمين بعلة واحدة، وتعارض العلل، واجتماع صديدين، ومنزلة العلة النحوية، والعلل النحوية كما تبدو فيكتب السيوطي، والعلة الموجبة والعلة المجوزة، وتخصيص العلة، والتعليل بالعلة القاصرة، والعلة البسيطة والعلة المركبة، والتعليل بالأمور العدمية، ودور العلة، ومسالك العلة وقوادحها، وكيفية السؤال والجواب وترتيب الأسئلة، ومسألة في التسلسل.

وأما الفصل الثالث؛ فتناولت فيه ثلاثة أمور هي: الإجماع، والاستصحاب، والأدلة الفرعية الملحقة بالأصول النحوية.

أما الإجماع؛ فقد أوضحنا المراد به لغة واصطلاحاً، وذكرت إجماع النحاة، ومخالفة الإجماع، وأنواعاً أخرى للإجماع اللغوي هي: إجماع العرب، وإجماع القراء، وإجماع الرواة. وأما الاستصحاب؛ فتناولت فيه: تعريفه لغة واصطلاحاً، ومكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند النحاة، وعند السيوطي، والمسائل التي ورد فيها الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطي.

ثم تناولت الأدلة النحوية الملحقة بالأصول النحوية، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستقراء، والاستدلال بعدم النظم، والاستحسان، والدليل المسمى بـ الباقي. وأظهرت أمثلة لهذه الأدلة كما تبدو في كتب السيوطي، ومكانة هذه الأدلة الفرعية من الأصول النحوية.

وأما الفصل الرابع؛ فتناولت فيه الحديث عن التعارض والترجيح، وقواعد الترجيح.

وذكرت عند الحديث عن التعارض والترجيح مفهوم التعارض والترجيح لغة واصطلاحاً، وصور التعارض والترجيح، وذكرت أن السيوطي قد اهتم بذكر كل أشكال التعارض الممكنة وليس تعارض الأدلة فحسب، ويُنْتِج أن التعارض والترجيح عملية جدلية وليس أصلاً من الأصول النحوية؛ فهو أدخل فيما يسمّى بـ الجدال في النحو.

وعند الحديث عن قواعد الترجية ذكرت مفهوم قواعد الترجية وشروطها، وعلاقة قواعد الترجية بأصول النحو، والعلاقة بين قواعد الترجية وقواعد النحاة، ووظيفة قواعد الترجية، ومآخذ على قواعد الترجية، ونماذج أمثلة لمسائل وظفت فيها قواعد الترجية في السياق، وأمثلة ونماذج لقواعد الترجية خارج السياق.

ثم جاءت الخاتمة وتكلمت فيها عن: إضافات السيوطي في علم أصول النحو، وتأثيره في الخالفين، وأهم نتائج البحث.

ثم المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، وملخص لموضوعات الكتاب باللغة الإنجليزية.

هذا ويمكن عدّ هذه الدراسة من الدراسات التاريخية الوصفية النقدية، حيث اقتضت طبيعة البحث أن يستخدم المؤلف أكثر من منهج مع الحرص على الموضوعية.

شكر وتقدير

يفرض على الواجب أن أسدى الشكر إلى مجموعة من الأساتذة والباحثين الذين مهدوا الطريق لهذا الكتاب ببحوث مهمة لهم في هذا المجال وهم: تمام حسّان، وعلى أبو المكارم، وطاهر سليمان حمودة، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ومحمد عيد، وشعبان صلاح، ومحمد إبراهيم عبادة، وعلى الكبسي، ومحمود فجّال، وعبد الله الخولي، ومحمد سالم، ومحمد خليفة، ومحمد العمراوى، وحسام قاسم وغيرهم.

وأود أن أسير - هنا - إلى أن هذا المؤلف عبارة عن رسالة الماجستير التي قدمتها إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة في ٢٠٠٠م/٣/٩، وحازت تقدير ممتاز، وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور على أبو المكارم متعه الله بالصحة والعافية وجزاه خير الجزاء ، وناقشها الأستاذان الدكتوران: محمد إبراهيم عبادة وصلاح روى ؛ أحسن الله إليهما وأجزل لهما المثوبة والعطاء.

أدعو الله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي؛ فإن كان كذلك فذلك فضل الله، وإلا فحسبى أنى أخلصت النية وبذلت الجهد، والله وحده الكمال، والخير أردت، وما توفيقى إلا بالله.

اللهم تقبل منى صالح عملى، واغفر لى سيئه إنك على ما تشاء قدير.

اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى فى أمرى وما أنت أعلم به منى.

اللهم إنى أسألك رحمة من عندك تهدى بها قلبى، وتجمع بها أمرى، وتلمّ بها شعئى، وتحفظ بها غائبى، وتببّض بها وجهى، وتزكّى بها عملى، وتعصمنى بها من كل سوء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

- أولاً - السيوطي (عصره وحياته) .
- ثانياً - أصول النحو قبل السيوطي .

أولاً - السيوطى (عصره وحياته)

(أ) عصره:

عاش جلال الدين السيوطى فى زمن المماليك فى الفترة من ٨٤٩هـ حتى ٩١١هـ أى ٦٢ عاماً، وكان هذا العصر مليئاً بالتناقضات:

فمن الناحية السياسية: كانت الفتن الداخلية والمنازعات^(١)، حيث وجدت فى مصر قبائل عديدة من العربان، وهؤلاء انتشروا فى أجزاء مختلفة من البلاد، وكانوا مصدر فتن ومتاعب للحكام والمحكومين على السواء، فارتبط تاريخهم فى عصر المماليك بالثورات وحوادث النهب والسلب والاعتداء على الأمنيين من أهالى القرى والمدن^(٢). وحلت القاهرة محل بغداد بعد انتقال الخلافة العباسية إلى القاهرة^(٣).

وقد عاصر السيوطى ثلاثة عشر سلطاناً من سلاطين المماليك البرجية (الثانية أو الجراكسة)^(٤).

ومن الناحية الاقتصادية: كانت هناك عناية بالزراعة، وازدهرت الصناعة، وازدهر طريق البحر الأحمر وموانئ مصر، وشُجِعَ التجار الأوربيون، ونشطت التجارة الداخلية، وأقيمت المنشآت الخاصة بالتجار^(٥).

ومن الناحية الاجتماعية: حدثت بعض المجاعات والأوبئة بسبب انخفاض مياه النيل، والفوضى، والفتن السياسية، وتلاعب السلاطين بالعملة^(٦)، وكثير الموت بالقاهرة، وكثير الغش^(٧)، وانتشرت الخوانق والربط والزوايا وأقبل الناس على التصوف^(٨).

ومن الناحية الثقافية والعلمية: نعمت البلاد بحركة علمية وثقافية كبيرة والذى ساعد على ذلك أن مصر - وحدها - أصبحت مقصد العلماء المسلمين من الشرق ومن الغرب، وتشجيع بعض سلاطين المماليك للعلم والعلماء، وإنشاء المدارس والمساجد والمكتبات، والاتجاه الموسوعى نحو التأليف^(٩).

فى هذا العصر نشأ جلال الدين السيوطى، فأصابه خيرُه ولحقه بعض أذاه؛ فلقد أدت الظروف السابقة إلى قيام نوع من المناقبات التى أخذت أحيانا شكل الخصومات والمنازعات بين علماء هذا العصر.

(ب) حياته:

يعد جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) من الشخصيات الفذة التى أسهمت - وبشكل ملحوظ - فى خدمة التراث الإسلامى فى كل ميادينه.

وقد وقعت هذه الشخصية بين نقيضين:

مدح بلغ أقصى درجاته، وقدح نزل إلى الدرك الأسفل^(١٠).

وما ذلك إلا لأنه برع فى أكثر من فن، وصنف فى أكثر من علم.

ولن تسعفنا هذه العجالة فى التعريف الكامل بكل جوانب هذه الشخصية ولكننا نجتزئ - هنا - ببعض ما يمكن أن يقال.

من هو؟

إنه عبد الرحمن بن الكمال بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسىوطى^(١١).

اسمه: عبد الرحمن

ولقبه: جلال الدين

وكنيته: أبو الفضل

ونسبه الأعلى ينحدر من جهة أبيه من أصل أعجمى أو من الشرق^(١٢).

وأما والدته؛ فهى أمة تركية^(١٣)، وفى بعض المصادر أنها جركسية من أصل فارسى، وقد تقدم العمر بها حتى فجعت بوحيدها وبنت له قبرا لائقا، وكانت تكثر زيارته حتى توفيت، ودفنت بغير مجاور لقبر ولدها^(١٤).

وأما نسبته بالخضيرى؛ فيقول عنها: ... ولا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية محله ببغداد، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدى - رحمه الله تعالى - يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة^(١٥).

وأما عن أسرته ومكانتها؛ فيقول عنها: ... أما جدى الأعلى همام الدين؛ فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطرق ... ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة؛ منهم من ولى الحكم ببلده، ومنهم من ولى الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً فى صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسويط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق العلم إلا والدى ...^(١٦).

مولده:

كان مولده بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب بالقاهرة سنة تسع وأربعين وثمانمائة ٨٤٩ هـ = ١٤٤٥ م^(١٧).

والد السيوطى:

كما ذكر - آنفاً - كان والده من أعلام الشافعية، وقد منح التبهر فى عدد من العلوم. يقول عنه ابنه السيوطى: ووالدى - رحمه الله - كان ممن له التمكن فى علوم الشرع، والعربية، والبيان، والإنشاد، أجمع على ذلك كل من شاهده^(١٨).

وقد صنف والده عدداً من المصنفات فى الفقه والنحو والتصريف وغيرها كما ذكرها السيوطى فى كتابه بغية الوعاة^(١٩).

وأما نسبته السيوطى - ويقال الأسويطى -؛ فترجع إلى بلدة بصعيد مصر، وقد تحرر لدى السيوطى بعد مراجعته لكتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم أن فى سيوط خمس لغات: أسويط بضم الهمزة، وفتحها، وسيوط بتثنية السين^(٢٠).

وأما أولاده؛ فيبدو أنه تزوج فى سن مبكرة^(٢١)؛ حيث ذكر السيوطى فى ترجمته لشيخه الشملنى ت ٨٧٢ هـ^(٢٢) فى كتابه «بغية الوعاة» أن ولده حضر معه على الشيخ المذكور بعض مسموعاته، يقول: ... وحضر عليه فى الأولى ولدى ضياء الدين محمد أشياء...^(٢٣) وقد رزء السيوطى بفقد ولده^(٢٤).

وأما خادمه ؛ فهو محمد بن علي الحباك^(٢٥).

وأما بيته ؛ فكان يسكن في آخر حياته - وبعد اعتزاله الحياة العامة - في جزيرة الروضة جنوب القاهرة. ويوجد في منطقة «المنيل، بالقاهرة شارع يعرف باسم «شارع جلال الدين السيوطي، يقع قريباً من الروضة لعله موضع إقامته وقدّاك^(٢٦). كما يوجد بمنطقة «السيدة زينب، شارع يعرف بالخضيري قريباً من المدرسة الشيعونية التي كان يدرس بها.

وأما شخصيته ؛ فالذي يظهر أنه كان يتمتع بشخصية قوية - شأن العلماء الذين يعتدون بأنفسهم وعلمهم - وكان أيضاً قنوعاً، يقول الحق ولو جلب إليه العداوة، زاهداً في مناصب الدنيا وفي عطايا السلاطين وهداياهم، متعقفاً، لا يسأل مخلوقاً، ولا يطلب من أحد معونة ... إلى آخر هذه الصفات^(٢٧).

وأما شيوخه وشيخاته ؛ فأقول: إذا كان قدر طالب العلم بقدر جده واجتهاده وإخلاصه في طلب العلم؛ فإن هذا القدر يعظم بمقدار الأساتذة الذين أخذ عنهم ومكانتهم، وكلما كثر أساتذته وعلا قدرهم، ارتفعت لذلك مكانته، وسمت منزلته، ونظر إليه الناس نظرة تقدير واحترام، وكثرت ثقتهم فيه والعكس صحيح.

من هنا كان حرص السيوطي على ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم العلم يقول: وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة؛ فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين، ولم أكثر من سماع الرواية؛ لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية^(٢٨).

وقد ذكر إِياد خالد الطباع في كتابه الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية أسماء شيوخ السيوطي مرتبين على حروف المعجم، مما ذكره السيوطي لنفسه ومما عثر عليه في المصادر الأخرى مما أغفله، وذكر عدد شيوخه من الرجال، وهم كما أحصاهم ١٦٢ شيخاً. هذا إلى جانب مجموعة من الشيوخ الحافظات الجليلات اللائي جلس إليهن السيوطي، وقد أحصى عدد شيخاته من النساء فبلغن ٤٢ امرأة^(٢٩).

وكان من أشهر شيوخه:

(١) شمس الدين الحنفي: كان خازن المكتبة الشيعونية، تمكن في علوم اللغة والمنطق، لازمه السيوطي فقرأ عليه الكافية وشرحها للمصنف، وغيرهما، توفي في سنة سبع وستين وثمانمائة (٨٧٦ هـ).

(٢) تَقَى الدِّينَ الشُّمْنَى (٣٠): لَازِمُهُ السِّيَوطِيُّ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ مِنْ سَنَةِ ٨٦٨ هـ وَحَتَّى وَفَاتِهِ، وَأَخَذَ عَنْهُ السِّيَوطِيُّ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٢ هـ.

(٣) مَحْبِي الدِّينَ الْكَافِيجِي (٣١): لَازِمُهُ السِّيَوطِيُّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ عَامًا، وَأَخَذَ عَنْهُ، وَكُتِبَ لَهُ بِخَطِّهِ إِجَازَةٌ عَظِيمَةٌ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ. تَوَفَّى الْكَافِيجِيُّ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِائَةَ سَنَةٍ ٨٧٩ هـ.

(٤) سَيْفُ الدِّينِ الْحَنْفِي (٣٢): لَازِمُهُ السِّيَوطِيُّ، وَسَمِعَ عَلَيْهِ دُرُوسًا عَدِيدَةً، تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةَ (٨٨١ هـ).

هَؤُلَاءِ هُمُ أَهْمُ الشُّيُوخِ الَّذِينَ لَازِمَهُمُ السِّيَوطِيُّ، وَأَكْثَرُ مِنَ الْأَخْذِ عَنْهُمْ، وَكَانَ لَهُمُ الْأَثَرُ فِي بِنَاءِ شَخْصِيَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَيُوجَدُ سِوَاهُمْ آخَرُونَ لَكِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمُ ذَلِكَ اثْنَائِيْرُ الْوَاضِحِ فِي شَخْصِيَّتِهِ مِثْلَ هَؤُلَاءِ (٣٣).

وَأَمَّا عَنْ رِحَالَتِهِ؛ فَكَانَتْ ذَاتَ شَقِيْنِ:

(١) رِحَالَتٌ دَاخِلِيَّةٌ (دَاخِلُ الْأَرَاضِي الْمِصْرِيَّة): زَارَ فِيهَا بَعْضَ مَدَنِ مِصْرَ، وَقَدْ زَارَ خِلَالَهَا دِمْيَاطَ وَالْفَيُومَ وَالْإِسْكََنْدَرِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَدَنِ..

(٢) رِحَالَتٌ إِلَى الْأَرَاضِي الْمَقْدِسَةِ لِأَدَاءِ فَرِيضَةِ الْحَجِّ (٣٤).

حَيَاتِهِ الْعِلْمِيَّة:

كَانَ السِّيَوطِيُّ عَالِمًا مُوسَّوعِيًّا قُلَّ أَنْ يَجُودَ الزَّمَانُ بِمِثَالِهِ، يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: قَدْ رُزِقْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - التَّبَحُّرُ فِي سَبْعَةِ عُلُومٍ: التَّفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَالفقه، وَالدُّعْوَى، وَالمَعَانِي، وَالبَيَانِ، وَالبَدِيعِ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ الْبُلْغَاءِ لَا عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْعَجَمِ وَأَهْلِ الْفَلَسَفَةِ، بِحَيْثُ إِنْ الَّذِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ سِوَى الْفَقْهِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ وَلَا وَقَفَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَشْيَاخِي فَضْلًا عَنْ دُونِهِمْ.

وَدُونَ هَذِهِ السَّبْعَةِ فِي الْمَعْرِفَةِ أَصُولُ الْفَقْهِ، وَالْجَدَلُ، وَالتَّصْرِيفُ.

وَدُونَهَا الْفَرَائِضُ، وَالْإِنْشَاءُ، وَالتَّرْسُلُ...

وَدُونَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ الْقَرَاءَاتُ، وَلَمْ آخُذْهَا عَنْ شَيْخٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَقْرَأْهَا أَحَدًا؛ لِأَنَّهَا فَنٌ إِسْنَادٍ.

وَدُونَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ الطَّب.

وأما الحساب؛ فأعسر شيء على، مع معرفتي به، ولكن يفتل على النظر فيه، وتضيق منه أخلاقي، ومن ظن أني قلت ذلك قصوراً عنه؛ فذلك لجهله بمقصودي^(٣٥).

من هذا النص يتضح مدى اهتمام السيوطي بالعلم والمعرفة في شتى جوانبها، حتى إنه يُبعدُ من العلماء الموسوعيين، ولا يعيبه أن معرفته ببعض العلوم أقل من الأخرى؛ فذلك راجع إلى الشخص نفسه، وإلى اهتمامه بهذه أو تلك دون غيرها.

وقد حصل السيوطي على شهادات وإجازات كثيرة أولها إجازته بتدريس العربية سنة ٨٦٦هـ، يقول السيوطي: وأُجزيت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين. وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفتُه: شرح الاستعاذة والبسملة، وأوفقت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريراً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده...^(٣٦).

على أن السيوطي لم ينصرف إلى تدريس العربية على ما يظهر، بل باشر تدريس الفقه بالجامع الشيخونى الذى لم تنقطع عنه وظيفته حتى ناهز الأربعين، وكان تعيينه هناك بسفارة شيخه البلقيني^(٣٧).

وتصدى السيوطي للإفتاء من سنة ٨٧١هـ^(٣٨).

وفى السنة التى تاليها ابتداء إملاء الحديث بالجامع الطولونى، وكان إملاء الحديث قد انقطع بموت ابن حجر العسقلانى؛ فجددّه السيوطي^(٣٩).

وفى سنة ٨٧٧هـ تولى تدريس الحديث فى المدرسة الشيخونية^(٤٠).

وفى سنة ٨٩١هـ تم تعيين السيوطي فى مشيخة الخانقاه البيبرسية وهى أكبر خوانق القاهرة، وأكثرها أوقافاً فى عصره^(٤١). وفى هذه السنة كتب السيوطي مقامة الكاوى فى تاريخ السخاوى^(٤٢) حيث اشتدّ خلافه مع السخاوى وابن الكركى، وقد أشيع بين الناس فى سنة ٨٩٦هـ أن السيوطي أفتى بأنه لا يجوز البناء على ساحل الروضة^(٤٣)؛ فأدى ذلك إلى ازدياد خصومه^(٤٤). ومن ثم انقطع عن التدريس والإفتاء والإملاء، ولازم بيته، وأخذ فى التجرّد للعبادة، وشرع السيوطي منذ ذلك الوقت فى تحرير معظم مؤلفاته^(٤٥).

أما عن مؤلفاته؛ فقد اختلف الناس اختلافاً كبيراً فى عدد مؤلفات السيوطي؛ فالسيوطي فى كتابه حسن المحاضرة ذكر أن عدد مؤلفاته قد بلغت حتى زمن كتابة هذا الكتاب ثلاثمائة مصنف سوى ما غسله ورجع عنه^(٤٦).

والسخاوى فى الضوء اللامع فى أخبار القرن التاسع يتهمهم من هذا العدد، ويتهم السيوطى بالسرقه والاقتلاص^(٤٧).

وجورجى زيدان فى تاريخ آداب اللغة العربيه حددها بأكثر من ثلاثمائة كتاب ورسالة^(٤٨).

ومحمد الزغبى فى كتابيه: جلال الدين السيوطى وجهوده فى اللغة^(٤٩)، وأصول النحو ومصادره ومعاجم اللغة^(٥٠) ذكر أن الكتب الموجودة التى صنفها السيوطى - مخطوطة ومطبوعة - تبلغ ٤٩٨ مصنفًا حيث يقول: ... ويرى الباحث أن التصانيف التى صنفها السيوطى يجب أن تحصى باعتبار وجودها بين أيدينا مخطوطة أو مطبوعة، أما ما فقد منها وضاع؛ فلا يعد؛ لعدم وجوده، وعلى هذا يرى الباحث أن الكتب الموجودة التى صنفها السيوطى - مخطوطة ومطبوعة - تبلغ ٤٩٨ أربعمائة وثمانية وتسعين مصنفًا...^(٥١).

وخير الدين الزركلى فى الأعلام^(٥٢) ذكر أن للسيوطى ستمائة مصنف.

والدكتور طاهر سليمان حمودة فى كتابه جلال الدين السيوطى^(٥٣) جعل مؤلفاته ستمائة أيضًا.

وإياد خالد الطباع فى الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى معلمة العلوم الإسلامية^(٥٤) جعل قائمة كتب السيوطى ١١٩٤ كتابًا.

مما سبق يتضح مدى اختلاف الباحثين حول عدد المؤلفات التى ألفها السيوطى ، لكننا نلاحظ - على كل حال - كثرة هذه المؤلفات وتنوع موضوعاتها.

لقد قسم السيوطى كتبه إلى سبعة أقسام^(٥٥):

القسم الأول: وقد ادعى السيوطى التفرد فيه، ويعنى بالتفرد: أنه لم يؤلف له نظير فى الدنيا فيما علمت، وليس ذلك لعجز المتقدمين عنه - معاذ الله -، ولكن لم يتفق أنهم تصدوا لمثله، وأما أهل العصر؛ فإنهم لا يستطيعون أن يأتوا لمثله؛ لما يحتاج إليه من سعة النظر وملازمة التعب ...، وذكر لنا من هذا القسم جمع الجوامع والدر المنثور.

القسم الثانى: الكتب التى ألف ما يناظرها ويمكن للعلامة أن يأتى بها، مثل: تدريب الراوى والمعجزات والخصائص النبوية.

القسم الثالث: الكتب الصغيرة، وهي من كراسين إلى عشرة، ومنها: المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب.

القسم الرابع: ما كان كُراساً ونحوه سوى مسائل الفتوى، مثل: بزوغ الهلال.

القسم الخامس: ما ألفه في الفتاوى، مثل: نصر الصديق على الجاهل الزنديق.

القسم السادس: مؤلفات لا يعتد بها؛ لأنه ألفها في زمن السماع وطلب الإجازات.

القسم السابع: بدأ كتابته، ولكنه لم يكمله؛ لأن همته فترت عن ذلك.

ومؤلفات السيوطي متنوعة الموضوعات؛ فله مؤلفات في علوم القرآن والتفسير، وله مؤلفات في الحديث النبوي الشريف وعلومه، وله مؤلفات في الفقه وأصوله، وله مؤلفات في اللغة وعلومها، وله مؤلفات في التاريخ والتراجم والطبقات، وله مؤلفات في الأدب وتاريخه، والفلسفة والمنطق والطب وغيرها، وله آثار شعرية.

وبذلك استحق السيوطي أن يوصف بأنه كان يمثل جامعة بأكملها، فقد ألف في كل العلوم تقريباً، وبرز في كثير منها...^(٥٦) ويأتى آخر من ظهر في هذا العصر بمصر من كبار العلماء لكنه أعظمهم همة، وأوسعهم علماً، وأكثرهم آثاراً^(٥٧).

أما عن تلاميذه؛ فقد أخذ عن السيوطي العلم كثير من الطلاب وقد عدَّ إِياد خالده الطَّبَّاع منهم ٤٨ عالماً^(٥٨) منهم: ابن إِياس الحنفى (ت ٩٦٣هـ)^(٥٩)، وعبد القادر بن محمد الشاذلى (ت ٩٣٥هـ)^(٦٠). وغيرهما.

وقد خرج السيوطي بمؤلفاته عدداً كبيراً من التلاميذ منذ عصره حتى هذه اللحظة أكبر بكثير ممن تتلمذوا على يديه وحضروا مجالسه.

وفاته:

توفى - رحمه الله تعالى - سحر ليلة الجمعة تاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩١١هـ بعد مرض صاحبه سبعة أيام أصيب بنورم في ذراعه اليسرى في منزله بروضة المقياس، وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً، وكان له مشهد عظيم، ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة من جهة الشرق، وقبره ظاهر يزار وعليه قبّة عظيمة^(٦١).

الهوامش

- (١) العصر المماليكي في مصر والشام د. سعيد عبد الفتاح عاشور - مكتبة الأنجلو المصرية - ط ٣ سنة ١٩٩٤ م ص ٣٢٣ فما بعدها.
- (٢) السابق ص ٣٢٣، ص ٣٢٤ .
- (٣) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الإسلامي - بيروت ط ١ سنة ١٤١٠ هـ - سنة ١٩٨٩ م ص ٩١، ٩٢ .
- (٤) وم: (١) الظاهر جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ - ١٤٥٣ م) (٢) المنصور عثمان بن جقمق (٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م) (٣) الأشرف سيف الدين أبنال (٨٥٧ - ٨٦٥ هـ / ١٤٥٣ - ١٤٦٠ م) (٤) المرید أحمد بن أبنال (٨٦٥ هـ / ١٤٦٠ م) (٥) الظاهر سيف الدين خشقدم (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ / ١٤٦٠ - ١٤٦٧ م) (٦) الظاهر يلباي (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) . (٧) الظاهر ترميغا (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) (٨) الأشرف سيف الدين قايتباي (٨٧٢ هـ - ٩٠١ هـ / ١٤٦٧ - ١٤٩٥ م) (٩) للناصر محمد بن قايتباي (٩٠١ - ٩٠٤ هـ / ١٤٩٥ - ١٤٩٨ م) (١٠) الظاهرة قنصوة (٩٠٤ - ٩٠٥ هـ / ١٤٩٨ - ١٤٩٩ م) . (١١) الأشرف جانبلاط (٩٠٥ - ٩٠٦ هـ / ١٤٩٩ - ١٥٠٠ م) . (١٢) العادل طومان باي بن قنصوة (٩٠٦ هـ / ١٥٠٠) . (١٣) الأشرف فأنصورة الغوري (٩٠٦ - ٩٢٢ هـ / ١٥٠٠ - ١٥١٦ م) .
- ينظر: التاريخ السياسي ومظاهر الحضارة في الشرق الإسلامي زمن المماليك والعثمانيين - د. يسرى أحمد زيدان - دار للنصر للنشر والتوزيع ط ١ سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ص ٩٠ .
- (٥) العصر المماليكي د. سعيد عبد الفتاح عاشور ص ٢٨٣: ٣١٧ .
- (٦) بنائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة سنة ١٤٠٤ هـ - سنة ١٩٨٤ م، ٢٩٣ / ٢٩٤، ٣٩/٤، ٤٠ وينظر: جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة ص ٤٨: ٤٥ .
- (٧) كتاب الملوك لمعرفة دول الملوك لثقي الدين أحمد بن علي المقرئ الجزيران الأول والثاني حققهما المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة حتى نهاية سنة ٧٥٥ هـ في ستة مجلدات، ريفية للكتاب؛ الجزران الثالث والرابع حققهما د. سعيد عبد الفتاح عاشور في ستة مجلدات أخرى - مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٣ م لا ط ١/ ٢٨٦، ٢٧١، ٧٥٤، ٧٧٢، ٧٨٦، ٩٢٢ .
- (٨) ينظر: عصر السيوطي د. عبد المنعم ماجد - جلال الدين السيوطي بحوث ألفت في الندوة التي أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٦ - ١٠ مارس سنة ١٩٧٦ م ص ٣٠، ٣١، ٣٢ وينظر: الحافظ جلال الدين السيوطي إمام المجتهدين والمجددين في عصره لمبد الحفيظ فرغلي القرني - أعلام الحرب - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ م لا ط ص ١٨ - ٢١ .

- (٩) جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة ص ٥٥: ص ٨٢ .
- (١٠) مقدمة الدر المنثور في التفسير بالأسانيد وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٤١١ هـ = سنة ١٩٩٠ م. ٣/١ .
- (١١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العلمية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ط ١ سنة ١٣٨٧ هـ = سنة ١٩٦٧ م. ١/ ٣٣٦ .
- (١٢) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي - د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٠ هـ = سنة ١٩٨٩ م ص ٩١، ٩٢ .
- (١٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - بدون تاريخ وبدون بيان للطبعة. ٦٥/٤ .
- (١٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع - دار القلم - دمشق - ط ١ سنة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م ص ٣٦ .
- (١٥) حسن المحاضرة ٣٣٦/١ .
- (١٦) حسن المحاضرة ٣٣٦/١ .
- (١٧) حسن المحاضرة ٣٣٦/١، جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر - كتب إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - العدد التسعون - السنة الثامنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م ص ١٤، الإمام جلال الدين السيوطي سورة مختصرة للتكوير عبد الإله نيهان مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧ ص ٥٨٦ .
- (١٨) مع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ تحقيق أحمد شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م ١٢/٣ .
- (١٩) بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ت ٩١١ هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - لا ط - لا ت ٤٧٢/١ .
- (٢٠) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٣٥ .
- (٢١) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ص ٣٧ .
- (٢٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى الشنئي القسطنطيني المالكي ثم الحنفي ت في ذي الحجة سنة ٨٧٢ هـ ترجمته في البغية ٣٧٥/١ .
- (٢٣) البغية ٣٧٧/١ .
- (٢٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٣٧ .
- (٢٥) الطبقات الصغرى لأبي المراهب عبد الوهاب الشعراني تحقيق عبد القادر أحمد عطا - الناشر مكتبة القاهرة - ط ١ سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م ص ٣٠ .
- (٢٦) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٣٨ .
- (٢٧) جلال الدين السيوطي للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر ص ١٧ .
- (٢٨) حسن المحاضرة للسيوطي ٣٣٩/١ وينظر ما كتبه د. قرشي عباس دندراوي في أدب السيوطي دراسة نقدية لا ط - لا ت - دار المعارف رقم إيداع ١٩٩٤/٧٨٦٠ م ص ١٠٥، الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي

- نذمناذ بديع تسيّد اللحام بحث في مجلة مجمع اللغة العربية دمشق عدد ٦٧ ص ٧٤٦: ٧٥٤ .
- (٢٩) :نؤم مأفأ ص ٤٥: ٦٩ .
- (٣٠) نرأفأ فئ: بؤفأ الوأأ ٣٧٥/١ .
- (٣١) نرأفأ فئ: بؤفأ الوأأ ١١٧/١ .
- (٣٢) نرأفأ فئ: بؤفأ الوأأ ٢٣١/١ .
- (٣٣) الأام أأال الؤفأ السفوطف العالأم الموسفف لبؤفأ السفأ اللأام ص ٧٥٢، ٧٥٣ . وفنظر: السفوطف وعلوم القرآن للأأناذ مأأم فوسف الشرفف - مجلة مأأم اللغة العربفة بدمشق عؤء ٦٧ ص ٦٥١-٦٥٢ .
- (٣٤) الأام أأال الؤفأ السفوطف العالأم الموسفف أ. بؤفأ السفأ اللأام، بأأ منشور فف مجلة مأأم اللغة العربفة بنمشق مأ ٦٧ ج ٤ سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ص ٥٥٤-٥٥٧ .
- (٣٥) الأأأأ بفأمة الله للسفوطف (ت ٩١١هـ) نأ. إلفزابفأ مأرف سارنفف - مطبأأ أامأأ كمبؤء سنة ١٩٧٢م ص ٢٠٣، ٢٠٤ .
- (٣٦) أأم للمأأأرة للسفوطف ٣٣٧/١ .
- (٣٧) أأال الؤفأ السفوطف للأأناذ مأأم عبء المنأ مأأر ص ٢١ .
- (٣٨) شرح مأأامأ أأال الؤفأ السفوطف نأ. سمفر مأأمؤ النروفف - مؤسأة الرسالة - ط١ سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ص ٣٢ .
- (٣٩) الأأأأ بفأمة الله ص ٨٨، شرح مأأامأ السفوطف ص ٣٢ .
- (٤٠) الأأأأ بفأمة الله ص ٩٠، بؤائف الزهور ٨٢/٢، شرح مأأامأ السفوطف ص ٣٣ .
- (٤١) بؤائف الزهور ٢٢٨/٣، أأال الؤفأ السفوطف للأأناذ مأأم عبء المنأ مأأر ص ٢١ .
- (٤٢) شرح مأأامأ السفوطف ص ٣٣ .
- (٤٣) بؤائف الزهور ٢٨٣/٢ .
- (٤٤) شرح مأأامأ السفوطف ص ٣٣ .
- (٤٥) السابق نفأسه .
- (٤٦) أأم للمأأأرة للسفوطف ٣٣٧/١ فأم بعأها .
- (٤٧) الضوء اللأأم للسأاؤف ٦٦/٤ .
- (٤٨) أارفأ أأاب اللغة العربفة - أورؤف زفان - طبأة أؤفءة رأأمها وعلق فلفها الأأأر شرفف ضفف - ءار الهلال - لا ط، لا ت، ٢٤٤/٣ فأم بعأها .
- (٤٩) أأال الؤفأ السفوطف وؤهوره فف اللغة رسألة مأأمة من المأالاب مأأم ءمسوقف الزؤبف للأصول علف ءرؤة المأأسفر فف علم اللغة - القأارة ١٩٧٤م - ألفة الأأاب أامأة عفف شمس ص ٣٩ .
- (٥٠) أصول النأر ومصأره ومعأمأ اللغة لمأأم الزؤبف - لا ط، لا ت، رقم الإفبأع ٩٤/٨٥٤٤، ص ٨٦ .
- (٥١) أأال الؤفأ السفوطف وؤهوره فف اللغة لمأأم الزؤبف ص ٣٩ .
- (٥٢) الأعلام قاموس تراأم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمأأرفففن لأؤفر الؤفأ الزرألف - ءار العلم للمألفف - بففرف - ط١ نوفمبر سنة ١٩٩٠ ٣٠١/٣ .
- (٥٣) أأال الؤفأ السفوطف ء. طأهر سلفمان أأمؤة ص ٣٨١-٤١٣ .

- (٥٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي لإياد خالد الطباع ص ٢٠٩-٤٠٥ .
- (٥٥) التحدث بنعمة الله للسيوطي ص ١٠٥-١٣٦ ولمعرفة المطبوع من هذه الكتب والمخطوط منها ينظر:- فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة منسوقة على الحروف - صنعة عبد الإله بنهان - مجلة عالم الكتب مج ١٢ عدد (١) وفيه ذكر ٢٥٠ عنواناً، وفهرس مؤلفات السيوطي المنسوخ في عام ٩٠٢ هـ دراسة وتحقيق د. يحيى محمود الساعاتي، منشور في مجلة عالم الكتب بالرياض مج ١٢ عدد (٢) وفيه ذكر ٤٦٠ عنواناً، والمستدرك الثاني على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة، أعدّه الدكتور بدیع السيد اللحام، ونشر في مجلة عالم الكتب مج ١٤ عدد ١٤١٣ هـ وقد عالج فيه ١١٣ عنواناً، ومناقشات وتعقيبات على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة لمحمد خير رمضان يوسف، مجلة عالم الكتب مج ١٢ عدد (٣) سنة ١٤١٣ هـ أورد الباحث مناقشة لثلاثة وتسعين كتاباً... والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع د. محمد عيسى صالحية - معهد المخطوطات العربية ١٩٩٣ م ٢٧٢/٣ - ٣٣٩ . ومصادر الإمام السيوطي في كتابه: الأشياء والنظائر في النحو وقيمتها التاريخية د. رمضان عبد التواب. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٣ مجلد ٧١ - صفر ١٤١٧ هـ = يوليو ١٩٩٦ م ص ٤٥٩، ٤٦٠ .
- (٥٦) عالم الأزهري: السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية بحث للدكتور أمين محمد فاخر ألقاه في الاحتفال بالعيد الألفي للأزهري - حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة - العدد الثاني سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ص ٨٣ .
- (٥٧) تاريخ أدب اللغة العربية لجورجي زيدان ٢٤٤/٣ .
- (٥٨) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ٤٠٩-٤٢٤ .
- (٥٩) الأعلام للزركلي ٥/٦ .
- (٦٠) الأعلام للزركلي ٣٤/٤ .
- (٦١) الطبقات الصغرى للشعراني ص ٣٦ .

ثانيا - أصول النحو قبل السيوطي

(ب) تحديد المصطلح^(١):

جاء مصطلح أصول النحو عند القدماء بمعنيين:

أحدهما - بمعنى قواعد النحو الأساسية، وهو ما قصد إليه أبو بكر سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)^(٢) في كتابه «الأصول في النحو».

والثاني - بمعنى أدلة النحو الكلية أو الإجمالية التي تفرعت منها فروعه وفصوله. وقد عرّفه الأنباري بقوله: «أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»^(٣).

وهذه الأدلة عنده ثلثة هي النقل (السماع بمصطلح السيوطي)، والقياس، والاستصحاب. وهي عند ابن جنى قبله: السماع والإجماع والقياس.

وعند السيوطي: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب. وقد عرّف أصول النحو بأنها: «علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»^(٤).

وفي الاستخدام المعاصر للمصطلح يمكن التمييز بين دالتيْن^(٥):

الأولى: ظلت تحافظ على دلالته في أن أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية للنحو^(٦).

الثانية: وسّعت هذه الدلالة لتشمل المفاهيم المنهجية الأساسية للنحو العربي كالعامل والتعليل والتأويل^(٧).

التفكير في أصول النحو:

ولنبداً من البداية، وبداية التفكير في أصول النحو هي بداية التفكير في القياس النحوي^(٨)، وبداية التفكير في القياس النحوي جاء مع البدايات الأولى لوضع علم النحو.

أبو الأسود الدؤلى^(٩) :

وأول العلماء الذين استخدموا القياس النحوى كان أبا الأسود الدؤلى يظهر ذلك من قول ابن سلام^(١٠) : «وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسيها: أبو الأسود الدؤلى»^(١١).

بيد أن دور أبى الأسود الدؤلى فى الدراسات النحوية كان محدداً بما أدرك من بعض الظواهر التركيبية - وهى ظاهرة التصرف الإعرابى - من خلال ضبطه للنص القرآنى^(١٢).

ابن أبى إسحاق الحضرمى^(١٣) :

وإذا كان دور أبى الأسود الدؤلى محدوداً فى هذا الميدان؛ فإن ابن أبى إسحاق لم يشأ أن يكون دوره كذلك؛ فقد كان مولعاً بالقياس^(١٤)، وكان يُسرف فى استخدامه إسرافاً كبيراً حتى وصفه ابن سلام بقوله: «وكان معه أبو عمرو بن العلاء»^(١٥)، وبقي بعده بقاءً طويلاً. وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريداً للقياس. وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها^(١٦)، وهو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل^(١٧).

فابن أبى إسحاق أول من «بعج النحو» بتفصيله ما تركه الدؤلى، وبنائه هيكلًا للنحو تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى، وهو الذى «مدَّ القياس» حيث حوّل القياس من قياس الأنماط إلى قياس الأحكام، وهو الذى «شرح العلل» التى هى مهمة فى عملية القياس^(١٨).

وهناك قول حكاه ابن سلام الجمحى عن ابن أبى إسحاق الحضرمى يدلُّ على أن المقصود بالقياس عنده هو القواعد المطردة حيث يقول ابن سلام: «وسمعت أبى يسأل يونس^(١٩) عن ابن أبى إسحاق وعلمه قال: هو والنحو سواء - أى هو الغاية - قال: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذٍ لضحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم، كان أعلم الناس.

قال: وقلت ليونس: هل سمعت من ابن إسحاق شيئاً؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعنى السويق. قال: نعم، عمرو بن نعيم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»^(٢٠).

ويتّضح من هذا النص أن ابن إسحاق أول من اهتدى إلى أن ثمة ظواهر في العربية، تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك وأنه جعل همه في تقرّي هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامعة (٢١) ...

وكان هذا المنهج سبباً في معارضة من بعض الشعراء، حيث كان ابن أبي إسحاق يقف لبعضهم بالمرصاد، ولعلّ موقفه مع الشاعر الفرزدق (٢٢) يبيّن ذلك، ومن ذلك:

— لما سمع ابن أبي إسحاق الفرزدق ينشد:

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مُسْحَافاً أو مُجَلَّفاً (٢٣)

قال له: على أي شيء ترفع أو مجلف؟ فقال: على ما يسوءك ويؤوءك (٢٤).

— وابن سلام يقول: إن يونس أخبره، أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد ابن عبد الملك (٢٥):

مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ الشَّامِ - تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ الْقُطَنِ مَنَـثُورِ

على عَمَائِمِنَا يُلقَى وَأَرْحَلِنَا - على زواحف تَرْجَى ، مُخْها رِيرِ (٢٦)

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هو مُخْها رِيرٌ، وكذلك قياس النحوف في هذا الموضع (٢٧). يقول السيرافي: «فألج عليه ابن إسحاق وعابه بخفض البيت الأول ورفع الثاني فغيّره الفرزدق فقال: على زواحف نزجيه محاسير» (٢٨).

ومن هذين الموقفين - وغيرهما - يتضح أن القياس عند الحضرمي يقصد به الخضوع لما يطرد من قواعد النحو، وأن المقيس عنده هو ما ننشئه من نصوص لغوية، والمقيس عليه ليس كلام العرب، بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة (٢٩).

ولست أميل إلى ما يذكره الأستاذ الدكتور محمد عيد (٣٠) من أن منشأ فكرة القياس النحوي تعود إلى المنطق اليوناني والنحو السرياني، وإلى وجود دلائل تؤكّد حدوث الصلة بين ابن أبي إسحاق والمنطق ونحو السريان؛ لأنه ليس ثمة وثائق تاريخية ترجّح هذا الاستنتاج (٣١)؛ فمن المعلوم أن النحو العربي لم يتأخّر تأثّره منهجياً بالبحوث الفلسفية والمنطقية الإغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب، بل ظلّ فترة طويلة بمنأى عن هذه

البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضاً. وحين تمَّ الاتصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية لم يقعوا أسرى الأفكار الإغريقية، بل صمد منهجهم فترة طويلة في مواجهة التراث الإغريقي... (٣٢).

وما يقال بتأثر النحو - قبل عهد الخليل (٣٣) وفي عهده - بالنحو السرياني والمنطق إنما هو إيغال في الحدس وتمسك بأهداب الفروض (٣٤).

عيسى بن عمر (٣٥):

ثم جاء دور عيسى بن عمر الذي أخذ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وتوسع في الأخذ بالقياس والاعتماد عليه، وكان ابن عمر يطعن على العرب كابن أبي إسحاق، وفي ذلك يقول ابن سلام: «أخبرني يونس: أنا أبا عمرو بن العلاء كان أشدَّ تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم. كان عيسى يقول: أساء النابغة في قوله حيث يقول:

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتُ ضَبِيلَةً من الرِّقْصِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ (٣٦)
يقول: موضعها (ناقعا)... (٣٧).

وكان يقيس على القراءات، ويخالف جمهور القراء، وينزع إلى النصب (٣٨).

أبو عمرو بن العلاء:

وأما أبو عمرو بن العلاء؛ فكان منهجه مختلفاً عن السابقين في أنه كان يُسَلِّم للعرب ولا يطعن عليهم (٣٩). وكان يعمل على الأكثر ويقيس عليه، وما خالف ذلك فإنه يسميه لغات؛ فهو لم يكن ليهمل الشاذ ولا النادر، وإنما يضع له قاعدة، وهو أنه يحفظ ولا يقاس عليه (٤٠).

يونس بن حبيب:

وأما يونس بن حبيب؛ فقد استخدم القياس في مذاهبه التي تفرَّد بها (٤١).

الخليل بن أحمد الفراهيدي:

وجاء عبقري البصرة الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فوطَّد أركان القياس، حتى قيل عنه: إنه «الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليقه» (٤٢). وهو الذي «بسط القول

في العال النحوية بسطاً لَفَتَ بعض معاصريه،^(٤٣) . وكتاب سيبويه زاهرٌ بالأقيسة عند الخليل؛ لأن المادة الأساسية في كتاب سيبويه^(٤٤) كانت من صنع الخليل. وقد تطوّر القياس عند الخليل، وأخذ صوراً مختلفة منها ما يمكن أن يُسمى قياس الشبه (المنزلة)، وقياس التمثيل أو الغرض، وقياس الفارق^(٤٥) .

سيبويه :

أما سيبويه؛ فهو صاحب أقدم كتاب يصلنا في النحو، والقياس عنده - في أكثره - كان قياساً على الكثير حيث «الزم سيبويه مذهب القياس على المطرد، وعدم جواز القياس على القليل ... إلا أنه مع ذلك فقد أجاز القياس على بعض القليل»^(٤٦) وكان لا يقيس على الشاذ المنكر^(٤٧) . وبصفة عامة؛ فإن صور القياس عند سيبويه هي امتداد لصور القياس عند أستاذه، وأيضاً فإن خصائص أصول النحو عند الخليل وسيبويه واحدة؛ إذ ليس هناك خلاف بينهما فيها^(٤٨) .

الكسائي :

أما الكسائي^(٤٩)؛ فكان معاصراً لسيبويه، وقد وقعت بينهما المناظرة المشهورة بـ «المسألة الزنبورية»، وكان الكسائي من قراء القرآن إلا أنه مع هذا كان «ممن يعنون بالقياس أيضاً. وأغلب الظن أن عنايته به أثر من آثار المدرسة البصرية؛ فكان يقول:

إِنَّمَا النُّحُو قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ فَنٍ يُنْتَفَعُ^(٥٠)

ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق؛ فبينما نجد البصريين يَكُونُونَ أصلاً من الأصول بعد استقراء يَفْتَنَعُونَ بصحة نتائجهم، وقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيها علة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته، ليقس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع ممّا لا نظير له، وممّا يعده البصريون شاذاً لا يقاس عليه^(٥١) .

المرحلة الثانية :

جاءت بعد مرحلة هؤلاء الرواد مرحلة جديدة أبرز سماتها «اتساع نطاق القياس والتعليل اتساعاً جعل بعض النحاة يفردون كتباً مستقلة في المقاييس النحوية وكذلك في العال النحوية، وإن كان أصول النحو كعلم مستقل لم يحدّد شكلها النهائي بعد ...»^(٥٢) .

الأخفش الأوسط (٥٣):

ويأتى دور الأخفش الأوسط (ت ٢١١) الذى صنّف كما قال ابن جنى: «فى شىء من المقاييس كتيباً»^(٥٤)، ومنهجه يختلف عن منهج الخليل؛ فإذا كان الخليل لا يقيس على الشاذ والنادر وحفظهما أو أولهما؛ فإن الأخفش كان يقيس على الشاذ والنادر، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات، فإن الأخفش لم يكن يقيس فى كل قياسه على السماع، وإنما كان يقيس أحياناً دون سماع. وإذا كان شيوخ البصريين لم يفصحوا للقراءات انشادة؛ فإنه أفسح لها، من أجل هذا كله كان يعدّ خارجاً على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين^(٥٥)، وبذلك يعدّ الأخفش ممن يعنون بالقياس إلا أنه كان يجعله فى الدرجة الثانية بعد السماع، إذ كان يؤثر السماع عليه، وهو وإن كان يقيس على الشاذ - كما رأينا - إلا أنه لم يبالغ فيه، ولم يعن نفسه فى البحث عنه^(٥٦).

الفراء (٥٧):

ثم يأتى الفراء الذى لم يخرج فى أقيسته على الأشكال التى وجدت عند الخليل وسيبويه، ولكنه كانت له شخصيته وطريقته الواضحة والمميزة فى استخدام هذه الأشكال، وأشكال القياس التى استخدمها الفراء هى قياس الاطراد، والشبه، والاستئناس، والمفارق، وقياس الجدل، وقياس الافتراض^(٥٨).

المبرد (٥٩): (محمد بن يزيد أبو العباس)

والمبرد كان فى مذهبه القياس النحوى وقد ظلّ استمراراً لشيوخه^(٦٠). وكان أحياناً يقيس على الشاذ، وهو متأثر فى هذا الاتجاه بالأخفش الأوسط، ولكنه لم يكن يبالغ ويكثر^(٦١).

محمد بن المستنير (قطرب) (٦٢):

وجاء تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بـ (قطرب)^(٦٣) والمتوفى سنة ٢٠٦ هـ فألف كتاب (العلل فى النحو)، وألف المازنى^(٦٤) والمتوفى سنة ٣٣٠ أو سنة ٢٤٨ (كتاب علل النحو)^(٦٥).

وهذان الكتابان لم يصلّا إلينا، فقد ضاعا فيما ضاع من كتب ولكننا إذا تجاوزنا هذه الكتب ونظرنا فى آثار غيرها، وجدنا هذه المرحلة تتسم بسمات الغموض والتعقيد، وظهور

التعليل القياسي الجدلي، وتسرب المنطق عن طريق المتكلمين إلى النحاة مما أثر في تناولهم للنحو أى أثر، (٦٦).

ويظهر ذلك فى قول دماذ أبى غسان (٦٧) صاحب أبى عبيدة - وكان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء، فنبأ فهمه عن قول الخليل بن أحمد وأصحابه بانتصاب ما بعدهما لإضمار أن - إلى المازنى:

وَفَكَّرْتُ فِي النُّحُوِّ حَتَّى مَلَيْتُ	وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي لَهُ وَالْبَدَنُ
وَأَتَعَبْتُ بَكْرًا وَأَصْحَابَهُ	بِطُولِ الْمَسَائِلِ فِي كُلِّ فَنٍ
فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِمًا	وَكُنْتُ بِبَاطِنِهِ ذَا فِطْنٍ
خِلَا أَنْ بَابًا عَلَيْهِ الْعَفَا	لِلْفَاءِ يَالَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ
وَلِلْوَاوِ بَابٌ إِلَى جَنْبِهِ	مِنْ الْمَقَاتِلِ أَحْسِبُهُ قَدْ لُعِنَ
إِذَا قُلْتُ هَاتُوا: لِمَاذَا: يُقَا	لُ لَسْتُ بِآتِيكَ أَوْ تَأْتِيَنِ
أَجِيبُوا، لِمَا قِيلَ هَذَا كَذَا	عَلَى النَّصَبِ؟ قَالُوا لِإِضْمَارِ أَنْ
فَقَدْ كَدْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طَوْلِ مَا	أَفَكَّرْتُ فِي أَمْرٍ أَنْ أَجِنَ (٦٨)

وهكذا وصل القياس فى نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع إلى مفهوم شكلى بعد أن كان قياساً استقرائياً (٦٩).

المرحلة الثالثة:

ابن السراج:

ثم تأتى مرحلة أخرى، ويظهر فيها مؤلف يحمل اسم الأصول وهو كتاب (الأصول فى النحو) لأبى بكر محمد بن السرى (ت ٣١٦هـ) (٧٠) يقول عنه السيوطى: «وقيل مازال النحو مجبولاً حتى عقله ابن السراج بأصوله» (٧١).

وهذا الكتاب - سابق الذكر - هو فى الحقيقة كتاب قواعد نحوية فرعية لا كتاب أصول بمعنى القواعد الكلية التى تستبطن منها هذه القواعد النحوية الجزئية، لكن بالرغم من ذلك فقد كان الرجل فى أثناء عرضه لقواعد النحو التى يراها أساسية يذكر عدداً من الأصول الكلية تحكم الفروع والجزئيات، بعضها يتصل بأصل الوضع وبعضها يتصل بأصل القاعدة، (٧٢).

وقد ظهرت مجموعة من الكتب فى العلل منها (٧٣):

- كتاب «علل النحو»، وكتاب «نقض علل النحو»، وهما للحسن بن عبد الله المعروف بلفظة أو لُكْذَةُ الأصبهاني (٧٤)، وكان معاصراً لأبى إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ.

- وكتاب العلل فى النحو لهارون بن الحائك الضرير (٧٥)، وهو أيضاً من معاصرى الزجاج (٧٦).

- وكتاب المختار فى علل النحو لمحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ.

- وكتاب الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم (٧٧) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧هـ.

- وكتاب النحو المجموع على العلل لمحمد بن على بن إسماعيل أبو بكر العسكرى المعروف بمبرمان أستاذ السيرافى والفارسى والمتوفى سنة ٣٤٥هـ (٧٨).

- وكتاب علل النحو لأبى الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق والمتوفى سنة ٣٨١هـ (٧٩).

- وكتاب شرح علل النحو لأبى العباس أحمد بن محمد المهلبى من رجال القرن الرابع (٨٠).

- وكتاب تقسيمات العوامل وعللها لأبى القاسم سعيد بن سعيد الفارقى المقتول فى مصر سنة ٣٩١هـ (٨١).

وأكثر هذه الكتب لم تصلنا، وكتاب (الإيضاح) للزجاجى من الكتب التى وصلت إلينا، وقد قسّم فيه العلل تقسيماً ثلاثياً إلى: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية (٨٢). وهو فى ذلك يفيد مما كتبه ابن السراج حيث قسّمها إلى قسمين: ضارب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، وضارب آخر يسمّى علة العلة (٨٣).

الرماني^(٨٦):

ثم يأتي الرماني فيخاط النحو بالمنطق يقول عنه أبو على الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء»^(٨٧).

أبو على الفارسي:

ثم يأتي دور أبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٨٦) الذي يروى عنه تلميذه ابن جنى أنه كان يقول: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس»^(٨٧). وهذا القول يعبر عن حقيقة منهج هذا الجيل من النحاة، ويغمز في جانب منهج الرواية، بل هو يهدم منهجاً، ويقيم آخر^(٨٨).

المرحلة الرابعة:

ابن جنى:

وبذلك أصبحت هناك تربة خصبة لظهور مؤلف في علم أصول النحو، فقام ابن جنى الفذ بهذا الدور مفيداً من كل هذا التطور الذي سبقه، ومفيداً - أيضاً - من الفقه الحنفي ومن مذهبه الكلامي، فكان كتاب الخصائص أول كتاب في أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية يقول ابن جنى في مقدمته: «فكانت مسافر وجوهه، ومحاسن أذرعه وسوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحى^(٨٩) إلى بما خبطت عليه أقرابه^(٩٠) وشواكله^(٩١)، وتريني أن تعريد^(٩٢) كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخلفه، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه إنما كان لامتناع جانبيه، وانتشار شعاعه، ويادى تهاجر قوائمه وأوضاعه. وذلك أنا لم نجد أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن فيه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به»^(٩٣).

وفي هذا النص يربط ابن جنى بين أصول النحو وأصول الكلام والفقه، وهو يربط بينهما كثيراً في كتابه الخصائص؛ فهو يقول مثلاً: «فأول ذلك أنا لسنا ندعى أن علل أهل العربية في سمات العلل الكلامية البتة، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية...»^(٩٤).

ويقول في موضع آخر: «وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، ولأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق...»^(٩٥).

وهناك أربع ملحوظات على عمل ابن جني هذا، وهي:

- (١) لم يضع لنا تعريفاً محدداً لأصول النحو.
- (٢) لم يستوف الكلام في كل مسائل أصول النحو؛ فقد تناول مباحث كثيرة في أصول النحو؛ كالاطراد والشذوذ، والسماع، والقياس، والعلل... إلخ لكنه لم يستوف كل المسائل.
- (٣) أتى بمسائل كثيرة غير داخلية في أصول النحو.
- (٤) عدم ترتيبه لمسائل الأصول في كتابه.

ثم يأتي بعد ابن جني أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)؛ فيضع رسالتين: هما: لمع الأدلة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإعراب. يقول في كتابه (نزهة الألباء): «علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، وأحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو»^(٩٦).

وتخلص الأنباري من ملحوظتين من الأربعة السابقة فـ:

- (١) عرّف (أصول النحو) بقوله: «أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإن المخدل إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»^(٩٧).

وهو في هذا التعريف يربط بين أصول النحو وأصول الفقه.

- (٢) المسائل التي أتى بها في هذه الرسالة - لمع الأدلة في أصول النحو - داخلية في مباحث هذا العلم.

بيد أن عمل الأنباري كان ناقصاً، وأيضاً لم يكن مُرتَّباً.

وبذلك أصبحت الفرصة مهيأة أمام السيوطي (ت ٩١١هـ) من بعد الأنباري^(٩٨). فحذا
حذوا بن جني والأنباري في حمل أصول النحو على أصول الفقه.
وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما يأتي.

الهوامش :

- (١) تتعدد المعاني المختلفة لكلمة أصل؛ فقد تستعمل بمعنى الدليل: كقولهم: الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة، أى: الدليل عليها ذلك. وبمعنى الكثير الراجح كقولهم: الأصل في الكلام للحقيقة ... وبمعنى القاعدة المستمرة: كقولهم: الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر، وقد يطلق على المقيس عليه كقولهم: الأصل في استحقاق الرفع هو الفاعل وغيره من المرفوعات محمول عليه، وعلى المستصحب، ... إلخ. ينظر: أصول النحو القياسية دراسة ونقدًا لغريب عبد المجيد نافع - رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ص .
- (٢) ينظر ترجمته في: أخبار البحرين البصريين لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي - اعتنى بشره وتهذيبه فريش كرنكو - المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦م لا ط ص ١٠٨، بغية الرعاة ١٠٩/١، ١١٠، تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبى بكر بن على الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣هـ) . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - لا ط، لا ت ٣١٩/٥ .
- (٣) لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبى البركات محمد بن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) قدم له وعلى بتحقيقه مع الإغراب في جدل الإعراب سعيد الأفغانى - مطبعة للجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ص ٨٠ .
- (٤) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) - تحقيق محمد أحمد قاسم وأحمد سليم الحمصى ط ١ سنة ١٩٨٨م ص ٢١ .
- (٥) أصول النحو فى كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجرى لحسام أحمد قاسم ص ١ سنة ١٩٩٦م رسالة ماجستير بآداب القاهرة رقم ٧١١٤ .
- (٦) نجد هذا مثلاً في كتاب: أصول النحو العربى د. محمود أحمد نحلة - دار العلوم العربية بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية ط ٢ سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .
- (٧) مثلاً: الدكتور محمد عيد فى: أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء عم اللغة الحديث . عالم الكتب ط ٧ سنة ١٩٩٧م، وقد عرف أصول النحو بأنها الأسس التى بنى عليها النحو فى مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة فى آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لموافاتهم كالتشرايين التى تمد الجسم بالدم والحوية، ص ٥ .
- وأما الدكتور على أبو السكارم فى: أصول التفكير النحوى - منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م؛ فقد تناول العلاقة بين أصول النحو وأصول التفكير النحوى وانتهى إلى أن علم أصول النحو أحدث نشأة، أما أصول التفكير النحوى فأقدم وجوداً. كما أن علم أصول بعضونه المحدد وموضوعاته المعودة محدود، أما أصول التفكير النحوى فتتسم بالشمول، إذ تناول الأسس الكلية التى بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية ص ٦-٣ .
- (٨) مقدمة تحقيق كتاب: التركيب النثرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الإسئوى (ت ٧٧٢هـ) تخ. د. محمد حسن عواد - دار عمان للنشر والتوزيع - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ص ٥١، وهذا هو السبب فى أننا قد اهتمنا فى هذا التمهيد بالقياس أكثر من غيره .

- (٩) ترجمته في: معجم الأدباء (إرساد الأريب إلى معرفة الأديب) تأليف ياقوت الحموي الرومي نح. إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي ط ١ سنة ١٩٩٣ م ص ١٤٦٤-١٤٧٣ .
- (١٠) محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) ترجمته في: معجم الأدباء ص ٢٥٤٠، ٢٥٤١ .
- (١١) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) - قرأه وشرحه أبي فهر محمود محمد شاكر. مطبعة المدنى - لا ط، لا ت ١٢/١ .
- (١٢) أصول التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم ص ١٤ وينظر تفصيل الكلام عن طاهرة التصريف الإعرابي في الباب الأول من كتاب الأستاذ الدكتور على محمد أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث اللغوي - الجزء الأول الظواهر التركيبية ط ١ سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م من ص ٢٥-٦١ .
- (١٣) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي الرومي ص ١٣٨٥ .
- (١٤) لمصطلح القياس مدلولان: المدلول الأول للقياس وهو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه حتى ابن السراج والفارسي وتلميذه ابن جنّي، وهو ما يمكن أن يسمى بـ القياس الاستقرائي، ويرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرّد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ورفض الأخذ بالظواهر الشاذة وردّها، وهو ما هو موجود عند ابن إسحاق الحنصري.
- والمدلول الثاني للقياس هو ما يمكن أن يُسمى القياس الشكلي، وهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من علة أو شبه، ولهذه العملية أربعة أركان: المقيس والمقيس عليه والجامع والحكم. وهذا ما نجده عند ابن جنّي والأنباري والسيوطي. ينظر: أصول التفكير النحوي د. على أبو المكارم ص ١٣ .
- (١٥) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي ص ١٣١٦-١٣٢١ .
- (١٦) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٤/١ .
- (١٧) السابق ١٤/١ .
- (١٨) الأصول دراسة إستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - النحو - فقه اللغة - البلاغة - د. تمام حسان - دار الثقافة - المغرب - لا ط سنة ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م ص ٩٧-٩٨ .
- (١٩) يونس بن حبيب النحوي أبو عبد الرحمن الضبّي. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت ص ٢٨٥٠-٢٨٥٢ .
- (٢٠) طبقات فحول الشعراء ١٥/١ .
- (٢١) القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل الصكريات لأبي على الفارسي د. منى إلياس. دار الفكر ط ١ سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٨٥ م ص ١١، ١٢ .
- (٢٢) همام بن غالب ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ٢٧٨٥-٢٧٨٨ .
- (٢٣) ديوان الفرزدق شرحه و ضبطه وقمّم له الأستاذ على خريس - منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ط ١ سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ص ٣٢٩ ورواية الديوان:
- وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتًا أو مجرفًا
- المسحت: ما دخله الحرام والغش.
- (٢٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - نح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر - مطبعة المدنى لا ط، لا ت ٢٠ .

- (٢٥) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ٧١، ١٢٠٢ .
- (٢٦) البينان في الديوان ص ١٦٠ ، والشطر الثاني من البيت الثاني هو:
على زواحف نرجحها محاسير
من فصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الله ويهجو يزيد بن المهلب، والحاصب: الريح الشديدة تحمل الحصباء،
والزواحف: الفئاق التابعة، تزجي: تساق.
- (٢٧) أخبار النحويين البصريين ص ٢٦، ٢٧، طبقات فحول الشعراء ١٧/١ .
- (٢٨) السابق نفسه.
- (٢٩) تاريخ الاحر العربى حتى أولخر القرن الثاني الهجرى د. على أبو المكارم - القاهرة الحديثة للطباعة ط١ سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م ص ٩٣ .
- (٣٠) أصول النحو العربى د. محمد عيد ص ٧٢ .
- (٣١) مقدمة تحقيق كتاب: الكوكب الدرى ص ٥٢ وينظر: سيبويه جامع النحو العربى د. خوزى مسعود - الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٩٨٦ م لا ط ص ١٦، ١٧ .
- (٣٢) تفويم الفكر النحوى د. على أبو المكارم - دار الثقافة - بيروت - لبنان - لا ط، لا ت ص ٦٧ .
- (٣٣) الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥هـ) ينظر ترجمته في معجم الأدباء ص ٢٦٠، ص ٢٧١ .
- (٣٤) الخليل بن أحمد الفراهيدى - أعماله ومنهجه د. مهدى المخزومي - مطبعة الزهراء - بغداد سنة ١٩٦٠ م لا ط ص ٧٤ .
- (٣٥) عيسى بن عمر الثقفى ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ٢٤١-٢٤٣ .
- (٣٦) البيت للذابغة في الكتاب لسبويه تح. وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط١ - لا ت ٨٩/٢، شرح شواهد المغنل لمسيوطى ص ٩٠ رقم ٧٨١ ساورتنى: وأثبتنى. والضئيلة: الدقيقة وإنما يندق جسمها عند الكبر فيكون ذلك أنكى لسمها، والرقش: جمع رقشاء وهى المنقطة بسواد. والذاقع: الخالص أو الثابت.
- (٣٧) طبقات فحول الشعراء ١٦/١ .
- (٣٨) المدارس النحوية د. شوقى ضيف - دار المعارف - ط١ - لا ت ص ٢٦ .
- (٣٩) الأصول النحوية عند الأنبارى - رسالة ماجستير بدار العلوم من إعداد محمد سالم صالح سالم - ص ٥١، القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن جنى - رسالة دكتوراه بأداب القاهرة لصابر بكر أبو السعود رقم ١٤١٠ ص ٤٤ .
- (٤٠) أصول النحو عند الأنبارى ص ٥١ .
- (٤١) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط١ سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م ص ٣٤٤ وينظر: للمنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - إدارة الثقافة العامة - ط١ سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤ م ٨٦/٢ - ٨٢ .
- (٤٢) نزهة الألباء للأنبارى ص ٤٦ .
- (٤٣) مقدمة الدكتور شوقى ضيف لكتاب الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى (ت ٣٣٧هـ) تح. مازن المبارك - دار الفناش - ط١ سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م ص ب.
- (٤٤) عمرو بن عثمان بن قنبر ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ٢١٢٢-٢١٢٩ .
- (٤٥) ينظر صور القياس عند الخليل في: القياس فى النحو العربى لصابر بكر أبو السعود ص ٧٣-٩٢ .

(٤٦) أصول النحو فى الخصائص لابن جنى - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد إبراهيم خليفة رقم ٣٦٧ ص ٢٥ .
(٤٧) كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - لا ت - ٢٠٢٢ . حيث يقول: ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس، كما أنك لا تقيس على (أمس) (أمسك)، ولا على (أقول) (أيقول)، ولا سائر أمثلة القول، ولا على (الآن) (آنك) . وأشياء هذا كثير.
ويقول: ولو سميت رجلا - (فعال)، نحو (جلال)، لقلت: (أجل)، على حد قولك (أجرية)، فإذا جازت ذلك قلت: (جلان)؛ لأن (فعالا) فى الاسماء إذا جاوز الأفعلة إنما يحىء عامته على فعلان، وعليه تقيس على الأكثر الكتاب ٤٠٤/٣ .

(٤٨) أصول النحو فى الخصائص لابن جنى ص ٢٤، وأصول النحو عند الأنبارى ص ٥٣ .
(٤٩) أبو الحسن على بن حمزة الكسائى مرلى بنى أسد أحد الأئمة فى القراءة والنحو) ت ١٨٢ هـ أو ١٨٣ هـ أو ١٨٩ هـ) ينظر ترجمته فى: معجم الأدباء ص ١٧٣٧: ١٧٥٢ .
(٥٠) الأبيات فى: معجم الأدباء ١٧٤٧/٤، ١٧٤٨ يقول:

إنما النحو قياس يُتَّبَعُ	وبه ففى كسلٍ أَمَسٍ يُنْتَفَعُ
فإذا ما أبصر النحو الفتى	مرَّ فى المنطق مرًّا فاشَّعُ
فائقاه جلُّ من جالسِه	من جليس ناطقٍ أو مسَّتَعُ
وإذا لم يبصر النحو الفتى	هاب أن ينطق جنبًا فانقطعُ
فتراه يرفعُ النصب وما	كان من خفضٍ ومن نصبٍ رفعُ
يقرا القرآن لا يعرف ما	صرفُ الإعراب فيه وصنعُ
والذى يعرفه يقرؤه	فإذا ما شكَّ فى حرفٍ رجعُ
ناظرًا فيه وفى إعرابه	فإذا ما عرف اللحن صدعُ
كم وضيع رفع النحو وكَم	من شريف قد رأيناه وضِعُ
فهما فيه سواء عندكم	ليست السنة شيئا كالبدعُ

(٥١) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو د. مهدى المخزومى - دار الراشد العربى - بيروت - ط ٣ سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ص ١١٦ .

(٥٢) مقدمة تحقيق كتاب الكوكب الدررى ص ٥٧ .

(٥٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة . ينظر ترجمته فى: أخبار النحويين البصريين ص ٥٠، وفيغية الرواة ٥٩٦/١، ٥٩١ .

(٥٤) الخصائص صلبة أبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) بتح. محمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ط ٣ سنة ١٩٨٦، ٢/١ .

(٥٥) للقياس فى النحو العربى لصابر بكر أبو السعود ص ١٥٨ .

(٥٦) المدرسة اللغوية فى تاريخ النحو العربى د. محمد حسيني محمود ص ٨١ .

(٥٧) أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور (ت ٢٠٧ هـ) وقد بلغ ثلاثا وستين عاما . ينظر ترجمته فى: معجم الأدباء ص ٢٨١٢-٢٨١٥ .

(٥٨) أصول النحو فى معانى القرآن للقرء - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد عبد الفتاح العمراوى ص ١٩٦-٢١٠ .

- (٥٩) ترجمته في معجم الأدباء ص ٢٦٧٨-٢٦٨٤ .
- (٦٠) المبرد ولفه الشعر د. زهير غازي زاهد - مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا - العدد ١٣ سنة ١٩٩٦ ص ٥٣٠ .
- (٦١) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١١١ .
- (٦٢) ترجمته في معجم الأدباء ص ٢٦٤٦: ٢٦٤٧ .
- (٦٣) بغية الرعاة للسيوطي ٢٤٢/١، ٢٤٣ .
- (٦٤) بغية للرعاة ٢٤٣/١ .
- (٦٥) بغية الرعاة ٤٦٣/١-٤٦٦ .
- (٦٦) للكوكب الندرى ٥٧، ٥٨ .
- (٦٧) دماذ العبدى أبو غسان كاتب أبي عبيدة (رفيع بن سلمة) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ١٣٠٧-١٣٠٨ .
- (٦٨) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٧٧، ٧٨ .
- (٦٩) أصول التفكير النحوى د. على أبو المكارم ص ١٣، أصول النحو عند الأنباري ص ٥١ .
- (٧٠) ينظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ١٠٨، وبغية الرعاة ١٠٩/١، ١١٠، وتاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣ للحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - بدون تاريخ. ٣١٩/٥ .
- (٧١) بغية الرعاة ١١٠/١ .
- (٧٢) أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ / سنة ١٩٨٧م ص ١٨ .
- (٧٣) اللعة النحوية ٩٤، ٩٥ .
- (٧٤) بغية الرعاة ٥٠٩/١ .
- (٧٥) السابق ٣١٩/٢ .
- (٧٦) ترجمته في: معجم الأدباء ص ٥١-٦٣ .
- (٧٧) معجم الأدباء ص ٩٢، ص ٢٩٣، ص ٣٣٢... إلخ .
- (٧٨) السابق ١٧٥/١-١٧٦ .
- (٧٩) السابق ١٢٩/١-١٣٠ .
- (٨٠) بغية الرعاة ٣٨٩/١ .
- (٨١) بغية الرعاة ٥٨٤/١ .
- (٨٢) الإيضاح / ٦٤، ٦٥ .
- (٨٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى للبغدادى (ت ٣١٦هـ) فتح. عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة ط ٣ سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ٣٥/١ .
- (٨٤) أبو الحسن علي بن عيسى الإخشيدي الرمانى ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ص ١٨٢٦-١٨٢٨ .
- (٨٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى - دار المعارف - ط ٢ بدون تاريخ ص ٢٠٢ .

- (١٦) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٨، نشأة النحو من ٢٠٠-٢٠١، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو د. عبد الفناح شليبي - دار المطبوعات الحديثة - ٣ ط. سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- (١٧) الخصائص صفة أبي الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ) بتحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٨٦م ٩٠/٢ .
- (١٨) مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور عبد الله بن حمد للخثران - دار المعرفة الجامعية - سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ص ١٣٨ .
- (٨٩) تحي: تشير ونومي.
- (٩٠) الأقرباب: جمع قُرْب كَقُفْل وهي من القريس خاصرة.
- (٩١) الشوكل: واحدها شاكلة وهي من القريس للجلد بين عرض الخاصرة واللففة، وهي الركبة.
- (٩٢) التمريد: الهرب والفرار.
- (٩٣) الخصائص ٢/١ .
- (٩٤) الخصائص ٥٤/١ .
- (٩٥) الخصائص ١٦٤/١ .
- (٩٦) نزهة الألباء ص ٨٩ .
- (٩٧) لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات كمال بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) قدم له وعلى بتحقيقه مع الإعراب في جلد الإعراب سعيد الأفقاني - مطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ص ٨٠ .
- (٩٨) حيث لا نجد من اللحاة من قد عني بالمباحث الأصولية العامة إلى أن نفيح ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) فوضع في كتابه مغنى اللبيب في الجزء الثاني جملة كبيرة من القواعد العامة.
- ينظر: السيوطي النحوي لعبدان سليمان مرجم ص ١٦٤ .

الفصل الأول

السمع

مفهوم السماع (١)

السماع هو الأصل الأول من الأصول اللغوية، وهو عبارة عن نصوص اللغة التي ارتضاها علماء العربية، وحافظوا عليها، والتزموا بها.

والسماع أهم أصل من أصول النحو العربي في عملية الاستدلال^(٢).

وإذا أردنا أن نقف على مفهوم محدّد لهذا الأصل ؛ فإننا نجد البداية عند الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الذي أثر أن يسمّى هذا الأصل النقل حيث يقول: النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة^(٣).

ويلاحظ من هذا التعريف أنه يشترط في النص المنقول توافر الأمور الآتية:

١ - العربية ؛ فلا بد أن يكون الكلام عربياً.

٢ - الفصاحة.

٣ - صحة النقل: وهذا يستوجب تحديد اسم المروى عنه، واتصال السند، واشتراط العدالة والأمانة والصدق، والتوفّق في رواية غير الثقة، والتثبت في النقل إلى غير ذلك مما ذكره العلماء^(٤).

٤ - الكثرة: ويعنى بها تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة^(٥).

ثم يؤكد ذلك بقوله: فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم بـ لن والنصب بـ لم^(٦).

وإذا كنا نوافق الأنباري في اشتراط كون النص المنقول عربياً فصيحاً، صحيح النقل ؛ فإننا نرى أن ما ذكره من الاطراد أو الكثرة في النص المنقول ليس شرطاً له ؛ لأن كل ما ثبت نقله يقبل سواء أكان مطرداً أم شاذّاً كثيراً أم قليلاً.

ولذلك فإن تعريف السيوطي للسمع كأصل من الأصول النحوية، كان أكثر دقة وشمولا من تعريف الأنباري السابق حيث لم يشترط الكثرة أو الاطراد في النص المنقول وإنما يكفي ثبوت ذلك المنقول فقط، يقول السيوطي: «وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله - تعالى - وهو القرآن، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم -، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظاما ونثرا عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت» (٧).

مصادر السماع:

لقد حدّد السيوطي في تعريفه السابق ثلاثة مصادر للسمع وهي:

١ - القرآن الكريم وقراءاته.

٢ - الحديث النبوي الشريف.

٣ - كلام العرب (شعرا ونثرا).

ونرد الآن أن نقف على موقف السيوطي من هذه الأنواع الثلاثة بشيء من التفصيل:

أولاً - القرآن الكريم وقراءاته: (*)

ذكر السيوطي أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها؛ فإذ تشبه الاسم المنسوب في أنها تتّون في حالة الوصل ولَبّ التثوين ألفا في حالة الوقف ثم يقول: وبه قرأ السبعة، والقراءة سنة متبعة... (٨).

ونصّ السيوطي على أن القراءة سنة متبعة يدلُّ على مدى الاهتمام بالقراءات القرآنية، والاحترام الكامل لها، والثناء المستفيض عليها.

ويدلُّ على ذلك أيضاً توجيهه للقراءات القرآنية على لهجات العرب، وهذا ما نتناوله الآن:

بين القراءات واللهجات

تعدُّ القراءات القرآنية مصدرا أصيلاً لدراسة اللهجات؛ ذلك أن القراءات هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان موجوداً قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وأيضاً لما عرِفَ عن أصحاب القراءات من الضبط والدقة والإتقان وسعة المعرفة بالعربية (٩).

وقد وجه السيوطي العديد من القراءات القرآنية على لهجات عربية، وذلك في العديد من المواضع منها:

* يذكر أن إعراب المدن، لغة قيسية، تشبها بـ «عند»، وبه قرأ عاصم: «بأساً شديداً من لدنه» (١٠)، (١١).

* ويرى أن بعض العرب يحذف إحدى يائي «يستحي» (١٢)، إما اللام أو العين، وهي لغة تميم، وبها قرأ ابن محيصن ورويت عن ابن كثير، و«يستحي» لغة الحجازيين وسائر العرب (١٣).

* ويرى أن تميمًا يرفعون ضمير الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرءون: «إن ترني أنا أقل» (١٤)، «تجدوه عند الله هو خير» (١٥)، (١٦).

* ويذكر أن إمالة «حتى»، وإبدال حائها عيناً لغة، الأولى يمنية، والثانية هذلية قرأ ابن مسعود: «ليسجنه عتي حين» (١٧) فكتب إليه عمر أن الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزل بلغة قريش؛ فلا تقرئهم بلغة هذيل (١٨).

* ويذكر من لغات «كأين» (١٩)، «كأى» بوزن «رمى»، وبه قرأ ابن محيصن، و«كئى» بتقديم الياء على الهمزة (٢٠).

* ويرى أن شين «عشرة» في التركيب ساكنة في لغة الحجاز، قال تعالى: «اثنتا عشرة عينا» (٢١)، وقد تكسر في لغة تميم، وقرئ به في الآية (٢٢)...

* وفي حديثه عن «ها» يرى جواز حذف ألفها في لغة أسد وضمها إتباعاً، وعليه قراءة: «أيه النفلان» (٢٣)، (٢٤).

* ويذكر أن في الترخيم لغتين: الانتظار، وترك الانتظار، والأولى أكثر استعمالاً وأقوى في النحو، وجاء عليه ما قرئ: «ونادوا يا مال» (٢٥)، (٢٦).

وقد خرج قراءات أخرى كثيرة علي لهجات العرب (٢٧).

هذه هي النظرة العامة للسيوطي تجاه القراءات القرآنية، وهي — كما يبدو — تظهر اهتمامه بالقراءات، ومظاهر هذا الاهتمام هي موضوع حديثنا الآن.

مظاهر اهتمام السيوطى بالقراءات القرآنية:

١ - عزو القراءات إلى أصحابها:

يهتم السيوطى بنسبة القراءات التى يشهد بها إلى أصحابها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- (١) نسبته قراءة: «هأنتم هؤلاء» (٢٨) بالقصر، إلى قنبل (٢٩).
- (٢) وقراءة: «لمن أراد أن يتم الرضاعة» (٣٠)، - برفع المضارع بعد «أن» - إلى ابن محيصن (٣١).
- (٣) وقراءة: «تقاتلونهم أو يسلموا» (٣٢) إلى أبى (٣٣).
- (٤) وقراءة: «ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت» - بنصب «يدركه» (٣٤) - إلى الحسن (٣٥).
- (٥) وقراءة: «حاشا الله» (٣٦)، - بالإضافة كعماذ الله، وسبحان الله - إلى ابن مسعود (٣٧).
- (٦) وقراءة: «وفوق كل ذى عالمٍ عليم» (٣٨)، إلى ابن مسعود (٣٩).
- (٧) وقراءة: «كائن» (٤٠) لغة فى «كأين» قرأ بها ابن كثير (٤١).
- (٨) وقراءة: «وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة» (٤٢) إلى حمزة (٤٣).
- (٩) وقراءة: «بل كذبوا بالحق لما» (٤٤)، إلى الجحدري (٤٥).
- (١٠) وقراءة: «إلا أنهم ليأكلون الطعام» (٤٦)، إلى سعيد بن جببر - دليلا على اللام الزائدة فى خبر «أن» المفتوحة - (٤٧).
- (١١) وقراءة: «ما أغرك بك الكرم» (٤٨)، - على أسلوب التعجب - لسعيد بن جببر (٤٩).
- (١٢) وقراءة: «بعض ما تحبون» (٥٠)، لابن مسعود - على أن «بعض» سدّت مسدّا من - - وقرأنا حتى تنفقوا مما تحبون» (٥١).
- (١٣) وقراءة: «والله النشور وأمنتم» (٥٢)، «قال فرعون وأمنتم به» (٥٣)، إلى قنبل على الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها (٥٤).

(١٤) وقراءة: «إنه من يتقى ويصبر»^(٥٥)، لقنبل - على أن «من» الموصولة فيها معنى الشرط^(٥٦).

(١٥) وقراءة: «لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع»^(٥٧)، - بالنصب - إلى حفص^(٥٨).

(١٦) وقراءة: «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام»^(٥٩)، لحمزة^(٦٠).

(١٧) وقراءة: «إلى طعام غير ناظرين إناه»^(٦١) بجر «غير» إلى ابن أبي عبلة^(٦٢).

(١٨) وقراءة: «إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون»^(٦٣) - بالنصب بعد الغاء - إلى ابن عامر^(٦٤).

(١٩) وقراءة: «ويسفك الدماء»^(٦٥) إلى الأعرج^(٦٦).

(٢٠) وقراءة: «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون»^(٦٧) إلى جعفر^(٦٨).

(٢١) وقراءة: «فلا خوف عليهم»^(٦٩) إلى ابن محيصن^(٧٠).

(٢٢) وقراءة: «يابشراى»^(٧١) إلى الحسن^(٧٢).

(٢٣) وقراءة: «ما يشعركم»^(٧٣)، و «يأمركم»^(٧٤)، و «ينصركم»^(٧٥)، - بالتسكين - إلى أبي عمرو^(٧٦).

(٢٤) وقراءة: «قالوا ساحران تظاهرا»^(٧٧)، والأصل: «قالوا أنتما ساحران تظاهران»؛ فحذف المبتدأ ونون الرفع وأدغم التاء فى الظاء - إلى يحيى بن الحارث الذمارى^(٧٨).

(٢٥) وقراءة: «ولا تمنن تستكثر»^(٧٩)، - بالنصب - إلى الأعمش^(٨٠).

(٢٦) وقراءة: «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون فى العلم آمناً به»^(٨١)، إلى ابن عباس - تأكيداً لمذهب القائلين بأن الواو للاستئناف -^(٨٢).

(٢٧) وقراءة: «وإن تأويله إلا عند الله والراسخون فى العلم يقولون آمناً به»^(٨٣)، لابن مسعود^(٨٤).

(٢٨) وقراءة: «من حيث أفاض الناسى»^(٨٥)، إلى سعيد بن جبيرة^(٨٦).

(٢٩) ويذكر في قوله تعالى: «إن نعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم» (٨٧)، أن ابن شنيوذ قرأ: «الغفور الرحيم» للفاصلة (٨٨).

(٣٠) وقراءة: «يونس»، و «يوسف» إلى طلحة بن مصرف (٨٩).

(٣١) وقراءة: «فأرسلنا إليها روحنا» (٩٠)، - بالتشديد - إلى أبي حيوة (٩١).

وفي بعض الأحيان كان السيوطي ينسب القراءة إلى أكثر من قارئ، ومن ذلك:

(١) قراءة: «ثلاثمائة سنين» (٩٢)، نسبها إلى حمزة والكسائي (٩٣).

(٢) وقراءة: «وما بكم من نعمة فمن الله» (٩٤)، «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم» (٩٥)، - بسقوط الفاء - إلى نافع وابن عامر (٩٦).

(٣) وقراءة: «ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد» (٩٧)، إلى هارون ومعاذ ويعقوب (٩٨).

(٤) وقرأ الجمهور: «وقيله» (٩٩)، بالنصب وقرأ السلمي وابن وثاب وعاصم والأعمش وحمزة بالخفض وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم ابن جندب بالرفع (١٠٠).

(٥) وقراءة: «الذي نساءلون به والأرحام» (١٠١)، إلى حمزة وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والأعمش وغيرهم (١٠٢).

وفي بعض المواضع كان السيوطي يستدرك على العلماء بنسبة القراءة إلى قارئها، ومما يدل على ذلك:

(١) في قوله تعالى: «لاتنصارَ والدة بولدها» (١٠٣)، قال ردًا على البيضاوي: «قوله: وقرئ: لاتنصار» (١٠٤)، - بالسكون مع التشديد - هي قراءة أبي جعفر (١٠٥).

(٢) وفي قوله تعالى: «والى الله ترجع الأمور» (١٠٦)، ذكر قوله: «وقرئ - أيضًا - بالتذكير وبناء المفعول هي رواية نافع» (١٠٧).

وأحيانًا كان يستدرك على العلماء بتصحيح النسبة، ومن ذلك:

(١) أنه استدرك على البيضاوي في قوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» (١٠٨)، قوله: «وقرأ نافع وحمزة بضم السين». قال السيوطي: «ولم يقرأ به سوى نافع وحده، وقرأ حمزة بالفتح كالباقين» (١٠٩).

(٢) ويقول البيضاوى فى قوله تعالى: «وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم»^(١١٠): «قرأ نافع بالياء وابن عامر بها، يرد عليه السيوطى قائلاً: «صوابه وابن عامر بالتاء الفوقية، وعندى أن هذا تنزيه من الناسخ، وأصنف منزّه عنه»^(١١١).

وفى بعض المواضع قد لا ينسب السيوطى القراءة، وربما يكون ذلك للمعرفة بالقارئ أو لعدم الحاجة إلى ذكره، والأمثلة على ذلك كثيرة فى كتبه.

وكان يصدر القراءة بمثل قوله: «قرئ»^(١١٢)، أو على «قراءة»^(١١٣)، أو «قراءة بعضهم»^(١١٤)، أو «قرئ شاذاً»^(١١٥)، أو «قرئ فى السبع»^(١١٦)، «وفى الشاذ» أو «قرئ بالوجهين»^(١١٧)، أو «فى قراءة..»^(١١٨)، أو «ومنه قراءة»^(١١٩)، أو «والعامّة تقرؤه»^(١٢٠)، أو «قراءة الجمهور»^(١٢١)، أو «قراءة بعض السلف»^(١٢٢)، أو «وقرئ بالثلاثة»^(١٢٣)، «وقرأ به فى السبع»^(١٢٤) إلخ.

٢ - الاستشهاد بالقراءات فى كل المستويات اللغوية:

استكثر السيوطى من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته فيما عرض له من مسائل نحوية وصرفية ولغوية، وذلك من خلال عرضه لآراء العلماء، وأيضاً من خلال آرائه هو التى يبين فيها وجهاً أحسن مما قاله غيره، ويستدل على رأيه هذا بشواهد قرآنية أخرى.

ويأحصاء عدد الشواهد القرآنية فى كتاب مع الهوامع بالنص المحقق وجدناها تبلغ ١٦٢٢ شاهد وهو ما يشكل نسبة ٤٤,٥ ٪ من مجموع الشواهد التى تبلغ ٣٦٤٤ شاهد، وقد وردت فى ١٦٩٢ موضع وهو ما يشكل نسبة ٤٣,١ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد والتى تبلغ ٣٩٢٤ مرة.

ومن هذه الشواهد القرآنية توجد ١٤٨٩ آية وهو ما يشكل نسبة ٤٠,٦ ٪ من مجموع شواهد الهمع وردت فى ١٥٥٣ موضع وهو ما يشكل نسبة ٤٢,١ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد.

هذا بالإضافة إلى ١٣٣ قراءة بنسبة ٣,٦ ٪ من مجموع الشواهد وردت فى ١٣٩ موضع بنسبة ٣,٥ ٪ من مجموع عدد مرات ورود الشواهد^(١٢٥).

وفى كتاب «شرح السيوطى على ألفية ابن مالك» نجد الشواهد قد بلغت ٧٢٠ شاهد تكررت فى ٧٥٧ موضع، وكان عدد الشواهد القرآنية ٣٦٣ شاهد وهو ما يشكل نسبة ٥٠,٤ ٪

وردت في ٣٩١ موضع وهو ما يساوي ٥١,٦٪. وهذه النسبة أضخم النسب إذا قيسَت بالشواهد الأخرى (١٢٦).

وقد تعددت مناحي استشهد السيوطي بالقرآن الكريم وقراءاته في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، ويتجلى ذلك فيما يأتي:

أولاً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته في المستوى الصوتي:

استشهد السيوطي بالقراءات القرآنية في العديد من الموضوعات الصوتية، ويتضح ذلك فيما يأتي:

(١) الإتياع:

فقد مثل السيوطي لحركة الإتياع بقراءة: «الحمد لله» (١٢٧)، بكسر الدال و«للملائكة اسجدوا» (١٢٨)، بضم التاء (١٢٩)، وعلى إتياع حركة عين الجمع - وهذه فيما يذكر لغة هذيل - بقراءة بعضهم: ثلاث «عورات لكم» (١٣٠)، و«عورات النساء» (١٣١)، (١٣٢).

وفي حديثه عن «هاء» يرى جواز حذفها في لغة أسد وضمها إتياعاً، وعليه قراءة: «أيه الثقلان» (١٣٣)، (١٣٤).

ويرى أن من الإتياع: إتياع الكلمة في التثنية لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى: «وجئتكم من سبأ بنياً يقين» (١٣٥)، «إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً» (١٣٦) في قراءة من نون الجميع (١٣٧) ..

(٢) الإبدال:

حيث تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء مثل: «أن بورك» (١٣٨)، والنون أخت الميم، وقد أدغمت فيها نحو: من مالك؛ فأرادوا إعلالها مع الباء، كما أعلوها مع الميم (١٣٩).

ويرى أن الهمزة إذا دخلت على «رأيت» امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب وصار بمعنى «أخبرني» وقد تبدل هاء، وخرج على ذلك قراءة قنبل «هأنتم هؤلاء» (١٤٠)، بالقصر (١٤١) ..

* ويرى أن من أنواع الواو: المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل: «والله للنشور وأمنتكم» (١٤٢)، «قال فرعون وأمنتكم به» (١٤٣)، .. (١٤٤).

* ويذكر أنه ربما فر من التقاء الساكنين بإبدال همزة مفتوحة من الألف: قرئ: «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان» (١٤٥)، «ولا الضالين» (١٤٦)، (١٤٧).

(٣) الإدغام:

يرى أنه إن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو: «إن الله هو الرزاق» (١٤٨)، ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو: حيي، وعيى، وقد قرئ به «ويحيى من حي عن بينه» (١٤٩) و«من حيي، بالإدغام والإظهار» (١٥٠).

ويرى أن النون الساكنة - ومعها التنوين - تدغم بغنة في الياء، والنون، والميم، والواو نحو: «من يأت» (١٥١)، «وإن نشأ» (١٥٢)، «مما رزقكم الله» (١٥٣)، «من وال» (١٥٤)، «تدغم بغير غنة في اللام والراء نحو: «من ريك» (١٥٥)، «من لدنا» (١٥٦)، وتظهر في أحرف الحلق الستة نحو: «من ءامن» (١٥٧)، «من هاد» (١٥٨)، «ومن عاد» (١٥٩)، «من حكيم» (١٦٠)، «من غفور» (١٦١)، «من خالق» (١٦٢)، (١٦٣) ..

(٤) الإمالة:

يذكر أن القراء قرءوا بالإمالة في عدة كلم منها: صاد «والنصارى» (١٦٤)، وتاء «واليتامى» (١٦٥)، وسين «أسارى» (١٦٦)، و«كسالى» (١٦٧)، وكاف «سكارى» (١٦٨) .. (١٦٩)

(٥) الإشباع:

استدل على الإشباع بقراءة من قرأ: «إنه من يتقى ويصبر» (١٧٠)، بإشباع الياء (١٧١).

(٦) التخفيف:

استدل بحذف الضمة لمجرد التخفيف بقراءة أبي عمرو: «وما يشعركم» (١٧٢)، «يأمركم» (١٧٣)، «وينصركم» (١٧٤)، وقراءة غيره: «ويحولنهن» (١٧٥)، «ورسلنا لذيهم» (١٧٦) بتسكين (١٧٧).

(٧) سقوط الهمزة:

استدل بقراءة: «سواء عليهم أنذرتهم» (١٧٨)، على سقوط الهمزة (١٧٩).

(٨) الإشمام:

يستشهد بقوله تعالى: «بأساً شديداً من لدنه»^(١٨٠)، - وهي قراءة عاصم، بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل: من لدنه بضم الدال - على أن إعراب «لدن» لغة قيسية تشبيهاً بعدد^(١٨١).

(٩) الوقف:

استدل بقراءة ابن كثير في «هاده»^(١٨٢)، و«واق»^(١٨٣) على ثبوت الياء في الوقف^(١٨٤)؛ فقد ذكر عند حديثه عن المنقوص أن غير الأفصح في المتنون لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو: هذا قاضى وغازى، وبها قرأ ابن كثير وورش على أحرف^(١٨٥).

ويستشهد بما روى عن أبى عمرو أنه قرأ «وتواصوا بالصبر»^(١٨٦)، بكسر الباء، وقراءة سلام عن السدى: «والعصر»^(١٨٧) بكسر الصاد، على الوقف بالنقل. ويستشهد بما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: «مستطراً»^(١٨٨)، بتشديد الراء «بالتضعيف»^(١٨٩).

(١٠) التقاء الساكنين:

يذكر أن التقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، ولا يلتقيان فى الوصل إلا وأولهما حرف لين، وثانيهما مدغم متصل نحو: دابة، ودويبة، والضالين، بخلاف المنفصل، فيحذف له الأول، وربما ثبت، ويستدل على ذلك بقراءة: «عنه تلهى»^(١٩٠)، «مالك لا تناصرون»^(١٩١)،^(١٩٢).

وربما قرء من التقاءهما فى المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف، ويستشهد بقراءة: «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان»^(١٩٣)، «ولا الضالين»^(١٩٤)،^(١٩٥).

(١١) حركة هاء الغائب:

أصلها الضم كضربه، وله، وعنده. وتكسر بعد الكسرة نحو: مرّ به، وبعد الياء الساكنة نحو: فيه إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضم نحو: يعطيهموه، ولم يعطهموه؛ فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قل كسرهما، ويستشهد بقراءة ابن ذكوان: أرجله وأخاه^(١٩٦).

وكسرها فيما سبق لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون؛ فلفتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، ويستشهد بقراءة حفص: وما أنسانيه^(١٩٧) و بما عاهد عليه الله^(١٩٨) وقراءة حمزة: لأمله أكثر^(١٩٩)(٢٠٠).

ويرى أن إسكان الهاء لغة قليلة، ويستشهد بقراءة: «إن الإنسان لربه لكنود»^(٢٠١)،^(٢٠٢). ويستشهد بقراءة: «أنعمت عليهم»^(٢٠٣)، على أنه إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم إتباعاً، وهو الأقيس، وضمها على الأصل، وسكونها، وقرئ بالسكون، والضم أشهر إن وليها ساكن، والسكون إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في «بهم الأسباب»^(٢٠٤)، وبالسكون في «ومن يؤلمهم»^(٢٠٥)،^(٢٠٦).

ويستشهد بقراءة: «وهو معكم»^(٢٠٧)، «فهو وليهم»^(٢٠٨)، «ثم هو يوم القيامة»^(٢٠٩)، «لهي الحيوان»^(٢١٠)، بسكون الهاء على تسكين هاء الضمير بعد الواو والفاء وثم واللام^(٢١١).

ثانياً - الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته في المستوى الصرفي:

يستشهد السيوطي بالقراءات القرآنية في العديد من الموضوعات الصرفية، ويتضح ذلك فيما يأتي:

(١) أبنية الاسم:

* تابع السيوطي من قال: إن «فعل» مفقود، ومن قرأ «ذات الحُبك»^(٢١٢) - بكسر الحاء وضم الباء - فهي من تداخل اللغات، ركَّبَ منهما القارئ ما قرأ به^(٢١٣).

* ويرى أن «مفتعال» يأتي اسماً قليلاً كما في قراءة الحسن: متكاء^(٢١٤)،^(٢١٥).

* يذكر أن وزن «مفعُل» موجود في القرآن بدليل قراءة: «فَنظَرْنَا إِلَى مِيسِرَةٍ»^(٢١٦) - كذا قرأها عطاء^(٢١٧) -، وقراءة: «وله الجوار المنشآت»^(٢١٨)،^(٢١٩).

* يذكر أن «فعل» في كلام العرب قليل في الأسماء؛ فقد قالوا: حَذَرُ وَفْطَنُ وَنَدَسُ، وقرئ: «وعبد الطاغوت»^(٢٢٠)، بالإضافة، وقرأ سليمان التيمي: «قالت نملة»^(٢٢١)،^(٢٢٢).

* ويذكر أن «طوى»^(٢٢٣)، في قراءة من لم يصرفه على وزن «فعل» معدول مثل «عمر»^(٢٢٤).

(٢) ضم فاء المضاعف الثلاثي:

يذكر أن الجمهور أوجبوا ضمَّ فاء المضاعف ثلاثيًا كان أو غيره نحو: حُبٌّ وشُدٌّ، قال تعالى: «هذه بضاعتنا ردت إلينا» (٢٢٥)، وأجاز قوم الكسر أيضًا (٢٢٦)، وأجاز المهابازي الإشمام وبهما قرئ في: ربت (٢٢٧).

(٣) حذف حرف الجر من المفعول به مع بعض الأفعال:

يرى حذف حرف الجر من المفعول به مع بعض الأفعال ومنها: صدَّقَ بالتخفيف بدليل قراءة: «صدَّقَ عليهم إيليس ظنه» (٢٢٨)، أي: «في ظنه» (٢٢٩).

(٤) فيما يتعلق بإسناد الفعل:

يذكر أن «قرن» (٢٣٠)، بفتح القاف في «اقررن، قرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى: «وقرن في بيوتكن» (٢٣١)، وبالكسر قرأ الباقر (٢٣٢).

(٥) التعدى واللزوم:

يستشهد بقراءة: «وما هو على الغيب بظنين» (٢٣٣)، على أنه إذا كانت «ظن» بمعنى «أنهم» تعدت لواحد (٢٣٤).

ويستشهد بقوله تعالى: «لأخذت عليه أجرًا» (٢٣٥)، وقراءة: «لأخذت»، «واتخذ الله إبراهيم خليلًا» (٢٣٦) على أن «أخذ»، و«أخذ»، من الأفعال التي تدلُّ على التحويل وتلصب مفعولين (٢٣٧).

ويستدل على جعل اللزوم كالمعتدى بتأويل قراءة من قرأ: «عُمُوا وصُمُوا» (٢٣٨)، بلفظ المجهول (٢٣٩).

(٦) أفعال التفضيل:

استشهد بقراءة أبي قلابة: «من الكذاب الأشر» (٢٤٠)، على ندرة إثبات الهمزة في «خير، وشر» (٢٤١).

(٧) المصدر:

يستشهد على صحة المصدر على وزن «فاعلة» بقوله تعالى: «ولا تزال تطلع على خائنة» (٢٤٢)، أي: «خيانة»، «لا تسمع فيها لاغية» (٢٤٣)، أي: لغو. «والعاقبة للمتقين» (٢٤٤)، أي:

العقبى، وليس لوقعتها كاذبة^(٢٤٥)، أى: كذب. «ليس لها من دون الله كاشفة»^(٢٤٦)، أى: كشف^(٢٤٧).

(٨) الميزان الصرفى:

فى بيانه لوزن الكلمة عندما ترد على قراءة أخرى نحو قراءة «أيدتك» فى قوله تعالى: «إذ قال الله ياعيسى بن مريم اذكر نعمتى عليك وعلى والدتك إذ أيدتك بروح القدس»^(٢٤٨)، قال السيوطى: «فى الكشف: على وزن أفعلتك، وقال ابن عطية: على وزن فاعلتك، وقال أبو حيان: يحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب؛ فإن كان يؤيد فهو فاعل، وإن كان يؤيد فهو أفعّل»^(٢٤٩).

ثالثاً - استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته فى المستوى النحوى:

استكثر السيوطى من الاستشهاد بالقراءات القرآنية على مسائل نحوية، وذلك فى كتبه النحوية المختلفة، ومن أمثلة ذلك ما يأتى:

(١) فى خواص الاسم:

يذكر أن للاسم خواص تميّزه عن غيره؛ منها النداء، فإن أورد على ذلك نحو قوله تعالى: «يأيت قومى يعلمون»^(٢٥٠)، «ويأيتنا نرد»^(٢٥١)، «وَأَلَّا يَسْجُدُوا»^(٢٥٢)، حيث دخلت فيه «ياء» على «ليت»، وهى حرف، وعلى «اسجدوا» وهى فعل؛ فالجواب أن «ياء» فى ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء، وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم^(٢٥٣).

(٢) باب إعراب ما لا ينصرف:

يذكر أنه يجوز صرف ما لا ينصرف، لتناسب أو ضرورة، ومن التناسب قوله تعالى: «وجئتكم من سبأ نبياً»^(٢٥٤)، و«سلاسل وأغلالاً»^(٢٥٥)، و«وداً ولاسواعاً ولا يغوث ويعوق ونسراً»^(٢٥٦)،^(٢٥٧).

(٣) فى باب إعراب جمع المذكر السالم:

يستشهد بقراءة الحسن: وما تنزلت به الشياطين^(٢٥٨) على الإعراب بالحروف لا بالحركات.

(٤) وفي باب المبنى:

ذكر أنه مما يلزم البناء على الفتح: الزمن المبهم المضاف لجملة، سواء أكانت جملة فعلية فعلها معرب، أم جملة اسمية؛ فالأول يستشهد عليه بقوله تعالى: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» (٢٥٩)، ف «يوم» مضاف إلى «ينفع» وهو فعل مضارع معرب؛ فالأرجح في المضاف الإعراب؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء (٢٦٠) ..

ويذكر - أيضاً - أنه مما يلزم البناء على الفتح: المبهم المضاف لمبنى سواء كان زماناً أو غيره، ويستشهد بقوله تعالى: «ومن خزي يومئذ» (٢٦١)، حيث يقرأ على وجهين: بفتح الميم على البناء لكونه مبهماً مضافاً إلى مبنى - وهو «إذ» -، وبجره على الإعراب، وقال تعالى: «ومنا دون ذلك» (٢٦٢)، بلى «دون» على الفتح، وهو مبتدأ قدّم خبره لإبهامه وإضافته إلى مبنى وهو اسم إشارة، ولو قرئ بالرفع لكان جائزاً كما قرئ بالوجهين في «لقد تقطع بيكم» (٢٦٣)، «إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون» (٢٦٤) (٢٦٥) .

ويذكر أنه مما يلزم البناء على الضم: ما قطع عن الإضافة لفظاً من الظروف المبهمة كقيل وبعد .. مثل قوله تعالى: «لله الأمر من قبل ومن بعد» (٢٦٦)، ثم يذكر أنه إن قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى لم يبن، ويستشهد بقراءة: «لله الأمر من قبل ومن بعد» بالخفض والتثنية على إرادة التذكير وقطع النظر عن المضاف إليه، وكذا إذا حذف المضاف إليه ونوى لفظه دون معناه فإنه أيضاً يكون معرباً، وقد قرئ «لله الأمر من قبل ومن بعد» بالجر من غير تثنية على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده؛ فإن صرح بالمضاف فلا إشكال في الإعراب (٢٦٧).

(٥) الأفعال الخمسة:

ترفع الأفعال الخمسة بالنون وتنصب بتجزم بحذفها؛ فمثال الرفع قوله تعالى: «فيهما عيان تجريان» (٢٦٨)، «وأنتم تشهدون» (٢٦٩)، «وهم لا يشعرون» (٢٧٠)، ومثال النصب والجزم «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا» (٢٧١)، «فإذا اتصل بهذه النون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفاء، وبالجاء الأول قرأ نافع «تأمروني أعبد أيها الجاهلون» (٢٧٢)، وقرأ ابن عامر «تأمروني» بالفاء. وقرأ الباقون بالإدغام (٢٧٣) .

(٦) الإعراب المقدر:

يذكر أن له أنواعاً: منها ما تقدّر فيه الحركات كلها وذلك في أشياء منها: الحرف المسكن للإدغام، فتقدّر فيه الحركات الثلاث، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: «وقتل داود جالوت» (٢٧٤)، «وترى الناس سكارى» (٢٧٥)، «والعاديات ضبجا» (٢٧٦)، (٢٧٧).

(٧) المبتدأ والخبر:

يرى في مسألة دخول الفاء في الخبر بعد المبتدأ: أن يكون المبتدأ غير «أل» من الموصولات، وصلته ظرف أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بعد ما النافية.. ثم بعد ذكره لهذه الشروط يقول: «ومثال الجملة: قوله تعالى: وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم» (٢٧٨)، ويدل على أن «ما» موصولة سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر (٢٧٩).

(٨) في باب كان وأخوتها:

يذكر أنهم أحقوا بـ «ليس» وإنّ فتعمل في اسم مرفوع وخبر منصوب بالشروط المعروفة.. وإعمال «إنّ» أكثر من إعمال «لا»، ويستشهد بقراءة سعيد بن جبير: «إن الذين تدعون من دون الله عبداً أمثالكم» (٢٨٠)، ينصب «عبداً» خبراً، «وأمثالكم» نعتاً (٢٨١).

(٩) الظرف:

يستدل على اسمية «مع» بدخول «من» عليها في قراءة: «هذا ذكر من معي» (٢٨٢)، (٢٨٣). ويستشهد بقراءة نافع: «هذا يوم ينفع الصادقين» (٢٨٤)، بالبناء، وقراءة الستة بالإعراب - على أن كل زمان مبهم مضاف لجملة: «فإن صدرت بمبنى؛ فبناؤه - يقصد الظرف - راجح، مرجوح فيما كان صدره معرباً مثل هذه القراءة» (٢٨٥).

ويذكر - أيضاً - أن من الظروف التي تبني جوازا لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنى مفرد نحو: «يومئذ»، وحينئذ، وألحق بها الأكثرون كل اسم ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين» فبنوه إذا أضيف إلى مبنى، ويستشهد بقوله تعالى: «إنه لحق مثل ما أنكم تتلقون» (٢٨٦)، وقراءة: «أن يصيبكم مثل ما أصاب» (٢٨٧)، بفتح اللام، وقوله تعالى: «ومنا دون ذلك» (٢٨٨)، وقوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» (٢٨٩)، (٢٩٠).

(١٠) المرخم:

يستشهد بقراءة: «ونادوا يامال» (٢٩١) على لغة الانتظار، - وهو نية المحذوف، - وهي الأكثر استعمالاً والأقوى في النحو. حيث يقدر البناء على الضم على الحذف (٢٩٢).

(١١) إِنَّ وأخواتها:

يجوز كسر همزة «إن» وفتحها إذا كانت بعد فاء الجزاء، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم» (٢٩٣)، قرئ بالكسر، بالفتح على معنى فالغفران حاصل (٢٩٤).

ويرى أن «إن» المخففة من الثقيلة لا يليها - في الغالب - من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً سواء كان ماضياً أم مضارعاً، يستدل بقوله تعالى: «وإن كانت لكبيرة» (٢٩٥)، «وإن وجدنا أكثرهم لفاشقين» (٢٩٦)، «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك» (٢٩٧)، «وإن نظنك لمن الكاذبين» (٢٩٨)، وقراءة أبي «وإن خالك يا فرعون لمثوبراه» (٢٩٩)، ونذر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود: «إن لبئتم لقليلاً» (٣٠٠)، (٣٠١).

(١٢) نواصب الفعل المضارع:

(١) «أن»، الناصبة للفعل المضارع:

يستشهد بقراءة: «وحسبوا أن لا تكون فتنة» (٣٠٢)، بالرفع والنصب على أن «أن» في قراءة النصب مصدرية ناصبة، وفي قراءة الرفع تكون «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «لا تكون» في محل رفع خبر (٣٠٣).

(ب) إذن الناصبة:

يستشهد بما قرئ شاذاً: «لا يلبثوا» (٣٠٤)، «لا يؤتوا» (٣٠٥)، في قوله تعالى: «وإذن لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً» (٣٠٦)، «فإذن لا يؤتون الناس نقيراً» (٣٠٧)، على أن «إذن» إن وليت عاطفاً قل النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها (٣٠٨).

(ج) حتى الناصبة:

استشهد بقوله تعالى: «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» (٣٠٩) على أن الفعل بعد «حتى» لا يكون إلا مستقبلاً حقيقة أو حكماً؛ فإن كان حالاً أو في تقدير الحال لم

يكن إلا مرفوعاً، ويستدل بقوله تعالى: «وزلزلوا حتى يقول» (٣١٠) حيث قرأ نافع بالرفع على تقدير كونه حالاً، والباقون بالنصب على تقدير الاستقبال (٣١١) ويستدل بهذه القراءة - قراءة نافع - على أن «حتى» تكون حرف ابتداء (٣١٢).

(٤) واو المعية وفاء السببية:

يستشهد بقراءة من نصب في قوله تعالى: «يا ليتنا نردُّ ولا نكذبَ بآياتِ ربنا ونكونَ من المؤمنين» (٣١٣) على أنه ينصب ما بعدها في التعمي (٣١٤)، ويستشهد بقراءة حفص: «على أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع» (٣١٥) على أن الرجاء يلحق بالتعمي فيجعل جوابه منصوباً (٣١٦).

(١٣) المضارع المعطوف على الجواب (جواب الشرط):

بين السيوطي أنه إذا أخذت أدوات الشرط جوابها، وذكر بعد الجواب فعل مضارع يعد واو أوفاء، جاز جزمه عطفاً على الجواب، ورفع على الاستئناف ونصبه على إضمار «أن»، وقرأ بالثلاثة قوله تعالى: «يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» (٣١٧)، (٣١٨).

(١٤) حروف الجر:

يستدل على أن «على» تكون بمعنى الباء بقوله تعالى: «حقيق على أن لا أقول» (٣١٩) أي بأن، كما قرأ أبي (٣٢٠).

ويستدل على أن «اللام» تكون بمعنى «عند» بقراءة الحُجْدَرى: «بل كذبوا بالحق لما جاءهم» (٣٢١) بكسر اللام وتخفيف الميم (٣٢٢).

(١٥) الإضافة:

يستشهد بقراءة: «تلتقط بعض السيارة» (٣٢٣)، ويقول تعالى: «فظلت أعناقهم لها خاضعين» (٣٢٤)، على أنه إذا كان المضاف صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وكان بعضاً من المضاف إليه، أو كبعضه، جاز أن يعطى المضاف بعض أحوال المضاف إليه من تأنيث أو تذكير (٣٢٥).

ويستشهد بقراءة: «فلا تحسبنَّ الله مخلف وعده رسله» (٣٢٦)، وقراءة: «قتل أولادهم شركائهم» (٣٢٧)، على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (٣٢٨).

ويستدل بقراءة الحسن «عَصَايَ» (٣٢٩)، على أن الياء المضاف إليها قد تكسر مع المقصور، وقراءة حمزة: «بمصرخي» (٣٣٠)، على أنها قد تكسر المدغمة في جمع أو غيره (٣٣١).

ويرى أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه خمس من اللغات ويستشهد على ذلك بعدد من الشواهد القرآنية (٣٣٢)؛ فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم «أُمًّا، أو أَبًا، جاز فيه زيادة على ما تقدم قلب الياء تاء مكسورة ومفتوحة ويستشهد بقوله تعالى: «يَأْتِيَنَّ» (٣٣٣)، على أنه قرئ بهما (٣٣٤).

(١٦) النعت:

يرى أنه يقل حذف النعت مع العلم به، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: «وكذب به قومك» (٣٣٥)، أي: المعاندون، «إنه ليس من أهلك» (٣٣٦)، أي الناجين، «الآن جئت بالحق» (٣٣٧)، أي: الواضح، «تدمر كل شيء» (٣٣٨)، أي: سلطت عليه (٣٣٩)...

ويرى أنه إذا وصف بمفرد، أو ظرف - أو مجرور -، أو جملة، فالأولى ترتيبها هكذا ويستدل بقوله تعالى: «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» (٣٤٠)، (٣٤١).

(١٧) البدل:

يستشهد على إثبات بدل الكل من البعض بقوله تعالى: «يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن» (٣٤٢)، ف «جنات» أمريت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة (٣٤٣)، ويستدل على إبدال الجملة من الجملة بقوله تعالى: «أمدكم بما تعملون أمدكم بأنعام وينين» (٣٤٤)، وقوله تعالى «إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون» (٣٤٥)، بكسر «إِنْ» (٣٤٦).

(١٨) العطف:

يرى أن الواو تختص بأمر منها: عطف الخاص على العام وعكسه، ويستدل بقوله تعالى: «وملائكته ورسله وجبريل وميكال» (٣٤٧)، «رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي

مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات (٣٤٨)، ويرى أنها تختص بعطف المرادف على مرادفه ويستدل بقوله تعالى: «إنما أشكو بكى وحزنى إلى الله (٣٤٩)، وصلوات من ربهم ورحمة (٣٥٠) (٣٥١)». ويرى أنها تختص باقترانها بـ «إما» ويستدل بقوله تعالى: «إما شاكرا وإما كفورا (٣٥٢)» واقترانها بـ «لكن» بدليل «ولكن رسول الله (٣٥٣) (٣٥٤)».

ويرى أنه لا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلا بعد الفصل بفواصل ما ضميراً منفصلاً أو غيره، ويستشهد بقوله تعالى: «كنتم أنتم وآباؤكم (٣٥٥)، وقوله تعالى: «يدخلونها ومن صلح (٣٥٦)، وقوله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا (٣٥٧)، حيث فصل فى الأول بالضمير المذكور، وفى الثانى بالمفعول، وفى الثالث بـ «ولا» (٣٥٨)».

ويرى أنه لا يجب عود الجار فى العطف على ضميره - أى الجر - ؛ لوروده فى الفصيح بغير عود قال تعالى: «تساء لون به والأرحام (٣٥٩)، وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين (٣٦٠) (٣٦١)».

ويرى أنه يجوز حذف المعطوف بالواو معها كقوله تعالى: «سراييل تقيكم الحر (٣٦٢)، أى: والبرد، «بيدك الخير (٣٦٣)، أى: والشر» وتلك نعمة تمثها على أن عبّدت بنى إسرائيل (٣٦٤)، أى: ولم تعبدنى (٣٦٥)».

ويرى جواز حذف الفاء ومتبوعها - أى المعطوف عليه - بهما، ويستشهد بقوله تعالى: «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة (٣٦٦)، أى: فأفطر (٣٦٧)».

* احتجاجة بالقراءة الشاذة:

اهتم السيوطى بالقراءات القرآنية جميعها: المتواتر منها والشاذ، ولم يكن كالقدماء فى عدم اعتداده بالشاذ بل استشهد بالقراءات الشاذة، وكان فى بعض المواضع يعزوها إلى أصحابها ؛ فقد استشهد بقراءة أبى قلابه: «من الكذاب الأشر (٣٦٨)، على حذف الهمزة من «خير» و«شر» (٣٦٩)، وقراءة أبى حيوة: «فأرسلنا إليها روحنا بالتشديد (٣٧٠)، وفسره ابن مهران بأنه جبريل (٣٧١)».

وفى بعض المواضع كان يستشهد بالقراءة الشاذة مع عدم نسبتها إلى أصحابها ونصّه على أنها قراءة شاذة:

• فقد استشهد بقراءة «الحَبْكُ» (٣٧٢) - الشاذة - على أن فعلٌ من أوزان الأسماء الثلاثية المجردة المهملة، وقد خَرَجَها على أنها من تداخل اللغات أو الإنباع لحركة تاء «ذات»، في الكسر (٣٧٣).

• واستشهد بما قرئ في الشاذ: «أو كلما عاهدوا» (٣٧٤)، بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح لنقل الحركة على الواو، وليست على هذا الوجه للعطف، بل هي في معنى المفتوحة (٣٧٥).

• واستشهد بما قرئ شاذاً: «لا يلبثوا» ولا يؤتوا» في قوله تعالى: «وإن لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً» (٣٧٦)، وقوله تعالى: «فإن لا يؤتون الناس نقيراً» (٣٧٧)، على أن «إن» الناصبة إن وليت عاطفاً قلَّ النصب (٣٧٨).

• واستشهد بالقراءة الشاذة: «فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءاً وجوهكم» (٣٧٩)، على أنها نون التوكيد الخفيفة (٣٨٠).

واستشهد بالقراءة الشاذة في مواضع أخرى (٣٨١).

وقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته على العديد من الموضوعات اللغوية ؛ فقد استشهد بالقرآن الكريم على ذكر الواحد والمراد الجمع (٣٨٢)، وعلى ذكر الجمع والمراد واحد أو اثنان (٣٨٣)، وعلى مخاطبة الواحد بلفظ الجمع (٣٨٤)، وعلى أن جماعة واحد يخبر عنهما بلفظ الاثنين (٣٨٥)، وعلى الالتفاف (٣٨٦).

ويستشهد بالقرآن على أن الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو حاضر أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماضٍ (٣٨٧)، وعلى تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخَّر وتأخيرته وهو في المعنى مقدَّم (٣٨٨)، والازدواج (٣٨٩).

ويرى أن فعيل جائز فيه ثلاث لغات: فعيل وفُعَال وفُعَال: رجل طویل، فإذا زاد طوله قلت طولاً، فإذا زاد قلت طَوَّالاً، وفي القرآن: «إن هذا لشيء عجاب، وعجاب» وفيه أيضاً: «ومكروا مكراً كِبَاراً، وكَبَّاراً» (٣٩٠).

ويستدل بالقرآن على أنه لم يأت اسم المفعول من أفعل على فاعل إلا في حرف واحد (٣٩١)، وعلى قلب الجيم ياء (٣٩٢)، وعلى جمع جمع ست مرات إلا الجمل (٣٩٣)، وعلى أن «فعل» قليل في الأسماء (٣٩٤).

وقد وجدت للسيوطي احتجاجات بالفصوص القرآنية على أمور بلاغية كالمجاز^(٣٩٥)، والتشبيه^(٣٩٦)، والاستعارة^(٣٩٧)، والكنابة^(٣٩٨)، والحصر والاختصاص^(٣٩٩)، والإيجاز وأنواعه^(٤٠٠)، والإطناب وأنواعه^(٤٠١)، والخبر وأقسامه والإنشاء وأنواعه^(٤٠٢)، والجناس^(٤٠٣)، والمطابقة^(٤٠٤)، والاستدراك والاستثناء^(٤٠٥)، وتأكيد المدح بما يشبه الذم^(٤٠٦)، والتفويت^(٤٠٧)، والتقسيم^(٤٠٨)، والتدبيح^(٤٠٩)، والتكيت^(٤١٠)، والتجريد^(٤١١)، والتعديد^(٤١٢)، والجمع والتفريق والجمع والتقسيم^(٤١٣)، وحسن النسق^(٤١٤) إلخ.

٣ - ردة على من يلحظون القراءة:

ولبيان ذلك يحسن تتبع هذه الدعوى في المصادر السابقة على السيوطي:

أولاً - الموقف النظري:

ذكر علماؤنا - عليهم رحمة الله - أن القرآن الكريم هو أوثق نص، وأبدوا في كلامهم النظرى احتراماً بالغاً له وثناءً مستفيضاً عليه من مثل:

* قول سيبويه: إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة^(٤١٥).

* قول الفراء: والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر^(٤١٦).

- والزجاج يقول: «السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة^(٤١٧)».

- ويقول في موضع آخر: «القراءة سنة، ولا ينبغي أن يُقرأ بكل ما يجيزه النحويون^(٤١٨)».

- ويقول ابن خالويه في شرح الفصح: «قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لاختلاف في ذلك^(٤١٩)».

- وقول ابن هشام: «لم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية^(٤٢٠)».

- وقول النحاس: «كتاب الله عز وجل لا يُحمل على المقاييس، وإنما يُحمل بما تؤديه الجماعة فإذا جاء رجل ففاس بعد أن يكون متبعاً، وإنما تؤخذ القراءة كما قلنا أو كما قال نافع بن أبي نعيم: ما قرأت حرفاً حتى يجتمع عليه رجلان من الأئمة أو أكثر^(٤٢١)».

- وما نصّ عليه ابن المنير من أنه ينبغي أن تصحح قواعد العربية بالقراءة، لا أن تصحح القراءة بقواعد العربية^(٤٢٢).

- وقول السيوطي: «أما القرآن؛ فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم أحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته، يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة..»^(٤٢٣).

- وقول البغدادي: «فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاحتجاج بمتواتره وشاذّه»^(٤٢٤).

ثانياً - الموقف التطبيقي:

لم يلتزم نحائنا - عليهم رحمة الله - بما قرّروه في كلامهم النظري من حجية النص القرآني؛ فنجدهم - وبخاصة المتقدمون - قد وصفوا بعض القراء بالجهل أو بعدم العلم بالعربية، أو بضعف الرواية، أو التوهم، أو الخطأ، ونجدهم - أيضاً - قد ردّوا بعض القراءات القرآنية، ولحّثوها، وخرّجوا كثيراً منها على آيات عدوها هم من ضرائر الشعر، وهذا خطأ عظيم وكلام لا يجوز^(٤٢٥)؛ فسيبويه قد عارض بعض القراءات صراحة أو ضمناً^(٤٢٦) واعترض المبرد على كثير من القراءات القرآنية؛ فوصف قراءة نافع «معاشش» بأنها غلط^(٤٢٧)، ووصف قراءة «ثم ليقطع» بأنها لحن^(٤٢٨)، ووصف قراءة «ثلاثمائة سنين»^(٤٢٩)، قائلاً: «وهذا خطأ في الكلام غير جائز»^(٤٣٠)، ووصف قراءة: «عزيرين الله»^(٤٣١)، قائلاً في توجيهها: «فهذا وجه ضعيف جداً»^(٤٣٢)، ووصف قراءة: «هن أظهر»^(٤٣٣)، بأنها «لحن فاحش»، وقال: «وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية»^(٤٣٤).

ومما يؤثر عن المبرد أنه كان يقول: «لو صليت خلف إمام يقرأ، ما أنتم بمصرخي»^(٤٣٥)، وواتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام^(٤٣٦)، لأخذت نعلي ومضيت^(٤٣٧).

وأما الفراء فقد تهجّم على بعض القراءات، وردّ بعضها، وقبّح البعض الآخر؛ فقد وصف قراءة الحسن بالقبح في العربية وذلك في قوله: «وقرأ الحسن: فأصبحوا لا ترى إلا

مساكنهم^(٤٣٨)، وفيه قبح في العربية؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل «إلا» نكرهه؛ فقالوا لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك، وذلك أن المتروك أحد، فأحد إذا كانت لمؤنث أو مذكر ففعلها مذكر ألا ترى أنك تقول: إن قام أحد منهم فاضربه ولا تقل: إن قامت، إلا مستكرهاً، وهو غير جائز^(٤٣٩)،

ورد قراءة من قرأ: «مِنْ خَلْفِهِمْ»^(٤٤٠) بكسر الميم من «من» في قوله تعالى: «فإذا نثفغهم في الحرب فشرّد بهم من خلفهم»^(٤٤١)، وقال: ليس لها معنى أستحسنه في التفسير^(٤٤٢)،، وطعن في بعض القراءات؛ فعندما تناول قوله تعالى: «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي»^(٤٤٣)، قال: «وقد خفض الياء من قوله: «بمصرخي»^(٤٤٤)، الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفض الياء ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في «بمصرخي» خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك، ومما نرى أنهم أوهمو فيه قوله: «نوله ما تولى ونصله جهنم»^(٤٤٥)، ظنوا - والله أعلم - أن الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه^(٤٤٦)،

- والزجاج قال في قراءة عاصم: «وكذلك نجى المؤمنين»^(٤٤٧)، هي: «لحن لا وجه له؛ لأن ما لم يسم فاعله لا يكون بغير فاعل»^(٤٤٨)،

وابن خالويه قال في قراءة ابن عامر بهمز «معاش»: «من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزة وهو غلط»^(٤٤٩)،.

وابن جني الذي ألف كتاباً في الدفاع عن القراءات الشاذة سماه «المحتسب» والغرض من تأليفه أن يرى قوة الشاذ، وأنه قد يكون مساوياً في الفصاحة للمجمع عليه، وأنه كما يقول: «نازع باللقية إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائته، ولعله - أو كثيراً منه - مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صناعته، وتعتف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه»^(٤٥٠)، وترسو به قدم إعرابه^(٤٥١)، - قال في قراءه ابن محيصن: «ثم أطره إلى عذاب النار»^(٤٥٢)، «يادغام الضاد في الطاء: هذه لغة مرذولة»^(٤٥٣)، وقال في قراءة أبي جعفر يزيد: «للملائكة اسجدوا»^(٤٥٤)، «بضم التاء: هذا ضعيف عندنا جداً»^(٤٥٥)، وقال في قراءة عاصم: «وقيل من راق»^(٤٥٦)، «ببيان النون من «من»: «وأما قراءة عاصم

فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع (٤٥٧)، وقال: «وأما قراءة أهل الكوفة، ثم ليقطع؛ «فبفتح عندنا» (٤٥٨)، وقال: «وأما قراءة أبي عمرو، يغفر لكم «بإدغام الراء في اللام؛ فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، إنما هي شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس» (٤٥٩).

والزمخشري يرفض بعض القراءات ويقبحها، فقد قال في قراءة: «معائش» (٤٦٠)، بياء صريحة في قوله تعالى: «وجعلنا لكم فيها معايش» (٤٦١): «إن تصريح الباء فيها خطأ، والصواب الهمزة أو إخراج الياء بين بين» (٤٦٢)، ورفض قراءة ابن عامر (٤٦٣) برفع «قتل»، ونصب «أولادهم» وجر «شركائهم» بالإضافة، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» (٤٦٤)، قال: «وأما قراءة ابن عامر؛ فشيء لو كان في مكان الضرورات في الشعر لكان سمجاً مردوداً.. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته» (٤٦٥)، ويقول في قراءة: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» (٤٦٦): «والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد» (٤٦٧).

أما المتأخرون من النحاة؛ فكان موقفهم من القراءات مختلفاً؛ فقد كانوا أكثر احتراماً للقراءات، واستدلوا بمتواترها وشاذاها، ولم يتشدّدوا في قبول القراءات؛ فهذا ابن مالك أخذ بالقراءات الشاذة، ورد على النحويين المتقدمين الذين يعيبون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، ويسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازها في العربية (٤٦٨).

وأبو حيان يقول في تفسيره - معقّباً على الزمخشري - : «وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها؛ فجمهور البصريين بمنعونها - متقدموهم ومتأخروهم -، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر.

وبعض النحاة أجازها - وهو الصحيح -؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ بالقرآن عن عثمان بن عفان؛ قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب» (٤٦٩).

وابن هشام يُعدّ أول نحوى تعرض لكثير من الآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تخريجات وتأويلات، وكانت نظرفته في الاستدال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها^(٤٧٠).

* موقف السيوطي:

أما السيوطي ؛ فقد ردّ على العلماء الذين كانوا يلحّثون القراءة، ويظهر ذلك فيما يأتي:

(١) ردّ السيوطي على البيضاوي في تلحينه للقراءة بالإدغام في قوله تعالى: «فيغفر لمن يشاء»^(٤٧١)، حيث يرى البيضاوي أن إدغام الراء في اللام لحن ؛ إذ الراء لا تدغم إلا في مثلها فرد عليه السيوطي قائلاً: تابع البيضاوي في ذلك الزمخشري، وقد ردّ عليه الناس قاطبة ؛ فإن ذلك قراءة أبي عمرو. قال الشيخ سعد الدين: «هذا على عادته في الطعن في القراءات السنية إذا لم يكن وفق القواعد العربية..»^(٤٧٢).

(٢) ورد عليه أيضاً في تضعيفه لقراءة حمزة: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام»^(٤٧٣)، حيث قال: قوله: وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور وهو ضعيف ؛ لأنه بعض كلمة «ثم أفاض السيوطي بالرد عليه»^(٤٧٤).

(٣) وفي قوله تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»^(٤٧٥)، قال ردّاً على البيضاوي في قوله: وقرئ «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين وقلبها ألفاً وهو لحن - يقول السيوطي: «تابع فيه صاحب الكشاف، وأخطأ في ذلك ؛ لأنه ثابت في السبعة ؛ فإنها رواية لورش، ثم ذكر السيوطي آراء العلماء من خلال توجيهه لهذا اللحن»^(٤٧٦).

(٤) عندما تعرضَ لقوله تعالى: «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي»^(٤٧٧)، ذكر أن البيضاوي قال: «وقرأ حمزة بكسر الياء، أى في قوله «بمصرخي» حيث قرأ «بمصرخي» على الأصل في التقاء الساكنين، ويعلق السيوطي على ذلك قائلاً: «هي قراءة متواترة نقلها السلف واقتفى آثارهم الخلف ؛ فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكن قلّ استعمالها، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع، ونصّ على أنها صواب: أبو عمرو بن العلاء - إذ سئل عنها - والقاسم ابن معن من رؤساء النحاة الكوفيين»^(٤٧٨).

(٥) يرى السيوطى جواز تسكين لام الطلب رجوعاً إلى الأصل فى المبنى، ومشاكلة عملها - تلواو، وفاء، وثم نحو: «فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى» (٤٧٩)، «ثم ليقتضوا ثقتهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا» (٤٨٠)، «وليتمتعوا» (٤٨١)، وقرئ بالتحريك فى الثلاثة الأخيرة فقط. وقيل: يقل مع «ثم»؛ لأن التسيكين إنما كثر فى الأولين لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكنهما على حرف، فصارا معه كلمة واحدة، فخفف بحذف الكسر، ومن ثم حملت عليهما، فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما. وقيل: هو معها ضرورة لا يجوز فى الاختيار - قاله خطاب، وأنكر قراءة حمزة -، وهو مردود.

ثم يعلق بما قاله أبو حيان: ما قرئ به فى السبعة لا يردُّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلة. (٤٨٢)

٤ - تخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية:

منع السيوطى تخريج شواهد القرآن الكريم على القليل أو الشاذ من لغات العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- خطئى من قال فى قوله تعالى: «وقيله» (٤٨٣) بالجر أو النصب: إنه عطف بيان على لفظ «الساعة» من قوله «وعنده علم الساعة» (٤٨٤)، أو محلها؛ لما بينهما من التباعد، والصواب أنه قسم أو مصدر «قال» مقدراً (٤٨٥).

- ومن قال فى «فلا جناح عليه أن يطوف» (٤٨٦): إن الوقف على «جناح» و«عليه» إغراء؛ لأن إغراء الغائب ضعيف بخلاف القول بمثل ذلك فى «عليكم ألا تتركوا» (٤٨٧) فإنه حسن؛ لأن إغراء المخاطب فصيح. (٤٨٨)

- ومن قال فى «ليذهب عنكم الرجس أهل البيت» (٤٨٩): إنه منصوب على الاختصاص؛ لضعفه بعد ضمير المخاطب، والصواب أنه منادى. (٤٩٠)

- ومن قال فى «تماماً على الذى أحسن» (٤٩١) بالرفع: إن أصله أحسنوا، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضممة؛ لأن باب ذلك الشعر، والصواب تقدير مبتدأ؛ أى هو أحسن. (٤٩٢)

- ومن قال فى «وأرجلكم» (٤٩٣) إنه مجرور على الجوار؛ لأن الجر على الجوار فى نفسه ضعيف شاذ لم يرد منه إلا أحرف يسيرة، والصواب أنه معطوف على «برءوسكم» على أن المراد به مسح الخف، (٤٩٤).

ولقد أحسن السيوطي عندما بيّن أن الناظر في كتاب الله تعالى يجب عليه مراعاة أمور منها: «أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرج على القريب والقوى والفصيح؛ فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد فله عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب والتكثير؛ فصعب شديد، أو لبيان المحتمل وتدريب الطالب؛ فحسن في غير ألفاظ القرآن الكريم، أما التلذذ؛ فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء؛ فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف» (٤٩٥)

موقف آخر للسيوطي:

علي الرغم من هذا الاحترام للقراءات القرآنية من قبل السيوطي إلا أنه في أحيان قليلة جداً نراه يضعف القراءة، أو يشذها، أو يخرجها على لغة قليلة أو ضعيفة أو شاذة، أو يوحى بأن القراء يقرءون بالرأى، ولعل السبب في ذلك هو طبيعة مؤلفات السيوطي؛ فقد كان - رحمه الله - جماعة ينقل عن غيره -، وكثرة مصنفاته

وهاك ما يوضح ذلك:

(١) كان السيوطي - عليه رحمة الله - في أحيان قليلة جداً يضعف القراءة؛ ففي قوله تعالى: «فإما ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوما» (٤٩٦) نرى السيوطي يوضح ضعف قراءة من قرأ بالهمز «ترئن»، وهي قراءة أبي عمرو، عن طريق قول ابن جني (٤٩٧): «رويت عن أبي عمرو، وهي ضعيفة» (٤٩٨)

(٢) وشدد القراءة عندما نقل قول المبرد في قراءة ابن محيصن: «أو لم تلذرهم» (٤٩٩)؛ وهو من الشذوذ بمكان (٥٠٠) دون تعليق منه على هذا القول.

(٣) ويرى - فيما ينقله عن ابن جني - أن حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً، واختصار المختصر إجحاف به. ويستشهد لحذف همزة الاستفهام بقراءة ابن محيصن: «سواء عليهم أنذرتهم» (٥٠١) (٥٠٢)

(٤) ويرى أن إسكان الهاء لغة قليلة قرئ بها: «إن الإنسان لربه لكتود» (٥٠٣)

(٥) ويذكر- نقلًا عن الزمخشري- أن أبا جعفر قرأ: «للملائكة أسجدوا» (٥٠٤) بضم التاء للإتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم: «الحمد لله» (٥٠٥) (٥٠٦)

(٦) وبالرغم من أن القراءات من علوم الرواية لا الدراية ؛ فإننا نجد عند السيوطي في بعض المواضع ما يشير إلى أن القراء قد يقرءون بالرأى؛ فهو يقول: «وقرئ» قوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» (٥٠٧) بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل ويحتمل الأمرين قوله تعالى: «ذات بينكم» (٥٠٨) وقوله «فلما بلغا مجمع بينهما» (٥٠٩)، أي: فراقهما. (٥١٠)

وهذه المواضع قليلة لا تشكل نسبة كبيرة في كتب السيوطي ؛ لأن الغالب عند تناوله للقراءات القرآنية هو الاحترام الزائد لها والعناية الفائقة بها، وقد ظهر هذا جلياً وواضحاً فيما سبق بيانه.

ثانياً - الحديث النبوي الشريف: (٥١١)

اختلف النحاة اختلافاً كبيراً في الأخذ بالحديث والاحتجاج به، وكثر الجدل بينهم قديماً وحديثاً، وكان الأولى ألا يختلفوا في ذلك ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عربي فصيح بل أفصح من نطق بالضاد، ولم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الإعجاز وتعليم الله تعالى له من غير معلم (٥١٢)

ومن الشائع تقسيم النحاة ثلاث طوائف: طائفة منعت الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، وطائفة أجازت الاحتجاج به، وطائفة توسّطت فوقفّت في منزلة بين المنزلتين. (٥١٣)

موقف السيوطي:

(١) الموقف النظري:

وكلام السيوطي النظري في «الاقتراح» يشعر بأنه من المجيزين المقيدتين، ويتجلى ذلك في قوله: «وأما كلامه - صلى الله عليه وسلم - فَيَسْتَدَلُّ منه بما يقبّط أنه قاله على اللفظ

المروى وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً ؛ فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولودون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بالفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكّر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث. (٥١٤)

لقد ذكر السيوطي - هنا - جواز الاستدلال بالحديث، لكن ليس كل حديث يستدل به، وإنما الحديث المروى بالمعنى، وذلك - على حد قول السيوطي - نادر جداً، ويوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً .

٢ - الموقف التطبيقي :

وأما في كتبه الأخرى التطبيقية فيتردد السيوطي بين المنع والإجازة، وتجلّى مظاهر المنع فيما يأتي: (٥١٥)

(١) تصريحه بتغيير الرواة :

وذلك في العديد من المواضع :

* فعند ذكره لحديث: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لأست الكعبة على قواعد إبراهيم» (٥١٦) قال: «قلت: والظاهر أن الحديث حرفه الرواة بدليل أن في بعض رواياته: لولا حدثان قومك، وهذا جارٍ على القاعدة» (٥١٧) ثم يذكر كلاماً لابن الضائع وتلميذه أبي حيان مفاده أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية ؛ لأنه مروى بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولودون، لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم» (٥١٨)

وقد فصل السيوطي الكلام في هذا الحديث وذلك في عدة مواضع من كتابه «عقود الزبرجد» حيث يقول في أحد المواضع: «قلت: في بعض روايات البخاري: «لوددت» بإثبات اللام، فلم أن حذفها من من تصرف الرواة» (٥١٩)

وفي موضع آخر يذكر أن هذا الحديث قد روى بألفاظ متعددة ؛ مما يدل على تصرف الرواة بالمعنى ؛ فيقول قلت : الحديث أخرجه البخاري بألفاظ متعددة منها:

«لولا حدثان قومك بالكفر، فلعنت.

ومنها:

«لولا حدثا قومك بالكفر لنقضت البيت، وهذا على القاعدة المشهورة.

ومنها:

«لولا أن قومك حديث عهدهم الجاهلية، وهذا كما للفظين المذكورين ؛ لأن «أن» المفتوحة ومعموليها في تقدير مفرد مقدر مبتدأ فتقديره: «لولا حدثا قومك، أو «لولا حدثان قومك» ؛ لأن المصدر الذي يقدر به «أن» يؤخذ من لفظ خبرها على ما صرحوا، وحديث عهدهم، هو خبر «أن» مقدر المصدر منه، وعرف من هذا أن اللفظ الأول من تصرف الرواة بالمعنى. (٥٢٠)

* وعند ذكره لحديث: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا» (٥٢١) يستظهر السبوطى تغيير الرواة لهذا الحديث بمروده فى بعض الروايات بلفظ أتصلى الصبح أربعاً ؟ فعلم أن حذف الفعل فى رواية البخارى من تصرف الرواة، (٥٢٢)

● وعند ذكره لحديث: «ليس من اللهو إلا ثلاث: تأديب الرجل قرسه وملاعبته أهله، ورميه بقوسه ونبله» (٥٢٣) قال: «قلت: وفيه حذف اسم «ليس» وهو ممنوع عند النحاة، وقد روى هذا الحديث بلفظ: «كل شيء يلهو به الرجل باطل إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته أهله، فإنه من الحق». وهذه الرواية لا إشكال فيها، وبها يعرف أن الأول من تصرف الرواة،. (٥٢٤)

● وعندما تعرض لحديث: «صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الصبح فقال: شاهد فلان؟ فقالوا: لا» (٥٢٥) يقول: «قلت: الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: أشاهد، بإثبات الهمزة، فعرف أن إسقاطها من تصرف الرواة،. (٥٢٦)

● وفى موضع آخر يقول: «قلت: الحديث رواه البخارى أيضاً: «من قام ليلة القدر» (٥٢٧) فعرف أن ذلك من تصرف الرواة، والأليق بما يناسب إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح، وكذا قال ابن حجر (٥٢٨): «عندى فى الاستدلال بهذا الحديث نظر؛ لأننى أظنه من تصرف الرواة بالمعنى» (٥٢٩).

(٢) تصريحه بتأويل بعض الأحاديث:

ويتجلى ذلك فيما يأتي:

● ذكر السيوطي أن الصحيح - وعليه البصريون - أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه، ويستثنى صور أجازوا فيها الحذف^(٥٣٠)، وذكر أنه قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(٥٣١)، فأجاب عن ذلك بأن الفاعل ضمير مقدر راجع إلى ما دلَّ عليه الفعل، وهو «الشارب» لدلالة: «يشرب»، والتقدير: «ولا يشرب الشارب الخمر»^(٥٣٢).

● وعند حديثه عن «لا» النافية للجنس يذكر حديثاً ظاهره إعمال «لا» في المعرفة وهو قوله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»^(٥٣٣)، ثم ينص على أنه مؤول «باعتقاد تنكيهه كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقعاً على مسماه، وعلى كل ما أشبهه فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: مقل،»^(٥٣٤).

٣- حمله بعض الأحاديث على القلة أو الندرة:

● فقد ذكر عند كلامه عن «بلى» أن وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة» قالوا: بلى^(٥٣٥)، ثم يقول معلّقاً بأن ذلك: «إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع»^(٥٣٦).

● وعند حديثه عن المندوب يذكر أن الرياشي أجاز ندبة النكرة، مستدلاً بحديث: «واجبلاه»^(٥٣٧)، فيقول: «وقال غيره: وهو نادر إن صح»^(٥٣٨).

● ويرى عدم حذف الجار وبقاء عمله اختياراً، وإن وقع فضرورة أو نادر لا يقاس عليه كحديث البخاري: «صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً»^(٥٣٩)، أي: بخمس^(٥٤٠).

● ومما حمل فيه السيوطي بعض الأحاديث على القلة، قوله في باب النداء: «حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين، والمشار إليه قليل»^(٥٤١)، ويستدل على ذلك بـ «ثوبى حجر»^(٥٤٢)، و«ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(٥٤٣)،^(٥٤٤).

٤- تصريحه بالرواية بالمعنى، ورواية الأعاجم والمولدين:

كان السيوطي يرفض بعض الأحاديث؛ لروايتها بالمعنى، أو لأن روايتها كانوا غير عرب وإنما كانوا من الأعاجم؛ فعندما ذكر قول الألفية: وحذف ذى الفاء قلّ في نثر^(٥٤٥).

يقول السيوطي: «قلت: وينبغي أن يتوقف في قبول ذلك؛ فإنه تفرد به، ولم يذكره أحد من النحاة غيره، وإنما أخذه من حديث: «أما بعد ما بال رجال^(٥٤٦)»، وقد أكثر من أخذ أحكام نحوية لم يسبق إليها من الأحاديث، وقد بالغ أبو حيان وغيره من المتأخرين في الرد عليه بسبب ذلك، وقالوا: الأحاديث ليست مقطوعة بأنها رويت بلفظ الرسول - صلى الله عليه وسلم - بل هي مرويّة بالمعنى. رواها الأعاجم والمولدون واللحانون؛ فالحلوا فيها. فلهذا لم يستدل أحد من المتقدمين على إثبات قاعدة نحوية بما ورد في الأحاديث^(٥٤٧)».

٥ - تصريحه بتصحيح الرواة:

عند ذكره لحديث: «لأما الله إذن يعمد إلى أسد من أسد الله يعامل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه^(٥٤٨)» قال: «اعلم أن أئمة اللغة العربية^(٥٤٩) أطبقوا على أن قوله «إذن» في هذا الحديث من تصحيح الرواة، وأن صوابه: لاها الله ذاه^(٥٥٠)».

لقد ذكر السيوطي - فيما سبق - أدلة المانعين للاستشهاد بالحديث، واتخذ منها سداً ودليلاً يدعم رفضه لبعض الأحاديث واعتراضه عليها.

ففي حين أنه كان يرفض - في بعض المواضع - الاستشهاد بأحاديث لرسول الله؛ لأنها رويت بالمعنى، نراه في مواضع أخرى يمنع الاستدلال بالحديث؛ لأن رواته كانوا أعاجم، أو لأن الرواة قد غيروا، أو لأنه قد وقع فيه التصحيف والتحريف إلخ لكن هناك موقفاً آخر للسيوطي، حيث نراه يجيز الاستشهاد بالحديث.

وهاك البيان:

لقد أورد السيوطي في كتابه «مع الهوامع^(٥٥١)»، ١٦٠ حديث في ١٧٣ موضع - وذلك بالنص المحقق -، وأورد في كتابه الآخر «شرح الألفية^(٥٥٢)»، ٣٠ ثلاثين حديثاً في ٣٣ ثلاثة وثلاثين موضعاً.

وليس كل حديث يورده السيوطي يذكره على أنه شاهد، ذلك أن الحديث قد ينفرد في مجال الاستشهاد، وقد يأتي مع شواهد أخرى قرآنية أو شعرية أو نثرية سابقاً أو تالياً للشواهد الأخرى^(٥٥٣).

وهو في استشهاده ينصُّ في أحيان كثيرة على أنه حديث من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وربما ينسبه إلى أحد الكتب فيقول: «فيما رواه الحاكم وغيره» (٥٥٤)، «في الصحيح» (٥٥٥)، «فيما رواه ابن ماجة وغيره» (٥٥٦)، «حديث الصحيحين» (٥٥٧)، «حديث البخاري» (٥٥٨)، إلخ

وربما استشهد بقول الصحابة مثل أن يقول: «قول أبي بكر» (٥٥٩)، «قول عمر» (٥٦٠)، «قول عثمان» (٥٦١)، «قول عائشة»، «قول عروة بن الزبير» (٥٦٢)،

وقد يذكر في الموضوع الواحد أكثر من حديث.

ولقد تنوعت المستويات التي استشهد السيوطي فيها بالأحاديث، ويتجلى ذلك فيما يأتي:

أولاً - استشهاده بالحديث في المستوى الصوتي

يستدل السيوطي ببعض الأحاديث في المستوى الصوتي، وذلك فيما يأتي:

(١) المشكلة:

يرى أنه قد تأتى النون موضع الواو للمشكلة؛ «لحديث: «اللهم رب السموات وما أظللن، ورب الأرضين، وما أقلن ورب الشياطين وما أضللن» (٥٦٣)، والأصل: وما أضلوا. وإنما عدل عنه؛ لمشاكله أضللن، وأقلن، كما في: لا دريت ولا تليت» (٥٦٤)، «ود ما زورات غير مأجورات» (٥٦٥)، (٥٦٦).

فالسقوطي - هنا - يرى جواز مجيء نون النسوة بدلاً من واو الجماعة وذلك في الضمير العائد على جمع المذكر السالم لأجل المشكلة.

ونلاحظ في هذا الحديث ما يأتي:

- انفراد الحديث في مجال الاستشهاد.

- نص السيوطي على أن ذلك حديث لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

- أكد السيوطي مثال المشكلة بأحاديث أخرى والأصل في الأول: «ولا تلوت»، والأصل

في الثاني: «موزورات» بالواو.

(٢) التناسب:

اختار السيوطي جواز ما جاز في الضرورة في النثر «للتناسب والسجع نحو قوله - صلى

الله عليه وسلم - فيما رواه الحاكم وغيره: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب

الأرضين السبع وما أقلن، ورب الشياطين وما أضللن، وكان القياس: أضلوا؛ فأتى بضمير المؤنث؛ لمناسبته: «أظللن، وأقلن». وقوله في حديث الواقيت في الصحيح «هن لهن، والقياس: «لهم، بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم. وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره: «أنفق بلائاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً، نون المنادى المعرفة ونصبه؛ لمناسبة إقللاً. وقوله للنساء حين رجعن من الجنابة فيما رواه ابن ماجة وغيره: «ارجعن مأزورات غير مأجورات، والقياس: موزورات بالواو، وقوله فيما رواه: «كل ما أصميت، أى: ما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه «ودع ما أعيتت، أى: ما رميته فغاب عنك ثم مات. وقوله فيما رواه البزار: «أيتكن صاحبة الجمل الأتبيب، تنبجها كلاب الحوالب، والقياس: الأدب بالإدغام. وقوله فيما رواه البخارى: «أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة - أى حش مخوف - ومن كل عين لامة» (٥٦٧)، أى: تصيب بسوء. والقياس: «لممة» (٥٦٨).

ثم يعلق السيوطى قائلاً: «ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه، ومما استدل به لذلك قوله تعالى: «وتظنون بالله الظنون» (٥٦٩)، «فأضلونا السبيلا» (٥٧٠)، بزيادة ألف لتوافق الفواصل» (٥٧١).

ثانياً - استشهاده بالحديث فى المستوى الصرفى :

استشهد السيوطى بالحديث الشريف فى المستوى الصرفى، ويتجلى ذلك فى:

(١) الفعل:

١- يرى أن للفعل أربع حالات من حيث إفادة الزمن، منها: أن يحتمل الاستقبال والمضى مثل: أن يقع صفة لنكرة عامة، ويستدل على الاستقبال بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأذاها كما سمعها» (٥٧٢)، أى: يسمع؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته فى حفظ ما يسمعه منه (٥٧٣). ونلاحظ - هنا - انفراد الحديث فى مجال الاستشهاد.

٢- يرى أن من علامات الفعل تاء التأنيث الساكنة، ويستدل بقوله - صلى الله عليه وسلم - «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت» (٥٧٤)، «(٥٧٥)».

٣- ويرى أن من الأفعال الجامدة: «كذب، فى الإغراء بمعنى: وجب، كقول عمر: «كذبَ عليكم الحج» (٥٧٦)، أى: وجب» (٥٧٧).

نلاحظ - هنا أنه استدل بهذا الأثر عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - .

(٢) الاسم :

١- يذكُر أن من جموع التكسير: «أفعلاء» ، ويطرد جمعاً لفعل المذكر مضاعفاً أو منقوصاً كشديد وأشداء، ونذر فى «صديقة»؛ لأنه المؤنث، وإنما يطرد فى المذكر، ويستدل بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أرسلوا إلى أصدقاء خديجة» (٥٧٨) . (٥٧٩) .

٢- ويرى أن من الملحق بجمع المذكر السالم «أرضون»، ووجه شذوذه أمران: كونه جمع تكسير؛ فإن راءه مفتوحة فى الجمع ساكنة فى المفرد، وكون مفردة مؤنثاً، وفى الحديث: «طُوفَ من سبعِ أَرْضَيْنِ» (٥٨٠) ، (٥٨١) .

ثالثاً: استشهاده بالحديث فى المستوى النحوى:

ويتضح ذلك من خلال ما يأتى:

(١) الكلمة لغة :

يذكر أن الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة ، ويستدل بحديث الصحيحين: «الكلمة الطيبة صدقة» (٥٨٢) ، وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٥٨٣) (٥٨٤) .

فهو - هنا - يستدل بحديثين على أن الكلمة لغة تطلق على الجملة المفيدة .

(٢) الإعراب :

١- يرى أن الإعراب مصدر أعرب، وهو يأتى لمعانٍ منها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «والثيب تعرب عن نفسها» (٥٨٥) (٥٨٦) .

٢- ويرى أنه إذا نسب إلى حرفٍ أو غيره حكمٌ هو لفظه دون معناه، جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل، ويستشهد بالحديث الذى روى عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - «وأنهاكم عن قيل وقيل وقال» (٥٨٧) بالفتح على الحكاية ، وبالجر على الإعراب (٥٨٨) .

(٣) العلم :

يقول فى العلم عن مسميات الأعلام: «قلت: ومن أمثلته «فينة» حديث: «للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة، فأدخل عليه اللام، وذلك فرع للتكثير» (٥٨٩) .

ويلاحظ - هنا - انفراد الحديث في مجال الاستشهاد.

(٤) المضمَر:

في باب المضمَر يرى لحوق النون شذوذاً في «أفعل التفضيل، كحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم»^(٥٩٠)، تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب»^(٥٩١).

(٥) خواص الاسم:

١- يرى أن من خواص الاسم النداء، وخرج ما خلا ذلك مثل: حديث: «يأرب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»^(٥٩٢)،^(٥٩٣).

٢- ويرى من خواص الاسم حرف التعريف «أل»، و«أم»، يقول في حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «إياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان»^(٥٩٤)، إن «أل» دخلت على «لو»؛ لأن «لو» هنا اسمٌ للفظة «لو»، لذلك شدد آخرها وأعربت^(٥٩٥).

٣- ويرى أن من خواص الاسم: الإسناد، ويورد قول العرب: «زعموا مطية الكذب»، وحديث الصحيحين: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»^(٥٩٦)، حيث أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطية الكذب وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي: كالكنز في نفاسته وصيانه عن أعين الناس^(٥٩٧).

(٦) الأسماء الخمسة:

يرى أن في الأسماء الخمسة لغات: منها: لغة النقص، وهو الإعراب بالحركات وحذف حرف العلة، ويرى أن هذه اللغة دون لغة القصر إلا في «هن»، فإنها فيه أفصح من القصر، بل ومن الإتمام الذي هو اللغة المشهورة ويستشهد بحديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعصوه بهن أبيه»^(٥٩٨)،^(٥٩٩).

(٧) المثني:

١- يرى في باب المثني أن لزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيزة لكانثة وبنى الحارث، وخرج عليها قوله تعالى: «إن هذان لساحران»^(٦٠٠)، وقوله - صلى الله عليه -

وسلم -: «لا وتران في ليلة» (٦٠١) ، ورأى أن نظير هذا الحديث حديث أم سعد: «لا صاعاً تمر بصاع، ولا صاعاً حنطة بصاع، ولا درهمان بدرهم» (٦٠٣) .

٢- ويقول في المثنى وجمع المذكر السالم: إذا سمى بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف ، والواو ، والياء كالبحرين ويستدل بالأثر: شهدت صفين وليست صفون . هذه اللغة الفصحى فيهما (٦٠٤) .

٣- يقول عن الألفاظ الملحقة بالمثنى في الإعراب وليست بمثناة حقيقة: منها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: «فأصلحوا بين أخويكم» (٦٠٥) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : «البيان بالخيار» (٦٠٦) (٦٠٧) .

ويلاحظ هنا:

- عدم انفراد الحديث في مجال الاستشهاد بل جاء الحديث تالياً لآية من الذكر الحكيم .

- نص السيوطي أن ذلك قول لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

ومنها - أيضاً -: «ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه كحوالينا، قال - صلى الله عليه وسلم - : «اللهم حوالينا ولا علينا» (٦٠٨) .

وقال الشاعر في التجريد:

وأنا أمشي الدألي حوالكا (٦٠٩) (٦١٠) ونلحظ - هنـل أن الحديث رقع سابقاً للشعر .

(٨) المبتدأ والخبر:

يستشهد بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إلا الله» (٦١١) ، على أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط (٦١٢) .

(٩) كان وأخواتها:

١- حذف نون كان:

يرى جواز حذف نون «كان» تخفيفاً بشروط: أن تكون من مضارع نحو: «ولم أك . بغياً» (٦١٣) ، «لم نك من المصلين» (٦١٤) ، «ولا تك في ضيق» (٦١٥) ، «لم يك ينفعم

إيمانهم^(٦١٦)، بخلاف الماضي والأمر، وأن يكون مجزومًا بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف، وأن لا توصل بساكن ولا ضمير بخلاف حديث: «إن يكنه فلن تُسلط عليه»^(٦١٧).

٢- زيادة «كان»:

يرى أن «كان» تزداد بشروط: منها: أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه، ويستدل بحديث: «أو بني - كان - آدم»^(٦١٨).

(١٠) أفعال المقاربة:

١- يرى أن: من أفعال المقاربة «ألم» ومن شواهدا: حديث: «وإن مما ينبت الربيع يُقْل - أو يُلِم»^(٦١٩)، - يلم: أي يقتل -، وحديث: «لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره»^(٦٢٠).

ونلاحظ - هنا - أن السيوطي قد نصَّ على أن هذه الأحاديث شواهد.

٢- ويستشهد بحديث: «من ثأني أصاب أو كاد»^(٦٢١)، على جواز حذف الخبر في باب «كاد»، وذلك إذا علم^(٦٢٢).

(١١) الفاعل:

١- يرى أن كل فعل لابد له من فاعل يقع بعده؛ فلا يتقدم على الفعل؛ لأنه كالجزم منه، وهو إما ظاهر أو ضمير مستتر راجع إما لمذكور نحو: زيد قام، وهند قامت، أو لمأ دل عليه الفعل مثل: «ولا يشرب الخمر وهو مؤمن»^(٦٢٣) أي: ولا يشرب الشارب»^(٦٢٤).

ونلاحظ - هنا - أنه استدلَّ بهذا الحديث دون غيره.

٢- يرى جواز حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، ويستدلُّ بقوله - صلى الله عليه وسلم - «من بلى بهذه القاذورات، فحذف الفاعل - هنا - صيانة لاسمه عن أن يقرن باسم المفعول»^(٦٢٥).

٣- ويرى أن الفعل قد لا يجرد من الحروف الدالة على التثنية والجمع فيقول: «الفعل قد لا يجرد، بل تلحقه حروف دالة على التثنية والجمع كالتاء الدالة على التأنيث، ويقال: «سعداء»

و«سعدوا» والحال أن الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مسدّد، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٦٢٦)، وقول بعضهم : «أكلوني البراغيث»^(٦٢٧) .

ونلاحظ - هنا - أنه نصّ على أن ما يذكره قول لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنه لم يتفرّد في مجال الاستشهاد .

(١٢) باب «لا» النفاية للجنس :

يذكر أنه يشيع عند الحجازيين إسقاط خبرها ، ويتوهمون حذفه، فإن لم يظهر المراد لم يحز الحذف عند أحد، فضلاً عن أن يجب، ويستدل بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «لا أحد أغبر من الله عزّ وجلّ»^(٦٢٨)،^(٦٢٩) .

(١٣) حتى الناصبة :

يرى أن «حتى» كإلى في انتهاء الغاية، لكن «إلى» أمكنّ منها، ولذلك خالفها في أشياء : الأول: أنها تفيد تقصّي الفعل شيئاً فشيئاً، ولذا لا يجوز: كتبت إلى زيدٍ، وأنا إلى عمرو، أى هو غايته كما في حديث مسلم: «أنا بك وإليك»^(٦٣٠) .

(١٤) الشرط :

١- يرى أن «أى» الموصولة تختصّ بإضافتها إلى المعرفة، والموصوفة بإضافتها إلى النكرة. وأما الشرطية والاستفهامية فتضاف إلى النكرة والمعرفة معاً، وإذا أضيفت إلى نكرة؛ فهي نفس ما تضاف إليه ككل، وإذا أضيفت إلى معرفة فهي كـبعض ، ويستدلّ بقوله تعالى: «أيما الأجلين قضيت»^(٦٣١) ، وحديث: «أيما إهابٍ دبغ»^(٦٣٢) .

ونلاحظ - هنا - أن الحديث قد جاء تالياً لآية قرآنية .

٢- يذكر أن «هأ» قد يليها اسم فيجب أن يكون متعلقاً بفعل مضمر نحو: «هألاً بكرًا» تلاعبها^(٦٣٣)، أى: «هألاً تزوجت»^(٦٣٤) .

٣- ويذكر قول عائشة - رضى الله عنها - : «وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس، دليلاً على إهمال متى، حملاً على «إذا»^(٦٣٥) .

(١٥) حروف الجر:

يستدل بالحديث الشريف في باب حروف الجر، وذلك في العديد من المواضع هي:

١- يرى أن من معاني «على» أن تكون زائدة، ويستدل بحديث: «من حلف على يمين^(٦٣٦)، أى: يميناً^(٦٣٧). فأتى بالحديث - هنا منفرداً في مجال الاستشهاد.

٢- ويرى أن «من» لا ابتداء الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً أو غيرهما، ويستدل بآيات قرآنية وأحاديث نحو: «أسرى بعبد ليلاً من المسجد الحرام^(٦٣٨)»، «أسس على التقوى من أول يوم^(٦٣٩)»، «مطربنا من الجمعة إلى الجمعة^(٦٤٠)»، «خلقناكم من تراب ثم من نطفة^(٦٤١)»، «من محمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى هرقل^(٦٤٢)»، ^(٦٤٣).

٣- ويرى أن «من» من معانيها البديل، ويستدل بـ «ولا ينفع ذا الجد منك الجد^(٦٤٤)»، أى: بذلك^(٦٤٥).

٤- ومن معاني «على» الاستعلاء، إذا وقعت بعد «وجب» أو شبهه، أو: كبر، أو صعب ونحوه، مما فيه ثقل، أو دلّ على تمكّن، ويستدل بـ: «أولئك على هدى من ربهم^(٦٤٦)»، «أنا على عهدك وعدك ما استطعت^(٦٤٧).

٥- وتأتى «على» بمعنى «من» نحو: «إذا اكتملوا على الناس^(٦٤٨)»، أى: من الناس، «للفروجهم حافظون إلا على أزواجهم^(٦٤٩)»، أى: منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلا من زوجتك، وما ملكت يمينك^(٦٥٠)». ^(٦٥١).

٦- ويستدل بقول لعمر بن الخطاب على أن «البديل» من معاني «الباء» وهو قوله: «كلمة ما يسرئى أن لى بها الدنيا، أى: بدليها^(٦٥٢).

٧- يرى أن «اللام» تأتى بمعنى «على» نحو: «يخرون للأذقان يبيكون^(٦٥٣)»، «وتله للجبين^(٦٥٤)»، «وإن أسأتم فلها^(٦٥٥)»، و «استرضى لهم الولاء^(٦٥٦)»، ^(٦٥٧).

ويلاحظ - هنا - أن هذا الحديث قد أتى تالياً لثلاث آيات من القرآن الكريم، ولم يأت منفرداً في مجال الاستشهاد.

٨- يرى أن «اللام» تأتى بمعنى «بعد»، نحو: «أقم الصلاة لدلوك الشمس^(٥٨٥)»، «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته^(٦٥٩)»، ^(٦٦٠).

وقد أتى الحديث - هنا - تالياً لآية قرآنية

٩- ويذكر أن «من» تنفرد بجر «بَلَّه» كحديث البخاري: «عن أبي هريرة: يقول الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر نُخْرًا من بَلَّه ما أطلعتم عليه» (٦٦١)، والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الأحاديث «من بَلَّه» بفتح الهاء مبنيّة (٦٦٢).

ويلاحظ - هنا - انفراد الحديث في مجال الاستشهاد.

(١٦) القسم :

١- في حديثه عن «أَيْمُن» يرى أنه اسم يضاف لله وللكعبة والكاف والذى . ويستدل بقول عروة بن الزبير: «يُمْنُكَ لَن اِبْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : «وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» (٦٦٣)، .. (٦٦٤).

٢- ويذكر أن من أمثلة القسم غير الصريح قولهم: أنشدك الله إلا فعلت ، وفي الصحيح: «اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بَكْتَابِ اللَّهِ» (٦٦٥)، .. (٦٦٦).

وقد أتى الحديث هنا بعد قول مأثور للعرب .

٣- يستدل بقول أبي بكر : «والله أنا كنت أظلم منه» على شذوذ حذف لام القسم من الاسمية (٦٦٧).

(١٧) المضاف :

١- ينصّ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وفي التذكير وفي التأنيث، وفي الأفراد ويستدل على إقامته مقام المضاف في الأفراد بقوله - صلى الله عليه وسلم - :

«إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي» (٦٦٨)، أراد : إن استعمال هذين ، فحذف الاستعمال ، وأقام هذين، مقامه فأفرد الخبر (٦٦٩).

٢- ويستدلّ على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور والمفعول بشرط أن يكون المضاف عاملاً في الثلاثة بحديث : «هل أنتم تاركو لي صاحبِي» (٦٧٠).

(١٨) الحال :

يقول في صاحب الحال : وقد نكر نادراً من غير وجود شيء مما ذكر ، ومنه : : صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً (٦٧١) ، (٦٧٢) .

(١٩) «أفعل، التفضيل والتعجب :

١- يرى أن هناك بعض صيغ التعجب التي لم تيوب في النحو ، مثل قولهم : «سبحان الله ، ويستدل بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - : «سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس» (٦٧٣) ، (٦٧٤) .

٢- يقول عن «صيغتا التعجب والتفضيل» :

والدليل على إطلاق صيغة التعجب والتفضيل في صفاته تعالى : قوله تعالى : «أسمع بهم وأبصر» (٦٧٥) ، أى : ما أسمع ، وما أبصره ، وقول أبى بكر - رضى الله عنه - فيما رواه ابن إسحاق في السيرة عنه : «أى ربّ : ما أحلمك ، أى : يارب ما أحلمك ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : «لله أرحم بالمؤمن من هذه بولدها» (٦٧٦) ، وقوله لأبى مسعود وقد ضرب مملوكه : «لله أقدر عليك منك عليه» رواه مسلم (٦٧٧) . فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكي منها إلا أثر أبى بكر ، وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم عن التعجب ، وهما في التفضيل (٦٧٨) .

وليس أدل على إجازة السيوطى الاستشهاد بالحديث من نصه على أن هذه الشواهد الحديثية التي ذكرها هي على حدّ قوله : «شواهد صحيحة» ، ومن عجبه من عدم ذكر السبكي لهذين الحديثين .

(٢٠) في باب العدد :

يرى أنه يؤنث بالتاء ثلاثة فما فوقها إلى العشرة إن كان المعدود مذكراً مذكوراً أو محذوفاً على الأفصح ، ويرى جواز ترك التاء فيقول : «ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه أربعة أشهر وعشراً» (٦٧٩) ، «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» (٦٨٠) ، (٦٨١) .

ونلاحظ - هنا - عدم انفراد الحديث في مجال الاستشهاد ، كما أنه لم ينص على أن الكلام المستشهد به حديث شريف ، وقد ذكر أن الكلام المستشهد به كلام فصيح ..

(٢١) في باب الاستثناء :

١- يرى أن من أدوات الاستثناء «بيد» ويقال فيها «مَيْدَ» بإبدال بائها ميماً ، وهي اسم يلزم الإضافة إلى أن وصلتها نحو : « نحن الآخرون السابقون ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » (١٨٢)، (١٨٣).

٢- يذكر أن من أدوات الاستثناء «ليس» ، ولا يكون ، ومن شواهد «ليس» حديث : «يطيع المؤمن على كل خلق ليس بالخيانة والكذب» (١٨٤).

(٢٢) التأكيد :

يذكر أنهم أكدوا بعد «كل» ، بأجمع وجمعاء ، وأجمعين ، وجمع ، ولا يؤكد بها قبله علة ، ويذكر أنه قد يجيء أجمع ، وجمعاء ، وأجمعون ، وجمع في الشعر دون كل ولكنه اختار جوازه في النثر مستشهداً بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «قله سلبه أجمع» (١٨٥)، (١٨٦) وقوله : «فصلوا جلوساً أجمعين» (١٨٧)، (١٨٨).

(٢٣) العطف :

١- يستشهد على حذف العاطف فقط بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره» (١٨٩)، (١٩٠).

٢- ويذكر أن العطف بـ «ليس» أثبتته الكوفية ، فتكون حرف عطف كـ «لا» واحتجوا بالحديث الصحيح من قول أبي بكر : «أبى شبيه بالنبي ليس بشبيه بعلى» (١٩١) .. (١٩٢).

مما سبق نتبين أن كلام السيوطي النظري في «الاقتراح» و«عقود الزيرجد» يشعر أنه من العلماء الذين يجيزون الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية لكن بقيود معينة سبق ذكرها . أما موقفه التطبيقي ؛ فلم يلتزم فيه السيوطي مذهباً معيناً بل تردد موقفه بين المنع والإجازة .

ثالثاً : كلام العرب (الشعر والنثر) :

١- الشعر

أهم مصدر حظي بالاهتمام في الدرس اللغوي هو الشعر (٢٩٣) . إذ يكاد يكون وحده هو العنصر الغالب في دراسات النحاة الأوائل والمتأخرين من بين مصادر اللغة ؛ فالاتجاه

بالنثر قليل ، والشواهد النثرية أقل من الشواهد النحوية ، ومنها : قول عمرو بن معدى كرب :
 «لله درُّ بنى سليم ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرم فى الكزيات عطاءها ، وأثبت فى
 المكرمات بقاءها» (٦٩٤) ، ومثل : «ولدت فاطمه بنت الخرشب الأنمارية الكلمة من بنى عبس
 لم يوجد - كان - أفضل منهم» (٦٩٥) .

فالعالم فى دراسات النحاة هو الاعتماد على الشعر ، وذلك «باستثناء «ابن مالك» الذى
 اعتمد على الحديث ، وأبى حيان النحوى الذى اهتم بإيراد الكثير من اللغات القبلية فى كتاب
 «ارتشاف الضرب» ، وابن هشام الذى وجه عناية لآيات القرآن ، وهذه الظاهرة تغلب فى
 كتب النحر وحدها ، ولم تكن كذلك فى «معاجم اللغة» (٦٩٦) .

وذلك لظروف يمكن حصرها فى :

(١) المنزلة العظيمة التى كان يتمتع بها الشعر فى نفوس العرب ، حيث «كانت للشعر
 منزلة رفيعة فى الجاهلية ، وكانوا يقيمون الأسواق للتناشد والتفاخر والتحكيم بين الشعراء ،
 وكانت أهمها السبع الطوال» (٦٩٧) .^٢

(٢) قلة ما وصل إلى النحاة من نثر العصر الجاهلى الذى تطمئن إليه نفوسهم (٦٩٨) .

(٣) سرعة حفظ الشعر وانتشار تداوله ؛ «إذ إن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع
 خاص يسهل فيها الحفظ ؛ ويتحقق له لذلك التداول والانتشار» (٦٩٩) .

(٤) أيضاً فإن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء المعتمد بروايتهم نظرة احترام
 وتقدير (٧٠٠) .

(٥) وأيضاً فإن الشعر - فى مجمله - يمثل الطبقة العليا من كلام العرب فى باديتهم
 وحاضرتهم أكثر مما يمثلها كلامهم المنثور (٧٠١) .

لهذه الأسباب كلها لاقى الشعر اهتماماً كبيراً من اللغويين ، واعتبروه الدعامة الأولى
 لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد ، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط . ولذلك
 نجد كتب الشواهد لا تحوى غير الشعر ، ولا تهتم بما عداه (٧٠٢) .

وهذا الاهتمام بالشعر كان قديماً والاحتجاج اللغوى به كان واحداً من أبكر صور
 الدراسات اللغوية (٧٠٣) .

● نوعية الشعر المدروس :

والشعر الذى درس لم يكن مطلق شعر ، بل انتقوا نوعاً معيناً منه هو «البدوى الوعر» ، جعلوه مناطق الأصالة والبقاء ، وأحرى من غيره بالقبول ، وأقوى فى الاستشهاد (٧٠٤) .

والروايات تدل على أن كثيراً من النحاة كانوا لا يميلون من الشعر إلا ما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستصعب ، ومن هنا حظى الرجز بعناية خاصة ، لم تحظ بها أشكال الشعر الأخرى ؛ لأن أبرز سماته هى غرابة الألفاظ والتراكيب ، وتلك سمات تحقق لهم ما يطلبون فى المادة اللغوية من «النقاوة والأصالة» ، تلك التى لا تتوافر على ألسنة الناس فيما يتداولونه فى شئون الحياة العامة من اللثر والكلام العادى ؛ إذ يتساوى فى هذه الوظيفة الاجتماعية من هو فصيح ومن ليس بفصيح (٧٠٥) .

● أسس موقف النحاة من الشعراء :

ويمكن أن نبين أسس موقف النحاة من الشعراء فى :

١- التفضيل بالعصر لا بالمادة الشعرية المدروسة ؛ فكل ما هو قديم يعدّ فى نظرهم جيداً قابلاً للدرس ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالفساد والصنعة ، والروايات على هذا كثيرة متعددة ، ومن أشهرها أن إسحاق الموصلى أنشد الأصمعى قول الشاعر :

هل إلى نظرةٍ إليك سبيلٌ فيروى الصدى ويشقى الغليلُ ؟
إن ما قلّ منك يكثرُ عندى وكثيرٌ ممّن تحبُّ القليلُ

فقال الأصمعى : لمن تشدنى ؟ فقال : لبعض الأعراب ، فقال : هذا والله هو الديباج الخسروانى ، فقال : فإنهما ليلتئما ، فقال : لا جرم ، والله إن أثر الصنعة بادٍ عليهما (٧٠٦) .

هكذا حکمان متناقضان فى نفس الوقت !! فهو الديباج الخسروانى إذا كان لبعض الأعراب ، وهو شعر مصنوع إذا كان مؤلفاً أو محدثاً ، وينبغى - كما يقول الدكتور أحمد درويش - : «أن يكون عنصر الحكم تالياً لعنصر التحليل ومسبباً عنه بحيث يتلاءمان معاً ، وحيث ينفرد عنصر الحكم بعيداً عن التحليل يفقد النقد كثيراً من قيمته ، ويمكن القول بصفة عامة أنه فى عصور الضعف يخفى التحليل ، ويظهر الحكم ، وفى عصور النضج يكون التحليل هو الأهم والمقدم والمهد للحكم (٧٠٧) .»

٢- نظرة النحاة بعين الارتياب إلى الشعراء الذين عاشوا في الحضر واختلطوا بالناس ؛ لأنهم - كما سبق أن قررنا - كانوا يميلون إلى البدوى الوعر من الشعر ، والروايات على ذلك كثيرة ، منها :

- « قال أبو حاتم : قلت للأصمعيّ : أنجز : إنك لتبرق لي وترعد ؟

فقال : لا ، إنما هو تبرق وترعد . فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يا يزيد فما وعيدك لي بضائر

فقال : هذا جرّماني من أهل الموصل ، ولا آخذ بلغته .. (٧٠٨) .

- وقال أبو حاتم : كان الأصمعيّ ينكر زوجة ، ويقول : إنما هي زوج ، ويحتج بقول الله

- تعالى - «أمسك عليك زوجك» (٧٠٩) ، قال : فأنشده قول ذي الرمة :

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاوباً (٧١٠)

فقال : ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين (٧١١) .

٣- اعتقاد النحاة أن الشاعر السليم الفطرة هو الذي تأتي اللغة على لسانه سليقة وطبعاً ، وأما الذي يجود شعره فهو بعيد عن السليقة ويبعد عن الفطرة السليمة ؛ فقد كان الأصمعي يعيب الحطينة ، ويتعقبه ، فقيل له في ذلك ، فقال : وجدت شعره كله جيداً ، فدلني على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع !! إنما هو الذي يرمى الكلام على عواهنه جيده على رديه (٧١٢) .

ولذلك فقد وضع النحاة نطاقين طلباً للفصاحة ، وهما : النطاق المكاني ، والنطاق الزماني ، وهاك تفصيل ذلك .

نُطْقُ الاحتجاج :

أولاً : النطاق المكاني :

أجمع العلماء على أن قريشاً أفصح العرب ، وقد ذكر ذلك صاحبني فقال : «أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن (قريشاً) أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة» (٧١٣) .

وقد أتاحت لقريش ظروف لم تتح لغيرها من القبائل ، وهذه الظروف هي :

(١) من الناحية الدينية : كانت قريش تتولى خدمة البيت ؛ لأن الله جعلهم قُطَّانَ حَرَمِهِ، وجيران بيته الحرام، وولاته، فكانت وفود الحجاج تأتي إليهم ؛ فكانت تنتقى أحسن الألفاظ وأعذب الكلمات من كل اللهجات، وتضعها إلى لغتها، بالإضافة إلى كونهم حضريين وتعودت أسماعهم على كثير من الألسنة التي نعد إليها، فصار لسانها مرنًا يأخذ ألفاظ غيره بسهولة بعكس البدوى .

(٢) من الناحية الاقتصادية : كانت قريش مركزاً تجارياً هاماً، وكانت الرحلات التجارية من شتى القبائل تمر بها، وكانت قريش - أيضاً - تقوم برحلات تجارية خارج مكة، منها رحلة الشتاء والصيف ؛ قال تعالى : لإيلاف قريش . لإيلافهم . رحلة الشتاء والصيف،^(٧١٤) فجعلها ذلك غنية، وأكسبها ثروة في الألفاظ .

(٣) ومن الناحية الاجتماعية : كان يقام حول قريش ثلاثة أسواق، هي : سوق ذي المجاز لمدة ثلاثة أيام، وسوق مجنة ومدته سبعة أيام، وسوق عكاظ ومدته ثلاثون يوماً .

(٤) خلو لهجة قريش من العيوب التي توجد في غيرها من اللهجات، ويمكن أن تكون:

- ١ - علنة تميم : إبدال الهمزة عيناً .
- ٢ - تلتلة بهراء : كسر أول المضارع .
- ٣ - كسكة تميم : إلحاق سين بعد كاف المخاطبة .
- ٤ - كشكشة أسد أو ربيعة : إبدال شين من كاف المخاطبة .
- ٥ - فحفحة هذيل : قلب الحاء عيناً .
- ٦ - وكَم ربيعة : كسر كاف الخطاب بعد الياء الساكنة أو الكسرة .
- ٧ - وهم بنى كلب : كسر هاء اللقية
- ٨ - الاستنطاء : قلب العين الساكنة نوناً قبل الطاء .
- ٩ - جمجمة قضاة : قلب الياء الأخيرة جيماً .
- ١٠ - وتم أهل اليمن : قلب السين المتطرفة تاء .
- ١١ - شنشنة اليمن : قلب الكاف شيناً . (لبيش)

١٢ - لخلخانية الشعر : حذف الألف . (مشاء الله) .

١٣ - طمطممانية حمير : جعل «أل» ، «أم» .

١٤ - غمغمة قضاة : إخفاء الحروف عند الكلام فلا تكاد تظهر (٧١٥) .

وكانت توجد بعض القبائل الأخرى التي عدوها من أفصح القبائل العربية ؛ فأبو عمرو بن العلاء يقول : «أفصح الناس عليا نعيم ، وسفلى قيس» (٧١٦) .

وقد ذكر السيوطي - فيما ينقله عن أبي نصر الفارابي (ت ٣٩٨ هـ) في أول كتابه المسمى بـ «الألفاظ والحروف» القبائل التي أخذ النحاة منها اللغة ، وهي التي تعد أكثر فصاحة من غيرها ، والتي سلمت من الاختلاط بغيرها وكانت وسط الجزيرة ؛ فيقول : «والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم : قيس وتميم وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم أكل فى الغرب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» (٧١٧) .

ثم يذكر السيوطي الذين لم يؤخذ عنهم ، وهم : سكان الحضر ، والذين يسكنون فى أطراف الجزيرة فيقول : «وبالجملة لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى ، ولا من تغلب لأنهم كانوا مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مغالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوههم - حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب - قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم» (٧١٨) .

وفى هذا النص نلاحظ ما يأتى :

١ - السيوطي - فيما ينقله عن الفارابي - يحدّد ست قبائل أخذ عنها العلماء اللغة ، وهي : قيس وتميم وأسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

٢ - المعيار الذى اعتمد عليه النحاة فى الأخذ من هذه دون تلك هو: «عدم الاختلاط بغيرهم من الأمم» .

٣ - لم يُشَرِّ السيوطى - فيما ينقله عن الفارابى - إلى المأخوذ؛ فقال: «والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعندهم أخذ اللسان العربى»، بصيغة المبني للمجهول، مما يدل على أنه كان يعنى كل مستويات اللغة من شعر ورجز، وحكم وأمثال ووصايا، ومفاخرات ومنافرات وكلام يومى إلخ

٤ - السيوطى بعد ذلك يذكر خمسَ عَشْرَةَ قَبِيلَةً لم يؤخذ عنها؛ وذلك لمخالطتهم من حولهم من الأمم، والسبب فى ذلك - كما يقول ابن جنى - : «ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر، من الاختلال، والفساد، والخلط، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الدير» (٧١٩) فالأساس المعتمد عليه فى ذلك هو الفصاحة، فلو «فشأ فى أهل الدير ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها» (٧٢٠).

ثم يذكر ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ أن العمل على ذلك كان مستمراً فى البداية حتى زمانه؛ فيقول: «وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن أنسنا منه فصاحة فى كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدر فيه، وينال ويغض منه» (٧٢١).

٥ - التعميم فى قول السيوطى: «لم يؤخذ عن حضرى قط» (٧٢٢)؛ لأنه من المعروف أن النحاة قد جمعوا المادة اللغوية إما عن طريق الرحلة إلى أعراب البداية ومشافهتهم أو وفادة الأعراب إليهم، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم بدورهم ينقسمون إلى صنفين: صنف من الأعراب البداة الذين رحلوا إلى ضواحي المدن الكبرى بالعراق، واتخذوها مستقراً لهم، ولم يختلطوا بالأعاجم فظلت لغتهم سليمة، وصنف من أهل الحضر صحبت عند النحاة واللغويين سليقتهم، فاحتجوا بكلامهم، ومن هؤلاء: عمر بن أبى ربيعة، وجريز، والغزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص، والكميت، ويار، ورؤية، والعجاج وغيرهم (٧٢٣).

وإذن - كما يقول الدكتور على أبو المكارم - «فليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه لم يؤخذ عن حضري قط»؛ فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية» (٧٢٤).

وإذا نظرنا إلى قائمة القبائل تلك التي حنّدها الفارابي في النص السابق*؛ نجد السيوطي قد خالفها، فاستشهد بشعراء من ثقيف، وتغلب، وعبد القيس، وبكر، واليمن، وحاضرة الحجاز وغيرهم .

فمن تلك القبائل التي قيل إنه لم يؤخذ عنها : قبيلة إباد، ومنها : أبو دؤاد الإيادي استشهد بشعره في مواطن عديدة (٧٢٥).

ومن ثقيف : الأخطل (٧٢٦)، والقطامي (٧٢٧)، وأمّية بن أبي الصلت (٧٢٨)، وأبو محجن الثقفي (٧٢٩).

ومن غسان : عدى بن الرعلاء (٧٣٠).

ومن بكر : نهار بن توسعة (٧٣١).

ومن عبد القيس : المفضل النكري (٧٣٢)، وزباد الأعجم (٧٣٣).

ومن شعراء الحواضر التي قيل إنه لم يؤخذ عنها :

من المدينة : حسان بن ثابت (٧٣٤)، وعبد الله بن رواحة (٧٣٥)، وقيس بن الخطيم (٧٣٦).

ومن مكة : عبد الله بن الزبيري (٧٣٧)، وأبو طالب بن عبد المطلب (٧٣٨)، وعلى بن أبي طالب (٧٣٩)، ومعاوية بن أبي سفيان (٧٤٠).

ومن الطائف : أمّية بن أبي الصلت (٧٤١)، وأبو محجن الثقفي (٧٤٢).

ومن البحرين : المتقّب العبدى (٧٤٣).

ومن الحيرة : أوس بن حجر (٧٤٤)، وأبو دؤاد الإيادي (٧٤٥)، وعدى بن زيد (٧٤٦).

ومن شعراء الكوفة : الكميت (٧٤٧)، وذو الرمة (٧٤٨).

ومن اليمن : الأفوه الأودي (٧٤٩).

وبذلك يكون السيوطى متناقضاً فى موقفه التطبيقي عما قرره نظرياً .

٦ - كان موقف ابن مالك مختلفاً، حيث عني فى كتبه بنقل لغة لحم وخزاعه وقضاعة وغيرهم، وقد اعترض عليه أبو حيان قائلاً : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن » (٧٥٠) .

ثانياً : النطاق الزمانى :

لقد كان ظهور الإسلام حدثاً عظيماً، صحبته تغييرات فى حياة العرب - فى القيم، والعلاقات، والأخلاقيات، والأفكار - وكان له أثره العام والخاص على اللغة (٧٥١) . يقول يوهان فك : « لم يحدث حدث فى تاريخ اللغة العربية أبعد أثراً فى تقرير مصيرها من ظهور الإسلام، وفى ذلك العهد - قبل أكثر من ١٣٠٠ عام - عندما ركل محمد - صلى الله عليه وسلم - القرآن على بنى وطنه بلسان عربى مبين، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد، كانت ذات دلالة عظيمة النتائج فى مستقبل هذه اللغة » (٧٥٢) .

وكان نتيجة لذلك أن قسم علماءنا - عليهم رحمة الله - الشعراء إلى طبقات، ووضعوا فترة محددة تؤخذ فيها اللغة، ولا يعتد بما جاء بعدها .

وهذه الطبقات هى :

الطبقة الأولى : الجاهليون : أمثال امرئ القيس وزهير .

الطبقة الثانية : المخضرمون : أمثال حسان بن ثابت والخطبة وكعب بن زهير .

الطبقة الثالثة : الإسلاميون : أمثال جرير والفرزدق، وتنتهى هذه الطبقة بإبراهيم بن هرمة، وهو - كما ذكر السيوطى - آخر الحجج (٧٥٣) .

الطبقة الرابعة : المولدون : وقد رجع الأمر فيها إلى موقف علماء اللغة من الاحتجاج بشعر تلك الطبقات ؛ فكان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) يصف شعر الطبقة الثالثة بأنه مولد ومحدث - أى لا يحتج به - مع إيداء إعجابه به - فكان يقول : « لقد أحسن هذا المولد حتى همت أن أمر صبياننا بروايته » (٧٥٤)، يعنى شعر جرير (ت ١١٠هـ) والفرزدق (١١٠هـ) وأشباههما . وقد روى عنه - أيضاً - أنه كان لا يعتد إلا بالشعر الجاهلى، ويبدو ذلك فيما يقوله عنه الأصمعى، يقول : « جلست عليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج بببيت إسلامي » (٧٥٥) .

وجاء الأصمعي (٢١٦هـ) فتنحزح حدّ الاحتجاج بقدر تأخره عن أبي عمرو بن العلاء (٧٠٦)، وتحدّث آراؤه فيمن يعدّ خاتمة الشعراء، فتارة يذكر الطرماح، وثانية يقول : إنه ابن هرمة، وثالثة يقول : إنه بشار (٧٥٧)، ويتردد في الحكم على بشار فيقول : « لولا أن أيامه تأخرت لقدّمته على كثير من الشعراء السابقين » (٧٥٨).

وهكذا تحدّثت نهاية عصر الطبقة الثالثة، وبداية عصر الطبقة الرابعة، وعدّ بشار أول الشعراء المحدثين (٧٥٩).

يقول البغدادى : « فالطبقتان الأوليان، يستشهد بشعرهما إجماعاً . وأما الثالثة ؛ فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبدالله بن أبي إسحاق والحسن البصرى وعبدالله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم وكانوا يعدّونهم من المولدين؛ لأنهم في عصرهم، والمعاصرة حجاب . وأما الرابعة ؛ فالصحيح ألا يستشهد بكلامهم مطلقاً، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح ... » (٧٦٠).

موقف النحاة من المولدين :

وقف النحاة موقفًا معادياً للشعراء المحدثين، وتعصّبوا ضدّهم، وقلّوا من قيمة شعرهم، وتعاملوا عليهم ؛ وما ذلك إلا لأنهم محدثون جاءوا بعد الفترة التي حدّوها وجعلوها مناط القبول والاحتجاج، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

- مثل أبو عمرو بن العلاء عن المولدين فقال : « ما كان من حسن فقد سبقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم » (٧٦١).

- وروى عن ابن الأعرابي قوله : « إنما أشعار هؤلاء المحدثين - مثل أبي نواس وغيره - مثل الريحان يشم يوماً ويذوى فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر، كلما حرّكته ازداد طيباً » (٧٦٢).

- ويذكر أن رجلاً أنشد ابن الأعرابي شعراً لأبي نواس أحسن فيه فقال له الرجل : « أما هذا من أحسن الشعر ؟ قال : بلى، ولكن القديم أحبّ إلي » (٧٦٣).

وقد وضعوا لذلك عدداً من القيود والضوابط تمنع من تسرب أشعار هؤلاء المولدين إلى النحاة ؛ حيث : لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله . وكأنّ علّة ذلك خوف أن يكون

لمولد أو من لا يوثق بفصاحته^(٧٦٤)، ومن هنا يُعلم أنه : يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم^(٧٦٥)، ! «وضع المولد ون أشعارك ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب»^(٧٦٦)، وقد أجمعوا على أنه لا يُحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة والعربية^(٧٦٧)..

وهناك ضوابط أخرى منها : أن يكون البيت غير محتمل لوجوه من الاحتمالات ؛ لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال^(٧٦٨)، وصحة الرواية^(٧٦٩) و عدالة الراوي^(٧٧٠)، وقد أوجبه العلماء، وإذا توافرت صفة العدالة في الراوي فإنه يجوز قبول ما يرويه حتى لو انفرد به، كما أنه يجوز قبول رواية أهل الأهواء ممن لا يدينون بالكذب كالخطابية : «فإذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر؟»^(٧٧١)..

لكن ما السبب الذي حدا باللحاة واللغويين إلى أن يقفوا هذا الموقف المتشدد من المولدين؟ وهل كان موقفهم هذا هو الموقف الوحيد؟ أو أن هناك موقفاً آخر .

لعل أسباب هذا الموقف ضد المحدثين تكمن في هذه الأمور الثلاثة^(٧٧٢) :

(١) طبيعة العمل .

(٢) حرصهم على نقاء العربية .

(٣) نزعة السخرية من العرب .

وهاك تفصيل هذه الأمور الثلاثة :

(١) طبيعة العمل :

فهم بحكم عملهم كانوا مشدودين إلى القديم من الشعر حفظاً ورواية وتوثيقاً وتدريباً^(٧٧٣)، ويبدو هذا في تعليق ابن رشيقي بعد أن أورد طائفة من مواقف التعصب لدى هؤلاء ضد المحدثين : «هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه ؛ كالأصمعي وابن الأعرابي أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم، وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد وقلة ما يأتي به المولدون»^(٧٧٤)، فحاجة النحاة واللغويين إلى الشاهد المعتد به كان موجوداً بكثرة في الشعر القديم، على عكس ما يأتي به المولدون .

(٢) حرصهم على نقاء اللغة :

حرص النحاة واللغويون على نقاء اللغة وبقيائها سليمة خالية من أوشاب اللحن، وقد وجدوا الصورة المثلى لهذا النقاء في الشعر القديم، ومن ثم كان عداؤهم للشعر الجديد الذي تمثّلت فيه كثير من ألوان اللحن^(٧٧٥)، وقد كان هدفهم جليلاً حقاً وهو أن تنضبط القواعد التي استخرجوها مما جمعه من كلام العرب؛ حتى تكون صالحة لأن تعلم، وفي إطار هذه الغاية ينبغي أن نحكم لهم أو عليهم^(٧٧٦)، وقد أسرع النحاة بعد أن استكملوا بناء النحو العربي بتحكيم قواعده على شعر معاصريهم من المولدين؛ فتبين لهم ما فيه من مخالفة لهذه القواعد بالقياس إلى شعر القدماء^(٧٧٧).

(٣) نزعة السخرية من العرب :

وذلك أن معظم الشعراء المولدين لم يكونوا من العرب الخالص، بل كانوا من الأعاجم الذين سرت في أشعار بعضهم نزعة السخرية من العرب، والاستهانة بما ورثوه من تقاليد، ومن ثم كان تذكر اللغويين لشعر هؤلاء المحدثين يعني - في بعض أحواله - لوناً من ألوان الرد على تلك النزعة، وضرباً من ضروب الانتصاف للعرب أو للعروبة الخالصة، ولعله لهذا السبب كان إطلاق اللغويين لفظة «المولد» على الشاعر المحدث^(٧٧٨) فالمولد كما يذكر في المعجم الوسيط هو: «المحدث من كل شيء». ومنه المولدون من الشعراء؛ سمووا بذلك لحدوثهم. و- من الرجال: العربي غير المحض. و- من ولد عند العرب ونشأ مع أولادهم وتأدّب بأدابهم. و- من الكلام: كل لفظ كان عربياً الأصل ثم تغير في الاستعمال^(٧٧٩).

هذا الاتجاه المتشدد المتعصب على شعر المولدين وتفضيل القدماء عليهم هو الاتجاه الغالب، وفي مقابله اتجاه آخر نراه مثلاً عند ابن قتيبة الذي يقول: «لم يقصر الله الشعر والعلم والبلادة على زمن دون زمن، ولا خص به قوماً دون قوم، بل جعل الله ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره»^(٧٨٠) ونراه كذلك عند ابن رشيح حيث يقول تحت عنوان: «باب في القدماء والمحدثين»: «كل قديم من الشعر فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله»^(٧٨١).

فمع أي الاتجاهين كان السيوطي؟ هذا ما سنتناوله في النقطة التالية :

- موقف السيوطي :

بداية أذكر أن السيوطي لم يلتزم بما قرره أبو عمرو بن العلاء والأصمعي ؛ فقد احتج بشعر جرير (٧٨٢) والفرزدق (٧٨٣)، واحتج بشعر الكميت (٧٨٤) والطرماح (٧٨٥) الذين أخرجهم أبو عمرو والأصمعي من دائرة الاحتجاج .

أما عن المولدين - والذين يسميهم السيوطي بـ «المحدثين» - وهم الذين : «نشئوا بعد الصدر الأول من الإسلام» (٧٨٦) ؛ فقد ذكر أنه لا يحتج بكلامهم ؛ لكونهم بعد فساد الأسنة، وأولهم بشار (٧٨٧) .

وقد ذكر السيوطي في كتبه النحوية أشعاراً لبعض المولدين في العديد من المواضع منها:

١ - يرى أن من الموصولات : «ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد، وهو ألفاظ منها «من» (٧٨٨) ، وهي «مختصة بالعالم، وتكون لغيره إن نزل منزلته ؛ نحو :

أسرب القطا، هل من يعير جناحه لعلّ إلى من قد هويت أطير (٧٨٩) ، (٧٩٠) .
وقد ذكر محقق «المطالع السعيدة» أن هذا البيت للعباس بن الأحنف (٧٩١) .

ونلاحظ - هنا - أن هذا البيت جاء منفرداً في مجال الاستشهاد، لكن قول السيوطي يُشعر بأنه تمثيل ويؤكد هذا قوله «نحو» .

٢ - يرى أنه يجب حذف الخير وجوباً في مواضع : أحدها : «إذا وقع المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية ؛ نحو : لولا زيد لأكرمك» ، أى : موجود . والجمهور أطلقوا وجوب الحذف، وأحسوا المعرى في قوله :

فلولا الغمد يمسه لاسالا (٧٩٢) ، (٧٩٣) .

وقد ذكر السيوطي بيت المعرى السابق على أنه لحن في نظر الجمهور من اللحاة ؛ حيث ذكر خبر المبتدأ بعد «لولا» .

٣ - يرى أن من شروط التثنية اتفاق اللفظ «فلا يثنى ولا يُجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كـ «شمس»، و«قمر»، و«الثريا»، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق

المعنى؟ فيه أقوال: أحدهما: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما، ولحنوا المعرى فى قوله:

جاد بالعين حين أعمى هواه عَيْنَهُ، فأنثنى بلا عيدين (٧٩٤)، (٧٩٥).

والتولان الآخزان ذكرهما السيوطى، ولم يرجح بين هذه الآراء.

ونلاحظ تلحين بيت المعرى - هنا - وقد ذكر الشنقيطى فى الدرر اللوامع، أن البيت ليس للمعرى المتوفى سنة ٤٩٩هـ؛ بل هو للحريزى المتوفى سنة ٥١٦هـ، وقد أورده فى مقامته العاشرة (٧٩٦).

٤ - ويرى أن المبتدأ الذى له فاعل أو نائب عنه يغنى عنه الخبر وهو الوصف، «تَقَدَّمَ نَفَى أو استفهام بأى أدواتهما، كـ «ما»، «ولا»، «وإن»، «وغير»، «نحو»: «غير قائم الزيدان»، ومنه قوله:

غير مأسوف على زَمَنِ ينقضى بالهم والحزن (٧٩٧)، (٧٩٨).

وهذا البيت لأبى نواس، وقد أتى به بعد تمثيل عادى.

٥ - ويرى أنه «إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر؛ فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع؛ نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. ومن العرب من يلحق الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوال كناء للتأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة «أكلونى البراغيث»، ومنها قوله:

- وقد أسلماه مبدعاً وجميماً (٧٩٩).

- يلومونى فى اشتراء النخيد - لى أهلى، فكلمهم ألوم (٨٠٠)

- نبتج الربيع محاسناً ألقنّها غر السحاب (٨٠١) (٨٠٢)

وقد جاء بيت «أبى فراس» بعد بيتين من الشعر المعتد به، ولم ينفرد فى مجال الاستشهاد.

٦ - ويرى أنه لا تحذف «لا» من «لاسيما»؛ لأنه لم يسمع إلا فى كلام المولدين كقوله:

سيما من حالت الأح - حراس من دون مناه (٨٠٣)، (٨٠٤)

ونلاحظ - هنا - على هذا البيت :

- نص السيوطى على أنه من كلام المولدين .

- وقد ذكره السيوطى على أنه لا تحذف «لا» من «لاسيما» ؛ لعدم ورود السماع المعتقد به ، وما سمع من ذلك من كلام المولدين لا يُعْتَدُّ به .

٧ - يذكر أن من نواصب الفعل المضارع «الواو» ، إذا كان للجمع فى الزمان أو المعية التى هى أحد محتملاتها ، وكانت هى ومحتملاتها جواباً للأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام .

يقول : «مثال الأمر قوله :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنَّ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ» (٨٠٥)

والنهى : قوله تعالى : «لا تلبسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحقَّ» (٨٠٦) ، وقول أبى الأسود :

لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ» (٨٠٧)

والدعاء : قولك : «رب اغفر لى ويوسعْ على فى الرزق» .

والاستفهام : ما أنشده بعض النحاة . قال أبو حيان : «ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع؟

أَتَبَيَّنْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيَّتْ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَسُوعِ» (٨٠٨)

وهذا البيت الأخير للشرىف الرضى فى ديوانه ، ونلاحظ فيه أنه قبل أن يذكر هذه المواضع قال : «ومثال الأمر» ، والنهى ، والاستفهام ، على حذف المضاف . أى : «ومثال النهى» ، «ومثال الدعاء» ، «ومثال الاستفهام» ؛ فهو - إذن - ينصُّ على أن ما يذكره مثال ، وفرق بين الشاهد والمثال

٨ - يقول عن «على» : «وزعمها الأخفش اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى مُسَمًّى واحد ، كقوله تعالى : «أمسك عليك زوجك» (٨٠٩) ،

وأجراه - أى أجرى الأخفش - ما قاله فى «على» من اسميتها فى الحالة المذكورة ؛ كقول امرئ القيس :

دَعَّ عَنْكَ نَهَبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ (٨١٠)

وقول أبي نواس :

دَعَّ عَنْكَ لَوْمَى ، فَإِن اللوم إِغْرَاء (٨١١)

قال ابن هشام : وقد تقدّم ما فيه . قال : ومما يدلُّ على أنها ليست اسماً : أنه لا يصحَّ حلول الجانب محلّها (٨١٢) .

عند ذكره لهذا الرأى يُصدّره بقوله : «وزعمها» ، ولفظة «زعم» تدلُّ على الشك والظنّ، وقد ذكر قبل بيت أبي نواس بيتاً لشاعر جاهليّ من أصحاب المعلقات هو امرؤ القيس وهو من الشعراء المعتدّ بشعرهم ؛ فلم ينفرد قول أبي نواس في مجال الاستشهاد ، ثم ينقل رأياً آخر عن ابن هشام أن «على» ليست اسماً

٩ - ويرى أن المتعجّب منه يُجرّ بعده «أفعل» بياء زائدة لازمة لا يجوز حذفها ؛ نحو : أكرم يزيد . وقيل : يجوز حذفها مع «أن» ودانّ المصديكين ؛ كقوله :

وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا (٨١٣)

وقوله :

فَأَحْسِنْ وَأَزِينْ لَامِرِي أَنْ تَسْرِيلا (٨١٤)

وقال بعض المولدين :

أَهْوَنَ عَلَى إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ (٨١٥) (٨١٦)

ونلاحظ أنه يرى - هنا - أن «أفعل» يُجرّ بياء زائدة لا يجوز حذفها ، هذا هو رأيه ، ثم يذكر رأياً آخر مصدراً بصيغة التمرّيص «قيل» يجوز حذفها ... ويستدلُّ لهذا الرأى بثلاثة أبيات من الشعر ، ينصّ في الثالث على أنه قول لبعض المولدين .

١٠ - ويقول في باب «حروف العطف» عند حديثه عن «الواو» : واختصت بعطف ما حقه للتنبيه أو الجمع ؛ كقول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا فَقَدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٨١٧)

وقول أبي نواس :

أَقْبَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ (٨١٨) (٨١٩)

ونلاحظ أن السيوطي ينصُّ على أن هذا البيت قول لأبي نواس ، وهو من الشعراء المحدثين ، وهو لم ينفرد في مجال الاستشهاد بل جاء قبله شاهد آخر للفرزدق ، وهو من الشعراء المعتدِّ بشعرهم الذي لولاه لصانع ثلث اللغة .

١١ - ويذكر أن «ثم» ويقال : «ثُمَّت» بناء ساكنة ومفتوحة ، تأتي «التشريك في الحكم والترتيب خلافاً لقطرب في قوله : إنها لا تغيده ؛ واحتجَّ بقوله تعالى : «خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها» (٨٢٠) ، وقوله : «وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه» (٨٢١) ، «ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب» (٨٢٢) ..

وقول الشاعر :

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ (٨٢٣)

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم والمهلة ... (٨٢٤) ..

اختار السيوطي - هنا - أن «ثم» تفيد الترتيب ، وذكر رأياً لقطرب يذكر فيه أن «ثم» لا تفيد الترتيب ، مستدلاً بثلاث آيات قرآنية وبيت لشاعر مولد هو «أبو نواس» ؛ فلم ينفرد البيت في مجال الاستشهاد ، وهو عكس رأى السيوطي .

وقد ذكر السيوطي في مواضع أخرى أبياتاً لشعراء آخرين ممن يُعدُّون من المولدين؛ مثل : أبي الطيب المتنبى (٨٢٥) ، وأبي القاسم الحريري (٨٢٦) ، وحبيب بن أوس الطائي أبي تمام (٨٢٧) ، وأبي نواس (٨٢٨) ، ودعبل الخزاعي (٨٢٩) ...

وأرى أن السيوطي - فيما سبق - لم يستشهد بأقوال المحدثين ، وإن علت درجتهم في العربية لما يأتي :

- (١) معظم ما ذكره نقول لم ترد على لسانه هو ، وإنما وردت على لسان من نقل عنهم ؛ فهي لا تمكِّن رأيه بل تمكِّن رأى غيره ؛ فلا يدل ذلك على استشاده بها .
- (٢) النقول التي نقلها يصدِّرها بالضعيف ، فهو يقول مثلاً : «وقيل ...» ، «وزعمها ...» ، «ولحنوا المعري» (٨٣٠) ، «ولحنوا أبا الطيب ...» .

(٣) لم ينفرد بيت ذكره لمولد في مجال الاستشهاد ، بل جاء مع غيره من الشواهد ، ما عدا بيتاً أوردته على أنه مثال «ونحو ...» ، وبيتاً قال عنه : «ولا أدري أهو مسموع أو مصنوع»؟ ، وبيتاً ثالثاً لأبي نواس ذكره بعد مثال عاديّ وصدره بقوله : «ومنه قوله» .

(٤) وقد بيّن رأيه صراحة عند ردّه على البيضاوى ، الذى ذكر أن «أظلم» إما متعدّ وإما لازم وجاء متعدداً فى قول أبى تمام :

هُمَا أَظْلَمَا حَالِي تُمْتُ أَجَلِيَا ظَلَامِيهَما عَنْ وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشْيَبِ (٨٣١)

يقول البيضاوى : «فإنه وإن كان من المحدثين لكنه من علماء العربية ؛ فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه» (٨٣٢)

نرى السيوطى إذ ذاك يفصّل القضية ؛ فيذكر أن المحدثين هم «الذين نشقوا بعد الصدر الأول من الإسلام لا يحتج بكلامهم ؛ كونهم بعد فساد الألسنة ، وأولهم بشار بن برد (٨٣٣)» .

ويذكر أن الشعراء طبقات هى : «الجاهليون ؛ مثل : امرئ القيس ، وزهير بن أبى سلمى ، وطرفة ، والناظبة الذبياني» .

والمخضرمون ؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ مثل : حسان ، ولييد .

والمقدمون من أهل الإسلام : كالفرزدق ، وجريير ، ويستشهد بأشعارهم فى اللغة والعربية .

ثم المحدثون : كالبحتري ، وأبى تمام ، والمتنبى ، ولا يستشهد بشعرهم فى لغة ولا عربية، (٨٣٤) .

ثم يذكر دليلاً على عدم الاستشهاد بكلام أبى تمام فى اللغة والنحو فيقول : «قال الأندلسى: علوم الأدب ستة : اللغة ، والتصريف ، والدحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، قال: فالثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب نظماً ونثرًا ؛ لأن المعيار فيها ضابط ألفاظهم ، والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين ؛ لأنها راجعة إلى المعانى ، ولا فرق فيها فى ذلك بين العرب وغيرهم» (٨٣٥) .

ويردّ على قول البيضاوى : «فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ لأنه موثوق به فى الرواية ، فلو لم يسمع من العرب لم يقل» (٨٣٦) ، فيقول رباً عليه : «قلت : ولا يخفى ما

فى هذا ؛ إذ لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتجَّ بكل ما وقع فى شعر المحدثين بهذا الطريق ، وكم أخذ النحاة واللغويون على أبى تمام والمتنبى ، وأضرابهما من موضع وأخوهم ، (٨٣٧) . ويذكر أن «ما ذكره المصنف ممنوع ، فإن الإنسان قد يتساهل فيما ينطق به ولا يتساهل فيما ينقله إذا كان عدلاً ثم يقول : ولو صح ما قاله لم يقتصر ذلك على أبى تمام ، ولجاز الاستشهاد بقول الحريرى وغيره ممن جمع بين الأدب والعدالة وليس كذلك» (٨٣٨) .

٥) شرح السيوطى شواهد كتاب «المغنى» لابن هشام الأنصارى ، وقد أورد ابن هشام فى كتابه عدداً من الشواهد الشعرية لشعراء يعدون من المحدثين ؛ مثل : أبى نواس ت ١٩٥ هـ ، ومسلم الخزاعى ت ٢٢٠ هـ ، وأبى العتاهية ت ٢٣٠ هـ ، وابن الرومى ت ٢٨٣ هـ وغيرهم ، وقد أحصى بعض الدارسين (٨٣٩) شواهد المغنى المنسوبة للشعراء المولدين فبلغت عدتها ٥٥ شاهداً ، لم يشرح السيوطى منها سوى أربعة شواهد ، قال السيوطى بعد أن عرض لبعضها : «فالبيت إذن ليس على شرط الكتاب» (٨٤٠) ، ويقصد بهذا القول أن هذا الشاهد لكونه لشاعر مولد فهو - إذن - ليس من الأبيات التى يصح الاستشهاد بها فى النحو (٨٤١) .

إذن فقد أهمل السيوطى شرح عدد من شواهد كتاب المغنى لابن هشام ؛ لأنها منسوبة لشعراء محدثين ، وهؤلاء لا يعتد بشعرهم ، وأيضاً فإن الأبيات التى وردت للمحدثين فى كتب السيوطى لم ترد لغرض الاستشهاد النحوى بل جاءت لبيان تلحينها ، وبذلك يكون منهجه التطبيقي منسجماً مع ما ذكره نظرياً فى «الاقتراح» حيث قال : «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة والعربية ، وفى الكشاف» ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ؛ فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ، ثم قال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ؟! فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه» (٨٤٢) .

* استشهاده بشعراء الطبقات المعتمدة :

وما عدا ذلك ؛ فقد استشهد السيوطى بالشعراء المعتد بهم ، وهم الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون ؛ فجاء استشهاده معتمداً لشعراء الطبقات المعتمدة .

وعدد الشواهد الشعرية التى أوردتها السيوطى فى كتبه النحوية كبير (٨٤٣) ، ويأحصاء عدد الأبيات الشعرية التى وردت فى «الهمع» نجدها تبلغ ١٨٢١ شاهد منها ٦٣١ من القوافى

، و٢٩٧ من الرجز ، ٨٩٣ من أنصاف الأبيات وأجزائها ، وقد وردت في ١٩٠٨ مرة : منها ٦٥١ مرة للقوافي ، و٣٢٨ مرة للرجز ، و٩٢٩ مرة لأنصاف الأبيات وأجزائها .

وفي كتاب «شرح الألفية» بلغ عدد الشواهد الشعرية والأرجاز ٣١٨ : منها ٢٧٤ شاهد من الشعر ، و٤٤ شاهداً من الرجز ، وقد وردت هذه الشواهد ٣٢٤ مرة : منها ٢٧٩ مرة للشعر ، ٤٥ مرة للرجز ، وهذه النسب كبيرة إذا قيسَت بغيرها وتدلُّ على سعة معرفة السيوطي بالشعر وموفر اطلاعه على كتب الأقدمين .

وقد استشهد السيوطي بالشعر في كل المستويات اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية .

وكانت هذه الشواهد تكثر في الكثير من الأبواب ، وتقلُّ في الأبواب التي تغلب عليها «صناعة النحاة» وبخاصة أبواب الصرف ، وأبواب التنازع والأشتغال في النحو .
وهاك بيان ذلك .

أولاً - الاستشهاد بالشعر في المستوى الصوتي :

استشهد السيوطي بالشعر في المستوى الصوتي ، وذلك في ظواهر منها :

(١) الإدغام

يستدل بقول الشاعر :

وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمَا (٨٤٤)

على وجوب الفك إذا سكن في «أفعل» في التعجب على رأى الجمهور (٨٤٥) .

ويستدل بقول الشاعر :

فَغَضَّ الطرف (٨٤٦) على أن الشاعر لم يفك الإدغام (٨٤٧) .

ويقوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِ (٨٤٨) على شذوذ عدم الإدغام والقياس : الأجل (٨٤٩)

(٢) الوقف :

استدل على الوقف على حرف موصلاً بألف أو همزة بـ :

قَدْ وَعَدْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَأْ (٨٥٠)

فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بآلف ، وقوله :

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شِراً فَا (٨٥١)

أى فشر ، فوقف على الفاء التى هى جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف (٨٥٢) .

واستدل على الوقف على الروى بزيادة مدّة مطلقاً قَصْدُ الترنم أم لا ، وذلك لغة الحجازيين بقول الشاعر :

وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرُ الْقَلْبَ يَفْعَلُ (٨٥٣)

والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنّموا (٨٥٤) ...

واستدل على الوقف بالنقل - وذلك بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةٍ إِذْ جَدَّ النُّقْرُ (٨٥٥)

وقوله :

أُرْتَنَى حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَ الْفَوَادِ لِذَاكَ الْحِجْلِ (٨٥٦)

وقوله :

عَجَبْتُ وَالْدَهْرُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ مِنْ عَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبْهُ (٨٥٧) (٨٥٨)

٣ تخفيف الهمزة :

استدل بقول الشاعر :

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمِزْرِ (٨٥٩)

وقوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ (٨٦٠)

على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة (٨٦١) .

ثانياً : الاستشهاد بالشعر فى المستوى الصرفى :

وذلك فى بعض المواضع منها :

(١) جموع التكسير :

يرى أنه لا يجوز حذف الياء من «مفاعيل» ، ولا إثباتها فى غيره كـ «مفاعل» و«فواعل» عند البصريين ، إلا فى الضرورة كقوله :

ألا إن جيرانى العشية رائحٌ دَعَتْهُم دواعٍ من هوى ومناوح^(٨٦٢)
والأصل : مناديح ؛ لأنه جمع مندوحة .

وقوله :

سوابغٌ بيضٌ لا تُخرِّقُها النَّيلُ^(٨٦٣)

والأصل : سوابيغ ؛ لأنه جمع سابغة^(٨٦٤) .

(٢) التصغير :

يستدل بقول الشاعر :

ياما أميلح غزلاًنا مُدَنَّ لنا^(٨٦٥)

على أن تصغير فعل التعجب مسموع ، وفى قياسه خلاف^(٨٦٦) .

(٣) النسب :

يستدل بقول الأعشى :

فأصبحتُ كفتياً وأصبحتُ عاجلاً^(٨٦٧)

ويقول الآخر :

إذا ما كنتُ مُتَمَسِّاً لقوتٍ فلا تصرُخْ بكنتى يُجيبُ^(٨٦٨)

على النسب إلى الجملة كلها^(٨٦٩) .

(٤) قصر الممدود :

يستدل على قصر الممدود ضرورة بقول الشاعر :

لا بدَّ من صتعا وإن طالَّ السفرُ^(٨٧٠) (٨٧١)

(٥) التأنيث :

يستدل بقول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ (٨٧٢)

على أنه قد يذكّر المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى (٨٧٣) .

وببيتين على أن ترك تاء التأنيث ضرورة على الأصح ، إذا أسند الفعل لمؤنث إن كان الفاعل ضميراً لمؤنث حقيقياً أو مجازياً أو اسماً ظاهراً (٨٧٤) ، وبأبيات شعرية على جواز تأنيث الفعل وترك تأنيثه (٨٧٥) .

(٦) المبني للمفعول :

يستدل بقول الشاعر :

لَيْتَ شَبَاباً بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتَ (٨٧٦)

ويقوله :

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ (٨٧٧)

ويقوله :

نُوطَ إِلَى صُلْبٍ شَدِيدِ الْحَمَلِ (٨٧٨)

على أن الفعل الأجوف يجوز فيه القلب واول (٨٧٩)

(٧) تأكيد الفعل :

يستدل على تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد إذا كان ذا طلب ب :

فَإِيَاكَ وَالْمِثَنَاتِ لَا تَقْرَيْنَهَا (٨٨٠)

هَلَا تُمَنَّ بوعِدٍ غَيْرِ مَخْلُفَةٍ (٨٨١)

وهل يمنعني ارتياد البلاد (٨٨٢) ...

فلينك يوم الملتقى ترينني (٨٨٣) (٨٨٤)

وقلة تركيده إذا وقع بعد ما الزائدة ؛ نحو :

قليلاً به ما يحمدنك وارثاً (٨٨٥)

وأقل منه أن تتقدم عليه رب ؛ نحو :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات (٨٨٦) (٨٨٧)

وشذوذ تركيد أفعال في التعجب بـ :

فأحر به من طول فقر وأحرى (٨٨٨)

وشذوذ تركيد اسم الفاعل في :

أفانئن أحضرُوا الشهود (٨٨٩) (٨٩٠)

ثالثاً - استشهاده بالشعر في المستوى النحوى :

استشهد السيوطى بالشعر في كثير من المسائل النحوية ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١ - إعراب ما جمع بالآلف والتاء :

يستشهد على أنه قد تستعمل «أمهات» في غير الأناسى ، وهأمات فيهم بقول الشاعر :

إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتك (٨٩١) (٨٩٢)

وغيرها من المواضع

٢ - إعراب ما لا ينصرف :

يستشهد على أن ألفاظ العدد المعدولة عن وزن «فعال» و«مفعّل» المسموع منها : أحاد

وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وعشار ومعشر.

بقول الشاعر :

ولقد قتلتهُم ثناء وموحداً (٨٩٣)

وقوله :

مئت لك أن تلاقينى المنايا أحاد أحاد فى الشهر الحرام (٨٩٤)

وقوله:

تَرَى الثُّغَرَاتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَّانِهِ أَحَادٌ وَمِثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (٨٩٥)

وقوله:

هَنِيئًا لِأَرْيَابِ الْبُيُوتِ بَبُوتُهُمْ وَلِلْآكِلِينَ التَّمَرِ مَخْمَسَ مَخْمَسَا (٨٩٦)

وقوله:

فَلَمْ يَسْتَرْيُثُوكِ حَتَّى رَمَى (م) — بَتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خَصَالًا عَشَارًا (٨٩٧) (٨٩٨)

وعلى اتفاق الحجازيين والتمميميين وسائر العرب على بناء «فعال» المعدول على الكسر، إذا كان مصدرًا، ومأخذه السماع كفجار، وحماد، ويسار يقول الشاعر:

فَقُلْتُ امْكُئِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا (٨٩٩)

وقوله:

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ (٩٠٠)

أو حالاً، نحو:

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادَ (٩٠١) (٩٠٢)

٣ - إعراب الأسماء الستة:

يستدلّ بالأبيات الشعرية في العديد من المواضع في باب الأسماء الستة، ومنها: أنه يذكر لغات هذه الأسماء ففي «هن» النقص ودونه التشديد؛ كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شَعْرَى هَلْ أَبْيَتُنْ لَيْلَةً وَهْنَى (٩٠٣)

وفى أب النقص؛ كقوله:

بَأَبِهِ اقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يَشَابَهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ (٩٠٤)

والقصر؛ كقوله:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا (٩٠٥) (٩٠٦)

٤ - الخبر:

يستشهد بقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مَقِيطٌ، مَصِيفٌ، مُثْتِي (٩٠٧)

على جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد (٩٠٨).

ويقول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرُ (٩٠٩) (٩١٠)

على جواز الابتداء بالنكرة لوجود المسوغ وهو قصد التنويع. ويستشهد على جواز دخول الفاء في الخبر - وذلك إذا كان المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة - بقوله:

وَكُلُّ خَيْرٍ لَدِيهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ (٩١١)

وأيضاً يجوز دخول الفاء في الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول ومنه:

وَكُلُّ الذِي حَمَلَتْهُ فَهُوَ حَامِلُهُ (٩١٢) (٩١٣)

٥ - كان وأخواتها:

يستدل على ورود «أضحى» بمعنى «صار» بقول الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَرُوا كَأَنَّهُمْ رَرَقٌ جَفٌّ فَاْلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالدُّبُورُ (٩١٤)

وعلى ورود «أمسى» بمعنى «صار» بقول الشاعر:

أَمَسْتُ خَلَاءً (٩١٥) (٩١٦)

وعلى ورود أضحى بمعنى دخل في الضحى بقول الشاعر:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي أَحْسَنُ الْقَرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا (٩١٧) (٩١٨)

وعلى جواز دخول الواو في أخبار هذا الباب، إذا كان جملة تشبيهاً بالجملة الحالية،

كقوله:

وكانوا أناساً ينفحون، فأصبحوا وأكثر ما يعطونه النظر الشرُّ (٩١٩)
وقوله:

فظلوا، ومنهم سابقٌ دمعُه له
وآخرٌ يثني دمعَ العين بالمهل (٩٢٠) (٩٢١)

وعلى جواز حذف «كان» بكثرة، وذلك بعد «إن»، و«لَوْ» الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ماعلٍ من غائب أو حاضر بقول الشاعر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلاً (٩٢٢)
وعلى المتكلم قوله:

حدبتُ على بطون صنّة كلِّها إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً (٩٢٣)
وعلى المخاطب قوله:

لا تقرين الدهر آل مطرفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً (٩٢٤) (٩٢٥)
وبعد لو مع الثلاثة بقول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً جنوده ضاقَ عنها السهل والجبل (٩٢٦)
وقوله:

علمتك مناداً فلست بأملٍ نذاك، ولو غرثانَ ظمآنَ عارياً (٩٢٧)
وقوله:

انطقُ بحقٍّ ولو مستخرجاً إحناً فإن ذا الحقَّ غلابٌ، وإن غلباً (٩٢٨) (٩٢٩)

٦ - في باب «إن»، وأخواتها :

يستدل على جواز فتح همزة «إن» وكسرها - وذلك إذا كانت بعد «إذا» الفجائية - بقول الشاعر :

وكننت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم (٩٣٠)

ررى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى : إذا عبوديته حاصلة (٩٣١) .

وعلى شذوذ دخول اللام في غير خبر «إن»، وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :
أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ (٩٣٢)

وخبر «أمسى» كقوله :

فَقَالَ مِنْ سَلُّوْا أُمْسَى لِمَجْهُودٍ (٩٣٣)

وخبر «زال» كقوله :

وَمَازَلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ (٩٣٤)

وخبر «ما» كقوله :

وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجُ سُودَانٍ (٩٣٥) (٩٣٦)

٧ - المنادى :

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً «اللهم»، وشذ استعماله في غيره، ويستدل لذلك بقول
للأعشى:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لَا هُمْ الْكِبَارُ (٩٣٧) (٩٣٨)

وشذ أيضاً حذف «أل» منه، قال :

لَا هُمْ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حَجَّتْ (٩٣٩)

وأصله : الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء ؛ ومن ثم لا يجمع
بينهما إلا في الضرورة كقوله :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّا يَا اللَّهُمَّا (٩٤٠) (٩٤١)

٨ - الاستثناء :

يستدل على أن «خلا» و«عداء» إذا وقعا بعد «ماء» المصدرية يتحتم نصب ما بعدهما ؛ لأن
«ماء» المصدرية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية بقول الشاعر :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ (٩٤٣)

وقوله :

تَمَلُّ النَّدَامَى ما عَدَّانِي فَإِنِّنِي (٩٤٣) (٩٤٤)

٩ - الحال :

يجوز تنكير صاحب الحال إن تأخر بدليل :

لميةٌ موحشاً طللٌ (٩٤٥) (٩٤٦)

وقد استدلُّ بـ :

يا صاح : هل حُمَّ عَيْشٌ با قِيًا فترى (٩٤٧)

على وقوع «باقِيَاء» حالاً عن النكرة وهو «عَيْش» ؛ لأنه في سياق الاستفهام الإنكاري (٩٤٨)

واستدلُّ بقول الشاعر :

أنا ابن مِيةٍ معروفًا بها نسبى (٩٤٩)

على وقوع الحال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (٩٥٠)

١٠ - التمييز :

قد يأتي بلفظ المعرفة ؛ نحو :

وطبَّت النفس يا قيسُ عنَّ عمر (٩٥١) (٩٥٢)

ويستدلُّ بالشعر على وقوع التمييز بعد «ماء» التعجبية (٩٥٣) ، وعلى تقديم التمييز على عامله (٩٥٤) .. إلخ.

١١ - باب حروف الجر :

يرى أن الباء من معانيها البذل ، وذلك في قول الشاعر :

فليت لي بهم قوماً إنا ركبوا (٩٥٥) (٩٥٦)

وعلى، بمعنى «عن» :

إذا رضيتُ علىُ بنو قشيرٍ (٩٥٧) (٩٥٨)

وعن، بمعنى «على» :

لاه ابنُ عمك لا أفضلتُ في حسبٍ عني (٩٥٩) (٩٦٠)

والكاف تأتي اسماً مبتدأ أو فاعلاً ومجروراً باسم وبحرف، وكذلك «عن» و«على»، يستعملان اسمين، ويستدل على ذلك كله بأبيات من الشعر (٩٦١).

واستدل بالشعر على ورود اللام للتعطيل (٩٦٢)، وعلى تأكيد اللام الجارة تأكيداً لفظياً بإعادتها بلفظها (٩٦٣).

١٢ - باب الإضافة :

«لبي»، تضاف لصمير المخاطب، وشذ إيلاء «يدى» للبي في قول الشاعر :

قلبي قلبي يدى مسورٍ (٩٦٤)

وكذلك إيلأوه صمير غالب في قوله :

لقلتُ لبيته لمن يدعوني (٩٦٥)، (٩٦٦)

ويرى شذوذ إضافة «حيث» إلى المفرد في قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا (٩٦٧) (٩٦٨)

وعلى جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بالمفعول به أو الظرف بدليل :

كناحت يوماً صخرةً بعسيلٍ (٩٦٩) (٩٧٠)

ويفصل بأجدي من المضاف لضرورة أو نداء، ويستدل على ذلك بالشعر (٩٧١).

ويستدل على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً - كما كان قبل الحذف ؛ لوجود الشرط، وهو : أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله - بالشعر (٩٧٢).

١٣ - أعمال المصدر :

يستدل على إعمال المصدر معرفاً بالألف واللام، فيعمل عمل فعله بقول الشاعر :
ضعيفُ النكايةِ أعداءَه (١٧٣) (١٧٤)

وعلى عمل اسم المصدر :-
وبعدَ عطائك المائةَ الرُّتاعاً (١٧٥) (١٧٦)

ويستدل على إعمال المصدر الميمي بالشعر (١٧٧)
١٤ - إعمال صيغة المبالغة واسم الفاعل :
يستدل بقول الشاعر:

ضروبٌ بنصل السيفِ سَوْقَ سمانها (١٧٨)
على أن ضروب صيغة مبالغة للضارب، وقد عمل عمل فعله حيث نصب «سوق»،
وقوله :

أتانى أنهم مَرْقُونٌ عِرْضِي (١٧٩)
على أن «مرقون» صيغة مبالغة، عملت عمل الفعل فنصبت المفعول «عرضي» (١٨٠)
وعلى إعمال اسم الفاعل بقول الشاعر :
القائلين الملكَ الحَلاحلاً (١٨١)

حيث أعمل اسم الفاعل «القائلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على المضي (١٨٢).
١٥ - أفعال التفضيل :

يرى عدم جواز الفصل بين «أفعل»، و«مِنْ» بأجنبي، وجاء الفصل في قول الشاعر :
لأَكَلَةٍ مِنْ أَقْطٍ بِسْمَنْ أَلَيْنُ مَعاً فِي حَشَايَا الْبُطْنِ
مِنْ يَثْرِيَّاتٍ قَذَاذٍ خُشْنٍ (١٨٣) (١٨٤)

١٦ - باب النعت :

يستدل على إضمار نعت في الجملة ذات الطلب بقول الشاعر :
جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ (١٨٥) (١٨٦)

وعلى جواز حذف النعت بـ :

.. قلم أعط شيئاً، ولم أُمْنَع (٩٨٧) (٩٨٨)

أى : شيئاً طائلاً ؛ فحذف الصفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله «ولم أُمْنَع» .
واستدل على وقوع الجملة نعتاً لمنكر معنى لا لفظاً بالشعر (٩٨٩) .

١٧ - التوكيد :

يستدل على التوكيد اللفظي غير المقترن بحرف العطف بقول الشاعر :

أيا من لست أقلده ولا فى البُعد أنساه
لك الله على ذاك لك الله لك الله (٩٩٠) (٩٩١)

ويستدل على تأكيد الحرف بالشعر (٩٩٢)

١٨ - العطف :

يستدل على أن «ثم» تأتى بمعنى «الفاء» بقول الشاعر :

جرى فى الأنابيب ثم اضطرب (٩٩٣) (٩٩٤)

وعلى أن «حتى» العاطفة لا تعطف إلا بعضاً بقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كى يخفّ رحله والزاد حتى نَعَلَه ألقاها (٩٩٥) (٩٩٦)

وعلى أن المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلا غاية الذى تلاه رفعة أو خسة بقوله :

فهرناكم حتى الكماء فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا (٩٩٧) (٩٩٨)

وعلى حذف همزة التسوية بـ :

بسبع رمينَ الجمرَ أم بثمان (٩٩٩) (١٠٠٠)

ويستدل على استثناء «إما» بـ «إلا» بقوله :

فإما أن تكونَ أخى بصدق فأعرفَ منك غثى من سمينى

وإلا فاطرِحنى واتخذنى عدواً أنتيك وتقبينى (١٠٠١) (١٠٠٢)

وعلى حذف ما من إما للضرورة بالشعر (١٠٠٣).

ولعل في هذه النماذج السابقة ما يكفي للدلالة على أن السيوطي كان يُكثر من الاستشهاد بالشعر في كل المستويات اللغوية : الصوتية، والصرفية، والنحوية ؛ ليدعم بها آراءه، وذلك في مختلف المسائل.

هذا ومما يستوقف النظر ويسترعى الانتباه على شواهد السيوطي الشعرية ما يأتي :

- ١ - أن بعضها لانتمة له، وإنما هي أجزاء من أبيات .
- ٢ - أن بعضها مجهولة القائل، ولم ينسب السيوطي إلى أصحابه .
- ٣ - أن بعضها مما نص عليه النحاة بأنه ضرورة شعرية .
- ٤ - أن بعضها مما رماه النحاة بالصنعة .

ونود الآن أن نقف بشيء من التفصيل على هذه الأمور .

أولاً : الاستشهاد بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة

كثيراً ما يخلخل السيوطي الأبيات الشعرية التي يستشهد بها ؛ فقد يأتي بشرط بيت، أو بعض الشطر، أو بشطرين وبعض شطر، أو ببعض شطر من البيت وبعض شطره الآخر، وقد يكفي من البيت بكلمتين هما موضع الشاهد، مما يوقع الباحث في حيرة .

وقد بلغ عدد أنصاف الأبيات وأجزائها في كتاب همع الهوامع (٨٩٣) ثلاثة وتسعين وثمانمائة.

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

(١) استشهد على أن «الكاف» تأتي اسماً، وتعرب فاعلاً بشرط وبعض الشطر الثاني هو قول الشاعر :

أنتهون ولن يتهى ذوى شطر كاطعن (١٠٠٤) (١٠٠٥)

(٢) واستشهد على أن «عن» تأتي موضع «على» بشرط وبعض شطر، يقول الشاعر :

لا ابن عمك لا أفضلت في حسب عني (١٠٠٦) (١٠٠٧)

(٣) واستشهد على جرّ الخبر بالباء بعد لا وبعد نفى ببعض شطرين يقول الشاعر:

لا ذو شفاعه بِمَغْنِ (١٠٠٨)

ويقول آخر :

لم أكنْ بأعجلهم (١٠٠٩) (١٠١٠)

(٤) واستشهد على فتح ما وليته ياء المتكلم ؛ فتنقلت ألفاً بجزء من شطرى بيت هو :

. ثم أوى إلى أما . . (١٠١١) (١٠١٢)

(٥) واستشهد على غلبه حذف خير ، لا ، بنصف بيت هو :

فأنا ابن قيس لا براح (١٠١٣) (١٠١٤)

(٦) واستشهد بجزء من شطر بيت هو :

أراهم رِفَقَتِي . (١٠١٥)

على نصب «أرى» - التى هى من الرؤيا - مفعولين هما : الضمير، وقوله :

«رِفَقَتِي» (١٠١٦) .

واستشهد بـ :

. . ما إن أنتم ذهبٌ . . . (١٠١٧)

على عدم إعمال «ما» الحجازية لزيادة «إن» بعدها (١٠١٨) .

ولعلّ السبب فى بتر الميوطى للأبيات الشعرية ، واستشهاده بأنصاف الأبيات وأجزائها

هو أنه قد يكتفى بموضع الشاهد للمعرفة به ، أو لشهرة هذا البيت ، أو لطبيعة المؤلف .

ثانياً : موقفه من نسبة شواهدہ :

يهتم السيوطى - نظرياً - بنسبة شواهدہ الشعرية والنثرية ؛ فلا يجوز عنده الاحتجاج

بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، يصرح بذلك ابن الأنبارى فى «الإنصاف» ، وكأنّ علّة ذلك خوف

أن يكون لمؤلف أو من لا يوثق بفصاحته ، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء

العرب وطبقاتهم (١٠١٩) .

هذا ما صرّح به السيوطي نظرياً ؛ فلا يجوز عنده الاحتجاج بكلام المجهول (١٠٢٠) أو بالشعر والنثر غير المعروف القائل .

أما من حيث التطبيق ؛ فإننا نجد شواهد الشعرية كالتالي :

(١) شواهد لا ينسبها إلى شخص معين ؛ وإنما ينسبها إلى القبيلة .

(٢) شواهد ينسبها إلى أشخاص بعينهم .

(٣) شواهد نسبها المحققون - لكتبه - إلى أصحابها .

(٤) شواهد يُفهم منها - عند ذكره لها - أنه كان على بيّنة بالقائل .

(٥) شواهد مجهولة القائل .

وهاك بيان ذلك :

(١) فهناك شواهد لا ينسبها لشخص معين وإنما ينسبها إلى القبيلة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله : «وقال بعض الخثعميين» (١٠٢١)، نسبة إلى قبيلة «خثعم»، وقوله : «قال شاعرهم ..» (١٠٢٢)، وكلامه هنا عن بلى تميم، وقوله : «لعلّ : والجرّ بها لغة عقيلية قال شاعرهم ..» (١٠٢٣)، نسب البيت إلى قبيلة عقيل، وقوله : «متى : والجرّ بها لغة لهذيل بمعنى ومنّ، كقوله : ..» (١٠٢٤)، نسبة إلى هذيل، وقوله : «وقلبها ياء في المقصور لغة لهذيل، وغيرهم كقوله ..» (١٠٢٥)، وقوله : «قال رجل من طي ..» (١٠٢٦)، .

(٢) والسيوطي صرّح كذلك بنسبة بعض شواهد إلى أصحابها، ومن نسب إليهم : ذو الرمة (١٠٢٧)، وطرفة (١٠٢٨)، والكميت (١٠٢٩)، وزهير (١٠٣٠)، والناغسة (١٠٣١)، والفرزدق (١٠٣٢)، وجريز (١٠٣٣)، والطرماح (١٠٣٤)، وحسان (١٠٣٥)، والحطيئة (١٠٣٦)، وعمار بن عقيل (١٠٣٧)، والشماخ (١٠٣٨)، وامرؤ القيس (١٠٣٩)، وكثير عزة (١٠٤٠)، وعامر بن الطفيل (١٠٤١)، وحاتم (١٠٤٢)، وتوبة (١٠٤٣)، وابن رواحة .. (١٠٤٤)، وكعب (١٠٤٥)، وابن أبي ربيعة (١٠٤٦)، وليبد (١٠٤٧)، وعبيد بن الأبرص (١٠٤٨)، والأفوه (١٠٤٩) .. وغيرهم .

وقد نسب بعض الشعر إلى شاعرات من النساء، مثل قوله : «في قول ليلى (١٠٥٠)، وقول هند أم معاوية ..» (١٠٥١)، وقوله : «وقالت الخرنق (١٠٥٢) .

وأكثر من نسب إليهم السيوطي شواهدهم : الفرزدق، وجريز، وزهير بن أبي سلمى، وامرؤ القيس، ثم يأتي بعدهم - من حيث الكثرة - : أبو النجم العجلي، والأعشى، وطرفة بن العبد، ورؤبة، ثم يأتي بعدهم : النابغة الذبياني، والشعأخ، وكعب بن زهير، ولبيد، والأفوه الأودي، وعبيد بن الأبرص، وذو الرمة، وأبو محجن، والطرماح ..

(٣) والمحققون قد نسبوا بعض شواهدهم إلى أصحابها من الشعراء، ومنهم : الأخطل، والعجاج، وحسان بن ثابت، وأبو الأسود الدؤلي، وطفيل الغنوي، والحارث الصبي، وعمرو بن الأهم، ورؤبة، وامرؤ القيس، وكثير عزة، وذو الرمة، والأحوص، والنابغة الذبياني، والمهلل بن ربيعة، والسفاح بن بكير، والعلم الهذلي، وطرفة بن العبد، والأعشى، والكميت، والأغلب العجلي، وأبو النجم، وأبو خراش الهذلي، وعدى ابن زيد، وزهير بن مسعود الصبي، وعبيد بن الأبرص، وأبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، وابن حبناء، وزهير بن أبي سلمى، ومغلس بن لقيط، وسوار بن المضرب، وأنس بن زنيمة، وزميل بن الحارث، وعنترة، والمتنخل الهذلي، والقطامي، والحارث بن ولة، وعمر بن أبي ربيعة، وأبو زيد الطائي، والحطيئة، وسحيم عبد بنى الحساس، والمنذر بن درهم الكلبي، وورقة بن نوفل، وضمرة بن جابر، وأبو ضخر الهذلي، وقريط بن أنيف، وجحدر بن مالك، والكميت بن زيد، والفرزدق، وأبو قيس بن الأسلت، وعمرو بن كلثوم، والزفيان السعدي، وأبو زنباع الجذامي، وابن أحمر، وابن المولى محمد بن عبدالله، والفقد الزماني، ومجنون ليلى، وأبو دؤاد الإيادي، وعبد قيس بن خفاف، وعبد مناف بن ريع الهذلي، ونصيب، والمرار الأسدي، ويزيد بن الصعق، ومصادر بن مذعور، وابن ميادة، وأبو حية النميري، وموسى بن جابر، وأبو سفيان بن حرب، وجندل بن عمرو، وأبو الطفيل عامر بن وائلة، والنابغة الجعدي، ويزيد بن الحكم، والراعي النميري، وجبران العود، وأميه بن أبي الصلت، وعلى بن عميرة الجرمي، والأقشير الأسدي، وكعب بن مالك، وتأبط شراً، وسالم بن دارة . وغيرهم كثير من الشعراء .

وقد ينسب المحققون البيت إلى أكثر من شاعر ؛ فقد نسب شاهد شعري إلى عمرو بن معد يكرب وعلى بن أبي طالب، وشاهد آخر إلى ورقة بن نوفل وأميه بن أبي الصلت وزيد بن عمرو بن نفيل (١٠٥٣) ، وشاهد لأبي مروان ولأبي الهجنجل (١٠٥٤) ، وشاهد للشريف الرضي وللشريف المرتضى (١٠٥٥) ، وشاهد لقيس بن زهير ولورقاء بن زهير (١٠٥٦) ، وشاهد لذى الإصبع العدواني وكعب الغنوي (١٠٥٧) ، وشاهد لحميد بن مالك الأرقط ولحميد بن ثور، ولأبي بجدة (١٠٥٨) .

(٤) وهناك إشارات يفهم منها أن السيوطي كان على بينة بقائل البيت، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : قوله : «وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر؛ كقول النخعية مخاطب أمها^(١٠٥٩)، وقوله : «وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها^(١٠٦٠)»، وقوله : «وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَبَّبةً وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول : ..^(١٠٦١)»، وقوله : «وقد تفتح همزتها، والتزمه تميم، وقيس، وأسد كقوله :^(١٠٦٢)»، وقوله : «ولغة هذيل الإنباع قرأ بعضهم : ثلاث عورات لكم^(١٠٦٣)»، و «عورات النساء^(١٠٦٤)»، بالتحريك، وقال شاعرهم :^(١٠٦٥).

(٥) وهناك شواهد كثيرة مجهولة القائل، لم ينسبها السيوطي إلى أحد، وأيضاً فإن المحققين لكتبه لم ينسبوها، واكتفوا بمثل قولهم : «ولم أعثر على تتمته ولا : على قائله^(١٠٦٦)»، أو : «وهو بلا نسبة في^(١٠٦٧)»، أو : «ولم يعثر له على قائل أو تنمة^(١٠٦٨)»، أو : «قائله مجهول وتتمته غير معروفة^(١٠٦٩)»، أو : «قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها^(١٠٧٠)»، أو : «وتتمته وقائله غير معروفين^(١٠٧١)»، أو «ولم أهدأ إلى تتمته ولا إلى قائله^(١٠٧٢)»، أو : «وقائله معروف^(١٠٧٣)»، أو : «وقائله مجهول^(١٠٧٤)»، .. إلخ .

فالظاهر - إذن - من خلال ما سبق - أن السيوطي كان يحيز الاستشهاد بالبيت الذي لم يُعرف قائله ؛ بدليل أنه ذكر أبياتاً لمجهولين ولم يعترض عليها من جهة إسنادها بناءً على مآل رضاه لنفسه من عدم الاستشهاد بشعر لا يعرف قائله .
والاستدلال ببيت غير معروف القائل أو مجهول النسبة ،خلاف الأصل، لكن يسوغه الثقة في روايه أو ناقله من اللحاة^(١٠٧٥) .

ثالثاً - تعدد الروايات (الشواهد ذات الوجوه المتعددة) :

تعددت الروايات في الأبيات الشعرية، وذلك أثر من آثار الرواية الشفهية .

وقد ذكر السيوطي أن الأبيات كثيراً ما تروى على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سلّط عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا^(١٠٧٦) .

ويمكن بيان الأسباب لتعدد الروايات في البيت الشعري في:^(١٠٧٧)

١- تغيير الشعراء - أصحاب النصوص - لبعض ما يقولون من شعر - كما سبق أن ذكرنا ذلك عن السيوطي -.

٢- تغيير الرواة لبعض ما يرون: عمداً، لإصلاح الشعر، أو سهواً ونسياناً، لاعتمادهم على الحفظ، أو خطأ، لعدم الدقة في السمع من الراوى أو عدم الدقة في النطق ممن يستمع منه الراوى، وقد يكون الخطأ بسبب التصحيف والتحريف، أو لاختلاف اللهجات. يقول السيوطي: «قد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في الأبيات»: (١٠٧٨)

٣- تغيير النحاة وذلك التغيير بأخذ اتجاهين:

أحدهما: تغيير إلى ما يخالف القاعدة.

ثانيهما: تغيير إلى ما يوافق القاعدة.

وتغيير النحاة للأبيات الشعرية حتى تصبح حجة لهم تدخل مباشر منهم في صلب المادة اللغوية، وقد يؤدى ذلك «إلى عدم الثقة فيما قرروه من قواعد؛ لأنها مبنية على مسموع مُحَرَّف» (١٠٧٩).

وأياً ما كان الأمر؛ فقد أجهد النحاة أنفسهم إجهاداً عظيماً نتيجة لهذه الروايات المتعددة التي أدت إلى «اضطراب في القاعدة، بل تجعل الباحث في متاهة والمتعلم حائراً بين الخطأ والصواب، بجانب أنها تمثل نقطة ضعف في الشواهد النحوية» (١٠٨٠) مع أن اختلاف الرواية - كما هو مقرر - مما يوجب الطعن في النقل من جهة متنه (١٠٨١).

وهذه بعض النماذج على تعدد الروايات في البيت الشعرى الواحد والتي كانت سبباً في الاختلاف بين النحاة في الاحتجاج بها، حيث رفض بعضهم رواية معينة؛ لأنها لا شاهد فيها، على حين قبلها آخرون؛ لأنها تتفق مع رأيهم:

(١) فى قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا (١٠٨٢).

ذكر السيوطي أن هذا البيت يروى: «على حين» بالخفض على الإعراب، وبالفتح

على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبنى وهو «عاتبت» (١٠٨٣).

(٢) وفي قول الشاعر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانٍ (١٠٨٤)

قال السيوطي: «روى بفتح، الحين، وعلى البناء، والكسر أرجح على الإعراب» (١٠٨٥)

(٣) وفي قول الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَدٌّ وَلَا لَذَاتُ الشَّيْبِ (١٠٨٦)

قال: «يروى بكسر، لذات، وفتح» (١٠٨٧)

٤- توصل: ما: بـ «إِنَّ» وأخواتها، فينْدَرُ إعمالها، ويكثر إعمالها إلا «لَيْتَ» فيجوز فيها

الأمران على السواء، وروى بالوجهين قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا (١٠٨٨) (١٠٨٩)

٥- وفي قول توصل

وَكَلْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ (١٠٩٠)

قال: «روى بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح، على معنى إذا عبديته

حاصلة» (١٠٩١)

٦- ويرى أن «ذو» في لغة طييء، لا يستعملها موصولة غيرهم، وهي مبنية على الواو،

وقد تعريب وقال:

فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (١٠٩٢)

ويروى: «من ذى» بالإعراب. (١٠٩٣)

٧- من شروط إعمال «ما» الحجازية عمل «ليس» فَقَدْ «إِنَّ»؛ فإن زيدت بعد «ما» بطل

العمل، وقوله:

بَنَى غَدَانَةً مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ (١٠٩٤)

«وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إِنَّ»، ورووا قوله: «ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ»

بالنصب، والبصريون على أَنَّ «إِنَّ» المذكور زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية» (١٠٩٥)

٨ - يقول: «أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأنشد:

فلن يوماً أصابوا عِزَّةً وأصبنا من زمانٍ رنَّقا
للقد كانوا لدى أزماننا بصنَّيعين ليأس وتقى (١٠٩٦)
ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد، (١٠٩٧)

٩ - تُخَفَّفُ «كأن»، فتصير «كأن»، فيُقَدَّرُ منصوبها، ولم يبطل عملها، «وتخالف: «إن» في أن خبرها يجيء جملة في قوله تعالى: «كأن لم تغن بالأمس» (١٠٩٨)، ومفرداً كالببيت الآتي في أنه لا يجب حذف اسمها، بل يجوز إظهاره كما قال: (وثابتاً أيضاً روى) من قول الشاعر: كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (١٠٩٩)

وفي رواية من نصب «ظبية»، و «تعطو» هو الخبر، وروى برفع ظبية على أنه خبر «كأن»، وهو مفرد واسمها مستتر، (١١٠٠)

١٠ - في قول الشاعر:

لا سابغاتٍ ولا جأواءٍ باسلةٌ (١١٠١) قال: «روى بالوجهين» (١١٠٢)

١١ - يذكر أنه إن وقع المفعلي بين الفعل ومرفوعه نحو: قام - أظن - زيد، فالإلغاء جائز

عند البصريين، وأجب عند الكوفيين، ويؤيد البصريين قوله:

شجاك أظن ريعَ اللّاعنينا (١١٠٣)

روى برفع «ريع» ونصبه - (١١٠٤)

١٢ - يذكر أن ظرف الزمان «عند» قد يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتنكير، فكذلك قوله:

فما شربوا بعداً على لذةٍ خمرًا (١١٠٥)

وقد يجرّ وقد يرفع، روى: «فما شربوا بعداً بالرفع» (١١٠٦)

١٣ - يقول في «الذن» وسمع نصب «غدوة» بعدها في قوله:

لذن غدوة حتى دنت لغروب (١١٠٧)

وحكى الكوفيون: رفع «غدوة» بعدها، وخرج على إضمار «كان»، أى لدن كان غدوة (١١٠٨).

١٤ - إن تلا «لاسيما» نكرة جاز فيها الجر، والرفع، والنصب وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله:

ولا سيما يوم بدارة جُلُجُل (١١٠٩) (١١١٠)

١٥ - يقول عند حديثه عن «بله»، من ألفاظ الاستثناء -: «وقد روى بالجر والنصب والرفع قوله:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتها بله الأكفُ كأنها لم تُخَلَقْ (١١١١) (١١١٢)

١٦ - يرى أن ربَّ لا تجرَّ غير النكرة خلافاً لبعضهم فى تجويز جرَّها المعرّف بـ «أل»، محتجاً بقوله:

ربما الجاملُ المؤكِّلُ فيهم وعناجيحُ بينهنَّ المِهَارُ (١١١٣)
بجر الجامل.

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحَّت بالجر خرج على زيادة «أل» (١١١٤)

١٧ - وجاز حذف باء القسم «لا غيرها من أحرفه»، فينصب تاليها بإضمار فعل القسم أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه، (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف، وروى بهما قوله:

فقلت يمينُ الله أهرجُ قاعداً (١١١٥)

١٨ - وفى قول الخرنق:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ، وآفةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ (١١١٦)

يقول: «روى برفعهما، ونصبهما، ونصب الأول ورفع الثانى، وعكسه، وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً» (١١١٧).

١٩ - وفي قول طرفة:

ألا أيهذا اللاتمي أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى (١١١٨)

بحذف «أن» قال: «فيمن» رواه برفع «أحضر» فإنه حذف منه «أن» لقريظة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه، وإلا لزم عطف مفرد على جملة، وهو ممنوع.

وأما من رواه بالنصب، فهو على إضمار «أن» لا حذفها، والمضمر في قوة المذكور (١١١٩)

٢٠ - «أذرعات» موضع بالشام جمع «أذرة» جمع «ذرع» كجمع المؤنث السالم في نصبه

في نصبه بالكسرة «وبعضهم ينصبه بالكسرة» ويحذف التثنية، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله: تنورتها من أذرعات وأهلها (١١٢٠) (١١٢١)

رابعاً - الأبيات المصنوعة:

سبق أن ذكرنا أن تعدد الروايات للأبيات الشعرية له ثلاثة أسباب هي: تغيير الشعراء، وتغيير الرواة، وتغيير النحاة.

ومن بين شواهد النحو توجد عدة شواهد وضعها الوضّاعون، ودسّوها على الأئمة، فهجّئوا بذلك الشعر.

وقد اشتهر جماعة من الرواة بوضع الشعر كحماد الراوية وخلف الأحمر وغيرهم.

والأسباب التي أعانت وساعدت على وضع الشعر كثيرة منها: أنه لما راجعت العرب في الإسلام رواية الشعر بعد أن اشتغلت عنه بالجهاد والغزو، واستقل بعض العشائر شعر شعرائهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار (١١٢٢) ومنها السهر والسمر عند الملوك والأمراء دفع الرواة أحياناً إذا نصب زادهم من رواية الشعر أن ينسجوا على منوال الشعراء البارزين (١١٢٣)، ومنها مناصرة المذهب النحوى (١١٢٤)

وقد تنتشر هذه الأبيات المصنوعة وتأخذ حظها من الصيت والذيع والانتشار عند النحاة مما يجعلهم يتخذونها أساساً لقاعدة، لكن مع ذلك فإن الأمر لا يعدم من أنهم يشيرون

إلى وضعها؛ فقد ذكر السيوطي أن «رواة الشعر أعقل من رواة الحديث؛ لأن رواة الحديث يروون مصنوعاً كثيراً، ورواة الشعر ساعة ينشدون المصنوع يتقَدُونه ويقولون: هذا مصنوع»، (١١٢٥).

ومن الأمثلة على ذلك: قول السيوطي: «والاستفهام: ما أنشده بعض النحاة.

قال أبو حيان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

أُنْبِيتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرِّيِّ وَأُبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ (١١٢٦)

* ويقول: «وذهب القراء في نحو يعي ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

وَكُنْهَآ بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي يَسْدَةً بَيْتَهَا فَتَعِي» (١١٢٧)

والجمهور على منع ذلك. هكذا السماع وقياس التصريف؛ لأن المعتل العين واللام نجري عينه مجرى الصحيح، فلا تَعَلَّ، قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فقلعه مصنوع، أو شاذ لا يعتد به، (١١٢٨)

* ويقول: «وقلَّ باب «ويح»، ولم يسمع منه فعل، وسمع تَوِيل، وهو نادر، فأما قوله:

فَمَا وَالٍ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاسٍ أَبُو هِنْدٍ

فمصنوع (١١٢٩)...

* وأنشد في وصف فارس:

وَنَجَا ابْنُ خَضِرَاءِ الْعِجَانِ حُوَيْرِثٌ غَلِيَّانٌ أَمْ دِمَاعِهِ كَالزُّبُرْجِ

هذا البيت مصنوع، وقد وقفت عليه وفتشت شعره كله فلم أجده فيه، (١١٣٠)

* روى خلف الأحمر أنهم صاغوا «فعال» متسقاً من أحاد الى عشار وأنشد:

قُلْ لِعَمْرٍو يَا بَنَ هِنْدٍ لَو رَأَيْتَ الْقَوْمَ شَنَاءً

لَرَأَيْتَ عِيَالَكَ مِنْهُمْ كُلَّ مَا كُنْتَ تَمْنَى

إِذْ أَتَيْنَا فَيْلَقَ شَهْبَاءٍ مِنْ هُنَا؟ وَهُنَا

وَأَتَيْتُ دَوْسَرَ الْمَلْحَاءِ سَيْرًا مَطْمَئِنًا

ومضى القومُ إلى القومِ أحاداً واثناً
وثلاثاً ورباعاً وخماساً فاطعنا
وسداساً وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتساعاً وعشاراً فأصبنا وأصبنا
لا ترى إلا لَمِيّاً قاتلاً منهم ومنا

قال: وذكر غيره أن هذه الأبيات مصنوعة لا يقوم بها حجة. (١١٣١)

وقد أفرد السيوطي في المزهرة صفحات تحت عنوان «معرفة المصنوع»، وذكر من روى الشعر فحرفه ورواه على غير ما روت العرب، فمن أراد المزيد فعليه بالكتاب المزهرة تحت هذين العنوانين. (١١٣٢)

غير أننا نؤكد أن الشواهد السابقة كلها «مما طعن فيه النحاة بالصنعة أو الوضع، ومنها ما لا يقبله ذوق أدبي، ولا حس لغوي، إذ هو نوع من الرصف للكلمات دونما رابطة تجمعها، والشعر أرقى من ذلك بكثير وأسمى» (١١٣٣).

خامساً - الضرورة الشعرية:

ظاهرة الضرورة الشعرية «ترجع - في الحقيقة - إلى محاولة النحاة التمييز بين الشعر والنثر، فهم لم يجيزوا في النثر ما أجازوه في الشعر.

وقد تعددت آراء العلماء في الضرورة الشعرية، وتنوع فهمهم لها^(١١٣٤)؛ فسيبويه وابن مالك يريان أنها «ما يجوز للشاعر في شعره مما لا يجوز له في الكلام بشرطين: الأول: أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

الثاني: أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز» (١١٣٥).

وقد تعرض هذا الرأي لهجمات شديدة من أبي حيان وغيره، فقد قال أبو حيان معترضاً على ابن مالك: «لم يفهم معنى قول النحويين: «في ضرورة الشعر» فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأن قائله متعمك من أن يقوله كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، إنهم لا يلجئون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا.

فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به، ولا يقع فى كلامهم النثرى، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام.

ولا يعنى النحويون بالضرورة: أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره، (١١٣٦)

وابن جنى يرى أن «الشعر موضع اضطراب، وموقف اعتذار، وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله» (١١٣٧)

وهناك آراء أخرى ليس هنا موضع تفصيلها (١١٣٨)، ويهملنا الآن أن نقف على موقف السيوطى من الضرورة.

فهو يرى أن الضرورة رخصة؛ حيث جعل الحكم النحوى ينقسم إلى «رخصة وغيرها» (١١٣٩) والرخصة «ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وبقاً» (١١٤٠)

والسيوطى لا يفرق بين النادر والشاذ والضرورة فكلها تعنى عنده «الضرورة الشعرية، حيث يقول: وكل ما وضعناه فى هذا الكتاب - فيما تقدم أو يأتى - بالدور أو الشذوذ، أو المنع اختياراً أو المنع فى السعة فهو من ضرائر الشعر» (١١٤١)

فالضرورة عنده أعم من الشاذ؛ فكل شاذ ضرورة وليس كل ضرورة شاذ؛ لأنه قد يكون نادراً أو ممنوعاً اختياراً إلخ

والسيوطى يقسم الضرورة إلى قسمين:

١ - ضرورة حسنة.

٢ - ضرورة مستبحة.

فالضرورة الحسنة «مالا يُستَهْجَن ولا تَسْتَوْحِشُ منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الممدود، ومدّ الجمع المقصور

وأسهل الضرورات «تسكين عين، فَعْلَةٌ، فى الجمع بالألف والتاء، حيث يجب الإتيان» (١١٤٢).

والضرورة المستتبحة ،هى ما تستوحش منه النفس، (١١٤٣) وأمثلة ذلك: الأسماء المعدولة، وما أدى إلى التباس جمع بجمع كسرر مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدى إلى التباس مطعم بمطاعم (١١٤٤)

وأفصح الضرورات الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً فى كلامهم كقوله:
من حيث ما نظروا أدنو فأنظور (١١٤٥)
أى: أنظر.

أو الزيادة المؤدية إلى ما يقل فى الكلام كقوله:
طاطأت شيماً لى (١١٤٦)
أى: شمالي (١١٤٧)

والنقص المجحف كقول لبيد:
دَرسَ المناَ بمنازلٍ فأبان (١١٤٨)
أى: المنازل (١١٤٩)

والعدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:
جدلاءَ محكمة من نسجٍ سَلَمٍ (١١٥٠)
أى: سليمان (١١٥١)

وقد ذكرها السيوطى فى عدة مواضع من كتبه بل عقد لها باباً كبيراً مستقلاً فى كتابه القيم «معجم الهوامع» (١١٥٢)

وهاك أمثلة لما قال عنه السيوطى «إنه ضرورة»:

- (١) ذكر أن دخول نون التوكيد على الاسم ضرورة. (١١٥٣)
- (٢) وذكر أن وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» خاص بالضرورة. (١١٥٤)
- (٣) وذكر أن الضرورة اقتضت انفصال الضمير مع إمكان اتصاله (١١٥٥)
- (٤) وذكر أن وصل الألف واللام الموصولة بالجملة الاسمية، ضرورة باتفاق. (١١٥٦)

- (٥) وذكر أن زيادة «أل» في العلم الضرورة. (١١٥٧)
- (٦) وذكر أن حذف اللون من «من» وعن، وقط، وقد، وليت، وليس، وفعل التعجب، شاذ خاص بالضرورة. (١١٥٨)
- (٧) ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة (١١٥٩)
- (٨) ولا ينادى المعروف بـ «أل» إلا في الضرورة. (١١٦٠)
- (٩) يجوز صرف ما لا يلصرف لتناسب أو ضرورة. (١١٦١)
- (١٠) حذف الخبر في باب كان وأخواتها ممنوع ولو قامت عليه قرينة إلا في ضرورة الشعر، (١١٦٢)
- (١١) يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع. (١١٦٣)
- (١٢) ومن الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً «اللهم» وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر. (١١٦٤)
- (١٣) لا يرخم المددوب الذي أَحَقَّتْهُ علامة الأذبة، ولا المستغاث إن كانت فيه اللام قطعاً، وكذا إن لم تكن فيه لام الاستغاثة ولا الاسم الملازم للنداء، ولا غير المنادى إلا في الضرورة بشرط صلاحيته للنداء. (١١٦٥)
- (١٤) ولا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا في ضرورة. (١١٦٦)
- (١٥) ولكون «إذا» خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلا في الضرورة. (١١٦٧)
- (١٦) ويرى أن حذف «على» وزيادتها ضرورة. (١١٦٨)
- (١٧) وزيادة «عن» ضرورة. (١١٦٩)
- (١٨) وفصل الجار عن مجروره وتأخير عنه كلاهما ضرورة. (١١٧٠)
- (١٩) وفصل «لم» الجازمة عن الفعل بمعمول مجزومها وحذفه أى: مجزومة، كلاهما ضرورة. (١١٧١)

(٢٠) حتى «الجارة»، لا تجرّ إلا الظاهر دون الضمير إلا في ضرورة. (١١٧٢)

(٢١) «الكاف»، لا تجرّ المضمير إلا في الضرورة. (١١٧٣)

(٢٢) ويرى في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه أنه إن لم يكن المضاف عاملاً في الظرف والمجرور والمفعول لم يجز الفصل بواحدٍ منهما إلا ضرورة. (١١٧٤)

(٢٣) ويقول عن «أما»: يجوز حذف الفاء بعدها ولا تحذف غالباً دون مقارنة قول إلا في ضرورة ومن النادر حديث (١١٧٥)

وقد ذكر السيوطي أمثلة كثيرة للضرورة في المبحث الذي عقده عن «الضرورة»، في كتابه «الهمع» (١١٧٦) وكتابه الآخر «الأشباه والنظائر» (١١٧٧)

بقيت ملاحظة أخيرة على موقف السيوطي من الضرورة وهي أنه اختار جواز ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والسجع واستشهد على ذلك بأحاديث نبوية شريفة، وآيات قرآنية مثل قوله تعالى: «وتظنون بالله الظنونا» (١١٧٨)، «فأصلونا السبيل» (١١٧٩) (١١٨٠)

٣ - النثر

المرويات النثرية قسمان:

(أ) قسم مقطوع بحجّيته عند النحاة، وهو الذي قيل حتى منتصف القرن الثاني الهجري.

(ب) قسم ثان قيل حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو:

- إما منقول عن أهل البادية؛ فهو حجة ويستشهد به.

- وإما منقول عن أهل الحضرة؛ فليس بحجة في اللغة وإن كان حجة في ميادين المعاني والبيان والبدیع. (١١٨١)

لقد أورد السيوطي في كتبه العديد من اللهجات، والأمثال، والأقوال المأثورة عن العرب، لكن يلاحظ على هذه الأقوال النثرية أنها مبسرة ومقطوعة من سياق النص الذي قيلت فيه.

ففي كتابه «همع الهوامع» أورد (٤١) مثلاً وهو ما يشكّل نسبة ١,١ ٪ تقريباً من بين شواهد الكتاب والتي تشكّل (٣٦٤٤) شاهد، وقد وردت هذه الأمثال (٥١) مرة وهو ما يشكّل نسبة ١,٣ ٪ من بين مرآت ورود الشواهد والتي بلغت (٣٩٢٤) مرة

وفي كتابه «شرح الألفية» ورد (٩) أمثال وهو ما يشكل نسبة ١,٢ ٪ من بين شواهد الكتاب والتي بلغت ٧٢٠ شاهد، وردت ٩ مرات وهو ما يشكل نسبة ١,١ ٪

أى أن السيوطى اعتمد الأمثال مصدراً من مصادر شواهد، ولكنها أقل نسبة وعدداً إذا قيس بما استشهد به من القرآن والشعر.

هذا بالإضافة إلى أنه وجّه عناية كبيرة بلهجات العرب وأقوالهم المأثورة - غير الأمثال والحكم -.

ويتجلى ذلك فيما يأتى:

(أ) اللهجات

ينبغى فى بداية حديثنا عن اللهجات أن نشير إلى نقطتين بالفتى الأهمية:

أما إحداهما؛ فهي أن النحاة قرروا أن اللغات على اختلافها كلها حجة، وأن «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»^(١١٨٢)، وأن «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ»^(١١٨٣)

وأما الأخرى؛ فهي أن اللغة المشتركة التى نزل بها القرآن الكريم وجاء عليها الشعر الجاهلى، استمدت خصائصها من اللهجات العربية المختلفة، وليست من لهجة قريش فقط.^(١١٨٤)

وإذا تعارضت لغتان فليس لك أن ترد إحداهما بصاحبتهما؛ لأنها «ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها، فأما أن ترد إحداهما بالأخرى فلا»^(١١٨٥)

وإذا تعارض ارتكاب شاذّ ولغة ضعيفة «فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ»^(١١٨٦)

وفى كتب السيوطى النحوية نراه يكثر من الاستشهاد باللهجات، فراه يذكر كثيراً من لغات الحجاز وتميم وقيس ولغات أخرى غير منسوبة، أى أنه قد يعزو اللهجة إلى قبيل معين من قبائل العرب وقد يهمل العزو.

ولقد تنوعت المستويات اللغوية اللهجية بين صوتية وصرفية ونحوية.

إذن فيمكننا أن نقول: إن الملاحظ على هذه اللهجات الواردة في كتب السيوطي النحوية أنها كانت ترد تحت قسمين كبيرين:

الأول: وقد نسب في هذا القسم اللهجة إلى أصحابها.

الثاني: لم ينسبه إلى أصحابه وإنما اكتفى بقوله إنه لهجة أو لغة.

وهذه طائفة مما استشهد به السيوطي من لهجات العرب:

(١) أمثلة من اللهجات المنسوبة في كتب السيوطي:

أحياناً ينسب السيوطي اللهجة إلى قبيلة أو أكثر من قبائل العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ - يرى أن من علامات الاسم «أل» المعرفة، وقد تخلفها «أم» في لغة عزيب لطيء وحميز. (١١٨٧)

٢ - الحق بالمتلى في الحكم اثنان واثنان وثنان في «لغة تميم» مطلقاً أصيلاً أم أفرداً أم ركباً (١١٨٨)

٣ - القصر في «أولى» - المستعمل للجمع مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً عاقلاً أو غيره «أولاء» لغة تميم، والمد لغة الحجاز (١١٨٩)

٤ - «الدين» مبنى إلا في «لغة قيس» (١١٩٠) فأعرابها لغة قيسية (١١٩١)

٥ - «ذو» اسم موصول عند «طيء» (١١٩٢)

٦ - إعمال «ما» عمل «ليس» عند أهل الحجاز (١١٩٣)

٧ - تجريد «عسى» ولخلوق، وأوشك من الضمير «لغة أهل الحجاز» تقول: الزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا (١١٩٤)

٨ - حذف خبر «لا» النافية للجنس شائع وغالب عند الحجازيين وفي «لغة بني تميم وطيء».

يوجبون حذفه؛ فلا ينطقون به أصلاً (١١٩٥)

- ٩- يعمل القول عمل «ظن» فينصب المفعولين وذلك في «لغة بنى سليم» مطلقاً (١١٩٦)
- ١٠- الاستثناء المنقطع يجب نصبه، وعن «نمير» فيه إبدال (١١٩٧)
- ١١- الجرب «لعل» عند «عقيل» (١١٩٨)
- ١٢- الجرب «مئى» عند «هذيل» (١١٩٩)
- ١٣- زيادة «ماء» بعد «من»، و«عن»، و«الباء» فلا تكفها عن العمل، وقد تحذف مع الباء قليلاً وهي «لغة هذيل» (١٢٠٠)
- ١٤- «مع» اسم لمكان الاجتماع أو وقته معرب إلا في «لغة ربيعة» فيقولون «مع» بتسكين العين فيها بناء وهو قليل (١٢٠١)
- ١٥- «هذيل» تبدل ألف المقصور ياء (١٢٠٢)
- ١٦- فتح همزة «إماء» العاطفة، «لغة تميمية» (١٢٠٣) التزمه تميم وقيس وأسد (١٢٠٤)
- ١٧- بناء «فعّال» علماً مؤنثاً على الكسر عند أهل الحجاز: جَدَّام، وسفار، وهو معرب وممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند «بنى تميم» (١٢٠٥) فهم إذن يعربونه إعراب الممنوع من الصرف.
- ١٨- شين «عشرة» تسكن في «لغة الحجازيين» وتُكسر في «لغة التميميين» (١٢٠٦) وفتحها وهي لغة بلي (١٢٠٧)
- ١٩- في «كلمة ثلاث لغات: كلمة كَنَبَقَة، وكلمة كَفَرِيَة، وكلمة كَضَرِيَة، والأولى حجازي»، وبها جاء التنزيل، والأخريان تميميان (١٢٠٨)
- ٢٠- بناء «أمس» على الكسر مطلقاً لغة الحجازيين، ويتو تميم يوافقون الحجازيين في حالة النصب والجرب في البناء على الكسر، ويعربونه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع (١٢٠٩)
- ٢١- «ذات» مسببة على الضم وهي اسم موصول بمعنى «الذى» في لغة بعض طييء (١٢١٠)
- ٢٢- وردت أحوال مضافة ومنها عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم، وتأويله أنه في موضع

مصدر وضع موضع الحال أى مُثَلَّثًا أو مُخَمَّصًا لهم، ويؤن تميم يتبعون ذلك لما قبله فى الإعراب توكيداً. (١٢١١)

٢٣- إبدال حاء «حتى» لغة هذيل، (١٢١٢)

٢٤- اللام الجازمة (لام الطلب) حركتها الكسرة لضرورة الابتداء، وسليم تفتحها طلباً للخفة (١٢١٣)

٢٥- حذف ألف «أيها» وضمها جازز فى «لغة أسد» (١٢١٤)...

٢٦- «هلم تترك على حالها فى التثنية والجمع فى «لغة أهل الحجاز»، و«لغة تميم» إلحاقه العلامات (١٢١٥).

٢٧- من أنواع الواو: واو علامة المذكرين فى لغة طيىء (١٢١٦) فإلحاق الألف والواو، واللون الفعل إذا أسند إلى فاعل ظاهر لغة عزيت لطىء وأزد شنوء (١٢١٧)

٢٨- إجراء المثنى بالألف فى الأحوال الثلاثة لغة مشهورة لكثانة، وقيل: لبنى الحارث (١٢١٨)

وذكر فى الهمع: «ولزوم الألف فى الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكثانة وبنى الحارث، وبنى العنبر، وبنى الهُجيم، ويطون من ربيعة، ومن بكر بن وائل، وزبيد وختعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة» (١٢١٩)

٢٩- هاء الغائب: أصلها الضم كضربه، وله، وعدده، وتُكسر بعد الكسرة، وبعد الياء الساكنة إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر وكسرهما فى الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما الحجازيون فلفظهم ضم هاء الغائب مطلقاً (١٢٢٠)

٣٠- كسر الهاء فى المثنى والجمع ككسرهما فى المفرد، فيجوز فى الصورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقاً (١٢٢١)

٣١- قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بكم، وفيكم، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال إنها رديئة جداً. (١٢٢٢)

٣٢- فى ألف «أنا» لغات: إثباتها وصلًا ووقفًا، وهى «لغة تميم» وحذفها فيهما، وحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا، وهى الفصحى ولغة الحجاز (١٢٢٣).

- ٣٣- تسكين الواو والياء من «هو» و «هى» «لغة قيس وأسد» (١٢٢٤).
- ٣٤- تشديد الواو والياء من «هو» و «هى» «لغة همدان» (١٢٢٥).
- ٣٥- تميم ويرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً. (١٢٢٦)
- ٣٦- إعراب «الذين» لغة طيء وهذيل وعقيل (١٢٢٧).
- ٣٧- المشهور فى «فتى» كسر العين، وفيها لغة بالفتح، وثلاثة أفتأ، وهى تميمية (١٢٢٨).
- ٣٨- لغة بنى تميم إعمال «ليس»، مع «إلحماً على»، ما «كقولهم: ليس الطَّيِّبُ إلا للمسك»
- بالرفع على الإعمال، ولا ضمير فيها. (١٢٢٩)
- ٣٩- «إن» النافية تعمل، حكى عن أهل العالية: «إن ذلك نافعك ولا ضارك» وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية» (١٢٣٠)
- ٤٠- حكم هاء التثنية الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمها فى لغة بنى أسد» (١٢٣١).
- ٤١- ألحق العرب بالممنوع التصرف فى التزام النصب على الظرفية: «ذا»، و«ذات»، مضافين إلى زمان إلا فى لغية لخم، فإنها أجازت فيها التصرف (١٢٣٢)
- ٤٢- «حيث» لغة طيى إبدال يائها وأوا (١٢٣٣)
- ٤٣- «حيث» من الظروف المبذبة ولغة فقص إعرابها. (١٢٣٤)
- ٤٤- كسر ميم «مذ»، و«مذذ»، لغة لبنى سليم» (١٢٣٥).
- ٤٥- بعض بنى أسد وقضاعة يفتح «غير» فى الاستثناء مطلقاً. (١٢٣٦)
- ٤٦- رفع المصدر الواقع بعد «أمّا» جائز فى «لغة تميم» مع ترجيحهم النصب، فإن وقع بعد «أمّا» معرفة، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبوه بنو تميم ويجوز نصبه فى لغة الحجاز (١٢٣٧)
- ٤٧- الجزم بـ«أن» الناصبة للمضارع «لغة بنى صباح» (١٢٣٨).
- ٤٨- إمالة حتى لغة يمنية (١٢٣٩).

٤٩- كسر لام الجر، مع المضمحل لخرافة. (١٢٤٠)

٥٠- من حروف القسم «أيم»، بفتح الهمزة وضم الميم، ويقال فيه «إيم»، بالكسر والضم «أيم»، بفتحها، وإيم «بالكسر والفتح»، وإيم، بالكسر والضم «لغة لسليم»، و«أيم» بالفتح والضم «لغة لتميم»، وإم، بالكسر والضم «لغة أهل اليمامة» (١٢٤١)

٥١- «أيان»، ظرف زمان، وكسر همزة «إيان»، لغة لسليم (١٢٤٢)

٥٢- «نعم»، بفتح النون والعين في أشهر اللغات، وكسر عينها مع فتح النون «لغة لكثانة» (١٢٤٣)

٥٣- حذف الياء ثلوكسرة «لغة لفزارة»، يقولون في: أبكين: أبكن بحذف الياء. (١٢٤٤)

٥٤- تنوين الترتم في الروى المطلق «في لغة تميم»، يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترتم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يثبتون المدة. (١٢٤٥)

٥٥- من الأفعال الجامدة التي لم يستعمل منها إلا الأمر «هلم» التميمية، أما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر (١٢٤٦)

٥٦- قد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كلفة غيرهم فإن بنى تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً. (١٢٤٧)

٥٧- والأصل في قوله: (يوم السبع): يوم السبع، بضم الباء فسكنتها على لغة بنى تميم، فإنهم يسكنون العين المضمومة من الأسماء والأفعال وكذلك يفعلون بالعين المكسورة، فيقولون في (نمر وإيل): (نمر وإيل). (١٢٤٨)

٥٨- حكى الكمالي، أن بعض كثانة يقولون: معنذك ومصنعت فيحذفون الألف دون جر ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف. (١٢٤٩)

٥٩- حكى عن أبي عمرو قال: لغة كثانة: نعم بالكسر (لـ نعم). (١٢٥٠)

(٢) أمثلة للهجات التي لم ينسبها السيوطي إلى أصحابها:

أورد السيوطي عدداً من اللهجات التي لم ينسبها إلى أحد، ومن أمثلة ذلك:

- ١- من المبنيات ما يبنى على الكسر وهى: جبر بمعنى نعم، واللام والباء فى قولك: لَزِيدٌ وَيَزِيدٌ ولا رابع لهن إلا «مِاللِه» فى لغة من كسر الميم على القول بحرفيتها. (١٢٥١)
- ٢- ومن المبنيات ما يبنى على الضم، وذلك «منذ» فى لغة من يجربها و«مُ الله» ومن الله، فى لغة من ضم على القول بحرفيتها. (١٢٥٢)
- ٣- يذكر فى الأسماء الستة سوى «ذى» و«الفم» لغتين آخرين: إحداهما القصر وهو التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدرة والثانية: لغة النقص وهو الإعراب بالحركات وحذف حرف العلة (١٢٥٣)
- ٤- يرى - فى الممنوع من الصرف - من شروط موافقة وزن الفعل أن يكون معه علمية أو وصفية، ولها - أى للوصفية - شرطان: أحدهما: أن تكون أصلية كأحمر بخلاف العارضة الثانى أن لا تقبل تاء التانيث وربما تلمح الوصفية فى أسماء ليست بأوصاف «كأجلد» للصقر، وأخيل، لطائر ذى خيلان، وأفعى للحية فأكثر العرب يصرفها لأنها أسماء وبعضهم يمنعها (١٢٥٤)
- ٥- وما هو فى استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبيد بطنه فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة، وبعضهم يجعلها تكرتين وينصبهما على الحال (١٢٥٥)
- ٦- من نواسخ المبتدأ والخبر «إن» وأخواتها، وهى أن ولكن وليت وتعمل عكس كان فتلصب الاسم وترفع الخبر، و«عل» فى النظم لغة فى «لعل» (١٢٥٦)
- ٧- فى المرخم لغتان: الانتظار وهونية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته (١٢٥٧)
- ٨- يقال فى «حاشا، حشاً وحاش لغات (١٢٥٨)
- ٩- فى «ثمان» إذا ركبت أربع لغات: فتح الياء وسكونها أو حذفها مع كسر النون أو فتحها (١٢٥٩)
- ١٠- «أَيْمَن» فيه لغات تبلغ عشرين. (١٢٦٠)
- ١١- إذا نودى المضاف إلى الياء جازت لغات خمس: السكون، والفتح، والحذف مع إبقاء الكسر، والفتح والإبدال ألفاً، وحذف هذه الألف وإبقاء الفتح، وأفصح هذه الخمسة فى حالة النداء الحذف وإبقاء الكسر (١٢٦١)

١٢- وإن نُدِبَ المنادى المضاف للياء فعلى لغة من أثبت الياء ساكنة تفتح أو تُغَلَّب فتحذف حينئذ لاجتماع ألفين نحو: وَاَعْبَدِيَّ، وَاَعْبَدَا، وعلى لغة من أثبتتها مفتوحة تفتح فقط، وتزداد الألف لاجتماع ألفين. (١٢٦٢)

١٣- وفي «إيّا» سبع لغات (١٢٦٣)

١٤- وعند ولدن معريان، ولدن مبنية في لغة الأكثرين. (١٢٦٤)

١٥- وفي «كأَيّن» لغات (١٢٦٥)

١٦- «لم» حرف جزم... والنصب بها لغة حكاها اللحياني. (١٢٦٦)

١٧- «نعم» حرف جواب وإبدال عينها حاء وكسرها، وإتباع النون لها، لغات قرئ بها. (١٢٦٧)

١٨- وفي «يوسف» ست لغات (١٢٦٨)

١٩- وفي «يونس» ست لغات (١٢٦٩)

٢٠- وزكريا اسم أعجمي وفيه خمس لغات. (١٢٧٠)

٢١- جبريل وميكائيل وفيهما لغات. (١٢٧١)

٢٢- إسرائيل: وفيه لغات. (١٢٧٢)

٢٣- لغات «ماء» الناقية (١٢٧٣)

٢٤- «سَمَاء» بضم السين إحدى لغات الاسم، والبواقي: اسم بضم الهمزة وكسرها، وسمى كرضاء، وقد نظمها السيوطي في بيت من الشعر: اسم بضم أول والكسر مع همزة وحذفها والقصر (١٢٧٤)

٢٥- «الغم» فيه لغات: تثنية الفاء مع تخفيف الميم مفتوحاً أو مقصوراً، وتشديده وإتباعها الميم في الحركات (١٢٧٥)

٢٦- مثل حين في كونه معرباً بالحركات على النون مع لزوم الياء قد يرد باب «سنين» شذوذاً وهو عند قوم من العرب يستعمل كثيراً. (١٢٧٦)

٢٧- نون الجمع المذكور السالم والملحق به مفتوحة، وكسرها لغة (١٢٧٧)

٢٨- نون المثنى والملحق به عكس نون الجمع والملحق به؛ فهي مكسورة وفتحها لغة. (١٢٧٨)

٢٩- «الذي» فيه لغات: تخفيف الياء، وتثنيدها، وحذفها مع كسر ما قبلها، وسكونه (١٢٧٩)

٣٠- «التي» وفيها ما في «الذي» من اللغات (١٢٨٠)

٣١- لا يجوز: قام الهندات، إلا في لغة: «قال فلانة» (١٢٨١)

٣٢- إن قلت قد روى النصب بعد «ما» استفهام أو «كيف نحو: ما أنت وزيد؟ وكيف أتت وقصة من تريد؟ فبطل ما قرر من أنه لا بد أن يسبقه فعل أو شبهه، فالجواب أن أكثرهم يرفعه، وقد نصب هذا بفعل من لوني مضمر بعض العرب فتقديره: ما تكون وزيد؟ وكيف تكون وقصة من تريد؟ (١٢٨٢)

٣٣- حكى الأخفش أن أناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة (١٢٨٣)

٣٤- بعض العرب أهمل «أن» فلم ينصب بها حملاً على «ما» أختها المصدرية. (١٢٨٤)

٣٥- «لم» قد تنصب المضارع في لغة (١٢٨٥)

٣٦- «اللاتين» اسم موصول تعرب في لغة كالذين (١٢٨٦)

٣٧- حذف «أل» من «الذي» و«التي» و«الذان» و«الذين» و«اللاتي» لغة (١٢٨٧)

٣٨- قد تلحق «أى» علامة الفروع في لغة حكاها ابن كسيان، فيقال: أيهم وأيهم، وأيئهم، وأيئهم، وأيئهن، وأيئهن، وأيئهن، وأيئهن (١٢٨٨)

٣٩- من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة، فيقول: عشرو ذرهم، وأربعون ثوب (١٢٨٩)

٤٠- إلغاء «إن» مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب (١٢٩٠)

٤١- فى «ربّ» سبع عشرة لغة (١٢٩١)

٤٢- «هيهات، حُكِيَ فيها سِتٌّ وثلاثون لغة» (١٢٩٢)

٤٣- «أَفَّ» فيها نحو أربعون لغة (١٢٩٣)

٤٤- التوكيد والتأكيد نغذَن (١٢٩٤)

وينبغى ألا يكون فى عدم نسبة هذه اللهجات إلى أصحابها مدعاة إلى التشكُّك فى صحتها؛ فإنها تعدُّ صحبحة، وبمثل استعمالات لهجية مختلفة لقبايل عربية متعددة (١٢٩٥)

ولقد تنوّعت المستويات اللغوية اللهجية فى كتب السيبوطى بين صوتية، وصرفية، ونحوية:

أولا - الظواهر الصوتية:

توجد العديد من الظواهر الصوتية فى كتب السيبوطى النحوية، ويشير السيبوطى عند تناولها إلى لهجات عربية، وهى: الإمالة، والإدغام، والإتباع، وتخفيف الهمزة، والإبدال، والتقاء الساكنين، والوقف.

(١) الإمالة:

وتوجد فى العديد من الأمثلة منها:

(١) يرى أنه «متى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة صنعت الإمالة. قال أبو حيان:

سواء تقدّمت نحو: راشد، وفرّاش، أو تأخرت نحو: هذا كافر، وحمار، ورأيت حمارا. وبعض العرب يميل، ولا يلتفت إلى الراء» (١٢٩٦)

(٢) ويقول: «وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضمومة» (١٢٩٧)

(٣) ويذكر أن «بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف «حتى»؛ لأن الإمالة غالبية على ألسنتهم حتى فى أكثر الكلام» (١٢٩٨)

(٢) الإدغام:

ويتجلى ذلك فى قوله:

(١) يقال فى المضارع على لغة الفتح: «يَسْتَرُ» وفى الوصف: «مُسْتَرٌ» و«مُسْتَرٌ» بفتح السين. وعلى لغة الكسر: يَسْتِرْ، ومُسْتِرْ، ومُسْتِرْ بكسرهما. (١٢٩٩)

(٢) وذكر أنه إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك ويجب الفك أيضاً إذا سكن فى «أَفْعِلْ» للتعجب عند الجمهور

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز، والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض فيقال: يَرِدُّ، ولم يَرِدْ، وَاَرْدُدْ، ورُدْ، فإن فك فواضح، وإن أدغم حركَ الثانى من حرفى التضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين، وفى كيفية تحريكه لغات... (١٣٠٠)

(٣) «بعض العرب يحذف إحدى يائى «يستحى» (١٣٠١)؛ إما اللام أو العين، وهى لغة نميم.... ويستحى لغة الحجازيين وسائر العرب. (١٣٠٢)

(٣) الإتياع :

وذلك فى عدة مواضع منها :

(١)* فتح عين «فَعَلَات» المعتلة جمعاً لفَعْلَة اسماً إتياعاً للف: اه نحو: عَوْرَة.. (١٣٠٣).

(٢)* وعلى إتياع الفاء أو العين حركة ما بعدها مطلقاً نحو: فَمَ ، ومَرءٌ (١٣٠٤).

(٣)* وكسر «ها» الغائب إتياعاً للياء التى قبلها ، أو الكسرة التى قبلها لغة نحو : عليه وبه ، فيقول : «ها» الغائب أصلها الضم كضربه ، وله ، وعدده ، وتكسر بعد الكسرة وبعد الياء إتياعاً وهى لغة غير الحجازيين (١٣٠٥) ..

(٤)* وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيد الظريف ، فإن كان بعد الساكن مضموماً ضمّاً لازماً ، فمن العرب من يضم إتياعاً نحو : هذا زيد أخرج إليه ، وفيهم من يكسر (١٣٠٦) .

(٥)* وإتياع حركة الفاء للعين فى لغة من قال فى «لَدْن» : لَدٌ (١٣٠٧)

(٤) الإبدال :

استدل باللهجات فى عديد من المواضع على الإبدال :

- ١- إبدال الهمزة عينا (١٣٠٨).
 - ٢- إبدال العين همزة : «لعل» (١٣٠٩)
 - ٣- إبدال العين غينا : من لغات «لعل» (١٣١٠)
 - ٤- إبدال الحاء عينا (١٣١١)
 - ٥- إبدال اللام راء واللام الثانية نونا في «لعل» (١٣١٢)
 - ٦- إبدال اللام ميما «الطمطمانية» (١٣١٣).
 - ٧- إبدال السين تاء في «لاسيما» (١٣١٤)
- (٥) في التقاء الساكنين :

يرى أنه «إذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيد الظريف ، فإن كان بعد الساكن مضموم ضمّاً لازماً ، فمن العرب من يضمّ إتباعاً نحو : هذا زيد أخرج إليه ، وفيهم من يكسر (١٣١٥)».

(٦) تخفيف الهمزة :

استدلّ بما حكاه أبو عمرو عن لغة تميم على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة (١٣١٦)

(٧) الوقف :

وذلك في مواضع عديدة منها :

(١) يقول : «ومقابل الأفصح في المنون لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو : هذا قاضى ، وغازى ، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف .

ومقابلته في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه ، وعلى هذه اللغة قوله تعالى : «الكبير المتعال» (١٣١٧) ، «ويوم التناد» (١٣١٨) ، وهي جارية في المضاف للملاقى الساكن نحو : قاضى المدينة إذا وقفت عليه وزالت الإضافة» (١٣١٩).

(٢) ويرى أنه إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم ؛ فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطمة ، وقائمة ، وطلحة ، وغُلْمَة ، أو تقديراً كالحياة ، والقناة ، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه .

واحترز بهذا الشرط من نحو : بنت ، وأخت ، فإن تاءها للتأنيث لكن لم يتحرك ما قبلها لفظاً ولا تقديراً ، فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء .

وخرج بقولنا في اسم : التاء التي تكون في الفعل نحو : قامت ، وقعدت ، وقولنا تاء التأنيث : تاء التابوت ، والفرات . فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء ، وإن كان بعض العرب وقف عليها بالهاء ، وبعض العرب لا يبدل وإن اجتمعت الشروط (١٣٢٠)

(٣) وذكر أن الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقاً قصد الترتيم أم لا لغة الحجازيين

والتميمون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترتبوا فإن لم يترتبوا حذفوا المدة ، ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر ومنهم من يعرض المدة للتونين (١٣٢١)

(٤) وينص على أن لغة ربيعة حذف التونين من المنسوب ، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون : رأيت زيداً حملاً له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحداً . ولغة أزد المرأة الإبدال في الأحوال الثلاثة (١٣٢٢)

ثانياً : الظواهر الصرفية :

توجد بعض الظواهر الصرفية والتي أشار السيوطي عند تناولها إلى اللهجات العربية وهي :

(١) * وأما فعلٌ فقياس مضارعه يفعل (بفتح العين) ، .. وقالوا ضللت (بكسر اللام) لغة لميم (١٣٢٣) .

(٢) * أهل الحجاز يقولون خمس عشرة خفيفة لا يحركون الشين ، وتميم تثقل الشين ؛ ومنهم من يفتحها (١٣٢٤) .

(٣) * أهل الحجاز «سل ربك» وتميم «سأل» (١٣٢٥)

(٤) * أهل الحجاز «برأت من المرض» وتميم «بريت» (١٣٢٦)

(٥) * ويذكر أن «من أوزان الاسم الثلاثي المجرد فعل» ، ولم يجرى إلا «إيل» ، وأما : إطل للخصير ، ويلص للبلوص ، ولا أقطه أيد الإيد ، ووَدَّ ، ومِشَط ، وإشر لغات (١٣٢٧)

(٦) * والأجوف المعتل العين ولغات فيه عند بنائه للمجهول (١٣٢٨) .

(٧) * وانفعل واقتعل من الأجوف المعلن عند بنائه للمجهول فيه ثلاث لغات (١٣٢٩).

(٨) * بعض المبنيات يُصَغَّرُ وذلك الأسماء المركبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى كعبلك ، وعَمَرَوِيه ، فقال : بَعِيْلَكَ وعُمَيْرَوِيه (١٣٣٠).

(٩) * اسم الإشارة والموصول يُصَغَّران ؛ لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنهما يوصفان ويوصف بهما ، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضم الأول ، فقالوا في ذا : ذِيَا ، وفي تا : تَيَا ، وفي أولى : أَلَيَا ، وفي ذان ، وتان : ذَيَّان ، وتَيَّان ، وفي الذى وفروعه : اللذِيَا ، واللثِيَا ، واللذيان ، واللثيان ، واللذيون ، واللثيون ، وقيل بفتحها ، وكذا اللذيين بكسرها ، وقيل بفتحها ، واللثيات ، واللثيات في اللثى ، واللوياء ، واللويثون في اللثى ، واللثين ، وضم لام اللثيا واللثيا ، لغة لبعض العرب (١٣٣١)

(١٠) * ويرى أن ما بنته جماهير العرب على «فعل» مما لاه واو ، كشقى ، أو ياء كفى ، فطَيَّئَ تبليبه على «فعل» بفتح العين يقولون : شَقَى يَشْقَى ، وفَتَى يَفْتَى (١٣٣٢).

(١١) * ويرى أن المثال : ما فاؤه واو أو ياء ، فمضارعه مكسور العين نحو : وعد يعد ويسر يسر ، إلا إن كانت عينه أو لاهه حلقيتين ؛ فالقياس الفتح ، نحو : وهب يهب ، ووقع يقع ، ويعرت الشاء نعر ، وحمل يذر على يقع ، ويجد من الموجدة والوجدان (بضم الجيم) شاذ : وقيل : لغة عامرية في هذا الحرف خاصة (١٣٣٣)

(١٢) * وما كان منها فاء فعله وارا فالمصدر منه والاسم مفعِل (بالكسر) ألزموا العين الكسرة في يفعل إذا كانت لا تفارقها من «مفعِل» ، لم يشذ منها إلا مورق : اسم رجل ، وموكل : اسم رجل أو بلد . وجاء فيما كان من هذه البنية على يفعل موهب : اسم رجل (بالفتح وحده) والموكل : موضع الوحل باللغتين ، وطَيَّئَ تقول في هذه البنية كلها بالفتح ؛ ولطَيَّئَ توسع في اللغات (١٣٣٤)

(١٣) * وما كان من النعوت على مثال «فعلان» فأنثاه «فعلَى» ، في الأكثر ، نحو : غَضَبَان و غَضَبَى ، ولغة بنى أسد سكرانة وملانة وأشباههما (١٣٣٥) ..

ثالثاً : الظواهر النحوية :

الظواهر النحوية التي اعتمد فيها على لهجات العرب كثيرة في كتبه ، ويمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ظواهر متصلة بعلامات الإعراب مثل :

١ - إن النافية تعمل (١٣٣٦)

٢ - إعمال «ما» (١٣٣٧)

٣ - عمل القول عمل ذهن (١٣٣٨)

٤ - الجزم بـ «أن» والرفع بها (١٣٣٩)

٥ - إلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط (١٣٤٠)

٦ - النصب بـ «حتى» في كل شيء (١٣٤١)

٧ - نصب المضارع بـ «لم» (١٣٤٢)

٨ - الجرب «لعل» ، «وب» ، «مضى» إلخ (١٣٤٣)

الثاني : ظواهر متصلة بالمطابقة : مثل : إسناد الفعل إلى الفاعل (١٣٤٤)

الثالث : ظواهر متصلة بالذكر والحذف والرتبة مثل :

- حذف خبر «لا» (١٣٤٥)

- تقديم المفعول أو تأخير (١٣٤٦)

وقد سبق بيان ذلك - فيما مضى - فلا داعي لتكراره .

رابعاً : الاستشهاد باللهجات على أمور لغوية :

كان السيوطي - رحمه الله - حريصاً على بيان اللغات الجائزة فيما يتناولها بالدراسة ،

ومن ذلك بيانه لغات العرب في :

«أيمن» (١٣٤٧) ، «وأيان» (١٣٤٨) ، «وهأيا» (١٣٤٩) ، «وئثمان» (١٣٥٠) ، «وكأين» (١٣٥١) ،

«ونعم» (١٣٥٢) ، «ويوسف» (١٣٥٣) ، «ويونس» (١٣٥٤) ، «ومما» (١٣٥٥) ، «وزكريا» (١٣٥٦) ،

«وجبريل وميكائيل» (١٣٥٧) ..

إذن فقد تَنَوَّعت المستويات اللغوية اللهجية في كتب السيوطي، لكن مع ذلك ، ومع ما صرَّح به السيوطي نظرياً في كتبه وما صرَّح به من قبله من أن كل اللغات حجة ، وأن كل ما كان لغة لقبيلة يصحُّ القياس عليه ، ومن عدم جواز إطرّاح إحدى اللهجات أو ردّها غاية ما لك في ذلك هو الموازنة والاختيار (١٣٥٨) ، وأنه لا يتأوَّل ما كان لغة طائفة (١٣٥٩) ، إلى آخر هذه الأقوال التي تدلُّ على مدى الاحترام الكامل للهجات ، ومدى الاهتمام والعناية بها ، فإننا نجد الأمر من حيث التطبيق جدّ مختلف ؛ فقد رَفَضَ السيوطي (١٣٦٠) الكثير من اللهجات ، ووصفها بالقبح والضعف والرداءة ، ووصف بعضها بأنه شاذ لا يقاس عليه .

وقد غيَّرَ السيوطي موقفه التطبيقى عمّا صرَّح به نظرياً وذلك حينما تتعارض إحدى اللهجات مع القواعد التي أسسها النحاة وينوها على أساس من اللغة العامة المشتركة .

فالسُّيُوطِي قد وصف بعض اللهجات بأنها :

(١) لغة ضعيفة :

وذلك في قوله : « (يرفع) أفعلُ التفضيل الضمير غالباً والظاهر في لغة ضعيفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه .. » (١٣٦١)

(٢) لغة قبيحة :

في قوله : « لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو ليس بعدها إلا ساكن ، ولذلك كانت خُدوة (بكسر الخاء المعجمة) لغة قبيحة ولا نظير لها ، وهي الشعبة من الجبل ، » (١٣٦٢) .

(٣) لغة قليلة : ويظهر ذلك فيما يأتي :

١ - يرى أن : إسكان هاء الغائب لغة قليلة قرئ بها (١٣٦٣)

٢ - وفي باب الإبدال يرى أن : ما خرج عمّا قرَّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب ، .. (١٣٦٤)

(٤) لغة رديئة :

في قوله : « (وإن أُضيفَ عددٌ مركَّبٌ ، غيرَ اثني عشرَ واثنى عشرة (يبيق البنا) في الجزأين نحو : هذه خمسَ عشرتكَ (وعجز) (قد يعزب) في لغة رديئة .. » (١٣٦٥) .

(٥) لغة رديئة جداً :

فى قوله : « قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة وإلياء الساكنة نحو : بكم ، وفيكم ، وبكما ، وفيكما ، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل ، وقال : إنها رديئة جداً » (١٣٦٦) ..

(٦) لغة نادرة جداً :

فى قوله : « وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر ، وثلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيين ، فلم يُجزَّ أحدٌ منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جداً ، ولذلك أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل .. (١٣٦٧)

(٧) لغة شاذة :

١ - فى قوله : « وحكى الجرّمى أن من العرب من ينصب «بحتى» فى كل شيء ، قال أبو حيان : وهى لغة شاذة » (١٣٦٨) .

٢ - يقول فى أفعال التفضيل : « (وقاس ابن مالك على النفى (النهى والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك : « لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخير منه إليك » ، و « هل فى الناس رجل أحق به منه بمحسن لأيمى » ، وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنه أبو حيان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه ، والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لاسيما ورفع الظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع ، قال : على أن إلحاقها بالنفى ظاهر فى القياس ، والأولى اتباع السماع » (١٣٦٩) .

٣ - ويقول : « فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو : «أليس ذلك بقادر» لم تغلب القاف لبعدها إلا فى لغة شاذة » (١٣٧٠) ..

٤ - ويقول : « ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصلية أيضاً على الأصل ، ولا يتبع وهى لغة شاذة » (١٣٧١) ..

وقد ذكر السيوطي أوصافاً أخرى كثيرة في الفصل الذي عقده في كتابه القيم «المزهر» في النوع الحادى عشر : معرفة المذموم من اللغات من مثل قوله :

- «وهذا قبيح لا يزيد الكلام قوة ، بل يُقَبِّحُه» (١٣٧٢)

- «لغة مرغوب عنها» (١٣٧٣).

- «وهى أبعد اللغات عنها» (١٣٧٤).

- «وهى أقلها وأرذوها» (١٣٧٥).

- «وليس بجيد» (١٣٧٦).

- «وهى أردأ اللغتين» (١٣٧٧).

- «لغة تميمية قبيحة» (١٣٧٨).

- «وهى رديئة خبيثة» (١٣٧٩).

- «لغة لا خير فيها» (١٣٨٠).

- «لغة سوء» (١٣٨١).

- «لغة رديئة متروكة» (١٣٨٢).

- «لغة لخبث» (١٣٨٣).

ونحن لا نوافق السيوطي - رحمه الله - على هذه الأقوال التى وصف بها بعض لغات العرب ؛ لأن ذلك يتناقض مع ما قرَّره نظرياً ومع ما قرَّره غيره ، ولأن الذى أُملى عليه وعلمين قبله أن يقولوا هذه الأقوال هو «محاولة طرد القاعدة» (١٣٨٤)

(ب) أقوال العرب المأثورة ، وحكمهم ، وأمثالهم :

استكثر السيوطي من الاستشهاد بأقوال العرب المأثورة وحكمهم وأمثالهم ، واتخذ منها مادة للاستشهاد بها على المسائل النحوية ، ومن ذلك :

١- «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» (١٣٨٥) ، «استشهد به على حذف أن من المنسبك مع الفعل بالمصدر أى : وسماعك خير» (١٣٨٦)

- ٢- «شُرَّ أهرُ ذا ناب» (١٣٨٧) على جواز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، والفائدة - هنا - حصلت بكونها موصوفة بوصف ، والوصف - هنا - مقدر ، أى شَرَّ عظيم (١٣٨٨) .
- ٣- «من لدُّ شولا» (١٣٨٩) ، شاهد على حذف «كان» بعد «لد» وهو قليل (١٣٩٠) .
- ٤- «من يسمعُ يخلُ» (١٣٩١) ، على جواز حذف المفعولين أو أحدهما إن وجدت فائدة (١٣٩٢) .
- ٥- «الكلابُ على البقر» (١٣٩٣) ، على التزام حذف الفعل : «كأن فسره ما بعده المنصوب كما في باب الاشتغال - أو كان نداءً أو مثلاً كـ «الكلابُ على البقر» ، أى أرسل ، (١٣٩٤) .
- ٦- «لا أكلمك هُبيرةَ بن قيس» ، على نيابة اسم عين مضاف إليه عن ظرف ، حيث يرى أنه قد ينوب عن ظرف «مكان» مصدر ، كان مضافاً إليه الظرف ، فحذف وأقيم هو مقامه نحو : «جلست قرب زيد» (وذاك في ظرف الزمان يكثر) نحو : انتظرتَه صلاةَ العشاء ، وأمهلتَه نحو : جزورين ، وقد يجعل المصدر ظرفاً ، دون تقدير . وقد قام اسم عين مضاف إليه مقامه نحو : «لا أكلمك هُبيرةَ بن قيس» ، أى مدة غيابه (١٣٩٥) .
- ٧- «تفرَّقوا أيادي سبأ» على حذف المضاف ، أى : مثلها (١٣٩٦) .
- ٨- «ترك يوماً نفسك وأخاها» سعى لها في رداها ، على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (١٣٩٧) .
- ٩- «ما كل سوادٍ تمرَّة ولا بيضاء شحمة» ، على أن الواو تنفرد بعطف عامل محذوف قد يفى معموله مرفوعاً كان نحو : «اسكن أنت وزوجك الجنة» (١٣٩٨) ، أى : «وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو : «والذين تبوءوا الدار والإيمان» (١٣٩٩) ، أى : «وَأَلْفُوا الإيمان ، أو مجزوراً نحو : «ما كلُّ سوادٍ تمرَّة ولا بيضاء شحمة» ، أى : «ولا كل بيضاء» ، ولم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام (دفعاً لوهم اتقى) وهو رفع الأمر للظاهر في الأول ، وكون الإيمان متبوعاً في الثاني ، والعطف على معمولي عاملين في الثالث (١٤٠٠) ..
- ١٠- «إن ذهب غيرُ فعيرٍ في الرهط» (١٤٠١) ، - وفي المطالع السعيدة «في الرباط» - على جواز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة ، وقد حصلت هنا بوقوع النكرة بعد فاء الجزاء ، وعبر اللقوم : سيدهم (١٤٠٢) .

١١- ليس عبدٌ بأخ لك^(١٤٠٣)، على جواز الابتداء بالنكرة للفائدة التي حصلت هنا بكونها مثلاً، والأمثال لا تتغير^(١٤٠٤).

١٢- والحمية أحد الموتين، استدل بقول العرب: القلم أحد اللسانين، وخفة الظهر أحد اليسارين، والغربة أحد السباعين، واللبن أحد اللحمين، والحمية أحد الموتين، ونحو ذلك على أن من شروط التثنية اتفاق اللفظ. وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: منها: لا، بدليل قول العرب السابق^(١٤٠٥).

١٣- حسبك يَمُ الناس، حيث قال: اختلف في قول العرب: حسبك يَمُ الناس، فقل: الضمة في حسبك، ضمة بناء اسم سمي به الفعل، وبنى على الضم؛ لأنه كان معرباً قبل ذلك، فحمل على: قبل ويعد. وعلى هذا عمرو بن العلاء.

والجمهور على أنها ضمة إعراب. فقل: هو مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك السكرت يَمُ الناس. وقيل: هو مبتدأ لا خبر له؛ لأن معناه: اكتف^(١٤٠٦).

١٤- لأمر ما جدع قصير أنفه^(١٤٠٧)، على أن ما، تقع صفة للتعظيم أي: لأمر عظيم^(١٤٠٨).

١٥- ضعيفٌ عاذ بقرملة^(١٤٠٩)، أي حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف. على جواز الابتداء بالنكرة للفائدة التي تحققت هنا. بكونها وصفاً^(١٤١٠)..

١٦- في كلٍّ وإد بنو سعد^(١٤١١)، على وجوب تقديم الخبر بسبب استعماله كذلك في مثل؛ لأن الأمثال لا تتغير^(١٤١٢).

١٧- يقول عن ما يئوب عن المصدر:

«وأنا بوا عنه أيضاً أسماء أعيان، قالوا: تُرباً، وجندلاً في معنى: تربت يده، أي: لا أصاب خيراً، والترب: التراب، والجندل الحجارة.

وقالوا: فاهماً لفيك، أي: فاهماً للداهية، ويستعمل هذا في معنى الدعاء، أي: دهاه الله، وقيل: ضمير فاهاه، للخبية.

وقالوا: «أعور وذنا ناب، والمقصود به الإنكار ولا يقاس هذا النوع إجماعاً لا يقال: أرضاً ولا جبلاً..»^(١٤١٣)

١٨- حذف ناصب المفعول به :

يجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك فلا تغيّر كقولهم : «كلُّ شيء ولا شئمة حر، أئى : أئت ولا ترتكب . و«هذا ولا زعماتك» ، أئى هذا هو الحق ولا أتوهم ، وقيل التقدير ولا أزعج

وقولهم : «الكلاب على البقر، بإضمار «أرسل» ، ومعناه : خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرهم، واعتلم أنت طريق السلامة فاسلكها .

وقولهم : «أحشفاً وسوء كيلة» ، ومعناه : تعطينى حشفاً وتساء الكيل (١٤١٤) .

١٩- ويرى أن التحذير قد يكون للمتكلم ، سَمِعَ : «إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب» أئى إياى نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرى .

ولا يكون المحذّر ظاهراً ، ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف نحو : إياك والشر ، وماز رأسك والسيف وأما قولهم : «أعور عينك الحجر ، فعلى حذف العاطف أئى : والحجر .

وقولهم «إياها وإيا الشواب» شاذٌ ، أئى ليتباعد من النساء الشواب ، ويباعدن منه (١٤١٥) .

٢٠- ترخيم ذى التاء : «ما كان فيه تاء التأنيث لا يشترط فى ترخيمه علمية ، ولا زيادة على الثلاثة ، بل يرخم ، وإن كان ثنائياً غير علم كقول بعض العرب : «ياشا أرجنى» (١٤١٦) .

٢١- وذهب بعضهم : إلى جواز ترخيم الذكرة المقصودة ؛ لأنها فى معنى المعرفة ،

ولذلك نعت بها ، فأجاز فى غضنفر : يا غضنف ، واستدل بما ورد من قولهم : أطرق كرا (١٤١٧) .. أئى : ياكروان ، وياصاح ، أئى : ياصاحب . والجمهور جعلوا ذلك شاذاً (١٤١٨)

٢٢- وجوب حذف عامل الحال :

وقد يجب حذف العامل كأن جرى مثلاً كقولهم : «حظيّين بناتٍ صلافيّن كنّاتٍ» (١٤١٩) ، أئى : عرفتهم (١٤٢٠) .

٢٣- قولهم : الذود إلى الذود إيل (١٤٢١)

على أن «إلى» بمعنى «مع» (١٤٢٢) .

٢٤- قد يجعل المصدر ظرفاً دون تقدير مضاف كقولهم : أحققاً إنك ذاهب ، أى : أفى حق.

وقد يكون النائب اسم عين نحو : لا أكلمه القارظين^(١٤٢٣) ، والأصل : مُدَّة غيبة القارظين^(١٤٢٤).

٢٥- الغالبُ فى الحال أن تكون وصفاً مشتقاً ويغنى عن الاشتقاق أمور : منها : وصفه نحو : فتمثل لها بشراً سوياً^(١٤٢٥)، ومنها : تقدير مضاف قبله كقولهم : «وقع المصطرعان عندلى غيرى أى : مثل عندلى»^(١٤٢٦).

٢٦- أزهى من ديك ، أشغل من ذات النحيين^(١٤٢٧)

على جواز صياغة أفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول^(١٤٢٨)

٢٧- شذ إثبات الألف من قولهم : «التفت حلقنا البطان»^(١٤٢٩) ، .. وقولهم فى القسم : ها الله ، وإى الله بإثبات الألف والياء^(١٤٣٠) ..

٢٨- من شروط إعمال المصدر : ألا يكون جمعاً : «وجوزة قوم فى الجمع المكسر واختاره ابن مالك وقد سمع : تركته بملاحس البقر أولادها»^(١٤٣١).

٢٩- قولهم : هذا عيسوق طالعاً على حذف الألف واللام دون نداء ولا إضافة^(١٤٣٢).

٣٠- قولهم : ادخلوا الأول فالأول على أن ه أل ، زائدة غير لازمة ؛ لأنها دخلت على الحال^(١٤٣٣)

٣١- تقع «ما» و «من» نكرتين تامتين بلا صلة ولا صفة ولا تضمين شرط ولا استفهام كقولهم : غسلته غسلًا نِعماً ، وبفقتة دقاً نِعماً ، ونِعَم من هو فى سرٍّ وإعلان^(١٤٣٤)

٣٢- من مواضع وجوب فتح همزة «إن» : بعد «أما» المخففة ، إذا كانت بمعنى الاستفاحية كسرت بعدها ، وروى بالوجهين قولهم : أما إنك ذاهب ، فخرج على الوجهين^(١٤٣٥).

٣٣- ومن إلغائها ما حكى : «البركة أعلمنا الله مع الأكابر»^(١٤٣٦)

٣٤- يجب حذف عامل المصدر في مواضع منها : حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملًا كسقيًا ورعيًا ، أو مهملاً أي غير موضوع في لسان العرب - كذفرًا بمعنى ننتا ، ومنه قولهم : ويل فلان وويحه وويبه وويسه ، ومنه قولهم في إجابة الداعي : لبيك وسعديك لا وحده بل تابعاً لـ «لبيك» ويجوز أن يستعمل «لبيك» وحده (١٤٣٧)

ومنه قولهم : سبحان الله أي براءة له من السوء ، ومعاذ الله ، بمعنى عياداً بالله ، ومنه قولهم : عجباً وحمدًا وشكرًا لا كفرًا ومنه قولهم : أفعل ذلك وكرامةً ، كأن قائلًا قال : أفعل ذلك ، أو أنفعله ؟ فقيل : أفعله وأكرمك بفعله كرامة .

ومنه قولهم : سلامًا بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ، ولا يعرف ، بخلاف سلام ، بمعنى التحية فإنه يعرف .

ومنه قولهم : حِجْرًا بكسر الحاء أي مَعًا (١٤٣٨) ..

٣٥- قولهم : ذهب من معه على دخول من على مع ، دليلًا على اسميتها (١٤٣٩)

٣٦- ورد عن العرب أحوال مقرونة باللام كقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، وأرسلها العراك ، وادخلوا الأول فالأول ، وهي مؤولة بزيادة اللام (١٤٤٠)

٣٧- لم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها ، ومن النادر قولهم : عليه مائة بيضاً ، وفيها رجل قائماً ، (١٤٤١) .

٣٨- وأما بقاء النصب بعد حذف «أن» في غير ذلك فضعيف قليل ، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل ، ولا يقاس عليه ، ومما نقل قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك (١٤٤٢)

٣٩- قولهم : لا أبا لزيد ، ولا أخا له ، ولا غلاماً له على أن التوكيد من معاني اللام (١٤٤٣)

٤٠- قل حذف غير «رُب» من حروف الجر وإبقاء عملها كقولهم : «مررتُ برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالِحٍ حكاه يونس أي : إن لا أمرٌ بصالحٍ فقد مررتُ بطالِحٍ ، وقولهم في اليمين : هائله ، بمد همزة الجلالة والجر (١٤٤٤) ..

٤١- من حروف القسم «اللام» : وتكون لما فيه معنى التعجب وغيره كقولهم : لله لا يؤخر الأجل ، أي تالله (١٤٤٥)

٤٢- لا يضاف اسم لمرادفه ، ولا لنعته ، ولا لمنعوته ، ولا لمؤكدته ؛ لأن المضاف يتعرف أو يتخصص إلا بغيره ، والنعت عين المنعوت ، وكذا المؤكد كقولهم : سعيد كرزى أى مسمى هذا اللقب ، وخشرم دبر أى الذى له ذا الاسم ؛ لأنهما اسمان للنحل ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودين القيمة ، أى الساعة الأولى ، أو اليوم أو الوقت الجامع ، والملة القيمة ، وسحق عمامة وجرد قطيفة ، الأصل : عمامة سحق ، وقطيفة جرد .. (١٤٤٦)

٤٣- يقول عن الأسماء الملازمة للإضافة (وحد ، لبي ، سعيدك : ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر ، وشذ إضافة ذوه إلى العلم فى قولهم : ذو تبوك ، وذو بكة ، وهو مسموع ، وكذا إضافته إلى الضمير عند المتأخرين كقولهم : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه) (١٤٤٧)

٤٤- أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت كقولهم : هذا جحر ضبٌ خرب (١٤٤٨) ..

٤٥- شذ زيادة أمسى ، وأصبح ، كقوله : «ما أصبح أبريدها ، وما أمسى أدفاها (١٤٤٩)»

٤٦- ويحذف المضاف إليه فيبقى المضاف بلا تنوين ، كحاله إذا به يتصل بشرط عطف على هذا المضاف وإضافة لهذا المعطوف (إلى مثل الذى له أضفت الأول) كقولهم : قطع الله يد رجل من قالها ، أى قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها . وقد يأتى ذلك فى غير عطف ، كما حكى الكسائى من قولهم : «أفوق تنام ، أم أسفل» (١٤٥٠) ؟

٤٧- ينذر ويقل صياغة أفعل للتعجب مما خالف الشروط المعروفة ويقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه كقولهم : ما أذرعها من امرأة ذراع ، أى خفيفة فى الغزل ، وما أخصره من اختصر ، وما أعساه وأعس به من عسى ، وما أحمقه فهو أحقم (١٤٥١) ..

٤٨- قلّ جعل التاء المذكورة هاء فى الوقف (فى تصحيح) للونث كقول بعضهم : «دقن البناء من المكرمات» (١٤٥٢)

٤٩- وعلى إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان بقولهم : «أخطب ما يكون الأمير قائما» (١٤٥٣) ..

(ج) موقفه من الاحتجاج بالثقافات :

يحتج السيوطى بكلام الثقافات من الرواة والصحابة وغيرهم فهو :

(١) يحتج بقول عثمان : «أراهمنى الباطل شيطاناً، فيقول : «وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة ، فإن اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص ، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو : الدرهم أعطيتكه . فإن أحر الأخص تعين الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياك . ونذكر قول عثمان : «أراهمنى الباطل شيطاناً ، والقياس : أرانيه (١٤٥٤)» .

(٢) ويقول لأبى سفيان فيقول : «قد ينكر العلم تحقيقاً نحو : رأيت زيدا من الزيدنين ، وما من زيد كزيد بن ثابت ، أو تقدير كقول أبى سفيان : «لا قرش بعد اليوم ، وقول بعض العرب : «لا بصرة لكم، وحينئذ يثنى ويجمع ، وتدخله «أل، ويضاف» (١٤٥٥)» .

(٣) ويقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك : إن وراكبها «على أن «إن، حرف جواب بمعنى، نعم ، ولا عمل لها» (١٤٥٦)» .

(٤) من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام أم دونه ، سواء كان التوبيخ للمخاطب .. أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : «أغدة كغدة البعير ، وموتاً في بيت سلوية» (١٤٥٧) .

(٥) قول أبى حاتم : «هذا فزدي أنه» على أن «أن» بفتح النون بلا ألف ضمير رفع للمتكلم ، «ولكون النون مفتوحة زيدت فيه الألف في الوقف ، لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، كقول أبى حاتم : «هذا فزدي أنه» (١٣٥٨)» .

(٦) قول أبى طالب : «ليت شعري مسافر بن عمرو ، و«ليت يقولها المحزون، على أن «ليت» - هنا - اسم ؛ لأن المراد لفظها» (١٤٥٩)» .

(٧) ويقول عمر - رضى الله عنه - : «ما يَسْرُنِي أن لى بها الدنيا» على أن من معانى الباء البدلية «أى : بدلها» (١٤٦٠) .

(٨) ويقول عروة بن الزبير : «أيمئك لئن أبليت لقد عاقيت» على أن «أيمئ» يضاف للكاف (١٤٦١) .

(٩) يكون النعت جملة كالصلة فلا تكون إلا خبرية وقول أبى الدرداء : «وجدت الناس أخبر ثقلاً» أى . مقولاً فيهم (١٤٦٢) .

(١٠) حكى عن أحمد بن يحيى : «خذه من حيث وليساء قال : وهو إشباع ليس (١٤٦٣)

وحكى أحمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الأعرابى بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خلّون إلى أعرابى كان يألفهن : «أفى السوّ تنتنّهو» قال أحمد بن يحيى : فقال لى ابن الأعرابى : تعال إلى ها هنا ، اسمع ما تقول ؟ قلت : وما فى هذا ؟ أرادت استفهام إنكار : «أفى السوّ تنتنّهو؟» فألفت فتحة «أنتن» على كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السوأة : أفى السوّ تنتنّهو (١٤٦٤) .

(١١) وحكى الفراء عنهم : «أكلت لحماً شاة» أراد لحم شاة فمطلّ الفتحه ، فأنشأ عنها ألفاً (١٤٦٥) .

(١٢) وعن أبى عبيدة أنه سمع : «دعه فى حرّامه» وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهى مكسورة فى الكسرة وأعقب منها ضمة (١٤٦٦) .

(١٣) وحكى الكسائى : «أفوق تنام أم أسفل» بالنصب على تقدير وجود المضاف إليه كأنه قال : «أفوق هذا تنام أم أسفل منه» (١٤٦٧) ؟

(١٤) ردّ بما حكاه أبو ثروان : «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك» على الذين الجر بالمجاورة بالنكرة (١٤٦٨) .

(١٥) وبما حكى عن الكسائى : «مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً» وجدن أبياتاً على جواز جرّ فاعل «حب» المفردة ، وفعل بالباء الزائدة تشبيهاً بفاعل «أفعل» تعجباً (١٤٦٩) ..

(١٦) يجوز حذف الاسم فى باب «إن» إذا دلّ عليه دليل ، ومن حذف الاسم ما حكاه سيبويه عن الخليل : «إن بك زيد مأخوذ . أى : إنّه . و..» (١٤٧٠)

(١٧) يجب حذف الخبر إذا سدّ مسده واو مصاحبة ، حكى سيبويه : «إنك ما وخير» أى : إنك مع خير و «ما» زائدة ، وحكى الكسائى : «إن كلّ ثوب لو ثمنه» بإدخال اللام على الواو (١٤٧١) .

(١٨) ويستدل بما حكى عن ابن الأعرابى : «وهبنى الله فداك على أن وهب» من الأفعال التى تنصب مفعولين وتدل على التحويل وهى بمعنى «صير» ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضى (١٤٧٢) .

(١٩) ويقول عمر : «لو لم يخف الله لم يعصه على أن جواب «لو» مضارع منفى به»
(١٤٧٣)

(٢٠) ويستدل بقول سهل بن حنيف : «شهدت صفيّناً ، ويكست الصّفُون» على أنه يشذ كون فاعل «يكس» علماً (١٤٧٤) .

(٢١) ويرى أنه إن كان النعت لنكرة شرط في جواز القطع تقدّم نعت آخر اختياراً كقول أبي الدرداء : «نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة» ، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشر (١٤٧٥) .

(٢٢) ويرى أن العطف بـ «ليس» أثبتته الكوفية ، فنكون حرف عطف : ك «لا» واحتجوا بقول أبي بكر : «بأبى شبيه بالنبي ليس يشبيه بعلى» (١٤٧٦)

(٢٣) ويستدل بقول عمر بن الخطاب لعمر بن العاص : «واعجباً لك يا ابن العاص» على أن «وا» تستعمل في غير الندبة (١٤٧٧) .

(٢٤) وعندما قرأ ابن مسعود : «ليسجنّته عتّى حين» (١٤٧٨) ، كتب إليه عمرو : إن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش فلا تقرأهم بلغة هذيل (١٤٧٩) .

(٢٥) ويقول عائشة - رضي الله عنها - : «وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» على إهمال «متى» حملاً على «إذا» (١٤٨٠)

(٢٦) ويقول الأحوص : «يا إياك قد كفيّتك» على أن قوماً جوزوا نداء الضمير ، والجمهور ردّ على هذا القول بأنه نادر (١٤٨١)

(٢٧) ويقول عمر بن الخطاب : «قضية ولا أبا حسن لها» على دخول «لا» على المعرفة وبنائها معها على الفتح (١٤٨٢) .

(٢٨) ويقول أبي بكر : «والله أنا كنت أظلم منه» على شذوذ حذف اللام في القسم من الاسمية (١٤٨٣) .

(٢٩) ويقول الحجاج - وقد نعى له ابنه وأخوه - : «إنا لله ، محمد ومحمد في يوم واحد ، محمد ابني ، ومحمد أخي» على أن أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار ، فلا يجوز الرجوع إليه ؛ لأن الرجوع إلى أصل مرفوض إلا في ضرورة وهو في الجمع

أُفِيحَ مِنْهُ فِي التَّنْثِيَةِ لِكثَرَةِ أَفْظَاظِهِ ، وَيُسَوِّغُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ فَصْلَ ظَاهِرٍ أَوْ مَقْدَرِ كَقَوْلِ الْحَاجِّ السَّابِقِ (١٤٨٤)

(٣٠) وَبِحِكَايَةِ الْفَرَاءِ أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ : لَا جَرِمَ لَأَتِيَنَّكَ ، وَلَا جَرِمَ لَقَدْ أَحْسَنْتَ ، بِاسْتِغْنَائِهِمْ بِـ «لَا جَرِمَ» عَنِ الْقَسَمِ قَاصِدِينَ بِهَا مَعْنَى «حَقًّا» (١٤٨٥)

(٣١) وَيَقُولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ : «نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذُو مَالٍ وَذُو هَيْئَةٍ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّعْتُ لِلْكُرَةِ شَرْطٌ فِي جَوَازِ الْقَطْعِ تَقَدَّمَ نَعْتُ آخِرِ اخْتِيَارًا ، كَقَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ آخِرُ لَمْ يَجْزِ الْقَطْعُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ» (١٤٨٦)

(٣٢) وَيَقُولُ عُمَرُ : كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ عَلَى أَنْ «كَذَبَ» فِي الْإِغْرَاءِ بِمَعْنَى : وَجَبَ (١٤٨٧)

(٣٣) وَبِحِكَايَةِ الْكِسَائِيِّ : «صَمَتَ مِنْ الشَّهْرِ خَمْسًا» عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فَصِيحًا تَرْكُ النَّاءِ فِي الْعَدَدِ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ (١٤٨٨).

(٣٤) وَيَقُولُ عَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ : «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ «مَاءٍ» وَمَعْمُولِهَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ فِي الشَّعْرِ وَالنَّثْرِ» (١٤٨٩)

(٣٥) يَقُولُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْعَطْفِ عَنْ «لَيْسَ» : «وَأُثْبِتَ الْكُوفِيَّةَ الْعَطْفَ بَلَيْسَ كـ «لَا» فَتَكُونُ حَرْفًا قَلْتُ : «وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ عَلَى أَنْ حُذِفَ خَبَرُ بَابِ «كَانَ» ضَرُورَةً . وَبِهِ نَطَقَ الشَّافِعِيُّ ، فَإِنَّمَا قَالَ فِي «الْأَمِّ» فِي أَثْنَاءِ مَسْأَلَةٍ : «لَأَنَّ الطَّهَارَةَ عَلَى الظَّاهِرِ لَيْسَ عَلَى الْأَجْوَافِ» أَيْ : لَا ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا لَوْجُوبِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ حِينَئِذٍ ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ حُجَّةٌ فِي اللُّغَةِ» (١٤٩٠)

هوامش الفصل الأول

(١) يفرّق بعض الباحثين بين النقل والسماع ؛ فقد جعل الدكتور تمام حسّان السماع أعم وأشمل من النقل ؛ لأنه ربما اشتمل على الرواية (وهي النقل) وعلى مشافهة الأعراب (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة) ينظر : الأصول ص ١٠٠، ١٠١، ١١٢، ١١٣ .

وجعل آخرون للنقل أعم وأشمل من السماع ؛ لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم، يقول الدكتور محمود نحلة : «فالنقل أعم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر، أصول النحو العربي ص ٣١ .

وقد أثار الأنباري مصطلح (النقل) دون (السماع) ليُلَمَح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة ومصادر معقولة ... ولعله أثار أيضاً النقل ؛ لأن السماع قد يشعر بأن ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل، السابق، الأصول النحوية عند الأنباري ص ١٣٦ .

(٢) ينظر : أصول النحو في معاني القرآن للقراء لمحمد العمراني ص ٣٢ .

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ص ٤٥، لمع الأدلة ص ٨١ .

(٤) المزهرة للسيوطي ١١٢/١ : ١٢٥ والاقتراح ص ٦٠ : ٦٥ والتعميد النحوي بين السماع والقياس لمحمود عبد السلام شرف الدين رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٦٨ رقم ٨٥ ص ٩١ : ١٠٠ . وبناء على ذلك أخذ العلماء اللغة عن الكافر وذكروا عدم القدح في خطأ العالم إلخ .

(٥) ابن الأنباري وجهوده في النحو - جميل علوش - الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس سنة ١٩٨١ م لاط

(٦) لمع الأدلة ص ٨١، ٨٢ .

(٧) كتاب الاقتراح للسيوطي ص ٣٦ .

*** تتابعت الجهود المبكرة التي تهدف إلى صيانة النص القرآني وحفظه من كل مظاهر التبدّل والتغيير . (ينظر: البرهان للزركشي ٢٣٧/١، مناهل العرفان للزرقاني ص ٢٤٨: ٢٤٧ الإتيان ٥٣٧/٢ وما بعدها) وقد وضع العلماء شروطاً للقراءة الصحيحة تظهر في قول ابن الجزري : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها ؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، وسواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ؛ ومعنى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن من أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف» .

فالقراءة الصحيحة في رأي ابن الجزري وغيره هي ما اجتمع فيها ثلاثة شروط:

- أن توافق العربية ولو بوجه ؛ لأنها لغة القرآن التي نزل بها .

— أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .
— أن يصحّ سندها .

وتكون القراءة صحيحة باجتماع هذه الشروط فيها، ولا يجوز ردّها ولا بطلان إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . (ينظر : النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد دمشقي الشهير بابن الجزري ت ٨٣٣هـ . دار الكتب العلمية - بيروت . أشرف على تصحيحه ومراجعتها للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة على محمد الضباع ٩/١، ١٤، ٤٤ : و : منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري . تفصل بقراءاته بعد طبعه الشيخ محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر - دار زاهد - للنقد - لا ط - لا ت ص ١٥ : الكوكب الدرّي في شرح طبية ابن الجزري مختصر شرح الطبية للدريري - تأليف محمد الصادق فحواوي - مكتبة للكتابات الأزهرية - ط ١ - لا ت ص ١٨ فما بعدها) .

وقد تعدّلت تعريفات النحاة للقراءة الشاذة ؛ فبعض العلماء يعدّ من الشاذ ما فقد شرطاً من الشروط الثلاثة . المذكورة آنفاً . يقول السيوطي : كل ما صحّ سنده ، واستقام وجهه في العربية ، ووافق خطّ المصحف الإمام ؛ فهو من السبعة المنصوصة ، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (الإتقان ١/٢١٦) .
ونقل السيوطي أن الشاذ : هو ما لا يصحّ سنده . (الإتقان ١/٢٠٨) .

وابن جني يعرف القراءة الشاذة بأنها هي التي خرجت عن قراءة القراء السبعة التي أودعها ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة . (المحتسب ١/٣٢) وهذا النوع - كما يرى ابن جني - : نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولطه . أو كثيراً منه - مساوي في الفصاحة للجمع عليه . نعم ، وربما كان فيه ما تطفئ صدلته ، وتطفئ بغیره فصاحته ، وتطفئ (يقصد تمدد) قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه (المحتسب ١/٣٢) .
والشذوذ . في الحقيقة - لا يعنى اللقب والرداءة بل يعنى : «الانفراد كما تفيد المادة اللغوية للكلمة ، ولهذا نجد في القراءات السبع ما هو شاذ . أيضاً . باعتبار معين من مستويات الشذوذ . (ينظر : القراءات - القرآنية ومدى الاحتجاج بها في العربية - د . محمد بدوي المختون - مجلة كلية اللغة العربية - العدد ١٢ سنة ١٤٠٢ هـ - سنة ١٩٨٢م - المملكة العربية السعودية - وزارة للتعليم العالي - جامعة الإمام محمد بن سعود ص ١٦٥ ، ص ١٦٦ .

وقد ذكر السيوطي أن القراءات أنواع : الأول : المتواتر : وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالب القراءات على ذلك .

الثاني : المشهور : وهو ما صحّ سنده ، ولم يبلغ درجة للتواتر ، ووافق العربية والرسم ، واشتهر عند القراء ، فلم يعدّه من الغلط ولا من الشذوذ ، .. ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ؛ فرواه بعض الرواة عنهم دون البعض الثالث : الآحاد : وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يقرأ به .
الرابع : الشاذ : وهو ما لم يصحّ سنده .

الخامس : الموضوع : كقراءات الخزاعي . (ينظر : النشر ١٤/١ - ١٧)

السادس : وقد زاده السيوطي حيث قال : وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج : وهو ما زيد في القراءات على وجه للتفسير الإتقان في علوم القرآن ١/٢٠٧ : ٢٠٩ .

والذي نرتضيه من للتعريفات المختلفة للقراءة الشاذة هو التعريف الذي يذكر أنها هي التي لم يصحّ سندها ؛ فصحة السند هي الأساس في الحكم على القراءة .

(٨) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ٣٥١ وينظر : معجم الهوامع ٣/٤٤٥ .

(٩) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية د . عبيد الراجحي - دار المعرفة الجامعية - سنة ١٩٩٦م - لا ط . ص ٨٣ وما بعدها .

(١٠) الكهف ٢ وفى البحر المحيط ٩٥/٦، وقرأ أبو بكر بسكون الدال وإشمامها الضم وكسر النون، تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان اللخوى ت ٧٤٥هـ دراسة وتحقيق وتمليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد عوض، شارك فى تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النونى، ود. أحمد النجولى للجمال قرطه د. عبد الحى الفرماوى - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ط ١ سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

(١١) الهمع ١٦١/٢.

(١٢) البقرة ٢٦ وفى الإتحاف ٢٨٢/١، وعن ابن محيصن «يستحق بكسر الحاء وحذف الياء». إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر المسمى «منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات»، تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ت ١٧٠٥م - حققه وقدم له د. شحان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ = سنة ١٩٨٧م.

(١٣) الهمع ٤٢٥/٣.

(١٤) الكهف ٣٩ وفى البحر المحيط ١٢٣/٦، وقرأ الجمهور «أقل»، بالنصب مفعولاً ثانياً لـ «ترنى»، وهى علمية لا بصرية؛ لوقوع «أنا» فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً لضمير المنصوب فى «ترنى»، وقرأ عيسى بن عمر «أقل»، بالرفع على أن تكون «أنا» مبتدأ و «أقل» خبره، والجملة فى موضع مفعول «ترنى»، الثانى إن كانت علمية، وفى موضع الحال إن كانت بصرية.

(١٥) المزمل ٢٠ وفى البحر المحيط ٣٥٩/٨، وقرأ الجمهور «هو خيراً وأعظم أجراً» ينصبهما وقرأ أبو السمال وابن السمينغ «هو خير» - وأعظم، برفعهما على الابتداء والخبر.

(١٦) الإقنآن ٤٧٢/٢.

(١٧) يوسف ٣٥ وفى البحر المحيط ٣٠٧/٥، وقرأ الحسن «لتسجنه» التاء على خطاب بعضهم العزيز ومن يليه أو العزيز وحده على وجه التعظيم، وقرأ ابن مسعود «عنى، بإبدال حاء «حتى عينا»، وهى لغة هذيل، وأقرأ بذلك.

(١٨) الهمع ٣٤٢/٢.

(١٩) من قوله تعالى: «وكأين من نبي» قائل آل عمران ١٤٦، و «وكأين من آية فى السموات والأرض يمرن عليها» يوسف ١٠٥ وفى البحر المحيط ٧٧/٣، ٧٨ وقرأ الجمهور «وكأين، وقرأ ابن كثير «وكائن»، وهى أكثر استعمالاً فى لسان العرب وأشعارها وقرأ ابن محيصن «وكأين»، على مثال كعين، وقرأ بعض القراء من الشواذ «كيلن»، وهو مقلوب قراءة ابن محيصن، وقرأ ابن محيصن أيضاً فيما حكاه الدانى «كان» على مثال «كع» وقرأ الحسن «كى» بكاف بعدها ياء مكسورة ملونة.

(٢٠) الهمع ٢٧٨/٢، ٥٠٣.

(٢١) البقرة ٦٠، الأعراف ١٦٠ وفى الإتحاف ٦٥/٢، وعن المطوعى «عشرة» بكسر الشين، وعنه إسكانها لغة الحجاز، وبه قرأ الجمهور، وفى البحر المحيط ٣٩١/١، وقرأ الجمهور «عشرة» بسكون الشين، وقرأ مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبى ليلى ويزيد بكسر الشين، وروى ذلك نعيم السعدى عن أبى عمرو، والمشهور عنه الإسكان وتقدم أنها لغة تميم، وكسرهم لها نادر فى قياسهم؛ لأنهم يخفون فعلاً يقولون فى «نمر» «نمر».

(٢٢) الهمع ٢٢١/٣.

(٢٣) الرحمن ٣١ وينظر البحر المحيط ١٩٣/٨.

(٢٤) الإقنآن ٥٢٢/٢.

(٢٥) الزخرف ٧٧ وفى البحر المحيط ٢٧/٨، ٢٨، ٢٩، وقرأ الجمهور: «يا مالك»، وقرأ عبد الله وعلى وابن وثاب والأعمش: «يا مال» بالترخيم على لغة من ينتظر الحرف. وقرأ أبو السرار الغنوى: «يا مال» بالبناء على الضم جعل اسماً على حياله، واللام فى «ليقتض» لام الطلب.

- (٢٦) المطالع السعيدة ٢٩٥، والهمع ٥٠٢/١.
- (٢٧) ينظر على سبيل المثال: الإفتان ٥٢٣/٢، ٤٣٩، ٤٥٥، ٤٧٢، ٥٠٥، الهمع ١٥٢/٢، ٤٠.
- (٢٨) آل عمران ٦٦ ينظر: البحر المحيط ٥١٠/٢.
- (٢٩) الإفتان ٤٢٧/٢.
- (٣٠) البقرة ٢٣٣ ينظر: البحر المحيط ٢٢٥/٢.
- (٣١) الإفتان ٢٥٢/٢.
- (٣٢) الفتح ١٦ ينظر: البحر المحيط ٩٤/٨.
- (٣٣) الإفتان ٤٥٧/٢.
- (٣٤) النساء ١٠٠ ينظر: البحر المحيط ٣٥١، ٣٥٠/٣.
- (٣٥) الإفتان ٤٦٨/٢.
- (٣٦) يوسف ٣١ ينظر: الإفتان ١٤٦/٢.
- (٣٧) الهمع ٢١٤/٢.
- (٣٨) يوسف ٧٦ ينظر: البحر المحيط ٣٢٨/٥. وهي قراءة عبدالله وخرجت على زيادة «ذى».
- (٣٩) الإفتان ٤٧٣/٢.
- (٤٠) آل عمران ١٤٦ ينظر: البحر المحيط ٧٧/٣ يقول: «وقرأ ابن كثير «وكانن»، وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها».
- (٤١) الإفتان ٤٩٢/٢.
- (٤٢) آل عمران ٨١ وفي البحر المحيط ٥٣٢/٢: «وقرأ جمهور السبعة «لما» بفتح اللام وتخفيف الميم، وقرأ حمزة «لِما» بكسر اللام» وقرأ سعيد بن جبيرة والحسن «لِما» بتشديد الميم».
- (٤٣) الإفتان ٤٩٧/٢.
- (٤٤) ق ٥ وفي البحر المحيط ١٢١/٨: «وقرأ للجمهور «لما جاءهم» أى: لم يفكروا فيه، بل بأول ما جاءهم كذبوا، والجحدرى «لما» بكسر اللام وتخفيف الميم».
- (٤٥) الإفتان ٤٩٨/٢، المطالع السعيدة ص ٤٠٧.
- (٤٦) الفرقان ٢٠ ينظر: البحر المحيط ٤٤٩/٦.
- (٤٧) الإفتان ٤٩٩/٢، ٥٠٠.
- (٤٨) الانطار ٦ ينظر: البحر المحيط لأبى حيان حيث يقول ٤٢٧/٨، ٤٢٨: «وقرأ الجمهور «ماغرك» ف «ما» استفهامية، وقرأ ابن جيبى والأعمش «ما أغرك» بهمزة، فاحتمل أن تكون تعجباً، واحتمل أن تكون «ما» استفهامية».
- (٤٩) الإفتان ٥١٣/٢.
- (٥٠) آل عمران ٩٢ ينظر: البحر المحيط ٥٤٦/٢ حيث يقول: «قراءة عبدالله «حتى تنفقوا بعض ما تحبون»، و«ما» موصولة، والمائد محذوف».
- (٥١) الإفتان ٥١٧/٢.
- (٥٢) الملك ١٥، ١٦ جاء في البحر المحيط ٢٩٦/٨: «قرأ نافع وأبو عمرو والبيزى «الأمتم» بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وأدخل أبو عمر وقالون بينهما ألفاً، وقبيل بإبدال الأولى وإواضة قبلها، وعنه وعن ورش أوجه غير هذه، والكوفيون وابن عامر بتحقيقهما».
- (٥٣) الأعراف ١٢٣.

- (٥٤) الإتيان ٥٢٦/٢ .
- (٥٥) يوسف ٦٩ ينظر : الإتيان ٦٩ .
- (٥٦) الإتيان ٥٨١/٢ .
- (٥٧) غافر ٣٦، ٣٧ ينظر : الإتيان ٤٣٧/٢ .
- (٥٨) الإتيان ٥٨٢/٢، المطالع المسعدة ٣٨٥ .
- (٥٩) النساء ١ ينظر : الحجة لابن خالويه ص ١١٨ .
- (٦٠) الإتيان ٥٨٤/٢ .
- (٦١) الأحزاب ٥٣ جاء في البحر المحيط ٢٣٧/٧ قوله : «وقرأ للجمهور وغيره، بالنصب على الحال . وابن أبي عتبة بالكسر صفة لـ «طعام»» .
- (٦٢) الهمع ٣١٤/١ .
- (٦٣) البقرة ١١٧ وفي البحر المحيط ٥٣٦/١ «وقرأ للجمهور «فيكون» بالرفع .. وقرأ ابن عامر : «فيكون» بالنصب ..» .
- (٦٤) الهمع ٣٢٠/٢ .
- (٦٥) البقرة ٣٠ جاء في البحر المحيط ٢٩٠/١ قوله : «وقرأ الجمهور «ويسفك» بكسر الفاء ورفع الكاف، وقرأ أبو حية، ر ، ابن أبي عتبة، بصم الفاء، وقرأ «ويسفك» من «أسفك» و«يسفك» من «سفك» مشدّد الفاء، وقرأ ابن هرmez «ويسفك» بنصب الكاف، فمن رفع الكاف عطف على «يفسد»، ومن نصب فقال المهدوي هو نصب في جواب الاستفهام وهو تخريج حسن .» .
- (٦٦) الهمع ٣٢٣/٢ .
- (٦٧) الجاثية ١٤ وفي البحر ٤٥/٨ : «وقرأ الجمهور : «ليجزي قوماً، وزيد بن عليّ وأبو عبد الرحمن والأعمش وأبو عليّة وابن عامر وحمة والكسائي بالنون، وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبدلاً للمفعول، وقد روى ذلك عن عاصم ..» .
- (٦٨) الهمع ٥٢١/١ .
- (٦٩) البقرة ٣٨ وفي البحر المحيط ٣٢٢/١ : «فلا خوف عليهم، قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى اللقيمي ويقرب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين ..» .
- (٧٠) الهمع ٤٣١/٢ .
- (٧١) يوسف ١٩ وفي البحر المحيط ٢٩١/٥ ، وقرأ «بأبشري» بخير إضافة للكوفيين، وروى ورش عن نافع «بأبشراي» بـ «يكون» ياء الإضافة، وهو جمع بين ساكتين على غير حدّ، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري «بأبشري» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهذيل ولناس وغيرهم ..» .
- (٧٢) الهمع ٤٣٥/٢ .
- (٧٣) الأنعام ١٠٩ .
- (٧٤) البقرة ٦٧ .
- (٧٥) آل عمران ١٦٠ .
- (٧٦) عقود الزبرجد ٦٣/٢ . وفي البحر ٤١٤/١ : «وقرأ الجمهور «يأمركم» بصم الراء، وعن أبي عمرو السكون والاختلاس وإبدال الهمة ألفاً ..» .
- (٧٧) القصص ٤٨ وفي البحر المحيط ١١٨/٧ «وقرأ محبوب عن الحسن ويحيى بن الحارث النضاري وأبو حية وأبو خلد عن اليزيدي «تظاها» بالياء وتشديد الظاء .
- (٧٨) عقود الزبرجد ٦٣/٢ .

- (٧٩) المدثر ٦ وفي البحر المحيط ٣٦٤/٨ «وقرأ الحسن أيضاً والأعمش «تسكتك» بنصب الراء ..»
 (٨٠) عقود الزبرجد ١٨٠/١ .
 (٨١) آل عمران ٧ وفي البحر المحيط ٤٠١/٢ «قراءة أبيّ وإبن عباس فيما رواه طاووس عنه، إلا الله ويقول للراسخون في العلم أمنا به...»
 (٨٢) الإتيان ٨/٣ .
 (٨٣) آل عمران ٧/ ينظر البحر ٤٠١/٢ .
 (٨٤) الإتيان ٨/٣ .
 (٨٥) البقرة ١١٩ وفي البحر المحيط ١٠٩/٢ : «وقراءة ابن جبير: من حيث أفاض الناس «بالياء قراءة شاذة، وفيها تنبيه على أن الإضافة من عرفات شرع قديم، وفيها تفكير بنكر عهد الله وأن لا ينسى، وقد ذكرنا أنه يزول على أن المراد بالناسي آدم عليه السلام، ويحتمل أن يكون الناسي في قراءة سعيد النارك...»
 (٨٦) الإتيان ٤٤/٣ .
 (٨٧) المائدة ١١٨ ينظر : البحر المحيط ٦٧، ٦٦/٤ .
 (٨٨) الإتيان ٢٧٥/٣ .
 (٨٩) الإتيان ٣٧١/٤ وفي البحر ٢٨٠/٥ «وقرأ طلحة بن مصرف بالهمز وفتح السين» .
 (٩٠) مريم ١٧ وفي البحر المحيط ١٧٠/٦ يقول : «وقرأ أبو حية وسهل «روحنا» بفتح الراء ؛ لأنه سبب لما فيه العباد وإصابة الروح عند الله الذي هو عدة المقرين وذكر النقاش أنه قرئ «روحنا» بتشديد النون اسم ملك من الملائكة...»
 (٩١) الإتيان ٣٧١/٤ .
 وينظر أمثلة أخرى كثيرة في : الإتيان ٤٥٠/٢، ٤٧٢، ١٦٩/٣، ٢٤٢ .
 والمطالع السعيدة ٢١١، ٢١٢، ١١٨ .
 والهمع ٣٩٥/١، ٣٤٥/٢، ١٧١، ٢٤٠، ١٦١، ٣٤٢، ٣٦٨، ٢٨٠/٣، ٣٧٧، ٣٩٣، ٣٩٤ .
 والهمع ٤٣٦/٢، ٤٣١ .
 (٩٢) للكهف ٢٥ وفي الإتحاف ٢١٢/٢ : «واختلف في «ثلاثمائة سنين» : فحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة والباقرن بالتنوين...»
 (٩٣) الهمع / ٢٧٢/٢ .
 (٩٤) النحل ٥٣ .
 (٩٥) الشورى ٣٠ وفي الإتحاف ٤٥٠/٢ جاء : «واختلف في «فيما كسبت» : فنافع وإبن عامر وأبو جعفر «بما» بغير فاء على جعل «ما» في «ما أصابكم» موصولة مبتدأ، و«بما كسبت» خبر، وعلى جعلها شرطية، تكون الفاء محذوفة، نحو قوله تعالى : «وان أطمعتمهم إنكم»، والباقرن «بالفاء فـ» «ما» شرطية، وهو الأظهر، أي : فهي بما كسبت، أو موصولة والفاء تدخل في حيز الموصول إذا أجرى مجرى الشرط .
 (٩٦) الهمع / ٣٤٨/١ .
 (٩٧) مريم ٦٩ وفي البحر المحيط ١٦٧/٦ : «وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أسنأ القراء وزائدة عن الأعمش «أيهم» بالنصب مفعولاً به «لنزعن»...»
 (٩٨) المطالع السعيدة ص ٨٧ .
 (٩٩) الزخرف ٨٨ وفي البحر المحيط : «وقرأ الجمهور بالنصب وقرأ السلمي وإبن وثاب وعاصم والأعمش وحمزة : «وقيله» بالخفض وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جندب : «وقيله» بالرفع...»

- (١٠٠) الأشباه والنظائر ٩٨/٧، ٩٩ .
- (١٠١) للنساء ١/ .
- (١٠٢) شرح السيوطي على الألفية من ٦٦ .
- وينظر أمثلة أخرى في : عقود الزيرجد ١٨٥/١ ، اللهم ٢٥/٣ .
- (١٠٣) البقرة ٢٣٣
- (١٠٤) مختصر في شواهد القرآن من كتاب للبديع لابن خالويه مكتبة المتنبي - القاهرة لا ط، لا ت ص ٢١، الإنصاف ٤٤٠/١ البحر المحيط ٢٢٥/٢ .
- (١٠٥) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية مع دراسة وتحقيق للجزء الأول من حاشية نواهد الأبحار وشواهد الأنكار، للإمام السيوطي من قوله تعالى: «سيقول السفهاء من الناس ، ورقة ٢٤٠ إلى قوله تعالى : لا خير في كثير من نجواهم .. نوله جهنم وساءت مصيرا» ورقة ٣٩٤ - ماجستير بكلية اللغة العربية لجامعة السعيد عبد ربه عبد الحميد سنة ١٤١١ هـ - سنة ١٩٩٠ م رقم ١٨٥٧ - للقسم الأول من ٦٠ قسم التحقيق ص ١٠٨ .
- (١٠٦) البقرة ٢١٠ ينظر الإنصاف ٤٣٥/١ ، البحر المحيط ١٣٤/٢ .
- (١٠٧) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية القسم الأول من ٦٠، قسم التحقيق ص ٧٧ .
- (١٠٨) البقرة ٢٨٠ وفي الإنصاف ٤٥٨/١ ، ولخلف في «ميسرة» : فنافع يضم السين، ولفقه ابن محيصن . والباقون بالغض، وهو الأشهر ...
- (١٠٩) صيغ الزيادة ومعانيها في حاشية السيوطي على البيضاوي قسم التحقيق ص ١٤٣ .
- (١١٠) البقرة ٥٨ وينظر الإنصاف ٣٩٤/١ .
- (١١١) العدد وكنائنه في حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماة بـ «نواهد الأبحار وشواهد الأفكار مع دراسة وتحقيق القسم الثاني من الجزء الأول ويبدأ بالآية السادسة من سورة البقرة وهي قوله تعالى : «إن الذين كفروا سواء عليهم ، وينتهي بالآية العادية والأربعين بعد المائة وهي قوله تعالى : تلك أمة قد خلت ، ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة لأحمد مهدي عبد ربه السيد رقم ١٩٩٦ سنة ١٤١١ هـ - سنة ١٩٩١ م ٢١٥ .
- (١١٢) الإنشقاق ٤٢٧/٢، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧، ١٦٣/٣، ١٦٧، ٢٣٩، ٢٥٧، ٣٧١/٤، ٣٧٥، ٣٨٠، المطالع للسعيدة ٨٣/١، ٢٩٥، ٣١٩، ٤٢٤، اللهم ٣٧١/٣، ٣٧٥
- (١١٣) الإنشقاق ٤٢٧/٢، ١٠٦/٣، ١٣٦ عقود الزيرجد في إعراب مسند أحمد ١٢٦/٣ .
- (١١٤) الإنشقاق ٤٣٠/٢، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٥٧، ٤٦٤، ٥١٦، ١٦٢/٣ ، اللهم ١٢٧/٢، ٢١٤ .
- (١١٥) الإنشقاق ٤٣٦/٢، ٤٥٥، ٣٧٦/٤ المطالع السعيدة ٣٧٩/١ .
- (١١٦) الإنشقاق ٤٣٩/٢ .
- (١١٧) الإنشقاق ٢٥٣/٢ المطالع السعيدة ص ٤٣٨، ٣٧٧، ٢٢١، ٣
- (١١٨) الإنشقاق ٤٤٨/٢، ٤٤٩، ٢٥٢، ٤٥٥، ١٦٢/٣ ، المطالع السعيدة / ٢٤١ اللهم ٤٥٣/١ .
- (١١٩) الإنشقاق ١٥٤/٣ .
- (١٢٠) الإنشقاق ٣٦٩/٤ .
- (١٢١) المطالع السعيدة ٣٤٤/١ .
- (١٢٢) المطالع السعيدة ٤١٥ .
- (١٢٣) المطالع السعيدة ٤٨٨/١ .
- (١٢٤) الإنشقاق ٣٦٤/٤، ٣٧٠/٣ ، اللهم ٤٠/٢ .

(١٢٥) هذه النسبة الكبيرة إذا قيست بنسبة الشواهد الأخرى ما عدا الشعر، فقد أورد السيوطي في كتابه «الهمع»، ١٦٠ حديثاً بنسبة ٤،٣٪ من مجموع الشواهد، وذلك في ٧٣ موضع بنسبة ٤،٤٪ من مجموع مرات الشواهد. وبلغ عدد الأمثال ٤١ مثلاً بنسبة ١،١٪ في ٥١ موضع بنسبة ١،٣٪. أما الشعر فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية ١٨٢١ بنسبة ٤٩،٩٪ في ١٩٠٦ موضع بنسبة ٤٨،٥٪ وقد اعتمدنا في هذا الإحصاء على فهرس الكتاب المحقق.

(١٢٦) حيث بلغ عدد الأحاديث النبوية ٣٠ حديثاً وهو ما يساوي ٤،١٪ في ٣٣ موضعاً وهو ما يساوي ٤،٣٪، وعدد الحكم والأمثال ٩ بنسبة ١،٢٪ وردت في ٩ مواضع وهو ما يساوي ١،١٪، وعدد الشواهد الشعرية ٣١٨ بنسبة ٤٤،١٪ وردت في (٤٢٤) موضع بنسبة ٤٢،٨٪.

(١٢٧) للفتاحة ١/ وفي الإنخاف ٣٦٣/١ : «وعن الحسن والحسين لله، حيث وقع بكسر اللال، إبتاعاً لكسرة لام الجر ويعدها. والجمهور بالرفع على الابتداء، وللخبر ما بعده أى متعلقه».

(١٢٨) البقرة ٣٤ وفي الإنخاف ٣٨٧/١ : «واختلف في اللامنة اسجدوا وهو في خمسة مواضع هنا، والأعراف، والإسراء، والكهف، وطه، فأبو جعفر من رواية ابن جمار، ومن غير طريق هبة الله وغيره، عن ابن وردان، بضم الناء حالة الوصل في الخمسة إبتاعاً لضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، وأفته الشيبوذى، وروى هبة الله وغيره عن ابن وردان إشعام كسرتها الضم، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان، والباقيون بالكسرة الخالصة على الجر بالحرف.

(١٢٩) الهمع للسيوطي ٧٢/١ .

(١٣٠) النور ٥٨ وفي البحر المحيط ٤٣٣/٦ : «وقرأ الأعمش «عورات» بفتح الواو، وتقدم أنها لغة هذيل بن مدركة، وبني نعيم».

(١٣١) للنور ٣١ وفي البحر المحيط ٤١٤/٦ : نحو هذا الجمع، روى عن ابن عباس : تحريك واو «عورات» بسكون الواو وهى لغة أكثر العرب، لا يحركون الواو والياء في نحو هذا الجمع، روى عن ابن عباس : تحريك واو «عورات» بالفتح، والمشهور في كتب النحو أن تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة. ونقل ابن خالويه في كتاب شواذ القراءات أن ابن أبى إسحاق والأعمش قرأ «عورات» بالفتح .

(١٣٢) الهمع ٨٣، ٨٢/١ .

(١٣٣) الرحمن ٣١ وفي الإنخاف ٥١١/٢ : «وقرأ أبيه الثقلان بضم الهاء وصلأ ابن عامر، ووقف عليها بالألف، على الأصل - أبو عمرو والكسائي ويعقوب. والباقيون بحذف الألف مع سكن الهاء للرسم».

(١٣٤) الإقتان ٥٢٢/٢ .

(١٣٥) النمل ٢٢ وفي الإنخاف ٣٢٥/٢ : «واختلف في «من سبأ» هنا وفي سورة سبأ ؛ فالبرزى وأبو عمرو بفتح الهمزة من غير تنوين، ممنوعاً من الصرف للطمية والتأنيث اسم القبيلة أو البقعة، ووافقهما ابن محيصن واليزيدى . وقرأ قتيل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف، وأجرى الوصل مجراه كـ «يتسنه» و«عوجاه» . والباقيون بالكسر والتنوين، فهو مصروف لإرادة الحى».

(١٣٦) الإنسان ٤ وفي الإنخاف ٥٧٦/٢ : «واختلف في «سلاسل» ؛ فنافع وهشام من طريق الحلواني والشناني عن الداجوني، وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس من طريق أبي اللطيب بالتنوين للتناسب ؛ لأن ما قبله منون منصوب».

(١٣٧) الأنبياء والنظائر ٢١/١ .

(١٣٨) النمل ٨ ينظر: البحر المحيط ٥٣٧/٧، ٥٤، ٥٥ .

(١٣٩) الهمع ٤٣٦/٣ .

- (١٤٠) آل عمران ٦٦ ينظر : الإتحاف ١/٤٨٠، ٤٨١ .
- (١٤١) الإتيان ٢/٤٢٧ .
- (١٤٢) الملك ١٥، ١٦ . ينظر : الإتحاف ٢/٥٥١ .
- (١٤٣) الأعراف ١٢٣ ينظر : الإتحاف ٢/٥٨، ٥٩ .
- (١٤٤) الإتيان ٢/٥٣٦ .
- (١٤٥) ،جأن، بالهمز، قرأ بها الحسن وعمر بن عبيد . ينظر : البحر المحيط ٨/١٩٤ الرحمن ٣٩ والإتحاف ٢/٥١٠ .
- (١٤٦) الفاتحة ٧ وفي البحر المحيط ١/١٥١ أن «الصائين» بالهمز، قرأ بها أيوب السخيتاني
- (١٤٧) الهمع ٣/٣٧١ .
- (١٤٨) الذاريات ٥٨ .
- (١٤٩) الأنفال ٤٢ وفي الإتحاف ٢/٨٠ يقول : «واختلف في «من حي» ، فنافع واليزي وقيل من طريق ابن شبيب، وأبو بكر وأبو جعفر ويعقوب وخلف عن نفسه بكسر الياء الأولى مع فك الإدغام، وفتح الثانية، وافتقهم ابن محيصن بخلفه . والباقر بن بيا مشددة مفتوحة، وبه قرأ قنبل من طريق ابن مجاهد، وهما لغتان مشهورتان في كل ما أخره ياءان من الماضي، أولاهما مكسورة نحو «حي» و «حي» . وينظر : البحر المحيط ٤/٤٩٧، والتميم في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها تأليف صابر حسن أبو سليمان مدرس في علوم القرآن والقراءات بمدرسة تحفيظ القرآن الكريم الثانوية بالرياض، والمدرس بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بالرياض - ط ١ سنة ١٤١٥ هـ = سنة ١٩٩٤ م ص ٢١٧ .
- (١٥٠) الهمع ٣/٤٤٥ .
- (١٥١) طه ٧٤ .
- (١٥٢) سبأ ٩
- (١٥٣) المائدة ٨٨
- (١٥٤) الرعد ١١
- (١٥٥) البقرة ٤٩
- (١٥٦) الكهف ٦٥
- (١٥٧) البقرة ١٢٦
- (١٥٨) الرعد ٣٣
- (١٥٩) البقرة ٢٧٥
- (١٦٠) فصلت ٤٢
- (١٦١) فصلت ٤٢
- (١٦٢) البقرة ١٠٢
- (١٦٣) الهمع ٣/٤٥٨، ٤٥٩ .
- (١٦٤) البقرة ٦٢ وفي الإتحاف ١/٣٩٦ : «وأمال الألف بعد الراء من «النصاري» أبو عمر وابن زكرا من طريق الصوري، وحزمة والكسائي وكذا خلف، وبالتقليل الأزرق، وأمال الألف بعد الصاد منه الدوري عن الكسائي، من طريق أبي عثمان الضرير، إتياعاً لإمالة الألف بعد الراء» .
- (١٦٥) البقرة ٨٣ وفي الإتحاف ١/٤٤٠ : «وأمال «اليتامى» حمزة والكسائي وكذا خلف، وبالفتح والتقليل الأزرق» .

- (١٦٦) البقرة ٨٥ وفي الإتحاف ٤٠١/١، ٤٠٢: «واختلف في أسارى، فحمزة يفتح الهمزة، وسكون السين من غير ألف، وبالإمالة على وزن «فطى، جمع «أسير» بمعنى مأسور، وافقه الأعمش وكذا الحسن لكنه بالنفتح. وقرأ الباقر بنضم الهمزة، وفتح السين ويألف بعدها، على وزن «فعالى، جمع أسرى كسرى وسكارى، وقيل جمع أسير أيضاً.
- وأماله أبو عمرو والكسائي وابن ذكران بخلفه، وكذا خلف، وقله الأزرق، وأمال فتحة السين مع الألف بعدها الدورى عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضريز.
- (١٦٧) النساء ١٤٢ ينظر الإتحاف ٥٢٢/١.
- (١٦٨) النساء ٤٣ وفي الإتحاف ٥١٢/٢: «وأمال، سكارى حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، وأمال فتحة الكاف مع الألف بعدها الدورى عن الكسائي من طريق أبي عثمان الضريز، وقله الأزرق. وعن المطوعى «سكى، بضم السين وسكون الكاف أى: جماعة سكرى».
- (١٦٩) الهمع ٣٨٢/٣.
- (١٧٠) يوسف ٩٠ وفي الإتحاف ١٥٣/٢: «وقرأ «يقتى، بإثبات الياء وصلأ ووقفاً قبل من طريق ابن مجاهد من جميع طرقه».
- (١٧١) عقود الزيرجد ٤٨/٢.
- (١٧٢) الأنعام ١٠٩ ينظر: الإتحاف ٣٩١/١.
- (١٧٣) البقرة ٦٧.
- (١٧٤) آل عمران ١٦٠.
- (١٧٥) البقرة ٢٢٨.
- (١٧٦) الزخرف ٨٠ وفي الإتحاف ١٤/٢، ٣٠/٢: «وأسكن سين «رسلا» أبو عمرو».
- (١٧٧) عقود الزيرجد ٦٢/٢.
- (١٧٨) البقرة ٥ وفي الإتحاف ٣٧٦/١: «وعن ابن محيصن «أنذرتهم» بهمزة واحدة مقصورة».
- (١٧٩) شرح الألفية ص ٢٢٦.
- (١٨٠) الكهف ٢ الإتحاف ٢٠٩/٢: «واختلف فى «من لدنه»: فأبو بكر بإسكان الدال مع إشعاعها الضم وكسر النون والهاء وصلتها بياء لفظية، فتصير «لدنهي»، فتمسكين الدال تخفيفاً، وفي البحر المحيط ٩٥/٦: «وقرأ أبو بكر بسكون الدال وإشعاعها الضم وكسر اللون».
- (١٨١) الهمع ١٦١/٢.
- (١٨٢) غافر ٣٣.
- (١٨٣) غافر ٢١ ينظر: السبعة لآين مجاهد ص ٥٦٨.
- (١٨٤) عقود الزيرجد ١٧٨/٣.
- (١٨٥) الهمع ٣٨٨/٣.
- (١٨٦) العصر ٣.
- (١٨٧) العصر ١ ينظر البحر المحيط: ٥٠٧/٨.
- (١٨٨) القمر ٥٣ وفي البحر المحيط ١٨٢/٨: «وقرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر بشد راء «مستطراً».
- (١٨٩) الهمع ٤٩٣/٣، ٤٩٤.

- (١٩٠) عيس ١٠ وفى الإتحاف ٥٨٩/٢: «شدَّ البزى بخلفه تاء، عنه تلهى، وصلأ مع صلة الهاء قبلها بوار وإشباع المد لساكنين كما مرَّ بالبقرة ١، قراءة نكهي: بإدغام تاء المضارعة فى تاء، تفعل، .
- (١٩١) الصفات ٢٥ قراءة «تناصرون»، بتشديد للتاء - بإدغام للتاء الأولى فى الثانية. وفى الإتحاف ٤١٠/٢، وقرأ «لتناصرون، بتشديد للتاء وصلأ البزى بخلفه وأبو جعفر ويشبع المد لساكنين، .
- (١٩٢) الهمع ٣٧١/٣ .
- (١٩٣) الرحمن ٣٩ وفى كتاب: مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة - لاط، لات
- (١٩٤) الفاتحة ٧ ينظر: البحر المحيط ١٥١/١ .
- (١٩٥) الهمع ٣٧١/٣ .
- (١٩٦) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦ ينظر: الإتحاف ٥٧/٢ حيث يذكر أن «قراءة ابن نكوان، أرجله، بالهمز، واختلاس كسرة الهاء، .
- (١٩٧) الكهف ٦٣ وفى الإتحاف ٢١٩/٢: «وأما أنسانيه، الكسائي فقط، وقله الأزرق بخلفه. ووصل الهاء ابن كثير بياء على قاعدته، وضم الهاء حفص، من غير صلة وصلأ، وكذا ضم هاء «عليه الله، بالفتح، والباقرين بالكسر، .
- (١٩٨) الفتح ١٠ وفى الإتحاف ٤٨٢/٢: «وقرأ «عليه لله، بضم الهاء حفص كما فى هاء الكناية، ويضعه تغنيج لام للجلالة، .
- (١٩٩) طه ١٠ وفى الإتحاف ٢٤٤/٢: «وقرأ «أهله امكثوا، بضم هاء الضمير حمزة، وكسرها الباقون، .
- (٢٠٠) الهمع ١٩٦/١ .
- (٢٠١) العاديات ٦ .
- (٢٠٢) الهمع ١٩٧/١ .
- (٢٠٣) الفاتحة ٧ وينظر: الإتحاف ٣٦٦، ٣٦٩/١ .
- (٢٠٤) البقرة ١٦٦ .
- (٢٠٥) الأنفال ١٦ .
- (٢٠٦) الهمع ١٩٨/١ .
- (٢٠٧) الحديد ٤ وفى الإتحاف ٥١٩/٢: «قرأ «وهو معكم، بسكون الهاء قالون، وأبو عمرو، والكسائي، وأبو جعفر، .
- (٢٠٨) النحل ٦٣ .
- (٢٠٩) القصص ٦١ .
- (٢١٠) العنكبوت ٦٤ .
- (٢١١) الهمع ٢٠٣/١ .
- (٢١٢) الذاريات ٧ ينظر: الإتحاف ٤٩١/٢ .
- (٢١٣) الهمع ٢٥٧/٣، الزهر ٦/٢ .
- (٢١٤) يوسف ٣١ وفى الإتحاف ١٤٥/٢، وعن الحسن بالتشديد، والمد قبل الهمزة، أشبع الفتحة، فتولد منها ألف، والباقرين بتشديد للتاء، والهمز مع القصر، .
- (٢١٥) الزهر ٢٣/٢ .

- (٢١٦) البقرة ٢٨٠ وفي الإتحاف ٤٥٨/١ : «واختلف في «ميسره» : فنافع بضم السين، ووافقه ابن محيصن، والباقيون بالفتح وهو الأشهر»، وينظر : البحر المحيط : ١٩٢/٨، ٣٤٠/٢ .
- (٢١٧) للمزهر ٥٠/٢ .
- (٢١٨) للرحمن ٢٤ ينظر الإتحاف : ٥١٠/١ .
- (٢١٩) المزهر ٧١/٢ .
- (٢٢٠) المائة ٦٠ وفي الإتحاف ٥٣٩/١ : «واختلف في «عبد الطاغوت» : فحمزة بضم الباء وفتح الدال، وخفض «الطاغوت» على أن «عبد» واحد يراد به الكثرة، على حد «وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها» وليس بجمع «عبد» ، و«الطاغوت» مجرور بإضافته إليه ، وينظر : مختصر في شواذ القراءات ص ٣٩، ٤٠ .
- (٢٢١) النمل ١٨ .
- (٢٢٢) للمزهر ٩٣/٢ .
- (٢٢٣) طه ١٢ وفي الإتحاف ٢٤٥/٢ ، وقرأ الباقيون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار اليقعة .
- (٢٢٤) المزهر ١٤٩/٢ .
- (٢٢٥) يوسف ٦٥ .
- (٢٢٦) في الإتحاف ١٥٠/٢ : «وعن الحسن كسر راء «رئت» وهي لغة» .
- (٢٢٧) الهمع ٢٧٧/٣ .
- (٢٢٨) سبأ ٢٠ وفي الإتحاف ٣٨٦/٢ : «واختلف في «صدق» : فعاصم وحمزة والكسائي وخلف بتشديد الدال . والباقيون يخفيفونها فـ «ظنه» منصوب على المفعول به، أيضاً كقولهم : أصيبت ظني، أو على المصدر بفعل مقدر، أي : يظن ظله، أو على نزع الخافض، أي : في ظله» .
- (٢٢٩) الهمع ١١/٣ .
- (٢٣٠) الإتحاف ٣٧٥/٢ : «واختلف في «قرن» : فنافع وعاصم وأبو جعفر يفتح اللقاف أمرٌ من «قررن» بكسر الأولى» .
- (٢٣١) الأحزاب ٣٣ .
- (٢٣٢) شرح الألفية ٣٧٢ .
- (٢٣٦) التكويد ٢٤ والقراءة في مصاحفنا : «بصندين، بالصاد» وفي الإتحاف ٥٩٢/٢ ، واختلف في «بظنين» : فابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس بالظاء «فعل» بمعنى «مفعول»، والباقيون بالصاد ..
- (٢٣٤) الهمع ٤٨١/١ .
- (٢٣٥) الكهف ٧٧ وفي الإتحاف ٢٢٣/٢ : «واختلف في «لنأخذت» : فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بناء مفتوحة مخففة وخاء مكسورة بلا ألف وصل من «تأخذ» بكسر عينه، بفتحها كـ «عتب يعتب» وأفقه ابن محيصن واليزيدي والحسن .
- والباقيون بهمزة وصل، وتشديد التاء وفتح اللحاء طافضل : من «أتأخذ» أدغمت التاء التي هي فاء الكلمة في تاء الافتعال وأظهر ذالها ابن كثير وحفص ورويس بخلفه» .
- (٢٣٦) النساء ١٢٥ .
- (٢٣٧) الهمع ٤٨٣/١، المطالع السعيدة ٢٤١ .
- (٢٣٨) المائة ٧١ وفي البحر المحيط ٥٤٣/٨ : «وقرأ النخعي وابن وثاب بضم العين والصاد وتخفيف الميم من «عموا» جرت مجرى زك للرجل وأزكمه ..» .
- (٢٣٩) عقود الزيرجد ١٢٤/١ .

(٢٤٠) القمر ٢٦ وفي البحر المحيط ١٧٩/٨ وقرأ قتادة وأبو قلابة ، بل هو الكذاب الأشر ، بلام التعريف فيهما ويفتح نشين وشد الزاء وكذلك الأثر الحرف الثاني وقرأ الحرف الثاني مجاهد فيما ذكر صاحب اللوامح وأبو قيس الأودي «الأش» بثلاث ضمات وتخفيف الزاء وقرأ أبو حيوة هذا الحرف الآخر ، الأش ، أفعل تفصيلاً ، وإنما «خير» و «شر» في أفعل التفصيل قليل . . .

(٢٤١) الهمع ٢٨٠/٣ .

(٢٤٢) المائدة ١٣

(٢٤٣) الغاشية

(٢٤٤) الأعراف ١٢٨

(٢٤٥) الواقعة ٢ .

(٢٤٦) النجم ٥٨ .

(٢٤٧) العدد وكتايباته في حاشية السيوطي على الليبضاوي والسماة بـ «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار» ص ١١٤ .

(٢٤٨) المائدة ١١٠ وفي البحر المحيط ٥٥/٤ : «وقرأ الجمهور بتشديد الياء ، وقرأ مجاهد وابن محيصن ، أيدتك ، على : أفعلتك ، وقال ابن عطية : «على وزن فاعلتك» ثم قال : ويظهر أن الأصل في القراءتين «أيدتك» على وزن أفعلتك ، ثم اختلف الإعرال ، والمعنى فيهما أيدتك من الأبد . . .

(٢٤٩) الحال في حاشية السيوطي على تفسير الليبضاوي ص ٨٩ .

(٢٥٠) يس ٢٦ .

(٢٥١) الأنعام ٢٧

(٢٥٢) النمل ٢٥ وفي الإتحاف ٣٢٥/٢ : «واختلف في «ألا يسجدوا» قال الكسائي ، وكذا روس ، وأبو جعفر ، بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام على أن «ألا» للاستفتاح ، ثم قيل «يا» حرف تنبيه ، وجمع بينه وبين «ألا» تأكيداً ، وقيل للداء ، والمنادي محذوف أي : يا هؤلاء أو يا قوم» وينظر: البحر المحيط ٦٥/٧ .

(٢٥٣) الهمع ٢٤/١ .

(٢٥٤) النمل ٢٢ وفي الإتحاف ٣٢٥/٢ : «واختلف في «من سيأ» هنا ، وفي سورة سبأ : فاليزي وأبو عمرو يفتح الهمزة من غير تنوين ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اسم للقبيلة أو القبعة ، وافقهما ابن محيصن والليزدي ، وقرأ قبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف ، وأجرى الوصل مجراه كـ «يسنه» و«عوجا» .. والياقون بالكسر والتنوين فهو مصروف لإرادة للمي ، وينظر البحر المحيط ٦٣/٧ ، ٦٤ .

(٢٥٥) الإنسان ٤ وفي الإتحاف ٥٧٦/٢ : «واختلف في «سلاسل» : فنافع وهشام من طريق الطلواني والشذائي عن الناجوني وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ورويس من طريق أبي الطيب بالتثنية للناسب : لأن ما قبله منون منصوب» .

(٢٥٦) نوح ٢٣ ينظر : الإتحاف ٥٦٤/٢ .

(٢٥٧) الهمع ١٢١/١ ، المطالع السعيدة ص ١١٧ .

(٢٥٨) الشعراء ٢١٠ وفي البحر المحيط ٤٣/٧ : «وقرأ للحسن الشياطين .. وقد ردها أبو حاتم والقراء ، قال أبو حاتم : هي غلط منه أو عليه . وقال النحاس : هي غلط عند جميع النحويين . وقال المهدوي : هو غير جائز في العربية . وقال الفراء : غلط الشيخ ..»

(٢٥٩) المائدة ١١٩ وفي البحر المحيط ٦٧/٤ : «قرأ الجمهور «هذا يوم» بالرفع على أن «هذا» مبتدأ و «يوم» خبره .. وقرأ نافع «هذا يوم» بفتح الميم ، وخرجه الكوفيون على أنه مبنى خبر لـ «هذا» ..

(٢٦٠) المطالع السعيدة ص ٧٤ .

(٢٦١) هود ٦٦ وفي الإتحاف ١٢٩/٢ : «اختلف في : «ومن خزي يومئذ وفي سأل «عذاب يومئذ» : فنافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم فيهما على أنها حركة بناء لا إناقة إلى غير متمكن واقفهم الشبوذى والباقرن بالكسر فيهما ...»

(٢٦٢) الجن ١١ .

(٢٦٣) الأنعام ٩٤ وفي الإتحاف ٢٢/٢ : «اختلف في «تقطع بينكم» : فنافع وحفص والكسائي وكذا أبو جعفر بنصب اللون، ظرف لـ «تقطع»، والفاعل مضمَر يعود على الاتصال .. والباقرن بالرفع ...»

(٢٦٤) الذاريات ٢٣ وفي البحر المحيط ١٣٦/٨ : «وقرأ حمزة والكسائي والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش بخلاف عن ثلاثهم «مثل» بالرفع صفة لقوله «لحق» ويأق السبعة والجمهور بالنصب» .

(٢٦٥) المطالع السعيدة ص ٧٥، ٧٦ .

(٢٦٦) الروم ٤ وفي البحر المحيط ١٥٨/٧ : «وقرأ للجمهور «من قبل ومن بعد» .. وقرأ أبو السمال والجحدري وعون العتيبي «من قبل ومن بعد» بالكسر والثنيون فيهما ...»

(٢٦٧) المطالع السعيدة ص ٨٤، ٨٥ .

(٢٦٨) الرحمن ٥٠ .

(٢٦٩) المائدة ٢٣ .

(٢٧٠) البقرة ٨٤ .

(٢٧١) البقرة ٢٤ .

(٢٧٢) الزمر ٦٤ وفي الإتحاف ٤٣١/٢ : «اختلف في «تأمروني» : فنافع وأبو جعفر بنون خفيفة على حذف إحدى اللوين .. وقرأ ابن عامر بخلف عن ابن ذكوان بنونين خفيفين مفتوحة فمكسورة على الأصل وهو الذي عليه أكثر الرواة عن ابن ذكوان من طريقه، ورواه ابن شاذان عن زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بنون واحدة مخففة كتلفع، وكذا رواه ابن هارون عن الأخفش، وتقديم لابن عامر سكن الياء، والباقرن بنون مشددة أدخلت نون الرفع في نون الوقاية، وفتح الياء منهم ابن كثير .. وينظر: التيسير ص ٣٠٢

(٢٧٣) المطالع السعيدة ص ١١٩ .

(٢٧٤) البقرة ٢٥١ وفي الإتحاف ٤٤٦/١ : «... إدغام الدال في اللجيم من «داود جالوت» لأبي عمرو، ويعقوب بخلفهما» .

(٢٧٥) الحج ٢ ينظر : الإتحاف ٢ .

(٢٧٦) العاديات ١ .

(٢٧٧) المطالع السعيدة ١٢٣، والهمع ١٧٨/١ .

(٢٧٨) الشورى ٣٠ ينظر الإتحاف ٤٥٠/٢ وفي كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تح د. شوقي ضيف - ط ٣ - دار المعارف سنة ١٤٠٠ رقم الإيداع ١٩٨٨/٨١٣٢ ص ٥٨١ «قرأ نافع وابن عامر : «من مصيبة بما كسبت أيديكم، بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وللشام» .

(٢٧٩) الهمع ٣٤٨/١ .

(٢٨٠) الأعراف ١٩٤ وفي البحر المحيط ٤٤٠/٤ : «وقرأ ابن جبير، إن خفيفة و «عباداً أمثالكم، بنصب الدال واللام، واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن «إن» هي النافية أعملت عمل «ماء» الحجازية فرفعت الاسم ونصب الخبر و «عباداً أمثالكم» خبر منصوب ...»

(٢٨١) المطالع السعيدة ٢١١، ٢١٢ .

(٢٨٢) الأنبياء ٢٤ وفي الإتيان ٢/٢٦٢، وفتح ياء الإضافة من «معي، حفص وحده، وسكنه الياقين، ومطى معى هذا : عندي وفي البحر المحيط ٦/٢٨٤ : «وقرئ بتلويين، ذكر، فيهما و «من، مفعول منصوب بالذكر وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بتلويين، ذكر، فيهما وكسر ميم «من، فيهما، ومعنى «معي - هذا - عندي وضعت أبو حاتم هذه القراءة لتدخل «من، على «مع، ولم ير لها وجهاً، وعن طلحة «ذكر، ملوناً «معي، دون «من، و «ذكر، ملوناً قبل «دون «من، وقرئت فرقة «وذكر من، بالإضافة «وذكر، ملوناً «من قبل، بكسر ميم «من، ».

(٢٨٣) الهمع ٢/١٦٨، المطالع السعيدة ص ٣١٩ .

(٢٨٤) للمائدة ١١٩ .

(٢٨٥) الهمع ٢/١٧٠، ١٧١، المطالع السعيدة ص ٧٤ .

(٢٨٦) للذريات ٢٣ وفي البحر المحيط ٥/٢٥٥ يقول في «إنه الحق مثل ما أنتم ... «وقرأ مجاهد والجدري وابن إسحاق ورويت عن نافع «مثل، بفتح اللام، ...».

(٢٨٧) هود ٨٩ .

(٢٨٨) الجن ١١ .

(٢٨٩) الأنعام ٩٤ وفي البحر المحيط ٤/١٨٦ «قرأ جمهور السبعة، بينكم «بالرفع . على أنه اتسع في الظروف وأسد الفعل إليه فصار اسماً كما استعملوه اسماً في قوله «ومن بيننا وبينك حجاب، وقرأ نافع والكسائي وحفص «بينكم، بفتح النون، وخرجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبنى على الفتح، حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف ...».

(٢٩٠) الهمع ٢/١٧٣، المطالع السعيدة ص ٧٥ .

(٢٩١) الزخرف ٧٧ وفي مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٧ : «ونادوا يا مال ليقتض، على الترخيم النبي - صلى الله عليه وسلم -، وعلى - رضى الله عنه -، وابن مسعود - رحمه الله - «وفي البحر المحيط ٨/٢٧، ٢٨، ٢٩ : «وقرأ الجمهور : «يا مالك»، وقرأ عبدالله وعلى وابن وثاب والأعمش : «يا مال، بالتخيم على لغة من ينتظر الحرف . وقرأ أبو السرار الضوى : «يا مال، بالبناء على الضم جعل اسماً على خياله، واللام في «ليقتض، لام الطلب ...».

(٢٩٢) للمطالع السعيدة ص ٢٩٥ .

(٢٩٣) الأنعام ٥٤ وفي البحر المحيط ٤/١٤٤ : «وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والأخوان، بكسر الهمزة فيهما، الأولى : على جهة التفسير للرحمة، والثانية : في موضع الخبر أو الجواب، وقرأ نافع بفتح الأولى على الوجهين السابقين وكسر الثانية على وجهها أيضاً، وقرئت فرقة بكسر الأولى وفتح الثانية حكاهما الزهراوى عن الأعرج ...».

(٢٩٤) المطالع السعيدة ص ٢٢٧ .

(٢٩٥) البقرة ١٤٣ .

(٢٩٦) الأعراف ١٠٢ .

(٢٩٧) القلم ٥١ .

(٢٩٨) الشعراء ١٨٦ .

(٢٩٩) الإسراء ١٠٢ وفي البحر المحيط ٦/٨٤ «وقرأ أبي «وإن إخالك يا فرعون لمثبورا «وهى «إن، الخفيفة واللام الفارقة ...».

(٣٠٠) الإسراء ٥٢ .

(٣٠١) المطالع السعيدة ص ٢٣٠، ٢٣١، الهمع ١/٤٥٢ .

(٣٠٢) المائدة ٧١ وفي الإتحاف ٥٤١/١ : «واختلف في أن لا تكون» : فأبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف يرفع اللون على أن «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أي «أنه» و «لا» نافية، و «تكون» تامة و «فتنة» فاعلها والجملة خبر «إن» وهي مفسرة لضمير الشأن، وحصب، حينئذ للتيقن لا الشك؛ لأن «أن» المخففة لاتعق إلا بعد تيقن، وإفقه اليزيدي والأعمش . والباقون بالنصب على «أن» الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفى به «لا»..

(٣٠٣) المطالع السعيدة ص ٣٧٧ .

(٣٠٤) في البحر المحيط ٦٣/٦ ، وقرأ أبي «وإذا لا يلغوا» بحذف النون أعمل «إن» فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمره وجوباً على قول بعضهم وكذا في مصحف عبدالله محذوفة النون.

(٣٠٥) في البحر المحيط ٣/٢٨٤ : «والأفصح إلغاء «إن» بعد حرف العطف الواو والغاء، وعليه أكثر القراء، وقرأ عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس «لا يؤتوا» بحذف النون على إعمال «إن» ..

(٣٠٦) الإسراء ٧٦ .

(٣٠٧) النساء ٥٣ .

(٣٠٨) المطالع السعيدة ٣٧٩ .

(٣٠٩) طه ٩١

(٣١٠) البقرة ٢١٤ وفي الإتحاف ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ : «واختلف في : حتى يقول : «فانفع بالرفع ؛ لأنه ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار ، أحوال باعتبار الحال الماضية ، والناصب يخلص للاستقبال فتناقيا . والباقون بالنصب ؛ لأن «حتى» من حيث هي حرف جر ، لا تلي الفعل ، إلا مؤولاً بالاسم ، فاحتيج إلى تقدير مصدر ، فأضمرت «إن» وهي مخصصة للاستقبال ، فلا تعمل إلاقيه ، ويقول ، حينئذ مستقبل بالظن إلى زمن الزلزال ، فنصبته مقدرة وجوباً .

(٣١١) المطالع السعيدة ص ٣١٨

(٣١٢) الجمع ٢/٣٤٣

(٣١٣) الأنعام ٢٧ وفي الإتحاف ٨/٢ : «واختلف في» ولا تكذب في» ، فحفص ويعقوب ينصب الباء واللون ملهما ، على إضمار «أن» بعد واو المعية في جواب التمني ، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو، على مصدر مرفوع من الفعل أي : يا ليتنا لنارد وانتفاء تكذيب وكون من المؤمنين، أي : يا ليتنا لنارد ، مع هذين الأمرين ، وإفقه الأعمش . وقرأ ابن عامر يرفع الأول ، ونصب الثاني . وعن الشنودى عكسه . والباقون يرفعهما عطفاً على نرد ، ..

(٣١٤) المطالع السعيدة ص ٣٨٤

(٣١٥) غافر ٣٦ ، ٣٧ وفي الإتحاف ٢/٤٣٧ : «واختلف في «فأطلع» فحفص نصب العين بتقدير «أن» بعد الأمر في «ابن لي» ، وقيل : في جواب الترجي في «الطى» حملاً على التمنى على مذهب الكوفيين . أما البصريون فيمنعون . والباقون بالرفع عطفاً على «أبلغ» ، ..

(٣١٦) المطالع السعيدة ص ٣٨٥

(٣١٧) البقرة ٢٨٤ وفي البحر المحيط ٢/٣٧٦ ، وقرأ ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل ، فيغفر لمن يشاء ويعذب بالرفع فيهما على القطع . وقرأ باقي السبعة بالجزم عطفاً على الجواب ، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب فيهما على إضمار «أن» . وقرأ النخعي وخالد وطلحة بن مصرف «يغفر لمن يشاء» ..

(٣١٨) المطالع السعيدة ص ٤٤٨

(٣١٩) الأعراف ١٠٥ ينظر : الإتحاف ٥٥/٢

- (٣٢٠) المطالع السعيدة ص ٤٠١
(٣٢١) ق ٥ وفي البحر المحيط ١٢١/٨ ، وقرأ الجمهور لما جاءهم ، أي : لم يفكر فيه ، بل بأول ما جاءهم كذبوا ، والجحدرى لما جاءهم ، بكسر اللام وتخفيف الجيم ، وهما مصدرية ، واللام لام الجر .
(٣٢٢) المطالع السعيدة ص ٧٠٤ ، الهمع ٣١٨/٢
(٣٢٣) يوسف ١ . وفي البحر ٢٨٥/٥ : وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء ، وتلقتة ، بناءً التانيث ، أنت على المعنى .
(٣٢٤) الشعراء ٤
(٣٢٥) المطالع السعيدة ص ٤٢٤ ، الهمع ٤٧١/٢
(٣٢٦) إبراهيم ٤٧ ، وفي البحر المحيط ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ : « وقرأ الجمهور بإضافة : مخلف ، إلى وعده ونصب رسله وقرأت فرقة : مخلف وعده رسله ، بنصب وعده وإضافة : مخلف ، إلى رسله ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفعول ، وهي كقراءة : « قتل أولادهم شركائهم » .
(٣٢٧) الأنعام ١٣٧ ، وفي البحر المحيط ٢٣١/٤ : « وقرأ الجمهور : زين ، مبيئاً للفاعل ونصب : قتل ، مضافاً إلى « أولادهم » ورفع « شركائهم » فاعلاً بـ « زين » ، وإعراب هذه القراءة واضح . وقرأت فرقة منهم « السلمي » ، والحسن ، وأبو عبد الملك ، قاضى للجدد صاحب ابن عامر : زين ، مبيئاً للمفعول « قتل » مرفوعاً مضاف إلى « أولادهم » ، « شركائهم » .
(٣٢٨) المطالع السعيدة ٤٣٢ ، الهمع ٤٣١/٢
(٣٢٩) طه ١٨ ، وفي البحر المحيط ٢/٦ : « وقرأ ابن أبي إسحاق والجحدرى : عصي ، بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، وقرأ الحسن : عصاي ، بكسر الياء ، وهي مروية عن ابن أبي إسحاق أيضاً وأبي عمرو معاً ، وهذه الكسرة لالتقاء الساكنين ، وعن أبي إسحاق والجحدرى : عصاي ، بسكون الياء .
(٣٣٠) إبراهيم ٢٢ ، وفي البحر المحيط ٤٣٦/٢ .
(٣٣١) الهمع ٤٣٦/٢
(٣٣٢) الهمع ٤٣٨/٢ ، المطالع السعيدة ص ٤٣٨ .
(٣٣٣) يوسف ٤ ، وفي البحر المحيط ٢٨/٥ . وقرأ طلحة بن مصرف بالهمز وفتح السين ، وقرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج : « ياأبت » بفتح التاء ، ويأتي السبعة والجمهور بكسرها .
(٣٣٤) المطالع السعيدة ص ٤٣٨ ، ص ٤٣٩ .
(٣٣٥) الأنعام ٦٦ .
(٣٣٦) هود ٤٦ .
(٣٣٧) البقرة ٧١ .
(٣٣٨) الأحقاف ٢٥ .
(٣٣٩) الهمع ١٢٩/٣ .
(٣٤٠) غافر ٢٨ .
(٣٤١) الهمع ١٢٧/٣ .
(٣٤٢) مريم ٦١ ، ٦٦ .
(٣٤٣) الهمع ١٥/٣ .
(٣٤٤) الشعراء ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٣٤٥) المؤمنون ١١١ .

- (٣٤٦) الهمع ١٥٣/٣ .
 (٣٤٧) البقرة ٩٨ .
 (٣٤٨) نوح ٢٨ .
 (٣٤٩) يوسف ٢٨ .
 (٣٥٠) البقرة ١٥٧ .
 (٣٥١) الهمع ١٥٧/٣ .
 (٣٥٢) الإنسان ٣ .
 (٣٥٣) الأحزاب ٤ .
 (٣٥٤) الهمع ١٥٨/٣ .
 (٣٥٥) الأنبياء ٥٤ .
 (٣٥٦) الرعد ٢٣ .
 (٣٥٧) الأنعام ٤٨ .
 (٣٥٨) الهمع ١٨٨/٣ .
 (٣٥٩) النساء ١ وفى البحر المحيط ١٦٥/٣ «قرأ جهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها ، وهى قراءة النخعي وقادة والأعمش ، وقرأ عبدالله بن يزيد بضمها» .
 (٣٦٠) الحجر ٢ .
 (٣٦١) الهمع ١٨٩/٣ .
 (٣٦٢) اللحل ٨١ .
 (٣٦٣) آل عمران ٢٦ .
 (٣٦٤) الشعراء ٢٢ .
 (٣٦٥) الهمع ١٩٣/٣ .
 (٣٦٦) البقرة ١٨٤ .
 (٣٦٧) الهمع ١٩٣/٣ .
 (٣٦٨) القمر ٢٦ وفى مختصر فى شواذ القرآن ص ١٤٨ : «من الكذاب الأشهر أبو قلابة» .
 (٣٦٩) الهمع ٢٨/٣ .
 (٣٧٠) مريم ١٧ ينظر البحر المحيط ١٧/٦ . حيث يقول : «وقرأ أبو حيرة وسهل «روحناه» بفتح الراء وذكر النقاش أنه قرئ «روحناه» بتشديد النون اسم ملك من الملائكة» وينظر : مختصر فى شواذ القرآن ص ٨٦ ، ٨٧ .
 (٣٧١) الإيقان للسيوطي ٣٧١/٤ .
 (٣٧٢) الذاريات ٧ وفى البحر المحيط ١٣٣/٨ «وقرأ الجمهور «الحبكه» بضميتين وابن عباس والحسن بخلاف عنه وأبو مالك الغفاري وأبو حنيفة وابن أي عبلة وأبو السمال ونعيم عن أبي عمرو بإسكان الباء ، وعكرمة بفتحها جمع حبكة مثل طرفه وطرف ، وأبو مالك الغفاري والحسن بخلاف عنه بكسر الحاء والباء ، وأبو مالك الغفاري والحسن أيضا وأبو حنيفة بكسر الحاء وإسكان الباء وقرأ أبو مالك أيضا «الحبكه» بكسر الحاء وضم الباء ، وذكرها ابن عطية عن الحسن» .
 (٣٧٣) الهمع ٢٥٧/٣ .
 (٣٧٤) البقرة ١٠ وفى البحر المحيط ٤٩٢/١ يقول : «وقرأ أبو السمال الحدرى وغيره «أو كلماء» بسكون الواو ثم قال : فيحتمل أن تخرج هذه القراءة للشاذة على أن تكون «أو» بمعنى الواو كأنه قيل : وكلما عاهدوا عهداً

- (٣٧٥) عقود للزيرجد في إعراب مسند أحمد للسيوطي ١٦٢/٣ .
- (٣٧٦) الإسراء ٧٦ ينظر: *مختار* في شواذ القرآن ص ٨ . حيث يقول: «وإذا لا يلبثون، بإسقاط النون أبي ابن كعب . «وإذا لا يلبثون، بنشيد الباء الحسن وعطاء وقتادة» .
- (٣٧٧) النساء ٥٣ .
- (٣٧٨) المطالع السعيدة ص ٣٧٩ ، الإتيان ٤٣٦/٢ .
- (٣٧٩) الإسراء ٧ وفي البحر المحيط ١/٦ . «وقرأ الجمهور، ليسوعوا، بلام مكى، وباء الغيبة وضميم الجمع الغائب العائد على المبعوثين ، وقرأ ابن عامر وحزمة وأبو بكر ، ليسوع، بالياء وهمزة مفتوحة على الأفراد والفاعل مضممر عائد على الله تعالى وقرأ على بن أبي طالب وزيد بن علي والكسائي ، للنسوء، بالنون التي للعظمة، وفيها ضمير يعود على الله ، وقرأ أي ، للنسوء، بلام الأمر والنون التي للعظمة ونون التوكيد الخفيفة أخراً ، وعن علي أيضاً ، للنسوء، ، وليسوعن، بالنون والياء ونون التوكيد الشديدة وهي لام القسم ، ودخلت لام الأمر في قراءة، أبي ، على المتكلم ، وينظر الإتيان ١٩٣/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن ص ٧٨ ، ٧٩ .
- (٣٨٠) الإتيان ٥٢/٢ .
- (٣٨١) ينظر مثلاً: الإتيان ١٥١/١ ، ٤٥٥/٢ ، ٢٥٩ ، ٥٤٥ ، ٣٧٦/٤ وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك ٨٥ ، ١١٣ ، ٦٠٢ .
- (٣٨٢) المزهري ٣٣٣/١ .
- (٣٨٣) المزهري ٣٣٣/١ .
- (٣٨٤) المزهري ٣٣٣/١ .
- (٣٨٥) المزهري ٣٣٤/١ .
- (٣٨٦) المزهري ٣٣٤/١ .
- (٣٨٧) المزهري ٣٣٥/١ .
- (٣٨٨) المزهري ٣٣٨/١ .
- (٣٨٩) المزهري ٣٣٩/١ .
- (٣٩٠) المزهري ٨٣/٢ .
- (٣٩١) المزهري ٨٨/٢ .
- (٣٩٢) المزهري ٨٨/٢ .
- (٣٩٣) المزهري ٨٩/٢ .
- (٣٩٤) المزهري ٩٢/٢ .
- (٣٩٥) الإتيان ١١/٢ .
- (٣٩٦) الإتيان ١١٥/٣ : ١١٩ .
- (٣٩٧) الإتيان ١٢/٣ : ١٢٧ .
- (٣٩٨) الإتيان ١٢٨/٣ : ١٣٣ .
- (٣٩٩) الإتيان ١٣٤/٣ : ١٤٣ .
- (٤٠٠) الإتيان ١٤٤/٣ : ١٧٢ .
- (٤٠١) الإتيان ١٧٣/٣ : ٢٠٢ .
- (٤٠٢) الإتيان ٣٠٣/٢ : فما بعدها .
- (٤٠٣) الإتيان ٢٤٤/٣ .

- (٤٠٤) الإتيان ٢/٢٥٥ .
 (٤٠٥) السابق ٣/٢٣٨ .
 (٤٠٦) السابق ٣/٢٣٩ .
 (٤٠٧) السابق ٣/٢٤٠ .
 (٤٠٨) السابق ٣/٢٤١ .
 (٤٠٩) السابق ٣/٢٤٢ .
 (٤١٠) السابق ٣/٢٤٣ .
 (٤١١) السابق ٣/٢٤٤ .
 (٤١٢) السابق ٣/٢٤٥ .
 (٤١٣) السابق ٣/٢٤٦ .
 (٤١٤) السابق ٣/٢٤٧ .
 (٤١٥) كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تح وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت .
 الطبعة الأولى دت ١٤٨/١ .
 (٤١٦) معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ - عالم الكتب - بيروت - ط ٢ - سنة ١٩٨٠م ١/١٤ .
 (٤١٧) معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري ت ٢١١هـ عبد الجليل شلي - بيروت - لبنان بدون تاريخ ١/٥٥١ .
 (٤١٨) السابق ٢/١٧٢ .
 (٤١٩) المزهر ١/٢١٣ .
 (٤٢٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ٧٠٨هـ : ٧٦١هـ ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد لاط ، لات ص ٥١ .
 (٤٢١) إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ تح د . زهير غازي زاهد - عالم الكتب ط ٢ سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م ٤/٣٦٥ ، ٣٦٦ .
 (٤٢٢) الانصاف (مطبوع أسفل الكشاف ٢/٤) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ٤٦٧-٥٣٨هـ - د . ت ٢/٤٢ .
 (٤٢٣) كتاب الاقتراح للسيوطي ص ٣٦ .
 (٤٢٤) خزائن الأدب تح عبد السلام هارون - ٩/١ .
 (٤٢٥) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د . محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشرق ط ١ سنة ١٤١٦هـ - سنة ١٩٩٦م - ص ٢١:١٩٦ .
 (٤٢٦) القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها د محمد بدوي المختون ص ١٧٧ ، أصول النحر العربي د . نحلة ص ٢٥ فما بعدها
 (٤٢٧) الأعراف ١٠ وفي البحر المحيط ٤/٢٧١ : «وقراء الجمهور معانث، بالياء ، وهو القياس وقرأ الأعرج ، وزيد بن علي ، والأعمش ، وخارجة ، - عن نافع وابن عامر في رواية - معانث، بالهمز ، وليس بالقياس ، ينظر : كتاب المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد ٢١ : ٢٨٥هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م ١/١٢١ .
 (٤٢٨) المقتضب ٢/١٣٢ .

- (٤٢٩) الكهف ٢٥ ينظر: الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم سنة ١٤١٠ هـ = سنة ١٩٩٠ م - مؤسسة الرسالة ص ٢٢٣ .
- (٤٣٠) المقتضب ١٦٩/٢ .
- (٤٣١) التوبة ٣. ينظر : الحجة لابن خالويه ص ١٧٤ حيث قال : «يقرأ بالتفوين وتركه» .
- (٤٣٢) السابق ٣١٥/٢ .
- (٤٣٣) هود ٦٥ وفي : مختصر في شواذ القرآن ، «من أمهر، ابن مروان الذي وعين بن عمر، وقرأ أبو عمرو ابن العلاء من قرأ «من أمهر» ، بالفتح فقد تربع الحنة، وهذا خطأ صوابه : فقد تربع في لحنه .
- (٤٣٤) المقتضب ١٠٥/٤ .
- (٤٣٥) إبراهيم ٢٢ ينظر : الإتحاف ١٦٧/٢ ، البحر المحيط ٤٠٨/٥ .
- (٤٣٦) النساء ١ ينظر : البحر المحيط ١٧/١ .
- (٤٣٧) المقتضب ١٢/١ .
- (٤٣٨) الأحقاف ٢٥ وفي البحر المحيط ٦٤/٨ ، ٦٥ : وقرأ الجمهور لا ترى بناء الخطاب ، إلا مساكنهم ، بالنصب ، وعبدالله ومجاهد وزين بن علي وقتادة وأبو حيوه وطلحة وعيسى والحسن وعمرو بن ميمون بخلاف عنهما ، والجحدري والأعمش وابن أي إسحاق والسلمي بالتاء من فوق مضمومة مساكنهم بالرفع وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر وبعضهم يجيزه في الكلام وقرأ عيسى الهمداني لا يرى بضم الياء ، إلا مساكنهم ، بالتوحيد ، وروى هذا عن الأعمش ونصر بن عاصم ، وقرأ لا ترى بناء مفتوحة للخطاب ، إلا مساكنهم ، بالتوحيد مفرداً منصوباً ، وينظر : الإتحاف ٤٧٢/٢ .
- (٤٣٩) معاني القرن للفراء ٥٥/٣ .
- (٤٤٠) في البحر المحيط ٥٠٤/٤ : «وقرأ أبو حيوه والأعمش بخلاف عنه، من خلفهم جاراً ومجروراً ومفعول وفترده محذوف أي : ناساً من خلفهم ، والضمير في «لهم» يظهر أنه عائد على «من خلفهم» وهم : المشردون» .
- (٤٤١) الأنفال ٥٧ .
- (٤٤٢) معاني القرآن للفراء ٤١٤/١ .
- (٤٤٣) إبراهيم ٢٢ .
- (٤٤٤) البحر المحيط ٤٠٨/٥ .
- (٤٤٥) النساء ١١٥ ينظر : البحر المحيط ٣٦٧/٣ .
- (٤٤٦) معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ ، ٧٦ .
- (٤٤٧) الأنبياء ٨٨ وفي البحر المحيط ٣١١/٦ : «وقرأ الجمهور ونجى، مضارع، أنجى» ، والجحدري مشدداً مضارع «نجى» وقرأ ابن عامر وأبو بكر «نجى» بنون مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة .» .
- (٤٤٨) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ .
- (٤٤٩) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - مكتبة المتنبى القاهرة - بدون تاريخ ص ٦٠ وينظر : البحر المحيط ٢٧١/٤ .
- (٤٥٠) تطويع : تصدق .
- (٤٥١) للمحاسب ٣٢/١ .
- (٤٥٢) البقرة ١٢٦ .
- (٤٥٣) المحتسب ١٠٦/١ .
- (٤٥٤) البقرة ١٦ ينظر : الإتحاف ٢١٧/٢ .

- (٤٥٥) ينظر: المحتسب ٧١/١، ٧٢، ٧٣ .
- (٤٥٦) للقيامة ٢٧ .
- (٤٥٧) للخصائص ٩٥/١ .
- (٤٥٨) للخصائص ٣٣٢/٢ .
- (٤٥٩) سر صناعة الإعراب تحقيق د. حسن هنداري ١٩٣/١ .
- (٤٦٠) البحر المحيط ٢٧١/٤ .
- (٤٦١) الأعراف ١٠ .
- (٤٦٢) الكشاف ٥٤/٢ .
- (٤٦٣) الحجة لابن خالويه ص ١٥٠ : يقرأ بفتح الزاي ونصب قتل ورفع شركائهم ويضم الزاي وفتح قتل ونصب أولادهم وخفض شركائهم، وينظر: البحر المحيط ٢٣١/٤، ٢٣٢ .
- (٤٦٤) الأنعام ١٣٧ .
- (٤٦٥) الكشاف ٤٢/٢ وينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي د. محمود حسيني محمود - مؤسسة الرسالة - دارعمار - ط ١ سنة ٧٠١٤ هـ - سنة ١٩٨٦ م ص ١٣٩ ، ص ١٤٠ .
- (٤٦٦) النساء ١ وفي الحجة لابن خالويه ص ١١٨ ، والأرحام، يقرأ بالنصب وللخفض
- (٤٦٧) الكشاف ٣٧٢/١ .
- (٤٦٨) الاقتراح ٣٧ .
- (٤٦٩) تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأنصلي ت ٧٤٥ هـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ٤ / ٢٣١ .
- (٤٧٠) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة - مؤسسة الرسالة ط ٢ سنة ١٤١٤ هـ - سنة ١٩٩٠ م د. عبد المال سالم مكرم ص ٤١٧ : ٤١٩ .
- (٤٧١) البقرة ٢٨٥ وفي الإتحاف ٤٦١/١ : : واختلف في ، فيخفف لمن يشاء ويعذب من يشاء : فنافع وابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي وخلف بالجزم فيهما عطفاً على الجزاء المجزوم ، وافقهم اليزيدي والأعمش : والباقرن يرفع للراء والباء على الاستئذان أي : فهو يغفر ، أو صلف جملة فعلية على مثلها وأدغم الراء في اللام السوسى والدورى بخلفه ، وهو من الإدغام الصغير .
- (٤٧٢) صيغ الزيادة ومعانيها في المعاشية مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من حاشية نواهد الأبحار وشواهد الأفكار للإمام السيوطي ينظر القسم الأول ٦٠/١ والقسم الثاني ١٥١ .
- (٤٧٣) النساء ١ يقول صاحب البحر المحيط ١٦٥/٢ حتى ص ١٦٧ : : قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قراءة الخصى وقنادة والأعمش ، وقرأ عبدالله بن يزيد بضمها . فأما النصب ، فظاهره أن يكون مطوفاً على لفظ الجلالة ، ويكون ذلك على حذف مناصب والتقدير : واتقوا الله ، وقطع الأرحام ، وعلى هذا المعنى فسرها ابن عباس وقنادة والسدي وغيرهم ، والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام هذا القدر المشترك ، وقيل بالنصب عطفاً على موضع به كما تقول مررت بزيد وعمراً ويؤيد هذا القول قراءة عبدالله : : تساملون به وبالأرحام، وينظر الإتحاف ٥٠١/١ .
- (٤٧٤) صيغ الزيادة ومعانيها في الحاشية للقسم الأول ٦١ ، قسم التحقيق ص ٣٣٦ .
- (٤٧٥) البقرة ٦ وفي الإتحاف ٣٧٦/١ ، وقرأه أنذرتهم بتسهيل الثانية ، وإدخال ألف قالون وأبو عمرو وهشام من طريق ابن عيذان وغيره عن الحلواني وكذا أبو جعفر وافقه اليزيدي وقرأ ورش من طريق الأصمهاني وابن

كثير وكذا رويس بتسهيلها أيضا من غير إدخال ألف ، وهو أحد الوجهين عن الأزرق والثاني له ، إبدالها ألفا خالصة مع المد للساكين وهما صحيحان ، وقرأ ابن ذكوان وهشام من مشهور طريق الداجوى عن أصحابه عنه وعاصم وحمزة والكسائي وكذا روح وخلف بتحقيق الهمزتين بلا ألف بينهما واقفهم الحسن والأعمش ، وقرأ هشام من طريق الجملال عن الحلواني بتحقيقها وإدخال ألف بينهما وعن ابن محيصن أنذرتهن بهمزة واحد مقصورة ، وإذا وقف على «عليهم» ، «أنذرتهن» لحمزة فله السكت على الميم وعدمه مع تسهيل الهمزة الثانية وتحقيقتها فهي أربعة ، وأما إبدال اللاندية ألفا فضعيف وكذا حذف إحدى الهمزتين لاتباع الرسم وافقه الأعمش ١ .

(٤٧٦) العدد وكتابات في حاشية السيوطى على البيضاوى ص ١٢٢ ، وينظر : الحال في حاشية السيوطى على تفسير البيضاوى ص ٩٠ .

(٤٧٧) إبراهيم ٢٢ وفى البحر المحيط ٤٠٨/٥ ، ٤٠٩ . وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة ، بمصرخى بكسر الباء وطمس كثير من النحاة فى هذه القراءة ، قال الفراء : لعلها من وهم القراء ؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء بمصرخى ، خافضة للفظ كله ، والباء للمتكلم خارجة من ذلك ، وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أن الباء تكسر لما بعدها ، وقال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين ، وقال الزجاج : هذه القراءة عند النحويين رديئة مرفوضة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ، وقال النحاس : صار هذا إجماعا ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على المثنوذ ، وقال الزمخشري : هي ضعيفة

(٤٧٨) التوابع وأحكامها من خلال حاشية السيوطى على البيضاوى . القسم الأول ص ٦٤ ، القسم الثانى ص ١٠٥ .

(٤٧٩) البقرة ١٨٦ .

(٤٨٠) الحج ٢٩ .

(٤٨١) التكبوت ٦٦ وفى الإتحاف ٣٥٣/٢ ، واختلف فى «ولينتموها» فقالون وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف يسكن اللام على أنها للأمر لام كى إذ لا تسكن لضعفها ، والباقرن بكسرهما ، إما للأمر أو لام كى ، كما جاز فى «ليكفروا» والأصل فى الكل الكسر .

(٤٨٢) الهمع ٤٤٣/٢ .

(٤٨٣) الزخرف ٨٨ ينظر : الإتحاف ٤٦/٢ . ٤٦١ .

(٤٨٤) الزخرف ٨٧ .

(٤٨٥) الإنتقان ٥٣٠/٢ .

(٤٨٦) البقرة ١٥٨ .

(٤٨٧) الأنعام ١٥١ .

(٤٨٨) الإنتقان ٥٣١/٢ .

(٤٨٩) الأحزاب ٣٣ .

(٤٩٠) الإنتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩١) الأنعام ١٥٤ ينظر : الإتحاف ٥٣٠/١ ، ٥٣١ .

(٤٩٢) الإنتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩٣) المائدة ٦ .

(٤٩٤) الإنتقان ٥٣١/٢ .

(٤٩٥) الإنتقان ٥٣٠/٢ .

(٤٩٦) مريم ٢٦ وفي مختصر في شواذ القرآن ص ٨٧ ، فإمّا نَرْنُ بِالْهَمْزِ ابْنَ الرُّومِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَرَوَى عَنْهُ ، لُتْرُونُ ، بِالْهَمْزِ أَيْضًا وَهُوَ عِنْدَ أَكْثَرِ الدَّوْحِيِّينَ ، لَحْنٌ .

(٤٩٧) المحتسب ٤٢/٢ .

(٤٩٨) الدوايع وأحكامها من خلال حاشية السيوطي على البيضاوي والمسماء ب «نواهد الأبحار وشواهد الأفكار» مع تحقيق ودراسة الحاشية من الجزء الثاني - ماجستير إعداده عادل جمعة عيد عياد بكلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤١١هـ - سنة ١٩٩١ م رقم ١٩٨٨ ص ٦٤٨ ، ٢٣٥/٢ .

(٤٩٩) البقرة ٦ .

(٥٠٠) للهيم ١٧٦/٣ .

(٥٠١) البقرة ٦ وفي مختصر في شواذ القرآن ص ١٠ ، «أنزرتهم» ، بألف واحدة غير ممدودة ابن محيصن .

(٥٠٢) الإتيان ١٦٩/٣ .

(٥٠٣) العاديات ٨ للهيم ١٩٧/١ .

(٥٠٤) البقرة ٢٤ .

(٥٠٥) الفاتحة ١ وفي مختصر في شواذ القرآن ص ٩ ، «الحمد لله» ، «الحسن البصري وروية «الحمد لله» إبراهيم بن أبي عيلة» ، «الممد لله» عن بعض العرب هو رؤية بن العجاج .

(٥٠٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢٧/١ .

(٥٠٧) الأنعام ٩٤ .

(٥٠٨) الأنفال ١ .

(٥٠٩) الكهف ٦١ .

(٥١٠) الإتيان ٤٦٧/٢ .

(٥١١) يرى بعض علماء الحديث أن الحديث النبوي الشريف يختص بأقواله - صلى الله عليه وسلم - ولكنه عند جمهور العلماء مرادف للسنة ، ويشمل أقواله - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته . وهم يطلقون أيضاً على أقوال الصحابة والتابعين حديثاً ، ولا يفرقون بين السنة والحديث والخبر والأثر ؛ فكلها مصطلحات متساوية الدلالة . وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت من طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية . ينظر : دراسات في علوم الحديث للدكتور إسماعيل سالم دار الثقافة العربية ط ٣ سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٥ م ص ١٣ : ٨ ، الاستشهاد بالحديث في اللغة للأستاذ محمد الخضر حسين - مجلة اللغة العربية الملكية - ج ٣ سنة ١٣٥٥ هـ - سنة ١٩٣٦ م - طبعت بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧ فما بعدها .

(٥١٢) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د - حماسة ص ٢٢ ، الاقتراح ص ٤٢ .

(٥١٣) (أ) مذهب اللامنين : وهم أغلب النحاة ؛ فالنحاة - وبخاصة المتقدمون - تجبوا الاستشهاد بالحديث ، وتبجح بعض المتأخرين من النحاة في ذلك . وفي هذا يقول أبو حيان : «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والقرءاء ، وعلى بن مبارك الأحمر ، وفشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبجح على هذا المملاك المتأخرون من الفريقيين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كتحاة بغداد وأهل الأندلس» . (الاقتراح / ٤٠ ، ٤١)

والحقيقة ؛ فإن المتأخرين من النحاة هم الذين أثاروا هذه القضية ، وذلك لأن ابن مالك أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقاً وتبعه في ذلك ابن هشام ، وأول من أثار هذه القضية أبو الحسن بن الصائغ ت ٦٨٠ هـ عندما تعرضَ لشرح كتاب الحمل، للزجاجي، يقول : «تجوز الرواية بالسعي هي السبب عندى في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - ؛ لأنه أفصح العرب ، (الاقتراح ٤٣ ، عقود الزيرجد في إعراب الحديث النبوى للسيوطى نج د . سلمان القضاة - دار الجيل بيروت سنة ١٤١٤ هـ = سنة ١٩٩٤ م ، ٦٩/١ ، وأبو حيان ينكر على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث (عقود الزيرجد ٦٩/١ ، ٧٠)

وقد احتج المانعون بجملة أمور هي :

الأول : أن للرواة جوازاً للنقل بالسعي .

الثاني : أنه وقع للحن كثيراً فيما روى من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا أعاجم .

الثالث : أن أئمة النحو المتقدمين لم يفعلوا ذلك .

ينظر : عقود الزيرجد ٧/١ ، ٧٩)

وقد أئمن أبو حيان الكلام في هذه المسألة ؛ لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخارى ومسلم وأضرابهما ؛ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذى لأجله لم يستدل النحاة بالحديث ، (عقود الزيرجد ٧٠/١)

(ب) مذهب المجيزين : وأما الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف ؛ فهم كثير من أصحاب المعاجم، حيث اختلف موقفهم عن موقف النحاة ؛ إذ لم يجدوا حرجاً في الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، ويكتفينا لمعرفة ذلك الاطلاع على معجم العين للخليل بن أحمد ، والصاحح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ت ٢٨٢ هـ ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، وأساس البلاغة والفائق للزمخشري (في أصول النحو للأفغانى / ٤٤) وأما النحاة ؛ فقد قيل : إن أول من اتخذ الأحاديث أصلاً من أصول اللغة للاستشهاد بها على قواعد النحو هو الزمخشري ت ٥٣٨ هـ الذى أكثر من الاحتجاج به ، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت . وإن استشهد به من قبل أحياناً أبو على الفارسى ت ٣٧٧ هـ وابن جنى ت ٣٩٢ هـ وابن برى المصرى ت ٥٨٢ هـ ، وأيضاً استشهد به من قبله فى مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي . (النحو العربى شواهد ومقدماته د . ماهر أحمد البقرى - مؤسسة شباب الجامعة - سنة ١٩٨٨ م ص ٩٦ ، عقود الزيرجد ٦٩/١) .

وقد توسع ابن مالك فى هذا المذهب حتى صار اتجاهاً له ، وأيضاً الرضى ، وابن هشام ، والدمايىنى ، وعبد القادر البغدادى .

(ج) - مذهب المتوسطين : حيث كان هناك من النحاة من وقف موقفاً وسطاً بين السائفتين السابقتين ، وعلى رأس هؤلاء الإمام أبو الحسن الشاطبى ت ٧٩ هـ الذى أنكر على المانحين استشهادهم بكلام العرب ، وتركهم الأحاديث الصحيحة لشبهات ضعيفة ، يقول : «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاة الذين يقولون على أعقابهم ، وأشعارهم التى فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تتقل بالسعى ، وتختلف رواياتها وألفاظها ، وقد قسم الحديث قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه (ينظر تفصيل ذلك فى الخزانة ١٢/١ ، ١٣) .

وقد وقف هذا الموقف الوسط من المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين في بحثه الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وخلص بعد عرضه لأدلة اللانعين والمجوزين ومناقشته لهما إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة العربية ، وهو ستة أنواع وذكر أنه من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، وهي الأحاديث التي لم تدون في المصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين .

وقد كان هذا الموضوع مما اهتم به مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ فاعتمد على بحث الشيخ محمد الخضر حسين ، وقد خرج بالقرار الآتي: ١٠- لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في المصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما فوقها .

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتفة على الوجه الآتي :

- ١- الأحاديث المتواترة المشهورة
- ٢- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
- ٣- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم
- ٤- كتب النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم بلغتهم .
- ٥- الأحاديث المروية لبيان أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم بلغتهم .
- ٦- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى
- ٧- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة . (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً) ١٩٣٢م

١٩٦٢م) مجمرة القرارات العلمية (٢) أخرجه خلف الله ومحمد شوقي أمين - القاهرة ١٩٦٣ ص ٢، ٤ .

مناقضة ما نعى الاحتجاج بالحديث :

اعتمد اللانعون للاستشهاد بالأحاديث على حجج واهية ، وأدلة غير مقنعة وهي : ١- الرواية بالمعنى ٢- رواية الأعاجم ٣- عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث ٤- التصحيف والتحريف ٥- وضع الأحاديث ونحلها . ويمكن تفصيل الرد كما يأتي :

١- أما الرواية بالمعنى ؛ فإن اضطرار الصحابة إليها ؛ فإنهم يوردون عقب الحديث لفظاً يفيد التصون والاحتياط ، وأيضاً فإن للخلاف في جواز النقل بالمعنى كان في الأحاديث التي لم تدون ، أما ما دون فلا . ووقائع التاريخ تثبت أن تدوين الأحاديث وقع في المصدر الأول قبل فساد اللغة ، وبدأ على عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - على أنه ينبغي أن نلاحظ أن أكثر تأدية الصحابة كان على اللفظ المسموع منه - صلى الله عليه وسلم - (السير للحديث ١/٦٣) ، وأيضاً فإن تجويز الرواية بالمعنى كان يعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوعه نقيضه (الخزانة ١/١٢١) .

٢- أما الحجة الثانية للانعين ؛ فيمكن الرد عليها بما عُرِف أن علماء الحديث والأصول لا يشترطون في الراوي أن يكون عربياً ، ولم يمنع أحد أن يكون الراوي عجمياً ، وشروط الراوي قد توافرت في العجمي وفي العربي (السير الحديث د . محمود فجال ١/٧٩ ، ٨٠) .

٣- أما الحجة الثالثة ؛ فإن الحقائق تؤكد غير هذا ؛ فسيبويه قد استشهد بالحديث في سبعة مواضع من كتابه - بناء على إحصاء محقق كتابه الأستاذ / عبد السلام هارون - (ينظر الكتاب ١/٧٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٩٣ ، ١١٦/٤ ، ٢٦٨/٣) ، وللملاحظ على قس سيبويه أن الأحاديث التي استشهد بها لم تكن كثيرة وهي تأتي صريحة في الاستشهاد ؛ فلم يشر إلى أن الأحاديث التي يذكرها من كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإنما يتناولها على أنها أمثلة .

ولا يسوق الحديث كاملاً بل جزءاً منه . ولعل الذي حدا بسيبويه إلى ذلك هو شيوع المعرفة بالحديث ؛ فلم ينص على أنه من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأيضاً حتى لا يخرج على إلف أساتذته ومعاصريه

؛ فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيكون مجاهرة بالمخالفة (لعة الشعر د . حماسة ص ٢٨)

والمبرد قد استشهد به ، ولكنه لم يكثر منه ، ولم يصرح بأن ذلك حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلا مرة واحدة . (لغة الشعر ص ٢٩) .

والغراء قد استشهد بالحديث النبوي في ستة عشر موضعاً تصفها للاستشهاد اللغوي والوصف الآخر للاستشهاد النحوي ، وذلك في كتابه «معاني القرآن» ١/٣٨، ٦٥، ١٤٦، ٢٦٦، ٢٨٠، ٤٠٠، ٥٩٢/٣، ٦٤، وأغلب هذه المواضيع ينسب فيها الأحاديث صراحة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بل يذكر السند كاملاً في بعض الأحيان ، وأيضاً فإنه اعتمد عليه اعتماداً حقيقياً في الاستشهاد وبناء القواعد (أصول النحو في معاني القرآن للغراء ص ١٥٤، ص ١٥٥) .

٤- أما الحجة الرابعة لماعني الاحتجاج بالحديث ، وهي التصحيف والتحريف ؛ فذلك أمر فيه نظر ، ذلك أن علماءنا كانت لهم جهود كبيرة عن التصحيف وبيان منشأه ، وكتبوا مؤلفات قيمة في بيان التصحيف والمصحفين . (السير الحديث د . فجال ١٠١/١) .

إِنَّمَا فُتِبْهُمَا احْتِوَاءُ الْأَحَادِيثِ عَلَى التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ أَمْرٌ مَرْفُوضٌ غَيْرٌ مُقْبُولٌ ، وَلَا يَزِدُّ هَذِهِ الْأَفْكَارَ إِلَّا رَجُلٌ يَجْهَلُ جُهِودَ الْعُلَمَاءِ لِلْقَاتَاتِ ، وَأَيْضًا وَقَعَ التَّصْحِيفُ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ كَمَا وَقَعَ فِي شَعْرِ الْعَرَبِ وَنَثَرَهُمُ الْمَزْهَرُ ٢/٣٥٣) ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ : إِنَّهُ لَا يَحْتَجُّ بِهِمَا فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ . (السِّيرِ الْحَدِيثِ د . فَجَال ١/١٠٢)

٥- أما الحجة الخامسة للماتنين ، وهي الوضع في الحديث ؛ فيمكن أن نرد بأن لعلنانا جهوداً مشكوكاً غير مذكورة في مقاومة حركة الوضع في الحديث ، ووضعوها في ذلك قواعد الجرح والتعديل ، وعرفوا بالرواية وتواريخهم ، واهتموا بالرواية والإسناد ؛ حتى لا يدخلوا ضمن الكاذبين على رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . فثبتواهم مقدمهم من النار . (ينظر : السير الحديث ١٠٤/١ : ١١٧ ، مصادر اللغة د. عبد الحميد الشلقاني - الناشر : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض سنة ١٤٠٠ هـ = سنة ١٩٨٠ م ط١ ص ٥٩ فما بعدها ؛ الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية د. محمد ضاري حمادي - الجمهورية العراقية - اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ط١ سنة ١٤٠٢ هـ = سنة ١٩٨٢ م ص ٣٣٥ فما بعدها ، ضوابط الرواية عند المحدثين بحث مقدم لائل درجة الماجستير - المصنفق بشير نصير - السلسلة التراثية (٨) منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي - الجماهيرية العظمى الليبية - ط١ سنة ١٩٩٢ م ١٤١ هـ ، علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهر زوري ٥٧٧ - ٦٤٣ هـ تخ وشرح نور الدين عسك - دار الفكر سنة ١٤٠٦ هـ = سنة ١٩٨٦ م لا ط ص ٣٨ ، ص : ٤٠٨ ، علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين ط٨ ص ١٩٩١ م ص ١٢٦ وما بعدها ، المختصر الوجيز في علوم الحديث د. محمد عجاج الخطيب - مؤسسة الرسالة - ط٥ سنة ١٤١١ هـ = سنة ١٩٩١ م ص ٢٤٧ ، ص : ٢٧٠ ، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية - مكتبة بين بدر الدين الدمامي ت ٨٢٧ هـ ، وسراج الدين البلقيني ت ٨٥٠ هـ دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوام عالم الكتب بيروت لبنان - ط١ سنة ١٤١٨ هـ = سنة ١٩٩٨ م .

(٥١٤) الاقتراح للسيوطي / ٤٠ .

(٥١٥) ينظر الدراسة الجادة التي بعنوان : قضايا الخلاف النحوي في معجم الهوامع لعلي أحمد الكبسي ص ٢٠٦ فما بعدها .

(٥١٦) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب ٤٢ باب فضل مكة وبنيانها (حديث رقم ١٥٨٥) عن عائشة قالت ، قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم : لو لا حداثه قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم

عليه الصلاة والسلام ، فإن قريشاً استقصرت بناءه ، وجعلت له خلفاء ، خلفاً : أي : باباً . ينظر : فتح الباري ٥١٤/٣ . وقد روى الحديث بطرق متعددة . ينظر : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين البخاري ومسلم في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - أعد فهارسه أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران - دار الحديث - القاهرة ط ١ سنة ١٤١٤ هـ = سنة ١٩٩٤ م باب ٦٩ للحديث رقم ٨٤١ ، ٨٤٢ ، باب ٦٩ : ٥٨٧/٢ ، ٥٨٨ .

(٥١٧) الهمع ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٥١٨) الهمع ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٥١٩) عقود الزيرجد ٢/٦٢ .

(٥٢٠) عقود الزيرجد ٣/١٧٦ .

(٥٢١) صحيح البخاري - كتاب الأذان - باب ٣٨ باب إذا أقيمت الصلاة ؛ فلا صلاة إلا المكتوبة . ينظر فتح الباري ١٧٤/٢ .

(٥٢٢) عقود الزيرجد في إعراب الحديث النبوي لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ - حققه وقدم له د . سلمان القاضي - دار الجيل - بيروت سنة ١٤١٤ هـ = سنة ١٩٩٤ م ٨٣/٢ .

(٥٢٣) سنن أبي داود - جهاد حديث رقم ٢٥١٣ ، ١٣/٣ يقول : « عن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : «إن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر: صانعه يحتمل في صنعه الخير ، والرامي به ، ومثله ، ورامي واركيهوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، ليس من الله إلا ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونيله ، ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه ؛ فإنها نعمة تركها ، أو قال كفرها ، » .

ومعناه في الترمذي ١٤٩/٤ حديث ١٦٣٧ يقول : « وقال : ارموا واركيهوا ، ولأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل ، إلا رميه بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ؛ فإنهن من الحق ، ومعناه في ابن ماجه - جهاد ٩٤/٢ ، حديث ٢٨١١ ، وللأساني - خيل ٢٢٢/٦ في حديثه عن تأديب الرجل فرسه .

(٥٢٤) عقود الزيرجد ٢/١٢٨ .

(٥٢٥) ينظر : سنن أبي داود ١٤٩/١ رقم ٥٥٤ باب في فضل صلاة الجماعة يقول : « عن أبي بن كعب ، صلى بنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوماً الصبح فقال : «أشاهد فلان ؟ ، قالوا : لا ، قال : «أشاهد فلان ؟ ، قالوا : لا ، قال : «إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ، ولو علمن ما فيهما لأتيتموهما ولو حبواً على الركب ، وإن الصف الأول على مثل صف الملكة ، ولو علمن ما فضيلته لابتدرنموه ، وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى ، » .

(٥٢٦) عقود الزيرجد ١/٩٤ .

(٥٢٧) البخاري - الإيمان ٢ باب قيام ليلة القدر من الإيمان ٢٥ فتح الباري ١/١١٣ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، وفي اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان حديث رقم ٤٣٥ باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ١/١٢٤ من حديث أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، » .

(٥٢٨) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر الصقلاني ٧٧٣: ٨٥٢هـ. حققه محب الدين الخطيب - قَدَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة السلفية - القاهرة - دار الريان للتراث - ط ٣ سنة ١٤٠٧هـ / ١١٣١، ١١٤ .

(٥٢٩) عقود الزيرجد ٤٠ / ٣ .

(٥٣٠) هذه الصور هي: (١) مع رافعه تبعاً له . كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أَكْرَم؟ والتقدير: أَكْرَمَ زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل. (٢) فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسِيغَةٍ يَتِيمًا» (البقرة/ ١٥٠) (٣) فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكَّدة بالنون نحو: «تَلْبَلُّوْاْ، (آل عمران/ ١٨٦)، «فَمَا تَرِيتَ» (مريم/ ٢٦)؛ فَإِنْ ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين. (الهمع ٥١٢/١).

(٥٣١) رواه مسلم في كتاب الإيمان ص ٧٦، ٧٧ عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» . صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦: ٢٦١هـ. وقف علي طبعه وتحقيق نصرويه وتصحيحه وترقيمه، وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خدام الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي لاط، لات تاريخ المقدمة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

(٥٣٢) الهمع ٥١٢/١ .

(٥٣٣) رواه البخاري في كتاب الصلابة باب ٢٥ حديث رقم ٣٦١٨ عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إِذَا هَلَكَ كَسْرِي فَلَا كَسْرِي بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَنْفُتَنَّ كُرُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» . ورواه أيضاً برقم ٣٦١٩ من حديث جابر بن سمرة .

(٥٣٤) الهمع ٤٦٣/١، ٤٦٤ وينظر الهمع ٤٢٩/٢ .

(٥٣٥) رواه ابن ماجه في باب ٣٤ حديث رقم ٤٢٨٣ من حديث ابن مسعود. سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ٢٧٥: ٢٧٠هـ. صحَّحه ورقَّه وأخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - لاط، لات .

(٥٣٦) همع الهوامع للسيوطي . ٤٩١/٢ .

(٥٣٧) رواه ابن ماجه في «الجنائز» باب ٥٤، حديث ١٥٩٤، ورواه الترمذي في: الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة سنة ٢٠٩: ٢٧٩هـ. بفتح وشرح أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٨هـ = سنة ١٩٨٧م في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية الكفاة علي الميت حديث رقم ١٠٠٣ (عن أبي موسى الأشعري عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بِكَيْفِيٍّ يَقُولُ: وَاجِبِلَاهُ! وَسَيِّدَاهُ! أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، إِلَّا وَكَلَّ بِهِ مَلَكَانِ يُلْهَزَانِهِ: أَهَكَذَا كُنْتَ؟» .

(٥٣٨) الهمع ٤٩٢/٢، ٥٠ .

(٥٣٩) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٤٩) باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة حديث رقم (٦٤٩) ص ٤٥٩ عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَي صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وصلاته في سوقه، بِضْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً» .

(٥٤٠) الهمع ٣٨٢/٢ .

(٥٤١) شرح الألفية ص ٢٧٧ .

(٥٤٢) رواه مسلم في كتاب الفضائل (٤٢) باب فضائل موسى عليه السلام ص ١٨٤١، ص ١٨٤٢ عن أبي هريرة قال: كان موسى عليه السلام رجلاً حَيِّياً . قال: فكان لا يري متجرداً . قال: فقال بنو إسرائيل: إنه أدر . قال:

فاغتسل عند موته. فوضع ثوبه علي حجر. فانطلق للحجر يسعي وأتبعه بعضاه يضربه: ثوبى حجر! ثوبى حجر! حتي وقف علي مد من بنى إسرائيل. ونزلت: «يأيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فيرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجهه» (الأحزاب/ ٦٩) .

(٥٤٣) البقرة/ ٨٤ .

(٥٤٤) شرح الألفية ص ٢٧٧ .

(٥٤٥) الألفية/ الألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي - مكتبة العلم والإيمان لاط، لات ص ٥٩ .

(٥٤٦) رواه ابن ماجة في سننه رقم ٢٥٢١ كتاب العلق ٨٤٢/٢، ٨٤٣ .

(٥٤٧) الفتك علي كتابي الكافية والشافية لابن الحاجب والألفية لابن مالك وكتابي شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطي - دراسة وتحقيقاً ونقداً إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة رقم ١٠٢٩، ٨٤٥/٢، ٨٤٦ .

(٥٤٨) رواه البخاري ٦٤ كتاب المغازي - ٥٤ باب قول الله تعالى: «ويوم نحين إذ أعجبكم» حتي قوله: «غفور رحيم، حديث رقم ٤٣٢١ في فتح الباري ٦٣٠/٧ يقول: « فقال أبو بكر: لاها الله، إنك لا يعمد إلي أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله - صلي الله عليه وسلم - فيصطيك سابه. فقال النبي - صلي الله عليه وسلم -: صدق فأعطه، فأعطانيه، فأتيت به مخرفاً في بنى سلمة، فإنه لأول مال تأثله في الإسلام، .

(٥٤٩) في عقود الزيرجد أن اللغة للحرية، .

(٥٥٠) عقود الزيرجد ٣٨٨/٢ .

(٥٥١) فهرس الهمع

(٥٥٢) فهرس شرح الألفية

(٥٥٣) هذا بالإضافة إلي المواضع التي منع فيها الاستشهاد بالحديث .

(٥٥٤) الهمع ٢٥٠/٣، ٢٥١ .

(٥٥٥) الهمع ٢٥٠/٣، ٢٥١ .

(٥٥٦) الهمع ١٦/١ .

(٥٥٧) الهمع ٨٣/٢ .

(٥٥٨) الهمع ١٥٨/٣ .

(٥٥٩) الهمع ٢٨/٢، ٣٣٥ ، عقود الزيرجد ٨٦/١ .

(٥٦٠) الهمع ٢١٢/١ .

(٥٦١) الأشباه والنظائر ٣٣٥/١ .

(٥٦٢) المطالع السعيدة ٤١٧ ، الهمع ٣٦/٢ .

(٥٦٣) روي بلفظ أظلمت أظلمت، أظلمت، رواه الدرمنذ في الدعوات، باب ٩١ (حديث رقم ٣٥٢٣) عن بريدة بن الحصيب قال: شكا خالد بن الوليد المخزومي إلي النبي - صلي الله عليه وسلم - : «إذا أويت إلي فراشك فقال: اللهم رب السموات السبع وما أظلمت، ورب الأرضين وما أظلمت، ورب الشياطين وما أضلمت، كن لي جاراً من شر خلقك كلهم جميعاً أن يفرط علي أحد أرو أن يبغى علي، عز جارك وجل ثناؤك، ولا إله غيرك، ولا إله إلا أنت. ٥٠٣/٥ .

(٥٦٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الجنائز (باب ٦٧، ٨٦) باب الميت يسمع خفق اللحال (حديث ١٣٣٨، ١٣٧٤) عن أنس عن النبي - صلي الله عليه وسلم - قال: «العبد إذا وضع في قبره وتولي وتذهب أصحابه -

حتى إنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فأقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد - صلى الله عليه وسلم -؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إليّ مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة، قال النبي: «فيراها جميعاً، وأما الكافر - أو المنافق - فيقول: لا أدرى كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا أدريت ولا تليت، فتح الباري ٢٤٤/٣ .

(٥٦٥) جزء من حديث رواه ابن ماجة في الجنايز (باب ٥٠) رقم ١٥٧٨ من حديث علي بن أبي طالب ٥٠٢/٢، ٥٠٣ .

(٥٦٦) الهمع ١٩٨/١، ١٩٩ .

(٥٦٧) رواه أبو داود حديث رقم ٤٧٣٧ للجزء الرابع ص ٢٣٥ .

(٥٦٨) الهمع ٢٥٠/٣، ٢٥١ .

(٥٦٩) الأحزاب ١٠ .

(٥٧٠) الأحزاب ٦٧ .

(٥٧١) الهمع ٢٥١/٣ .

(٥٧٢) روى من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجل في موضع «امرأه»، وسمع حديثاً مني، في موضع «مقاتلي»، رواه أبو داود في العلم رقم ٣٦٦٠ ٣٢٢١/٣ يقول: «عن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «نصر الله امرأً سمع منك حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلي من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» .

(٥٧٣) الهمع ٣٧/١، ٣٩ .

(٥٧٤) للحديث في: سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني - بشرح الحافظ جلال الدين بحاشية الإمام السندي - دار الكتب العلمية - لاه، لات ٩٤/٣ عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» .

(٥٧٥) شرح الألفية ٤١ .

(٥٧٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ٥٤٤-٦٠٦هـ فتح طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية ببروت - لاه، لات تاريخ المقدمة ١٢٨٣هـ - ١٩٦٣م يقول في ١٥٨/٥ «ومنه حديث عمر: «كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذب عليكم، معناه: الإغراء؛ أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب علي الإغراء، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً. وقيل: معناه: إن قيل لا حج عليكم، فهو كذب .. وقيل: معناه: وجب عليكم الحج» .

و: كتاب غريب الحديث ١٤٨/٤ حديث رقم ٥٧٥: كتاب غريب الحديث تأليف الشيخ الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤هـ فتح حسين محمد شرف - الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤٠٩ - ١٩٨٩م مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث .

(٥٧٧) الهمع ١٤/٣ .

(٥٧٨) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين - رضى الله تعالى عنها -، حديث رقم ٢٥٠؛ عن عائشة قالت: «ما غرت علي نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا علي خديجة . وإنني لم أندكها. قالت: وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا ذبح الشاة فيقول: «أرسلوا بها إلي أصدقاء خديجة، قالت: فأغصني يوماً فقلت: خديجة - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إنني قد رزقت حبها» .

(٥٧٩) الهمع ٣٢١/٣ .

(٥٨٠) رواه مسلم بروايات متعددة - كتاب المساقاة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من ظلم قيد شبرٍ من الأرض طوّفه من سبع أرضين» ص ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢ .

(٥٨١) المطالع السعيدة ص ٩٥

(٥٨٢) رواه مسلم في الزكاة حديث ٥٦ وقام الحديث: «كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس، قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فقحملة عليها أو ترفع له عليها مناعه صدقة، قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلي الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة».

(٥٨٣) رواه الترمذي رقم الحديث ٢٨٤٩ يقول ١٢٨/٥: «عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة ليبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

وقول ليبيد عجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

ديوان ليبيد بن ربيعة العامري: تح إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت - مطبعة حكومة الكويت - ط ٢ سنة ١٩٨٤ م ص ٢٥٦ .

(٥٨٤) الهمع ١/١٩ .

(٥٨٥) رواه ابن ماجه في النكاح باب رقم ١٨٧٠/١/٦٠ عن ابن عباس قال، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم «الأم أولي بنفسها من أولها. والابكر تستأمر في نفسها» قيل: يا رسول الله! إن البكر تستحي أن تتكلم قال: «إنها سكوتها».

(٥٨٦) الهمع ١/٥٣ .

(٥٨٧) رواه البخاري رقم ٥٩٧٥ كتاب الأدب (٦) باب عقوب الوالدين من الكبائر - قاله ابن عمرو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فتح الباري ١٠/٤١٩، ومسلم كتاب الأقضية باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، واللهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه ص ١٣٤٠، ص ١٣٤١ .

(٥٨٨) المطالع السعيدة ص ١٧١ .

(٥٨٩) الهمع ١/٢٤٠ .

(٥٩٠) في صحيح مسلم - كتاب الفتن وأشراف الساعة رقم (١١٠) باب (٢٠) ص ٢٢٥١ عن الدؤاس بن سمعان قال: ذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الدجال ذلت غداة. فخفض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل. فلما رحلنا إليه عرف ذلك فينا. فقال: ما شأنكم؟ قلنا: يا رسول الله! ذكرت الدجال غداة فخفضت فيه ورفعت حتى ظنناه في طائفة النخل فقال: «غير الدجال أخوفني عليكم. إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم، فامروا حجيجه نفسه، والله خليفتي علي كل مسلم».

(٥٩١) الهمع ١/٢١٧ .

(٥٩٢) رواه الترمذي في الفتن باب ٣٠، ٤٢٢/٤، ٤٢٣ عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم - استيقظ ليلة فقال: سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن؟ ماذا أنزل من الخزائن؟ من يوقظ صواحبي الحجرات؟ يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة.

(٥٩٣) الهمع ١/٢٥٠ .

(٥٩٤) رواه من حديث أبي هريرة ابن ماجه في المقدمة باب (١٠) رقم (٧٩) ٣١/١ .

(٥٩٥) الهمع ١/٢٦١ .

- (٥٩٦) رواه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (١٣) باب حديث رقم (٤٥)، (٤٧) ص ٢٠٧٧، ص ٢٠٧٨ عن أبي موسى الأشعري قال: قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ألا أدلك علي كلمة من كنوز الجنة - أو قال - علي كنز من كنوز الجنة، فقلت: بلي. فقال : «لا حول ولا قوة إلا بالله» .
- (٥٩٧) الهمع ٢٦/١، ٢٧ .
- (٥٩٨) الحديث في: كتاب غريب الحديث للهيولى رقم ٤٢٢ ، ١٦/٣ ، ورقم ٤٦٧ ، ٢٨٨/٣ .
- (٥٩٩) المطالع السعيدة ص ٩٥ ، الهمع ١٢٩/١ .
- (٦٠٠) طه ٦٣
- (٦٠١) رواه الترمذی فی أبواب الوتر (١٣) حديث رقم (٤٧٠) ، ٣٣٣/٢ ، ٣٣٤ عن قيس بن طلقة عن أبيه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا وتران في ليلة» .
- (٦٠٢) الهمع ١٣٤/١ ، المطالع السعيدة ص ٧٧ .
- (٦٠٣) عقود الزيرجد ٤٠٢/١ .
- (٦٠٤) الهمع ١٦٥/١ .
- (٦٠٥) الحجرات ١٠/١ .
- (٦٠٦) جزء من حديث رواه أبو داود في البيوع رقم ٣٤٥٧ ، ٣٤٥٩ ، البيهقي بالخيار مالم يفترقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كنما وكذبا محقت البركة من بيعهما .
- (٦٠٧) الهمع ١٣٥/١ ، ١٣٦ .
- (٦٠٨) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في باب رفع اليدين في الاستسقاء ٣٠٣/١ حديث رقم ١١٧٤ باب ١٠٩ ، ١٧ ، ١٨ عن أنس قال: «أصاب أهل المدينة قحط علي عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبينما هو يخطبنا يوم الجمعة إذ قام رجل فقال: يا رسول الله ، هلك الكراع ، هلك الشاة ، فادع الله أن يسقينا ، فمد يديه ودعا ، قال أنس: وإن السماء لملأ الزجاجة ، فهاجت ريح ، ثم أنشأت سحابة ، ثم اجتمعت ، ثم أرسلت السماء عزاليها ، فخرجنا نخوض الماء حتي أتينا منازلنا ، فلم يزل المطر إلي الجمعة الأخرى ، فقام إليه ذلك الرجل ، أو غيره ، فقال: يا رسول الله ، تهتمت البيوت فادع الله أن يحبسها ، فتبسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم قال: «حولينا ولا غلينا ، فظفرت إلي السحاب بتصدع حول المدينة كأنه إكليل» .
- (٦٠٩) الرجز نسب للضب (كما تزعم العرب) في الحيوان للجاحظ تحقيق ونشر عبد السلام هارون - دار الجيل ودار الفكر - بيروت ط ١ سنة ١٩٨٨م ولا نسبة في الكتاب ٣٥١/١ واللسان (حول ، دأل) الدالني: مشية تشبه مشية الذئب .
- (٦١٠) الهمع ١٣٦/١ .
- (٦١١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن ، باب ما جاء في الدعاء ، حديث رقم ٣٢ عن طلحة بن عبيد الله بن كرز ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له» . ص ١٥٠ .
- الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس - صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - كتاب الشعب - لا ط ، لا ت .
- (٦١٢) المطالع السعيدة ص ١٧٩ ، الهمع ٣١٦/١ .
- (٦١٣) مريم/ ٢٨
- (٦١٤) المدثر / ٤٣
- (٦١٥) النحل/ ١٢٧

- (٦١٦) غافر / ٨٥
(٦١٧) المطالع السعيدة / ٢٠٧ .
(٦١٨) الهمع / ٣٨٠/١ .
(٦١٩) جزء من حديث نبوي عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبلاً أو يلم، يروي: إنه مما يلبث الربيع، ويروي: إنه كلما دبث للربيع»، ويروي «خطأ، مكان: حبلاً، رواه ابن ماجة في القتن باب (١٨) رقم (٣٩٩٥) / ١٣٢٢/٢ .
(٦٢٠) الهمع / ٤١٠/١ .
(٦٢١) وتتمنه ومن عجل أخطأ أو كاده .
(٦٢٢) المطالع السعيدة / ٢١٨، الهمع / ٤٢٠/١ .
(٦٢٣) رواه مسلم في كتاب الإيمان عن أبي هريرة ص ٧٧، ٧٦ أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن .
(٦٢٤) شرح الألفية ص ١٤٨ .
(٦٢٥) المطالع السعيدة ص ٢٦١ .
(٦٢٦) يقول السيوطي في: تدوير الحوالك شرح علي موهباً مالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي - المكتبة الخفافية - بيروت سنة ١٤٠٨ هـ = سنة ١٩٨٨ م / ١٨٤/١ : «عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: يعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهو يصلون، وأتيناهم وهم يصلون» .
(٦٢٧) شرح الألفية ١٤٩ .
(٦٢٨) رواه مسلم بألفاظ متعددة في كتاب القوية (٦) باب ص ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥ منها: عن عبد الله قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لا أحد أغبر من الله، ولذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أحب إليه المذح من الله» .
(٦٢٩) شرح الألفية ص ١٣٣ .
(٦٣٠) الهمع / ٣٤٠/٢ .
(٦٣١) القصص ٢٨ .
(٦٣٢) المطالع السعيدة ٤٢٩ .
(٦٣٣) رواه مسلم في كتاب الرضاع - باب استحباب نكاح البكر (١٦) ص ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠ بروايات مختلفة: منها: عن جابر بن عبد الله يقول «قال لي: «أتزوجت بعد أبيك؟»، قلت: نعم. قال «ثيباً أم بكر؟»، قال: قلت: ثيباً. قال: «فهلاً بكر تضاحك وتضاحكها، وتلاعبك وتلاعبها؟» .
(٦٣٤) شرح الألفية ص ٣٢٠ .
(٦٣٥) الأشباه والنظائر / ٣٣٥/١ .
(٦٣٦) رواه مسلم ص ١٢٧٢ كتاب الإيمان (٣) باب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه. عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من حلف علي يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينه، وليفعل» . ص ١٠٤، ١٢٧٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧٢، ١٢٧٣ .
(٦٣٧) المطالع السعيدة ص ٤٠٢، الهمع / ٢٥٥/٢ .

(٦٣٨) الإسراء / ١ .

(٦٣٩) التوبة / ١٠٨ .

(٦٤٠) جزء من حديث رواه البخارى فى كتاب الاستسقاء (باب من اكتفى بصلاة الجمعة فى الاستسقاء حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال: هلكت المواشى وتقطعت السبل. فدعا، فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ثم جاء فقال: نهضت البيوت وتقطعت السبل وهلك المواشى فادع الله يمسكها. فقام - صلى الله عليه وسلم - فقال: اللهم على الإكام والظراب والأودية وضابت الشجر، فأنجابت عن المدينة أنجياب اللوب فتح البارى ٥٩٠/٢ .

(٦٤١) الحج / ٥ .

(٦٤٢) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى هرقل، رواه البخارى فى صحيحه (الأحاديث ٥١، ٧، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١ ينظر: فتح البارى مثلاً ٣٤١/١٠، ٤٢٧/١٠ .

(٦٤٣) الهمع ٢٧٦/٢، المطالع السعيدة / ٤١٠ .

(٦٤٤) رواه مسلم فى: كتاب الصلاة (٣٨) باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها فى تمام من ٣٤٣ يقول: حدثنا شعبة عن الحكم قال: غلب على الكوفة رجل (قد سماه) زمن ابن الأشعث. فأمر أبا عبيدة بن عبد الله أن يصلى بالناس. فكان يصلى فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول: اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد. أهل اللقاء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد.

(٦٤٥) المطالع السعيدة / ٤١٠ .

(٦٤٦) البقرة / ٥ .

(٦٤٧) الهمع ٢/ ٥٥ .

(٦٤٨) المطففين / ٢ .

(٦٤٩) المزمعون ٦٥ .

(٦٥٠) رواه الترمذى فى كتاب الأندب باب ٢٢ ما جاء فى حفظ العورة ٤٤/٥ من حديث بهر بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله! عورتنا ما نأتى منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجك أو معاً ملك يمينك، فقال: الرجل يكون مع الرجل؟ قال: إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل، قلت: والرجل يكون خالياً، قال: قاله أحق أن يستحيا منه .

(٦٥١) الهمع ٢/ ٣٥٥ .

(٦٥٢) الهمع ٢/ ٣٣٥ .

(٦٥٣) الإسراء / ١٠٧ .

(٦٥٤) الصافات ١٠٣ .

(٦٥٥) الإسراء ٧ .

(٦٥٦) جزء من حديث عائشة - رضى الله عنها - فى عتقها بريرة رواه مالك فى الموطأ فى كتاب العتق والولاء (حديث ١٧) ، يقول: فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «خذنيها واشترطى لهن الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق» .

(٦٥٧) الهمع ٢/ ٣٦٩ .

(٦٥٨) الإسراء ٧٨ .

- (٦٥٩) رواه الترمذى فى الصوم باب ٥٠٢ حديث رقم ٦٨٤ ٦٨٣/٦٩، ورقم ١٨٨ ٣٧/٣، كتاب غريب الحديث للهرورى حديث رقم ٤٨٥ ٤٨٤/٣ .
- (٦٦٠) الهمع ٣٧٠/٢ .
- (٦٦١) رواه ابن ماجه فى الزهد باب ٣٩ باب صفة للجنة رقم ٤٣٢٨، ١٤٤٧/٢، وروايته: من بله بالنصب .
- (٦٦٢) الهمع ٣٨٠/٢ .
- (٦٦٣) ورد هذا اللفظ فى أكثر من حديث، منها: ما رواه مسلم فى كتاب الأيمان، (باب ٥) (حديث رقم ٢٥) ص ١٢٧٦ عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم - قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلها تأتى بفارس يقاتل فى سبيل الله - فقال له صاحبه: قل إن شاء الله - فلم يقل إن شاء الله . فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت بشق رجل - وأيم الذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله فرساناً أجمعين» .
- (٦٦٤) المطالع السعيدة ٤١٧، الهمع ٣٩٦/٢ .
- (٦٦٥) جزء من حديث رواه البخارى (باب ٩) باب الشروط التى لاتحل فى الحدود حديث رقم ٢٧٢٤، ٢٧٢٥ عن أبى هريرة وزيد بن خالد الجهنى فى قصّة المتقاضييين عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم ينظر فتح البارى ٣٨١/٥، ٣٨٢ .
- (٦٦٦) الهمع ٤٠٩/٢ .
- (٦٦٧) الهمع ٤٠٩/٢ .
- (٦٦٨) الحديث فى: سنن ابن ماجه رقم ٣٥٩٧ ١١٩٠/٢ يعنى: الحرير واللذهب، يقول: «إن هذين محرّم عليّ ذكر امرئى، حل لثأثهم» .
- (٦٦٩) المطالع السعيدة ٤٢٩، شرح الألفية ٢٢٤، ٢٢٥ .
- (٦٧٠) المطالع السعيدة ٤٢٩، شرح الألفية ٢٢٤، ٢٢٥ .
- (٦٧١) تدوير الحراك ١٥٥/١، ١٥٦ من حديث رواه أنس بن مالك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم .
- (٦٧٢) شرح الألفية ص ١٩١ .
- (٦٧٣) رواه الترمذى فى الطهارة باب ٨٩ رقم ١٢١ ٢٠٧/١، ٢٠٨ عن أبى هريرة: أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لقى به وهو جنب قال: «فانجمت أى فاختسفت فاعتسفت، ثم جلست فقال: أين كنت؟ أو أين ذهبت؟» قلت: «إنى كنت جنباً» قال: «إن المسلم لا ينجس» .
- (٦٧٤) الهمع ٤٢/٣، شرح الألفية ٢٤٢، ٢٤٣ .
- (٦٧٥) الهمع ٤٢/٣، شرح الألفية ٢٤٢، ٢٤٣ .
- (٦٧٦) رواه البخارى فى كتاب الأدب باب ١٨ حديث رقم ٥٩٩٩ عن عمر بن الخطاب قال: «قدم علي النبى - صلى الله عليه وسلم سبى، فإذا امرأة من السبى تحلب ثديها تسقى إذا وجدت صبياً فى السبى أخذته فألصقته ببطنها وأرسمته، فقال لنا النبى - صلى الله عليه وسلم - : «أنتون هذه طارحة ولدها فى النار؟ قلنا: لا، وهى تقدر علي أن لا تطرحه! فقال: «الله أرحم بعباده من هذه يولدها، فتح البارى ٤٤٠/١ .
- (٦٧٧) رواه مسلم فى كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده حديث رقم ٣٦ ص ١٢٨١ عن أبى مسعود .
- (٦٧٨) الهمع ٢٨١/٣ .
- (٦٧٩) البقرة ٢٣٤ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال تبعاً لرمضان .

- (٦٨٠) رواه مسلم في الصيام حديث ٢٠٤ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إيتباعاً لرمضان عن أبي أيوب الأنصاري ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر » ، ص ٨٢٢ .
- (٦٨١) الهمع ٢١٧/٣ .
- (٦٨٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة باب فرض الجمعة حديث رقم ٨٧٦ عن أبي هريرة : أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فأختلّفوا فيه ، فهدانا الله له ، فالتاس لنا في تبع : اليهود غداً والنصارى بعد غد ، فتح الباري ٤١٢/٢ .
- (٦٨٣) المطالع السيدة ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، الهمع ٢٠٨/٢ .
- (٦٨٤) الهمع ٢١٥/٢ .
- (٦٨٥) رواه مسلم في كتاب : الجهاد والسير (١٣) باب استحقاق القاتل سلب القتل حديث (٤٥) ص ١٣٧١ من حديث سلمة بن الأكوع والسلب : هو ما علي القتل ومعه من ثياب وسلاح ومركب .
- (٦٨٦) شرح الألفية ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
- (٦٨٧) رواه مسلم في الصلاة حديث رقم (٨٦) بلفظ : « أجمعون » ، وتما الحديث عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إنما الإمام ليؤتم به ، فلا تخطفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » .
- (٦٨٨) الهمع ١٤٠/٣ .
- (٦٨٩) رواه مسلم في : كتاب الزكاة (٢٠) باب الحث علي الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار حديث (٦٩) من حديث جرير عن أبيه ... إتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله ، تصدق رجل من دياره ، من درهمه ، من ثوبه ، من صاع بره ، من صاع تمره ، حتي قال : ولو بشق تمره .
- (٦٩٠) شرح الألفية ص ٢٧٣ .
- (٦٩١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - باب (٢٢) ، والمناقب باب (٢٣) .
- (٦٩٢) الهمع ١٨٦/٣ .
- (٦٩٣) نوقشت مؤخرًا رسالة علمية بعنوان «المأثورات اللغوية في المؤلفات النحوية في القرن الرابع الهجري : تصنيف وتحليل وتقويم ، سنة ١٩٩٨ - دكتوراة رقم ١١٦٢ للباحث محمد كمال مهدي الشيخ
- (٦٩٤) شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك تح محمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث القاهرة - ط ٢٠ لا ت ١٥٧/٣ .
- (٦٩٥) السابق ٢٨٩/١ .
- (٦٩٦) المسوري اللغوي للقصبي ولللهجات والنثر والشعر د. محمد عيد - عالم الكتب القاهرة لا ط - لا ت ص ١٢٩ ، وهناك أقوال تدل علي مدي العناية بالشعر والاهتمام به - كما سيأتي - ، هذا الفن الذي بذلوا في سبيله كل شيء ، ومن ثم أقبلوا عليه واهتموا به ، وطلّ علي مدار التاريخ يلقي القبول والرواج ، ويحظي بالاحترام والتقدير لدي النخبة ؛ فقد كان نديم للخلفاء ، وسمير الأمراء ، ومؤنس القادة - الذين بذلوا له كثيراً من السلاط والبهيات والصلوات .
- (٦٩٧) عصور الاحتجاج في النحو العربي - رسالة ماجستير بدار العلوم لمحمد إبراهيم مصطفى عباد بتاريخ سنة ١٩٧٤ م ص ١٦٥ ويرى الدكتور عباد أن الشعر ظل له هذه المكانة الرفيعة حتي جاء الإسلام ، فشغل

- الشعراء بالفنوحات والجهاد ، وبهرهم بيان القرآن وروعه ، فأنصرفوا عنه حتى حين .. ص ١٦٥ ، ونحن بدورنا نوافق الدكتور عبادة في أن الشعر كانت له منزلة رفيعة في الجاهلية ، لكننا نخالفه في قوله : «لقد ظل الشعر فأنصرفوا عنه حتى حين ..» ، فلم تهتز - في الحقيقة - منزلة الشعر في نفوس العرب؛ فقد جطوه حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله وغريب حديث رسوله وحديث صحابته والتابعين .
- (٦٩٨) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري - رسالة دكتوراه بدار العلوم لشعبان صلاح ص ٢٨ .
- (٦٩٩) المستوي اللغوي للفصحي واللهجات ص ١٣٥ .
- (٧٠٠) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٢٨ .
- (٧٠١) الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته لحسن جبل - دار الفكر العربي ص ٥٢ .
- (٧٠٢) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر د . أحمد مختار عمر - ط ٤ - سنة ١٤٠٢ هـ - سنة ١٩٨٢ ص ٣٩ .
- (٧٠٣) انظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن محمد الأنصاري - دار الريان للتراث ٤٧١/٦ ، وانظر الإقناع في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ - مراجعة وتدقيق سعيد الصدرة ت دار الفكر - بيروت ط ١ سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٦ م ٣٤٧/١ - ٣٧٧ وقد روى عن عمر بن الخطاب قوله : «يأليها الناس ، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية ، فإن فيه تصوير كتابكم ، ومعاني كلامكم ، تفسير القرطبي ٤٧١/٦ وقال ابن عباس : الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلي ديوانها فلتفسنا معرفة ذلك منه وقال أيضاً .. إذا سألتهموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب الإقناع ٣٤٧/١ .
- (٧٠٤) المستوي اللغوي للفصحي واللهجات د محمد عيد ص ١٣٠ ، ١٣١ .
- (٧٠٥) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٣٠ فما بعدها .
- (٧٠٦) الموازنة بين أبي تمام والبحتري تصنيف الإمام الحسن بن بشر بن يحيى الأمدى البصري ت ٣٧٠ هـ تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العلمية - بيروت لا ط ، لا ت تاريخ المقدمة شعبان سنة ١٣٦٣ هـ - سنة ١٩٤٤ م ص ٢٤ ، مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٣٠ فما بعدها .
- (٧٠٧) من قضايا الشعر في النقد العربي د . أحمد درويش - مكتبة النصر بالقاهرة بدون تاريخ ص ٦ ، ٥ .
- (٧٠٨) واحد الجزأمة ، وهم قوم بالموصل أسلمهم من العجم وينظر : الخصائص ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ .
- (٧٠٩) الأحزاب ٣٧ .
- (٧١٠) من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة ، وهذا قول العجوز المذكور في قوله قبل :
- تقول عجوز مدرجى متروحا علي بابها من عند أهلى وغاديا يقول : إنه ترك البادية ، وأقام بالبصرة ، وهى ما عناه بالمصر ، فقالت له عجوز وقد علمت أنه ليس من البصرة : هل لك زوجة أو أنت ذو خصومة فلك قصية عند الحاكم ينظر : الخصائص ٢٩٨/٣ حاشية رقم (٥)
- (٧١١) الخصائص ٢٩٨/٣ .
- (٧١٢) مواقف النحاة من القراءات القرآنية للباحث شعبان صلاح ص ٣٢ .
- (٧١٣) صاحبى في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها : أحمد بن فارس - الناشر : المكتبة السلفية - القاهرة - مطبعة المؤيد - ط سنة ١٣٢٨ هـ ، ١٩١٠ م ص ٢٣ .
- (٧١٤) قریش / ١ ، ٢ ، ٣ .

- (٧١٥) الصحابي لابن فارس / ٣٣ وينظر : في تاريخ الأدب للجاهلي د. علي الجندي مكتبة النصر بدون تاريخ ص ٩٥ : ١٠٤ ، دراسات نحوية في خصائص ابن جني لأحمد سليمان وإقوت - دار المعرفة الجامعية - إسكندرية سنة ١٩٩٦م ص ٨٦ : ٨٩ .
- (٧١٦) مصادر الخريطة : الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص ٣٣٣ في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ٢٢١ .
- (٧١٧) المزهر ٤٨٣/٢ .
- (٧١٨) الاقتراح ٤٤ / المزهر ٢١٢/١ .
- (٧١٩) الاقتراح ٤٤ ، ٤٥ .
- (٧٢٠) الخصائص ٧/٢ .
- (٧٢١) لخصائص ٧/٢ .
- (٧٢٢) لخصائص ٧/٢ .
- (٧٢٣) أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم ٢٧-٢٩ .
- (٧٢٤) السابق ٢٩ * وقد طبق ذلك علي سيبويه الدكتور عباده في عصور الاحتجاج في النحو العربي
- (٧٢٥) انظر مثلاً الهمع ١٥٢/٣ ، ١٦٥/٣ ، ١٢٩/٣ ، ٣٤٩/٢ .
- (٧٢٦) انظر مثلاً الهمع ١٨٢/٢ ، ٢٤٤/٢ ، ١٧٩/٣ ، ٤٣٧/٢ ، ٣٧٤/٢ ، شرح الألفية ٢٥٠
- (٧٢٧) انظر مثلاً الهمع ٧١/٢ ، ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨/٢ ، ١٦١/٢ ، ٢٤٦/١ ، ٣٧٨/١ ، ٧٧/٢ ، ٥١/٣ ، ٤٠٥/٢ .
- (٧٢٨) الهمع ٢٦٢/١ ، ٤١٨/١ ، ٢٠٤/٣ .
- (٧٢٩) الهمع ٢٨٣/٢ ، ٤٩٩/١ .
- (٧٣٠) الهمع ٣٨٩/٢ .
- (٧٣١) الهمع ٤٦٥/١ .
- (٧٣٢) الهمع ٤٨٨/٢ .
- (٧٣٣) الهمع ٤٩٧/١ .
- (٧٣٤) الهمع ٢٨٩/١ ، ٣٧٨/١ ، ١٢١/٢ ، ٣٢٩/١ ، ٤٢٩/٢ ، ٣٢٩/١ ، ٣٢٩/١ ، ٧/٢ ، شرح الألفية ٣٠٥ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ٢٢٥ .
- (٧٣٥) الهمع ٢٨٩/١ ، ٤٠٢/٢ ، ٣٢٣/٢ ، ٣١/٢ ، ٧١/٢ ، شرح الألفية ٨٣ .
- (٧٣٦) الهمع ٣٦٦/٢ ، ٢٩٠/٢ .
- (٧٣٧) الهمع ٤٢٣/٢ ، شرح الألفية ٢١٢ .
- (٧٣٨) الهمع ٥٨/٣ .
- (٧٣٩) الهمع ١٤٤/٣ ، شرح الألفية ١٧٦
- (٧٤٠) الهمع ٤٣٣/٢ .
- (٧٤١) الهمع ٢٦٢/١ ، ٤١٨/١ ، ٤٨/٢ ، شرح الألفية ١١٥ .
- (٧٤٢) الهمع ٢٨٣/٢ ، ٤٩٩/١ .
- (٧٤٣) شرح الألفية ٢٦٩
- (٧٤٤) الهمع ٣٢٦/٢ .
- (٧٤٥) شرح الألفية ٢٢٥ ، ٢٠٩
- (٧٤٦) الهمع ٣٦٣/١ ، ١٠٠/٢ ، ١١٦/٢ .
- (٧٤٧) الهمع ٤٨٨/١ ، ٤٨٢/٢ ، شرح الألفية ١٨٢ .

- (٧٤٨) الهمع ٤٢١/١ ، ١٤٩/٣ ، ٤٤٧/٢ ، ٢٧/٢ ، شرح الألفية ٢٨٠ .
- (٧٤٩) الهمع ٤٠٣/١ ، ٢٥٤/١ .
- (٧٥٠) الاقتراح ص ٤٥ .
- (٧٥١) فقه اللغة د. على عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر - القاهرة ص ١١٢ فما بعدها ، علم اللغة العربية د. إبراهيم صوة - دار الثقافة - سنة ١٩٩٢ م من ص ٥٥ : ص ٧٢
- (٧٥٢) العربية دراسات في اللغة واللهجات ليوهان فك رمضان عبد اللواب - مكتبة الخانجي بمصر ص ١٣
- (٧٥٣) الاقتراح ٥٥ .
- (٧٥٤) العمدة في محاسن الشعر ، وأدابه ، ونقده تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي سنة ٨٣٩٠ هـ : سنة ٤٥٦ هـ - حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ط ٢ سنة ١٣٧٤ هـ = سنة ١٩٥٥ م مطبعة السعادة بمصر ١/ص ٩٠ خزائن الأدب ٦/١ .
- (٧٥٥) للعمدة لابن رشيق ١/ص ٩٠ خزائن الأدب ٦/١ .
- (٧٥٦) للعمدة لابن رشيق ١/ص ٩٠ ، الاحتجاج بالشعر في اللغة د. محمد حسن جبل ص ٧٩ ، ٨٠ .
- (٧٥٧) طبقات الشعراء لابن المعتز نخ عبد الستار فراج - دار المعارف بمصر ص ٢٠ ، ٢١ .
- (٧٥٨) عصور الاحتجاج في النحو العربي ص ١٨٤ .
- (٧٥٩) الاقتراح ٥٥ .
- (٧٦٠) خزائن الأنجب ٥/١ ، ٦ .
- (٧٦١) العمدة لابن رشيق ٩٠/١ ، ٩١ .
- (٧٦٢) الموشع للمريزاني ص ٣١٠
- (٧٦٣) الموشع ص ٣١٠ .
- (٧٦٤) الاقتراح ٥٥ .
- (٧٦٥) الاقتراح ٥٥ .
- (٧٦٦) الاقتراح ٤٨ .
- (٧٦٧) الاقتراح ٥٤ .
- (٧٦٨) الاقتراح ٥٨ .
- (٧٦٩) الاقتراح ٥٩ .
- (٧٧٠) الاقتراح ٤٨ ، المزهري ١٤٠/١ .
- (٧٧١) المزهري ١٣٨/١ وينظر : إشكالات للإمام الرازي وجوابها حيث الكلام عن المتواتر وشروطه والآحاد والمرسل والمنقطع في : الاقتراح ص ٦٠ ، المزهري ١٢٥/١ ، ١٢٠ ، ١١٣/١ ، ١١٢ ، أصول التفكير النحوي د. علي أبو الكارم ص ٦٥ .
- (٧٧٢) ينظر : قضايا من تراثنا النقدي د. حسن طبل ص ١٣ فما بعدها
- (٧٧٣) السابق نفسه .
- (٧٧٤) العمدة لابن رشيق ١/ص ٩١ .
- (٧٧٥) قضايا من تراثنا النقدي د. طبل ص ١٣ .
- (٧٧٦) القياس في اللغة العربية د. محمد حسن عبد العزيز ص ١١٨
- (٧٧٧) السابق نفسه / ١١٨ .
- (٧٧٨) قضايا من تراثنا النقدي ص ١٣ .

(٧٧٩) المعجم الوسيط ١٠٩٩/٢ (ولد) .

(٧٨٠) المدة ٩١/١ .

(٧٨١) المدة ٩٠/١ .

(٧٨٢) ينظر مثلاً : الهمع ١٧٣/٣، ٤٦٥، ٣٤٣/٢ .

(٧٨٣) ينظر مثلاً : الهمع ٢٨٣/١، ١١٦/٢، ٣٩٢، ٣٧٤، ١٥٨/٢، ٤٦٠، ٣٤٣، ٣١٠ .

(٧٨٤) ينظر مثلاً : الهمع ٤٨٨/١، ٤٢٢/٢، ٤٨٢ ، شرح الألفية ص ١٨٢ .

(٧٨٥) ينظر مثلاً : الهمع ٢٩١/٢ .

(٧٨٦) العدد وكتايبه في حاشية البيضاوي ص ١٢٧ .

(٧٨٧) السابق ص ١٢٧ .

(٧٨٨) للمطالع السعيدة ص ١٦١ ، ص ١٦٢ .

(٧٨٩) والبيت للعباس بن الأحنف وقيل لمجنون ليلى في : الدرر اللوامع ٦٩/١ علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع

في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت

ط ٢ سنة ١٣٩٣ هـ = سنة ١٩٧٣ م ٦٩/١ .

الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر علي متممة الأجرومية تأليف

الشيخ محمد بن محمد للرعيلى الشهير بالحطّاب - رحمه الله - ويليّه منحة الموهب العلية شرح شواهد

الكواكب الدرية تأليف العلامة عبد الله يحيى الشّعبى - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان سنة ١٤١٦ هـ = سنة

١٩٩٥ م لاط ص ١٢٢ .

وسرب : جماعة - والقطا : نوع من الطيور يشبه الحمام ، وهو جمع قطاة ويجمع أيضاً علي قطوات .

(٧٩٠) شرح الألفية ص ٧٨ ، ص ٧٩ .

(٧٩١) هامش المطالع السعيدة ص ١٠٠ .

(٧٩٢) عجز بيت صدره : يذيق المرعب منه كل عصب

وهو لأبى العلاء المعرى في : الدرر ٧٧/١ ، للجنى الدانى في حروف المعانى - صنعة الحسن بن قاسم المرادى

- تح د . فخر الدين قباد ، أ . محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط ١ سنة ١٤١٢ هـ = سنة

١٩٩٢ م ص ٦٠٠ ، رصف المبانى في شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد الفور المالقي ت ٧٠٢ هـ تح

أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق لاط ، لات ص ٢٩٥ ، مغنى اللبيب عن كتب

الأعاريب تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ت ٧٦١ هـ تح محمد محيى الدين

عبد الحميد - المكتبة العصرية ببيروت سنة ١٩٩٢ م لاط رقم ٤٤٢ ٣٠٢/١ .

(٧٩٣) المطالع السعيدة ١٩٠ ، ١٩١ الهمع ٣٣٧/١ فما بعدها .

(٧٩٤) للبيت في الدرر ١٧/١ ونسبه للحريري وليس للمعري يقول : ... وتلحينه ليس بجيد ، ويكنى في ذلك أن ابن

الخضاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ، ولو ضعيفاً لا يسوغ قبح

اعتراضه .

والمثيل به في قوله : «فانثني بلا عيدين، حيث ثني المشترك الذي لا تجوز تثنيته ...

(٧٩٥) الهمع ١٤٣/١ فما بعدها

(٧٩٦) الدرر ١٧/١ .

(٧٩٧) البيت لأبي نواس في الدرر ٧٢/١، أمالي ابن الحاجب تح فخر سليمان قدارة - دار الجيل بيروت - ودار عمان ط ١ سنة ١٩٨٩ م ص ٦٣٧، خزائن الأدب ٣٤٥/١، ٣٤٦، تذكرة النحاة لأبي حيان الأنطلي - تح عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ سنة ١٩٨٦ م ص ١٧١، ص ٣٦٦، ص ٤٥٥ .

(٧٩٨) الهمع ٣٠٩/١ .

(٧٩٩) عجز بيت صدره : تولي قتال المارقين بنفسه وهو لعبد الله بن قيس الرقيبات في : ديوان عبيد الله بن قيس الرقيبات تحقيق وشرح محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت لا ط سنة ١٩٥٧ م ص ١٩٦، الدرر ١٤١/١، شرح شواهد المعنى ٧٨٤/٢، ٧٩٠، شرح شواهد المعنى تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - مكتبة دار الحياة - بيروت - ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي لا ط، لا ت

ويلا نسبة في : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإريلي - شرح وتحقيق د. حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية سنة ١٤٠٤ هـ = سنة ١٩٨٤ م لا ط ص ١١٨، والجنى الداني ص ١٧٥، شرح شذور الذهب ص ١٧٧ .

(٨٠٠) البيت لأمية بن أبي الصلت في : ديوان أمية بن أبي الصلت جمعه : بشير يموت - بيروت ط ١ سنة ١٩٣٤ م ص ٤٨، ويلا نسبة في : أوضح المسالك ٩٠/٢، شرح شواهد المعنى ٧٨٣/٢ .

(٨٠١) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٩١/٢، الدرر ١٤٢/١، شرح شذور الذهب ص ١٧٨ وفي حاشية الشيخ يس العلمي علي شرح التصريح علي التوضيح ٢٧٦/١ : أنه نسب إلي أبي فراس الحمداني في ترجمته التي منمها كتاب قيمة الدهر وذكر أن أبا فراس من المولدين، فالغرض من الأبيات التمثيل لا الاستشهاد

(٨٠٢) الهمع ٥١٣/١، ينظر : شرح الألفية ص ١٤٩، ص ١٥٠

(٨٠٣) البيت بلا نسبة في الدرر ١٩٩/١ .

(٨٠٤) الهمع ٢١٨/٢ .

(٨٠٥) البيت للأعشي وقيل للحطيفة وقيل لربيعه بن جشم وقيل لدثار بن شيبان النمرى في الدرر ٩/٢ وللأعشي في الكتاب ٤٥/٣ وللغزدي في أمالي اللقالي ٩٠/٢ كتاب الأمالي تأليف علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - دار الجيل - بيروت ط ٢ سنة ١٤٠٧ هـ = سنة ١٩٨٧ م ويلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢ ومجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب - شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط ٥ سنة ١٩٨٧ م ٥٢٤/٢ .

(٨٠٦) البقرة ٤٢ .

(٨٠٧) صدر بيت عجزه : عار عليك إذا فلت عظيم وهو لأبي الأسود الدؤلي في : ديوان أبي عمر الأسود الدؤلي - تحقيق محمد حسين آل ياسين - لا ناشر - ط ١ سنة ١٩٨٢ م ص ٤٠، الدرر ٩/٢، ١٠، شرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ص ٣١٢ وللمتوكل اللبلي في : العقد الفريد ٣١١/٢ كتاب العقد الفريد تأليف أبي أحمد بن محمد بن عبد ربه الأنطلي - شرحه وضبطه وصححه وعلون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الإياري - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٨٩ هـ = سنة ١٩٦٩ م لا ط - الجزء السابع فهارس الكتاب وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي محمد رشاد عبد المطلب سنة ١٣٩٣ هـ = سنة ١٩٧٣ م لا ط

(٨٠٨) البيت للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١ ديوان الشريف الرضي بناية محمد سليم البابي - طبعة الأدبية - بيروت سنة ١٩٦٧ م لا ط، وفي الدرر ٩٠/٢، وللشريف المرتضى في : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ تح محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بيروت سنة ١٩٩٢ م لا ط ٧٧١/٢ شاهد رقم ٩٠١ .

- (٨٠٩) الأحزاب/٣٧ .
- (٨١٠) صدر بيت عجزه : ولكن حديثاً ما حديث الرواحل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤: ديوان امرئ القيس (تخاتر العرب ٢٤) نج محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ط ٥ - لا ت، الدرر ٢/٢٤، شرح شواهد المغني ١/٤٤٠، لسان العرب (صحيح، حجر) وبلا نسبة في الجني الداني ص ٢٤٤
- (٨١١) صدر بيت عجزه : ودأوتني بالتي كانت هي للدام .
- وهو لأبي نواس في ديوانه ٢١/١ : شرح ديوان أبي نواس : ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا حاوي - الشركة العالمية للكتاب - بيروت ط ٥ سنة ١٩٨٧م، الدرر ٢/١٠، لسان العرب (شغل) .
- (٨١٢) الهمع ٢/٣٥٨، ٢/٣٥٨ .
- (٨١٣) عجز بيت وصدره : وقال نبي المسلمين تقدموا وهو للمعالي بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢ ديوان عباس بن مرداس : جمع وتحقيق يحيى الجبوري - نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة للثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية سنة ١٩٦٨م، الدرر ٢/١١٩، ٢/١٢٠، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٩ .
- (٨١٤) عجز بيت وصدره : تردّد فيها شؤوها وشعاعها وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٤: ديوان أوس بن حجر تحقيق وشرح محمد يوسف نجم - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ط ٣ سنة ١٣٩٩ هـ = سنة ١٩٧٩م، وبلا نسبة في الدرر ٢/١٢١ .
- (٨١٥) سبق ذكره وهو برواية : أنبيت ريان الجفون من الكري وأنبيت منك بليلة الملسوع لشريف الرضي في ديوانه ١/٤٩٧، الدرر ٢/١٠ وللشريف المرتضى في مضي اللبيب ٢/٧٧١ الشاهد رقم ٩٠١ .
- (٨١٦) الهمع ٣/٣٨، ٣/٣٨ .
- (٨١٧) البيت في الدرر ٢/١٦٧، ١٦٨، شرح شواهد المغني ٢/٧٧٥، شرح التصريح ٢/١٣٨ .
- (٨١٨) البيت في شرح ديوان أبي نواس ضبط معانيه وأكملها إيليا حاوي - الشركة العالمية للكتاب - بيروت - لا ط سنة ١٩٨٧م ٢/٧، خزائن الأدب ٢/٤٦٢، الدرر ٢/١٦٨، ١٦٩ .
- (٨١٩) الهمع ٣/١٥٨ .
- (٨٢٠) الزمر ٦/ .
- (٨٢١) السجدة ٧، ٨، ٩ .
- (٨٢٢) الأنعام ١٥٣، ١٥٤ .
- (٨٢٣) البيت لأبي نواس في شرح ديوانه ١/٣٥٥ برواية :
قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قيل ذلك جده
- والدرر ٢/١٧٣، ١٧٤، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٤٢٨، وجواهر الأدب ص ٤٥٠، ووصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢ هـ. نج أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق لا ط، لا ت ص ١٧٤ .
- (٨٢٤) الهمع ٣/١٦٤ .
- (٨٢٥) ينظر مثلاً : الأشباه والنظائر ٥/٢٩٧، ٢٩٤، ٢٧١، ١٦٤، ٥٨/٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٢ .
- (٨٢٦) ينظر مثلاً : الأشباه والنظائر ٦/١٢٤ .
- (٨٢٧) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٥٥، ٥٦، ١٠٠ .
- (٨٢٨) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٥٦ .
- (٨٢٩) ينظر مثلاً : المطالع السعيدة ٢٦٠ .
- (٨٣٠) التكت علي كتابي الكافية والشافية ١/٣٤٢، ٣٤٣ .

- (٨٣١) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - تج محمد عبده عزام - دار المعارف ط ٥ لات ١٥٠/١ البيت رقم (١٣) .
- (٨٣٢) تفسير البيضاوي ٢٠٧/١، ٢٠٨ .
- (٨٣٣) العدد وكتايبه في حاشية السيوطي علي البيضاوي ... مع دراسة وتحقيق القسم الثاني ... لأحمد مهدي عبد ربه السيد - ماجستير بكلية اللغة العربية رقم ١٩٩٦ من ١٢٧
- (٨٣٤) السابق/ ١٢٧ .
- (٨٣٥) العدد وكتايبه في حاشية السيوطي علي البيضاوي من ١٢٧ .
- (٨٣٦) تفسير البيضاوي ٢٠٧/١، ٢٠٨، العدد وكتايبه من ١٢٨ .
- (٨٣٧) العدد وكتايبه ١٢٨، الحال في حاشية السيوطي علي تفسير البيضاوي من ٨٣، ٨٤
- (٨٣٨) العدد وكتايبه من من ٣٢٧:٣٣٢ قسم التحقيق من ٣٣٢، ١٢٨ .
- (٨٣٩) السيوطي النحوي لعبدان سليمان مردم من ٥٣٠، ٥٣١
- (٨٤٠) شرح شواهد المتن ٢٤٧/١ .
- (٨٤١) السيوطي النحوي من ٥٣١ .
- (٨٤٢) الاقتراح من ٥٥، ٥٥ .
- (٨٤٣) بلغ عدد الشواهد الشعرية في كذاب عقود الزيرجد ٣٩٩ في ٤٩٤ موضع منها : ٢٣٩ شاهد شعري في ٢٥٢ موضع، و ٥٩ من الرجز في ٧٦ موضع، و ١٠١ من أنصاف الأبيات وأجزائها في ١٦٦ موضع .
- وقد اعتمدنا في إحصائنا علي الفهارس العامة .
- (٨٤٤) سبق هذا البيت وهو للعباس بن مرداس في ديوانه من ١٠٢، الدرر ١١٩/٢، ١٢٠ . ولا نسبة في الجني الداني من ٤٩ .
- (٨٤٥) الهمع ٤٤٦/٣ .
- (٨٤٦) البيت بتمامه : ففض الطرف إنك من نميرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً وهو في الدرر ٢٤٠/٢ يقول : استشهد به علي أن المدغم إذا وليه ساكن يكسر . كالضلال في البيت، وفي الأشموني : والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن ... ومنهم من يفتح وهم يلو أسد، وحكي ابن جني الضم ... والبيت، قصيدة جرير المعروفة بالنامغة هجا بها الراعي النيمري وقومه، ويقال : إن امرأة مرت علي جماعة من بني نمير فضحكوا منها وقالوا كلمة تذل بالأب فقامت : ما امتثلتم قول الله تعالي : قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ولا قول جرير : ففض الطرف إنك من نمير ... إلخ .
- (٨٤٧) شرح الألفية ٣٧٥ .
- (٨٤٨) لأبي التميمي العجلي في الدرر ٢١٦/٢ ويعدده : الواسع الفصل الوهوب المجزئ .
- (٨٤٩) شرح الألفية ٣٧٤ .
- (٨٥٠) للرجز لحكيم بن معية التميمي في الموشح من ٢٥ : الموشح مأخذ العلماء علي الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمريزاني أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المريزاني ٢٨٤هـ - تج علي محمد البجاوي - مانزم الطبع والنشر - دار الفكر العربي - القاهرة - لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٥م - سنة ١٣٨٥هـ - ويعدده : تدهن رأسي وتغليبي واتمسح القفا حتى تنكتا وهو بلا نسبة في الدرر ٢٣٥/٢، ٢٣٦ يقول : استشهد به علي أنه قد يوقف علي حرف موصل بألف - كالضلال في الشطر : قال : أي تأني فوقف علي حرف المضارعة ووصله .

(٨٥١) الرجز لنعيم بن أوس في الدرر ٢/٢٣٧، وبلا نسبة في الموضح ص ٢٦ والكتاب ٣/٣٢١ ويعدّه : ولا أريد الشرح إلا أن نا .

(٨٥٢) الهمع ٣/٤٠٠ .

(٨٥٣) عجز بيت من معلقة امرئ القيس وصدره :

أغرّك منى أن حبك قاتلى

ينظر : شرح قطر اللذي ص ١٥٤ رقم ٢٥ شرح قطر اللذي وبلّ الصديّ تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ . ومع كتاب سبيل الهدي بنح شرح قطر اللذي _ طبعة جديدة منقّحة مذكّلة بالفهارس _ تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية صيدا - بيروت ط ١ سنة ١٩٩٤م = ١٤١٦هـ ، وللدرر ٢/٢٣٦، شرح شواهد المختص ١/٢٠ .

(٨٥٤) الهمع ٣/٤٠١ .

(٨٥٥) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٤١٤ : كتاب أسرار العربية تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥٧٧: ٥١٣هـ . عنّي بتحقيقه محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق لا ط، لا ت، شرح للتصريح ١/٢٤١، وذكر صاحب الدرر ٢/٢٣٤ اختلافهم في نسبة هذا البيت .

والنقر : صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج اللون ثم يصوت به فينقر بالدلبة لتسير .

(٨٥٦) بلا نسبة في الدرر ٢/٢٣٤، وأبذية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ص ١٢٧ وأسرار العربية ص ١٥٥ أراد : الحجل ؛ فنقل حركة اللام إلي العين في الوقف .

(٨٥٧) الرجز لزيد الأعجم في : شعر زيد بن الأعجم ص ٤٥ : شعر زيد الأعجم : جمع وتحقيق يوسف حسين بكار - دار المسيرة - ط ١ سنة ١٩٨٣م، الدرر ٢/٢٣٤ ٢٣٥ .

(٨٥٨) الهمع ٣/٣٩٣، ٣٩٤ .

(٨٥٩) عجز بيت، وصدره : رَحّت وفي رجلك ما فيهما .

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤٢ : ديوان الأقيشر الأسدي : جمع وتحقيق خليل النويهي - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ سنة ١٩٩١م، الدرر ١/٣٢١

وقد سكن الشاعر اللون في هنك ضرورة، وهو مرفوع ؛ لأنه فاعل بدأ

(٨٦٠) صدر بيت عجزه :

إنما من الله ولا وإغل

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٧ ورواية الديوان :

قالنوم أسقي غير مستحبّ

وفي : الأسمعيات للأصمعي تحقيق أحمد محمد شلكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط ٥ لات ص ١٣٠، الدرر ١/٣٢١، وصف المبانى ص ٣٢٧ .

ومستحبّ : يقال : احتقبه واستحقبه بمعنى ؛ واحتقب فلان الإثم : كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شراً . واستحقبه : أدخره . واللواغل : الدلخل علي القوم في شراهم، وقيل : هو الداخل عليهم في طعامهم

(٨٦١) الهمع ١/١٨٣ .

- (٨٦٢) البيت لحيان بن جبلة المحاربي في : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري - حققه وضبطه مصطفى السقا - عالم الكتب - بيروت ط ٣ سنة ١٩٨٣ من ١٧٣، ولا نسبة في الدرر ٢٢٨/٢ .
- والمددوجة : الكثرة والسعة وما اتسع من الأرض .
- (٨٦٣) عجز بيت صدره : عليها أسود ضاربات لبوسهم وهو زهير بن أبي سلمي في : ديوان زهير بن أبي سلمي - دار صادر - بيروت - لاط، لات (المقدمة لكرم البستاني) ص ٥٩، الدرر ٢٢٨/٢ .
- وضاربات : أي متعذبات للحرب، يعنى الفرسان . والسوابغ : الدروع الواسعة . ولا يخرقها : أى لا ينفذها .
- (٨٦٤) الهمع ٣٣٢، ٣٣١/٣ .
- (٨٦٥) صدر بيت عجزه : من هؤلياتكن الضلال والسمير وهو لمجدون ليلى في : ديوان مجنون ليلى جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة لاط، لات ص ١٣٠ ولا نسبة في : الدرر ٢٢٩/٢، أسرار العربية ص ١١٥ .
- (٨٦٦) الهمع ٣٥٣/٣ .
- (٨٦٧) الرواية المشهورة للبيت : وما أنا ككتي وما أنا عاجن وشراً الرجال الكنتي وعاجن وهو للأعشي في الدرر ٢٢٩/٢ ولا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢ وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ : سر صناعة الإعراب تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جنى ت ٣٩٢هـ - دراسة وتحقيق د. حسن هنداري - دار القلم - دمشق ط ٢ سنة ١٤١٣هـ - سنة ١٩٩٣ م
- (٨٦٨) البيت بلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٢، ٢٣٠ .
- (٨٦٩) الهمع ٣٥٦/٣، ٣٥٧ .
- (٨٧٠) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢١١/٢ ويعده : وإن تحني كلّ عود ودبر
- (٨٧١) شرح الألفية ص ٣٣٣
- (٨٧٢) صدر بيت عجزه : لقد جار الزمان علي عيالي .
- وهو للحطينة في ديوانه ص ٢٧٠ : ديوان الحطينة : شرح أبي سعيد السكري - دار صادر بيروت - لاط سنة ١٩٨١ م، الكتاب ٥٦٥/٣ ولا نسبة في الدرر ٢٠٤/٢ .
- (٨٧٣) الهمع ٢٩١/٣ .
- (٨٧٤) الهمع ٢٩٢/٣، ٢٩٣ .
- (٨٧٥) الهمع ٢٩٣/٣، ٢٩٤ .
- (٨٧٦) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١ : ديوان رؤية بن العجاج - اعنتي بتصحيحه وإيم بن الوردي - دار الآفاق الجديدة - بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٠، والدرر ٢٢٢/٢، وشرح شواهد المغنى ٨١٩/٢ ولا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢ .
- وقبله : ليت وهل يرفع شيئاً ليت
- (٨٧٧) الرجز بلا نسبة في : تخلص الشواهد وتلخيص الشواهد لابن هشام عبد الله بن يوسف تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالح - المكتبة العربية بيروت ط ١ سنة ١٩٨٦ ص ٤٩٥، والدرر ٢٢٣/٢ ويعده : تخطيط الشوك ولا تشاك
- (٨٧٨) الرجز بلا نسبة في الدرر ٢٢٣/٢ (ونوط : علق والأصل نيط، والصلب : الظهر) .
- (٨٧٩) الهمع ٢٧٥/٣ .

- (٨٨٠) صدر بيت، وهو للأعشي في ديوانه ص ٤٨ من قصيدة قالها في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم - برواية :
فيايك والميتات، لا تأكلنها ولا تأخذن سهماً حديثاً لنت فصداً
شرح ديوان الأعشي تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان ط ١، لات، الكتاب
لمسيويه ٥٠١/٣ .
- (٨٨١) صدر بيت وعجزه :
كما عهدتك في أيام ذي سلم
وهو بلا نسبة في الدرر ٩٦/٢ .
- (٨٨٢) صدر بيت وعجزه :
من حذر الموت أن يأتي
للأعشي من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب الكندي في ديوانه ص ٢٠٧ والدرر ٩٦/٢ .
- (٨٨٣) صدر بيت عجزه :
لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم
وهو بلا نسبة في الأشموني ٢١٣/٣ : حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح
الشواهد للعيني - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، والعيني رقم ٢١٤، ٢١٣/٣، ٧٤٦ .
- (٨٨٤) شرح الألفية ص ٢٩٢، ص ٢٩٣
(٨٨٥) تتمته : إننا نال مما كنت تجمع مغنما
وهو لحاتم الطائي في العيني ٢١٧/٣، الدرر ٩٩/٢ .
- (٨٨٦) البيت في الدرر ٩٩/٢، الكتاب ٥١٨/٣ .
- (٨٨٧) شرح الألفية ص ٢٩٤ .
- (٨٨٨) عجز بيت صدره :
ومستبدل من بعد غصني صريمةً وغصني : للمائة من الأبل وهو بلا نسبة في الأشموني ٢٢١/٣ .
- (٨٨٩) الرجز لرؤبة في الدرر ١٠١/٢ .
- (٨٩٠) شرح الألفية ص ٢٩٥ .
- (٨٩١) البيت بلا نسبة في الدرر ٦/١، ووصف للمباني ص ٤٠١ .
- (٨٩٢) الهمع ٨٠/١ .
- (٨٩٣) صدر بيت عجزه :
وتركت مرةً مثل أمس المدير
وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في : خزائن الأدب ٤٤٨/٥، الدرر ٧/١ .
- (٨٩٤) البيت يروي عجزه أيضاً : أحاد أحاد في شهر حلال
وهو لمعروذ الكلب الهذلي في : جمهرة اللغة لابن دريد - حققه وقدم له رمزي البجلي - دار العلم للملايين
- بيروت - ط ١ سنة ١٩٨٧ م ص ١٠٢، ص ٥٠٧ شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري تحقيق عبد
الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر - مكتبة دار الحروية - القاهرة - لاط، لات ٥٧٠/٢ وبلا نسبة
في الدرر ٧/١ .
- (٨٩٥) البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٢ : ديوان نعيم بن مقبل تح عزة حسن مطبوعات مديرية إحياء التراث
التقديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق سنة ١٩٦٢ م، وإصلاح للمنطق لابن السكيت شرح وتحقيق

- أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط ١ سنة ١٩٨٧ م ص ٢٥٥، المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة - دار الكتب العلمية بيروت ط ١ سنة ١٩٨٤ م ص ٦٠٦ .
- (٨٩٦) البيت بلا نسبة في الدرر ٧/١، الكتاب ٣١٨/١ .
- (٨٩٧) البيت للكثير في: شعر الكميت بن زيد الأسدي جمع وتحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس بغداد، لا ط، سنة ١٩٦٩ م ١٩١/١، وأب الكتاب لابن قتيبة حققه محمد النّال - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ سنة ١٩٨٢ م ص ٥٦٧، وخزانة الأدب ١٧٠/١، ١٧١ والدرر ٨/١ .
- (٨٩٨) للهمع ٩١/١ فما بعدها .
- (٨٩٩) صدر بيت عزه: نحج معاً، قالت: أعماماً وقابله وهو لعميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ الحاشية: ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي ذؤاد الإيادي - صدحه عبد العزيز السيمى - الدار القومية للطباعة والنشر، لا ط، لا ت (تاريخ المقدمة سنة ١٩٥٠ م)، خزانة الأدب ٣٣٨/١، وبلا نسبة في الخزانه ٣٢٧/١، والدرر ٩/١ .
- (٩٠٠) عجز بيت وصدره: إنا اقتصمنا خطوبنا بيننا وهو للناغية في: ديوان النابغة الذبياني تم وشرح كرم البستاني - دار صادر بيروت لا ط، لا ت ص ٥٩، خزانه الأدب ٣٢٧/١، ٣٣٠، ٣٣٣، الدرر ٩/١، شرح المفصل ٥٣/٤ .
- (٩٠١) عجز بيت وصدره: وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَهُوَ لَعُوقُ - بن الجراح التميمي في الدرر ١٠/١ .
- (٩٠٢) للهمع ١٠٠/١، ١٠١ .
- (٩٠٣) تمامه: .. جاذِبِينَ لَهُزْمَتِي هَذَا وَيُرَوِّى - بين لهزمتي هلى وهو بلا نسبة في الدرر ١١/١، ١٢ .
- (٩٠٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١٢/١، وشرح التصريح ٦٤/١ .
- (٩٠٥) بعده: قد بلغا في السجد غايتاهما والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٨ وله أو لأبي النجم في شرح شواهد المغنى ١٢٧/١ وبلا نسبة أسرار العربية ص ٤٦ ووصف المبانى ص ٢٤، ٢٣٦ .
- (٩٠٦) للهمع ١٢٩/١ .
- (٩٠٧) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٩، والدرر ٨٧/١ .
- (٩٠٨) للهمع ٣٤٦/١ .
- (٩٠٩) للنمر بن تولب في تخليص الشواهد ص ١٩٣، والدرر ٧٦/١، والكتاب ٨٦/١ .
- (٩١٠) للهمع ٣٢٧/١ .
- (٩١١) عجز بيت صدره: نرجو فواصل ربِّ سَبَّهٍ حسنٍ وهو لعبد بن الطبيب في: شعر عبدة بن الطبيب تحقيق يحيى الجبورى ساعدت جامعة بغداد على نشره - دار التربية - بغداد - ط ١ سنة ١٩٧١ م ص ٧٥ وفيه: مقبول مكان مسئول، والدرر ٧٩/١ .
- (٩١٢) عجز بيت صدره: يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً
- نسب للعجير السلولى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقى - نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ط ٢ سنة ١٩٦٨ م ص ٩٢١ ولزبيب بن الطافية في الدرر ٧٩/١
- (٩١٣) للهمع ٣٤٩/١
- (٩١٤) البيت لعدى بن زيد في ديوانه ص ٩٠: ديوان عدى بن زيد العبادى تحقيق محمد جبار المعبد - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية - سلسلة كتب التراث ٢ - لا ط، لا ت، والدرر ٨٤/١، شرح شواهد المغنى ٤٧٠/١ .
- (٩١٥) جزء من بيت تمامه: أمست خلأء، وأمسى أهلها احتملوا أختى عليها الذى أختى على لبد وهو للناغية الذبياني في ديوانه، خزانة الأدب ٥/٤، الدرر ٨٤/١ بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٣٠ الشاهد رقم (٤٤) .

- لُبْد - هنا - يصف دار احبابه بأنها قد تحولت من حالٍ إلى حال ؛ فقد خلت من الإنس وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها .
- (٩١٦) الهمع ٣٦٨/١
- (٩١٧) البيت لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل وبلا نسبة في الدرر ٨٥/١ .
- (٩١٨) الهمع ٣٦٨/١ .
- (٩١٩) البيت بلا نسبة في الدرر ٨٦/١ .
- (٩٢٠) البيت بلا نسبة في الدرر ٨٦/١ .
- (٩٢١) الهمع ٣٧١، ٣٧١/١ .
- (٩٢٢) البيت للنعمان بن النضر ملك الحيرة في الدرر ٩٠/١ ، شرح شواهد المغني ١٨٨/١ ، وبلا نسبة في شرح الأسموني ٢٤٢/١ .
- (٩٢٣) البيت للنافذة الذبباني في ديوانه من ١٠٨ والدرر ٩٠/١ .
- (٩٢٤) البيت لليلي الأخيلية في ديوانها من ١٠٩ : ديوان ليلى الأخيلية جمع وتحقيق خليل إبراهيم المعلية - دار الجمهورية - بغداد لا ط سنة ١٩٦٧ م ، واليلي أولعيد بن ثور في الدرر ٩١/١ وبلا نسبة في شرح قطر الندى من ٢٤٠ الشاهد رقم ٤٨ وآل مطرف : هم قوم من بني عامر وهم قوم ليلى .
- (٩٢٥) الهمع ٣٨٣/١ .
- (٩٢٦) البيت للعين المنقري في الدرر ٩١/١ وبلا نسبة في شرح قطر الندى من ٢٤١ وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ .
- (٩٢٧) البيت بلا نسبة في الدرر ٩١/١ .
- (٩٢٨) البيت بلا نسبة في الدرر ٩١/١ .
- (٩٢٩) الهمع ٣٨٣/١ .
- (٩٣٠) البيت بلا نسبة في الدرر ١١٥/١ ، الجلي الداني من ٣٧٨ ، ٤١١ ، والكتاب ١٤٤/٣ .
- (٩٣١) الهمع ٤٤١/١ .
- (٩٣٢) الرجز لرؤبة في ديوانه من ١٧٠ وله أولعتره بن عروس في الدرر ١١٧/١ ، وبلا نسبة في الجني الداني من ١٢٨ .
- (٩٣٣) عجز بيت صدره : مرؤا عجلاً ، فقالوا : كيف صاحبكم .
- وهو بلا نسبة في الدرر ١١٩/١ ، وتذكرة النحاة من ٤٢٩ ووصف المباني من ٢٣٨ .
- (٩٣٤) يروى : بكل مناد مكان بكل مراد وهو لكثير عزة في : ديوان كثير عزة تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة بيروت ط ١ سنة ١٩٧١ من ٤٤٣ ، والدرر ١١٩/١ .
- (٩٣٥) عجز بيت صدره : أمسى أبان قليلاً بعد عزته .
- وهو بلا نسبة في : الدرر ١١٩/١ ، ١٢٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ استشهد به على زيادة اللام في خبر ما النافذة .
- (٩٣٦) الهمع ٤٤٨/١ .
- (٩٣٧) ويروى اللهم ولا هـ مكان لاهم والبيت للأعشى ينظر : الخزائن ١٧٦/٧ ، والدرر ١٥٤/١ ، ١٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٣٠/١ .
- (٩٣٨) الهمع ٤٧/٢ .
- (٩٣٩) ويده : فلا يزال شاحج يأتيك بجـ

والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ١٥٥/١ ولا نسبة في : شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ : شرح شافية ابن الحاجب الاسترأبازي مع شرح شواهد لعبد القاهر البغدادى حققهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محبى الدين عبد الحميد - دار الفكر العربى بيروت - لا ط سنة ١٩٧٥ م ١ .

(٩٤٠) البيت لأبى خراش الهذلى فى الدرر ١٥٥/١، وشرح أشعار الهذليين، ولأمية بن أبى الصلت قاله عند موته فى خزائن الأدب ٢٩٥/٢، ولا نسبة فى أسرار العربية ص ٢٣٢ وإذا : ظرف . وألم الشيء : قرب . أقول : خبر "لن"

(٩٤١) الهمع ٤٨٤٧/٢

(٩٤٢) صدر بيت عجزه :

وكل نعيم لا محالة زائل

وهو للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ص ١٣٢، شرح التصريح ٢٩/١ العيني ٢٨/١، ٢٩، ٣٠ رقم (١)، حاشية الصبان ٢٨/١، الدرر ١٩٧/١ وهو من قصيدة لامية أولها :
ألا تسألن المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال ويأطل
(٩٤٣) صدر بيت عجزه : بكل الذى يهوى ندى مولع

وهو بلا نسبة فى : شرح التصريح ١١٠/١، الدرر ١٩٧/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٢ رقم (١٢١) .
و اللندامى : جمع ندمان، وأصله الذى يجالسك على للشراب، ثم قد يعم كل صاحب، والنديم بمعناه . مولع : مغرم، وفعله أولع، وهو ملازم للبناء للمجهول .

(٩٤٤) شرح الألفية ١٨٦، ١٨٧

(٩٤٥) صدر بيت عجزه : يلوح كأنه خال وهو لكثير عزة فى ديوانه ص ٥٠٦ والكتاب ١٢٣/٢، الخزائن ٢٠٩/٢، ٢١٠، ٢١١ . ولا نسبة فى الفصول الخمسون ص ١٨٧ الفصول الخمسون لابن المعلى زين الدين أبى الحسين يحيى بن عبد المعلى المغربي ٥٦٤ - ٦٢٨ هـ تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى - عيسى البابى الحلوى - مكتبة الإيمان - لا ط سنة ١٣٩٦ هـ - سنة ١٩٧٦ م، الأشمونى ١٧٤/٢ ونسبه العيني ١٧٤/٢، ١٧٥ - رقم (٣٦٢) - إلى كثير.

(٩٤٦) شرح الألفية ص ١٩٠

(٩٤٧) صدر بيت عجزه : لنفسك العذر فى إيماناً الأمل لرجل من طيى : ينظر : الدرر ٢٠١/١، التصريح ١/٣٧٧، العيني ١٧٦/٢ رقم (٣٦٦) وهو بلا نسبة فى الأشمونى ١٧٥/٢، ١٧٦ .

(٩٤٨) شرح الألفية ص ١٩١

(٩٤٩) صدر بيت وعجزه : وهل بدرة بالناس من عار وهو لسالم بن دارة اليربوعى من قصيدة هجا بها فزارة . ينظر : الدرر ٢٠٢/١، الخصائص ٢٧٠/٢ العيني ١٨٥/٢ رقم (٣٧٧) ولا نسبة فى شرح شذور الذهب ص ٢٤٧

(٩٥٠) شرح الألفية ١٩٤

(٩٥١) البيت بتمامه :

رايتك لما أن عرفت وجوها صدت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

وهو لرشيد بن شهاب البشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد البشكرى .
والشاهد فيه : طبت النفس حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذى يجب له التنكير .
وهو من شواهد : الدرر ٥٣١/٢، ٢٠٩، والتصريح ١٥١/١ .

(٩٥٢) شرح الألفية ص ١٩٨ .

- (٩٥٣) شرح الألفية ص ١٩٩ .
 (٩٥٤) شرح الألفية ص ١٩٩ .
 (٩٥٥) صدر بيت عجزه : شئرا الإغارة فرسانا ركبانا وهو لقريط بن أنيف، أحد بلى العنبر . وهو من شواهد الدرر ١٦٧/١ ، وفي العيني ٢٢٠/٢ رقم (٤١٦) بلا نسبة .
 (٩٥٦) شرح الألفية ص ٢٠٣ .
 (٩٥٧) صدر بيت عجزه : لَعَمَرُ الله أعجبنى رِضَاها وهو لقحيف العامري في : العيني ٢٢٢/٢ رقم (٤١٨) وبلا نسبة في المحتسب ٥٢/١ .
 (٩٥٨) شرح الألفية ص ٢٠٥ .
 (٩٥٩) تتمته : عني، ولا أنت ديكاني، فتخزوني وهو لذي الإصبع العدواني واسمه الحدثنان بن الحرث بن محوثر بن ثعلبة في : التصريح ١٥/٢ ، العيني ٢٢٣/٢ رقم (٤١٩) .
 (٩٦٠) شرح الألفية ص ٢٠٥ .
 (٩٦١) شرح الألفية ص ٢٠٥ : ٢٠٧ .
 (٩٦٢) شرح الألفية ص ٢٠٣ .
 (٩٦٣) شرح الألفية ص ٢٠٣ .
 (٩٦٤) عجز بيت صدره : دعوتُ لما نابني مسورا وهو لأعرابي من بني أسد في العيني ٢٥١/٢ . وبلا نسبة في الأشعموني ٢٥١/٢
 (٩٦٥) قبله : إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون والرجز بلا نسبة في الأشعموني ٢٥٢/٢ ، والعيني ٢٥٢/٢ رقم (٤٦٣) والتصريح ٢٨/٢
 (٩٦٦) شرح الألفية ص ٢١٥ ، ٢١٦ .
 (٩٦٧) بعده : نجما مضنيا، كالشهاب لامعا والرجز بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٢٩ ، ١٣٠ .
 (٩٦٨) شرح الألفية ص ٢١٦ .
 (٩٦٩) عجز بيت صدره : قرشي بخير لا تكونن ومنحتي وللعسيل : مكسة العطار وهو بلا نسبة في : العيني ٢٧٧/٢ رقم (٥٠١) ، التصريح ٥٨/٢ ، اللسان (عسل) .
 (٩٧٠) شرح الألفية ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
 (٩٧١) شرح الألفية ص ٢٢٧ : ص ٢٢٩ .
 (٩٧٢) شرح الألفية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
 (٩٧٣) صدر بيت عجزه : يخال الفرار يراخي الأجل وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١
 (٩٧٤) شرح الألفية ص ٢٣٢ .
 (٩٧٥) عجز بيت صدره : كَفُورُ بعد رد الموت عني وهو للقاسم من قصيدة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي وهو من شواهد : أمالي ابن السجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسنى الطوى ٤٥٠ : ٥٤٢ هـ . تج ودراسة د. محمود الطنحلي - الناشر مكتبة الخانجي ط ١ سنة ١٤١٣ هـ - سنة ١٩٩٢ م - مطبعة المدني ٣٩٦/٢ ، والدرر ١٦١/١ .
 (٩٧٦) شرح الألفية ص ٢٣٣
 (٩٧٧) شرح الألفية ص ٢٣٣

(٩٧٨) صدر بيت عجزه : إذا عدموا زادا فإنك عاقرٌ وهو لأبى طالب عبد مناف بن عبد المطلب من قصيدة يرثي بها أمية بن المغيرة المخزومي، وكان قد خرج إلى الشام فمات في الطريق ونصل السيف : حديثه وذبابه طرفه الذي يضرب به . والسوق : جمع ساق وهو في الدرر ١٣٠/٢

(٩٧٩) صدر بيت عجزه :

جَحَّاشُ الْكَرْمَيْنِ لَهَا فَيَدُ

وهو لزيد الخليل الذي سمّاه الرسول - صلى الله عليه وسلم - زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأصنّف إليها . وهو من شواهد : شرح شذور الذهب ص ٣٩٤ ، الدرر ١٣٠/٢ ، العينى ٢٩٨/٢ رقم (٥٣٨) ، شعر زيد الخليل الطائي - صنعة الدكتور أحمد مختار البزرة - دار المأمون للتراث ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ

= سنة ١٩٨٨ ص ١٧٦

(٩٨٠) شرح الألفية ص ٢٣٦

(٩٨١) الرجز في الدرر ١٢٩/٢ ، شرح شذور الذهب ٣٨٦ الحلال : السيد

(٩٨٢) شرح الألفية ص ٢٣٧

(٩٨٣) هذه الأبيات من الرجز وهي بلا نسبة في اللسان (خشن) ، (قذذ) ، شرح المفصل لابن يعين ٨٢/١

الألف : ما يتخذ من اللين السخيف يطبخ ثم يترك حتى يوصل .

يفريبات : للثرب : شحم رقيق يغطي الكرش والأمعاء .

قذذ : وهو السهم الذي لا ريش عليه .

(٩٨٤) شرح الألفية ص ٢٥٣

(٩٨٥) الرجز في وصف سفوا ضيفهم لبناً مخلوطاً بالماء . وقيله :

حتى إذا جن الظلام واختلط

ولمذق : خلط اللبن بالماء .

وهو للعجاج

وهو من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الشيخ الإمام كمال

الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي ٥١٣-٥٧٧ هـ ومعه كتاب : الانتصاف من

الإنصاف تأليف محمد محبى الدين عبد الحميد - المكتبة المصرية - صيدا - بيروت سنة ١٤١٤ هـ = سنة

١٩٩٣ م - لا ط ١١٥/١ ، العينى ٦٤/٣ رقم (٦٠٩) يقول : عزى إلى العجاج ، ولم يثبت

(٩٨٦) شرح الألفية ص ٢٥٦

(٩٨٧) عجز بيت صدره : وقد كُتبت في الحرب ذا تَدَرٍ

وهو للعباس بن مرداس الصحابي - رضى الله عنه - وقوله : تَدَرُ أى : صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء .

وهو في الدرر ١٥٣/٢ ، التصريح ١١٩/٢

(٩٨٨) شرح الألفية ص ٢٥٧

(٩٨٩) شرح الألفية ص ٢٥٦ ، ٢٥٥

(٩٩٠) البيت بلا نسبة فى : العينى ٨٠/٣ ، ٨١ رقم (٦٢٩) ، الأشمونى ٨٠/٣ ، الدرر ١٦٠/٢

وقوله : أقلّاه : أبغضه والشاهد تأكيد الجملة الاسمية بإعادة لفظها .

(٩٩١) شرح الألفية ص ٢٦٠

(٩٩٢) شرح الألفية ص ٢٦١

- (٩٩٣) عجز بيت صدره : كهز الرديني تحت العجاج وهو لأبي ذؤاد الإيداي من قصيدة يصف فيها فرسه، في المعنى ٩٤/٣ رقم (٦٤١) قاله أبو داود جارية بن الحجاج ، وفي التصريح ١٤٠/٢ لأبي حادبة بن الحجاج .
- (٩٩٤) شرح الألفية ٢٦٤ .
- (٩٩٥) نسب سيبويه لابن مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١ ، والمعنى ٩٧/٣ رقم (٦٤٣) لأبي مروان النحوي
- (٩٩٦) شرح الألفية ص ٢٦٥ .
- (٩٩٧) بلا نسبة في الدرر ١٨٨/٢ ، حاشية الصبان ٩٧/٣ .
- (٩٩٨) شرح الألفية ٢٦٥
- (٩٩٩) صدره : لعمر ما أدرى وإن كنت داريا وهو لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١٧٥/٣
- (١٠٠٠) شرح الألفية ٢٦٧
- (١٠٠١) البيتان الملقب العبدى ينظر : المعنى ١١٠/٣ رقم (٦٥٣) ، قوله : " غنى : ألغت هو اللحم المهزول، وهو أيضا الحديث الردى الفاسد .
- (١٠٠٢) شرح الألفية ص ٢٦٩ .
- (١٠٠٣) شرح الألفية ص ٢٦٩ .
- (١٠٠٤) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٥٣ برواية :
هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذرى شطط^١ كاطعن ينهب فيه الزيت^٢ والفل^٣
وهو في الخصائص ٣٧٠/٢ وقوله : شطط : أى : جور وتظلم ومجازاة الحد .
- (١٠٠٥) شرح الألفية ص ٢٠٦
- (١٠٠٦) سبق هذا البيت
- (١٠٠٧) شرح الألفية ص ٢٠٥
- (١٠٠٨) البيت بتمامه : فكان لى شفيما، يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وهو : للأسود بن قارب المدوسى الأزدي، كان كاهنا فى الجاهلية، فلما شرف الله الأرض ببعثة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقبل إليه سواد هذا، فوقع فى قلبه حب الرسول فأسلم وأنشده بعض الأبيات منها هذا البيت . وهو من شواهد : الدرر ١٠١/١ ، والتصريح ٢٠١/١ .
- (١٠٠٩) البيت بتمامه : وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجمع القوم أعجل وهو للشنفرى الأزدي عمرو بن براق، كان يضرب به المثل فى سرعة الركض والقفز . وهو من شواهد : الدرر ١٠١/١ ، التصريح ٢٠٢/١
- (١٠١٠) شرح الألفية ص ١١١
- (١٠١١) بتمامه : أطوف ما أطوف ثم آوى إلى^١ أمأ ويروينى^٢ للنفيع^٣ وهو لنقيع بن جرموز بن عبد شمس وهو شاعر جاهلى وهو بلا نسبة فى الدرر ٦٩/٢
- (١٠١٢) شرح الألفية ص ٢٣٠ .
- (١٠١٣) عجز بيت صدره : من صد عن نيرانها وهو لسعد بن مالك وهو من شواهد : الدرر ٩٧/١ ، الكتاب ٥٨/١ ، التصريح ١٩٩/١ .
- (١٠١٤) شرح الألفية ص ١١٢ .
- (١٠١٥) البيت بتمامه : أراهم رفقى حتى إذا تجافى الليل وانخزل^١ انتخزا^٢
- وهو : لعمر بن أحمز الباهلى من قصيدة فيها جماعة من قومه، لحقوا بالشام فرأهم فى منامه . ينظر : الدرر ١٣٤/١ ، التصريح ٢٥٠/١ .

- (١٠١٦) شرح الألفية ص ١٤٢ .
 (١٠١٧) البيت بتمامه : بلى غداً ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الخزف وهو من شواهد الدرر / ٩٤ بلا نسبة، التصريح ١٩٧/١ .
 وغداً : حتى من يربوع بن قميم . والصريف : الفضة .
 (١٠١٨) شرح الألفية ص ١٠٩ .
 (١٠١٩) الاقتراح ص ٥٥ .
 (١٠٢٠) ذكر السيوطي أن : المرسل - وهو الذي انقطع سنده - ، والمجهول - وهو الذي لم يعرف ناقله - لا يقبلان ؛ لأن
 العدالة شرط أساسي في قبول النقل ، وانقطاع السند والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالمعلة ؛ فإن من لم يذكر
 اسمه أو ذكر ولم يعرف ، أو لم تعرف عائلته فلا يقبل نقله الاقتراح ص ٦٥ .
 وقد ذكر السيوطي رد بعض الأبيات ؛ لأنها مجهولة الناقل ؛ فقد ذكر ابن النحاس أن الكوفيين أجازوا إظهار
 أن بعد كي واستشهدوا بقول الشاعر :
 أردت لكيما أن تطير بقريتي ففتركتها شفاً ببدياء بلقع قال : والجواب أن هذا البيت غير معروف الناقل ، ولم
 يعرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر .
 وقال أيضاً : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ولحقوا بقول الشاعر :
 ولكنني من حبها لعميد وأجاب بأن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم يشهد أحد
 ممن وثق في اللغة ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان . وكذلك ذكر السيوطي في قول الشاعر : لا تكثرن
 إنى عسيت صائماً أنه بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ينظر : الاقتراح ص ٥٥ :
 ٥٧

- (١٠٢١) الهمع ١٠٦/٢ .
 (١٠٢٢) الهمع ١٣٩/٢ .
 (١٠٢٣) الهمع ٣٧٣/٢ .
 (١٠٢٤) الهمع ٣٧٥/٢ .
 (١٠٢٥) الهمع ٤٣٥/٢ .
 (١٠٢٦) الهمع ١٣٠/١ .
 (١٠٢٧) الهمع ١٤٩/٣ ، ٢٣٠ ، ٣٣ ، ١٤/٢ ، ٣٧٩/١ .
 (١٠٢٨) الهمع ١٤/٢ .
 (١٠٢٩) الهمع ٤٢/٢ .
 (١٠٣٠) ١٠٣٠/١ ، ٤١٤/٢ ، ٦٧/٢ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ ، ٨١/٣ ، ١٩٦ .
 (١٠٣١) الهمع ٢٣٧/١ ، ٢٣٩/٢ ، ٢١٣ .
 (١٠٣٢) الهمع ٢٨٣/١ ، ٣٧٤ ، ٣٩٢ ، ١١٦/٢ ، ٣١٠ ، ٣٤٣ ، ٤٦٠ ، ١٥٨/٣ .
 (١٠٣٣) الهمع ٣٤٣/٢ ، ٤١٥ ، ١٣٣/٣ .
 (١٠٣٤) الهمع ٢٩١/٢ .
 (١٠٣٥) الهمع ٣٣١/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٠٧/٢ .
 (١٠٣٦) ٣١٢/٢ .
 (١٠٣٧) الهمع ٣٤٨/٢ .
 (١٠٣٨) الهمع ٣٥٣/٢ ، ٦٦/٣ .

- (١٠٣٩) الجمع ١/٧٨، ١٦٦، ٧٨٤، ٤٩٧/٢، ٩٨/٣، ١٥٦ .
- (١٠٤٠) الجمع ٣/٣٢، ١٠١ .
- (١٠٤١) الجمع ٢/٩١ .
- (١٠٤٢) الجمع ١/٢٠١، ٤١٤/٢ .
- (١٠٤٣) الجمع ٢/٤٦٨ .
- (١٠٤٤) الجمع ٣/٧١ .
- (١٠٤٥) الجمع ٣/٩١ .
- (١٠٤٦) الجمع ٣/٢٩٥ .
- (١٠٤٧) الجمع ١/١٩، ٣/١٠٨ .
- (١٠٤٨) الجمع ٣/٤٥٣ .
- (١٠٤٩) الجمع ١/٢٥٤، ٤٠٣ .
- (١٠٥٠) الجمع ٢/٣٧٢ .
- (١٠٥١) الجمع ٢/٣٥٤ .
- (١٠٥٢) الجمع ٣/١٢٥ .
- (١٠٥٣) الجمع ٢/٨٦ .
- (١٠٥٤) الجمع ٢/١٢٣ .
- (١٠٥٥) الجمع ٢/٣١٧ .
- (١٠٥٦) الجمع ٢/٣١٨ .
- (١٠٥٧) الجمع ٢/٣٥٨ .
- (١٠٥٨) الجمع ١/٢١٥ .
- (١٠٥٩) الجمع ٢/٣٥ .
- (١٠٦٠) الجمع ٣/١٣٧ .
- (١٠٦١) الجمع ١/٢٣٦ .
- (١٠٦٢) الجمع ٣/١٧٨ .
- (١٠٦٣) النور ٨/٥٨ .
- (١٠٦٤) النور ٣١/٣١ .
- (١٠٦٥) الجمع ١/٨٢، ٨٣ .
- (١٠٦٦) الجمع ٢/٤٧، ٢٣٥، ٢٤٣/٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ١٨١/١ .
- (١٠٦٧) الجمع ٢/٥١٢، ٥٤، ٥٥، ٨٠، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٩ ..
- (١٠٦٨) الجمع ٢/٥٤ .
- (١٠٦٩) الجمع ٢/١١٩ .
- (١٠٧٠) الجمع ٢/١٣٩ .
- (١٠٧١) الجمع ٢/٢٠٥ .
- (١٠٧٢) الجمع ٢/٤٩٩، ٥١٢، ٢٠/٣، ٧١، ١١٣، ١٤٣، ١٦٤ .
- (١٠٧٣) الجمع ١/٢٥ .

- (١٠٧٤) الهمع ٣٠٩/١، ٣٥٠، ٣٩٥، ٣٩٧ ..
 (١٠٧٥) ينظر: قضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع لطى أحمد الكبيس - رسالة دكتوراة بآداب القاهرة رقم ٣٣٩؛
 من ٢٦٠
 (١٠٧٦) الاقتراح ص ٥٩
 (١٠٧٧) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٣٢٩ : ص ٣٣٩
 (١٠٧٨) الاقتراح ص ٥٩ ، المزهر ١/ ٢٦١
 (١٠٧٩) قضايا الخلاف النحوي فيهمع الهوامع ص ٢٦١
 (١٠٨٠) عصور الاحتجاج في النحو العربي _ رسالة ماجستير بدار العلوم إعداد محمد إبراهيم مصطفى عبادة سنة ١٣٩٤ - سنة ١٩٧٤ رقم (١٨٢) ص ٢٣٧
 (١٠٨١) الاقتراح ص ١٠٧
 (١٠٨٢) البيت للناطقة الذبياني في : جمهرة اللغة ص ١٣٥١ ، الخزانة ٢/ ٤٥٦ ، ٣/ ٤٠٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢/ ٨١٦ ، وقامه :
 على حين عانت المشيب على الصبا وقلتُ لَمَّا أَصَحُّ والشَّيبُ وازِع
 (١٠٨٣) المطالع السعيدة ص ٧٤ ، الهمع ١٧٠/٢
 (١٠٨٤) البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٤٢/٢
 (١٠٨٥) المطالع السعيدة ص ٧٥ ، الهمع ٤٦٨/١
 (١٠٨٦) البيت سلامة بن جندل السعدى في : ديوان سلامة بن جندل تحقيق فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٧ م ، خزانة الأدب ٤/ ٢٧
 (١٠٨٧) المطالع السعيدة ص ٧٧ ، الهمع ٤٦٨/١
 (١٠٨٨) صدر بيت عجزه : إلى حمامتنا أو نصفه فقد
 وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٥ ، كتاب الأزهية في علم الحروف تأليف على بن محمد النحوى
 الهروى _ تح عبد المعين للملوحى _ سنة ١٤١٣ و سنة ١٩٩٣ لاط _ مطبوعات مجمع اللغة العربية
 بدمشق ص ٨٩ ، ص ١١٤ ، وصف المياني ص ٢٩٩ ، ص ٣١٦ ، ص ٣١٨
 (١٠٨٩) المطالع السعيدة ص ٢٢٩ ، الهمع ٤٥٨/١
 (١٠٩٠) البيت بلا نسبة في : الجنى الداني ص ٣٧٨ ، ص ٤١١ ، الدرر ١/ ١١٥
 (١٠٩١) المطالع السعيدة ص ٢٢٧ ، الهمع ٤٤١/١
 (١٠٩٢) عجز بيت صدره :
 فلما كرام موسرون لقتهم
 وهو لمنطور بن سحيم اللقصى في : شرح شواهد المغنى ٢/ ٨٣٠
 (١٠٩٣) الهمع ٢٧٢/١ ، ٢٧٣
 (١٠٩٤) البيت بلا نسبة في : شرح شواهد المغنى ١/ ٨٤ ، شرح قطر الندى ص ٢٤٣ رقم (٥٠) الجنى الداني ص ٣٢٨
 والمعنى : لستم - يابى غداة _ من أفاضل الناس بل أنتم من أراذلهم
 وصريف هو الفضة
 (١٠٩٥) الهمع ٣٩١/١
 (١٠٩٦) البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ١١٧
 (١٠٩٧) الهمع ٤٤٧/١

- (١٠٩٨) يونس/٢٤
 (١٠٩٩) جزء من بيت تمامة : ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم وهو : لعطاء بن أرقم في الأسمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ١/١٢٠ ، ١٢١ ، (١١٠٠) شرح السيوطي على الألفية ص ١٢٧ ، الهمع ١/٤٥٦ (١١٠١) صدر بيت عجزه : تقى المنون لدى استيفاء أجال وهو بلا نسبة في : الدرر ١/١٢٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٨١ رقم (٦٥) سابقات : أراد دروعاً سابقات أي : واسعات .
 جاءوا : هي الجيش العظيم - بأسلة : منصفة بالأسالة وهي الشجاعة .
 المنون : الموت .
 (١١٠٢) الهمع ١/٤٦٨
 (١١٠٣) صدر بيت عجزه : قلم تعباً يعذل الماثلينا وهو بلا نسبة في : الدرر ١/ ١٣٦ وشرح شواهد السني ٢/ ٨٠٦ ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعد على لذة خمرًا وخزاة الأدب ٥٠١/٦ (١١٠٤) الهمع ١/٤٩٣
 (١١٠٥) عجز بيت ، وصدره :
 ونحن قتلنا الأسد أسد خفية
 وهو بلا نسبة في : إصلاح الصلح لابن السكيت شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون _ دار المعارف بمصر ط / سنة ١٩٨٧ م وفيه : أنشدني أبو زيد الدحوي سعيد بن أوس :
 ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعد على لذة خمرًا ص ١٤٦ وخزاة الأدب ٥٠١/٦ (١١٠٦) الهمع ٢/٤٩٣
 (١١٠٧) عجز بيت صدره :
 وما زال مهري مزجر الكلب منهم
 وهو : لأبي سفيان بن حرب في : الحيوان ١/٣١٨ : الحيوان للجاحظ تحقيق وشرح عبد السلام هارون _ دار الجيل ودار الفكر _ بيروت ط / ١٩٨٨ م ، وبلا نسبة في : جواهر الأدب ص ١٢٨ (١١٠٨) الهمع : ٢/١٦٢
 (١١٠٩) البيت لامرئ القيس ، وصدره : ألا رب يوم لك منهم صالح وهو في الجلي الداني ص ٣٣٤ ، خزاة الأدب ٣/٤٤٤ ، ٤٥١ ، رصف المباني ص ١٥٣ (١١١٠) الهمع ٢/٢١٧
 (١١١١) البيت لكعب بن مالك في : ديوان كعب بن مالك دراسة وتحقيق سامي مكي العاني - منشورات مكتبة النهضة - بغداد - ط سنة ١٩٦٦ ص ٢٤٥ ، وخزاة الأدب ٦/٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، وشرح شواهد السني ص ٣٥٣ .
 (١١١٢) الهمع ٢/٢٢٠ ، ٢٢١
 (١١١٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في : ديوان أبي دؤاد الإيادي : نشر جوستاف جرونيايم ضمن دراسات في الأدب العربي _ ترجمة إحسان عباس _ منشورات مكتبة الحياة _ بيروت ط سنة ١٩٥٩ م ص ٣١٦ ، والأزهية ص ٩٤ ، ص ٢٦٦
 (١١١٤) الهمع ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠

(١١١٥) صدر بيت عجزه:

ولو قطعوا رأسي لذيكَ وأوصالي

وهو : لا مري القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وشرح شمواهد المعنى ١/٣٤١ ، والكتاب ٣/٥٠٤ ، وينظر: الهمع ٧/

٣٩١ ويقصد : روى بنصب دمين، على إضمار فعل ، ورفعه على الابتداء مع إضمار الخبر

(١١١٦) البيتان للخرنق بنت بدر بن هقان في : ديوان الخرنق بنت بدر : رواية أبي عمرو بن العلاء _ تحقيق وشرح

يسرى عبد الغنى عبدالله _ دار الكتب العلمية بيروت ط/ سنة ١٩٩٠ م ص ٤٣ وبلا نسبة في وصف المبانى

ص ٤١٦

لا يبعثن : أى : لا يهلكن . رسم العدة : أى كالمسم لأعدائهم يقضون عليهم . والعدة : جمع عاد ، كقضاة

وقاض .

والآفة : العلة والمرض . والجزر : جمع جزور ، وهى الناقة تجزر .

والمعترك : موضع أزدحام القوم فى الحرب

والأزر : جمع إزار ، وهو ما يستر اللصف الأسفل من البدن ، والرداء ما يستر النصف الأعلى منه

والمعاقد : جمع معقد ، حيث يعقد الإزار ويثقى .

(١١١٧) الهمع ٣/١٢٥

(١١١٨) البيت : لطريقة بن العبد في : ديوان طريقة بن العبد _ دار صادر _ بيروت ط ١ ، لا ت (المقدمة لكرم

البيستاني) ص ٣٢ ،

وشرح التعليقات السبع للإمام الأديب القاضى للمحقق أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزنى _

روجعت وصححت

على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الأدباء _ مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى

بمصر سنة ١٩٣٨ م

سنة ١٣٥٨ هـ ، لا ط ص ٧٠ ، والدرر ١/١٥٢

(١١١٩) الهمع ١/٢٧

(١١٢٠) صدر بيت عجزه :

ببئر أبني دارها نظر عالي

وهو لامرى القيس من قصيدته المشهورة : ألا عم صباحا في ديوانه : ص ٣١ ، والكتاب ٣/٢٣٣ ، الجلي

٩٤/١ بلا نسبة في الأشموني ٩٤/١

(١١٢١) شرح الألفية ص ٥٧ وينظر أمثلة أخرى في : المزهرة ٢/٣٢٢ ، الأشباه والنظائر ٤/٣٠١ ، ٩٧/٥ ، ١٠٤ ،

٩٠ ، ٩١ ، ٢١٨/٧ ، ٢١٩ ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، المظالم السعيدة ص ٤٤٨

(١١٢٢) المزهرة ١/١٧٤

(١١٢٣) عصور الاحتجاج فى النحو العربى د. عبادة ص ٢٤٠ ، ٢٤١

(١١٢٤) عصور الاحتجاج فى النحو العربى ص ٢٤١

(١١٢٥) المزهرة ١/١٧٥

(١١٢٦) الهمع ٢/٣١١ ، ٣١٢ وقد سبق

(١١٢٧) البيت بلا نسبة فى الدرر ١/٣١

(١١٢٨) الهمع ١/١٨٢

(١١٢٩) المزهرة ٢/٤٣

- (١١٣٠) المزهر ١/١٧٨
- (١١٣١) المزهر ١/١٧٨ ، ١٧٩ ، الهمع ١/٩٣ ، ٩٤ ، الاقتراح / ٤٩
 شن : قبيلة كانت تكثر الغارات . الفيلق : الجيش الضخم لأنه لمعنى الكتيبة
 هنا : أصلها : «هنن» ، ثلاث نونات ، أبدلت الثلاثة ألفاً لكثرة الاستعمال ، وهى اسم إشارة للبعيد .
 دوسر والملحاء : كتيبتان للنعمان بن المنذر
 والأبيات أوعضها فى : الخزائنة : ١/١٧٠ ، ١٧١ ، الدرر ١/٨
- (١١٣٢) المزهر ١/١٧٠ فما بعدها ، ٢/٣٢٣ فما بعدها
- (١١٣٣) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص ٤٣
- (١١٣٤) ينظر تفصيل ذلك فى : لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية د. محمد حماسة من ص ٨٨ : ص ١١٦
- (١١٣٥) لغة الشعر / ٩٣ فما بعدها
- (١١٣٦) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٠٠
- (١١٣٧) للخصائص ٣/١٩٠
- (١١٣٨) انظر تفصيلها فى لغة الشعر ٨٨-١١٦
- (١١٣٩) الاقتراح ١/٣٠
- (١١٤٠) الاقتراح ١/٣٠ مفهوم الرخصة عند من صرحوا به لا يخرج عن الشذوذ _ ينظر :
 لغة الشعر ١٤٢
- (١١٤١) الهمع ٣/٢٤
- (١١٤٢) الاقتراح ٣/٣٠
- (١١٤٣) الهمع ٣/٢٣٦ ، الاقتراح ٣٠
- (١١٤٤) الهمع ٣/٢٣٦ ، الاقتراح ٣٠
- (١١٤٥) عجز بيت صدره :
 وأكنى حيشما يلقى الهوى بصرى
 وهو لابن هرمة فى : شعر إبراهيم بن هرمة القرشى تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - مطبوعات مجمع
 اللغة العربية بدمشق - لا ط ل ت (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٩ م) ص ٢٣٩ ، وبلا نسبة فى : أسرار العربية ص
 ٤٥ والدرر ٢/٢٠٧
- (١١٤٦) جزء بيت وقامه :
 كأنى بفتحاء الجناحين لقوة على عجل منى طأطأت شيمالى
 وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨ برواية :
 كأنى بفتحاء الجناحين لقوة صبيود من العقبان طأطأت شملال
 شرح شواهد المعنى ١/٣٤١ والدرر ٢/٢٠٧
- فتحاء الجناحين : أى لينة الجناحين
- (١١٤٧) الهمع ٣/٢٣٦ ، ٢٣٧ ، الاقتراح ص ٣١
- (١١٤٨) صدر بيت عجزه :
 فتقامت فالحبس فالسويان

وهو للبيد في : ديوان لبيد بن ربيعة العامري - دار صادر - بيروت لا ط ، لا ت ص ٢٠٦ ، الدرر ٢/٢٠٨ ،
سمط اللآلى في شرح أمالى القائل وذيل اللآلى - أبو عبيد البكري - تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار الحديث
بيروت ط ٢ سنة ١٩٨٤ م ص ١٣

(١١٤٩) الهمع ٢٣٧/٢

(١١٥٠) عجز بيت صدره :

فيه الرماح وفيه كل سايغة

وهو للحطيفة في ديوانه ص ٧٥ وللدرر ٢/٢٠٨

(١١٥١) الهمع ٢٣٧/٢ ، الاقتراح ص ٣٢

(١١٥٢) الهمع ٢٣٥/٢ : ٢٥١

(١١٥٣) شرح الألفية / ٤٢

(١١٥٤) شرح الألفية / ٦٢

(١١٥٥) شرح الألفية ٦٥ ، ٦٤

(١١٥٦) شرح الألفية ٨٤ ، ٨٥ ، الهمع ١/٢٧٨

(١١٥٧) شرح الألفية ٨٨

(١١٥٨) شرح الألفية ٦٨ ، ١/٢١٤

(١١٥٩) الهمع ٢/٣٠

(١١٦٠) الهمع ٢/٣٦ المطالع السعيدة ٢٨٢

(١١٦١) المطالع السعيدة ١١٧

(١١٦٢) المطالع السعيدة ٢٠٥

(١١٦٣) المطالع السعيدة ٢٧٨

(١١٦٤) المطالع السعيدة ٢٨٨

(١١٦٥) المطالع السعيدة ٢٩٧

(١١٦٦) المطالع السعيدة ٣٦٩ ، الهمع ٢/٢٧٣

(١١٦٧) الهمع ٢/١٣٦

(١١٦٨) الهمع ٢/٣٥٦

(١١٦٩) الهمع ٢/٣٦٠

(١١٧٠) الهمع ٢/٣٨٦

(١١٧١) الهمع ٢/٤٤٦

(١١٧٢) المطالع السعيدة ٣٩٧

(١١٧٣) المطالع السعيدة ٤٠٤

(١١٧٤) المطالع السعيدة ٤٣٣

(١١٧٥) المطالع السعيدة ٤٥٩

(١١٧٦) الهمع ٢/٢٣٥ - ٢٥١

(١١٧٧) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٠ - ٢٠٣

(١١٧٨) الأحزاب / ١٠

(١١٧٩) الأحزاب / ٦٧

- (١١٨٠) الهمع ٢٥٠/٣ ، ٢٠٣
(١١٨١) ينظر : ابن هشام حياته ومذهبه النحوى د. عصام نور الدين _ الشركة العالمية للكتاب ش م ل طباعة ونشر وتوزيع ط/ سنة ١٩٨٩ م ص ٨٦ ، ٨٧
(١١٨٢) الخصائص ١٢/٢-١٤ ، الاقتراح ١٢١/١ ، المزهر ٢٥٧/١
(١١٨٣) الاقتراح ١٢١ ، المزهر ٢٥٧/١ ، الخصائص ١٢/٢-١٤
(١١٨٤) لغة الشعر ٣١٢ فما بعدها
(١١٨٥) الاقتراح ١٢١/١ المزهر ٢٥٧/١ للخصائص ١٢/٢-١٤
(١١٨٦) الاقتراح / ١٢٢
(١١٨٧) المطالع السعيدة / ٦١ شرح السيوطى على ألفية ابن مالك / ٤٠ عزاءها إلى طيىء فقط ، الهمع ٢٥٨/١
(١١٨٨) المطالع السعيدة / ٩٧ شرح السيوطى على ألفية ابن مالك / ٥٢
(١١٨٩) الهمع ٢٤٦/١ ، المطالع السعيدة / ٥٥ شرح السيوطى على الألفية / ٧٤ ، من أسماء الإشارة أولاء ،
(١١٩٠) شرح الألفية / ١٧٩ ، ٢٢٠
(١١٩١) الهمع ٢٧٢/٢
(١١٩٢) شرح الألفية / ٨٠ ، المطالع السعيدة / ١٦٣ ، الهمع ٢٧٢/١
(١١٩٣) شرح الألفية / ١٠٩ ، المطالع السعيدة / ٢٠٨
(١١٩٤) شرح الألفية / ١١٨
(١١٩٥) شرح الألفية / ١٣٣ ، المطالع السعيدة / ٢٣٦
(١١٩٦) الهمع ٥٠٣/١ ، المطالع السعيدة / ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، شرح الألفية / ١٤٤
(١١٩٧) شرح الألفية / ١٨٢
(١١٩٨) الهمع ٣٧٣/٢ ، شرح الألفية / ٢٠٠
(١١٩٩) الهمع ٣٧٥/٢ ، شرح الألفية / ٢٠٠
(١٢٠٠) شرح الألفية / ٢٠٨
(١٢٠١) الهمع ١٦٩/٢ ، المطالع السعيدة / ٣٢٠ ، شرح الألفية / ٢٢٠ عقود الزيرجد ١٢٤/٣
(١٢٠٢) المطالع السعيدة / ٤٣٦ ، الهمع ٤٣٥/٢ ، شرح الألفية / ٢٣١
(١٢٠٣) شرح الألفية / ٢٦٨
(١٢٠٤) الهمع ١٧٨/٣
(١٢٠٥) شرح الألفية / ٣٠٢ الهمع ١٠٠، ٩٩/١ ، المطالع السعيدة / ١١٠
(١٢٠٦) شرح الألفية / ٣٢٤ ، المطالع السعيدة / ٣٧١ ، الهمع ٢٢١/٣
(١٢٠٧) الإقتان ٥٤٤/٢
(١٢٠٨) المطالع السعيدة / ٦٠
(١٢٠٩) المطالع السعيدة / ٧٨ ، ٣٢٨ ، الهمع ١٣٩/٢
(١٢١٠) المطالع السعيدة / ٨٩
(١٢١١) الهمع ٢٣١/٢ ، المطالع السعيدة / ٣٥٠
(١٢١٢) الإقتان ٤٧٢/٢
(١٢١٣) الهمع ٢٤٤٣ الإقتان ٤٩٩/٢
(١٢١٤) الإقتان ٥٢٢/٢

- (١٢١٥) الإتيان ٥٢٢/٢
 (١٢١٦) الهمع ٣٥٦/١
 (١٢١٧) الهمع ٥١٤/١
 (١٢١٨) الإتيان ٥٤٠/٢
 (١٢١٩) الهمع ١٣٤/١
 (١٢٢٠) الهمع ١٩٦/١
 (١٢٢١) الهمع ١٩٧/١
 (١٢٢٢) الهمع ١٩٧/١
 (١٢٢٣) الهمع ٢٠١/٢
 (١٢٢٤) الهمع ٢٠٤/١
 (١٢٢٥) الهمع ٢٠٤/١
 (١٢٢٦) الهمع ٢٣١/١
 (١٢٢٧) الهمع ٢٦٩/١
 (١٢٢٨) الهمع ٣٥٦/١
 (١٢٢٩) الهمع ٣٦٦/١
 (١٢٣٠) الهمع ٣٩٤/١
 (١٢٣١) الهمع ٣٩/٢
 (١٢٣٢) الهمع ١٠٦/٢
 (١٢٣٣) الهمع ١٥٢/٢
 (١٢٣٤) الهمع ١٥٢/٢
 (١٢٣٥) الهمع ١٦٤/٢
 (١٢٣٦) الهمع ٢٠٦/٢
 (١٢٣٧) الهمع ٢٢٩/٢
 (١٢٣٨) الهمع ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥
 (١٢٣٩) الهمع ٣٤٧/٢
 (١٢٤٠) الهمع ٣٧٢/٢
 (١٢٤١) الهمع ٣٩٤/٢
 (١٢٤٢) الهمع ٤٤٩/٢
 (١٢٤٣) الهمع ٥٠٥/٢
 (١٢٤٤) الهمع ٥١٤/٢
 (١٢٤٥) الهمع ٥١٨/٢
 (١٢٤٦) الهمع ١٦/٣
 (١٢٤٧) الهمع ٢٣٠/٣
 (١٢٤٨) عقود الزيرجد ٥٨/٣
 (١٢٤٩) عقود الزيرجد ٨٩/٣
 (١٢٥٠) عقود الزيرجد ١٥٧/٢

- ٨٨/ (١٢٥١) المطالع السعيدة
 ٨٨/ (١٢٥٢) المطالع للسعيدة
 ٩٥/ (١٢٥٣) المطالع السعيدة
 ١١٣، ١١٢/ (١٢٥٤) المطالع السعيدة
 ١٧/ (١٢٥٥) المطالع السعيدة
 ٢٢١/ (١٢٥٦) المطالع السعيدة
 ٢٩/ (١٢٥٧) المطالع السعيدة
 ٣٤٤، شرح الألفية/ ١٨٨ (١٢٥٨) المطالع السعيدة
 ٣٧/ (١٢٥٩) المطالع السعيدة
 ٤١٧/ (١٢٦٠) المطالع السعيدة
 ٤٣٨/ (١٢٦١) المطالع السعيدة
 ٤٣٩/ (١٢٦٢) المطالع السعيدة
 ٤٦١/٢ (١٢٦٣) الإتيان
 ٤٨٣/٢ (١٢٦٤) الإتيان
 ٤٩٢/٢ (١٢٦٥) الإتيان
 ٥٠٥/٢ (١٢٦٦) الإتيان
 ٥٢١/٢ (١٢٦٧) الإتيان
 ٣٦٥/٤ (١٢٦٨) الإتيان
 ٣٦٩/٤ (١٢٦٩) الإتيان
 ٣٧٠/٤ (١٢٧٠) الإتيان
 ٣٧١/٤ (١٢٧١) الإتيان
 ٣٨٠/٤ (١٢٧٢) الإتيان
 ٤٣٢/٤ (١٢٧٣) الإتيان
 ٤٥/ (١٢٧٤) شرح الألفية
 ٤٩، الهمع/ ١٣٠ (١٢٧٥) شرح الألفية
 ٥٥، ٥٤ (١٢٧٦) شرح الألفية
 ٥٥/ (١٢٧٧) شرح الألفية
 ٥/ (١٢٧٨) شرح الألفية
 / (١٢٧٩) شرح الألفية
 ٧٦/ (١٢٨٠) شرح الألفية
 ١٥٢/ (١٢٨١) شرح الألفية
 ٣١١/ (١٢٨٢) شرح الألفية
 ٢٤٦/ (١٢٨٣) شرح الألفية
 ٣٠٥/ (١٢٨٤) شرح الألفية
 ٣١١/ (١٢٨٥) شرح الألفية
 ٢٧١، ٢٧٠/١ (١٢٨٦) الهمع

- (١٢٨٧) الهمع ٢٧٢/١
 (١٢٨٨) الهمع ٢٧٦/١
 (١٢٨٩) الهمع ٢٧٢/٢
 (١٢٩٠) الهمع ٢٩٦/٢
 (١٢٩١) الهمع ٣٤٥/٢
 (١٢٩٢) الهمع ٨٤/٣
 (١٢٩٣) الهمع ٨/٣
 (١٢٩٤) الهمع ١٣٦/٣
 (١٢٩٥) لغة الشعر د. حماسة ص ٣٧١
 (١٢٩٦) الهمع ٣٨٠/٣
 (١٢٩٧) الهمع ٣٨٠/٣
 (١٢٩٨) الهمع ٣٨٤/٣ ، ٣٤٢/٢
 (١٢٩٩) الهمع ٤٤٦/٣
 (١٣٠٠) الهمع ٤٤٦/٣ ، ٤٤٧
 (١٣٠١) البقرة ٢٦
 (١٣٠٢) الهمع ٤٢٥/٣
 (١٣٠٣) الهمع ٨٣ ، ٨٢/١
 (١٣٠٤) الهمع ١٣١/١
 (١٣٠٥) الهمع ١٩٦/١
 (١٣٠٦) الهمع ٣٧٢/٣
 (١٣٠٧) الأشباه والنظائر ١٧/١ ، ولتظن ٢٠/١
 (١٣٠٨) المزهر ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، الاقتراح ١٩٩
 (١٣٠٩) الهمع ٤٢٩/١ ، ٤٣٠
 (١٣١٠) الهمع ٤٢٩/١ ، ٤٣٠
 (١٣١١) المزهر ٢٢/١ ، الاقتراح ٢٠٠
 (١٣١٢) الهمع ٤٢٩/١ ، ٤٣٠
 (١٣١٣) المزهر ٢٢٣/١
 (١٣١٤) الاقتراح ٢٠١ ، المزهر ٢٢٢/١
 (١٣١٥) الهمع ٣٧٢/٣
 (١٣١٦) الهمع ١٨٣/١
 (١٣١٧) الرد ٩
 (١٣١٨) غافر ٣٢
 (١٣١٩) الهمع ٣٨٨/٣
 (١٣٢٠) الهمع ٣٩٧/٣
 (١٣٢١) الهمع ٤٠١/٣
 (١٣٢٢) الهمع ٣٨٦/٣

- (١٣٢٣) تمزهر ٣٧٢/٢ فما بعدها
 (١٣٢٤) تمزهر ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ ،
 (١٣٢٥) تمزهر ٢٧٦/٢
 (١٣٢٦) تمزهر ٢٧٦/٢
 (١٣٢٧) الهمع ٢٥٦/٣
 (١٣٢٨) الهمع ٢٧٤/٣ ، ٢٧٥ ،
 (١٣٢٩) الهمع ٢٧٦/٣
 (١٣٣٠) الهمع ٣٥٢/٣
 (١٣٣١) الهمع ٣٥٢/٣
 (١٣٣٢) تمزهر ٣٨/٢
 (١٣٣٣) تمزهر ٣٩/٢
 (١٣٣٤) تمزهر ٩٨/٢
 (١٣٣٥) تمزهر ٢١٧/٢
 (١٣٣٦) الهمع ٣٩٤/١
 (١٣٣٧) المطالع ٢٠٨ ، شرح الألفية ١٠٩
 (١٣٣٨) شرح الألفية ١٤٤ ، المطالع ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الهمع ٥٠٣/١
 (١٣٣٩) الهمع ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ،
 (١٣٤٠) الهمع ٢٩٦/٢
 (١٣٤١) الهمع ٣٠٣/٢
 (١٣٤٢) شرح الألفية ٣١١
 (١٣٤٣) الهمع ٣٧٣-٣٧٥ ، شرح الألفية ٢٠٠
 (١٣٤٤) الهمع ٤٦٩/١
 (١٣٤٥) شرح الألفية ١٣٣ ، المطالع السعيدة ٢٣٦
 (١٣٤٦) الهمع ٨/٣ ، تمزهر ٢٢١/١
 (١٣٤٧) الهمع ٣٤٦/٢
 (١٣٤٨) الهمع ٤٤٩/٢
 (١٣٤٩) الإنقان ٤٦١/٢
 (١٣٥٠) المطالع السعيدة ٣٧١
 (١٣٥١) الإنقان ٤٩٢/٢
 (١٣٥٢) الإنقان ٥٢١/٢
 (١٣٥٣) الإنقان ٣٦٥/٤
 (١٣٥٤) الإنقان ٣٦٩/٤
 (١٣٥٥) الإنقان ٤٣٢/٤
 (١٣٥٦) الإنقان ٣٧٠/٤
 (١٣٥٧) الإنقان ٣٧١/٤
 (١٣٥٨) الاقتراح ص ١٢١ ، ١٢٢ ، تمزهر ٢٥٧/١ ، الخصائص ١٢/٢-١٤

- (١٣٥٩) الاقتراح ص ٥٨ ، المزهري ٢٥٨/١
 (١٣٦٠) يمثل رأى السيوطي - هذا رأى النحاة السابقين أيضاً.
 (١٣٦١) الهمع ٧٣/٣
 (١٣٦٢) المزهري ١٠٩/٢ ، ١١٠ ،
 (١٣٦٣) الهمع ١٩٧/١
 (١٣٦٤) الهمع ٤٣٧/٣
 (١٣٦٥) شرح الألفية / ٣٢٥
 (١٣٦٦) ينظر أمثلة كثيرة لما وصف به السيوطي بعض اللغات بأنها رديئة في المزهري ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦
 (١٣٦٧) الهمع ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧
 (١٣٦٨) الهمع ٣٠٣/٢
 (١٣٦٩) الهمع ٧٤/٣
 (١٣٧٠) الهمع ٣٨٠/٣
 (١٣٧١) الهمع ٤٠٣/٣
 (١٣٧٢) المزهري ٢٢٣/١
 (١٣٧٣) المزهري ٢٢٣/١ ، ٢٢٦
 (١٣٧٤) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٧٥) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٧٦) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٧٧) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٧٨) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٧٩) المزهري ٢٢٤/١
 (١٣٨٠) المزهري ٢٢٥/١
 (١٣٨١) المزهري ٢٢٥/١
 (١٣٨٢) المزهري ٢٢٥/١
 (١٣٨٣) الهمع ١٠٦/٢
 (١٣٨٤) لغة الشعر ص ٣١٥ ، في التركيب اللغوي د. أحمد علم الدين الجندبي ص ١٢١ : ١٣٧ مجلة المجمع عدد ٧١ سنة ١٩٩٢ .
 (١٣٨٥) مجمع الأمثال ٢٢٧/١
 (١٣٨٦) الهمع ٢٧/١ ، ٢٨٩ ، شرح الألفية / ٤١
 (١٣٨٧) مجمع الأمثال ١٧٢/٢
 (١٣٨٨) المطالع السعيدة / ١٨٣ ، ١٨٤ ، شرح الألفية / ٩٥ ، الهمع ٣٢٦/١ ، ٣٢٧
 (١٣٨٩) حاشية الصبان ٢٤٣/١
 (١٣٩٠) شرح الألفية / ١٠٨
 (١٣٩١) مجمع الأمثال ٣/٣١٠
 (١٣٩٢) شرح الألفية / ١٤٢ ، الهمع ٤٨٨/١

- (١٣٩٣) جمهرة الأمثال ١٦٩/٢ يضرب مثلاً للأمرين أو للرجلين لايبالي أهلكاً أو سلماً . ويقال : الكلابُ علي البقر بالرفع والنصب . جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - دار الجبل بيروت - فتح محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - ط ٢ سنة ١٩٨٨ م
- (١٣٩٤) شرح الألفية / ١٦٨ ، الهمع ٣٣١/١ ، ٣٦٠ ، ١٢/٢ ، ١٣ ،
- (١٣٩٥) شرح الألفية / ١٧٩
- (١٣٩٦) شرح الألفية / ٢٢٥
- (١٣٩٧) شرح الألفية / ٢٢٦ المطالع السعيدة / ٤٣٢
- (١٣٩٨) البقرة / ٣٤
- (١٣٩٩) الحشر / ٩
- (١٤٠٠) شرح الألفية / ٢٧٣
- (١٤٠١) مجمع الأمثال / ٤٠١
- (١٤٠٢) المطالع السعيدة / ١٨٥ ، الهمع ٣٢٨/١
- (١٤٠٣) جمهرة الأمثال ١٨٥/٢ ، ١٨٦ يقول : لا تنكح علي عبدك في حل الأمور ؛ فإنه لا ينصح لك .
- (١٤٠٤) الهمع ٣٢٨/١
- (١٤٠٥) الهمع ١٤٤/١
- (١٤٠٦) الهمع ٣٣٩/١
- (١٤٠٧) مجمع الأمثال ١٢١/٢
- (١٤٠٨) الهمع ٣٠١ ، ٣٠١
- (١٤٠٩) القرملة : شجرة ضعيفة
- (١٤١٠) الهمع ٣٢٦/١
- (١٤١١) جمهرة الأمثال ٦١/١ ويضرب مثلاً لاستواء الناس في الشر والمكروه
- (١٤١٢) الهمع ٣٣٢/١ ، المطالع السعيدة / ٢٨٨
- (١٤١٣) الهمع ٩٥/٢
- (١٤١٤) الهمع ١٣/٢ ، ١٤ ، المطالع السعيدة / ٢٧٢
- (١٤١٥) الهمع ١٨/٢ ، المطالع السعيدة / ٢٧٣
- (١٤١٦) الهمع ٦٠/١ والرجل : الإقامة بالمكان
- (١٤١٧) جمهرة الأمثال ١٩٤/١ ، ٣٩٥ يضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت فإني أريد من هو أنبل منك ، .. وأطرق أي داغض، من إطراق العين وهو خفض النظر ، والمثل: أطرق كرا إن النمامة في القرى
- (١٤١٨) الهمع ٦١/٢
- (١٤١٩) مجمع الأمثال للميداني ٣٧٢/١
- (١٤٢٠) الهمع ٢٦١/٢ ، المطالع السعيدة / ٣٦٣
- (١٤٢١) جمهرة الأمثال ٤٦٢/١
- (١٤٢٢) الهمع ٣٣٢/٢ ، المطالع السعيدة / ٣٩٣
- (١٤٢٣) والتقارظ الذي يجتلي القرظ وهو ورق السلم
- (١٤٢٤) الهمع ١٢٦/٢

- (١٤٢٥) مريم/١٧
 (١٤٢٦) التمع ٢/٢٢٤ ، المطالع السعيدة /٣٤٨
 (١٤٢٧) مجمع الأمثال للميداني ٢/١٨٤
 (١٤٢٨) التمع ٣/٢٧٨
 (١٤٢٩) العقد الفريد ٣/١٢١
 (١٤٣٠) التمع ٣/٣٧٢
 (١٤٣١) التمع ٣/٤٤
 (١٤٣٢) المطالع السعيدة /١٥٢
 (١٤٣٣) المطالع السعيدة /١٥٩
 (١٤٣٤) المطالع السعيدة /١٦٤
 (١٤٣٥) المطالع /٢٢٦
 (١٤٣٦) المطالع /٢٥٤
 (١٤٣٧) المطالع السعيدة /٣٠١
 (١٤٣٨) المطالع السعيدة /٣٠١ ، ٣٠٢
 (١٤٣٩) المطالع السعيدة /٣١٩ ، ٣٢٠
 (١٤٤٠) المطالع السعيدة /٣٥٠
 (١٤٤١) المطالع السعيدة /٣٥١
 (١٤٤٢) المطالع السعيدة /٣٨٧
 (١٤٤٣) المطالع السعيدة /٤٠٦
 (١٤٤٤) المطالع السعيدة / ٤١٥
 (١٤٤٥) المطالع السعيدة /٤١٦
 (١٤٤٦) المطالع السعيدة /٤٢٥ ، ٤٢٦
 (١٤٤٧) المطالع السعيدة /٤٢٧
 (١٤٤٨) المطالع السعيدة /٤٤٠
 (١٤٤٩) شرح الألفية /١٠٧
 (١٤٥٠) شرح الألفية /٢٢٦
 (١٤٥١) شرح الألفية /٢٤٤
 (١٤٥٢) شرح الألفية /٣٥٣
 (١٤٥٣) الأشباه /١٩٦
 (١٤٥٤) التمع /٢١١
 (١٤٥٥) التمع /٢٣٨
 (١٤٥٦) التمع /٤٥٠
 (١٤٥٧) التمع /٩٠ ، ٩١
 (١٤٥٨) التمع /٢٠٠
 (١٤٥٩) المطالع السعيدة /٦٩
 (١٤٦٠) المطالع السعيدة /٣٩٧

- (١٤٦١) المطالع السعيدة ٤١٧
 (١٤٦٢) الهمع ١١٩/٣
 (١٤٦٣) الأشباه والنظائر ٤٩/٢
 (١٤٦٤) الأشباه والنظائر ٧٢/٢
 (١٤٦٥) الأشباه والنظائر ٤٩/٢
 (١٤٦٦) الأشباه والنظائر ٧١/٢
 (١٤٦٧) المطالع السعيدة ٤٣٢ ، شرح الألفية ٢٢٣
 (١٤٦٨) المطالع السعيدة ٤٤٤
 (١٤٦٩) الهمع ٣٥/٣
 (١٤٧٠) المطالع السعيدة ٢٢٢
 (١٤٧١) المطالع السعيدة ٢٢٢
 (١٤٧٢) المطالع السعيدة ٢٤١
 (١٤٧٣) المطالع السعيدة ٤٥٨
 (١٤٧٤) الهمع ٢٦/٣
 (١٤٧٥) الهمع ١٢٥/٣
 (١٤٧٦) الهمع ١٨٥/٣
 (١٤٧٧) الهمع ٢٨/٢
 (١٤٧٨) يوسف ٣٥
 (١٤٧٩) الهمع ٣٤٢/٢
 (١٤٨٠) الأشباه والنظائر ٣٣٥/١
 (١٤٨١) الهمع ٣٦/٢
 (١٤٨٢) عقود الزبرجد ٨٦/١
 (١٤٨٣) الهمع ٤٠٢/٢
 (١٤٨٤) الهمع ١٤٥/١
 (١٤٨٥) الهمع ٤٠٨/٢
 (١٤٨٦) الهمع ١٢٥/٣
 (١٤٨٧) الهمع ١٤/٣
 (١٤٨٨) الهمع ٢١٧/٣
 (١٤٨٩) شرح الألفية ٢٤٥
 (١٤٩٠) الهمع ١٨٥/٣ ، ١٨٦ .

الفصل الثاني

القياس

القياس فى اللغة والاصطلاح

القياس فى اللغة: هو التقدير جاء فى لسان العرب: قاس الشيء يقيسه قَيْماً وقياساً؛ واقتاسه، وقيسه إذا قدره على مثاله^(١). وفى القاموس المحيط: قاسه بغيره وعليه يقيسه قَيْماً وقياساً واقتاسه قدره على مثاله فانقاس، والمقدار مقياس، وقيس رمح بالكسر وقاسه قدره...^(٢) وفى المعجم الوسيط: القياس - (فى اللغة) : رُدُّ الشيء إلى نظيره^(٣) .

وهو - أيضاً - التسوية بين الشئيين ؛ لأن تقدير الشيء بما يماثله تسوية بينهما، يقال فلان يقاس بفلان أى يساويه وفلان لا يقاس بفلان أى لا يساويه^(٤) .

القياس فى الاصطلاح^(٥) :

- فى اصطلاح الأصوليين : اختلف الأصوليون فى تعريف القياس تبعاً لاختلاف وجهات نظرهم فى اعتبار القياس؛ فمنهم من يعدّه عملاً من أعمال المجتهد؛ لأنه هو الذى يجريه، ومنهم من يعدّه من عمل الله تعالى، فهو دليل كالقرآن الكريم ولا دُخُلَ للمجتهد فيه ؛ فهو موجود سواء أوجد المجتهد أم لم يوجد^(٦) .

وأياً ما كان الأمر فقد عرفه الشيرازى بقوله: «القياس حمل فرع على أصل فى بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما^(٧)» وذكر الشيخ على حسب الله أنه: إلحاق ما لا نص فيه بما نصّ عليه فى الحكم الشرعى؛ لاشتراكهما فى علة الحكم^(٨)، وهو - عندهم - مظهر للحكم فى المقيس عليه، وهذا ثابت فى الواقع وإن لم يعرفه الناس، وعمل المجتهد يظهر الاشتراك فى العلة، وبذلك يظهر الاشتراك فى الحكم^(٩) .

- فى الاصطلاح النحوى: عرفه الأنبارى بتعريفات مختلفة فهو: تقدير الفرع بحكم الأصل، وحمل فرع على أصل بعقلته، وإجراء الأصل على الفرع، وإلحاق الفرع بالأصل

بجامع، واعتبار الشيء بالشيء بجامع^(١٠)، وقد علق على هذه التعريفات بقوله: «وهذه الحدود كلها مقاربة»^(١١).

ويبدو من هذه التعريفات أنها جاءت في مرحلة صار فيها القياس عملية يتم معها إلحاق فرع بأصل لأى حكم ثبت لهما بجامع بينهما، وهذا المدلول سبقه مدلول آخر في القرون الثلاثة الأولى يستند إلى مدى اطراد الظواهر في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة^(١٢).

وعرفه - كذلك - في كتابه الإغراب في جدل الإعراب بقوله: «وأما القياس؛ فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك مقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة العرب»^(١٣).

وهذا التعريف قد اختاره السيوطي ونقله عن الأنباري في كتابه الاقتراح^(١٤).

والذي يبدو من التعريف السابق أن القياس حملٌ، وإذا كان الأمر كذلك؛ فهناك - إذن - محمول ومحمول عليه، والمحمول - كما يبدو من التعريف - غير منقول، والمحمول عليه منقول، ويقوم القياس على حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(١٥)، وكذلك نلاحظ من هذا التعريف أن حكم المحمول مجهول، وحكم المحمول عليه معلوم^(١٦).

ولعل الغرض من هذا القياس هو أن نتكلم كما تتكلم العرب، ويبدو هذا واضحاً في قوله حمل غير المنقول على المنقول أى حمل ما لم يسمع على ما سمع^(١٧).

وقد سجل الدكتور على أبو المكارم على تعريف الأنباري السابق - الذي حاول أن يستغل فيه المدلول اللغوي، ووصف محاولته بأنها ساذجة؛ لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معاً - ثلاثة أمور:

الأول: هو محاولة الربط بين المدلولين: اللغوي والاصطلاحي للفظ القياس، فالقياس اللغوي مصدر قايِس: بمعنى قدر، والمقايِسة اللغوية تعنى تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما: المقدر والمقدر عليه، ولكن المدلول اللغوي يقف عند هذا التقدير. ولذلك فإن المدلول اللغوي للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتم بها صورته.

والثاني: أن المفهوم الاصطلاحي ... لم يغير كثيراً من المدلول اللغوي، إذا اعتمده ثم امتدَّ عنه؛ فهو - بدوره - عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل، ولكن المفهوم الاصطلاحي أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً تمَّ به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية، وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين الركنين الأساسيين: المقيس والمقيس عليه، ويتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدّد - بصورة قاطعة - علاقة موضوعية بين ركني القياس إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدم ربطها بمقاييس تحدّد أنماطها وتسجّل أبعادها مكنّ الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء، ومن ثم انفتح الباب - عن سعة - للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها.

والثالث: أن هذه المحاولة - كما تحددها النقطتان السابقتان - تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس؛ إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائياً وتطوراً طبيعياً لمدلوله اللغوي... (١٨).

وهذه المحاولة - كما يذكر الدكتور على أبو المكارم - بما تسعى إليه من إضفاء صفة الأصالة، ومن الربط بين المدلولين: اللغوي والاصطلاحي - قد وقعت في خطأين بارزين: أولهما: أن تلمس الصلة بين هذين المعنيين قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية؛ إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه في البحث النحوي ... لعرف به من قديم، ولترك آثاره في التفكير النحوي، وفي البحث النحوي معاً، وذلك غير صحيح، وقد رأينا النحاة في المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى، ووجدنا البحث النحوي يبرأ أو يكاد من هذا المفهوم الشكلي، الذي لا يعنى بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقيق شروط المنطق الأرسطي.

والثاني: أن اعتبار المعنى اللغوي أساس المعنى الاصطلاحي ومنطلقاً له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي ... ومن ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية في المعنى الجديد للقياس، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوي... (١٩).

أهمية القياس والرد على من أنكروه :

القياس ركن ركين ومهم في النحو ؛ فهو كما يذكر السيوطي معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه^(٢٠)، وقد عرفوا النحو بقولهم : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب^(٢١) . بل إن الكسائي فيما ينقله السيوطي لا يرى النحو إلا قياساً فيقول :
إنما النحو قياسٌ يتبع^(٢٢)

وفي هذا مبالغة ؛ لأنه ليس مفهومها على إطلاقه ، وإلا فأين نضع المسموع والمنقول في النحو ، وأمر السماع ليس أقل أهمية من القياس^(٢٣) .

وقد بلغ من عنایتهم بالقياس وإدراكهم لأهميته أنهم عابوا على من أنكر القياس ، وعدوا إنكار القياس إنكاراً للنحو نفسه ؛ لأن النحو كله قياس كما ذكرنا - آنفاً - عنهم . فقال قائلهم : اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو^(٢٤) .

بل إنه ذكر أنه لم يعلم أحداً من العلماء أنكروه ؛ فالفقهاء نصوا على أنه محتاج إليه وأنه شرط للوصول إلى مرتبة الاجتهاد فقال : ولا نعلم أحداً من العلماء أنكروه لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع ، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به^(٢٥) .

وقد ذكر السيوطي - فيما ينقله عن الأنباري - أن النحو ثبت بالقياس والعقل فقال : ولا يعلم أحد من العلماء أنكروه ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي : كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو : عمرو وبشر وأزد شير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال ، الرافعة ، والناصبية ، والجارية ، والجازية ؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر ، وذلك بالنقل منعذر ، فلو لم يجز القياس ، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع ، فوجب أن

يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً ، بخلاف اللغة ، فإنها وُضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً ، فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل ؛ ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها ، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة ، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ، ولا يسمى كل مستدير داراً (٣٦) .

فالسبوطى - هنا - فيما ينقله عن الأنبارى يدلُّ على أهمية القياس ، ويذكر أن النحو قياس ، بخلاف اللغة .

وفي مكان آخر يذكر أن هناك فرقاً بين اللغوى والنحوى ، فـ «اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعده» ؛ وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه (٣٧) بل إنه قال فى موضع آخر : إن اللغة لا تثبت قياساً ، ولا يجرى القياس فيها . وقال كثير من الفقهاء : القياس يجرى فى اللغة ... (٣٨) .

وقد أدرك المحدثون أهمية القياس وفائدته ؛ لذلك فقد نادى بعضهم بتوسيع القياس وفتح الباب أمام المقاييس للحاجة إليها فى اللغة ، ولولا هذه المقاييس لصاقت اللغة على الناطق بها (٣٩) .

ونحن بدورنا نرى ضرورة القياس وأهميته وكيف أنه يلعب دوراً مهماً وخطيراً فى إثراء اللغة (٤٠) .

بعض شبه ترد على منكرى القياس :

كان على رأس المنكرين الذين نادوا إلى إلغاء القياس ابن مضاء القرطبى ، وهو - كما يُعدُّ - صاحب الثورة على القياس والدعوة إلى إلغائه ؛ فهو يقول : «العرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ، وكذلك فعلوا فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل ، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال المتعدية فى العمل ، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً (٤١) ثم يقول : إن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم فى الأصل موجودة فى الفرع (٤٢) .

وابن مضاء في دعوته هذه إلى إلغاء القياس قد «وقف ينظر إلى أمثلته عند النحاة، ليدل على فساد، وأنه لا حاجة للنحو به» (٣٣) .

وقد أورد هؤلاء المنكرون أدلة ، واعترضوا على القياس بثلاث شبه نوردها لك الآن، ونذكر عقب كل شبهة الاعتراض عليها . يقول الأنباري : «اعلم أن منكر القياس أن يقول: الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه :

أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ؛ فإنه ليس حمل الاسم المبنى لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب ، وكذلك ليس ترك التثنيين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تثنيين الفعل لشبه الاسم» (٣٤) .

الرد على هذا الاعتراض «ظاهر الفساد ؛ لأن الاعتبار في كون أحدهما محمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، فالمحمول أضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه ، والمحمول أقوى ؛ لأنه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الأضعف على الأقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف . وعلى هذا يخرج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله قوى في بابه فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب ، لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله . وكذلك أيضاً ما لا ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه . والفعل لما يخرج عن أصله قوى في بابه ؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التثنيين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التثنيين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله» (٣٥) .

الاعتراض الثاني :

يقول عن الوجه الثاني من الاعتراض إنه : «إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ؛ فإن كان

وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة ، فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه بالفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس فوجه للمفارقة يوجب منع القياس، (٣٦) .

الرد عليه :

يرفض الأنباري هذا الاعتراض ويرد عليه قائلاً: «لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن ، والافتراق الذي ذكرتموه إنما هو افتراق لا في معنى الحكم ولا ما يوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع ، وعلى هذا يخرج ما مثلكم به من قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع ، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه من وجه إلا أن الوجه الذي يوجب القياس من المشابهة هو الإسناد ، وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل ، وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال ، فلهذا كان القياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه» (٣٧) .

الاعتراض الثالث :

يقول عن الوجه الثالث من الاعتراضات : «أنهم قالوا : لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام ؛ لأن الفرع قد يأخذ شبيهاً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم ، وذلك لا يجوز ، فإن «أن الخفيفة المصدرية تشبه أن المشددة من وجه وتشبه ما المصدرية من وجه» ، وأن المشددة معملة وأن «ما المصدرية غير معملة ، فلو حملنا أن الخفيفة على أن المشددة في العمل وعلى ما المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملاً وغير معمل في حال واحدة وذلك محال» (٣٨) .

الرد عليه :

وقد رد الأنباري على الاعتراض الثالث قائلاً: «هذا ظاهر الفساد ؛ لأنه لا يمكن أن يلحق بهما ، وإنما يلحق بأقوامهما وأكثرهما شبيهاً ؛ لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه ، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدي ذلك إلى تناقض الأحكام ، وعلى هذا يخرج ما

مثلهم من حمل أن الخفيفة المصدرية على أن المشددة المصدرية في العمل وعلى ما المصدرية في ترك العمل ؛ فإن أن الخفيفة وإن أشبهت أن المشددة في المصدرية كما أشبهت ما في المصدرية ، إلا أن شبهها لـ أن المصدرية أكثر من شبهها لـ ما المصدرية لأنها أشبهتها لفظاً ومعنى وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً ، والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح أن يقول : إن أن يقوم زيد يعجبني ، كما يقبح أن يقول : إن أن زيداً يقوم يعجبني ، وأما ما فإنها أشبهتها معنى لا لفظاً ، فهذا كان حملها على أن أولى من حملها على ما على ما بينها، (٢٩) .

وهذه الاعتراضات تدل على وجود جماعة رافضة للقياس وإن لم يصرح بهم الأنباري، ولكنه يلمح فيقول : اعلم أن لمنكر القياس والاعتراض على ما ذكرتموه من القياس إلخ .

وقد أورد الدكتور على أبو المكارم رأيه فعلق على هذه الشبه قائلاً: «هذا النقد الموجه ضد القياس منهجاً للبحث اللغوي على وجه العموم، والنحو بصورة خاصة، والذي يشك في كل ما يصدر عنه من نتائج ، ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذري ، في مضمون القياس : يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟!!» (٤٠) .

أقسام القياس :

لقد قسم النحاة القياس عدة أقسام :

فالسبوطي يتبع ابن جني في أن المسموع ينقسم إلى مطرد وشاذ .

ويرى أن أصل مواضع (ط. ر. د) في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه .

وأصل مواضع (ش. ذ. ذ) التفرق والتفرد ، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرها ، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً .

ثم ذكر أن الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

١- مطرد في القياس والاستعمال معاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، نحو : قام زيد ، وضربتُ عمراً ، ومررت بسعيد .

٢- ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال ، نحو الماضي من يذر ، ويدع ، وقولهم : مكان مبقل هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً . ومنه أيضاً مجيء مفعول عسي اسماً صريحاً ، نحو : عسي زيد قائماً ؛ فهو القياس ، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً ، والأول مسموع أيضاً .

٣- ومطرّد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم : «استحوذ واستنوق الجمل واستصوبت الأمر وأبى يأبى ، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير ، .

٤- وشاذ في القياس والاستعمال معاً كقولهم : ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه،(٤١) .

وقد قسم السيوطي القياس في العربية باعتبار المقيس عليه والمقيس إلى أربعة أنواع وهي :

١- حمل فرع على أصل .

٢- حمل أصل على فرع .

٣- حمل نظير على نظير .

٤- حمل ضد على ضد .

وارتأى أن الأول والثالث منها يسمّى قياس المساوي ، والثاني هو قياس الأولى ، والرابع هو قياس الأدون(٤٢) . وهذا موجود في أصول الفقه مما يؤكد أن النحاة حملوا أصولهم على أصول الفقه .

وهاك أمثلة لكل قسم :

الأول : حمل فرع على أصل :

- إعلال الجمع وتصحيحه ، حملاً على المفرد ؛ فمن ذلك ، قولهم : قيم وديمّ في : قيمة وديمة ، وزوجة وثورة في زوج وثور(٤٣) .

فالقيمة من التقويم ، والديمة من الدوام ، فأبدلت الواو ياء ، لوقوعها إثر كسرة .

وزوجة وثورة مثال للتصحيح ، لم يعلوا الواو في الجمع ؛ لسلامتها في المفرد .

الثانى - حمل أصل على فرع :

وأمثله كثيرة جداً ، فمن ذلك : إعلال المصدر لإعلال فعله ، وتصحيحه لصحته كقمت قياماً ووقومت قولاً^(٤٤) .

- ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف للجزم وهى أصول ، حملاً على حذف الحركات له وهى زوائد^(٤٥) . وحمل الاسم على الفعل فى منع الصرف وعلى الحرف فى البناء وهو أصل عليهما . وحمل ليس وعسى فى عدم التصرف على ما ولعل كما حملت ما على ليس فى العمل^(٤٦) .

- ومن ذلك : حملهم التثنية وهى أقرب إلى الواحد على الجمع ، وهى أنأى عنه ، ألا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واواً فقالوا : حمراوان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حمراوات .

- ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لا ينصرف . نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه - وهو الحرف - فبنوه .

وعلى ذلك مذهب بعضهم فى ترك تصرف ليس : إلى أنها ألحقت بـ ما فيه ، كما ألحقت ما بها فى العمل^(٤٧) .

- ومن ذلك قوله : إنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل ، وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل^(٤٨) .

- ومن ذلك : أنهم حذفوا ألف مَغْزَى و مَدْعَى فى النسب ، فأجازوا مَغْزَى ، و مَدْعَى ، فحملوا الألف هنا وهى - لام - على الألف الزائدة فى نحو : حُبْلَى ، وسَكْرَى^(٤٩) .

- ومن ذلك : حذفهم ياء تحية : وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية ، وإن كانت زائدة فقالوا : تحوى كما قالوا شقوى^(٥٠) .

- ومن ذلك قوله عن ابن جنى : لا يضاف ضارب إلى فاعله ؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمرًا ، فكذلك لا تضيفه إليه مظهرًا

وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهرًا .

فقال ابن جنى : كأن أبا عثمان إنما اعتبر فى هذا المضمر فقدمه ، وحمل عليه المظهر من قبل أن المضمر أقوى حكمًا فى باب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه

بما تحذفه الإضافة - وهو التثني - من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحو : ضاربانك ، وقائلونه ؛ من حيث كان المضمَر بلفظه وقوة اتصاله مشابهاً للتثني بلفظه ، وقوة اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته ، ألا تراك تثبت معه التثني فتنصبه نحو : ضاربان زيدا ، فلما كان المضمَر مما يقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه (٥١) .

- ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت الزيدَين ومررت بالزيدَين لاستوائهما في المضمَر نحو : رأيتك ومررت بك .

وإنما كان هذا الموضع للمضمَر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمَر عارياً من الإعراب ، وإذا عرى منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فذلك حملوا الظاهر على المضمَر في التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعى هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمَر أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ؛ لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمَر في باب الإضافة من حيث كان المضمَر هو الأصل في مشابته للتثني ، والمظهر فرع عليه في ذلك ؛ لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بدَّهت هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخنَّع لها ، ولا تطع باليد مع أول ورودها ، وتأن لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً (٥٢) .

وقال السيوطي : ذكر بعضهم أنه إنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل ؛ لأن العطف نظير التثنية ؛ فكما لا يجوز تثنية المختلفين لا يجوز عطف المختلفين في الزمان وهذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية إلا أن يدعى أنه في الفعل نظير التثنية في الاسم (٥٣) .

الثالث - حمل نظير على نظير :

والنظير إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معاً .

أ- **النظير في اللفظ** : ومن أمثله فيما يذكر السيوطي : « زيادة ، إن ، بعد ، ما ، المصدرية الظرفية ، والموصولة ؛ لأنهما بلفظ « ما » النافية » (٥٤) .

ف « ما » المصدرية الظرفية ، و « ما » الموصولة في اللفظ : ك « ما » النافية ، حيث يقع بعدها « إن » الزائدة كثيراً لتأكيد النفي .

* ومنه أيضاً : « دخول ، لام الابتداء ، على « ما » النافية حملاً لها في اللفظ على « ما » الموصولة (٥٥) الواقعة مبتدأ .

* ومنه أيضاً : تأكيد المضارع بـ « النون » بعد « لا » النافية ، حملاً لها في اللفظ على « لا » الناهية (٥٦) .

مثل قوله تعالى : « وابتغوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (٥٧) .

* ومنه - أيضاً - « حذف فاعل ، وأُفْعِلَ به » في التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ (٥٨) .

مثل قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر » (٥٩) .

* ومنه - أيضاً : « بناء باب « حذام » على الكسر تشبيهاً له بـ « دراك » و « تراك » (٦٠) و « نزال » .

* ومنه « بناء حاشاء الاسمية لشبهها في اللفظ بـ « حاشا الحرفية » (٦١) .

* ومنه « إدغام الحرف في مقاربه في المخرج » (٦٢) . أو إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو : « خَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ » (٦٣) ، و « لك قصورا » (٦٤) وحتى اجتماعا رويين (٦٥) ..

* ومنه : دخول لام الابتداء بعد « إن » التي بمعنى : نعم لشبهها في اللفظ بـ « إن » المؤكدة (٦٦) .

* ومنه : قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العصابة بضم آية ، ورفع صفتها كما يقال يا أيها العصابة ، وكان حقه النصب كقولهم : « نحن العرب أقرى الناس للضيف » ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء أعطى حكمه ، وإن انتفى موجب البناء (٦٧) .

* ومنه : قول بعض الصحابة : « قَصَرْنَا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وأمنة فأوقع « قط » بعد « ما » المصدرية كما تقع بعد « ما » النافية » (٦٨) .

ب - التظير في المعنى :

ومن أمثلته :

* جواز : «غير قائم الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان» ؛ لأنه في معناه ، ولولا ذلك لم يَجْزُ ؛ لأنَّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر^(٦٩) فالنفي الذي تدل عليه «ما» دلت عليه «غير» .

* دخول الباء في خبر «أن» في قوله تعالى : «أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادره^(٧٠)» ؛ لأنه في معنى : «أو ليس الله بقادر» وفي : «كفى بالله شهيداً^(٧١)» ؛ لما دخله من معنى اكتفٍ بالله شهيداً^(٧٢) ..

* جواز : حذف خبر المبتدأ في نحو : «إن زيداً قائم وعمرو اكتفاءً بخبر «إن» لما كان : «إن زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجْزُ : ليت زيداً قائم وعمرو^(٧٣)» .

* جواز : «أنا زيداً غير ضاربٍ لما كان في معنى : أنا زيداً لا أضرب ، ولولا ذلك لم يَجْزُ ، إذ لا يَتَقَدَّمُ المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يَتَقَدَّمُ معموله لا تقول : أنا زيداً أول ضاربٍ ، أو مثل ضاربٍ^(٧٤)» .

* إعطاؤهم : ضاربٌ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربٍ زيداً في التذكير ؛ لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه بـ «رب» وأدخلوا عليه «أل» ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى ؛ لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب^(٧٥)

* وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو : «وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين^(٧٦)» . «ويأبى الله إلا أن يتم نوره^(٧٧)» ؛ لما كان المعنى : «وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره^(٧٨)» .

* العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب لما كان في معناه^(٧٩)

* زيادة «لا» في قوله تعالى : «ما منعك أن لا تسجد^(٨٠)» ، قال ابن السيد : المانع من الشيء أمر للممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تسجد^(٨١) .

* رفع المستثنى على إيدائه من الموجب لما كان في معناه^(٨٢) .

* تذكير الإشارة في قوله تعالى : «فذلك برهانان»^(٨٣)، مع أن المشار عليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر . ومثله «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»^(٨٤)، فيمن نصب الفتنة وأنت الفعل^(٨٥) .

* قولهم : «علمت زيدٌ مَنْ هو» ، برفع زيد جواراً ؛ لأنه نفس «مَنْ» في المعنى^(٨٦)

* قولهم : إن أحداً لا يقول ذلك ؛ فأوقع أحداً في الإثبات ؛ لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي ، فكان «أحد» كذلك^(٨٧) .

* إهمال «أن» المصدرية مع المضارع حملاً على «ما» المصدرية^(٨٨) .

ج - النظر في اللفظ والمعنى معاً :

ومن أمثلة حمل النظر على النظر في اللفظ والمعنى اسم التفضيل ، وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ أفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك ولم يسمع تصغيره إلا في أملح وأحسن ، ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما^(٨٩) .

فالشروط المطلوبة لبناء أفعل التفضيل مشروطة في التعجب أيضاً ؛ فقد منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ أفعل في التعجب ، وكذلك أجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك ..

وذكر السيوطي أنه إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ ، وعلى ذلك بأن «اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأما المعنى ؛ فخفى راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبدء بها أولى . وبأن اللفظ متقدم على المعنى ؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق . وبأنه لو عكس لحصل تراجع ؛ لأنك أوضححت المراد أولاً ، ثم رجعت إلى غير المراد ؛ لأن المعول على المعنى ، فحصل الإبهام بعد التبيين»^(٩٠) .

الرابع : حمل ضد على ضد :

وقد استخدمه النحاة ابتداءً من سيبويه ، وذكر السيوطي أمثلة كثيرة لذلك فقال : «كما يحملون النظر غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً مثل «لا» النافية للجنس حملوها

على «إن» و «كم» للتكثير أجروها مجرى «رَبٍّ» التي للتقليل ، فصَدَّروها وخصَّوها بالنكرات ، وقالوا: امرأة عدوة ، فألحقوا فيها تاء التانيث وحُكِّمَ فُعُول ، إذا كانت صفة للمؤنث ، وكان في معنى فاعل أن «لا» تدخله تاء التانيث .

وقالوا : امرأة صبور ، وناقاة رغوثة^(٩١) ؛ لأنهم أجروا عدوة مجرى صديقة ، وهى ضده ، فكما أدخلوا التاء فى صديقة أدخلوها فى عدوة .

وقالوا : الغدايا والعشايا ، فجمعَ غُدوة^(٩٢) وغداة على فعَّالى ، وحكمه أن يقال فيه : غداة وغُدوات ؛ وغُدوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا ، وهى فى مقابلتها ؛ لأن الغداة أول النهار ، كما أن العشيَّة آخره^(٩٣) .

ومن أمثلة ما حملوا فيه الشيء على نقيضه :

- النصب بـ «لم» حملاً على الجزم بـ «أن» فإن الأولى لنفى الماضى والثانية لنفى المستقبل^(٩٤) .

- «لا النافية حملوها على «إن» فى العمل فى نحو : لا طالعا جبلاً حسن^(٩٥) .

- «رضى» عدوه بـ «على» حملاً على سخط^(٩٦) .

- «فُضِّلَ عدوه بـ «عن» حملاً على : «نقص»^(٩٧) .

- «نسى» علقوها حملاً على «علم»^(٩٨) .

- «خلاصة»^(٩٩) ، حملوها على ضدها من باب «فعالة» لأنه وزن نقيض المرمى والمبقى^{(١٠٠)(١٠١)} .

- «جبان»^(١٠٢) و«عطشان» حملوهما على «شبعان» و«ريان» و«ملآن» ؛ لأن باب فُعْلان للامتلاء^(١٠٣) .

- «دخل» حملوه على «خرج» ، فجاءوا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دخولاً كخروجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل^(١٠٤) .

- «شكر» عدوه بالباء حملاً على «كفر» فقالوا : شكرته ، وله وبه^(١٠٥) .

- قالوا : بطل بطلانة حملاً على ضده من باب الصنائع كنجرة نجارة^(١٠٦) .

- قالوا : مات موتاناً حملاً على حَيٍّ حيولنا ؛ لأن باب فُعْلان للتقلب والتحريك^(١٠٧) .

- «كم» الخبرية حملوها على «رَبٍّ» فى لزوم الصدرية ؛ لأنها نقيضتها^(١٠٨) .

- معمول ما بعد «لَمْ» و «لَمَّا» قَدْ عَلِيهَا حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ وَهُوَ الْإِيجَاب (١١٠).
- قَالُوا : «كَثُرَ مَا تَقُولُنَ ذَلِكَ» حَمَلًا عَلَى : قَلَمَّا تَقُولُنَ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا قَالُوا : قَلَمَّا تَقُولُنَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ «قَلَمَّا» تَكُونُ لِلنَّفْيِ (١١٠).
- لَامُ الْأَمْرِ إِنَّمَا جَزِمَتْ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلْمَخَاطَبِ مَوْقُوفَ الْآخِرِ ، نَحْوُ : أَذْهَبَ ، فَجَعَلَ لَفْظَ الْمَعْرَبِ كَلَفْظَ الْمَبْنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى ، وَحَمَلَتْ عَلَيْهَا لَا فِي النَّهْيِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ ضِدًّا لَهَا (١١١).
- كَسَرَتْ النُّونَ فِي الْمَثْنَى لِسُكُونِهَا ، وَسُكُونُ الْأَلْفِ قَبْلُهَا وَالْكَسْرَةُ نَقِيضُ السُّكُونِ ، فَأَرَادُوا أَنْ يَأْتُوا بِالشَّيْءِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يَحْمِلُ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يَحْمِلُ عَلَى نَظِيرِهِ (١١٢).
- يَحْمِلُونَ الصِّفَةَ عَلَى ضِدِّهَا ، قَالُوا : عَدُوَّهُ بِالْهَاءِ حَمَلًا عَلَى صَدِيقَةِ (١١٣).
- قِيلَ : لَمْ يَبْنِ «عَوْضٌ» عَلَى الضَّمِّ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُضَافٍ إِلَى الْجُمْلَةِ ؟ قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَنِي حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ وَهُوَ «قَطٌّ» كَمَا قِيلَ فِي كَمْ (١١٤).
- لَا يَبْنِي «بَعْضٌ» وَلَا يَجْمَعُ حَمَلًا عَلَى «كُلٍّ» ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضٌ ، وَحُكْمُ النَّقِيضِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى نَقِيضِهِ (١١٥).
- أَلْحَقَتْ الْعَرَبُ : عَدَمَتْ ، وَفَقَدَتْ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، فَقَالُوا : عَدَمْتَنِي حَمَلًا عَلَى وَجَدْتَنِي فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَمَلِ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ (١١٦).
- «بَطْنَانٌ» ، «فُعْلَانٌ» لَا «فُعْلَالٌ» ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُ «ظَهْرَانٍ» ؛ لِأَنَّ «ظَهْرَانًا» اسْمُ لَظَاهِرِ الرِّيشِ ، وَبَطْنَانًا لِبَاطِنِهِ ، وَظَهْرَانٌ : فُعْلَانٌ بِالِاتِّفَاقِ ، فَبَطْنَانٌ : كَذَلِكَ حَمَلًا لِلنَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ (١١٧).
- وَذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّهُمْ «رَبَّمَا جَعَلُوا النَّقِيضَ مُشَاكِلًا لِلنَّقِيضِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفَى الْآخَرَ ، وَلِأَنَّ الذَّهْنَ يَتَّبِعُهُ لَهَا مَعًا بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا» (١١٨).
- ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ يَجْرِيَانِ مِنْ وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا كَانَا مِنْ وَاحِدٍ وَاحِدٍ لِحُصُولِ الشَّبهِ بَيْنَهُمَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ : اشْتِرَاكُهُمَا فِي زِيَادَةِ حُرُوفِ الْعِلَةِ فِيهِمَا ثَلَاثًا ، وَفِي انْتِكَاسِ مَا بَعْدَ حُرُوفِ الْعِلَةِ فِيهِمَا فِيمَا جَاوَزَ الثَّلَاثِيَّ ، وَفِي لُزُومِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَرَكَةَ مَعِينَةٍ ، وَفِي تَغْيِيرِ بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَالْخَامِسُ : أَنَّ الْجَمْعَ تَكْثِيرٌ ، وَالتَّصْغِيرُ تَقْلِيلٌ . وَمِنْ مَذْهَبِهِمْ حَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يَحْمِلُ عَلَى نَظِيرِهِ (١١٩).

- وذكر - أيضاً - أنه «قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله ، وعلى مقابل مقابل مقابله ، ومثال الأول : «لم يضرب الرجل» حمل الجزم على الجر . مثال الثاني «اضرب الرجل» حمل الجزم فيه على الكسر الذى هو مقابل الجر من جهة أن الكسر فى البناء مقابل الجر فى الإعراب . ومثال الثالث : «اضرب الرجل» حمل السكون فيه على الكسر الذى هو مقابل السكون» (١٢٠).

لكن ، هل يجوز تعدد الأصول ؟

ذكر السيوطى اختلافهم فى «هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟ والأصح نعم، ومن أمثلة ذلك «أى» فى الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملاً على نظيرتها «بعض» وعلى نقيضها «كل» (١٢١).

ف «أى» معربة حملاً على نقيضتها «كل» وعلى نظيرتها «بعض» .

وقد ذكر السيوطى هذه الأنواع الأربعة ، وسمى (حمل الفرع على الأصل) و «حمل النظير على النظير» قياس المساوى ، وأطلق على «حمل الأصل على الفرع» قياس الأولى وأطلق على «حمل الضد على الضد» قياس الأدون (١٢٢) . وفى هذا تضعيف لهذا النوع من القياس . وحمل لأصول النحو على أصول الفقه .

هذا وقد قسّم صاحب لمع الأدلة القياس إلى ثلاثة أقسام هى :

١- قياس العلة .

٢- قياس الشبه .

٣- قياس الطرد .

قسّم الدكتور على أبو المكارم القياس بحسب نوع المقيس إلى قياس النصوص ، وقياس الأحكام (١٢٣) .

وقياس النصوص ، إما أن يكون قياس الصيغ والمفردات غير المنقولة على تلك المنقولة ، أو يكون قياس الاشتقاقات غير المسموعة على المسموعة ، ومن ثم تنبنى من المادة المحفوظة اشتقاقات مختلفة ربما لم تسمع كلها أو بعضها . وقد تعددت مواقف النحاة من القياس الأخير .

وقياس الأحكام، تقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص، فهو قياس على القواعد لا على النصوص (١٢٤).

ولقد ذكر الدكتور على أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع :

١- قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد : والهدف من هذا القياس طرد القواعد والأحكام وتأصيلها ، ولذلك شاع في كتب النحو ، وكثرت أمثلته ، كقياس الأسماء على الأفعال في العمل، وقياس الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب ، وقياس الأسماء على الحروف في البناء، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع .

٢- قياس المجهول على المعروف : وفي هذا القياس يكون المقيس عليه معروفاً مطرداً ، والمقيس غير مطرد ، بل ينحصر - غالباً - في نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ، فيأخذ حكمه ، ولكنه في الغالب يأخذ حكماً أضعف من حكم الأصل، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم والتأخير والحذف ، ويشيع هذا النوع من القياس في العمل بصورة خاصة . كقياسهم «لا» في بعض اللهجات القبلية مرة على «ليس» ، وأخرى على «إن» ، ثم وجدوا أن إلحاق «لا» بإحدى هاتين لا يطرده أيضاً ، فحكموا بانحطاطها عما ألحقت به ، وقيست عليه .

٣- قياس المعروف على المشكوك فيه : وذلك نحو قياس عمل «إلا» النصب في المستثنى عمل «يا» في النداء مع أن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه

٤- قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه : فكل من المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس ليس ثابتاً ، ويتعارض مع الكثير الثابت ، ومن ذلك قياس «قوية» ، وركوبة ، وحلوبة (فإنه يقال فيها : قَبِيٌّ ، وركبِيٌّ ، وحلبِيٌّ قياساً على شئونة إذ يقال فيها «شئني» ، وهذا النوع من القياس لا يطرده ، فلا يجوز أن تقول في «حرورة» ، و«صُرورة» ، وقَوْلَة ، «حرري» ، و«صُرري» ، و«قولي» ، ومعنى هذا أن حمل «فعولة» على «فعلِي» في النسب لا يعد أصلاً يقاس عليه، ولكن النحاة جعلوه أصلاً - وهو غير مطرد - لما تصوره من تشابه بين «فعولة» و «فعيلة» في كلمة واحدة هي «شئونة» .

فالمقيس عليه وهو «شئونة» غير ثابت ، بل قائم على تصور شبه بينه وبين «فعيلة» ك«حنيفة» ، والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ، ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس .

وأيضاً من ذلك قياسهم عمل «لا ت» عمل «إن» على «لا» العاملة عملها، مع أن المقيس عليه - وهو لا العاملة عمل «إن» - مشكوك فيه، وكذلك المقيس، ومع ذلك أجاز النحاة إلحاق «لا ت» بـ «لا»، دون أن يلتفتوا إلى عدم أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه^(١٢٥).

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان رئيسة وهى :

- أ - أصل وهو المقيس عليه .
- ب - فرع وهو المقيس .
- ج - حكم .
- د - جامع أو علة .

وهذه الأركان الأربعة بنفسها هى أركان القياس الفقهي عند الأصوليين مما يؤكد على أن النحاة حملوا أصولهم على أصول الفقه .

وقد وضع الأنباري مثلاً يوضح ذلك ، نقله السيوطي قائلاً : «وذلك مثل أن تركب قياساً فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هى الإسناد ، والأصل فى الفرع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذى هو ما لم يسم فاعله بالغة الجامعة التى هى الإسناد^(١٢٦)» .

والذى نلاحظه على هذا المثال الذى ذكره الأنباري ونقله السيوطي بعده أن العرب نطقوا نائب الفاعل مرفوعاً ؛ فهذا هو الأصل فى نطقهم واستعمالهم ، ولم ينطقوا به منصوباً أو مجزوراً ، فليس ما لم يسم فاعله - إذن - فرعاً عن الفاعل ؛ لأن كليهما مرفوع بحسب استعمال العرب ، وبذا يمكننا أن نقول : إننا لم نقد هذا الحكم - أعنى الرفع - من هذا القياس ، وإنما الذى أفادنا ذلك هو الاستعمال العربى الفصيح .

وإذن - وكما يرى الدكتور حمودة - فإن «الأحكام النحوية إنما ثبتت أولاً عن طريق النقل عن العرب ولم تثبت لنا عن طريق هذا القياس ، ولذا فإن هذا القياس ليس إلا تحصيل حاصل فى إثبات الحكم ، ولكن النحاة يذكرونه للتبويه على علة الحكم لا لإثبات الحكم نفسه»^(١٢٧).

ونود الآن أن نقف على هذه الأركان الأربعة بشيء من التفصيل :

١- المقيس عليه :

وهو الأصل المقيس عليه ، وهناك - في الحقيقة - نوعان من المقيس عليه : الأول : هو المطرد من المسموع عن العرب ، والثاني : القواعد والأحكام النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة النصوص ، وجعلوا بعضها أصلاً يقيسون عليه بعضاً آخر. ويعدّ هذا النوع قياساً على الأحكام لا على النصوص (١٢٨).

والمقيس عليه مختلف فيه بين النحويين ، فمنهم من يطمئن للاطراد ، ومنهم من يكتفى بالشيوع ، والكثرة ، وأحياناً لا يسلم بالكثرة ومن ثم يرفضون القياس . ومنهم من يقيس على القليل ، والنادر ، والشاذ ، كما نجد الخلاف بينهم في الظاهرة الواحدة ، أو الصيغة الواحدة ، فهذا يقبلها ، وذلك يرفضها ، وثالث يعيها (١٢٩).

وقد ذكر السيوطي شرطين للمقيس عليه هما :

* أن لا يكون شاذاً .

* ليس من شروطه الكثرة ؛ فقد يقاس على القليل (١٣٠).

ولتفصيل موقفه نذكر :

القياس على القليل :

ذكر السيوطي أن المقيس عليه ليس من شروطه الكثرة فقال : «ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له» (١٣١).

وقد ضرب مثالاً للقياس على القليل فقال : «مثال الأول : قولهم في النسب إلى «شئوة» : «شئئى» فلك أن تقول في «ركوبة» : «ركبئى» ، وفي «حلوبة» : «حلبئى» ، وفي «فتوبة» : «فتبئى» ، قياساً على «شئئى» ، وذلك أنهم أجروا «فعولته» مجرى «فعيلة» ، لمشابهتهما إياها من أوجه :

أن كلاً منهما ثلاثى ، وأن ثالثه حرف لين ، وأن آخره تاء التانيث ، وأن «فعولاً» و«فعيلاً» يتواردان (١٣٢) ، نحو : «أثيم» و«أثوم» ، و«رحيم» و«رحوم» ، و«مشئى» و«مشؤ» ، و«نهئى» عن الشئ» و«نهؤ» .

فلما استمرت حالٌ «فعيلة» و «فعولة» هذا الاستمرار جرت ولو «شئوء» مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا «حنفي» قياساً قالوا : «شئئي» قياساً . (١٣٣)

ثم يذكر قول أبي الحسن : (فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني «شئوء» .
فالجواب : أنه جميع ما جاء .

قال في «الخصائص» ما ألطف هذا الجواب : ومعناه أن الذي جاء في «فعولة» هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه . فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم .

ولما ذكرناه من المناسبة بين «فعولة» و «فعيلة» لم يَجْزُ في نحو : «ضرورة» : «ضرري» ، ولا في حرورة : «حرري» ؛ لأن باب «فعيلة» المضاعف نحو : «جليلة» لا يقال فيه : «جالي» ، استقلاً بل هو «جليلي» (١٣٤) .

وضرب مثلاً لعدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته للقياس فقال : «ومثال الثاني» : قولهم في «ثقيف» و «قريش» و «سليم» : «ثقفى» و «قرشى» و «سلمى» ؛ فهو وإن كان أكثر من «شئئي» فإنه عند سيوبه ضعيف في القياس ، ولا يقال في «سعيد» : «سعدى» ، ولا في «كريم» : «كرمى» (١٣٥)

وقد ذكر السيوطي في أحوال المسموع الفرد ثلاثة أحوال (١٣٦) :

أحدهما : أن يكون فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به

الحال الثاني : أن يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ، ويخالف ما عليه الجمهور .

الحال الثالث : أن ينفرد به المتكلم ، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه

ونذكر عن الحال الأولى من أحوال المسموع الفرد ، وهو الذي لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، ولكن العرب أطبقت على النطق به : «فهذا يَقْبَلُ وَيَحْتَجُّ به» ، ويقاس عليه (إجماعاً) كما قيس على قولهم في : «شئوء» : «شئئي» مع أنه لم يسمع غيره ؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به (١٣٧) .

إذن فالسيوطي يرى جواز القياس على القليل والاحتجاج به . غير أنه لم يحدّد لنا مقدار القليل تحديداً شافياً ، وإنما أورد عن ابن هشام قوله : « علم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً ، وقليلًا ، ومطرداً ، فالمطرّد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » (١٣٨) .

والسيوطي (١٣٩) هنا - فيما ينقله عن ابن هشام لم - يحدّد لنا النسب الدقيقة لهذه المصطلحات ، وإنما يحاول فقط تقريبها ، وقد بيّن ذلك الدكتور على أبو المكارم فقال بعد أن نقل كلام ابن هشام السابق : « ومثل هذا الكلام إن دلّ على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منها بالآخر ، فإنه لا يتضمن تحديداً لهذه المصطلحات ، كما لا يتضمنه - أيضاً - ذلك المثال الذي قصد به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات » (١٤٠) .

ثم نقد المثال الذي ذكره ابن هشام قائلاً : « إن هذا المثال بدوره لا يوضح ، بل - على العكس - يحتاج إلى توضيح ، فقد سكت أولاً عن المطرد ، ولعله يكتفى بما ذكره أولاً من عدم تخلفه ، ثم إنه - ثانياً - لم يضع حداً أدنى وأقصى ، بل اعتمد على أمثلة تقريبية ، وهي أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تكتم بالدقة لتقويم النصوص ومن ذلك أن المثال السابق - الذي ذكره ابن هشام - جعل حد للكثرة قرابة سبعين في المائة ، وجعل حد القلة يعادل قرابة خمسة عشر في المائة ، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحاً يدل على درجة الكم قبولاً أو رفضاً ، أي كفاية وقصوراً » (١٤١) .

ومن خلال الاطلاع على مؤلفات السيوطي نجده يستخدم هذه المصطلحات كثيراً جداً ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، نذكر منها قوله :

* (وليتنى) بالنون (فشا) أى : كثر وذاع لمزيتها على أخواتها فى الشبه بالفعل (١٤٢)

* (ومع العلم ، اعكس) هذا الأمر بتجريدتها من اللون كثيراً ؛ لأنها أبعد عن الفعل لشبهها بحروف الجر ، وفى التنزيل : « لعلى أبلغ الأسباب » (١٤٣) واتصالها بها قليل (١٤٤)

* و « ما » توصل بالماضى والمضارع وبجملة اسمية بقلة (١٤٥)

* (وكونها) توصل (بمعرب الأفعال) وهو الفعل المضارع (قل) (١٤٦)

* يجب حذف هذا المتعلق - يقصد (استقر) أو (كائن) - في الخبر شبه الجملة .، وشذ التصريح به (١٤٧).

* يقول عن خبر «لا، العاملة عمل ليس» : «والغالب حذف خبرها» (١٤٨)

* (وكونه بدون «أن» بعد عسى نَزَرُ) والكثير فيه اتصاله بها نحو : «عسى ريكم أن يرحمكم» (١٤٩)، (و) خبر (كاد فيه عكساً) فالكثير تجرده من «أن» نحو : «وما كادوا يفعلون» (١٥٠)، ويقال اتصاله بها (١٥١).

* (وغالباً ذا) المصدر (النا لَزِمَ) ونادراً عرى منها كقوله تعالى : « وإقام الصلاة » (١٥٢) (١٥٣).

* تفصل «ها» التنبيه من اسم الإشارة بأننا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو : «ها أنا ذا ، وما نحن أولاء ، قال تعالى : «هأنتم أولاء» (١٥٤)، وبغير الضمائر المذكورة قليلاً (١٥٥).

* تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحَيَّهْل ، والنجاء ، ورويد ، وهى أسماء أفعال نحو : «حيهك ، أى انت ، والنجاك أى : أسرع ، ورويدك أى : أمهل ، وقليلاً يبلى وما ذكر بعده نحو : بلاك ، وكلاك ، وأبصرِكَ زيداً ، تريد أبصر زيداً ، وليسك زيد قائماً» (١٥٦).

* ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى ضمير : مَنْ ، وما ، وأل ، وأى ، وذو ، وذات ، وكم ، وكأين ؛ لأنها فى اللفظ مفردة مذكرة . فإن عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً . والأحسن مراعاة اللفظ ؛ لأنه الأكثر فى كلام العرب (١٥٧) .

* تزد الباء كثيراً فى مفعول «عرفت» ونحوه وفلّت زيادتها فى مفعول ما يتعدى لاثنتين (١٥٨).

* ويقول فى باب «المفعول له» : «وإن كان معرفاً باللام فالجر أكثر» (١٥٩).

* يقول عن «حيث» : «وندرت إضافتها إلى المفرد وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تصاف إلى جملة محذوفة معوضاً منها (ما) وندر جرّها بالباء» (١٦٠).

* يقول فى باب «المجرورات عن آل» : «وإنما يضاف (إلى علم عالم غالباً ، (١٦١) .

* (وله) شرطٌ للماضى غالباً) (وقد تردُّ للمستقبل كـ «إن» (١٦٢) .

* يقول عن «كأين» : « (وإفادتها للاستفهام نادر) . والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو :
«وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها» (١٦٣) (١٦٤) .

* يقول عن «أفعل التفضيل» : « (ويكثر) رفعه الظاهر (إن كان مفضلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد) عن العرب (كونه بعد نفى) (١٦٥) .

* يقول في باب التأنيث : « (والغالب) في التاء (أن يفصل بها وصف المؤنث من المذكر كضارية ، وقائمة ، وحسنة ، وصعبة (وقُلّت) للفصل (في الجوامد) كامرئ ، وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلامه ، وإنسان وإنسانه ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة ، وهذا النوع لا ينقاس .

وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً ، كتمر وتمرّة ، وبقر وبقرة (ولعكسه قليلاً) (١٦٦) .

* (والغالب) ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث كحائض ، وطالق ، وطامث ، ومُرْضِع

* (والغالب) ألا تلحق صفة على مفعّل بالكسر كمِذْكَار ، ومِيقَات ، ومِطْطَار أو مِغْل أو مِغِيل أو مِغُول لفاعل أو مِغُول لمفعول (١٦٧) .

* يقول في باب «التقاء الساكنين» : « (والغالب في نون ، مِن «أنها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره . وقُلّ عكسه : أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره ، وكذا حذفها مع حرف التعريف» (١٦٨) .

* يقول عن المفعول لأجله : « (ولا يتعين النصب أيضاً عند استيفاء الشروط ، بل يجوز معه الجرّ ، ثم إن كان مجرداً من اللام والإضافة فالنصب أكثر ويقلّ الجرّ) (١٦٩) .

* وتزاد بعد «ربّ» ، والكاف فقد يبقى عملها وذلك قليل والكثير كون «ما» المزيدة بعد «ربّ» ، والكاف كافةً ، ومهيئة لأن يدخل على الجملة الاسمية والفعلية (١٧٠) .

* كُثِرَ حذف «ربّ» وإبقاء عملها بعد الواو وبعد الفاء وبعد «بَلْ» وقُلّ حذف غيرها من حروف الجر وإبقاء عملها كقولهم : مررت برجلٍ إنْ لا صالح فطالِح حكاه يونس ، أي : إنْ لا أمرٌ بصالحٍ فقد مررت بطالِح (١٧١) .

* والأكثر في إضافة «فم» «فى» بالردّ ويجوز «فمى» بلا ردّ ، وهو قليل ، ويقال فى ابْنَم : «ابْنَمى» بإبقاء الميم الزائدة (١٧٢) .

* (وَشَدَّ إِيْلَاءُ «يَدَى» لِلْبَى) (١٧٣) .

* (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرَدَ زنة مفعول كَاتَ مِنْ قَصَدَ) فهو مقصود (١٧٤) .

ومن خلال هذه الأمثلة - وغيرها كثير - يتّضح لنا أن السيوطى قد أكثر من استخدام هذه المصطلحات فى مؤلفاته ، ونحن نلاحظ على استخدامه لهذه المصطلحات أنه كان أحياناً يُفسّر المطرد بالكثير (١٧٥) ، وأحياناً يضع النادر بجوار الكثير مما قد يوحي بأنه عكسه (١٧٦) ، وأحياناً ثالثة يضع الشاذ بجوار المطرد مما قد يدلّ على أنه عكسه (١٧٧) ، وأحياناً أخرى يصف الشاذ بأنه نادر ، فيقول مثلاً : «وهو شاذ نادر لا يؤخذ به» (١٧٨) مما قد يُقْبَن معه أن الشاذ هو النادر .

بل إن السيوطى ينقل لنا خلط النحاة واختلافهم فى تحديد هذه المصطلحات (١٧٩) ، فبعضهم يسمّى الشاذ نادراً ، وبعضهم يسميه قليلاً ، وآخرون يستعملونها جميعاً بمعنى واحد ، ومن ذلك ما ذكره السيوطى من أن الأصمعى كان ينكر تأنيث لفظ «زوج» - أى إلحاق القاء به يجعل ذلك من قبيل النادر ويجعلها غيره من قبيل «القليل» «لا النادر» .

وهذا ما يجعلنا نقرّر أن هذه المصطلحات كلها تنفك إلى مصطلحين أساسيين هما : الكثرة والقلّة ؛ فالأصل والمطرّد والغالب والكثير والأكثر والقاعدة والباب كلها بمعنى واحد هو الكثير ، والأقلّ والقليل والشاذ والنادر كلها بمعنى واحد هو القليل ، وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً نص على : «يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ، وهى القياس والأصل والمطرّد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة ألفاظ متساوية فى الدلالة على ما ينقاس» (١٨٠) .

ونذكر بعض الباحثين أنه «ليس لهذه المصطلحات تحديد دقيق ، كما أنه ليس هناك فاصل يفصل بين ما يعتبر كثيراً فى الاستعمال وما يحكم عليه بالقلّة ، وأن النحاة استخدموا هذه المصطلحات على النحو الذى نجده فى مؤلفاتهم من دون أن يقدموا تحديداً واضحاً يميز بينهما» (١٨١) .

بيد أننا من ناحية أخرى نشير إلى أن هناك بعض الباحثين قد حاول استخلاص النسب المئوية لكلام ابن هشام السابق ، فقال بعد أن نقل ما ذكره ابن هشام : «ومحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية - كما يقال اليوم - تكون النتيجة هي : المطرد الذي مثله بثلاثة وعشرين، وجعلها نهاية هو ١٠٠٪، والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ / ٢٠ = ٨٦٪ أو ٨٧٪ تقريباً، والكثير وهو ١٥ من ٢٣ يساوي ٦٥٪، والقليل وهو ٣ من ٢٣ يساوي ١٣٪، والنادر وهو ١، من ٢٣ يساوي ٤٫٣٪ تقريباً وبهذا يكتفون ، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا إلى الندرة، وهي أقل القليل، (١٨٢) .

وهذه النسب المذكورة ليست إلا تفسيراً وبياناً لمقصود ابن هشام ، ونحن لا نلحظ التزام النحاة بهذا التحديد الذي حدده ابن هشام لا من قبله ولا من بعده، بل نجد الخلط كثيراً ما يقع بين المطرد والغالب والأكثر فتترد هذه الألفاظ الثلاثة ويقصد بها الدلالة على درجة واحدة من الشيوع والكثرة بالنسبة للتراكيب والصيغ الواردة ، وقد يقع الخلط أحياناً ونقع التسوية بين الألفاظ السابقة وبين لفظ الكثير، (١٨٣) .

القياس على الشاذ

ذكر السيوطي أن من شرط المقيس عليه أن لا يكون شاذاً خارجاً عن طريق القياس ونهجه، فإن خرج عن طريق القياس فإنه لا يقاس عليه، فقال: «من شرطه أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه ، كتصحیح «استحوذ»، و«استصوب»، و«استنوق»، (١٨٤) .

ويذكر أن منه - أيضاً - حذف «نون» التوكيد في قوله :

إِضْرِبْ عَنْكَ الِهِمُومَ طَارِقَهَا (١٨٥) .

أي : اضْرِبْ ، ووجهُ ضعفه في القياس ، أن التوكيد للتحقيق ، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب ، لا الاختصار والحذف، (١٨٦) .

و«كحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله :

لَهْ زَجَلَّ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ (١٨٧) .

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على الوصل، ولا حد الوقف؛ لأن الوصل يجب أن يتمكن فيه وإاره، كما تمكنت في قوله: «له زجل» والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضممة معاً، فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لم تعهد قياساً^(١٨٨).

وذكر أنه لا يقاس على الشاذ تركاً، يقول السيوطي: «كما لا يقاس على الشاذ نطقاً، لا يقاس عليه تركاً، قال في «الخصائص»: إذا كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من «وذو» و«ودع»؛ لأنهم لم يقولوها، ولا منع أن تستعمل نظيرهما نحو: «وزن» و«وعد» وإن لم تسمعهما أنت^(١٨٩).

وذكر ابن السراج أن الشيء ربما شذ عن بابيه، وأن الشاذ هو مخالفة الأصول فقال: «واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابيه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم ينع بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرقاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترصني عريبته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلظه^(١٩٠).

وقد قسم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أصناف فقال: «والشاذ على ثلاثة أصناف: منه ما شذ عن بابيه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ، فإن بابيه وقياسه أن يعمل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب، كذلك. ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضى يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، ولكنهم لم يستعملوا «ودع» استغنى عنه بـ «ترك» فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على «البيدع»^(١٩١).

وقد سبق أن ذكرنا أن ابن جني قسم الكلام إلى مطرد وشاذ، وجعل المطرد ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة، والشاذ ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره، ورأينا كيف قسم الكلام في الاطراد والشذوذ إلى أربعة أصناف^(١٩٢).

٢- المقيس (الفرع) :

يقوم القياس بإثراء اللغة ، وذلك بإضافة كثير من الصيغ والتراكيب التي لم تكن موجودة ولم تكن تعرفها اللغة من قبل - إليها ، كما أنه «عملية محافظة ؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف (١٩٣)» .

وهذا مما يؤكد أهمية القياس ودوره في إثراء اللغة وتنميتها ، وقد صرح الخليل وسيبويه بأن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (١٩٤)» ؛ لأنه «صيغ في قولهم ، وجاء على نهج كلامهم ، ونسج على منوالهم (١٩٥)» .

يقول المازني : «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقيست عليه غيره ، فإذا سمعت : «قام زيد» أجزت «ظرف بشر» و «كرم خالد» (١٩٦)» .

وهذه الإجازة قائمة على قياسك ما سمعته من الجملة الفعلية .

قال «أبو علي» : «وكذلك يجوز أن تبنى بالحق اللام ما شئت ، كقولك : «خرج» و«دخل» و«ضرب» من «خرج» و«دخل» و«ضرب» على مثال : «شمل» و«صعر» (١٩٧)» .

ف «ضرب» و«دخل» و«خرج» ألحقت بـ «فعل» دون النظر إلى المعنى ، وفائدة هذه الأبنية - كما ينكر الطمء - هو الامتحان والتدريب .

يقول ابن جني : «وكذلك تقول في مثال «صمحم» من الضرب : «ضرب» ومن القتل : «قتل» ، ومن الشرب : «شرب» ، ومن الخروج : «خرج» ، وهو من العربية بلا شك ، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف .

قال : فإن قيل : فقد منع الخليل لما أنشد :

ترافع العز بننا فارفعنا

قياساً على قول العجاج :

تقاعس العز بننا فاقعنساً (١٩٨) .

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية .

«فالجواب أنه إنما أنكر ذلك ؛ لأنه في ما لَامَهُ حرفٌ حلقى ، والعرب لم تَبْنِ هذا المثال مما لَامَهُ حرف حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم مستنقل» (١٩٩) .
إذن فليس شرطاً أن يكون للكلمات المقيسة معنى ؛ حيث إن هذه الأبنية الجديدة يُقصدُ بها التمرين والتدريب، وليس لها معنى في أصل وضع اللغة . وهذا مما يدلُّ على عظمة اللغة العربية وثرائها ومرونتها واتساعها .

ويعلق ابن جنى قائلاً: «فثبت إذن أن كل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤية: إنهما قاسا اللغة وتصرّفاً فيها، وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما» (٢٠٠) .

يقول السيوطي فيما ينقله عن ابن جنى : «وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها، وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس» (٢٠١) .

ويذكر في موضع آخر : «من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، نحو قولك في بناء مثل «جعفر» من «ضرب» : «ضرب» وهذا من كلام العرب ، ولو بنيت منه : «ضروب» أو «ضيرب» لم يكن من كلام العرب ، لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً» (٢٠٢) .

* موقفه من خلال الاطلاع على كتبه التطبيقية :

ومن خلال الاطلاع على كتب السيوطي التطبيقية يتضح لنا ما يلي :

(١) القياس على الكثير:

كان السيوطي يقيس على الكثير المطرد الغالب ، وهذا واضح من خلال تناوله للمسائل، ويبدو ذلك في نماذج عديدة نذكر منها :

* قوله : «(و) حذف حرف الجر (في «أن» وأن) المصدريتين (يطرد) ويقاس عليه، مع أمن ليس : كعجبت أن يدوا، أن يعطوا الدية، أو: عجبت أنك قائم، أي : من أن يدوا، ومن أنك قائم» (٢٠٣) .

فهو - هنا - يرى أن حذف حرف الجر قبل «أن» و «أن» المصدريتين مطرد، ويقاس عليه بشرط أمن اللبس .

❦ ويقول : « (وقد يجز بسوى ربّ، لدى حذف) له وهو سماع كقول بعضهم قيل له : كيف أصبحت ؟ كخير والحمد لله ، أى على خير (وبعضه يرى مطّرداً) يقاس عليه نحو : بكم درهم اشتريت ؟ أى : بكم من درهم ، (٢٠٤) .

(٢) عدم القياس على القليل والنادر والشاذ :

السيوطى لا يقيس على القليل أو النادر أو الشاذ ؛ لأن ذلك يؤدى إلى اضطراب المقاييس ، وكثرة الزلاّت ، بل كان قياسه على الكثير الشائع ، فهو ينقل عن المبرد قوله : «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلاتك» (٢٠٥) .

وكثيراً ما نراه ينص على أن ذلك «شاذ نادر لا تبني عليه القواعد» (٢٠٦) .

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً نذكر منها :

* ذكر السيوطى أنه «لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو ، نحو : الزيدون خرجوا ، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة .

وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو : الرجال خرجوا ، والتاء على التأويل بجماعة نحو : الرجال خرجت ، ومنه «وإذا الرسل أفتت» (٢٠٧) .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو : الرهط خرجوا ، والركب سافروا ، أو ضمير الفرد نحو : الرهط خرج ، والركب سافر .

وقد تأتى النون موضع الواو للمشكلة .

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما ، وأحسن النساء وأجملهن . وقيل : يجوز فيه حينئذ الأفراد والتذكير ويذكر السيوطى أن هذا الرأى هو رأى ابن مالك الذى يستدل بحديث شريف ثم يردّ بما رده أبو حيان قائلاً : «ورده أبو حيان بأن سيويه نصّ على أن ذلك شاذ ، اقتصر فيه على السماع ، ولا يقاس عليه (٢٠٨) .

* ويقول فى باب «الإبدال» وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب (٢٠٩) .

* ويقول عن «اسم الفاعل» : «(كفاعل صُغ اسم فاعل : إذا من ذى ثلاثة) مجرد مفتوح العين لازماً أو متعدّياً ، أو مكسوراً متعدّياً (يكون كغذاً) بالمعجمتين أى : سال فهو غاذٍ ،

وذهب فهو ذاهب ، وضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب (وهو قليل) مقصور على السماع (في فَعَلْت) بضم العين (وفَعَلَ) بكسرهما حال كونه (غير معدى) ك: حمض فهو حامض ، وأمن فهو آمن (بل قياسه) أى : فَعَلَ بالكسر، (٢١٠).

* وعن همزة الوصل يقول : « (وكذا أمرُ الثلاثي كاخْشَ وامضَ وانفَذَاوْ) هو (في اسم) و(است) وهو العجز و (ابن) و (ابنم) وهو ابن زيدت عليه ميم (سمع) فحفظ ولم يقس عليه (٢١١) .

* ويقول في باب «المتنى» : «ومنها : ما لا يصلح لعطف مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمَريْن لأبى بكر وعمر، وهذا النوع مسموع ، يحفظ ، ولا يقاس عليه (٢١٢) .

* وعند ذكره لحديث : «قَسَمَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - بيننا تمرًا أصابني منه خمس، أربع تمرّة وحشقة» (٢١٣) فإن قلت : القياس أربع تمرات، قلت : إن كانت الرواية برفع تمرّة فمعناه كل واحد من الأربع تمرّة ، وأما الجر فهو شاذ على خلاف القياس نحو : ثلاثمائة وأربعمئة (٢١٤) .

* «وأما بقاء النصب بعد حذف «أن» في غير ذلك ، فضعيف قليل ، ولا يُقْبَلُ منه إلا ما نقله عدلٌ ، ولا يقاس عليه ، ومما نقل قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك (٢١٥) ، (٢١٦) .

* يقول في باب الإضافة : «(ولا يقدّم) على المضاف (معمولٌ مضاف إليه) ؛ لأنه من تمامه ، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف . (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو: أنت أخانا أول ضارب . واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال ، وأن ثعلبًا حكاه عنه . قال أبوحيان : فهل هو مختص بلفظ: «أول» أو عام في كل تفضيل ؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرق بين «أول» وغيره ، فيجوز . هذا بالله أفضل عارف . والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك ؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ومخالفة الأصول .

(وجوّز الزمخشري وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقاً) نحو: زيد عمرًا غير ضارب . قال :

فتى هو حقاً غير ملغ فريضة ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً* (٢١٧)

قال أبوحيان : والصحيح أنه لا يجوز ذلك ، والبيت نادر لا يقاس عليه (٢١٨) .

* وذكر أن المصدر جاء بمعنى «مفعول» شاذاً لا يقاس عليه ، إنما هو اختصاص غير مقيس ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة (٢١٩) .

* ويذكر عن إحدى اللغات : «وهذه اللغة ليست هي المشهورة وليس الشاذ والنادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول» (٢٢٠) .

وقوله : « ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ، ولا من يؤخذ بلغته ، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنادر يجعل أصلاً يقاس عليه » (٢٢١) .

وقال عن الشاذ : إن «سبيله أن يحفظ حفظاً ، ويؤدى ، ولا يقاس عليه» (٢٢٢) .

* يذكر السيوطى اختلاف النحاة فى ترخيم العلم المركب تركيب مزج ، فالجمهور على جوازه مطلقاً ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» ثم يقول : «وقال أبوحيان : الذى أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج ؛ لأن فيه ثلاث لغات : البناء وينبغى ألا يرخم على هذه ؛ لأنه مبنى لا بسبب النداء كحذام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف . وينبغى ألا يجوز ترخيمه ؛ لأنه لم يحفظ عن العرب فى شيء من كلامهم .

وأما قوله :

أَقَاتِلِ الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أُزْرَ لَهُ دَرَابُ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هَنْدٍ فُؤَادِيَا (٢٢٣) .

يريد : «درأ بجرد» فهذا من الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر ، لا تبني عليه القواعد (٢٢٤) .

* يذكر السيوطى أنهم استعملوا العطاء مصدرًا بمعنى الإعطاء ، والثواب مصدرًا بمعنى الإثابة ثم يقول : «وذلك مسموع لا يقاس عليه» (٢٢٥) .

* ويذكر أن العرب قالت : «لاه أبوك» فيقول : «قالت العرب : «لاه أبوك» : يريدون : لله أبوك ، قال سيبويه : حذفت لام الجر و«أل» ، وهو شاذ لا يقاس عليه» (٢٢٦) .

* ويقول : «(وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ما ذكر كقوله :

كما عسل الطريق الثعلب» (٢٢٧) .

وقوله :

أشارت كليب بالأكف الأصابع (٢٢٨).

أى إلى كليب

(ولا يقاس على الأصح) بل يقتصر فيه على السماع (٢٢٩).

* ويقول فى «صيفنا التعجب والتفضيل» : «وما ورد بخلاف ذلك فشاذا مسموع» لا يقاس

عليه (فأقمن به) من قولهم : هو قمن بكذا، أى حقيق ، صيغ من اسم .

وكذا قولهم : ما أذرع فلانة من امرأة ذراع ، أى خفيفة اليد فى الغزل ، (وما أخصره)

من اختصر فهو من غير الثلاثى المجرد من مبنى للمفعول (و) ما (أعساه) وأعس به من

عسى ، وهو جامد .

(و) ما (أزهاه) من زهى ، وهو مبنى للمفعول (٢٣٠) .

* يقول عن اسم المصدر ، والزمان ، والمكان من غير الثلاثى : «(ويصاغ من غيره) أى

الثلاثى (لثلاثة : لفظ المفعول) فى المستعمل مصدرًا : «بسم الله مجراها ومرساها» (٢٣١)

أى : إجراؤها وإرساؤها . «ومرقتاهم كل ممزق» (٢٣٢) . «إلى ربك يومئذ المستقر» (٢٣٣) . أى

الاستقرار .

(وما عدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه ، كالمشرق ، والمطلع ، والمغرب ، والمزق ،

والمجزر ، والمحشر ، والمسقط ، والمنبت ، والمسكن ، والمنك ، والمسجد بالكسر ، والقياس

فتحها ، (٢٣٤) .

* ويذكر أن (بناء الآلة) مطرد (على مفعّل) بكسر الميم ، وفتح العين (ومفعّال ، ومفعّلة)

كذلك كمشفر (٢٣٥) ، ومجدح (٢٣٦) ، ومفتاح ، ومنقاش ومكسحة . (والمفعّل) بضمّتين

(والمفعّل) بفتحيتين (والمفعّال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمثّل (٢٣٧) ...

* ويقول فى باب «المستثنى» : «وتدخل «ماء» على : خلا ، وعدا ، فيتعيّن النصب بعدها ؛ لأنها

مصدرية ؛ فدخولها يعين الفعلية

وزعم الجرمى ، والرعى ، والكسائى ، والفارسى ، وابن جنى : أنه يجوز الجر على تقدير

«ماء» زائدة .

قال في «المغنى» (٢٣٨): «فإن قالوه بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزداد قبل حروف الجر، بل بعدها، أو بالسماع فشاذا بحيث لا يقاس عليه» (٢٣٩) .

... وذهب الكسائي : إلى أنه يجوز دخول «إلا» على «حاشاء» إذا جرّت ، وحكى : قام القوم إلا حاشا زيد .

ومنع البصريون ذلك، كما إذا نصبت؛ لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد ، والحكاية شاذة لا يقاس عليها» (٢٤٠) .

* ذكر أن تقدير الفتحة في المنقوص «شاذا لا يقاس عليه» (٢٤١) وذكر أمثلة لذلك، وكذلك ظهور الضمة والكسرة في المنقوص «شاذا لا يقاس عليه»، وكذلك تقدير الفتحة، وحذف بدل الهمزة ،، (٢٤٢) .

* ذكر السيوطي أن الذي يصلح للطرفية من أسماء الأمكنة، ويتعدى إليه الفعل أربعة أنواع: أحدها: المبهّم وهو ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه، كمكان، وناحية، ووراء، وأمام، وجهة .

الثاني : ما دلّ على محلّ الحدث المشتق ، ومن اسمه كمقعد ومرفد ومصلى ومعتكف، نحو قعدت مقعد زيد ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد ، أى فيه ، وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو: هو منى مقعد القابلة ، مقعد الإزار، ومنزلة الولد في القرب ، ومناط الثريا أى في الارتفاع ، ومزجر الكلب أى في البعد وأشباه ذلك .

الثالث : ما دلّ على مقدار نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة .

الرابع : ما جرى مجرى اسم المكان باطراد كالمصادر التي قامت مقام مضاف إليها تقديرًا نحو قولهم: هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته، قال ابن مالك: والمراد بالمطرّد ألا تختص ظرفيته بعامل ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع، وأما المختص وهو الذى له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت ، وقيل : هو ما كان لفظه يختص ظرفيته الأماكن دون بعض، وقيل : ما كان له أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة .

فإذا أريد معنى الظرفية كجلست في الدار، وما سمع من ذلك بدونها نحو : دخلت الدار والمسجد، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه^(٢٤٣).

* يذكر السيوطي أن ورود الحال مصدرًا يأتي بكثرة، وهو أكثر من وروده نعتًا، ومنه : ثم ادعهم يأتينك سعيًا^(٢٤٤)، «ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية»^(٢٤٥)، «وإدعوه خوفًا وطمعًا»^(٢٤٦)، «ثم إنني دعوتهم جهارًا»^(٢٤٧)... «وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره؛ فلا يقال : جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد بكاءً»^(٢٤٨).

* ويذكر أيضًا في باب الحال أنه : «ورد من ألفاظ الحال مركبة، وهي محفوظة لا يقاس عليها، فمنها ما أصله العطف نحو : تفرقوا شغرى بغير معنى منتشرين، وشذر مذر بمعنى متفرقين، وتركك البلاد حيث بيت بمعنى مبحوثة، أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها، وهو جارى بيت بيت بمعنى ملاصقًا».

ومنها ما أصله الإضافة كبداى بدء بمعنى مبدوءًا به، وتفرقوا أيادى سبأ بمعنى : مثل أيادى سبأ»^(٢٤٩).

* ويذكر في باب الإضافة أنه لا يضاف اسم لمرادفه، ولا لنعته، ولا لمنوعته، ولا لمؤكد؛ «لأن المضاف يتعرف أو يختص بالمضاف إليه، والشئ لا يتعرف أو يختص إلا بغيره، والنعت عين المنعوت، وكذا المؤكد إلا بقاويل كقولهم : سعيد كرز أى مسعى هذا اللقب وصلاة الأولي، ومسجد الجامع، ودين القيمة، أى الساعة الأولي، ومسجد الجامع، والملة القيمة، وسحق عمامة وجرّد قطيفة، الأصل : عمامة سحق، وقطيفة جرّد، قدم وجعل نوعًا مضافًا إلى الجنس كخاتم فضة، ويوم يوم، وليلة ليلة».

قال أبو حيان : «ولا يتعدى في ذلك السماع بل يقتصر على ما سمع ولا يقاس عليه»^(٢٥٠).

* يذكر السيوطي أن ياء المتكلم المضاف إليها بعد حرف سالم تسكن وتفتح... وقد تحذف هذه الياء مع إبقاء ما قبلها دلالة عليها... وقد يفتح ما وليته فقلب هي ألفًا... وقد تحذف هذه الألف المنقلبة ويبقى فتح ما قبلها دليلًا عليها... ثم يقول : «وهذا من القلة بحيث لا يقاس عليه»^(٢٥١).

* ونذكر في باب الوقف :... وإنما روى منه علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الدور لبعض العرب ، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس . (٢٥٢) .

* وكما نعلم فإن الأصل في التفاعل أن يكون مرفوعاً ، والأصل في المفعول أن يكون منصوباً لكن السيوطي يذكر أنه سَمِعَ رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر... وسمع أيضاً رفعهما ... ونصبهما ... ثم يقول : «والمبني لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك» . (٢٥٣) .

* ويذكر في كتاب العوامل عن المتعدي واللازم : (ويطرد (أى : يكثر ، ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو : دخلت الدار ، فيقاس عليه : دخلت البلد ، والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهبت الشام وتوجهت مكة ، فيسمع ولا يقاس (٢٥٤) .

* ويذكر في باب «ينعم وينس» : (وفاعلهما) ظاهر (معرف بأل) نحو : «ونعم المولى» (٢٥٥) ، «وليس المهادر» (٢٥٦) (أو مضاف لما هي فيه) نحو : «ولعلم دار المتقين» (٢٥٧) «فليس مثوى المتكبرين» (٢٥٨) .

(أو) مضاف لمضاف إليه ، أى إلى ما هي فيه ...

(وقيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أى على ما هي فيه ...

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته (٢٥٩) .

* (مغناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه (٢٦٠) .

* يذكر في باب الاستثناء عن «لما» : «قال أبو حيان» : تكون «لما» بمعنى «إلا» ، وهي قليلة الدور في كلام العرب . وينبغي ألا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذى وقع فى كلام العرب . نحو قوله تعالى : «إن كل نفس لما عليها حافظ» (٢٦١) ... (٢٦٢) .

* ويذكر في باب كان وأخواتها شذوذ زيادة «كان» بين الجار والمجرور ثم يقول : «وجوز الكوفيون : زيادة «أصبح» ، و «أمسى» ، و «أصبح أبردها» ، و «ما أمسى أدفأها» ...

وأجاز الفراء : زيادة سائر أفعال هذا الباب ، وكل فعل لازم من غير هذا الباب ، إذا لم ينقص المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيدا ، وزيد أضحى قائم ، واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال ... ويستدل الفراء ببيت من الشعر ثم يقول السيوطي : والصحيح أن

ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه (٢٦٣) .

* ويذكر السيوطي عند كلامه عن نواصب المضارع أن «أن» لا تنصب محذوفة في غير ما ذكر من مواضع إلا نادراً، ثم يذكر إلى أن جماعة ذهبوا إلى جواز حذفها في غير المواضع المذكورة، واختلاف هؤلاء في الفعل المضارع هل يصير مرفوعاً أو منصوباً، ويذكر اختلاف النحويين في القياس على ما سمع من ذلك ثم يقول : «قال أبو حيان: والصحيح قصره على السماع ؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نَزَرٌ ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مورد السماع» (٢٦٤) .

ولعل هنا شبهاً واضحاً - كما يبدو في هذا المثال - بين أبي حيان والسيوطي ، حيث إن كلا منهما لا يقيس على الشاذ أو النادر أو القليل ، فالمعول عليه في القياس عندهما هو الكثير المطرد الغالب . هذا الكثير ، هو الذي تبنى عليه القاعدة وتصدر عنه الأحكام ، أما القليل النادر الشاذ ؛ فلا يصح القياس عليه ، ولا صدور الأحكام عنه .

وبذلك فإنني أرى أن السيوطي كان لا يتوسع في القياس ، فيأخذ بالقليل والشاذ، بل بالكثير الغالب ، وهو في هذا قريب من المذهب البصري بعيد عن المذهب الكوفي .

(٣) كان يرى أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ؛ فالقاعدة لا بد أن تبنى على الدليل لا على الاحتمال .

ومن ذلك قوله في باب الجوازم عن «مهما» :

«ولا تردّ مهما» استفهاماً . وقيل : تردّ له ، قاله ابن مالك كقوله :

مهما لى الليلة مهما ليه (٢٦٥) ،

فـ «مهما» مبتدأ خبره «لى» . وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام بـ «ما» وحدها (٢٦٦) .

ويقول عن «حتى» الناصبة : «وزاد ابن مالك : أن تكون مرادفة لـ «إلا أن» ، فتكون للاستثناء ، وأنشد عليه :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود ، وما لديك قليل (٢٦٧)

قال أبو حيان : وقد أعفانا ابنه في الرد عليه في ذلك ، وقال : إنه يصح فيه تقدير : «إلى أن» ، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن «حتى» بمعنى «إلا أن» ، (٢٦٨) .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة على أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال (٢٦٩) .

(٤) كان السيوطي لا يَصَحِّح رأياً نحوياً إلا إذا عضده السماع ، وقد يجتمع السماع والقياس دليلاً على ما يريد ، من ذلك أنه صحَّح قول الجمهور في جواز تقديم الحال على عاملها ، واستدل بالقياس والسماع كليهما ، فقال : «الأصح وعليه الجمهور تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف ، وسماعاً قال تعالى : «خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ» (٢٧٠) ، وتستلْزِي صور لا يجوز فيها التقديم : منها أن يكون العامل فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسن هنكاً متجردة ، فلا يقال : متجردة ما أحسن هنكاً ، ومنها : أن يكون صلة «أل» نحو : الجائي مسرعاً زيد ، أو لحرف مصدرى نحو : يعجبني أن يقوم زيد مسرعاً ، أو مصدرًا نحو : يعجبني كون الفرس مسرعاً ، أو أفعَل تفضيل نحو : زيد أكفاهم ناصراً ، أو متصلاً بلام الابتداء أو لام القسم نحو : لأصبر محتسباً ، والله لأقومن طائعاً ، ومنها أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه وهو الجامد المتضمن معنى مشتق من حرف التشبيه ، وحرف التنبيه ، واسم الإشارة ، والظرف وحروف التمني والترجي ، فلا يجوز تقديم الحال على شيء من هذه الصور على عاملها فلا يقال : قائماً في الدار عندك زيد ، ولا قائماً هذا زيد ، (٢٧١) .

(٥) كان السيوطي لا يعتمد رأياً نحوياً إلا إذا كان طريق القياس واضحاً فيه . يقول السيوطي : «واختلف : هل يقاس عليه : سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع ؟؟ فذهب البصريون إلى المنع ؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ، والكوفيون والزجاج إلى الجواز ؛ لوضوح طريق القياس فيه وهو المختار ، (٢٧٢) .

وهذا يدل على أن السيوطي لم يكن بصرياً دائماً وإنما كان ينتقى من المذاهب وإن كانت السمة البصرية هي الغالبة عليه .

٣- الحكم:

الحكم من أركان القياس التي ذكرها النحات ، يقول السيوطي: «لقياس أربعة أركان، أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة» (٢٧٢).

والحكم النحوي قسمان : حكم ثبت استعماله عن العرب ، وآخر ثبت بالقياس والاستنباط، وقد ذكر السيوطي أنه إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، (٢٧٤).

ولكن هل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ ظاهر كلامهم نعم من ذلك أن تقول إذا كان الاسم الفاعل، على قوة تحمله للضمير، متى جرى على غير من هو له، صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يتحمل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة بالاسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الراجع للظاهر حيث لا تلحقه العلامات، (٢٧٥).

فالسويطي - هنا - يرى عدم خلافهم في القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب ، ويذكر خلافهم في القياس على ما ثبت بالقياس والاستنباط ثم يرى جواز ذلك في ظاهر كلامهم، ويمثل لذلك بقياسهم الصفة المشبهة باسم الفاعل على اسم الفاعل في العمل، وهو حكم ثابت للمقيس عليه بالاستنباط والقياس لا بالاستعمال والسماع.

اختلافهم في القياس على الأصل المختلف في حكمه :

ذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري اختلافهم في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فهناك قوم يجيزون ذلك، وهناك آخرون يمنعون.

يقول السيوطي: «اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه؛ فأجازه قوم؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟

وأجيب بأنه يجوز أن يكون فرع لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة، وكذلك «لات» فرع على «لا» و«لا» فرع على «ليس»، ف«لا» أصل لـ «لات» وفرع على «ليس»، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة. ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على أن «إلا» تنصب المستثنى فنقول: حرف

قام مقام فعل بعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ «يا» في النداء، فإن إعمال «يا» في النداء مختلف فيه ؛ فمنهم من قال : إنه العامل ، ومنهم من قال : فعل مقدّر^(٢٧٦) .

ومعنى هذا أن السيوطي - فيما ينقله عن الأنباري - يجيز القياس على الأصل المختلف في حكمه ؛ لأنه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه .

اختلافهم في إثبات الحكم في محل النص :

ونقل السيوطي كذلك عن الأنباري : اختلافهم : في إثبات الحكم في محل النص بماذا يثبت ؟ أ بالنص أم بالعلة ؟ وقد رأى كثير منهم أن الحكم يثبت بالعلة لا بالنص ، وهذا يدل على مدى سيطرة القياس وطغيانه ، يقول السيوطي عارضاً لاختلاف العلماء في ذلك : «فقال الأكثرون بالعلة لا بالنص ؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها لأدّى إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ؛ لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ؛ فإذا فُقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقتبساً من غير أصل ، وذلك محال ؛ ألا ترى أننا لو قلنا : إن الرفع والنصب في نحو : «ضرب زيد عمراً» بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز»^(٢٧٧) .

وينقل وجهة النظر الأخرى ؛ فيقول عمّن يرى أنه يثبت بالنص : «وقال بعضهم : إنه يثبت في محل النص بالنص ، وفيما عذاه بالعلة ، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية ، واستدل لذلك بأن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون ، ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً ، ويكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال»^(٢٧٨) .

وقد اعترض السيوطي - فيما ينقله عن الأنباري - على أدلة الفريق الثاني ، وأجاب عن هذا الاستدلال قائلاً بأن إثبات الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس فقال : «الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم ؛ فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع ، بل هما متغايران ؛ فلا منافاة»^(٢٧٩) .

أقسام الحكم النحوي :

الحكم النحوي له صور، وصور إلحاق الفرع بالأصل - كما يرى الدكتور على أبو المكارم - تتعدد بتعدد الأحكام (٢٨٠).

وقد قسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام وهي : واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء (٢٨١).

وهو في ذلك متأثر بتقسيم الفقهاء للحكم الفقهي .

وقد ضرب السيوطي أمثلة لذلك (٢٨٢) :

١- فالواجب : كرفع الفاعل ، وتأخيرته عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجز المضاف إليه ، وتذكير الحال والتمييز وغير ذلك .

٢- والممنوع : كأضداد ذلك ؛ كأن يكون الفاعل منصوباً أو مجروراً مثلاً ، وكأن يتقدم على الفعل ، وكأن يجر المفعول به أو يرفع ، وكأن يرفع المضاف إليه أو ينصب إلخ

٣- والحسن ؛ كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضي .

٤- والقبيح ؛ كرفعه بعد شرط مضارع .

٥- وخلاف الأولى : كتقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيداً

٦- والجائز على السواء : كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضى له .

ثم يذكر أن هذه الأقسام الستة قد اجتمعت في عمل الصفة المشبهة ؛ فإنها إما أن تكون «أل» ، أو لا ، ومعمولها إما مجرد ، أو مقرون ب «أل» ، أو مضاف إلى ما فيه «أل» ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير ، أو إلى مجرد ، فهذه اثنا عشر قسمًا .

وعملها : إما رفع ، أو نصب ، أو جر ، فتلك ستة وثلاثون (٢٨٣)

ومعلوم أن ما بعد الصفة المشبهة يكون مرفوعاً على أنه فاعل أو بدل من الضمير المستكن في الصفة على خلاف ، أو منصوباً على أنه شبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وإلا فتمييز ، أو مجروراً على الإضافة .

وهذه الستة والثلاثون أمثلتها كما يلي - على الترتيب الذى ذكره السيوطى - :

الحسنُ وجهٌ ، أو وجهها ، أو وجهٍ .

الحسنُ الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

الحسنُ وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

الحسنُ وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

الحسنُ وجههُ ، أو وجهَه ، أو وجهِهِ .

الحسنُ وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو وجهِ أبيه .

ورأيت حسناً وجهٌ ، أو وجهها ، أو وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، أو الوجهَ ، أو الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأبِ ، أو وجهَ الأبِ ، أو وجهِ الأبِ .

وحسناً وجهُ أبٍ ، أو وجهَ أبٍ ، أو وجهِ أبٍ .

وحسناً وجههُ ، أو وجهَه ، أو وجهِهِ .

وحسناً وجهُ أبيه ، أو وجهَ أبيه ، أو حسن وجهِ أبيه . (٢٨٤)

وذكر السيوطى أن :

١- «الجر ممنوعٌ فى أربع صور: أن تكون بـ ألـ ، والمعمولُ خالٍ منها ومن إضافة لما هى فيه بأن يكون مجرداً أو مضافاً إلى مجرد أو إلى ضمير أو إلى مضاف إلى ضمير» (٢٨٥).

مثال المجرد «الحسن وجهٌ»، ومثال المضاف للمجرد: «الحسن وجهِ أبٍ»، ومثال

المضاف للضمير «الحسن وجهه»، ومثال المضاف للمضاف إلى ضمير «الحسن وجه أبيه» (٢٨٦).

٢- وخلاف الأولى فى صورتين: أن تكون الصفة مجردة ، والمعمولُ مضافٌ إلى ضمير (٢٨٧).

مثال المضاف إلى الضمير «حسن وجهه» ومثال المضاف إلى مضاف للضمير «حسن وجه أبيه» .

٣- والرفع قبيح في أربع صور : أن يكون المعمول مجرداً أو مضافاً إلى مجرد ، سواء كانت الصفة «بأل» أم دونها .

مثال المعمول المجرد والصفة المشبهة تكون معرفة «بأل» : «الحسن وجهه» ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرد ، والصفة المشبهة معرفة بأل «الحسن وجه أبي» ، ومثال المعمول المجرد ، والصفة المشبهة بدون «أل» : «حسن وجهه» ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرد ، والصفة المشبهة بدون «أل» : «حسن وجه أبي» .

٤- والحسن فيها النصب أو الجر .

٥- والنصب خلاف الأولى في أربع صور : أن تكون الصفة مجردة ، والمعمول بـ «أل» ، أو مضاف إلى ما فيه «أل» ، أو إلى ضمير ، أو إلى مضاف إلى ضمير .

مثال المعمول بـ «أل» «حسن الوجه» ومثال المضاف إلى ما فيه «أل» «حسن وجه الأب» ومثال المضاف إلى ضمير : «حسن وجهه» ، ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير : «حسن وجه أبيه» .

٦- وواجب في صورتين : أن تكون الصفة بـ «أل» ، والمعمول مجرد أو مضاف إلى مجرد

مثال المعمول المجرد : «الحسن وجهه» ، ومثال المعمول المضاف إلى مجرد : «الحسن وجه أبي» .

٧- وتجوز الثلاثة على السواء في صورتين : أن تكون الصفة بـ «أل» ، والمعمول مقرون بها أو مضاف إلى معرف بها .

فالرفع والنصب والجر جائز على السواء في هاتين الصورتين ؛ مثال المعمول المقرون بها : «الحسن الوجه» ، ومثال المضاف إلى معرف بها «الحسن وجه الأب» (٢٨٨) .

وهاك أمثلة للأقسام الستة للحكم النحوي وذلك من خلال كتب السيوطي التطبيقية :

(١) الواجب : ويظهر ذلك فيما يأتي :

* وتلزم إذْه الإضافة إلى جملة (٢٨٩) .

* (وكل مضمير له البناء يجب) ؛ لشبهه بالحرف (٢٩٠) .

- * (ومن ضمير الرفع ما يستتر) وجوباً ، بخلاف ضمير النصب والجر (٢٩١).
- * «أو يعلق الظرف والمجرور الواقعان صلةً بـ استقر، محذوف وجوباً» (٢٩٢).
- * يجب حذف هذا المتعلق - يقصد «استقر» أو «كائن» - في الخبر شبه الجملة، وشذ التصريح به (٢٩٣).
- * يجب حذف المبتدأ في مواضع (٢٩٤).

* تلتحق وجوباً في الاختيار قبل ياء المتكلم نون الوقاية إن نصبت بالفعل ماضياً كأكرمني ، مضارعاً كيكرمني ، أو أمراً كأكرمني ، ومتصرفاً كما مثلنا، أو جامداً كهبني، وعساني، وليسني ، وما أفقرني، أو نصبت بـ «ليت» نحو «ليتني» أو جرت بـ «قط» أو «قد»، وهما بمعنى «حسب»، أو بـ «من» أو «عن» فيقال «قطني»، و«قدني»، و«مني» ، و«عني» (٢٩٥).

٢- الجائز : ويتجلى ذلك في قوله :

- * ويجوز تقديم المفعول له على عامله (٢٩٦).
- * (وجوز الإلغاء) أي : لا توجبه ، بخلاف التعليق فإنه يجب بشروط (٢٩٧).
- * وقيل في تصغير أسود وأجدل (٢٩٨): أسود ، وجديول ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التفسير: أسود، وجداول، بإظهارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير (٢٩٩).

* فإنه التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب (٣٠٠).

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو : حي ، وعبي (٣٠١).

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو : تتجلى ، وتظاھر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام ، فيقال : اتَّجَلَّى ، وتَظَاهَرَ (٣٠٢).

* يَنْوَن جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة (٣٠٣).

٣- الممتنع : ومثال ذلك ما يلي:

* يقول عن نون الوقاية : «ولا يجوز لحوقها إذا جرت بـ» لده المحذوفة النون

* بحال؛ لأنها بمنزلة «مع» ، ولا إذا نصبت باسم الفاعل، (٣٠٤)

* إذا كان الفعل يتعدى لأكثر من واحد فإن كان من باب كسا وأعطى جاز إقامة المفعول

الثاني عن الفاعل دون الأول إذا أمن اللبس نحو: أعطى درهم زيداً ، والأحسن إقامة الأول.

وامتنعت إقامة الثاني نحو : أعطى زيد عمراً ، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني هل هو أخذ أو

مأخوذ .

وإن كان من باب «ظن» أو أعلم جاز أيضاً إقامة الثاني بشرط أمن اللبس وأن لا يكون

جملة ولا ظرفاً ، مع أن الأحسن أيضاً إقامة الأول ، نحو: ظننت طالعة الشمس ، وأعلم زيداً

كبشك سميكا .

ويمتنع إقامة الثاني إن ألبس نحو ظن صديقك زيداً ، وأعلم بشر زيداً قائماً ، أو كان

جملة أو ظرفاً نحو ظن في الدار زيداً وظن زيداً أبوه قائم ، وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر .

وإن كان من باب «اختاره» تعين إقامة الأول وهو ما تعدى إليه بنفسه وامتنع إقامة الثاني

نحو: اختير زيد الرجال ، أما الثالث من باب «أعلم» ؛ فلا يجوز إقامته بحال . (٣٠٥)

* ولا يجوز تعدد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً ، ومن ثم منع في قوله تعالى: ولا

تمسكوهن ضراراً لاعتدوا، (٣٠٦) تعلق «لاعتدوا» بـ «تمسكوهن» ، على جعل «ضراراً» مفعولاً

له ، وإنما يتعلق به جعل «ضراراً» حالاً ، وإلى ذلك أشرت بقوله: «والمنع في الحالين» ، أى

في حالتي نصبه وجره . (٣٠٧)

* (ولا يجوز الابتدا بالنكرة) (٣٠٨)

٤- الحسن : ومن ذلك :

* يقول عن نون الوقاية: «ويرجح حذفها إذا جررت بـ «بجل» بمعنى «حسب» أو نصبت بـ

«لعل» فيقال: «بجلى» و «لعلى» (٣٠٩)

* (وإن يكن الخبر فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريحه مُمتنعاً) فالأحسن الفصل بينهما

(يقد) نحو : «ونعلم أن قد صدقتاه» (٣١٠) (٣١١)

* هذا باب (الذائب عن الفعل)

التعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يسم فاعله ، لشموله المفعول وغيره ، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك أعطى زيد درهماً (٣١٢)

* (فإن كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين) : فالأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما (٣١٣)

* وتلزم إذ، الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية

ويقبح فى الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو : جئتكَ إذ زيدٌ قام ، ووجه قبحه أن إذ، لما كانت لما مضى ، وكان الفعل الماضى مناسباً لها فى الزمان ، فكان فى جملة واحدة ، لم يحسن الفصل بينهما ، بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيدٌ يقوم ، فإنه حسن. (٣١٤)

اعتبرنا - هنا - ما أورده السيوطى من مثل قوله ويرجح ، والأرجح ، والأحسن ، والحسن ، من الحسن .

٥- القبيح : ويتجلى ذلك فى قوله :

* وتلزم إذ الإضافة إلى جملة اسمية نحو : وانكروا إذ أنتم قليل (٣١٥) إذ هما فى الغار (٣١٦) أو فعلية

ويقبح فى الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو جئتكَ إذ زيدٌ قام ووجه قبحه أن إذ، لما كانت لما مضى ، وكان الفعل الماضى مناسباً لها فى الزمان ، فى جملة واحدة ، لم يحسن الفصل بينهما ، بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيدٌ يقوم ، فإنه حسن. (٣١٧)

* يقول عن قد، : قد، حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى ، المثبت ، المجرد من جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجامد كـ عسى ، و ليس ، ولا الإنشائي كنعم ، و بلى ، ولا المقترن بما ذكر . (و) هى معه كالجزء ، ومن ثم (لا يفصل منه بشئ) فيقبح أن يقال : قد زيداً رأيت (إلا بقسم) (٣١٨)

٦- خلاف الأولى : وهو عكس الأول (٣١٩) .

وقد سبق أن ذكرنا تقسيم السيوطي للحكم النحوي إلى رخصة، وغيرها؛ فقال : «ينقسم - أيضا - إلى رخصة وغيرها ، والرخصة ما جاز استعمالها لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنا وقبحا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ؛ فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع المدود، ومدّ الجمع المقصور والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة، وما أدّى إلى التباس جمع بجمع، كردّ مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام» (٣٢٠)

* جواز تعلّق الحكم بشيئين أو أكثر:

ذكر السيوطي أنه قد يتعلّق الحكم بشيئين فأكثر «فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع؛ فالأول : كمسرّعات الابتداء باللكرة، فإن كلا منها مسرّغ على انفراد، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و«أل» و«التصغير» من خواص الأسماء يجوز اجتماعهما، و«قد» و«الفاء» من خواص الأفعال، ويجوز اجتماعهما، و«قد» و«الفاء» من خواص الأفعال، ويجوز اجتماعهما ؛ والثاني :

ك«اللام» من خواص الأسماء، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا التثوين مع الإضافة خاصتان ولا يجتمعان، و«السين» و«سوف» من أدوات الاستقبال، ولا يجتمعان، و«التاء» و«السين» خاصتان، ولا يجتمعان .

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البذل والمبدل منه، والعوض والمعوض منه، لا يجتمعان (٣٢١)

* من شروط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه :

من المسائل التي ذكرها السيوطي - وهو متعلّقة بالحكم النحوي - أن من شروط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ولذلك خطئ البصريون في قولهم: «إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإيهامه وتخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: «ما أحسن زيدا فيحتمل النفي، والتعجب، والاستفهام؛ فإن

أردت الأول رفعت زيداً، أو الثاني نصبته، أو الثالث جررته . فلابد أن تكون هذه العلة هي الموجبة لإعراب المضارع ، فإنك تقول : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب بأن تجزم الثاني أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثاني، وترفعه إن أردت الثالث». (٣٢٢)

تعليل الحكم بعلتين :

وفي مسألة تعليل الحكم بعلتين نقل عن «الخصائص» قوله : «يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك «هؤلاء مسلمي»؛ فإن الأصل «مُسْلِمُو» فقلبت الواو ياء لأمرين كل منهما موجب للقلب: أحدهما اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما السكون ، والآخر: أن ياء المتكلم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها ؛ فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها ليتمكن كسر ما تليه، ومن ذلك قولهم «سَي» في «لا سيما» أصله «سَوَى» قلبت الواو ياءً إن شئت لأنها ساكنة غير مدغمة بعد كسرة، وإن شئت لأنها ساكنة قبل ياء ؛ فهاتان علتان إحداهما كعلة قلب «ميزان» ، والأخرى كعلة «طَي» و «لَي» مصدرى «طويت» و «لويت»، وكل منهما مؤثرة» (٣٢٣)

ونقل عن «الخصائص» قوله في موضع آخر: «قد يكثر الشيء فيسأل عن علته ؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول؛ فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذا تأمل القولين واعتقاد أقواهما ورفض الآخر، فإن تساوى في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين» (٣٢٤)

وقد نقل السيوطي اختلاف العلماء في تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ؛ «فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم فيها إلا بعة واحدة ، فكذلك ما كان مشبهاً بها .

ثم يقول عن الرأي الآخر: «وذهب آخرون إلى جوازه ، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل منزلاً منزلة الجزء من الفعل بطل: كونه يسكن لام الفعل في نحو: ضربت»، ويمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً، ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة، واتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وقولهم في النسب إلى «كنت» : «كنتي» وقولهم «حبذا» بالتركيب «لا أحبذ» أى: لا أقول: «حبذا»، وقولهم في «محضت» : «محضط» بالإبدال طاء

لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتيه؛ فهذه ثمانى علل. واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل؛ وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست موجبة كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعالمية لا تعلل إلا بالعلم؛ فمسلّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية ينبغى أن تجرى مجراها، (٣٢٥)

* تعليل حكمين بعلة واحدة:

وذكر السيوطي أنه يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة: «سواء لم يتضادا أو تضاداً كقولهم: «مررت بزيد، فإنه يستدل على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أن الباء فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو: «أمررت زيداً». فكما أن همزة «أفعل، موضوعة فيه كائنة من جملة؛ فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغى أن يعدّ من جملة لمعاقبة ما هو من جملة؛ ويستدل به أيضاً على ضد ذلك، وهو أن الجار جار مجرى بعض ما جره دليل أنه لا يفصل بينهما، فهذان تقريران مقبولان في القياس، مثلثيان بالبشر والإيناس» (٣٢٦)

ونقل عنه قوله في موضع آخر في «باب أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه: «هذا باب ظاهره التدافع، وهو في استقرائه صحيح واقع، وذلك كقولهم: «القوم والحوكمة؛ فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكان فعلاً فعال. فكما صح «جواب، وهيام، صح باب «القوم» والغيدة ونحوه. فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ. (٣٢٧).

* في تعارض العلل:

ذكر السيوطي عند حديثه عن تعارض العلل أنها ضربان: أحدهما: حكم واحد يتجاذبه علتان فأكثر، وقد ذكر في التعليل بعنتين -، والثاني: حكمان في شيء واحد مختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان مثل: «إعمال أهل الحجاز ماء، وإهمال بني تميم لها. فالأولون لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول «ليس» عليهما ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في

الرفع والنصب مجزأها، والآخرين لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقبلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأها، أجروها مجرى هل ؛ ولذلك كانت عند سيبويه (٣٢٨) أقوى قياساً من الحجاز - يقصد من لغة أهل الحجاز - (٣٢٩)

وكذلك «ليتما» من ألغاهما ألحقها بأخواتها ومن أعملها ألحقها بحروف الجر إذا دخلت عليها «ما» و«فرق بينها وبين أخواتها بأنها أشبه بالفعل في الأفراد وعدد الحروف». (٣٣٠)

وكذلك «هلم» ألحقها أهل الحجاز باسم الفع ، فلم يلحقوها العلامات ، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه. (٣٣١)

* في اجتماع ضدين :

وفي مسألة : «اجتماع ضدين» ذكر أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ ويزول الأول، وذلك : «لام» التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه ؛ لأن «اللام» للتعريف ، و«التنوين» .

للتذكير فلما ترادفا على الكلمة تضادا فكان الحكم للطارئ وهو اللام، وهذا جارٍ مجرى الضدين على المترادفين على المحل الواحد كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن يطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضا حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب، (٣٣٢)

وذكر السيوطي أن «الطارئ» يزيل حكم الثابت، (٣٣٣) ومن فروع ذلك «لام» التعريف والإضافة إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه. (٣٣٤)

ومنها : ياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء . وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كرسى، ويختى حذفت لأجلها .

٤- العلة (أو الجامع) :

العلة - كما ذكر السيوطي - ركن من أركان القياس ، وليست أصلاً مستقلاً من أصول النحو كالسماع والقياس كما يرى البعض (٣٣٥)

وهي حلقة الوصل بين الأصل والفرع ، إذ لا بد من وجود صلة حتى يلحق المقيس بالمقيس عليه .

والأنبارى فى بعض تعريفاته للقياس يطلق على العلاقة بين الأصل والفرع «الجامع» فيقول فى موضع: «الحاق الفرع بالأصل بجامع (٣٣٦)» وفى موضع آخر يقول: «اعتبار الشيء بجامع» (٣٣٧).

وقد قسم الأنبارى القياس تبعاً للجامع بين المقيس والمقيس عليه إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد .

فالجامع إذن بين المقيس عليه والمقيس أو بين الأصل والفرع أحد أمور ثلاثة : العلة، والشبه، والطرد .

ولقد ذكر الدكتور على أبو المكارم أن «استخدام هذه الاصطلاحات غير دقيق فى البحث النحوى ؛ إذ يطلق عليها جميعها حيناً لفظ : العلة، وآناً اصطلاح : الشبه . وذلك النوع من التوسع فى استخدام الاصطلاح يعود إلى ما بينها كلها من بعض التشابه، ولكنه يغفل وجود فوارق دقيقة بينها» (٣٣٨).

* منزلة العلة النحوية :

وقد بين السيوطى منزلة العلة النحوية ، وكيف أن علل النحو غير مدخولة بالنقص والإبطال، وأن فيها تظهر حكمة العرب فيذكر: «إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقفة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ، ولا متسمّح فيها» (٣٣٩).

ثم يردّ على ما ذهب إليه البعض بأنها وإهية فيذكر: «وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون وإهية ومتمحلة، واستدلّاهم على ذلك بأنها أبداً تكون هى تابعة للوجود لا الوجود تابعة لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولا بد فيها من التوقيف، فنحن إذا صادقنا الصيغ المستعملة، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا، نطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه؛ فذلك غاية المطلوب» (٣٤٠).

فالسقوطى - هنا - يبين أن علل هذه الصناعة فى غاية الوثاقفة، وأنها قوية، ويظهر فيها مقصد العرب وحكمتهم، ويرد على ما ذهب إليه من سماهم «غفلة العوام» بأن علل النحو

تكون واهية ومتمحلة، واستدلّالهم على ذلك بأنها ليست كالعلل الحقيقية في أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ويرد بأن ذلك بعيد عن الحق؛ لأن الصيغ التي نستعملها كالصفة المشبهة وأفعّل التفضيل وغيرهما من الصيغ لا نستعملها اختراعاً وابتكاراً وإنما على وجه الاقتداء والاتباع؛ فكلها أو بعضها من وضع الله .

والحق أن النحويين قد اهتموا بالعلة اهتماماً بالغاً، وقد سبق أن ذكرنا أن الحديث عن العلة بدأ منذ وقت مبكر؛ فقد قيل عن ابن إسحاق الحضرمي إنه: «أول من بعج النحو ومد القياس» (٣٤١) .

ولما سئل الخليل بن أحمد الفراهيدي عن العلل التي يُعتَلّ بها في النحو عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسه؟، قال: «إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعلمت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسّت، وإن لم يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له . ومثلي في ذلك مثل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة؛ فكلماً وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلةٍ سنحت له وخطرت، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، فإن سنحت لغيري علة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به» (٣٤٢) .

وقد علّق الزجاجي على قول الخليل، قائلاً فيما ينقله عنه السيوطي: «هذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل. وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو» (٣٤٣) .

فالخليل - هنا - يُصور أن العرب تنطق على سجيّتها وطباعها، ثم يأتي الباحث بعد ذلك فيحاول تعليل ما ورد من الظواهر اللغوية .

ومن المعروف - كما سبق القول - أن نشأة التعليل كانت استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية معاً، دون تأثير خارجي غير عربي .. ومن ثم فإن «على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتبس من ظواهر اللغة، وألا يكتفى بالتقنين لهذه الظواهر بحسب، ولعل نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من الناحية تصويراً دقيقاً» (٣٤٤) .

وقد ذكر السيوطي فيما ينقله عن الزجاجي أن علل النحو مستنبطة، وهي ثلاثة أقسام: علل تعليمية: الغرض منها التعليم، وعلل قياسية: الغرض منها البحث عن حكمة العرب. وهذه مهمة الباحث في النحو، وعلل جدلية نظرية: وهي فلسفة لغوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، وتؤدي إلى تعقيد النحو، وهي ليست إلا رياضة ذهنية.

فهو يقول عن العلل التعليمية: «فأما التعليمية؛ فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقصنا عليه نظيره. مثال ذلك أننا لما سمعنا: «قام زيد فهو قائم، وركب عمرو فهو راكب، فعرفنا اسم الفاعل، قلنا: «ذهب فهو ذاهب»، و«أكل فهو آكل»، ومن هذا النوع من العلل قولنا: «إن زيدا قائم»، إن قيل: لم نصبتم زيدا؟ قلنا: بـ «إن»؛ لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك: «قام زيد». إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب» (٣٤٥).

وأما العلل القياسية؛ فيقول عنها: «وأما علته القياسية فأن يقال: لم نصب زيد بـ «إن» في قوله: «إن زيدا قائم، ولم يجب أن تنصب «إن» الاسم؟ والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعت، فالم منصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله عن فاعله نحو: «ضرب أخاك محمد» وما أشبه ذلك» (٣٤٦).

ويقول عن العلل الجدلية النظرية - وهي القسم الثالث - : «وأما العلل الجدلية النظرية؛ فكل ما يعتل به في باب «إن» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال؟

وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر» (٣٤٧).

وفي هذا النص يبدو فهم الزجاجي لطبيعة العلة النحوية، ويبدو تأثره - كما سبق أن ذكرنا آنفاً - بابن السراج الذي تأثر بدوره بالخليل بن أحمد الفراهيدي عبقري البصرة.

ولعل المحتاج إليه من هذه الأنواع الثلاثة هو العلل التعليمية التي تهدف إلى تعليم كلام العرب بناءً على قواعد مطردة كمعرفة أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف إليه مجرور و إلخ .

وأما العلل القياسية ؛ فالهدف منها إظهار القدرة على معرفة حكمة العرب في وضع كلامهم .

وأما العلل الجدلية ؛ فهي مجرد رياضة ذهنية ليست ذات فائدة علمية أو تعليمية بل هي فلسفة لغوية ومقدرة على الجدل العقلي .

وقد ثار ابن مضاء القرطبي على القياس ؛ فدعا إلى إلغاء العلل الثوانى والثالث ، وارضى نوعاً من العلل الثوانى وهو المقطوع به . (٣٤٨)

ولعل من الملاحظ على دراسة السيوطى للعة النحوية أنه تأثر بالعة الفقهية عند الأصوليين ؛ فقد ذكر قول بعضهم : «إذا عجز الفقيه عن تحليل الحكم قال : هذا تعبدى ، وإذا عجز النحوى عن تحليل الحكم قال : هذا مسموع» (٣٤٩) .

ونقل عن «الخصائص» قوله : «اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن وجمعوها منها بالملاطفة والرفق» (٣٥٠) .

وقد ذكر السيوطى العلل تفصيلاً عندما أشار إلى أن عبدالله بن موسى الدينورى الجليس قال فى كتابه : «ثمار الصناعة» : «اعتلالات النحويين صنفان :

علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم . وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً ، وهى واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً . (٣٥١)

ثم ذكر الدينورى هذه العلل دون شرح حتى شرحها التاج بن مكتوم فى «تذكرته» : وهى :

١ - علة سماع : مثل قولهم : «امرأة ثدياء» ولا يقال : «رجل أئدى» ليس لذلك علة سوى السماع .

- ٢- علة تشبيه : مثل : إعراب المضارع ؛ لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء ؛ لمشابهتها الحروف .
- ٣- علة استغناء : كاستغنائهم بـ «ترك» عن «ودع» .
- ٤- علة استئصال : كاستئصالهم الواو في «يعد» ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة .
- ٥- علة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع ، وكسر نون المثني .
- ٦- علة توكيد : مثل : إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .
- ٧- علة تعويض : مثل : تعويضهم الميم في «اللهم» من حرف النداء .
- ٨- علة نظير : مثل : كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره .
- ٩- علة نقيض : مثل : نصبهم النكرة بـ «لا» حملاً على نقيضها «إن» .
- ١٠- علة حمل على المعنى : مثل : «فمن جاءه موعظة» (٣٥٧) ، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ .
- ١١- علة مشاكلة : مثل : قوله «سلاسل وأغلا» (٣٥٣) .
- ١٢- علة معادلة : مثل : جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب ثم عادلوا بينهما ؛ فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم .
- ١٣- علة مجاورة : مثل : الجر بالمجاورة في قولهم : «جحر ضبٌ خرب» ، وضم لام «الله» في : «الحمد لله» ؛ لمجاورتها الدال .
- ١٤- علة وجوب : وذلك كتعليقهم برفع الفاعل ونحوه .
- ١٥- علة جواز : وذلك ما ذكره في تحليل الإمالة من الأسباب المعروفة ؛ فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها .
- ١٦- علة تغليب : مثل : «وكانت من القانتين» (٣٥٤) .
- ١٧- علة اختصار : مثل : باب الترخيم ، و«لم يك» .
- ١٨- علة تخفيف : كالإدغام .

- ١٩- علة أصل : ك «الاستحوذ» ، و «يؤكرم» وصرف ما لا ينصرف .
- ٢٠- علة أولى : كقولهم : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .
- ٢١- علة دلالة حال : كقول المستهل : «الهلل» أى : «هذا الهلال» فحذف ؛ لدلالة الحال عليه .
- ٢٢- علة إشعار : كقولهم فى جمع «موسى» : «موسون» بفتح ما قبل الواو؛ إشعاراً بأن المحذوف ألف .
- ٢٣- علة تضاد : مثل قولهم فى الأفعال التى يجوز إلغاؤها متى تقدّمتْ وأكّدتْ بالمصدر أو بضميره : لم تلغ ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .
- ٢٤- علة تحليل : قال عنها ابن مكتوم : «وأما علة التحليل فقد اعتاص على شرحها ، وفكرت فيها أياماً ، فلم يظهر لى فيه شىء . وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ : قد رأيتها مذكورة فى كتب المحققين كابن الخشاب البغدادى حاكياً لها عن السلف ، فى نحو الاستدلال على اسمية «كيف» بنفى حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ، ونفى فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى» (٣٥٥)
- وهاك أمثلة ونماذج للعلل عند السيوطى كما تبدو فى كتبه التطبيقية :
- (١) التخفيف : وقد نتجت عن الاستخدام اللغوى فى الواقع العملى وظهرت فى السلوك اللغوى للناطقين بالعربية (٣٥٦) ، وقد ذكر السيوطى هذه العلة فى العديد من الموضع منها :
- * يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط : أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والأمر ، مجزوماً بالسكون : بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف ، وألا توصل بضميره .. (٣٥٧)
- * يقول عن «حيث» : «ومن العرب من بناها على الفتح طلباً للتخفيف» . (٣٥٨)
- * يقول عن «كيف» : «وإنما بنيت ؛ لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للتخفيف» . (٣٥٩)
- * يقول فى «جير» - من الحروف غير العاطفة - : «(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كأين ، وكيف حرف (له) أى للجواب (كنعم)» (٣٦٠) ..

* يقول عن «نعم ، وبئس» : «(و) قد يردان (يسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً».. (٣٦١).

* يقول في باب العدد : «(وتبنى العشرة معه) أى مع الاسم المضموم إليه ، وهو النيف عند قصد التعيين وبضعة وبضع عند عدمه ؛ لتضمنه معنى حرف العطف الذى هو الأصل فى العدد ، وترك اختصاراً (على) حركة ؛ لأنه معرب الأصل ، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف ، فيقال : أحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة» (٣٦٢).

* (كودى الإضافة) وهى إضافة الوصف إلى معموله (اسمها لفظية) ؛ لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التثوين والنون (٣٦٣).

* وذكر فيما تُقدّر فيه حركتان فقط - الضمة والكسرة - قوله : «وذلك فى المنقوص ، وهو ما آخره ياء حقيقية لازمة تلى كسرة ، كالفاضى والداعى ، بخلاف نحو : «كسبى» لتشديدها ، وماجره أو نصبة بالياء ؛ لعدم لزومها ، ونحو : طَبِيٍّ ورَمَى لسكون ما قبلها ، وعلّة التقدير الاستئصال ، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها نحو : أجيبوا داعى الله (٣٦٤).

* وذكر فيما تُقدّر فيه حركة واحدة فقط - وهى الضمة - : «وذلك المضارع الذى آخره واو أو ياء لثقلها عليهما ، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما» (٣٦٥).

* يقول عن «عوض» - وهو من الظروف المبنية - : «ويُنَى لشبهه بالحرف فى إيهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان ، وينأؤه إما على الضم كقبل وبعد ، أو على الفتح طلباً للطفة ، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين» (٣٦٦).

* يقول عن تمييز «كم» الاستفهامية : «ثم الجر حينئذ بـ «من» مقدرة ، حذفت تخفيفاً ، وصار الحرف الداخلى على «كم» عوضاً عنها ...» (٣٦٧).

* وذكر السيوطى أن ما حذفت للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ، وأن من فروع هذه القاعدة : «أنهم قالوا : دَلَّلَ (٣٦٨) ، وجُنْدِلَ (٣٦٩) ، فاجتمع فى الكلمة أربع متحركات متواليات ؛ لأن المراد : دَلَّالٌ ، وجُنْدالٌ ، لكنهم حذفوا الألف منها تخفيفاً ، وما حذفت للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ...» (٣٧٠).

* «مروء» أصله : أوَمروءا حذفت همزته تخفيفاً ، فلما حذفت فاء الفعل لم يحتج إلى همزة الوصل لتحريك الميم . (٣٧١)

* (ومنه) أى : ومن المبني (ذو فتح ، و) منه (ذو كسر ، و) منه (ذو ضم) وذلك لسبب : فذو الفتح (كأين) ، و ضرب ، وواو العطف . فالأول : حرك لالتقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة . والثاني : لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة ، وصلة ، وحالاً ، وخبراً... (٣٧٢) .

* يقول عن «جنن» : «أصله : جنون بالواو ، فحذفت تخفيفاً ؛ لدلالة الضمة عليها» (٣٧٣) .

* يقول عن حذف همزة «أناه» فى قوله : «لكنّا هو الله ربّي» (٣٧٤) «الأصل : «لكن أنا» حذف همزة أنا تخفيفاً ، وأدغمت النون فى النون ...» (٣٧٥) .

* يقول عن حذف نون كان : «... (ومن مضارع لكان) ناقصة أو تامة (منجزم) بالسكون بأن لم يله ساكن ولا ضمير متصل . (تحذف نون) تخفيفاً نحو : «ولم أك بغياً» (٣٧٦) ...» (٣٧٧) .

(٢) الاستئصال : وهى عكس العلة السابقة ؛ فالعرب كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ما لم يكن هناك إخلال بالكلام (٣٧٨) ، ومن أمثلة هذه العلة عند السيوطى :

* يقول عما تقدّر فيه حركتان - الضمة والكسرة - : «وذلك فى المنقوص ، وهو ما آخره ياء حقيقية لازمة تلى كسرة ، كالفوضى والداعى ، بخلاف نحو «كسبى» لتشديدها ، وما جره أو نصبه بالياء ؛ لعدم لزومها ، ونحو : طبى ورمى لسكون ما قبلها . وعلّة التقدير الاستئصال ، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها نحو : أجيروا داعى الله .» (٣٧٩)

* ويقول عن ما تقدّر فيه حركة فقط وهى الضمة : «وذلك المضارع الذى آخره واو أو ياء لثقلها عليهما ، ولهذا ظهرت الفتحة لخفتها عليهما» (٣٨٠)

* بالفتح والتشديد (ويقال) فيها : (أبما) بإبدال ميمها الأولى ياء استقلالاً للتضعيف (٣٨١)

* (وشين عشرة فى التركيب ساكنة) فى لغة الحجاز ، قال تعالى : «اثنتا عشرة عينا» (٣٨٢) ، وقد تكسر فى لغة تميم ... أو تفتح رجوعاً إلى الأصل فيها ، .. أما «عشر» فى التركيب فمفتوح الشين والعين . (أو تسكن غين عشرة) لتوالى الحركات فى كلمة ... (أو) تسكن (دحا، أحد) عشر (استقلالاً لتوالى الحركات) . (٣٨٣)

* يقول فى أبنية الاسم : « (و سقط فِعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استقلالاً) لاجتماع ثقلين ، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها ، وتليها الكسرة لتحرك الشفة لها بخلاف الفتحة إذ لا تحرك معها ، والسكون إذ هو عدم محض ...» (٣٨٤)

* يقول في أبنية الاسم عن المجرّد الرباعي : «ومقتضى القسمة العقلية أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثنين عشر في أربعة، وهى أحوال اللام الأولى، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع النقل أو توالى أربع حركات» (٣٨٥).

* «ولم يأت الاسم المجرّد على ستة ؛ لئلا يوهّم التركيب، ونقص عنه الفعل حرفاً لنقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما، وما يدل عليه من الحدث والزمان» (٣٨٦).

* يقول في أبنية الفعل : «(ولم يرد يائي العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو : طاب يطيب ، بخلاف الواو، قالوا : طال، أصله طول (إلا هيئ) الشئ بمعنى : حسنت هيئته، فإنه جاء مضموماً، وهو يائي العين شذوذاً» (٣٨٧).

* (وتقلب في المضارع فى الجميع ألفاً) ؛ لأن الأصل مثلاً : يَقُول، وَيُبِيع، وَيُنْقُد، وَيُخْتِير، نقلت حركة الواو والياء من العين استثقلاً ثم قلبا ألفاً ؛ لتحركها فى الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن. (٣٨٨)

* «ومن المطرود حذف الواو من مضارع ثلاثى، فآؤه واو استثقلاً لوقوعها فى فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيُعيد، أو مقدرة كيُقع، ويسع» (٣٨٩).

* يقول فى باب الوقف : «وشرط الساكن أن يكون صحيحاً، فإن كان حرف علة ك «دار، و «عون، و «بين، لم يجز النقل إليه، لاستثقال الحركة على حرف العلة» (٣٩٠).

* (للماضى الرباعى) المجرّد (فَعَلَّ) لا غير كدحرج. وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثى ؛ لأن الكلام فى ذلك يطول فأخترته، وإنما لم يجرى على غير هذا الوزن؛ لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأوّل الماضى لا يكون مضموماً فى البناء للفاعل ولا مكسوراً للنقل، فتعيّن الفتح (٣٩١).

* «تمائل أصليين فى ثلاثى فاء وعينا نحو: دَدَن، وفاء ولأما نحو: سَلَس مستثقل، فإن كان عيناً ولأما نحو: طَلَل فلا. ويقال ذلك فى حرفى لين، وحلقيين نحو: حَوَ، وحى، ولَحِحت العين ... (٣٩٢)

* لم يأت على فَعَلَّ إلا حرف واحد استثقلاً حتى يحجز بين الحركات بالسكون مثل جَعَفَر وهدهد ... (٣٩٣)

* وإنما قَدَرَت الضمة في: جاء القاضى، وزيد يرمى، ويغزو، والكسرة في: مررت بالقاضى لنقلها في أنفسها، وانضاف إلى ثقلها اجتماع الأمثال وهم يستقلون اجتماع الأمثال، (٣٩٤)

* وإنما لم تدخل اللام في خبر، إن، إذا كان منفياً؛ لأن غالب حروف النفى أولها لام ك، لا، ولم، ولما، ولن،، فيستثقل اجتماع اللامين - وطرد الحكم يأتي في باقى حروف النفى، (٣٩٥).

(٣) الفرار من التقاء الساكنين :

وقد استخدم هذه العلة في مواطن عديدة منها :

* يقول في باب الوقف : ثم إن النقل لا يكون إلا إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركاً فلا يجوز النقل، فلا يقال : مررت بالرجل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللام إليها؛ لأنها مشغولة بحركتها، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذى تحرك ما قبله، (٣٩٦).

* وكثر الحذف في أبالي إذا جزم فقالوا : لم أبلى، (٣٩٧) والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهماً أن اللام هي الأخيرة، فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، (٣٩٨).

* يقول في تخفيف الهمزة المفردة الساكنة : هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة، فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة... (٣٩٩)

* يقول في باب الإدغام : إذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو: رددت، ورددنا.... فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز، والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب؛ نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض، فيقال : لم يردد، ولم يرد، وارد، ورد، فإن فك فواضح، وإن أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلفاً من التقاء الساكنين، (٤٠٠).

* ... ثم الصورة التى يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين نحو: قام زيد بن عمرو، وقام فلان ابن فلان، بخلاف غلام ابن زيد، أو زيد ابن أخينا، (٤٠١).

* يقول عن الأسماء التي لازمت النداء : «منها : هناه ... يقال للمنادى المصريح باسمه في التذكير: ياهن ، وياهنان ، وياهنون . وفي التأنيث : يا هنت ، وياهنتان ، وياهنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف ، وهاء السكت ، فيقال : ياهناه بسكون الهاء ، وكسرهما لالتقاء الساكنين ، وضما تشبيها بهاء الضميره . (٤٠٢)»

* يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف ، وليس لحاقها بلازم ، وآخر ما تم به يشمل المفرد ، والمضاف ، وشبيهه ، والموصول ، والمركب ، ثم إن كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو : واموساه ، واغلام زيده . (٤٠٣)

* يقول عن «الألف اللينة» - عند حديثه عن الحروف غير العاطفة - (وتقلب بعد ضم) وإوا (وكسر) ياءً للمجانسة كقولك لمن قال : قام عمرو : أعمروه ، ولمن قال : قام زيد الفاضل : أزيد الفاضلوه ، ولمن قال : مررت بالحارث ، الحارثيه .

* (أو) تَلَبَّ بعد (تنوين) مطلقاً (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين ، لالتقاء الساكنين ، فيقال في قام زيد: أزيدنيه . وفي ضربت زيدا : أزيدنيه . وفي مررت بزيد : أزيدنيه . (٤٠٤)

* (وإن يُنَوَّن) «إذ» ، ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (يُحْمَل) أى يجوز (إفراد «إذ» عن الإضافة ، ويجعل التنوين عوضاً عما يضاف إليه نحو : وأنتم حينئذ تنظرون (٤٠٥) ، (٤٠٦)

* ... وذو الكسر نحو : (أمس) و(جبر) ، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين ، وذو الضم نحو : «حيث» ، وإنما ضم تشبيهاً به بقبل وبعد ، وقد تفتح للخفة ، وتكسر على أصل التقاء الساكنين (٤٠٧)

* يقول عن «أين» : «حرك لالتقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ...» (٤٠٨)

(٤) الاستغناء :

وباب الاستغناء واسع جدا ، وقد ذكر السيوطي هذه العلة في مسائل عديدة منها :

* العدد إن كان واحداً أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال : رجل ورجلان ؛ لأنه أخصر وأجود ، ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل . (٤٠٩)

* (وتاء تأنيث) ساكنة (تلي) الفعل الماضي ، دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى) ، ولا تلحق المضارع لاستغنائها بتاء المضارعة ، ولا الأمر لاستغنائها بالياء (ك «أبت هند الأذى» (٤١٠) .

* يستغنى عن «إمام» بـ «أو» نحو : قام إما زيد أو عمرو، وعن الأولى بالثانية (٤١١)

* والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

أحدها : ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة، أو اسم جنس ككثيرة، أو صفة ككسابة . أبدلت تاءه في الوقف هاء أم لا؛ كبنيت وأخت. ويستثنى من ذلك : شاة، وشفة، وأمة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمي بها، استغناء بتكسيها على : شياه ، وشفاه ، وإماء (٤١٢)

* (ولا يقدّم) مخصوص «حبذا» عليهما وإن جاز تقديمه على «نعم» بقله؛ لأنها فرع عنها، فلا تساويها في تصرفاتها ، ولأنها جارية مجرى المثل ؛ ولئلا يتوهم من قولك مثلا : زيد حبذا، كون المراد الإخبار بأن زيدا أحب ذا ، وإن كان توهمًا بعيدا .
(وحذفه) استغناء بما دل عليه (٤١٣)

* استغنى غالبا بـ «ترك» عن «وذر» و«ودع» ، وبـ «الترك» عن «الوذر» و«الودع» . (٤١٤)

* (ويستغنى بجر أحد مفعولي الأول) أى باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو، وما أكساه للثياب ، ولا يفعل ذلك فى باب «ظن» ، وإن جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو : ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم، وما أكساه للفقراء الثياب (٤١٥)

* يقول عن «أبنية الفعل» : «ولم يرد يأتى العين» استغناء عنه بفعل (٤١٦)

* يقول عن تاء التأنيث : «ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ، ولا الأمر استغناء بالياء ..» (٤١٧) .

* يقول عن جموع الكثرة : «(و) الثامن : (فَعَّالٌ) ويطرّد جمعا (لِلأَوَّلِ) أى لوصف على فاعل كصائم وصوام، وشذّ فى فاعلة كصائدة وصدّاد . (ويندرا) أى فَعَّلَ وفَعَّالٌ (للمنقوص) استغناء بفعله، ومما سمع ساقٍ وسَقَى ، وغازٍ وعَزَى ، وغزاه ، وسارٍ وسَرَاهُ . (٤١٨)

* وما كان على «فَعَّلَ» فمستقبله على «يفعل» إلا «فَصَلَ الشئ يَفْصُلُ» ، فإنه لما كان الأجود «فَصَلَ» استغنوا بمستقبله عن مستقبل «فَصَلَ» ، وفى لغة : نعم ينعم ليس فى السالم غيرهاه . (٤١٩)

* وقد عقد السيوطي باباً عن الاستغناء في كتابه «الأشباه والنظائر» قال فيه: «هو باب واسع، فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ.

من ذلك: استغناؤهم عن تثنية «سواء» بتثنية «سَيَّ»، فقالوا «سَيَّان»، ولم يقولوا: سواء ان.. (٤٢٠)

* ومن ذلك: استغناؤهم بـ «ترك» عن «وذر»، و«ودع»، و«لمح» عن «لمحة»، وعليها كسرت «ملاح» و«بشيه» عن «مشيه» (٤٢١)

* وكذلك استغنوا بقسِي عن قووس فلم يأت إلا مقولياً.. (٤٢٢)

* ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم: أرْجُلٌ لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك «أذان» جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. (٤٢٣)

* ومن ذلك: استغناؤهم بواحد عن اثنين، وبأثنين عن واحدَيْن، وبسبعة عن ثلاثين، وبعشرة عن خمسين، وبعشرين عن عشرين، وما جرى هذا المجرى (٤٢٤)

* ويقولهم: في جمع صَبِيٍّ و«غلام»: صَبِيَّةٌ و«غِلْمَةٌ» عن أصبِيَّةٍ و«أغْلَمَةٌ». (٤٢٥)

* ويقولهم: حُكَّامٌ، وحُقَّاقٌ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ (٤٢٦)

* وذكر أن الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى (٤٢٧)

* وأما قوله تعالى: «فأما الذين أسوَّت وجوههم أكفرتم» (٤٢٨) فعلى تقدير القول، أى: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فنبهته اللفاء في الحذف (٤٢٩)

* (و) يغنى عن القسم أيضاً (لا جرم) .. فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حقاً». وأصلها: بمعنى: لا بد. (٤٣٠)

* القاعدة: أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على فعل أوله همزة الوصل نَقَرَ همزة الاستفهام مفتوحة، وتحذف همزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام عن اجتنابها، ومنه قوله تعالى: «أصطفى البنات» (٤٣١) «أفترى على الله كذباً» (٤٣٢)، (٤٣٣)

(٥) المعادلة :

ومن المواطن التي استخدم فيها السيوطي هذه العلة ما يأتي :

* يذكر أن أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة، ويتفرع على ذلك فروع منها : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع ، فأعطى الأخف ، وأعطيت التثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا (٤٣٤) .

* يقول عن أم: (وهي قسمان : متصلة) تقع بعد همزة التسوية (أو) همزة بها وبأم (لتعيين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام (٤٣٥)

* (ويُضَمُّ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ رِبَاعِيٍّ) أَي ماضٍ ذِي أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ (وَبَلَوُ بَزِيَاةٍ) نَحْوُ يَدْحَرُجُ، وَيَكْرُمُ، وَيُعَلِّمُ، وَيَضَاعَفُ (وَالَا يَفْتَحُ) نَحْوُ: يَذْهَبُ، وَيَطْلُقُ، وَيَسْتَخْرِجُ.

ووجه ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم ، ومازاد على الرباعي ثقل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقل ، والضم للقليل (٤٣٦)

* وقد عقد السيوطي له بابا في كتابه «الأشباه والنظائر» (٤٣٧) ومن ذلك :

* لما كان الاسم أخف من الفعل تصرّف بحركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، فإن الخفيف يزداد فيه ليثقل ، ويعادل الثقيل ، ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم . فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين . ولما كان الجزم حذفاً ، والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بالخفيف ، إنما يليق بالثقيل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء . (٤٣٨)

* إنما رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول لقلة الفاعل ، لكونه لا يكون إلا لفظاً واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقل من النصب ، فأعطى الثقيل للواحد ، والنصب للمتعدد ليتعادلا . (٤٣٩)

* إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع ؛ لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخصّ الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل . (٤٤٠)

* إن التاء إنما لحقت عدد المذكر ، وسقطت من عدد المؤنث ؛ لأن المؤنث ثقل ، فناسبه حذفها للتخفيف ، والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليتعادلا . (٤٤١)

* إنما خصّ الضم بمضارع الرباعي ، والفتح بمضارع الثلاثي ؛ لأن الرباعي أقل والضم أثقل ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر طلباً للتعادل . (٤٤٢)

* إنما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف؛ لأن الدليل كان يقتضى أن يكون المزيد أحد حروف المد؛ لاختفتها، وكثرة زيادتها في الكلام، فكتبوا عن الواو؛ لثقلها، وعن الألف؛ لأن التفسير قد استبد بها في نحو مساجد، ودراهم، فتعينت الياء.

وخص الجمع بالألف؛ لأنها أخف من الياء، والجمع أثقل من المصغر فتعادلا. (٤٤٣)

* إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل، والمتحركة بالاسم، لثقل الفعل وخفة الاسم، والسكون أخف من الحركة، فأعطى الأخف للأثقل والأثقل للأخف تعادلا. (٤٤٤)

* الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق، وخص كل بما فيه خفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعول بينهما. (٤٤٥)

(٦) التعويض:

ويستدل لهذه العلة في بعض المواضع منها قوله:

* (وإن يَنُوتَ) «إذ» ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (يُحَمَلُ) أى يجوز (إفراء إذ) عن الإضافة، ويجعل التنوين عوضا عما يضاف إليه نحو: «وأنتم حينئذٍ تنظرون» (٤٤٦)، (٤٤٧).

* (وصغروا) من المبنيات (شذوذاً: «الذى») و(«التي») وتثنيتهما وجمعهما ... («وذا» مع الفروع منها: «تاء» و«تى») وتثنيتهما وجمعهما، وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية، والتعويض من ضمته ألفا مزيدة في آخرها، فقالوا: للذيا، واللتيا، والذيون، واللويون، واللوتيا، واللتيات، وذيا، وتيا ... (٤٤٨)

* في الحذف («فاه» أمر أو مضارع) «منصاع» (مِنْ) معتل الفاء (كعود احذف)، فقل: يعد، عِدْ (وفى) مصدره (كعدة ذاك) الحذف (اطرد) وعوض منه الهاء آخرأ... (٤٤٩)

* ويقول عن تاء التأنيث: (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أو عين كإقامة، أم لام كلفة، مدة كتزكية (وغير ذلك) (٤٥٠).

* وقد عقد السيوطي للتعويض مكانا خاصا في كتابه «الأشباه والنظائر» (٤٥١) ذكر أن منه:

* ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد منه، نحو قولهم في تفسير مدرج وتحقيره، تحجير، ودحاريج فالياء عوض من ميمه.

* وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوضاً من نونه.

* وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضاً من يائه. (٤٥٢)

* وكذلك الهاء في «تفعلة» في المصادر عوضاً من ياء تفعيل أو ألف فعال، وذلك نحو: تَسْلِيَّتُهُ تَسْلِيَّةٌ، وريئته تربية، الهاء بدل من ياء تفعيل في «تسلى» و«تربى» أو ألف «سلا» و«ربأ»... (٤٥٣)

* وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة (٤٥٤) كأنها عوض من ألف حيقال، وبيطار، وجهوار، وسيقاء (٤٥٥).

* ومن ذلك: ياء التفعيل بدل من ألف الفِعال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عينيه (٤٥٦)

* ومن ذلك: تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضاً من لامه المحذوفة؛ فإن أصله فَمَيٌّ أو فَمَوْ.

* وتشديد «أب» و«أخ» عوضاً من لاميها، فإن أصلهما: أَبَوْ وأَخَوْ.. (٤٥٧)

* وتشديد ميم «دم» عوضاً من لامه المحذوفة، فإن أصله: دَمَيٌّ... (٤٥٨)

* وقد بين السيوطي العلاقة بين التعويض والبدل (٤٥٩) وذكر أن العوض والمعوض منه لا يجتمعان (٤٦٠) فقولهم: «اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجمع بينهما» (٤٦١).

(٧) الحمل على المعنى :

ذكر السيوطي أن الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً، ومنه :

* قال تعالى: «ألم تر إلى حاج إبراهيم في ربه» (٤٦٢)، ثم قال: «أو كالذي مر على قرية» (٤٦٣) قيل فيه: إنه محمول على المعنى حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مر على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك (٤٦٤).

* ويذكر السيوطي أن باب الحمل على المعنى «قد ورد به القرآن، وفصيح الكلام منثوراً، أو منظوماً كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في

الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك،^(٤٦٥).

* ومن أمثلة تذكير المؤنث قوله تعالى: «فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي»^(٤٦٦) أى هذا الشخص، فمن جاء موعظة من ربه،^(٤٦٧)؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، وإن رحمة الله قريب،^(٤٦٨) أراد بالرحمة هنا: المطر^(٤٦٩).

* يقول عن الفعل «قطع»: «هكذا روى عندياً حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: كسرتهما وحطمتهما، والمعروف: قطعت به، أو منه»^(٤٧٠).

* «والطست مؤنث ولكنه غير حقيقي فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء»^(٤٧١).

* يقول في قوله تعالى: «فإن كانتا اثنتين»: «الكلاية تقع على الواحد والاثنتين والجمع، فتتّى الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى، كما يعود الضمير جمعاً على، من حملاً على معناها»^(٤٧٢).

وحكى الأصمعي عن أبي عمرو: أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: «فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها؟ فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق»^(٤٧٣).

ويذكر أن من باب الواحد والجماعة قولهم: «هو أحسن الصبيان وأجمله» أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: «هو أحسن فتى في الناس»^(٤٧٤).

* وقال تعالى: «ومن الشياطين من يغوصون له»^(٤٧٥) فحمل على المعنى^(٤٧٦).

* وقال تعالى: «من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه»^(٤٧٧) فأفرد على لفظ «من» ثم جمع من بعد^(٤٧٨).

* ويذكر أن من الحمل على المعنى باب واسع لطيف ظريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى: «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم»^(٤٧٩) لما كان في معنى الإفضاء عذاه بـ «إلى»^(٤٨٠).

* وقولهم: «نشدك الله إلا فعلت كلاماً» محمول على المعنى، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أى ما أسألك إلا فعلك^(٤٨١).

* ومثل ذلك : «شَرُّ أهر ذا ناب» وإذا ساغ أن يحمل شَرُّ أهر ذا ناب على معنى النفى كان معنى النفى فى : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول «إلا» لدالاتها عليه (٤٨٢) .

* وقولهم : «انقئ الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» ؛ لأنه بمعنى : لَيَقَقَّ الله امرؤً ، وليفعل خيرا . (٤٨٣)

* (قد يذكر المؤنث وبالعكس) حملاً على المعنى نحو «ثلاثة أنفس» .. ألحق التاء فى عدده حملاً على الأشخاص (٤٨٤) .

* وسم : جاءته كتابى فاحتقرها ، أنت الكتاب حملاً على الصحيفة . (٤٨٥)

* (ومنه) أى من تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى : «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا» (٤٨٦) أنت المصدر المنسبك بأنّ و الفعل وهو اسم تكن ، وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر ، وهو «فتنتهم» ، وقوله : «قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة» (٤٨٧) أنت تكون ، واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره ، وهو «ميتة» (نعم جاز فى ضمير مذكر ومؤنث توسطهما) . (٤٨٨)

* وقد ذكر السيوطى أمثلة كثيرة للحمل على المعنى فى كتابه «الأشباه والنظائر» (٤٨٧)

(٨) المشابهة :

وهو علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً ، ومن أمثلتها :

* ماعدا الأسماء المتضمنة لشبه الحرف فإنه معرب ، وفى ذلك تقرير علة البناء فى مشابهة الحرف ... (٤٩٠)

* من الظروف المبنية «حيث» ، وعلة بنائها شبهها بالحرف فى الافتقار ، إذ لا تُستعمل إلا مضافة إلى جملة ، وسواء فى ذلك الجملة الاسمية والفعلية ... (٤٩١)

* من الظروف المبنية «عوض» ، وهى للوقت المستقبل عموماً كأبداً ، وقد تردّ للماضى ... ويبنى لشبهه بالحرف فى إيهامه ؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان ، ويناؤه إما على الضم كقبل وبعد ، أو على الفتح طلباً للخفة ، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين . (٤٩٢)

ندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة تشبيها بـ «لا» النافية وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه «ماء» الموصولة بـ «ماء» النافية في زيادة أن «بعدها» (٤٩٣)

يذكر أن من الأسماء التي لازمت النداء «هناه» : يقال للمنادي المصريح باسمه في التذكير: ياهن، وياهنان، وياهنون. وفي التأنيث: ياهنت، وياهنتان، وياهنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال: ياهناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمها تشبيها بهاء الضمير، وياهنتاه، وياهنانيه، وياهنتانيه، وياهنونا، وياهنونا، وياهنونا (٤٩٤)

* من الظروف المبينة «قطر» وهي مقابل «عوض»؛ فهي للوقت الماضي عموماً، وينبت لشبه الحروف في إيهامه، لوقوعها على ما تقدم من الزمان وينبت على الضم تشبيها بقبل وبعد (٤٩٥)

* (وفي نصبه) أي الفعل اللازم اسماً (تشبيها بالمتعدى خلف) ... (٤٩٦)

* (ويجوز جر فاعلها) أي «حب» المفردة، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعال تعجباً ... (٤٩٧)

* يجعل حرف الإعراب من المنسوب ياء مشددة تزداد في آخره، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشمي، ومالكى، وإنما كسر تشبيها بياء الإضافة وهو أحد التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ... (٤٩٨)

* تقلب في النسب واوا ألف ثالثة كفتوى، وعصوى في فتي، وعصا، أو رابعة لغير تأنيث كالإلحاق في علقى ولام الكلمة في ملهى، فيقال فيهما علقوى وملهوى.

وقد تحذف هذه - أعني الرابعة - لغير تأنيث تشبيها لها بألف التأنيث فيقال علقى وملهى.

وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه، فيقال في حبلى: حبلى حملاً على ملهى وعلقى. (٤٩٩)

* اختلف في الوقف على «إذا»، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيها بتثوين المنسوب. (٥٠٠)

* من الظروف المبينة (لندن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وينبت لشبهها بالحرف في

لزمها استعمالاً واحداً، وهى كونها مبتدأ غايّة ، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عنده» و «لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ... (٥٠١).

* وإعراب لدن لغة قيسية، تشبيهاً بـ «عنده» (٥٠٢).

* يقول عن «إلا» : «ولما كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكن» ، فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناءً حقيقةً، وتقريراً بينها وبين «لكن» (٥٠٣).

* تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ورطل وقفيز وذراع فى : رطل زينا، وقفيز برأ، وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه أن تعمل ، وإن كانت جامدة ؛ لأن عملها عن طريق التشبيه (٥٠٤).

* ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التانيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من أسباب منع الصرف (٥٠٥).

* (سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف (٥٠٦).

* لا يجوز حذف اسم «ماء» قياساً على «ليس» وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقاً. تريد: ما «هو»، ولا خبرها كذلك. فإن كُفّتْ بـ «إن» جاز تشبيهاً بـ «لا»... (٥٠٧).

* جميع ما فى القرآن من الشرط بعد «إماء» مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط، بدخول «ماء» للتأكيد لفعل القسم من جهة أن «ماء» كاللام فى القسم... (٥٠٨).

* (وكلٌ مضمر له البناء يجب) ، تشبهه بالحرف فى المعنى... (٥٠٩).

* ويكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف ، فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين... (٥١٠).

(٩) كثرة الاستعمال : وهناك علاقة قوية بين كثرة الاستعمال والحذف ؛ فالعرب

كانت تعنى بتغيير ما يكثر فى الاستعمال، وذلك بحذف بعض أجزائه، شريطة ألا يؤدى الحذف إلى اللبس (٥١١) ومن أمثلتها:

* (ويطرد) أى يكثر ، ويقاس (حذفه) أى الحذف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار ، فيُقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام ، وتوجَّهت مكة ، فيسمع ولا يقاس. (٥١٢)

* (وشذ حذف همزة «خير» و«شر» في التعجب) سمع : ما خير اللبن للصحيح وما شره للمبطون . والأصل : ما أخيره ، وما أشره ، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء ، ولم يحتج إلى ذلك فى «شر» . وبعضهم يحذف ألف «ماء» لالتقاء الساكنين ، فيقال : «مخيرة» ، ومحسنة ، ومخبثه . (وكثر) حذفها منهما (فى التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو : هو خير من فلان ، وشر منه. (٥١٣)

* ثم الصورة التى يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها فى غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال ، والتقاء الساكنين نحو: قام زيد بن عمرو ، وقام فلان بن فلان ، بخلاف غلام ابن زيد ، أو زيد ابن أخينا... (٥١٤)

* وذكر السيوطى أنه : «إذا نودى نحو: يازيد بن عمرو ، كانت الصفة منصوبة على كل حال ، وجاز فى المنادى وجهان: أحدهما: الضم على الأصل ، والثانى : الإتياع فتفتح الدال من «زيد» إتياعاً لفتحة النون ... وهو غريب ؛ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف فى الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصفة .

والعلة فى ذلك: أنهما جعلاً لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ، ويبتدأ بالثانى فيقال : ابن فلان (٥١٥) .

* ويحذف ألف «ابن» فى الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوى فصله مما قبله (٥١٦)

* قولهم : مرحباً وأهلاً وسهلاً ، وسعةً ورحباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال (٥١٧) .

* حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ، ولم يجز استعماله (٥١٨)

* إنما اختصت (غدة) بالنصب بعد (لذن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غدة) معها ، وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره (٥١٩)

* «قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل، وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال» (٥٢٠).

* «ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة» (٥٢١).

* «إنما بنيت «أين» على الفتح لكثرة الاستعمال، إذ لو حُرِّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر، وهي مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل» (٥٢٢).

* «ثم بنيت على الفتح، إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل» (٥٢٣).

* «قد عقد السيوطي لذلك باباً في كتابه الأشباه والنظائر في النحو تحدث فيه عن كثرة الاستعمال وذكر العديد من النماذج والأمثلة» (٥٢٤).

(١٠) كراهية الالتباس أو أمن اللبس : وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، إذ كانوا بدافع الحرص على الإبانة يتحاشون ما نأى عن هذا القصد، وأدى إلى الخلط بين المعاني (٥٢٥)، ومن أمثلتها :

* يقول في نصب المنادى وبنائه: «وينبئ العلم المفرد، أعنى غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسر، وجمع المؤنث السالم نحو: يا زيد، يا رجل، يا رجال، يا هندات، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في الجمع السالم نحو: يا زيدون، أو تقديراً في المَقْصُور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنيّاً قبل النداء نحو: يا سيبويه، ويا خمسة عشر، ويا برق نحره. هذا مذهب الجمهور.

وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر» (٥٢٦).

* (ويطرّد أى يكثر، ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو : دخلت الدار، فيقاس عليه : دخلت البلاد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام، وتوجّهت مكة، فيسمع ولا يقاس.

(ومع أن ، وأن) المصدريتين (إذ لا لبس) كعجبت أن تذهب، وأنت ذاهب أي «من» بخلاف ما إذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو رغبت أنك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : «في» أو «عن» . (٥٢٧)

* (ويستغنى بجر أحد مفعولي الأول) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يفعل ذلك في باب «ظن» ، وإن جمع بينهما فالثاني منتصب بمضمر نحو : ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب كسا على أن الثاني منصوب بفعل التعجب، وبجواز مثل ذلك في باب «ظن» ، إذ أمن اللبس نحو: ما أظن زيدا ليكر صديقا فإن خيف أدخل اللام عليهما نحو: ما أظن زيدا لأخيك لأبيك ، والأصل : ظن أخاك أباك. (٥٢٨)

* (ولا يؤكد غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا ((إلا بفصل ما) نحو : قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسهما .

وعليه أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو : هذت ذهب نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت . (٥٢٩)

* يقول عن العطف بالوار : «وأما قوله تعالى : وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور» (٥٣٠) ف «لا» الثانية زائدة لأمن اللبس (٥٣١) .

* يقول في المبنى للمفعول : «ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا . (و) يضم (معه ثاني ذى تاء) مزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو: تعلم وتوعد وتُدحرج أم لا ، نحو: تكبر، وتَجبر حذرا من الالتباس.

(ويقلب ثالثه) أي ذى التاء (وإو) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوعد.

. (و) يضم مع الأول أيضا (ثالث ذى) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو: استخرج ، واستجلى . (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم . (٥٣٢)

* يقول عن تاء التانيث : «(والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض، وطلاق ، وطامث ، ومريض ، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس» (٥٣٣)

* يقول عن حذف تاء التأنيث في المثنى : «كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف في التاء منه إذا ثنى كتمرتان وضاربتان ؛ لأنها لو حذفت التيس بثنية المذكر» .

- ويستثنى من ذلك لفظان : آلية ، وخصية ، فإن أفصح اللغتين وأشهرهما أن يحذف منهما التاء في الثنية فيقال : آليان ، وخصيتان . وعلل ذلك بأن الموجب له أنهم لم يقولوا في المفرد آلى وخصى ، فأمن اللبس المذكور» . (٥٣٤)

* (وصغروا) من المبينات (شذوذا : «الذى») (وهالتى) وتثنيتهما وجمعهما ... (وهذا، مع الفروع منها : «تاء و «هى») وتثنيتهما وجمعهما ، وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية ، والتعويض من ضمته ألفا مزيدة في آخرها ، فقالوا : اللذايا ، واللتياء ، واللذيون ، واللويون ، واللوياء ، واللتيات ، وذياً ، وتياً ، ... وذيان ، وتيان ، ... واتفقوا على منع تصغير «ذى» للإلباس» . (٥٣٥)

* (ومثله) أى : مثل ياء النسب إما في التشديد أو في كونها للنسب (مما حواه أحذف) ، إذا كان قبله ثلاثة أحرف ، فقل في النسب إلى كرسى وشافعى ، ولم أر من تعرض لجواز : شافعى قياساً على مرمى ، وإن كان بعض الفقهاء استعمله وهو حسن اللبس» . (٥٣٦)

* وإذا سمي بنحو : تمرات ، وأرضين ، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات ، وأرضين وكسراء سنين فرقاً بين النسبة إليها حال العلمية والياء والنون ، فلو أسكنت العين ، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم : تمرى ، وأرضى ، وسنى ، وفى الجمع : تمرى ، وأرضى ، وسنوى ، أو سنهاى» . (٥٣٧)

* وذكر السيوطي أن اللبس محذور ، «ومن ثم وُضع له ما يزيله إذا خيف ، واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن . فمن الأول : الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ؛ لأنها دلالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم تحتاج إليه .

* ولما كان الفعل المضارع قد تعتروه معانٍ مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها .

* ومنه : رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو النصب ...» (٥٣٨)

❖ وأما قوله تعالى: «وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور» (٥٣٩) الآية في «لا» الثانية زائدة لأمن اللبس. (٥٤٠)

❖ يقول في باب التوكيد عن التوكيد المعنوي بالنفس أو السين: (لا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (إلا بفصل ما) نحو: قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسيهما.

وعلمته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو: هدد ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت - (٥٤١)

❖ (وقدّم ما شئت) من الأخص وغيره (في) حال (انفصال) الضمير عن أمن اللبس نحو: الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيته إياك، ولا يجوز في: زيد أعطيتك إياه لتقديم الغائب اللبس، (٥٤٢)

(١١) الاختصار :

ومن أمثلتها ما ذكره السيوطي من قوله :

يجوز حذف حرف النداء اختصارا .. (٥٤٣)

❖ العدد إذا كان واحدا، أو اثنتين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصر وأجود، ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجل (٥٤٤).

❖ ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلا في الضرورة. (٥٤٥)

❖ يقول في باب الخط: «ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء كان مثلاً نحو: ردّ، ومقرّ، واقشعرّ، أو مقارباً نحو: «فادّارَعم»» (٥٤٦)، واطجع الأصل: تدارَعم واضطجع، وكان قياسه أن يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضغفه بالإدغام (٥٤٧).

❖ يقول في باب أعلم وأرى تحت عنوان : «مسألة (حذف المفعول الأول والثاني اختياراً) : قال ابن النحاس في: (التعليقة) : يجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً. وأما حذف الثالث اختصاراً فمبنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي ظننت اختصاراً. (٥٤٨)

* وقد ذكر السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» أن الاختصار هو جُلُّ مقصد العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضمائر، لأنه أخصر من الظواهر ... وباب الحصر بالا وإنما وغيرها؛ لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين. وباب العطف؛ لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل، وباب التثنية والجمع، لأنهما أغنيا عن العطف. وباب النائب عن الفاعل؛ لأنه دلَّ على الفاعل بإعطائه حكمه، أو على المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم، لأنه منحل لاسم واحد سدَّ مسدَّ المفعولين، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدى كاللزام، وباب النداء؛ لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادى، وأدوات الاستفهام والشرط فإن كم مالك؟ يغني عن قولك: أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى...

وأكثرها من الحذف ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا: ثلاث مائة درهم، ولم يقولوا: ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة: أن يكون جمعا كثلاثة دراهم، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء: العدد الأول، والثاني، والمعدود، فحذفوا بالتوحيد مع أمن اللبس ... ومما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد؛ لأن قولك: عندي تسعون أخصر من مائة إلا عشرة. وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة. (٥٤٩)

* باب الضمير، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصارا ... (٥٥٠)

* لفظ التثنية والجمع، فإنه يغني عن تكرير المفرد، وأقيم الحروف فيها مقامه اختصارا (٥٥١).

* أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال، ليكون وفقه، نحو: «أنتك لأنت يوسف قال أنا يوسف» (٥٥٢)، ف «أنا» في جوابه هو «أنت» في سؤالهم وكذا: «أقررتم وأخذتم على ذلکم إصرى قالوا: أقررنا» (٥٥٣) فهذا أصله، ثم إنهم أتوا عوض ذلك بحروف الجواب، اختصاراً وتركاً للتكرار. (٥٥٤).

(١٢) الاتساع :

وقد استخدم هذه العلة في بعض المواضع منها :

* يقول في باب ابن ، وأخواتها : لا يجوز تقدم هذه الأحرف عليها بحال ؛ لأن عملها بالفرعية ، فلم ينصرفوا فيها . وأما تقديمه على الاسم دونها ، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً ، لما ذكر ، وإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما نحو : إن لدينا أنكالا^(٥٥٥) ، إن علينا للهدى وإن لنا للآخرة والأولى^(٥٥٦) (٥٥٧)

* قد يضاف للظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب كـ «حبَّ يوم عاقلٍ لهُوا صبا»^(٥٥٨)
* (ولا تلى) تاء (فارقة) بين صفة المذكر ، وصفة المؤنث توسعاً (فعولاً) حال كونه (أصلاً) بأن كان بمعنى : فاعل ...^(٥٥٩)

* ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمولَ خبرها فلا يقال : إنَّ طعامك زيدا أكلَ بالإنجام ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما ...^(٥٦٠)

* وفي قوله «فاستبقوا الصراط»^(٥٦١) ، وفي «سنعيدها سيرتها»^(٥٦٢) ذكر أن المنصوب فيهما ظرف ؛ لأن ظرف المكان شرطه الإبهام ، والصواب : أنه على إسقاط الجار توسعاً ، وهو فيهما «إلى»^(٥٦٣)

* يقول عن «هنا» : «اسم يشار به للمكان القريب ... وقد يشار به للزمان اتساعاً ...»^(٥٦٤) .

* وقد تحدّث السيوطي عن الاتساع باستفاضة في كتابه «الأشباه والنظائر»^(٥٦٥)

(١٣) الفرق :

وهي علة يستدل بها للإبانة ، ومن أمثلتها :

* علة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وأجرى المتعجب منه مجراه ؛ لمشاركته في المعنى ، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى .^(٥٦٦)

* يقول عن «إلا» : «ولما كانت لا يقع بعدها إلا المفرد بخلاف «لكن» ، فإنه لا يقع بعدها إلا كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهها بها إذا كانت استثناءً حقيقةً ، وتقريباً بينها وبين «لكن» .»^(٥٦٧)

* يقول عن «من»: «من، مبنية على السكون، مكسورة الأول . قال ابن درستويه : وكان حقه الفتح ، لكن قصد الفرق بينها وبين «من، الاسمية ...» (٥٦٨)

* يقول عن «حتى»: «(ويعاد الجار معها) إذا عطفت على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو : مررت بالقوم حتى يزيد ، ...» (٥٦٩)

* يقول في باب العدد : «والنكته في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وترك من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس؛ لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحق، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث، (٥٧٠)

* وإذا سمى بنحو: تمرات، وأرضين، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات، وأرضين وكسرا فاء سنين فرقا بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء ، والياء والنون، فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم: تمرى، وأرضى، وسنى، وفي الجمع: تمرى، وأرضى، وسنوى ، أو سنهى. (٥٧١)

* فقل على الأول في «ثمود»، وعلاوة، وكروان (ياثموه) بالواو، ويا كرو، بإبقاء الواو مفتوحة وفي: جعفر، ومنصور، وحارث: يا جعف بالفتح، ويا منص بالضم، ويا حار بالكسر (و) قل: (ياثمى، على الثانى بـ «ياء» مقلوبة عن الواو ؛ لأنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة غير الأسماء الستة، وقل: ياكرا، بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويا جعف، ويا حار بضمهما (وللزم الأول) وهونية المحذوف (في) ما فيه تاء التأنيث للفرق (كمسيلمة) بضم الميم الأولى (ولاضطرار رخموا) على اللغتين ... (٥٧٢)

* ... هذا والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث، ك: مسلم ومسلمة ، وقل مجيئها في الاسم ك: امرئ ، وامرأة ، ورجل ورجلة (٥٧٣)

* يقول عن أقسام التنوين : « (وتذكير يلحق بعض المبني) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والنكرة) نحو: صه، وسيبويه آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطرذ في كل علم مختوم بـ «ويه» (٥٧٤)

* لم تأت تثنية تشبه الجمع إلا في ثلاثة أسماء، وإنما يفرق بينهما بكسرة وضمة وهى الصنوّ، والقنوّ، والرذد: المثل. التثنية: صنّوان، وقنّوان، ورذذان، والجمع: صنّوان.. (٥٧٥)

* يقول عن «ماء» الاستفهامية المجرورة : «حقها أن تحذف ألفها فرقاً بينها وبين الموصولة.
هذا هو الكثير...» (٥٧٦)

(١٤) النظير :

* يقول في باب «عطف البيان» : «(ولا يكون مضمرًا وفاقًا، ولا تابعًا له) أى لمضمر (على الصحيح) ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق. (٥٧٧)

* يقول في «المقصور والممدود» : «(وبقاس) القصر (في كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كمفعول غير الثلاثي) كمصطفى، ومقتدى، ومستقصى، إذ نطائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدم ، ولم يشذ منها شيء .

(ومصدر فعل اللازم) كهوى هوى ، وجوى جوى ، إذ نظيرهما من الصحيح «فَرِحَ» ونحوه،» (٥٧٨)

* (وشاع في سبب الذكور) استعمال أسماء في النداء على وزن (فعل) بضم الفاء وفتح العين، نحو : يا فسق ، ويا غدر (ولا تقس) هذا خلافاً لابن عصفور (وجر في الشعر قل اضطراباً كما رخم ما ليس بمنادى لذلك إذ اختصاص هذه الأسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به) (٥٧٩) .

* نظير «لا» في اختصاصها بالنكرة «رب» و«كم» ؛ لأن «رب» للتقليل، و«كم» للكثير. وهذه معان للإيهام أولى بهاء (٥٨٠)

* نظير «ماء» في كفاها «إن» وأخواتها عن العمل اللام في : «لا أنا لزيد»، ولا غلامى لعمرو... (٥٨١)

* ندر تركيب النكرة مع «لا» الزائدة تشبيهاً بـ «لا» النافية ... وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ. وهو نظير تشبيه «ماء» الموصولة بـ «ماء» النافية في زيادة «أن» بعدها. (٥٨٢)

(١٥) المنزلة :

ومن ذلك :

* يذكر أنه «لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال : قام زيد واليوم عمرا ، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها ؛ لأن الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور، فمدعوا الفصل بينهما». (٥٨٣)

* يذكر في حذف الحال وعامله قوله: «يجوز حذف عاملها لقريظة حالية كقولك للمسافر: راشدا مهديا أي تذهب، وللقادم: مسرورا، أي رجعت، وللمحدث: صادقا أي: تقول، أو لفظة نحو: راكبا لمن قال: كيف جئت؟ ويلي مسرعا لمن قال: لم ينطلق. ومنه: بلى قادرين، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنويا كالظرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فهم أم لا، لضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوزان: تنزيلة منزلة الفعل، وحذفه، (٥٨٤)

* يقول عن «باء القسم»: «فإن كان المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة؛ لأن الثاني مشدد، فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، ها الله، ها لله، ها لله (٥٨٥). (أو) عوض همزة ممدودة مفتوحة نحو: آله لأفعلن، (٥٨٦)

* يقول في باب «المصدر»: «... (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله: «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير» (٥٨٧) أي: دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل؛ لأن الموجب للمنع فيه تنزيلة إذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في: تفعلن، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس، وحمل عليه المنفصل والظاهر، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة، (٥٨٨)

* يقول في باب «الظرف والمجرور»: «(ولا) تتعلق (لعل) الجارة في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية ...

(و) لا (لولا) إذا جرّت الضمير؛ لأنها بمنزلة «لعل»، في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. (٥٨٩)

* يرى جواز تعاطف النعوت، أي عطف بعضها على بعض ثم يعلل ذلك قائلا: «وإنما يجوز العطف (لاختلاف المعاني)؛ لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه» (٥٩٠)

* يذكر أنه إذا وقع «ابن» بين علمين فله خصائص منها: «يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال: رأيت زيد بن عمرو: من زيد بن عمرو؛ لأنهما صارا بمنزلة واحدة. ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره، بل ولا المتبّع لشيء من التتابع أصلاً» (٥٩١)

(١٦) الإتياع :

* يقول عن الفاء والعين في نعم ويس : «(وكسرهما) إتياعا، قال تعالى : «إن الله نعمًا يعظكم به» (٥٩٢) . (٥٩٣)

* يرى أن أصل ما حرّك من الساكنين الكسر .. ويعدل عن الكسر لأشياء يذكر منها الإتياع فيقول : «أو للإتياع، ثم تارة يكون إتياعا لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمنذ، ضمة الذال قبلها إتياعا لضممة الميم قبلها» (٥٩٤)

* وقد تكلم السيوطي باستفاضة عن الإتياع ، وعقد له مكانا في كتابه «الأشباه والنظائر في النحو» وذكر نماذج كثيرة له . (٥٩٥)

(١٧) التضمن :

* يقول عن «أمس» : «وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف وإن استعمل غير ظرف ...» (٥٩٦)

* إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو : «فعل لما يريد» (٥٩٧) أي لما يريده ، وقد لا ينوى إمامًا لتضمن الفعل المتعدي معنى يقتضى اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضى التعدية كتضمن «أصلح» معنى : «الطف» في قوله تعالى : «وأصلح لى فى ذريتى» (٥٩٨) ، ... (٥٩٩)

* يقول عن «كيف» : «وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ...» (٦٠٠)

* إنما ضم أول المصغر؛ لأنه لما كان يتضمن المكبر مسبوقاً به جرى مجرى مالم بسم فاعله في تضمن معنى الفاعل، وكونه مسبوقاً بما سمي فاعله، فضم أوله كما ضم أوله، (٦٠١)

* (وابن المعروف) إما بالعلمية ، أو بالقصد (المنادى المفردا) لتضمنه معنى كاف الخطاب (على الذى فى رفعه قد عهدا) كـ : «يا زيد، يا زيدان، يازيدون» .. (٦٠٢)

* (والفتحُ) بناء (فى جزأى سواهما ألف) أما البناء؛ فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الفتح فلخفته وثقل المركب، وكذلك حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها. (٦٠٣)

و يقول عن اسم المصدر العلم : وهو ما دلَّ على المصدر دلالة مغنية عن «أل»، لتضمن الإشارة إلى حقيقته، كيسار، وبرة، وفجار، فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ، ولا تصانف، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل... (٦٠٤)

(١٨) التغليب :

ذكر أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط - وأن منه :

* الأبوبن فى الأب والأم، وفى الأب والخالة، والمشرقين والمغربيين والخافقين فى المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب سمي خافقا مجازا وإنما هو مخفوق فيه والقمرين: فى الشمس والقمر والعمرين: فى أبى بكر عمر والعجابين: فى روبة والعجّاج والمروتين: فى الصفا والمروة. (٦٠٥)

* أطلقت «من» علما لا يعقل فى نحو: «فمنهم من يمشى على بطنه» (٦٠٦) الآية ...

* واسم المخاطبين على الغائبين فى نحو قوله تعالى: «اعبدوا ريكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون» (٦٠٧)؛ لأن «لعل» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا» والمذكرين على المؤنث حتى عدّت منهم فى «وكانت من القانتين» (٦٠٨) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم فى «فسجدوا إلا إبليس» (٦٠٩)، (٦١٠)

* ومن التغليب «أو لتعودن فى ملتنا» (٦١١)؛ فإن شعبيا عليه السلام لم يكن فى ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه.

* وقوله: «يذرعكم فيه» (٦١٢)، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام. (٦١٣).

* وذكر أمثلة أخرى فى «الأشياء والنظائر» (٦١٤) حيث قال :

* إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول: هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب، منطقين، على الحال تغليا للمعرف، ولا يجوز الرفع. (٦١٥)

* إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر، وبذلك استدلوا على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه، (٦١٦)

* وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد، (٦١٧)

* إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طويت طياً، والأصل طويا. (٦١٨)

* إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو : قمتما (٦١٩)

* وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قمتما (٦٢٠)

(١٩) الأولى : وهى علة افترضوا فيها أن هناك شيئاً يستحق الأولوية عن شيء آخر ، كأن نحكم على حذف حرف ما فى إحدى الكلمات بأنه «أولى» من حذف حرف آخر (٦٢١) ، فمن ذلك قوله :

* من الظروف المبنية فى بعض الأحوال : مذ، ومنذ ... وعندى أن التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وقطّ وعوض أولى (٦٢٢)

* وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى : «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» (٦٢٣) ... (٦٢٤)

* ويرى أنه : «إذا دار الاختلال بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى كان فى اللفظ أولى ؛ لأن المعنى أعظم حرمة إذ اللفظ خدّم المعنى ، وإنما أتى باللفظ من أجله ..» (٦٢٥)

* ذكر أن «رحمن» غير منصرف ، وإن لم يكن له فعلى ؛ لأن ما لا ينصرف من «فعلان» أكثر فالحمل عليه أولى - (٦٢٦)

* وذكر فى حديث : «من تقرب إلى شبرا ...» (٦٢٧) قوله : (يمشى) و«هرولة» حالان ، ويجوز أن يكون «هرولة» مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه نوع من الإتيان نحو : رجعت القهقري لكن الحمل على الحال أولى ، ... ، (٦٢٨)

* ويقول فى حديث : «ألا شققت عن قلبه» (٦٢٩) ، قوله «قلت : «ألا» بفتح الهمزة والتشديد ، حرف للتحضيض مثل «هلا» وذكر المالقي فى رصف المبانى أنها الأصل ، و«هلا» مبدلة منها ، أبدلت الهاء من الهمزة ، قال : ولا تنعكس القضية ؛ لأن إبدال الهمزة هاء أكثر من إبدال الهاء همزة ، والحمل على الأكثر أولى. (٦٣٠)

(٢٠) المشكلة :

ومن أمثلتها قوله :

* لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة... وقد تأتى النون موضع الواو للمشكلة لحديث: «اللهم رب السموات وما أظللني رب الأرضين وما أقللني، ورب الشياطين وما أضللني» (٦٣١)، والأصل: وما أضلوا. وإنما عدل عنه لمشكلة أظللني، وأقللني... (٦٣٢)

* فإن كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين، فالأحسن أن يكونا مضارعين) كما مر؛ لظهور تأثير العمل فيهما. (ثم أن يكونا (ماضيين) للمشكلة فى عدم التأثر نحو: «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم» (٦٣٣)،... (٦٣٤)

* يقول فى قوله تعالى : «إن هذان لساحران» (٦٣٥): «قلت : وظهر لى وجه آخر، وهو أن الإتيان بالألف لمناسبة «ساحران» ويريدان، كما نون «سلاسل» لمناسبة «وأغلالا» (٦٣٦)، ومن سبأ لمناسبة «بنبأ» (٦٣٧) (٦٣٨)

* يقول فى الاشتغال: ... (أو) ولى (عاطفا على (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرفاً تاماً أم ضد ذلك نحو: لقيت زيدا وعمرا كلمته، ولست أخاك وزيدا أعينك عليه، وكنت أخاك وعمرا كنت له أخا، وإنما رجح النصب للمشكلة (٦٣٩).

* يقول عن - من - : - وهى ك- ما - فى استوائها فى المذكر والمفرد وغيرهما، والغالب استعمالها فى العالم عكس «ما»، ونكتته : «ما، أكثر وقوعا فى الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه الكثير، وما قلت مواضعه للقليل للمشكلة (٦٤٠).

* يقول عن «لام الطلب»: «(وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا إلى الأصل فى المبنى، ومشكلة عملها (تو واو، وفاء، وثم) ... (٦٤١)

(٢١) دلالة الحال :

وذلك مثل :

* (وتاء تأنيث) ساكنة (تلى) الفعل (الماضى)، دلالة على تأنيث فاعله (إذا كان لأنثى)،.... (٦٤٢)

* (ويحذف) الفعل (الناصبها) أى: الناصب الفضلة جوازاً (إن علماً)، كأن كان ثم قرينة: كقولك لمن تأهب للحج: مكة، أى تريد، أو مقالية كـ «زيداً لمن قال: من ضريت؟» (٦٤٣)

* (والحال قد يحذف ما فيها عمل) جوازاً لدليل حالى كقولك للمسافر: ارشداً مهدياً، أو مقالى نحو: بلى قادرين، (٦٤٤)(٦٤٥)

* (آخر ما أضيف للياء أكسر، إذا لم يك مُعْتَلًا: أو جارياً، مجراه، كـ: صاحبي، وغلّامي، وظبّبي، ودلوى، ولك حينئذٍ فى الياء الفتح والسكون، وحذفها لدلالة الكسر عليها ... (٦٤٦)

* (واجعل منادى صح) كغلام وظبى (إن) بكسر الهمزة (يُضَفّ ليا) على وجه من أوجه خمسة أحسنها: أن تحذف الياء وتبقى الكسرة للدلالة عليها (كعبد) ... (٦٤٧)

* وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بيناء» و «بينما» لدلالة المعنى عليه ... كما قد يحذف الجواب لذلك... (٦٤٨)

* ويحذف المتعجب منه مع «ما أفعل» (لدليل) ... (٦٤٩)

* ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو «نعم العبد» (٦٥٠) أى: أيوب، «فنعم الماهدين» (٦٥١)، أى: نحن. (٦٥٢)

وذكر السيوطى أن قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ، وأن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلا استغناء عنه.

وفروع القاعدة كثيرة منها: حذف المبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل والمفعول. وكل عامل جاز حذفه، وكل أداة جاز حذفها. (٦٥٣)

* وذكر أن رؤية كان «إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله أى بخير، ويحذف الباء لدلالة الحال عليها؛ لجرى العادة والعرف بها» (٦٥٤)

* «وكذلك قولهم: الذى ضريت زيد تريد الهاء وتحذفها؛ لأن فى الموضوع دليلاً عليها» (٦٥٥).

* يقول فى قوله تعالى: «فقبضت قبضة من أثر الرسول» (٦٥٦)، «دل الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول» (٦٥٧)، دلالة على أن هنا حذفاً.

* يقول عن «كيف» إنه يرد للشرط والاستفهام «الشرط، وخرج عليه» ينفق كيف يشاء^(٦٥٨)، «يصوركم في الأرحام كيف يشاء^(٦٥٩)»، «فيسطه في السماء كيف يشاء^(٦٦٠)» وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها^(٦٦١).

* (ويحذف) جواب (ولو) (لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى: «ولو أن قرآنا سيرت به الجبال^(٦٦٢)، الآية. أي لكان هذا القرآن». ^(٦٦٣)

(٢٢) التوهم :

ذكر الدكتور محمد خير الحلواني أنه يفهم من كلام النحاة أن التوهم حالة نفسية «تلم بالشاعر أو الدائر في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه استعمل تركيباً ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبنى ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله» ^(٦٦٤)

ومما علله السيوطي بالتوهم قوله:

* «وُخِفَّتْ (إن) المكسورة (فَقَلَّ العملُ) وكَثُرَ الإلغاء، لزوال الاختصاص بالأسماء، وتلزم اللام (أي لام الابتداء في خبرها) (إذا ما تُهْمَلُ) لئلا يتوهم كونها نافية، فإن لم تهمل لم تلزم اللام...» ^(٦٦٥)

* يقول عن «لا» التي لنفي الجنس: «والأولى التعبير بـ «لا» المحمولة على «إن»، لأن المشبهة بـ «ليس» قد تكون نافية للجنس ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن، وإنما عملت لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، ولم تعمل جزاءً؛ لئلا يتوهم أنه بـ «من» المقدرة لظهورها في قوله:

ألا لا من سبيلٍ إلى هند ^(٦٦٦)

ولا رافعا لئلا يتوهم أنه بالابتداء فيتعين النصب، ولهذا قال: (عمل إن أجعل لـ «لا») حملاً لها عليها، لأنها لتوكيد النفس، وتلك لتوكيد الإثبات، ولا تعمل هذه العمل إلا (في نكرة).... ^(٦٦٧)

* يجب في الحال التذكير؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند صاحبها، أو خفاء إعرابها... ^(٦٦٨)

* وإن دل التمييز على هيئة، وعُنى به الأول نحو : كرم زيدٌ ضيفاً، إذا أُريد أن زيدا هو الضيف جاز أن يكون «ضيفاً» منصوباً على الحال لدلالته على هيئة، وعلى التمييز لصلاحيته «مِنْ» ويجوز حينئذٍ إظهار «مِنْ» معه، وهو الأجود رفعاً لتوهم الحالية نحو : كرم زيد من ضيفٍ، فإن لم يعن به الأول على قصد: كرم ضيف زيدٍ تعين النصب تمييزاً وامتنعت الحالية، ولم يجز دخول «مِنْ» عليه؛ لأنه فاعل في الأصل. (٦٦٩)

* يقول في باب التنازع في العمل : (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمرف في الأول، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى الإضمار قبل الذكر، قال تعالى : «آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا» (٦٧٠) وقال : «هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُ أَكُنَابِيهِ» (٦٧١)، وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس) حذفه، فيجب إضماره كقولك : مالٍ عني، ومليت إلى زيد، إذ لو حذف عني لتوهم أن المراد مال إلى، وكذا رغب في، ورغبت عن زيد، (٦٧٢)

* (والفعل إما ثلاثي أورباعي) ... ولم يأت الاسم المجرد على ستة لثلاث يومهم التركيب ... (٦٧٣)

(٢٣) المجاورة : وهي علة مرتبطة بتفاعل الأصوات قد «الصوت قد يؤثر على الصوت المجاور له تأثيراً يخرجُه عن النمط في اللغة» (٦٧٤)

* وقد لخص السيوطي كلام ابن جنى وابن هشام، فذكر أن : «الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم : «هذا حجر صَبَّ خربٍ بالجِر، وقوله (٦٧٥) :

كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمِّلٍ. (٦٧٦)

* وقيل في : «وأرجلكم» (٦٧٧) بالخفض : إنه عطف على «أيديكم» لا على «رءوسكم» إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة «رءوسكم». (٦٧٨)

* والذي عليه المحققون أن «خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً كقوله (٦٧٩) :

يا صاحٍ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ

ولا يكون في النسق ؛ لأن العاطف يمنع التجاور (٦٨٠) .

* ومن ذلك قولهم : هَنَأْنِي ومَرَأْنِي، والأصل : أَمْرَأْنِي، وقولهم : هَو رَجِسْ نَجِسْ، بكسر النون وسكون الجيم، والأصل : نَجِسْ بفتح النون وكسر الجيم. (٦٨١)

* ومن ذلك: قولهم فى «صوم» : «صِيَمَ»، وفى «جوع» : «جِيعَ» حملاً على قولهم فى «عصو» : «عَصِيَ» ؛ لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها فى القلب (٦٨٢) .

* أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف نحو: هذا بَكَرٌ، ومررت بَبَكْرٍ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها فى العين لذلك كأنها فى اللام لم تفارقها (٦٨٣)

* وذكر السيوطى أن البصريين اختاروا فى باب التنازع «إعمال الثانى»؛ لأنه أقرب إلى المعمول، فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة، (٦٨٤)

* والدليل على مراعاة القرب والمجاورة : «قولهم : خَشَلْتُ (٦٨٥) بَصَدْرَهُ وَصَدْرَ زَيْدٍ، فَأَجَاوَزُوا فى المعطوف وجهين: أجودهما الخفض، فاخترأوا الخفض هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة، فكان إعمال الثانى فى ما نحن بصدد أولى للقرب والمجاورة . والمعنى فيهما واحد، (٦٨٦)

* وذكر أن المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثانى، والثانى للأول: «ألا ترى إلى قولهم: الشمس طلعت، وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاورت الضمير الفعل، وكذلك : قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة» (٦٨٧)

* وقال فى موضع آخر : «قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى كقولهم : جحر ضبٍ خربٍ، وكقولهم : «إنى لآتية بالغدايا والعشايا (٦٨٨)،

أنواع أخرى :

وهناك أنواع أخرى ذكرها السيوطى، ومن ذلك : علة الافتقار (٦٨٩)، وطرد الباب (٦٩٠)، وتوالى الأمثال (٦٩١)، والجبر (٦٩٢)، والتخالف (٦٩٣)، والتجانس (٦٩٤)، ومراعاة الفواصل (٦٩٥)، والتقوية والتوكيد (٦٩٦)، والإطراد (٦٩٧)، والوجوب (٦٩٨)، والاشتباه (٦٩٩)، وقلة التصرف (٧٠٠)، والإرادة (٧٠١)، والمبالغة (٧٠٢)، والمعاقبة (٧٠٣)، والتأكيد (٧٠٤)، والنقيض (٧٠٥)، والأصل (٧٠٦)، والفرع (٧٠٧)، والتسوسع (٧٠٨)، والتناسب (٧٠٩)، والضرورة (٧١٠)، والحذر (٧١١)، والاستحسان (٧١٢)، والاستخفاف (٧١٣)، والوضع (٧١٤)، والمعارضة (٧١٥)، والمجانسة (٧١٦)، وأم الباب (٧١٧)، والإشعار (٧١٨)، والفصل (٧١٩)، والجواز (٧٢٠)، والكراهة (٧٢١)،

والحمل^(٧٢٢)، والمناسبة^(٧٢٣)، والرجوع إلى الأصل^(٧٢٤)، وزوال التركيب^(٧٢٥)، والتركيب^(٧٢٦)، وتوافق الفواصل^(٧٢٧)، والضعف^(٧٢٨)، والشذوذ^(٧٢٩)، وزوال الحاجة^(٧٣٠)، وعدم الحاجة^(٧٣١)، وطول الكلام^(٧٣٢)، وإصلاح اللفظ^(٧٣٣)، وقلة الدور^(٧٣٤)، وكثرة الدور^(٧٣٥)، والتفاصيل^(٧٣٦)، والحمل على النظر^(٧٣٧)، والحمل على أحسن الأقبحين^(٧٣٨)، والحمل على الأكثر^(٧٣٩)، والإيزان^(٧٤٠)، والسماع^(٧٤١)، وطول الكلام^(٧٤٢)، والحمل على النقيض^(٧٤٣)، والاعتباط^(٧٤٤)، وعدم الاختصاص^(٧٤٥)، ورعاية الفواصل^(٧٤٦)، والمزاوجة^(٧٤٧)، والاهتمام^(٧٤٨)، والتنبيه على زيادة القبح^(٧٤٩)، إلخ^(٧٥٠).

والذى يظهر من تعليقات السيوطى مايلى:

(١) تأثر هذه التعليقات بالمؤثرات الخارجية وأهمها المنطق الصورى.

(٢) اعتماد السيوطى فى تعليقاته على ما كتبه النحاة السابقون وإفادته من مؤلفاتهم.

فى العلة الموجبة والعلة المجوزة :

وإذا نظرت إلى كتب السيوطى النحوية تجد ذلك واضحاً؛ ففى كتاب «الهمع» مثلاً لا كاد تخلو صفحة من صفحاته من ذكر علة إلا ما ندر بحيث يعدّ السيوطى من أبرز النحاة مطلقين كأبى على الفارسى وابن جنى والأنبارى.

نقل السيوطى عن «الخصائص» لابن جنى تقسيمه للعلل إلى موجبة ومجوزة، وميّز بينهما، حيث يقول : «قال فى «الخصائص» : أكثر العلل عندنا مبناها على «الإيجاب» بها نصب الفضلة أو ما شابهها ، ورفع العمدة ، وجرّ المضاف إليه ، وغير ذلك .»^(٧٥١)

فهو هنا يرى أكثر العلل تكون للإيجاب وذلك على ما تقتضيه صناعة النحو، مثل قولهم إن الفضلة منصوبة - كالمفعول به مثلاً - ، وكذلك ما أشبه الفضلة منصوب مثل خبر «كان» ، نه عمدة فى الأصل لا فضلة ، لكنه لما أشبه الفضلة جرى مجراها ، ومثل قولهم : إن العمدة رفوع ، فالمبتدأ مرفوع ، والخبر مرفوع ، والفاعل مرفوع ؛ لأنها عمدة . ومثل قولهم بجر مضاف إليه .

وقد أورد السيوطى فى كتبه النحوية المختلفة أمثلة كثيرة للوجوب فى النحو مثل :

- وتلزم «إذ» الإضافة إلى جملة^(٧٥٢)

* (وكلٌ مضميرٌ له البنا يجب)، لشبهه بالحرف (٧٥٣)

* (ومن ضمير الرفع ما يستقر) وجوبا ، بخلاف ضمير النصب والجر، ... (٧٥٤)

* أو يتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلةً باستقر محذوف وجوبا. (٧٥٥)

* يجب حذف هذا المتعلق - يقصد (استقر) أو (كائن) - في الخبر شبه الجملة، وشذ التصريح به ... (٧٥٦)

* يجب حذف المبتدأ في مواضع ... (٧٥٧)

* تلحق وجوبا في الاختيار قبل باء المتكلم نون الوقاية إن نصبت بالفعل ما ضيا كأكرمني، ومضارعا كيكرمني ، أو أمرا كأكرمني، ومتصرفا كما مثلنا، أو جامدا كهيئني، وعماني/ وليسني، وما أفقرني ، أو نصبت بـ «ليت» نحو «ليتني» أو جرت «يقط» أو «قد»، وهما بمعنى (حَسَبَ)، أو بـ «من» فيقال «قطني»، و«قدني»، و«مئني»، و«عنني» (٧٥٨)

وقال عن العلة المجوزة : «وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة، سببٌ يجوزُه ولا يوجبه .

من ذلك أسباب «الإمالة»، فإنها علة الجواز، لا الوجوب (٧٥٩) وكذا علة قلب واو وُقَّتْ «همزة»، وهي كونها انضمت ضمناً لا زماً ، فإنها مع ذلك يجوز إيقاؤها واواً فقلتها مجوزة لا موجبة .

قال : وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً أو حالا، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو «مررت بزيد رجلٍ صالح، ورجلاً صالحاً ؛ فإن علة لجواز ما جاز لا لوجوبه، . (٧٦٠)

فـ «رجل» يجوز فيها أن تُعرَّب بدلا من زيد، أو حالا، و «رجل» نكرة وقعت بعد معرفة.

* وقد أورد السيوطي في كتبه أمثلة كثيرة للجواز في النحو مثل قوله:

* ويجوز تقديم المفعول له على عامله. (٧٦١)

* (وجوزُ الإلغاء) أي : (لاتوجه؛ بخلاف التعليق فإنه يجب بشروط) (٧٦٢) *

* فإن التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب. (٧٦٣)

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثاني منهما نحو: حنى، وعى. (٧٤)

* ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو: تتجلى، وتظاهر، وحينئذ يوتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام، فيقال: اتجلى، وأتظاهر. (٧٥)

ويجوز فى هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً، فيقال: تجلى وتظاهر. (٧٦)

ينون جوازاً فى الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلى كسرة ، ... (٧٧)

وقد علق السيوطى على تقسيم العلل إلى موجبة ومجوزة قائلاً: «وظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة ، وما كان مجوزا يسمى سببا» (٧٨)

تخصيص العلة :

وفى ميدان «تخصيص العلة» يرى جواز «تخصيص العلة» ببعض المعلولات؛ فهو ينقل عن ابن جنى قوله: «اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومنصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه فأكثرها يجرى مجرى التخفيف والفرق، فلو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير قياس مستقلاً، كما لو تكلف تصحيح فاء «ميزان» و «ميعاد» ونصب الفاعل ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ فإذا علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمة علل المتفقهين». (٧٩)

فالسبب فى هذا النص يرى جواز تخصيص العلة، ويرى أن أكثر هذه العلل يجرى على أصليين هما: الفرق والثقل، والعلل «التي مدارها الثقل أكثر ما تتجلى... فى العلل الصرفية، ويلحق بها ما مبناه على مراتب الكلم فى التمكن من أحكام النحو».

وأما علل الفرق... فأكثر ما يتطرقون إليها فى باب الإعراب فيقولون إن الإعراب فى جملته إنما دخل للفرق بين المعانى المختلفة التى تغيدها الكلمة من موقعها فى الجملة. (٨٠)

ويرى أن علل النحويين فى مكان وسط بين علل الفقهاء وعلل المتكلمين، فعلى النحويين يتقدمها علل المتكلمين، ويتأخر عنها علل الفقهاء. ثم يقول: «إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان :

* واجب : لابد منه ؛ لأن النفس لا تطيق فى معناه غيره ، وهذا لا حق بعلم المتكلمين .

* والآخر : « ما يمكن تحمله لكن على استكراه ، وهذا لاحق بعلم ، الفقهاء . »

ثم يضرب أمثلة موضحّة فيقول فيما ينقله عن ابن جنى : « فالأول ما لابد للطبع منه ، كقلب ، « الألف » ، وأو للضمّة قبلها و « ياء » للكسرة قبلها ، ومنع الابتداء بالسكان ، والجمع بين الألفين المدتين ، إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً ، فلو التفت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن . »

والثانى : ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو « ياء » بعد الكسرة إذ يمكن أن نقول فى « عسافير » : « عسافور » ، ولكن يكره (٧١) .

ثم يقول : « قلت : ومن الأول : تقدير الحركات فى المقصور ، ومن الثانى : تقدير الضمة والكسرة فى المنقوص » (٧٢) .

فإنه من المعلوم تقدير الحركات الثلاثة وهى الفتحة والكسرة والضمة فى الاسم المقصور ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة مطلقاً كما هو معروف على عكس الواو والياء ، ولذلك فإن هذه العلة واجبة لابد منها . وأما الاسم المنقوص فتقدر الضمة والكسرة عليه ، لكن يجوز إظهارها إلا أن ذلك يمكن تحمله على استكراه ، ولذلك فعلة عدم ظهور الحركات فى المقصور هى التعذر ، وفى المنقوص هى النقل ، فالأمر مع الاسم المقصور متعذر ، ومع الاسم المنقوص ثقيل .

التعليل بالعلة القاصرة :

اختلف العلماء فى جواز التعليل بالعلة القاصرة ، فبعضهم لا يشترط التعدية فى صحتها ، وبعضهم يرى أنها تكون باطلة ؛ لأنها إنما تتراد للتعدية . وقد نقل السيوطى هذا الخلاف فى كتابه « الاقتراح » فقال عن وجهة النظر الأولى : « فجوزها بعضهم ولم يشترطوا التعدية فى صحتها ، وذلك كالعلة فى قولهم : « ما جاءت حاجتك » (٧٣) ، و « عسى الغوير أبوسا » (٧٤) ؛ فإن « جاءت » و « عسى » أجرياً مجرى « صار » فى غير هذين الموضعين ، فلا يقال : « ما جاءت حالتك » أى : « صارت » ، ولا : « جاء زيد قائماً » أى : « صار زيد قائماً » ، وكذلك لا يقال : « عسى الغوير أنما » ولا « عسى زيد قائماً » بإجرائه مجرى « صار » ، واستدل على صحتها بأنها ساوت

العلة المتعدية في الإخالة، والمناسبة (٧٧٥)، وزادت عليها بظاهر النقل (٧٧٦)، فإن لم يكن ذلك (٧٧٧) علماً (٧٧٨) للصحة فلا أقل من أن لا يكون علماً على الفساد (٧٧٩) .

فالسبوطى هنا يذكر أن هناك من يرى جواز التعليل بالعلة القاصرة التي لا تتجاوز محل النص إلى غيره، وعدم اشتراط التعدية في صحتها، ويستدل على صحة العلة القاصرة بأنها ساوت التعدية في الإخالة، وزادت عليها بظاهر النقل فيما هي خاصة به وقاصرة عليه.

ثم ينقل وجهة النظر الأخرى فيقول : «وقال قوم: إنها علة باطلة؛ لأن العلة إنما تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها» (٧٨٠) .

ثم يجيب على هذا قائلاً: «وأجيب بأننا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها ومناسبتها لا لتعديتها. ولا نسلم أيضاً عدم فائدتها؛ فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه، وتفيد أنه ممتنع ردُّ غير المنصوص عليه، وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة» (٧٨١) .

ويذكر السبوطى مثلاً على ذلك بقوله: «قال ابن مالك في شرح التسهيل: : «علوا سكن آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو كلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة؛ لأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كـ «انطلق، وانكسر»، ولا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع انتهى؛ «فمنع العلة القاصرة» (٧٨٢) .

العلة البسيطة والمركبة :

قسم السبوطى العلة من حيث الشكل الذي تأتي عليه إلى علة بسيطة وعلة مركبة. والعلة البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاشتغال وبالجوار وبالمشابهة وبكثرة الاستعمال وبالتعويض وغير ذلك مما سبق ذكره .

والعلة المركبة هي التي تتكون من عدة أوصاف مجتمعة اثنتين فصاعداً، وإذا تخلف وصف منها فسدت العلة كـ «تعليل قلب» ميزان «بوقوع الباء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكنها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين» (٧٨٣) .

وقد علّل ابن عصفور حذف اللتوين من العلم الموصوف بآبن مضاف إلى علم بعة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعلّوه إلا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من هند بنت عاصم على لغة من صرفه، هنذا، وإن لم يَلْتَقَ هنا ساكنان، وكأنه لما رأى انتفاض العلة احتاج إلى قوله. ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علّل به أولاً، (٧٨٤).

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في «الذي»: «ولاستطالهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه. فقالوا: اللذّ بحذف الياء، ثم اللذّ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزأوا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في «التي» (٧٨٥).

ومن العلل المركبة ما ذكره السيوطي من أنهم «إنما التزموا الفصل بين، أن» إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعة مركبة من مجموع أمرين: وهما العوض من تخفيفها وإلاؤها ما لم يكن يليها» (٧٨٦).

ومن ذلك ما ذكره من أن المقتضى لبناء «حين»، أمور ثلاثة: وهي: إيهامه، وإضافته إلى المبني، وإفقاره إلى الجملة. فالتأثير للمجموع لا لكل واحد. بدليل إعراب: أعجبنى يوما زرتنى، لاختصاصه بالتثنية. ويوم تأتينى؛ لإضافته إلى المعرب. وهذه العلة المركبة لا تأتي على طريقة ابن مالك» (٧٨٧).

التعليل بالأمور العدمية :

ذكر السيوطي جواز التعليل بالأمور العدمية فقال: «يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك» (٧٨٨).

وقد أبان ابن مالك المراد من ذلك فقال في «شرح التسهيل»: «والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع، وفي غيره ياء. وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع، وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير، ومكسورة في التأنيث فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه» (٧٨٩).

في دور العلة :

والدور غير الدوران؛ فالدوران هو وجود الحكم كلما وجدت العلة، والعكس - أى انتقائه بانتقائها - . وقد اختلف الأصوليون في اعتباره مسلماً من مسالك العلة، ولم يذكره السيوطي ضمن مسالك العلة، وقد ذكره الأنباري في حديثه عن قياس العلة، بأنه التأثير؛ لأن التأثير هو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها، (٧٩٠).

أما الدور فإنه يكون بين شيئين يتوقف كل منهما على الآخر (٧٩١). وقد فرق الدكتور تمام حسان بينهما قائلاً: «والدور غير الدوران» ، لأن الدوران يتحقق بتحقيق الطرد والعكس، ولكن الدور لا يتحقق إلا مع فقد التأثير والدوران (٧٩٢).

وقد عقد ابن جنى باباً جعله تحت عنوان «باب في دور الاعتلال»، نقله عنه السيوطي، ومثّل له بما ذهب إليه المبرد من وجوب إسكان اللام في نحو: «ضررت»، و«ضررت»، إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير، لئلا يتوالى أربع حركات، وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتلّ لهذا بهذا، ثم دار، فاعتلّ لهذا بهذا.

ونظير ذلك «ما أجازة سيبويه في جر الوجه من قولك: «الحسن الوجه»، وأنه جعله تشبيهاً بـ «الضارب للرجل»، مع أنه جرّ الرجل تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»، (٧٩٣).

ويعلق ابن جنى على ذلك بأن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ «لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علة علة أبعد»، (٧٩٤).

وفي موضع آخر ذكر السيوطي «مسألة في الدور» نقلها عن «ابن جنى»، وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضى التغيير لأصل الحكم المعال بذلك الوصف، فإن أنت غيرت صرت إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فحينئذ يجب أن تقيم على أول رتبة لا تعدل عنها لغيرها؛ لئلا يلزم الدور، (٧٩٥).

ومثال ذلك أن «تبني من قويت» مثل رسالة، فإنك تقول: «قواء»، ثم تكسرّها على «قواء»، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ لتطرفها بعد ألف ساكنة فتقول: «قواو»، فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف. فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أ همز كما همزت في «أوائل» لزمك أن تقول: «قواء» كما كان أولاً، وتصير هكذا تبدل من

الهمزة واوا، ثم من الواو همزة إلى مالا نهاية له، فإذا أنت الصنعة إلى نحو هذا وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها (٧٩٦)

مسالك العلة :

الـ «مسالك» جمع : «مسلك» ، كـ «مقعد» مصدر ميميٌ ، أو اسم مكان . وإذا تتبعنا مسالك العلة عند السيوطي وجدناها هي بنفسها عند الأصوليين ، ومسالك العلة كما تبدو عند السيوطي هي :

(١) الإجماع :

وهو من مسالك العلة عند الأصوليين ، وقد أوردوا له تعريفات كثيرة ، منها : «هو أن يثبت كرون الوصف علة في حكم الأصل بالإجماع» (٧٩٧) ، وأيضاً ؛ فهو من مسالك العلة عند النحويين ، وهو كما يقول السيوطي : «بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم : كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور «التعذر» ، وفي المنقوص «الاستفقال» (٧٩٨) .

وهذه العلة التي ذكرها السيوطي مثلاً على الإجماع ، لا يتصور صدورها عن أهل اللغة وأصحابها . وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها ، (٧٩٩) .

(٢) النص :

وذلك بأن ينص العربي على العلة (٨٠٠) ، وقد مثل له السيوطي بقوله : «قال أبو عمرو : سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ .

قال ابن جنى : هذا الأعرابي الجلف عاّل هذا الموضع بهذا ، لعله واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره» (٨٠١) .

وقوله : «وعن المبرد أنه قال : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير «يقراً ولا الليل سابق النهار» (٨٠٢) فقلت له : ما تريد ؟ قال : أردت سابق النهار – فقيل له : فهلا قلته ؟ قال : لو قلته لكان أوزن .

قال «ابن جنى»: «فى هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا :

أحدها: تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا . والثانى: أنها - يقصد أن العرب فالضمير عائد على العرب - فعلت كذا لكذا. ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله : لكان أوزن أى أثقل فى النفس من قولهم هذا درهم وازن أى ثقيل له وزن. والثالث : أنها قد تنطق بالشيء، غيره فى نفسها أقوى منه لإيقارها التخفيف، (٨٠٣)

وقوله: «وقال سيبويه (٨٠٤): سمعنا بعضهم يدعو : اللهم ضبعا وذئبا، فقلنا له : ما أردت؟ فقال: أردت : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا كلهم يفسر ما ينوى. فهذا تصريح منهم بالعلة، (٨٠٥).

(٣) الإيماء :

وقد ذكر السيوطى أن من سمن العرب أن تشير إلى المعنى إشارة، وقومى إيماء دون التصريح. وقد مثل له السيوطى بـ :

* ماروى أن قوما من العرب أتوا النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : من أنتم ؟ فقالوا: «نحن بنو غيان». فقال : «أنتم بنو رشدان» (٨٠٦) - قال «ابن جنى»: «أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغى بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان» (٨٠٧).

* وينقل مثالا آخر عن «ابن جنى» فيقول : «ومن ذلك أيضا ما حكاه غير واحد أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبى إسحاق فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألپاب ما تفعل الخمر (٨٠٨)

فقال الفرزدق: كذا أنشد، فقال «ابن أبى إسحاق»: ما كان عليك لو قلت: «فعلين»؟ فقال «الفرزدق»: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد. قال «ابن جنى»: لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك، وإنما أراد : هما تفعلان، و «كان» هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكانه قال : وعينان قال الله احداثا فحدثنا. انتهى فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة، (٨٠٩).

لأنه لا دلالة فيه على ذلك المراد منظوقا ولا مفهوما ولا تعريضا ولا كناية. (٨١٠)

(٤) السبر والتقسيم :

«السبر» لغة : هو : الاختبار. و «التقسيم» هو : ذكر الأقسام المحتملة^(٨١١). واصطلاحاً :

(أ) عند الأصوليين :

هو كما قال «الفخر الرازي» : «التقسيم إما أن يكون متحصراً بين النفي والإثبات، أو لا يكون».

فالأول : هو أن يقال : الحكم إما أن يكون معللاً، أو لا يكون معللاً، فإذا كان معللاً، فإما أن يكون معللاً بالوصف الفلاني، أو بغيره، ويطل أن لا يكون معللاً، أو يكون معللاً بغير ذلك الوصف، فتعين أن يكون معللاً بذلك الوصف. وهذا الطريق عليه التعويل في معرفة العال العقلية.

وقد يوجد ذلك في الشرعيات، كما يقال : «أجمعت الأمة على أن حرمة الربا في الربا معطلة وأجمعوا على أن العلة إما المال أو القوت أو الكيل أو الطعم، ويطل التعليل بالثلاثة الأولى، فتعين الرابع»^(٨١٢).

(ب) عند النحاة :

هو نفسه عند الفقهاء، وذلك : «بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقة»^(٨١٣).

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

* وزن «مروان» لا يخلو إما أن يكون «فعلان» أو «مفعلاً» أو «فِعْلاً»، هذا ما يحتمله، ثم يفسد كونه «مفعلاً» أو «فِعْلاً» بأنهما مثالان لم يجيبا؛ فلم يبق إلا «فعلان». ^(٨١٤)

* الدليل على أن «كيف» اسم السبر و «التقسيم»؛ فنقول : لا يجوز أن تكون حرفاً لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو : «كيف تصنع»، فلزم أن تكون اسماً؛ لأنه الأصل في الإفادة. ^(٨١٥)

* الدليل على أن «نعم» و «بئس» فعلان «السبر» و «التقسيم»؛ وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دلّ الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين : أحدهما : بناؤهما على الفتح،

ولا سبب له ولو كانتا اسمين ؛ لأن الاسم إنما يبنى إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين «نعم» و«بلى» وبين الحرف، فلو كانت اسماً لأعرب والثاني: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً ، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر؛ لأنها من «نعم الرجل»، إذا أصاب نعمة والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً إذا كانت يظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. (٨١٦)

* والعلل المانعة من الصرف تسع ، وإنما انحصرت فيها؛ لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير بها الاسم فرعاً، فوجدوها تسعاً. (٨١٧)

يقول السيوطي : «قال ابن جني» : وليس لك أن تقول في التقسيم : ولا يجوز أن يكون «فَعَوَانُ» أو «مَقَوَلًا» أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلاً، ولا قريبة من الموجودة، بخلاف «مَفْعَال» فإنه ورد قريب منه وهو «مَفْعَالٌ» ، بالكسر «مَحْرَابٌ» و «فَعَوَالٌ» ورد قريب منه ، وهو «فَعَوَالٌ» بالكسر «القُرَوَاشُ» (٨١٨)، (٨١٩)

وذكر أنه يقال في مثل «أَيْمَنُ» : «لا يخلو إما أن يكون «أَفْعَلًا» أو «فَعْلًا» أو «أَيْفَلًا» أو «فَيْعَلًا» ؛ لأن الأول كثير «أَكْثَبُ» و «فَطَنٌ» له نظير في أمثالهم نحو: «خَلَبَنَ» (٨٢٠)، و«عَلَجَنَ» (٨٢١)، و«أَيْفَلُ» نظيره «أَيْفَقُ» ، و«فَيْعَلُ» نظيره «صَيْرَفُ» .

ولا يجوز أن يقول : ولا يخلو أن يكون «أَيْفَعًا» ولا «فَعْمَلًا» و «أَفْعَمًا» ونحو ذلك ؛ لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلهم فيحتاج إلى ذكرها. (٨٢٢)

* وذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري أن الاستدلال بالتقسيم يكون على ضربين: «أحدهما : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله ... والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله...» (٨٢٣)

وقد مثل للنوع الأول بأنه :

* لو جاز دخول اللام في خبر «لكن» ، لم يخلُ إما أن يكون لام التأكيد أو لام القسم، بطل أن يكون لام التوكيد؛ لأنها إنما حسنت مع «إن» لا تفاقهما في المعنى وهو التأكيد، و«لكن»

ليست كذلك ، وبطل أن تكون لام القسم؛ لأنها إنما حسنت مع «إن» ؛ لأن أن تقع في جواب القسم كاللام، ولكن ليست كذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها، (٨٢٤).

ومثل للنوع الثاني بقوله : «وذلك كأن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو: قام القوم إلا زيدا» ، إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» ، أو «إلا» ؛ لأنها بمعنى أستثنى ، أو لأنها مركبة من «إن» المخففة و«لا» ، ولأن التقدير فيه : «إلا أن زيدا لم يَمُ» والثاني باطل بنحو : «قام القوم غير زيدا» فإن نصب «غير» لو كان بـ «إلا» لصار التقدير : «إلا غير زيدا» ، وهو يفسد المعنى ، وبأنه لو كان العامل «إلا» بمعنى «أستثنى» ، لوجب للنصب في النفي كما يجب في الإيجاب ؛ لأنها فيه أيضا بمعنى «أستثنى» ، ولجاز الرفع بتقدير امتنع ؛ لاستوائهما في حسن التقدير والثالث باطل بأن «إن» المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر ، والرابع باطل بأن «إن» لا تعمل مقدرة ، وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية «إلا» . (٨٢٥) ولقد علق الدكتور فاضل السامرائي على التقسيم الذي ذكره الأنباري بأنه تقسيم غير حاصر ؛ لأنه من الممكن أن يكون ثمة استثناء ليس فيه فعل ولا ما يشبه الفعل نحو : دنانيرك ذهب إلا هذا الدينار ، فيبطل هذا الاستدلال ؛ لأن التقسيم ينبغي أن يكون حاصرا ، وهذا تقسيم غير حاصر ، فلا يصح وبطل الاستدلال به (٨٢٦) .

وما سمّاها السيوطي بـ «علة التحليل» إنما هو النوع الثاني من «السبب والتقسيم» .

(٥) المناسبة :

وتُسمى «الإخالة» ؛ لأن «بها يخال - أى يظن - أن الوصف علة» (٨٢٧) ، ويسمى قياسها «قياس علة» وهو : أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، (٨٢٨) .

وذلك مثل : (٨٢٩)

* حمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بطله الإسناد .

* حمل المضارع على الاسم في الإعراب بطله اعتوار المعاني عليه .

وذكر السيوطي - نقلاً عن الأنباري - اختلافهم في وجوب إبراز المناسبة عند المطالبة، هل يجب ذلك أولاً؟ «فقال قوم : لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان، عليها فيقول : فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدل لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط وهو الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعارض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط؛ ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها، وذلك لا يجوز.

وقال قوم : يجب ؛ لأن الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة، وأجيب بوجود الارتباط، فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البيئة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فيمنزلة عدالة الشهود فلا يجب ذلك على المدعى، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعارض أن يقدح ... (٨٣٠).

(٦) الشبه :

وهو عند السيوطي من مسائل العلة، والأنباري يذكره قسمًا من أقسام القياس، وهو كما يقول السيوطي نقلاً عن الأنباري : «أن يُحمَلَ الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، (٨٣١) .

وذلك مثل :

* أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس. (٨٣٢)

* وذكر السيوطي نقلاً عن الأنباري أن قياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة، (٨٣٣)

(٧) الطرد :

وهو - كما يقول السيوطي فيما ينقله عن الأنباري -: «الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة فى العلة» (٨٢٤)

وقد ذكر اختلاف العلماء فى كونه حجة :

فقال قوم ليس بحجة؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء «ليس» بعدم التصرف؛ لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف؛ لاطراد الإعراب فى كل اسم غير منصرف، لما كان ذلك الطرد يغلب على الظن أن بناء «ليس» لعدم التصرف، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أن «ليس» إنما بنى؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب؛ لأن الأصل فى الأسماء الإعراب. وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به فلا بد من إخالة أو شبه. يدل على أن الطرد لا يكون علة أنه لو كان علة لأدى إلى الدور، ألا ترى أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟ فيقول: أن أدعى أن هذه علة فى محل آخر، فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علة فى محل آخر؟ فيقول: دعواى أنها علة فى مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه. فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علة فى الموضوعين معا؟ فيقول: وجود الحكم معها فى كل موضع دليل على أنها علة فى الموضوعين معا؛ فإذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها فى المحل الذى هو فيه؟ فيقول: كونها علة فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علة؟ فيقول: وجود الحكم معها فى كل موضع وجدت فيه فيصير الكلام دوراً (٨٢٥).

وقال قوم: إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: «الدليل على صحة العلة أن يكون هو العلة بل ينبغى أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد» (٨٢٦).

(٨) إلغاء الفارق :

أى إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، وكما يذكر السيوطي فهو «بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما» (٨٢٧)، فيما سواه «مثاله: قياس الظرف على المجرور فى الأحكام، فإنهما يتفقان فى التوسع فيهما، وفى التعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة، أو خبراً، أو حالاً. ويختص الظرف بجواز التصرف فيه، وهذا هو الفرق بينه وبين المجرور، إلا

أن هذا الفرق لا يؤثر في صحة القياس، فيلغى لذلك. وإنما جعل المجرور أصلاً مقيساً عليه؛ لأن كل ظرف إنما هو في التقدير جار ومجرور؛ لأن قولنا: صليت يوم الجمعة في معنى: صليت في يوم الجمعة، وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة، (٨٣٨).

هذه هي مسالك العلة كما ذكرها السيوطي، وهي موجودة كذلك عند الأصوليين، والفرق هو في الأمثلة والتطبيق فقط، وأهمية هذه المسالك أظهر في أصول الفقه منها في أصول النحو لكن النحاة حاولوا تطبيقها وذكرها في أصول النحو.

(د) قواعد العلة :

وهي الطعون التي توجه لليلة، والطرق التي تدل على إبطالها، وقد ذكر السيوطي منها تسعة وهي :

(١) النقض :

وهو وجود العلة، ولا حكم، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة (٨٣٩)، ببعض الأفراد، فإذا وجدت وجد الحكم، فتخلّفه عنها مع وجودها نقض لها. (٨٤٠)

والعلماء أمام اشتراط الطرد في العلة وجهتا نظر؛ فالأكثر على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وإنما كان شرطاً؛ لأن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية، (٨٤١).

فهؤلاء يرون الطرد شرطاً في العلة النحوية، وهي عندهم كالعلة العقلية في أنها لا تختص ببعض أفراد المعلول.

وزهب قوم آخرون إلى أن الطرد ليس شرطاً في العلة، فيجوز أن يدخلها التخصيص؛ لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص، فكذلك باليلة المخصوصة (٨٤٢).

فهؤلاء يرون جواز تخصيص العلة؛ لأنها بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيصه ببعض أفرادها يجوز تخصيص العلة ببعض أفرادها.

والسيوطي كان ممن يشترطون الطرد في العلة - أي: كلما وجدت العلة وجد الحكم؛ فالحكم يوجد عند وجودها في كل موضع - ولا يرون تخصيصها، وعلى مذهب هؤلاء فمثال النقص «أن يقول: إنما بنيت «حذام» و «قطام» و «رقاش» لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل، فيقول: هذا ينتقص بـ «أذربيجان» فإن فيه ثلاث علل بل أكثر، وليس بمبني» (٨٤٣).

ثم يذكر طريق الجواب عن النقص بأن: «نمنع مسألة النقص إن كان فيها نقص، أو ندفع النقص باللفظ، أو بمعنى في اللفظ».

فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: «يا زيد الظريف» حملاً على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال: هذا ينتقص بقولهم: «يا أيها الرجل»، فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، ويمنع على مذهب من يرى جوازه.

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ: كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديرًا، فيقال: هذا ينتقص بقولهم: «إذا زيد جاءني أكرمه»، ف «زيد» قد تعرى من العوامل اللفظية، ومع هذا فليس بمبتدأ، فنقول قد ذكرت في الحد ما يدفع النقص؛ لأنني قلت لفظاً أو تقديرًا، وهو إن تعرى لفظاً لم يتعرّ تقديرًا؛ فإن التقدير: «إذا جاءني زيد».

والدفع بمعنى في اللفظ، مثل أن يقول: إنما ارتفع بـ «كتب» في نحو: «مررت برجل كتب» فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع، فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان معرباً وهو الفعل المضارع، نحو: «يكتب»، و «كتب» فعل ماضٍ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأننا قلنا: هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع، فلا يرد النقص بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب، أما من يرى تخصيص العلة، فإن النقص غير مقبول، (٨٤٤).

(٢) تخلف العكس :

ومن شروط العلة - كما هو معروف - أن تكون منعكسة - كما يذكر السيوطي - ، وهذا هو رأى الأكثرين حيث ينتفى الحكم عند انتفاء العلة؛ فكما انتفتت العلة انتفى الحكم. يقول السيوطي: «ومنها تخلف العكس، بناء على أن العكس شرط في العلة، وهو رأى الأكثرين، وهو

انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل ؛ لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديرًا، وعدم نصب المفعول ؛ لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديرًا، (٨٤٥)

ولقد اشترط الأصوليون هذا الشرط في العلة الفقهية. (٨٤٦)

وهناك قوم يرون أن العكس ليس بشرط ؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه، (٨٤٧)

ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة : «في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو «زيد، أمامك» : إنه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل، (٨٤٨)

(٣) عدم التأثير :

ذكر السيوطي من قواعد العلة «عدم التأثير» للوصف في الحكم وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه ولا إخلال، ونقل عن الأنباري أن الوصف لا يلحق بالعلة ؛ لأنه يعد حشواً فيها، فيقول : «قال ابن الأنباري : الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخلال، سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلة، وذلك مثل أن تدل على ترك صرف «حبلى»، فتقول : إنما امتنع من الصرف ؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذكر المقصورة حشو ؛ لأنه لا أثر في العلة ؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً ؟ فوجب عدم الجواز ؛ لأنه لا إخلال فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً وإن لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة، (٨٤٩)

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة لدفع النقض، يقول السيوطي : «وقال قوم : إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً ؛ لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين :

أحدهما : أن يكون لها تأثير .

والثاني : أن فيها احترازاً، فكما لا يكون ماله تأثير حشواً، فكذلك لا يكون مافيه احتراز حشواً، (٨٥٠)

وعقب الأنباري على ذلك الرأي بقوله: «وهذا ليس بصحيح؛ لأن ماله تأثير، فيه تأثير واحتراز، فلو جود الشرطين جعل علة، وما ذكر للاحتراز فقط فقد فقد فيه أحد الشرطين فلا يعتد به» (٨٥١)

وقد عقد ابن جنى بابا جعله تحت عنوان: «باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط»، ونقل عنه السيوطي قائلا: «وقال ابن جنى في «الخصائص»: قد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم: «همز أوائل أصله»: «أوائل»، فلما اكتنفت الألف واو، وقربت الثانية منها من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهها على غيره من المغيرات في معناها، وليس هناك ياء قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعا نقل ذلك فأبدلت الواو همزة فصار «أوائل»؛ فهذه علة مركبة من خمسة أوصاف يحتاج إليها إلا الخامس.

فقولك: «ولم يؤثر» إلى آخره احتراز من نحو قوله:

تسمع من شأنها عواولا (٨٥٢)

وقولك: «وليس هناك ياء» مقدرة؛ لئلا يلزمك نحو قولك:

وكحل العينين بالعواور (٨٥٣)؛ لأن أصله عواوير.

وقولك: «وكانت الكلمة جمعا» غير محتاج إليه؛ لأنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة، ألا ترى أنك لو بنيت من «قلت» و«بعت» واحدا على «فواعل» أو «أفاعل» لهمزت كما همزت في الجمع، لكنه ذكر تأنسا من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو «حقى» و«دلى» فذكر هنا تأكيدا لا وجوبا. قال: «ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: «جاءنى طلحة» إنه لإسناد الفعل إليه، ولأنه مؤنث أو علم، فذكر التأنيث والعلمية لغو لا فائدة له» (٨٥٤)

(٤) القول بالموجب :

وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو. (٨٥٥)

وكما قال السيوطي: «أن يسلّم للمستدل ما اتخذته موجبا للعة مع استبقاء الخلاف» (٨٥٦)

ومثال ذلك أن يستدل البصريّ على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: «راكبا جاء زيد»، فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذر الحال مضمرًا (٨٥٧).

فالبصري - هنا - يستدل على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف بجواز تقديم معمول الفعل المتصرف في غير الحال نحو: «فأما اليتيم فلا تقهر» (٨٥٨)، كذلك في الحال، فيردّ عليه الكوفي بالقول بالمرجوب؛ لأن الحال يجوز تقديمها عنده إذا كان صاحب الحال مضمرًا نحو: راكبا جئت (٨٥٩).

(٥) فساد الاعتبار :

وهو كما يذكر السيوطي عن الأنباري «أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب» (٨٦٠). ومثال ذلك: «أن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف مالا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مدّ المقصور.

فيقول له المعارض: هذا استدلال مذك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المتصرف للضرورة» (٨٦١).

ثم يذكر السيوطي أوجه الاعتراض على الاستدلال بالنقل من طرف المستدل بالقياس فيقول: «والجواب: الطعن في النقل المذكور، إما في «إسناده».... وإما في «مقته» (٨٦٢).

وذكر أن الاعتراض على الإسناد يكون من وجهين: «أحدهما: أن يطالبه بإثباته، وجوابه أن يسنده ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة، والثاني: القدح في روايه، وجوابه: أن يبيد له طريقاً آخر» (٨٦٣).

والاعتراض على المتن كما يذكر السيوطي يكون من خمسة أوجه، وقد ذكر منها أربعة فقط هي التأويل، والمعارضة بنص آخر، واختلاف الرواية، ومنع ظهور دلالته، لكنه لم يذكر الوجه الخامس - في نسخ الاقتراح التي عندي - من أوجه القدح في المتن، وذكره الأنباري وهو أن يستدل بمالا يقول به (٨٦٤).

وأوجه الاعتراض على المتن هي :

١- التأويل :

وذلك بأن يقول الكوفي مثلاً : «الدليل على ترك صرف المنصرف قوله : (٨٦٥)» .

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عام سُرُّ ذُو الطُولِ وَذُو العَرَضِ

فيقول له البصري : إنما لم يصرف ؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم (٨٦٦) .

٢- المعارضة بنص آخر مثله :

فيتساقطان ويسلم الأول : «كأن يقول الكوفي : الدليل على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى قول الشاعر (٨٦٧)» .

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَزَرَى عَصُورًا

فيقول له البصري : هذا معارض بقول الآخر : (٨٦٨) .

ولكن نَصَفَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَنِي بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ

٣- اختلاف الرواية :

وذلك : «كأن يقول الكوفي : الدليل على جواز مدّ المقصور قوله : (٨٦٩)» .

سَيَغْنِيَنِ الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فلا فقرٌ يدوم ولا غِنَاءُ

فيقول البصري : الرواية «غَنَاء» بفتح الغين، وهو ممدود (٨٧٠) .

٤- منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس : ومثاله : «أن يقول

البصري : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يُسمَّى مصدرًا ، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل ، فلو لم يصدر عنه الفعل ، وإلا لما سُمي مصدرًا ، فيقول الكوفي : هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر ، فإنه إنما يُسمَّى مصدرًا ؛ لأنه «مصدر عن» (٨٧١) كما يقال «مركب فارسي» و «مشرب عذب» ، أي : مركوب ومشروب (٨٧٢) .

٥- الاستدلال بما لا يقول به :

ولم يذكر السيوطي هذا الوجه الخامس ، وذكره الأنباري ، وهو أن يدعى المعترض أن المستدل استدل بما لا يقول به (٨٧٣) .

مثال ذلك : «أن يقول البصري: الدليل على أن واو «رب» لا تعمل، وإنما العمل لـ «رب» المقدرة، أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله: (٨٧٤).

رسم دارٍ وقَفْتُ في طَلَّةٍ كدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ (٨٧٥).

٦- فساد الوضع :

وهو «أن يعلّق على العلة ضد المقتضى» (٨٧٦) .

وذلك مثل : «أن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان، فيقول البصري : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل، فلأن لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم للمحل أولى .

والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أن يقتضى ما ذكره أيضا من وجه آخر» (٨٧٧) .

٧- المنع للعلة :

وهو نوعان ؛ لأنه قد يكون في الأصل أو الفرع .

فأما منع العلة في الأصل فمثل «أن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو فاعل معطوف فأشبهه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه، فيقول الكوفي : لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ» (٨٧٨) .

وأما الثاني وهو المنع للعلة في الفرع فمثاله: «أن يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني ؛ لأن «درأك» و «ترأك» ونحوهما من أسماء الأفعال مبنية ؛ لقيامها مقامه، ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا نسلم أن نحو: «درأك» إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر .

والجواب على منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع» (٨٧٩) .

٨- المطالبة بتصحيح العلة :

وهو أن يطالب المعارض بتصحيح العلة، فيعجز المستدل على التدليل على صحتها وثبوتها .

يقول السيوطي فيما ينقله عن الأنباري : «والجواب أن يدلّ على ذلك بشيئين : التأثير، وشهادة الأصول» (٨٨٠) .

فأما التأثير وهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها؛ فمثاله «أن يقول : إنما بنيت، قبلُ و «بعدُ، على الضم؛ لأنها اقتطعت عن الإضافة، فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول : التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقطع عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بنى، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب» (٨٨١) .

وأما شهادة الأصول على صحتها وثبوتها فمثل «أن يقول» إنما بنيت «كيف» و «أين، و «متى» لتضمنها معنى الحرف، فيقال : وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً» (٨٨٢) .

٩- المعارضة :

وهو «أن يعارض المستدل بعلّة مبتدأة» (٨٨٣) تقتضى خلاف مقتضى علة المستدل (٨٨٤) .

وقد اختلف العلماء فى قبولها؛ ف «الأكثرون على قبولها؛ لأنها دفعت العلة، وقيل: لا تقبل؛ لأنها تصدّ لنصب الاستدلال، وذلك رتبة المسئول لا المائل» (٨٨٥) .

ومثال المعارضة : «أن يقول الكوفى فى «الإعمال»: إنما كان إعمال الأول أولى؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به، فيقول البصرى: هذا معارض بأن الثانى أقرب إلى الاسم، وليس فى إعماله نقص معنى، فكان إعماله أولى» (٨٨٦) .

هذه أهم القوادح فى العلة كما ذكرها السيوطى، وهى أدخل فى علم الجدل النحوى منها فى علم أصول النحو، حيث إنها ترتبط بالجدل فى النحو أكثر مما ترتبط باستخراج القواعد» (٨٨٧) .

وقد ذكر السيوطى فى نهاية حديثه عن القياس كيف ينبغي أن يكون السؤال والجواب؟ وترتيب الأسئلة ونقل ذلك عن الأنباري (٨٨٨)؛ فقال فى تعريف السؤال: «السؤال طلب الجواب

بأداته،^(٨٨٩) وهو مبني على أربعة أصول «سائل» و «مسئول به» و «مسئول منه» ، و «مسئول عنه» .

فـ «السائل» ينبغي له القصد قصد المستفهم، وأن يسأل عما ثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام، فإن سأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً، وأن لا يسأل إلا عما يلائم مذهبه، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه وألا ينتقل من سؤال إلى سؤال فإن عد منقطعاً،^(٨٩٠) .

و «المسئول به» : أدوات الاستفهام المعروفة، وليكن مفهوماً غير مبهم كأن يقول : ما تقول في اشتقاق الاسم؟ فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق الجواب كأن تقول : ما تقول في الاسم؟ لأنه لا يدري أسأل عن حده أم اشتقاقه أم غير ذلك؟^(٨٩١) .

و «المسئول منه» ينبغي أن يكون «أهلاً بأن يكون أهل فن السؤال كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف، وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعده كان قبيحاً، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً كان قبيحاً، ولم يعد منقطعاً لاحتمال أن يكون سكوته لتفكيره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض، وقيل بعد منقطعاً؛ لأنه تصدى لنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل معداً في نفسه،^(٨٩٢) .

و «المسئول عنه» ينبغي أن يكون «مما يمكن إدراكه كأنواع الحركات، فإن كان لا يمكن إدراكه كأعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه،^(٨٩٣) .

وتكلم عن الجواب؛ فعرّفه بأنه «هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان»^(٨٩٤) فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً ، ثم تكلم عن ترتيب الأسئلة، ونقل اختلاف العلم في ذلك، حيث ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيف يشاء؛ لأنه جاء مستفهماً مستعملاً .

وذهب آخرون إلى وجوب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع، ثم المطالبة، ثم النقص، ثم المعارضة^(٨٩٥) .

وأول الأسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع، «لأن المعارض يدعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب؛ لأنه تبين أنه لم يدل في

محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع إنكار للعلة والمطالبة إقرار بالعلة، والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل، ثم النقض؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلة لو سلمت من النقض، فكان تأخيرها عن المطالبة أولى؛ لأن المطالبة لا تترجى على علة منقوضة.

ثم المعارضة؛ لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، (٨٩٦).

وما ذكره السيوطي هنا يرتبط به الجدل في النحو، لا بـ «أصول النحو».

مسألة في التسلسل :

ذكر السيوطي في نهاية حديثه عن القياس مسألة في «التسلسل» قائلا: «مَنْ قَالَ بَأَنَّ العامل في الصفة، مقدرٌ أجاز الوقف على زيد، من قولك: «جاءني زيد العاقل»، وابتداء «العاقل»؛ لأن تقديره عنده: «جاءني العاقل»، فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقف ويبتدأ بها. وهو فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قُدِّرَ «جاءني العاقل»، والصفة لابد لها من موصوف، فيكون التقدير: «جاءني زيد العاقل»، ثم يقدَّرُ أيضا: جاءني العاقل، ويكون التقدير أيضا: «جاءني زيد العاقل»، وهكذا أبدا متى أولى العاملُ الصفة قُدِّرَ بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قُدِّرَ مع الصفة عامل آخر، إلى ما لا ينأى ذلك محال، فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور: أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة» (٨٩٧).

وقد عقد السيوطي الفن الثالث من «الأشباه والنظائر» وجعله في فنِّ بناء المسائل بعضها عن بعض، وهو مرتَّب على الأبواب، وسماه «سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب» (٨٩٨).

ونذكر في موضع آخر «في السؤال عن مبادئ اللغات، أن السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلى التسلسل، فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجر، وانفردت الأفعال بالجزم، وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع، وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة؛ لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تعالى: «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» (٨٩٩) «وجزم الأسماء التي لا تنصرف» (٩٠٠).

الهوامش

- (١) لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري بن منظور - طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلاً تاماً ومذيلة بفهارس مفصلة تولى تحقيق لسان العرب نخبة من العاملين بدار المعارف وهم الأساتذة : عبدالله على الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي لاط ، لات ٣٧٩٣/٥ (قيس) .
- (٢) القاموس المحيط ٢/٢٤٢ .
- (٣) المعجم الوسيط ٢/٨٠٠ .
- (٤) أصول الفقه محمد زكريا البرديسي ص ٢٣١ .
- وينظر : - مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - طبعة جديدة ومشكولة اعنتى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد - المكتبة المصرية صيدا - بيروت - ط١ سنة ١٤١٦ هـ = سنة ١٩٩٥ م (قوس) ص ٢٦٢
- (٥) تتضمن علوم متعددة ساعية إلى تحديد القياس تحديداً موضوعياً وواضحاً ، وهو خاصة من خصائص علوم السيكلوجيا والمنطق والفقه واللغة ، ويخصّ علماء المنطق اسم القياس بالاستدلال بحكم العام على الخاص . كما يخصصون اسم الاستقراء بحكم الجزئي على الكلي . وهو في السيكلوجيا : حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع ، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة ... ينظر تفصيل ذلك في : نظرات في الفقه ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، فنون التقييد وعلوم الألسنية لريمون طحان ودينز بيطار طحان - المكتبة الجامعية ١٩٩٢ م ص ٢٣ ، ٢٤ ، فنون التقييد وعلوم الألسنية لريمون طحان ودينز بيطار طحان - المكتبة الجامعية منشورات دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة ط١ بدون تاريخ ص ٢٨ : ٣٧ .
- وينظر كتاب التعريفات (تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من أسهامات الكتب الفلسفية والفقهية وربّبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء مع فهرست للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني - مكتبة لبنان - ساحة رياض الصلح - بيروت - ط١ سنة ١٩٩٠ م ص ١٩٠ ، ١٩١
- (٦) حجية القياس د. صلاح زيدان - دار الصحوة للنشر ط١ سنة ١٤٠٧ هـ = سنة ١٩٨٧ م ص ١٣ فما بعدها ، ولنظر القياس في الشرع الإسلامي لابن تيمية وابن قيم للجوزية منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- (٧) اللع في أصول الفقه تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزابادي الشافعي الموفى سنة ٤٧٦ هـ ط٣ سنة ١٣٧٧ هـ = سنة ١٩٥٧ م مطبعة الحلبي ص ٥٣ .
- (٨) أصول التشريع الإسلامي ص ٦٤ .
- (٩) أصول التشريع الإسلامي ص ٦٤ .
- (١٠) لمع الأدلة ٩٣ .

- (١١) لمع الأدلة ٩٣ .
- (١٢) أصول التفكير النحوى ص ١٣ ، القياس النحوى بين مدرستى البصرة والكوفة لمحمدى عاشور السويج - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط١ سنة ١٣٩٥ هـ = سنة ١٩٨٦ م ص ٨٨ .
- (١٣) الإغراب فى جدل الإعراب ٤٥-٤٦ .
- (١٤) الاقتراح ص ٧٠ .
- (١٥) قواعد التوجيه ص ٢٨ .
- (١٦) قواعد التوجيه ص ٢٨ .
- (١٧) قواعد التوجيه ص ٢٩ فما بعدها .
- (١٨) أصول التفكير النحوى ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (١٩) أصول التفكير النحوى ص ٧٦ .
- (٢٠) الاقتراح ص ٧٠ .
- (٢١) الاقتراح ص ٧٠ .
- (٢٢) الاقتراح ص ٧ .
- (٢٣) النحر فى إطاره الصحيح ليوسف الحمادى - الناشر مكتبة مصر - دار مصر للطباعة - رقم الإيداع ١٩٩٠/٢٣٥٦ ص ٣٠ ، ٣١ دراسة فى النحو الكوفى ص ١٣٧ .
- (٢٤) لمع الأدلة ص ٩٥ الاقتراح ص ٧١ .
- (٢٥) لمع الأدلة ص ٩٥ .
- (٢٦) الاقتراح ص ٧١ ، المزهر ١/٤٠٠ ، لمع الأدلة ص ٩٥ فما بعدها .
- (٢٧) المزهر ١/٥٩ ومثالهما السحت واللفقيه .
- (٢٨) المزهر ١/٥٩ .
- (٢٩) الشاهد وأصول النحر ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ .
- (٣٠) لكن العيب هو محاولة تطبيق القياس الفقهى .
- (٣١) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص ١٥٦ .
- (٣٢) السابق / ١٥٦ .
- (٣٣) مقدمة د. شوقى صنيف على كتاب الرد على النحاة ص ٣٧ .
- (٣٤) لمع الأدلة ص ١٠٠ .
- (٣٥) لمع الأدلة ص ١٠١ ، ١٠٢ .
- (٣٦) لمع الأدلة ص ١٠٠ ، ١٠١ .
- (٣٧) لمع الأدلة ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

- (٣٨) السابق ١٠٠-١٠١ .
- (٣٩) السابق ١٠٤-١٠٥ .
- (٤٠) أصول التفكير النحوي ص ٧٨ .
- (٤١) الاقتراح ٤٦ ، ٤٧ ، الأشباه والنظائر في النحو ١٧٤/٢ : ١٨٠ المزهري ٢٢٦/١ فما بعدهما يراجع الخصائص ١/ ٩٧-١٠١
- (٤٢) الاقتراح / ٧٤ .
- (٤٣) الاقتراح / ٧٤ .
- (٤٤) الاقتراح / ٧٤ . الخصائص ١١٣/١-١٤٤ .
- (٤٥) الاقتراح / ٧٧ .
- (٤٦) الاقتراح / ٧٧ .
- (٤٧) الأشباه والنظائر في النحو ١٣٤/٢ ، الخصائص ٣٠١/١ ، ٣٠٨ (باب من غلبه الفروع على الأصول) .
- (٤٨) الأشباه والنظائر ١٣٥/٢ .
- (٤٩) الأشباه والنظائر ١٣٢/٢ .
- (٥٠) الأشباه والنظائر ١٣٢/٢ .
- (٥١) الأشباه والنظائر ١٢٤/١ ، ٢٥ الخصائص ٣٥٧/٢-٣٥٨ (وهذا القول لأبي عثمان في الخصائص باب حمل الأصول على الفروع) .
- (٥٢) الأشباه والنظائر ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .
- (٥٣) الاقتراح / ٧٧ .
- (٥٤) الاقتراح / ٧٧ ، الأشباه والنظائر ١٨٧/٢ ، ١٨٨ .
- (٥٥) الاقتراح / ٧٧ ، ٧٨ ، الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ .
- (٥٦) الاقتراح / ٧٨ ، الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .
- (٥٧) الأنفال / ٢٥ .
- (٥٨) الاقتراح ٧٨ لما كان أحسن يزيد مشبهها في اللفظ لقولك : امر يزيد الأشباه والنظائر ١٨٩/٢ .
- (٥٩) مريم / ٣٨ .
- (٦٠) الاقتراح ٧٨ الأشباه والنظائر ١٨٩/٢ .
- (٦١) الاقتراح / ٧٨ في قوله تعالى : وقآن حاشا لله يوسف / ٣١ الأشباه والنظائر ١٨٩/٢ .
- (٦٢) الاقتراح / ٧٨ .
- (٦٣) الأنعام / ١٠ .
- (٦٤) الفرقان / ١٠ .
- (٦٥) الأشباه والنظائر في النحو ١٩٠/٢ .

- (٦٦) الأشياء والنظائر في النحو ١٨٩/٢ .
- (٦٧) الأشياء والنظائر في النحو ١٨٩/٢ .
- (٦٨) الأشياء والنظائر في النحو ١٩٠/٢ .
- (٦٩) الاقتراح ٧٨ ، الأشياء والنظائر في النحو ١٨٤/٢ .
- (٧٠) الأحقاف ٣٣ .
- (٧١) الرعد ٤٣ وتكررت في آيات أخر .
- (٧٢) الأشياء والنظائر ١٨٣/٢ ، ١٨٤ .
- (٧٣) الشبه والنظائر ١٨٤/٢ .
- (٧٤) الأشياء والنظائر ١٨٤/٢ .
- (٧٥) الأشياء والنظائر ١٨٤/٢ .
- (٧٦) البقرة ٤٥ .
- (٧٧) الحرية ٣٢ .
- (٧٨) الأشياء والنظائر ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .
- (٧٩) الأشياء والنظائر ١٨٥/٢ .
- (٨٠) الأعراف ١٢ .
- (٨١) الأشياء والنظائر ١٨٥/٢ .
- (٨٢) الأشياء والنظائر ١٨٦/٢ .
- (٨٣) القصص ٣٢ .
- (٨٤) الأنعام ٢٣ .
- (٨٥) الأشياء والنظائر ١٨٦/٢ .
- (٨٦) الأشياء والنظائر ١٨٦/٢ .
- (٨٧) الأشياء ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .
- (٨٨) الاقتراح ٧٨ .
- (٨٩) الاقتراح ٧٨ .
- (٩٠) الأشياء والنظائر في النحو ١١٥/٢ فما بعدها .
- (٩١) الرغوث : كل مرضعة كالمُرغوث ، وارتظها : رضعها ، وأرغثته : أرضعته .
- (٩٢) القدرة بالصم : البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالقدادة .
- (٩٣) الأشياء والنظائر ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .
- (٩٤) الاقتراح ٧٨ .
- (٩٥) الأشياء والنظائر ١٢١/٢ .

- (٩٦) الأشباه والنظائر ١٢١/٢ .
- (٩٧) الأشباه والنظائر ١٢١/٢ .
- (٩٨) الأشباه والنظائر ١٢١/٢ .
- (٩٩) خلاصة السمن بالسم والكسر : ما خلى منه .
- (١٠٠) أى : الحروف التى رميت ، والحروب التى بقيت .
- (١٠١) الأشباه والنظائر ١٢٢/٢ .
- (١٠٢) من جرى الطعام جوى : كرهه ولم يوافقه .
- (١٠٣) الأشباه والنظائر ١٢٢/٢ .
- (١٠٤) الأشباه والنظائر ١٢٢/٢ .
- (١٠٥) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١٠٦) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١٠٧) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١٠٨) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١٠٩) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١١٠) الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ .
- (١١١) الأشباه والنظائر ١١٩/٢ .
- (١١٢) الأشباه والنظائر ١١٩/٢ ، ١٢٠ .
- (١١٣) الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ .
- (١١٤) الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ .
- (١١٥) الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ .
- (١١٦) الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ .
- (١١٧) الأشباه والنظائر ١٢٠/٢ .
- (١١٨) الأشباه والنظائر ١١٩/٢ .
- (١١٩) الأشباه ٢٩١/٥ .
- (١٢٠) الاقتراح ٧٩، ٧٨ .
- (١٢١) الاقتراح ٧٩ .
- (١٢٢) القياس النحوى لمحمد عاشور السويح ص ٩١ .
- (١٢٣) أصول التفكير النحوى ص ٨٣ .
- (١٢٤) أصول التفكير النحوى ص ٨٦-٨٨ أصول النحو عند الأتبارى ص ٢٩٥ .
- (١٢٥) أصول التفكير النحوى من ٨٩ : ٩٤ .

- (١٢٦) الاقتراح / ٧١ ، لمع الأدلة / ٩٣ .
- (١٢٧) القياس فى الدرس اللغوى بحث فى المنهج د. طاهر سليمان حموده ، الدار الجامعية - طبع ونشر وتوزيع سنة ١٤١٣ هـ - سنة ١٩٩٢ م ص ١٠٥ .
- (١٢٨) أصول النحو د. نحلة ص ١١٣ ، أصول التفكير النحوى ص ٩٥ .
- (١٢٩) عصور الاحتجاج فى النحو لمحمد إبراهيم عبادة ص ٢٧١ .
- (١٣٠) الاقتراح / ٧٢ ، ٧٣ .
- (١٣١) الاقتراح / ٧٣ .
- (١٣٢) يأتى أحدهما مكان الآخر ويؤدى معناه . فى أمثلة المبالغة .
- (١٣٣) الاقتراح / ٧٣ ، ٧٤ .
- (١٣٤) الاقتراح / ٧٣ ، ٧٤ يرجع كلام ابن جنى مفصلاً فى الخصائص / ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ تحت عنوان باب فى جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه .
- (١٣٥) الاقتراح / ٧٤ .
- (١٣٦) الاقتراح ٤٩ - ٥١ ، المزهر / ١٤٨ ، ١٢٩ يرجع الكلام مفصلاً فى الخصائص / ٣٨٦ - ٣٩١ تحت عنوان باب فيما يرد عن العربى مخالفاً لما عليه الجمهور .
- (١٣٧) الاقتراح / ٤٩ .
- (١٣٨) الاقتراح / ٤٧ .
- (١٣٩) ذكر السيوطى فى المراد بالشاذ قول الجارىدى : أعلم أن المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقول .
- والنادر : ما قل وجوده ، وإن لم يكن بخلاف القياس (كخزّ عال) [وهو داء يصيب الناقة]
- والضعيف : ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم .
- الأشياء والنظائر فى النحو / ١٨٠ ، ١٨١ .
- (١٤٠) أصول التفكير النحوى ص ٢٦٨ .
- (١٤١) أصول التفكير النحوى ص ٢٦٩ .
- (١٤٢) شرح الألفية / ٧٦ .
- (١٤٣) غافر / ٣٦ .
- (١٤٤) شرح الألفية / ٦٧ .
- (١٤٥) شرح الألفية / ٧٦ .
- (١٤٦) شرح الألفية / ٩٤ .
- (١٤٧) شرح الألفية / ١١٢ .
- (١٤٨) شرح الألفية / ١١٢ .

- ١٤٩) الإسرائ / ٨ .
- ١٥٠) البقرة / ٧١ .
- ١٥١) شرح الألفية / ١٤٤ .
- ١٥٢) الأنبياء / ٧٢ ، النور / ٣٦ .
- ١٥٣) شرح الألفية / ٢٣٩ .
- ١٥٤) آل عمران / ١١٩ .
- ١٥٥) الهمع / ٢٤٩/١ .
- ١٥٦) الهمع / ٢٥٢/١ .
- ١٥٧) الهمع / ٢٨٢ .
- ١٥٨) الهمع / ٢ ، ١٠ ، ١١ .
- ١٥٩) الهمع / ٢ ، ١٠٠ .
- ١٦٠) الهمع / ٢ ، ١٥٣ .
- ١٦١) الهمع / ٢ ، ٤٢٥ .
- ١٦٢) الهمع / ٢ ، ٤٦٨ .
- ١٦٣) المنكيات / ٦٠ .
- ١٦٤) الهمع / ٢ ، ٥٠٣ .
- ١٦٥) الهمع / ٣ ، ٧٣ .
- ١٦٦) الهمع / ٣ ، ٢٩٠ .
- ١٦٧) الهمع / ٣ ، ٢٩١ .
- ١٦٨) الهمع / ٣ ، ٣٧٤ .
- ١٦٩) المطالع السعيدة / ٣٠٧ .
- ١٧٠) المطالع السعيدة / ٤١٣ .
- ١٧١) المطالع السعيدة / ٤١٥ .
- ١٧٢) المطالع السعيدة / ٤٣٩ .
- ١٧٣) شرح الألفية / ٢١٥ .
- ١٧٤) شرح الألفية / ٢٤١ .
- ١٧٥) الهمع / ٣ ، ٦ .
- ١٧٦) الهمع / ٣ ، ٢٨٩ .
- ١٧٧) الهمع / ٣ ، ٣٢١٠ ، ٣٢١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٠٠٠ / ٣٢٣ .
- ١٧٨) المزهر / ٢ ، ١٤٧ .

- (١٧٩) القياس اللغوي د . حموده ص ٢٩٠ المزهري ٢١٤/١ : ٢١٥ .
- (١٨٠) مجلة مجمع اللغة ١٨٦/٤ .
- (١٨١) الاستعمال بين الكثرة والقلة وأثره في القواعد النحوية والصرفية - رسالة دكتوراه إعداد محمد موسى عبد النبي - كلية دار العلوم سنة ١٤٢٠هـ سنة ١٩٩٩ م ص ١٢ .
- (١٨٢) كتاب في أصول اللغة . مجمع اللغة العربية القاهرة المطبعة الأميرية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩ م ضبط وتعليق محمد خلف لله أحمد ، ومحمد شوقي أمين ص ١٢٩ وانظر أصول النحو العربي د . تحلة ص ١١٨ .
- (١٨٣) القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج د . طاهر سليمان حموده - الدار الجامعية سنة ١٤١٣هـ - سنة ١٩٩٢ م ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .
- (١٨٤) الاقتراح / ٧٢ .
- (١٨٥) صدر بيت عجزه في شرح شواهد المغنى ٩٣٣/٢ وعجزه :
ضربك بالسيف قوّنس الفرس
 وفيه قيل : قاله طرفة بن العبد ،
 وقال ابن بزى : إنه مصنوع عليه . ورقمه ١٠٩٥ من شواهد المغنى . ولا يوجد في ديوان طرفة . أنظر
 الخصائص ١٢٧/١ الإنصاف ٥٦٨/٢ .
- وقوله : قوّنس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل : مقمّ الرأس .
- (١٨٦) الاقتراح / ٧٢ .
- (١٨٧) نسب في الكتاب للشماخ وعجزه بن منار يصف حماماً وحشياً وعجزه :
 إذا طلب الموسيقى أو زمير . والموسيقى هي أنثاء . والزمير : الغناء في القصبة ، وهي الزمّار يفتح الزاى وتشديد
 السين . شبه تطريبه إذا طلب أنثاء بصوت الحادى أو الغناء . للكتاب ٣٠/١ ، الإنصاف ٥١٦/٢ ، الخصائص ١/١
 ١٢٨/١ .
- (١٨٨) الاقتراح / ٧٢ يراجع الخصائص ١٢٧/١ : ١٢٩ .
- (١٨٩) الاقتراح / ٧٣ ، يراجع الخصائص ١٢٦/١ ، ١٢٧ حيث ذكر أنه إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت
 العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كتبت عليه ، إلى ما هم عليه . وفي الخصائص ١٠٠/١
 يقول : .. فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجرّيت في
 نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من : وذر ، ودع لأنهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن
 تستعمل نظيرها ، نحو : وزن ووعد لو لم تسمعها ..
- (١٩٠) الأصول ٢٥٦/١ : ٥٧ .
- (١٩١) الأصول ٥٧/١ .
- (١٩٢) الخصائص ٩٧/١ - ١٠١ وانظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٣٩ - ٤٠ حيث يرى أن القسم الثاني من
 الأقسام الأربعة ، وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، لا يبدو أنه استعمل في كلام العرب .
- (١٩٣) القياس في اللغة العربية د . محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - ط ١ سنة ١٤١٥ هـ - سنة ١٩٩٢ م /
 ص ٢٣ .
- (١٩٤) الاقتراح / ٧٩ ينظر : المنصف ١٨٠/١ .

- (١٩٥) الإصباح شرح الاقتراح ص ٢١١ .
- (١٩٦) المنصف نح إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ١/ ١٨٠ - وجاء فيه ألا ترى أنك إذا سمعت قام زيد أجزت أنت ظرف خالد وحق بشر وكان ما قصته عريباً كالذى قصته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول . وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقسّت عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله
- (١٩٧) الاقتراح / ٧٩ .
- (١٩٨) ينظر الخصائص ١/ ٣٦١ ، ٣/ ٣٠١ وقد نسب في الخصائص للعجاج نقاعس العز بنا : لمتنع بنا العز فيما يرام جانبه ..
- (١٩٩) الاقتراح ٧٩ ، ٨٠
- (٢٠٠) الاقتراح / ٨٠ ، الخصائص ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢
- (٢٠١) الاقتراح / ٨٠ ، يراجع كلام ابن جنى مفصلاً في الخصائص ١/ ٣٦١ فيما بعدها : ٣٧٠ .
- (٢٠٢) الاقتراح / ٨٠ يراجع باب (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب : الخصائص ١/ ٣٥٨ وما بعدها ، باب في تقاود السماع وتقاطع الانتزاع ١/ ١٠١-١٠٩ : ٣٧٠ .
- (٢٠٣) شرح الألفية / ١٦٦ .
- (٢٠٤) شرح الألفية ص ٢١١ .
- (٢٠٥) الأشباه ٥/ ١٢٤ .
- (٢٠٦) الهمع ٢/ ٦٢ .
- (٢٠٧) المرسلات / ١١ .
- (٢٠٨) الهمع ١/ ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (٢٠٩) الهمع ٣/ ٤٣٧ .
- (٢١٠) شرح الألفية ص ٢٤٠ .
- (٢١١) شرح الألفية ٣٦٣
- (٢١٢) الهمع ١/ ١٣٧ .
- (٢١٣) المسند ٢/ ٢٧٩ ، ٣٢٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٤٤ ، ٤٦٧ ، ٤٧٦ ، البخارى - أطعمه ٢٣/ ٤٠ .
- (٢١٤) عقود الزبرجد ٣/ ٨٧ .
- (٢١٥) من شواهد مجالس نطب ١/ ٣١٧ .
- (٢١٦) المطالع السعيدة ص ٢٨٧ وانظر شرح الألفية ص ٣١١ .
- (٢١٧) بلا نسبة في شرح شواهد المعنى ٢/ ٩٥٣ .
- (٢١٨) الهمع ٢/ ٤٢٠ .
- (٢١٩) الأشباه ٥/ ١١١ .
- (٢٢٠) الأشباه ٦/ ٨٣ .

- (٢٢١) الأشباه ١٢٤/٥ .
- (٢٢٢) الأشباه ١٤٠/٥ .
- (٢٢٣) لسوار بن الصنوبر في خزانة الأدب ٥٥/٧ .
- (٢٢٤) الهمع ٦٢/٢ .
- (٢٢٥) الهمع ٧٧/٢ .
- (٢٢٦) الهمع ٣٨٦/٢ .
- (٢٢٧) نضامه : لَدُنَّ بِهِزْ الْكَفَّ يَمْسُلُ مِثْلَهُ كَمَا وَهُوَ لِمُسَاعَدَةِ بْنِ جَوِيهِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ص ٨٨٥ ، الكتاب ١ / ٢١٤، ٣٦ وبلانسية في أسرار العربية ص ٨٠ والذئب والثعلب يمسلس عملًا وعسلانًا : مضى مسرعًا واضطرب في عدوه وهز رأسه .
- (٢٢٨) عجز بيت صدره : إذ قيل : أي الناس شرّ قبيلة .. وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ١٢/١ .
- (٢٢٩) الهمع ٨٤ ، ٧/٣ .
- (٢٣٠) الهمع ٢٨١ ، ٢٨٠/٣ .
- (٢٣١) هود / ٤١ .
- (٢٣٢) سبأ / ١٩ .
- (٢٣٣) القيامة / ١٢ .
- (٢٣٤) الهمع ٢٨٦/٣ .
- (٢٣٥) حد المدينة .
- (٢٣٦) مَا وَلَّتْ بِهِ السَّوِيقُ .
- (٢٣٧) الهمع ٢٨٧ ، ٢٨٦/٣ .
- (٢٣٨) المغني ١٨٨/١ .
- (٢٣٩) الهمع ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .
- (٢٤٠) الهمع ٢١٣/٢ .
- (٢٤١) راجع ما عدا ما قرره السيوطي عند حديثه عن أنواع الإعراب التقديرى في كتابه المطالع السعيدة ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ .
- (٢٤٢) السابق نفسه .
- (٢٤٣) المطالع السعيدة / ٣١١ ، ٣١٠ .
- (٢٤٤) البقرة / ٢٦٠ .
- (٢٤٥) البقرة / ٢٧٤ .
- (٢٤٦) الأعراف / ٥٦ .
- (٢٤٧) نوح / ٨ .

(٢٤٨) المطالع السعيدة ٣٤٨، ٣٤٩، ويذكر الميوطى أنه يستثنى ثلاثة أنواع جزوا القياس فيها الأول : ما وقع بعد خبر قرن به أل الدالة على الكمال ، نحو : أنت الرجل علماً أى الكمال فى حال علم ، ويقال أنت الرجل أدباً أو نبلاً وحلماً .

الثانى : ما وقع بعد أما نحو : أما علماً فعالم .

الثالث : ما وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو : أنت زهير شعرًا ، وأنت حاتم جودًا ، أو الأحنف حلماً ، أو يوسف حسناً . المطالع السعيدة / ٣٤٩ .

(٢٤٩) المطالع السعيدة / ٣٥٩ .

(٢٥٠) المطالع السعيدة / ٤٢٥، ٤٢٦ .

(٢٥١) المطالع السعيدة / ٤٣٧، ٤٣٨ .

(٢٥٢) الهمع ٣/ ٣٨٩ .

(٢٥٣) الهمع ٢/ ٦ .

(٢٥٤) الهمع ٣/ ٦ .

(٢٥٥) الأنفال / ٤٠ .

(٢٥٦) البقرة ٢٠٦ .

(٢٥٧) النحل / ٣٠ .

(٢٥٨) غافر / ٧٦ .

(٢٥٩) الهمع ٣/ ١٩، ٢٠ .

(٢٦٠) الهمع ٣/ ٢٦١ .

(٢٦١) الطارق / ٤ .

(٢٦٢) الهمع ٢/ ٢٢١ .

(٢٦٣) الهمع ١/ ٣٨١، ٣٨٢ .

(٢٦٤) الهمع ٢/ ٢٢٣ وانظر أمثلة أخرى فى عقود الزبرجد ٣/ ٧٤، ٧٥ الهمع ١/ ٢٣٦، ٣/ ٣٦٢ .

(٢٦٥) لعمرو بن ملقط الطائى ، وعجزه : أودى بطنى وسريالية انظر الخزائن ٣/ ٦٣١ .

(٢٦٦) الهمع ٢/ ٤٥١، ٤٥٢ .

(٢٦٧) للمقعن الكندى فى خزائن الأدب ٣/ ٣٧٠، شرح شواهد المعنى ١/ ٣٧٢، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٥٥

(٢٦٨) الهمع ٢/ ٣٠١ .

(٢٦٩) ينظر الهمع ١/ ٢٦٤، ١/ ٢٨٢ .

(٢٧٠) للقمر / ٧ .

(٢٧١) المطالع السعيدة ص ٣٥٤، ص ٣٥٥ .

(٢٧٢) المطالع السعيدة / ١٠٧ .

- (٢٧٣) الاقتراح / ٧١ .
- (٢٧٤) الاقتراح ٨٠ .
- (٢٧٥) الاقتراح / ٨٠ - ٨١ .
- (٢٧٦) الاقتراح / ٨١ ، لمع الأدلة ١٢٥/١٢٤ وانظر للقياس لمنى إلياس ص ١٠٥ .
- (٢٧٧) الاقتراح / ٨٧ ، لمع الأدلة / ١٢١ .
- (٢٧٨) الاقتراح / ٨٧ ، لمع الأدلة ١٢١ ، ١٢٢ .
- (٢٧٩) الاقتراح / ٨٨ ، لمع الأدلة ١٢٢ .
- (٢٨٠) أصول التفكير النحوي ص ١١٨ .
- (٢٨١) الاقتراح ص ٢٩ .
- (٢٨٢) ينظر الاقتراح ص ٢٩ .
- (٢٨٣) الاقتراح / ٢٩ .
- (٢٨٤) الهمع ٣/ ٦٤ ، ٦٥ الإصباح حاشية رقم ٣ ص ٤٨ ، ٤٩ .
- (٢٨٥) الاقتراح ص ٢٩ .
- (٢٨٦) الإصباح حاشية رقم (١) ص ٤٩ .
- (٢٨٧) الاقتراح ص ٢٩ .
- (٢٨٨) انظر الاقتراح ص ٢٩ ، الإصباح ٤٧ : ٥٠ .
- (٢٨٩) الهمع ٢/ ١٢٨ ، المطالع السعيدة ٣٢٢ .
- (٢٩٠) شرح الألفية ٦٢ .
- (٢٩١) شرح السيوطي على الألفية ٦٣ .
- (٢٩٢) السابق ٨٣ .
- (٢٩٣) السابق ٩٤ .
- (٢٩٤) السابق ١٠٠ .
- (٢٩٥) المطالع البعيدة / ١٤٤ .
- (٢٩٦) المطالع السعيدة ٣٠٧ .
- (٢٩٧) شرح السيوطي على الألفية ١٣٨ .
- (٢٩٨) الأجدل : للصقر .
- (٢٩٩) الأشباه والنظائر ٢٨٩ .
- (٣٠٠) الهمع ٣/ ٤٤٥ .
- (٣٠١) الهمع ٣/ ٤٤٥ .
- (٣٠٢) الهمع ٣/ ٤٤٦ .

- (٣٠٣) الهمع ١١٧/١ .
 (٣٠٤) المطالع السعيدة ١٤٤ .
 (٣٠٥) المطالع السعيدة ٢٦٢ .
 (٣٠٦) البقرة ٢٣١ .
 (٣٠٧) المطالع السعيدة ٣٠٧ الهمع ١٠١/٢ .
 (٣٠٨) شرح الألفية ٩٥ .
 (٣٠٩) المطالع السعيدة / ١٤٤ .
 (٣١٠) المائدة / ١١٣ .
 (٣١١) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ١٢٦ .
 (٣١٢) شرح الألفية / ١٥٥ .
 (٣١٣) الهمع ٤٥٤/٢ .
 (٣١٤) المطالع السعيدة / ٣٢٢ الهمع ١٢٨/٢ .
 (٣١٥) الأنفال / ٢٦ .
 (٣١٦) التوبة / ٤٠ .
 (٣١٧) المطالع السعيدة ٣٢٢ الهمع ١٢٨/٢ .
 (٣١٨) الهمع ٤٩٤/٢ .
 (٣١٩) وينظر أمثلة أخرى كثيرة في: شرح الألفية ١٢٦، ١٣٩، ١٥٥، الهمع ٢٩٣/١، ٢٨٤، المطالع السعيدة ٢٦٢ .
 (٣٢٠) الاقتراح ص ٣٠ .
 (٣٢١) الاقتراح ص ٣٢، ٣٣ .
 (٣٢٢) الاقتراح / ٨٩ .
 (٣٢٣) الاقتراح ٩٠، ٩١ يراجع للخصائص ١٧٥/١ وما بعدها (باب في حكم المطول يملتين ١٧٥/١ : ١٨١ .
 (٣٢٤) الاقتراح ص ٩١ .
 (٣٢٥) الاقتراح / ٩١ .
 (٣٢٦) الاقتراح / ٩٢ .
 (٣٢٧) الاقتراح / ٩٢ ويراجع للخصائص ٥٣/٣ (باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لصنعه على وجه ٥٣/٣ : ٥٨ .
 (٣٢٨) حيث يقول في الكتاب ٥٧/١ : هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك للحرف ما تقول : ما عبد الله أخاك ، و ما زيد ملطفاً .
 وأما بنو تميم فيجرونها مَجْرَى أما وهَلْ ، أى : لا يعملونها في شيء ، وهو القياس ؛ لأنه ليس بفعل ، وليس ما
 ذلك ليس ، ولا يكون فيه إضمار .

- (٣٢٩) الاقتراح ص ٩٣ .
- (٣٣٠) الاقتراح ٩٣
- (٣٣١) الاقتراح ص ٩٣ يراجع الخصائص ١٦٧/١ : ١٦٩ (باب فى تمارض العال)
- (٣٣٢) الاقتراح ص ١١٠، ١١١ يراجع للخصائص ٦٤/٣ .
- (٣٣٣) الأشباه ٢/ ٢١٤ .
- (٣٣٤) الأشباه ٢٥/ ٢١٤ .
- (٣٣٥) مثل الدكتور محمد عيد . فى أصول النحو العربى . حيث بنى الدكتور محمد عيد كتابه أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن منشاء وضوء علم اللغة الحديث على خمسة فصول وهى دراسات تمهيدية ، القياس ، التطويل ، والتأويل ، والعامل . وجعل الأربعة الأخيرة أصولاً ، والواقع أنه ليس من بينها أصل مستقل سوى القياس . وقد ذكر صاحب أصول النحو فى معانى القرآن للقرءاء من ٢٥٦ أن التطويل من الأصول التى تأتى فى المرتبة الثانية عند القرءاء .
- وأغلب النحاة القنابى مثل الأنبارى والسيوطى والمحدثين مثل الدكتور على أبو المكارم فى أصول التفكير النحوى ١١١-١١٧
- والدكتور محمود نحلة فى أصول النحو العربى ص ١٢٤-١٣٤ يدعون الطة ركناً من أركان القياس ، وليست أصلاً مستقلاً .
- (٣٣٦) لمع الأئمة / ٩٣ .
- (٣٣٧) لمع الأئمة / ٩٣ .
- (٣٣٨) أصول التفكير النحوى ص ١١١ .
- (٣٣٩) الاقتراح / ٨١ .
- (٣٤٠) الاقتراح / ٨١ ، ٨٢ .
- (٣٤١) طبقات فحول الشعراء / ١٣ .
- (٣٤٢) الاقتراح ٩٤-٩٥ ويراجع : الإيضاح ٦٤-٦٦ .
- (٣٤٣) الاقتراح ص ٩٥ ويراجع : الإيضاح ٦٤-٦٦ .
- (٣٤٤) أصول التفكير النحوى ص ١٦٢ .
- (٣٤٥) الاقتراح ص ٩٤ .
- (٣٤٦) الاقتراح ص ٩٤ .
- (٣٤٧) الاقتراح ص ٩٤ ، الإيضاح ٦٤-٦٦ .
- (٣٤٨) كتاب الرد على النحاة تح د . شوقى صيف القاهرة ١٩٨٢ م ص ١٣٠ ، ١٣١ .
- (٣٤٩) الاقتراح / ٨٢ .
- (٣٥٠) الاقتراح / ٨٧ للخصائص ١٤٥/١ باب فى تخصيص العال ١٤٥/١ : ١٦٤ .
- (٣٥١) الاقتراح ص ٨٣ .

- (٣٥٢) البقرة / ٢٧٥ .
 (٣٥٣) الإنسان / ٤ .
 (٣٥٤) التحريم / ١٢ .
 (٣٥٥) الاقتراح من ٨٣-٨٥ .
 (٣٥٦) يراجع : ظاهرة التخفيف في النحو العربي د. أحمد عفيفي - الدار المصرية اللبنانية - ط١ - سنة ١٤١٧ هـ -
 سنة ١٩٩٦ م ص ٩
 (٣٥٧) الهمع ١ / ٣٨٧ .
 (٣٥٨) الهمع ٢ / ١٥٢ .
 (٣٥٩) الهمع ٢ / ١٥٩ .
 (٣٦٠) الهمع ٢ / ٤٩٢ .
 (٣٦١) الهمع ٣ / ١٨ .
 (٣٦٢) الهمع ٣ / ٢١٩ .
 (٣٦٣) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك / ٢١٢ .
 (٣٦٤) المطالع السعيدة ١٢٣ ، ١٢٤ .
 (٣٦٥) المطالع السعيدة ١٢٤ .
 (٣٦٦) الهمع ٢ / ١٥٧ .
 (٣٦٧) الهمع ٢ / ٢٧٥ .
 (٣٦٨) في القاموس : ذَلَّ ، الذَّلَّلَ ، والذَّلَّةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما وك عُلِبَ وعُلِبَ ، وهُدَّ وهُدَّج :
 أسافل القميص الطويل .
 (٣٦٩) جَنَل ك عُلِبَ : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جيمه ، القاموس : ذَلَّل .
 (٣٧٠) الأشياء والظواهر ٢ / ٣٢٤ : ٣٣٢ .
 (٣٧١) عقود الزيرجد ٢ / ٨٦ .
 (٣٧٢) شرح السيوطي على الألفية ص ٤٦ ، ٤٧ .
 (٣٧٣) عقود الزيرجد ١ / ٤٨٩ .
 (٣٧٤) الكهف ٢٨ .
 (٣٧٥) الاتقان ٣ / ١٦٣ .
 (٣٧٦) مزيم / ١٩ .
 (٣٧٧) شرح الألفية ص ١٠٩ وانظر أمثلة أخرى في المطالع السعيدة ١١٧ .
 (٣٧٨) يراجع : اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري دراسة وتحقيق - رسالة مقدمة لنيل درجة
 الدكتوراه في الآداب من إعداد خليل بنيان الحسَن - سنة ١٣٩٦ هـ - سنة ١٩٧٦ م - جامعة القاهرة كلية الآداب -
 رقم ١٦٥٠ قاعة / ١٤٥ .

- (٣٧٩) المطالع السعيدة ١٢٣ ، ١٢٤ .
 (٣٨٠) المطالع السعيدة / ١٢٤ .
 (٣٨١) الهمع ٢ / ٤٧٨ .
 (٣٨٢) البقرة ٦٠ .
 (٣٨٣) الهمع ٣ / ٢٢١ ، شرح الألفية ص ٣٥٨ .
 (٣٨٤) الهمع ٣ / ٢٥٧ .
 (٣٨٥) الهمع ٣ / ٢٥٧ .
 (٣٨٦) الهمع ٣ / ٢٦٠ .
 (٣٨٧) الهمع ٣ / ٢٦٥ .
 (٣٨٨) الهمع ٣ / ٢٧٧ .
 (٣٨٩) الهمع ٣ / ٤٢١ .
 (٣٩٠) الهمع ٣ / ٣٩٥ .
 (٣٩١) الهمع ٣ / ٢٦٣ .
 (٣٩٢) المزهر ٢ / ٤٢ .
 (٣٩٣) المزهر ٢ / ٨٦ .
 (٣٩٤) الأشباه والنظائر ١ / ٤٦ .
 (٣٩٥) الأشباه والنظائر ١ / ٤٥ .
 (٣٩٦) الهمع ٣ / ٣٩٤ ، ٣٩٥ .
 (٣٩٧) انظر الكتاب ٤ / ٤٠٥ .
 (٣٩٨) الهمع ٣ / ٤٢٥ .
 (٣٩٩) الهمع ٣ / ٤٣١ .
 (٤٠٠) الهمع ٣ / ٤٤٦ .
 (٤٠١) الهمع ٢ / ٤٢ .
 (٤٠٢) الهمع ٢ / ٤٥ .
 (٤٠٣) الهمع ٢ / ٥٠ .
 (٤٠٤) الهمع ٢ / ٤٨٥ .
 (٤٠٥) الواقعة / ٨٧ .
 (٤٠٦) شرح الألفية ٢١٧ وينظر أمثلة أخرى فى الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦١ .
 (٤٠٧) شرح الألفية ص ٤٧ .
 (٤٠٨) شرح الألفية ص ٤٦ .

- (٤٠٩) المطالع السعيدة من ٣٦٨ .
 (٤١٠) شرح الألفية ١٥٠ .
 (٤١١) شرح الألفية / ٢٦٨ .
 (٤١٢) الهمع / ٧٩ .
 (٤١٣) الهمع ٣ / ٣٢ .
 (٤١٤) المزهر ٢ / ٤٥ .
 (٤١٥) الهمع ٣ / ٤١ .
 (٤١٦) الهمع ٣ / ٢٦٥ .
 (٤١٧) الهمع ٣ / ٢٩٢ .
 (٤١٨) الهمع ٣ / ٣١٨ .
 (٤١٩) المزهر ٢ / ٩٦ .
 (٤٢٠) الأشباه ١ / ١٢٢ : ١٣٠ .
 (٤٢١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣ .
 (٤٢٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤ .
 (٤٢٣) السابق ١ / ١٢٤ .
 (٤٢٤) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٦ .
 (٤٢٥) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .
 (٤٢٦) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .
 (٤٢٧) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .
 (٤٢٨) تل عمران ١٠٦ .
 (٤٢٩) الإتيان ٢ / ٤٤٧ .
 (٤٣٠) الهمع ٢ / ٤٠٨ .
 (٤٣١) الصافات / ١٥٣ .
 (٤٣٢) سبأ / ٨ .
 (٤٣٣) عقود الزبرجد ٢ / ٤١٣ .
 (٤٣٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥ .
 (٤٣٥) الهمع ٣ / ١١٦ ، الإتيان ٢ / ٤٤٥ .
 (٤٣٦) الهمع ٣ / ٢٧٣ .
 (٤٣٧) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٣ : ٢٥٦ .
 (٤٣٨) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

- (٤٣٩) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤ .
 (٤٤٠) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤ .
 (٤٤١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٥ .
 (٤٤٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٥ .
 (٤٤٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٥٤ / ٢٥٥ .
 (٤٤٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٤ .
 (٤٤٥) الهمع ١ / ١٦٠ .
 (٤٤٦) الواقعة / ٨٧ .
 (٤٤٧) شرح الألفية / ٢١٧ .
 (٤٤٨) شرح الألفية ٣٤٥، ٣٤٦ .
 (٤٤٩) شرح الألفية / ٣٧٢ .
 (٤٥٠) الهمع ٣ / ٢٩١ الأشباه والنظائر ٣ / ٢٧٣ .
 (٤٥١) الأشباه والنظائر ١ / ٢٥٧ : ٣٢٠ .
 (٤٥٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٧ .
 (٤٥٣) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٨ .
 (٤٥٤) المسألة - كما في القاموس - ضرب من البَصْنَع علي الظهر ، والبَصْنَع : القلع من اللحم .
 (٤٥٥) الأشباه ١ / ٢٨٩ .
 (٤٥٦) الأشباه ١ / ٢٩٢ .
 (٤٥٧) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٤ .
 (٤٥٨) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩٥ .
 (٤٥٩) السابق ١ / ٢٩٨ : ٣٠٥ .
 (٤٦٠) السابق ١ / ٣٠٦ : ٣١٩ .
 (٤٦١) السابق ١ / ٣٠٧ راجع الإقتان ٢ / ٤٤٥ . وانظر الاقتان ٢ / ٤٣١ .
 (٤٦٢) البقرة / ٢٥٧ .
 (٤٦٣) البقرة / ٢٥٨ .
 (٤٦٤) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .
 (٤٦٥) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .
 (٤٦٦) الأنعام / ٧٨ .
 (٤٦٧) البقرة / ٢٧٥ .
 (٤٦٨) الأعراف / ٥٦ .

- (٤٦٩) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .
 (٤٧٠) عقود الزيرجد ٣ / ٥٣ .
 (٤٧١) عقود الزيرجد ١ / ٨٣ وانظر عقود الزيرجد ١ / ٤٨٦ ، ٢٨٤ ، ١ / ٩٥ .
 (٤٧٢) الإنقائ ٢ / ٥٤٨ .
 (٤٧٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٤ .
 (٤٧٤) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٦ .
 (٤٧٥) الأنبياء ٨٢ / ٨٢ .
 (٤٧٦) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .
 (٤٧٧) البقرة ١١٢ / ١١٢ .
 (٤٧٨) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٧ .
 (٤٧٩) البقرة ١٨٧ / ١٨٧ .
 (٤٨٠) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٩ .
 (٤٨١) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٠ .
 (٤٨٢) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٠ .
 (٤٨٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٣ ، ١١٤ .
 (٤٨٤) الهمع ٣ / ٢٩٢ ، ٢٩١ .
 (٤٨٥) الهمع ٣ / ٢٩٢ .
 (٤٨٦) الأنعام ١٢٣ / ١٢٣ .
 (٤٨٧) الأنعام ١٤٥ / ١٤٥ .
 (٤٨٨) الهمع ٣ / ٢٩٢ وانظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر / ١٢٨ : ١٣٠ ، ١٧٧ ، ٦ / ٣٢ ، ٣٣٥ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ٢٣٣ : ٢٣٥
 (٤٨٩) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ : ١١٥ .
 (٤٩٠) المطالع السعيدة / ٦٧ .
 (٤٩١) المطالع السعيدة / ٣٢٨ ، الهمع ٢ / ١٥٢ .
 (٤٩٢) الهمع ٢ / ١٥٧ .
 (٤٩٣) الهمع ١ / ٤٧٠ ، ٤٧١ .
 (٤٩٤) الهمع ٢ / ٤٥ .
 (٤٩٥) الهمع ٢ / ١٥٨ .
 (٤٩٦) الهمع ٣ / ٩ .
 (٤٩٧) الهمع ٣ / ٣٥ .

- (٤٩٨) الهمع ٣ / ٣٥٥ .
 (٤٩٩) الهمع ٣ / ٣٥٩ .
 (٥٠٠) الأشباه والنظائر ٣ / ٣٦١ .
 (٥٠١) الهمع ٢ / ١٦٠ .
 (٥٠٢) الهمع ٢ / ١٦١ .
 (٥٠٣) الهمع ٢ / ١٨٦ .
 (٥٠٤) الهمع ٢ / ٢٦٣ .
 (٥٠٥) الأشباه والنظائر ٢ / ١٨١ .
 (٥٠٦) الأشباه والنظائر ٢ / ١٨١ وانظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .
 (٥٠٧) الهمع ١ / ٣٩٤ .
 (٥٠٨) الإقتان ٢ / ٥١٤ .
 (٥٠٩) شرح الألفية ص ٦٢ .
 (٥١٠) شرح الألفية ص ٤٤ ، وأنظر ص ٤٥ ، ٨٤ .
 (٥١١) الاستعمال بين الكثرة والقلّة لمحمد موسى ص ٢٨٢ .
 (٥١٢) الهمع ٣ / ٦ .
 (٥١٣) الهمع ٣ / ٢٨٠ .
 (٥١٤) الهمع ٢ / ٤٢ .
 (٥١٥) الأشباه والنظائر ١ / ١١٩ .
 (٥١٦) الأشباه والنظائر ١ / ١١٩ .
 (٥١٧) الأشباه والنظائر ١ / ٣١٨ .
 (٥١٨) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .
 (٥١٩) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .
 (٥٢٠) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .
 (٥٢١) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ .
 (٥٢٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٧ .
 (٥٢٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٧ .
 (٥٢٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠٦ : ٣١١ وانظر أمثلة أخرى في المطالع السعيدة ١٥٨ .
 (٥٢٥) اللباب في علل الإعراب والبناء ١ / ١٤٤ .
 (٥٢٦) الهمع ٢ / ٢٩ .

- (٥٢٧) الهمع ٦/٣ .
 (٥٢٨) الهمع ٣ / ٤١ .
 (٥٢٩) الهمع ٣ / ١٣٦ .
 (٥٣٠) فاطر ١٩، ٢٠ .
 (٥٣١) الهمع ٣ / ١٥٨ .
 (٥٣٢) الهمع ٣ / ٢٧٤ .
 (٥٣٣) الهمع ٣ / ٢٩١ .
 (٥٣٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٠ .
 (٥٣٥) شرح الألفية ٣٤٥ : ٣٤٦ .
 (٥٣٦) شرح الألفية ٣٤٦ .
 (٥٣٧) الهمع ٣ / ٣٦٨ .
 (٥٣٨) انظر الأشباه والنظائر ٢/٣١٤ : ٣٢١ .
 (٥٣٩) فاطر ١٩ / ١٩ .
 (٥٤٠) الهمع ٣ / ١٥٨ .
 (٥٤١) الهمع ٣ / ١٣٦ .
 (٥٤٢) شرح الألفية / ٦٥ وانظر أمثلة أخرى في شرح الألفية ص ٦٦ ، المطالع السعيدة ص ٢٥٩ والأشباه والنظائر ٦ / ٣٢ .
 (٥٤٣) المطالع السعيدة / ٢٧٩ .
 (٥٤٤) الهمع ٢/٢٧٠ .
 (٥٤٥) الهمع ١ / ٢٠٨ .
 (٥٤٦) البقرة / ٧٢ .
 (٥٤٧) الهمع ٣ / ٤٦٣ .
 (٥٤٨) الأشباه والنظائر ٣ / ٣٤٦ .
 (٥٤٩) انظر الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٧٠ : ١٠٥ وقد ذكر السيوطي أن اختصار المختصر لا يجوز ؛ لأنه إجحاف به ١ / ٧٩ .
 (٥٥٠) الإتيان ٣ / ١٥٢ .
 (٥٥١) الإتيان ٣ / ١٥٢ .
 (٥٥٢) يوسف / ٩٠ .
 (٥٥٣) آل عمران / ٨١ .
 (٥٥٤) الإتيان ٢/٥٧٥ .

- (٥٥٥) المزمّل / ١٢ .
 (٥٥٦) الليل ١٢ ، ١٣ .
 (٥٥٧) الهمع ١ / ٤٣٤ ، المطالع السعيدة ٢٢١ .
 (٥٥٨) شرح الألفية ٢٣٤ .
 (٥٥٩) شرح الألفية ٣٢٩ .
 (٥٦٠) المطالع السعيدة / ٢٢١ .
 (٥٦١) يس / ٦٦ .
 (٥٦٢) طه / ٢١ .
 (٥٦٣) الإتيان ٢ / ٥٣٢ .
 (٥٦٤) الإتيان ٢ / ٥٢٣ .
 (٥٦٥) الأشباه والنظائر ١ / ٢٩ : ٣٩
 (٥٦٦) الهمع ٢ / ٥٣ شرح الألفية / ٢٨٣ .
 (٥٦٧) الهمع ٢ / ١٨٦ .
 (٥٦٨) الهمع ٣ / ٣٧٦ .
 (٥٦٩) الهمع ٣ / ١٨٢ .
 (٥٧٠) الهمع ٣ / ٢١٨ .
 (٥٧١) الهمع ٣ / ٣٦٨ .
 (٥٧٢) شرح السيوطي على الألفية / ٢٨٨ .
 (٥٧٣) شر الألفية / ٣٢٩ .
 (٥٧٤) الهمع ٢ / ٥١٧ .
 (٥٧٥) المزمهر ٢ / ٨٨ .
 (٥٧٦) عقود الزبرجد ١ / ١٣٠ .
 (٥٧٧) الهمع ٣ / ١٣٣ .
 (٥٧٨) الهمع ٣ / ٣٠٧ ، شرح الألفية ٣٣٣ .
 (٥٧٩) شرح الألفية ص ٢٨٣ .
 (٥٨٠) الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٢ .
 (٥٨١) الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٢ .
 (٥٨٢) الهمع ١ / ٤٧٠ ، ولانظر أمثلة في الإتيان ٢ / ٤٥٣ .
 (٥٨٣) الهمع ٢ / ١٧٩ .
 (٥٨٤) الهمع ٢ / ٢٦٠ .

- (٥٨٥) أى يقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها .
 (٥٨٦) الهمع ٢ / ٣٩٢ .
 (٥٨٧) فصلت / ٤٩ .
 (٥٨٨) الهمع ٣ / ٤٨ .
 (٥٨٩) الهمع ٣ / ٩٢ .
 (٥٩٠) الهمع ٣ / ١٢٦ .
 (٥٩١) الأشباه ١ / ١١٨ ، ١١٩ .
 وينظر أمثلة أخرى للهمع ٣ / ٢٥ ، ٤٤ ، ١٢٢ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ٣٤٢ ، ٤٧٣ ، والأشباه ٢ / ٣٣٢ ،
 (٥٩٢) النساء / ٥٨ .
 (٥٩٣) الهمع ٣ / ١٨ .
 (٥٩٤) الهمع ٣ / ٣٧٣ .
 (٥٩٥) الأشباه والنظائر ١ / ١٧ - ٢٩ .
 (٥٩٦) المطالع السعيدة ٣٢٨ الهمع ٢ / ١٣٨ .
 (٥٩٧) هود / ١٠٧ .
 (٥٩٨) الأحقاف / ١٥ .
 (٥٩٩) الهمع ٢ / ١٠ .
 (٦٠٠) الهمع ٢ / ١٥٩ .
 (٦٠١) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٩٢ .
 (٦٠٢) شرح الألفية ٢٧٧ .
 (٦٠٣) شرح الألفية ٣٢٥ .
 (٦٠٤) الهمع ٣ / ٥١ .
 (٦٠٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٣ .
 (٦٠٦) النور / ٤٥ .
 (٦٠٧) البقرة / ٢١ .
 (٦٠٨) التحريم / ١٢ .
 (٦٠٩) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .
 (٦١٠) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
 (٦١١) الأعراف / ٨٨ .
 (٦١٢) الشورى / ١١ .
 (٦١٣) الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٤ ، المغني ٢ / ٧٦٤ - ٧٦٦ .

- (٦١٤) الأشباه ١ / ٣٢٣ : ٣٢٥ .
- (٦١٥) الأشباه ١ / ١١٣ .
- (٦١٦) الأشباه ١ / ١١٤ .
- (٦١٧) الأشباه ١ / ١١٤ .
- (٦١٨) الأشباه ١ / ١١٥ .
- (٦١٩) الأشباه ١ / ١١٥ .
- (٦٢٠) الأشباه ١ / ١١٥ وانظر أمثلة أخرى في الأشباه ٥ / ١٨٩ .
- (٦٢١) ينظر : التعليق اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بتعليقه عند البصريين دراسة إبستمولوجية - دكتور جلال شمس الدين - الاسكندرية سنة ١٩٩٤ م - توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية رقم الإيداع بدار الكتب ٩٢٩٨ / ١٩٩٤ ص ٢٣٤ .
- (٦٢٢) الهمع ٢ / ١٦٤ .
- (٦٢٣) غافر / ٢٨ .
- (٦٢٤) الهمع ٣ / ١٢٧ .
- (٦٢٥) الأشباه والنظائر ١ / ١١٧ مثل ترجيح زيادة كان في : ويجيران لنا كانوا كرام .
- (٦٢٦) الأشباه والنظائر ٢ / ٩٥ وانظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر ٢ / ٩٨ ، ٩٩ .
- (٦٢٧) البخاري - التوحيد ٨ / ١٧١ باب ١٥ ، الترمذي - دعوات باب ١٣٢ .
- (٦٢٨) عقود الزيرجد ٢ / ٣٠٣ .
- (٦٢٩) مسلم - الأيمان ١ / ٩٦ رقم ١٥٨ وأبو داود - للجهاد / ٤٤٣ رقم ٢٦٤٣ وابن ماجه - النفن ٢ / ١٢٩٦ رقم ٣٩٣٠ .
- (٦٣٠) عقود الزيرجد ١ / ١٠٣ ، وانظر أمثلة أخرى في شرح الألفية ص ٩٢ ، ١٢٩ .
- (٦٣١) روى بلغظ : أنزلت ... أقلت ... أضلت رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ٩٠ حديث رقم ٣٥٢٣ عن بريدة بن الخطاب ...
- (٦٣٢) الهمع ١ / ٩٨ ، ٩٩ .
- (٦٣٣) الإسراء / ٧ .
- (٦٣٤) الهمع ٢ / ٤٥٤ .
- (٦٣٥) طه / ٦٣ .
- (٦٣٦) الإنسان / ٤ .
- (٦٣٧) النمل / ٢٢ .
- (٦٣٨) الإنشقاق ٢ / ٥٤٠ .
- (٦٣٩) الهمع ٣ / ١٠٦ وانظر أمثلة أخرى الهمع ٣ / ٢٠٤ .

- (٦٤٠) الإتيان ٢ / ٥١٩ .
 (٦٤١) الهمع ٢ / ٤٤٣ .
 (٦٤٢) شرح الألفية / ١٥٠ .
 (٦٤٣) شرح الألفية / ١٦٨ .
 (٦٤٤) القيامة / ٤ .
 (٦٤٥) شرح الألفية / ١٩٦ .
 (٦٤٦) شرح الألفية / ٢٣٠، ٢٢٩ .
 (٦٤٧) شرح الألفية / ٢٨١ .
 (٦٤٨) الهمع ٢ / ١٥٠ .
 (٦٤٩) الهمع ٣ / ٣٩ وانظر أمثلة أخرى الهمع ٣ / ٩٨، ٩٧، ٢٢١ .
 (٦٥٠) ص / ٥ .
 (٦٥١) الذاريات / ٤٨ .
 (٦٥٢) الهمع ٣ / ٢٨ .
 (٦٥٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٠١ .
 (٦٥٤) السابق ص ٣٢٥ .
 (٦٥٥) السابق ٢ / ٣٢٥، ٣٢٦ .
 (٦٥٦) طه / ٩٦ .
 (٦٥٧) الإتيان ٣ / ١١٠ .
 (٦٥٨) المائدة / ٦٤ .
 (٦٥٩) آل عمران / ٦ .
 (٦٦٠) الروم / ٤٨ .
 (٦٦١) الإتيان ٢ / ٤٩٦ .
 (٦٦٢) الرعد / ٣١ .
 (٦٦٣) الهمع ٢ / ٤٧٤ .
 (٦٦٤) أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني - الناشر الأطلسي ط ٢ سنة ١٩٨٣ م، ص ١١٨، ١١٩ .
 (٦٦٥) شرح السيوطي للألفية ١٢٤ .
 (٦٦٦) تامة : فقام يذود الناس عنها بسيفه فقال ألا لا وهو بلا نسبة في : لجلى الداني ص ٢٩٢ .
 (٦٦٧) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ص ١٢٨ .
 (٦٦٨) الهمع ٢ / ٢٣٠ .
 (٦٦٩) الهمع ٢ / ٢٦٧ .

- (٦٧٠) للكهف / ٩٦ .
 (٦٧١) الحاقة / ١٩ .
 (٦٧٢) الهمع ٩٦/٣ ، ٩٧ .
 (٦٧٣) الهمع ٢٦٠/٣ وينظر : الإنتقان ١٩٣/٣ ، ١٩٥ ، ١٨٦ ، ١٧٨ ، ١٧٧ .
 (٦٧٤) للتعامل اللغوي عند الكوفيين د. جلال شمس الدين ص ١٢٥ .
 (٦٧٥) من مطقة امرئ القيس، صدره : .
 كأن ثبيراً في عرائن ويله من شواهد :
 الحزاة ٢/٣٢٧ ، ٣/٦٣٩
 البجاد : الكساء المخطط المزمّل : الملفف .
 (٦٧٦) الأشباه والنظائر ١٠/٢ .
 (٦٧٧) المائدة / ٦ .
 (٦٧٨) الأشباه والنظائر ١٠/٢ .
 (٦٧٩) تمامه : أن ليس وصل كما انحلت عراً الذنب .
 (٦٨٠) الأشباه ١١/٢ .
 (٦٨١) الأشباه ١١/٢ .
 (٦٨٢) الأشباه ١٣/٢ .
 (٦٨٣) الأشباه ١٣/٢ .
 (٦٨٤) الأشباه ١٦/٢ .
 (٦٨٥) أوغر .
 (٦٨٦) الأشباه ١٦/٢ ، ١٧ .
 (٦٨٧) الأشباه ١٧/٢ .
 (٦٨٨) الأشباه ١٧/٢ وينظر أمثلة أخرى في : الهمع ٣/٣٨٢ ، ٣/٤٥٨ ، الأشباه ٨/٧٣ .
 (٦٨٩) الهمع ٣/٤٢١ للهمع ٣/٤٢١ ، ٢/١٣٨ .
 (٦٩٠) الهمع ٣/٤٢٢ شرح الألفية / ٣٧٢ .
 (٦٩١) الهمع ٣/٤٦٣ ، الأشباه ٤/١٠٨ ، الهمع ٣/٣٤١ ، ٣/٣٥٨ ، ٣/٣٥٩ الأشباه ١/٤٠ : ٥٠ .
 (٦٩٢) الهمع ٣/٣٧٣ .
 (٦٩٣) الهمع ٣/٣٧٣ .
 (٦٩٤) الهمع ٣/٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٤٠ .
 (٦٩٥) الهمع ٣/٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٤٠ .
 (٦٩٦) الهمع ٣/٩١ شرح الألفية / ١٢٨ الإنتقان ٣/١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٧٦ ، ٢/٤٧٨ ، ٢/٤٨٨ ، ٤/٣٥٠ عقود الزيرجد : ٢٤٤/٣ .

- (٦٩٧) الهمع ٩١، ٩٠/٣ شرح الألفية / ٣٧٢ الهمع ١٨/٣، ٤٠٨/٣، ٤١٢، ٤٧٥/٣، الأشباه ٣٨٢/٢.
- (٦٩٨) الهمع ٤٣٠/٣، ٣٤١ شرح الألفية ١٨١.
- (٦٩٩) الأشباه والنظائر ٢٢٦/٣، الهمع ٤٧٣/٣.
- (٧٠٠) الأشباه والنظائر ٢٥٥/٣.
- (٧٠١) الأشباه والنظائر ٢٦٨/٣.
- (٧٠٢) الأشباه والنظائر ٢٧٢/٣، الهمع ٤٩٣/٢.
- (٧٠٣) الأشباه والنظائر ٢٧٢/٣.
- (٧٠٤) الإنقان ٥٠٦/٢.
- (٧٠٥) الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ الإنقان ٤٥٨/٢.
- (٧٠٦) الأشباه والنظائر ٢١١/١ الهمع ٩١/١، شرح الألفية ص ٧٣، الإنقان ٤٩١/٢، ٥٨٣.
- (٧٠٧) الأشباه والنظائر ٢١١/١ الهمع ٤٣٤/١، شرح الألفية ص ٢٤١، الأشباه ٢٧٨/٢، ٢٨١.
- (٧٠٨) الأشباه والنظائر ٣٧/١.
- (٧٠٩) الأشباه والنظائر ٢٨٣/٣ شرح الألفية ٣٠٣، ٣٥٧ الهمع ٢٧٢/٣.
- (٧١٠) الأشباه والنظائر ١٣٦/٤، ٢١٦/١، الهمع ٤٤٣/٢، ٤٧٩، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٨، ٣٠٣.
- (٧١١) الأشباه والنظائر ١٣٦/٤ الهمع ٤٣١/٣، ٤٣٨/٤٣٣.
- (٧١٢) الأشباه والنظائر ٣٠٧/٤.
- (٧١٣) الأشباه والنظائر ٥١/٥.
- (٧١٤) الهمع ١٣٨/٢.
- (٧١٥) الهمع ١٥٧/٢.
- (٧١٦) الهمع ٤٣٥/٢، ٤٨٥.
- (٧١٧) الهمع ٤٥٥/٢.
- (٧١٨) الهمع ٤٦٥/٢، ٤٨٩، شرح الألفية ٢٦٥، ١٣٥ للكت ١/١٩٠، الإنقان ٢٤٦/١، ٥١٠/٢، عقود الزيرجد ٢٤٢/٢.
- (٧١٩) الهمع ٣٤٠/٣.
- (٧٢٠) شرح الألفية ١٦٨، الهمع ٣٧٥/٣.
- (٧٢١) شرح الألفية ٢٧٩، ٣٢٠، الهمع ٤٨٠/٣.
- (٧٢٢) الهمع ٩١/١، ٩٢، ٤٧٣/٣.
- (٧٢٣) الأشباه والنظائر ٢٤٧/٧، الهمع ٢٥١/٣، ٢٧٢/٣ الإنقان ٢٤٦/١.
- (٧٢٤) الهمع ٢٢١/٣، الأشباه ٣٣/١.
- (٧٢٥) الهمع ٢٢٤/٣.

- (٧٢٦) الهمع ٣ / ٢٢١ .
- (٧٢٧) الهمع ٣ / ٢٥١ .
- (٧٢٨) الهمع ٣ / ٤٦٣ .
- (٧٢٩) الهمع ٣ / ٣٤١ .
- (٧٣٠) الهمع ٣ / ٣٤٤ .
- (٧٣١) الهمع ٣ / ٢٩١ .
- (٧٣٢) الأشباه والنظائر ١ / ٧٣ .
- (٧٣٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ .
- (٧٣٤) السابق ١ / ٢١١ .
- (٧٣٥) السابق ١ / ٣٢٧ .
- (٧٣٦) الأشباه والنظائر ١ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (٧٣٧) الأشباه والنظائر ٢ / ٨٩ .
- (٧٣٨) الأشباه والنظائر ٢ / ٨٩ .
- (٧٣٩) الأشباه والنظائر ٢ / ٩٥ .
- (٧٤٠) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك / ٢١١ ، ٢١٢ ، الإتيان ٢ / ٤٢٥ ، ٥٢٥ ، ٥١٤ ، الأشباه ١ / ٢٠٣ .
- (٧٤١) الهمع ٣ / ٤٢٣ ، الأشباه والنظائر ٣ / ٢٦٨ .
- (٧٤٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦٢ .
- (٧٤٣) الأشباه والنظائر ٢ / ١١٧ ، ١٢٤ .
- (٧٤٤) الأشباه والنظائر ٢ / ٣٦١ .
- (٧٤٥) السابق ٢ / ٢٤٧ .
- (٧٤٦) الإتيان ٢ / ٤٢٨ .
- (٧٤٧) الإتيان ٣ / ٢٥٣ .
- (٧٤٨) الإتيان ٢ / ٤٩١ .
- (٧٤٩) الإتيان ٣ / ١٩١ .
- (٧٥٠) الأشباه ٢ / ٤٥ .
- (٧٥١) الاقتراح / ٨٦ ، يراجع الخصائص ١ / ١٦٥ - ١٦٧ باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجردة .
- (٧٥٢) الهمع ٢ / ١٢٨ ، المطالع للسعيدة ٣٢٢ .
- (٧٥٣) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك / ٦٢ .
- (٧٥٤) شرح السيوطي على الألفية / ٦٣ .
- (٧٥٥) شرح السيوطي على ألفية ابن مالك / ٨٣ .

- (٧٥٦) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك / ٩٤ .
- (٧٥٧) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك / ١٠٠ .
- (٧٥٨) المطالع السعيدة ١٤٤١ .
- (٧٥٩) الهمع ٣ / ٣٧٥ يقول ثم الإمالة جائزة لا واجبة .
- (٧٦٠) الاقتراح / ٨٦ ، راجع للخصائص ١ / ١٦٥ - ١٦٧ .
- (٧٦١) المطالع السعيدة ٣٠٧ .
- (٧٦٢) شرح الألفية ١٣٨ .
- (٧٦٣) الهمع ٣ / ٤٤٥ .
- (٧٦٤) الهمع ٣ / ٤٤٥ .
- (٧٦٥) الهمع ٣ / ٤٤٦ .
- (٧٦٦) الهمع ٣ / ٤٤٦ .
- (٧٦٧) الهمع ١ / ١١٧ .
- (٧٦٨) الاقتراح ص ٨٦ .
- (٧٦٩) الاقتراح / ٨٦ ويراجع الخصائص ١ / ١٦٥ وما بعدهما (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة) . ويراجع الخصائص ١ / ١٤٥ : ١٦٤ (باب في تخصيص العال) .
- (٧٧٠) القياس في النحوي إلياس ص ٧٥ ، ويرى الدكتور شام حسان أن كون أكثر العال للحموية مبنياً علي الفرق أمر قد نقيه من ابن جني ، غير أن الفرق بين باب وباب لا يصلح أن يكون علة بالمعني الاصطلاحي ، وإنما نسميه ظاهرة ، وهذا - كما ينكر - يرجو أن يكون قد بين فساد العامل في النحو ، بل فساد للتعليل الذي هو أصل العامل . انظر اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥٤ ، ونحن لا نوافق أساذنا الدكتور شام فيما ذهب إليه حيث لا نجد ما نأى من تسمية العلة علة فرق وحيث يؤكد علي دور التعليل في التفسير والتوضيح .
- (٧٧١) الاقتراح ٨٧ .
- (٧٧٢) الاقتراح ٨٧ راجع - الخصائص ١ / ١٤٥ باب في تخصيص العال .
- (٧٧٣) بلصبي : حاجتك ؛ لأنه خير جاء ، ومغالها في هذا الأسلوب صار يراجع : الكتاب ١ / ٥٠ ، ١٧٩ / ٣ ، ٢٤٨ ، الإصباح ص ٢٥٢ حاشية رقم (٣) .
- (٧٧٤) الغرير : ماء لكلب في ناحية الصمارة . والأبؤس : جمع يؤس . يضرب للرجل يقال له : لعل الشر يأتي من قبلك . وهو من قول الزنكاء يراجع : الكتاب ١ / ٥١ ، الإصباح ص ٢٥٢ حاشية (٤) .
- (٧٧٥) الإخالة والمناسبة بمعنى واحد وهو من عطف التفسير (الإصباح ص ٢٥٣ حاشية (٢)) .
- (٧٧٦) أى : فيما هي خاصة به وقاصرة عليه ، والأصح عند الأصوليين جواز التعليل بها . قالوا : من فوائد معرفة المناسبة ، وتقوية النص . يراجع الإصباح ص ٢٣٥ حاشية (٣) .
- (٧٧٧) الإشارة للتعليل الإصباح ص ٢٣٥ حاشية (٤) .
- (٧٧٨) علماً : علامة .

- (٧٧٩) الاقتراح ص ٨٩ ، ٩٠ .
- (٧٨٠) الاقتراح ص ٩٠ .
- (٧٨١) الاقتراح ص ٩٠ .
- (٧٨٢) الاقتراح ص ٩٠ .
- (٧٨٣) الاقتراح ص ٨٨ .
- (٧٨٤) الاقتراح ص ٨٨ .
- (٧٨٥) الاقتراح ص ٨٨ يراجع المفصل في علم العربية للزمخشري في مسألة الذي ط ٢ دار الجبل لات ص ١٤٣ .
- (٧٨٦) الاقتراح ص ٨٨ ، ٨٩ .
- (٧٨٧) النكت على كتابي الكافية والشافية لابن الاحاجب والألفية لابن مالك وكتابي شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطي دراسة وتحقيقاً ونقلاً إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش دكتوراه بكلية اللغة العربية رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٧٦ / ١ ١٨٧ .
- (٧٨٨) الاقتراح ص ٩٣ .
- (٧٨٩) الإصباح ص ٢٦٨ .
- (٧٩٠) لمع الالته ص ١٠٦ .
- (٧٩١) القياس في الدرس للقرى د. حمودة ص ٨٠ ، ٨١ وص ١١٨ ، ١١٩ .
- (٧٩٢) الأصول ص ١٠٥ .
- (٧٩٣) الاقتراح ص ٩٢ .
- (٧٩٤) الاقتراح ص ٩٢ ، ٩٣ ويراجع الخصائص ١/ ١٨٤ - ١٨٥ (باب في دور الاعتلال) .
- (٧٩٥) الاقتراح ص ١١٠ ، الإصباح ص ٣٤٠ حاشية (٣) ، (٤) .
- (٧٩٦) الاقتراح ص ١١٠ ويراجع الخصائص ١/ ٢٠٨ وما بعدها : ١٢٣ (باب في الدور الوقوف منه على أول رتبة) .
- (٧٩٧) مفتاح الوصول ص ١٤٨ الإصباح حاشية ص ٢٧٧ .
- (٧٩٨) الاقتراح ص ٩٥ .
- (٧٩٩) أصول التفكير النحوي ص ٢٢٥ .
- (٨٠٠) الاقتراح / ٩٥ .
- (٨٠١) الاقتراح ص ٩٥ ، ٩٦ ونص الخصائص أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدبروا ، وقاسروا ، وتصرفوا أن يسموا أعرابياً جافياً غفلاً ، يمل هذا الموضع بهذه الطلة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : قطوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سمته وأمه اللص في الخصائص ١/ ٢٥٠ .
- (٨٠٢) ين / ٤٠ .
- (٨٠٣) الاقتراح ص ٩٦ ، للخصائص ١ / ٢٥٠ .
- (٨٠٤) الكتاب ١ / ٢٥٥

- (٨٠٥) الاقتراح ص ٩٦ ، الخصائص ٢٥٠/١ .
- (٨٠٦) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ ص ٤٤٤ ، الخصائص ٢٥١/١ ، مختصر سنن أبي داود ، كتاب الأدب - باب تغيير الاسم القبيح ٢٥٥/٧ ؛ وسمي بني مغوية بني رثدة . مختصر سنن أبي داود للمنذرى ومعه معالم السنن للخطابي - تح الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي - دار المعرفة - بيروت - سنة ١٤٠٠ هـ .
- (٨٠٧) الاقتراح ص ٩٦ الخصائص ٢٥١/١ ، ٢٥٢ .
- (٨٠٨) البيت الذي الرمة من قصيدة يهجو فيها بني امرئ القيس بن زيد بن منذر في الخصائص ٣ / ٣٠٥ .
- (٨٠٩) الاقتراح / ٩٧ ، راجع الخصائص ٣/٣٠٥ .
- (٨١٠) الإصباح حاشية رقم (١٢) ص ٢٨٢ .
- (٨١١) الإصباح ص ٢٨٣ .
- (٨١٢) المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي - تح الدكتور طه جابر العلواني - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط ١ سنة ١٣٩٩ هـ ٢ / ٢٩٩ .
- (٨١٣) الاقتراح / ٩٧ .
- (٨١٤) الاقتراح ص ٩٧ ، الخصائص ٣ / ٧٠ (يراجع الخصائص ٣/٦٩ : ٧٢) باب في الاختصار في التقسيم علي ما يقرب ويحسن ، لاعلى ما يبعد ويقبح) .
- (٨١٥) الاقتراح ص ٩٩ .
- (٨١٦) الاقتراح ص ٩٩ .
- (٨١٧) الأشباه والنظائر ٣/٦٠ .
- (٨١٨) القرواش هو الطفيلي ، والعظيم الرأس كما في (القاموس) قرش .
- (٨١٩) الاقتراح ص ٩٧ الخصائص ٣/٧٠ ، ٧١ .
- (٨٢٠) ، (٨٢١) للخَلْبَن: المهزولة (تاج العروس : خلب) وامرأة خلبن : خرقاء . وناقَة عَلَجَن : صلبة كزاز اللحم . وامرأة علجن : ماجنة (اللسان : علجن)
- (٨٢٢) الاقتراح ص ٩٧ ، ٩٨ ، الخصائص ٣/٧٠ ، ٧١ .
- (٨٢٣) الاقتراح ص ٩٨ ، لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .
- (٨٢٤) الاقتراح ص ٩٨ ، لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .
- (٨٢٥) الاقتراح ص ٩٨ ، ويراجع : لمع الأدلة ١٢٧ : ١٣١ .
- (٨٢٦) أبو البركات بن الانباري ودراساته اللغوية ، د. فاضل صالح السامرائي - مطبعة اليرموك - دار الرسالة . المطبوعة - بغداد - ط ١ سنة ١٩٧٥ م ، ص ١٨٣ .
- (٨٢٧) الاقتراح ص ١٠٠ .
- (٨٢٨) الاقتراح ص ١٠٠ .
- (٨٢٩) الاقتراح ص ١٠٠ راجع لمع الادلة ص ١٢٣ .

- (٨٣٠) الاقتراح من ١٠٠ .
- (٨٣١) الاقتراح من ١٠٠ .
- (٨٣٢) الاقتراح من ١٠٠ راجع لمع الأدلة من ١٠٧ : ١٠٩ .
- (٨٣٣) الاقتراح من ١٠٠ .
- (٨٣٤) الاقتراح من ١٠١ .
- (٨٣٥) الاقتراح من ١٠١ .
- (٨٣٦) الاقتراح من ١٠١ .
- (٨٣٧) الاقتراح من ١٠٢ .
- (٨٣٨) الاقتراح من ١٠٢ ، أصول النحو القياسية لغريب نافع من ٦٤٣ ، الكليات لأبى البقاء من ٢٣٧ .
- (٨٣٩) الاقتراح من ١٠٢ ، راجع الإغراب للأنباري من ٦٠ .
- (٨٤٠) الإصباح من ١٠٣ حاشية (٢) .
- (٨٤١) الاقتراح من ١٠٢ .
- (٨٤٢) الاقتراح من ١٠٢ .
- (٨٤٣) الاقتراح من ١٠٢ .
- (٨٤٤) الاقتراح من ١٠٢ ، ١٠٣ راجع الإغراب ٦٠ - ٦٢ .
- (٨٤٥) الاقتراح من ١٠٣ ، راجع لمع الأدلة من ١١٥ .
- (٨٤٦) وتداركوا قولهم بأن العكس يلزم في حالة التعليل بعلّة واحدة، ولا يلزم في حالة التعليل بأكثر من علّة إلا حين انتفاء الحال جميعها المعلق بها الحكم، وهم يختلفون في هذا الشرط انظر : القياس اللغوي د. حمودة ص ١١٤ ، مفتاح الوصول من ١٥٩ ، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع علي الأصول للشمساني - تح الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣ هـ .
- (٨٤٧) الاقتراح من ١٠٣ .
- (٨٤٨) الاقتراح من ١٠٣ ، وراجع لمع الأدلة من ١١٥ ، ١١٦ .
- (٨٤٩) الاقتراح من ١٠٣ ، ١٠٤ ، يراجع لمع الأدلة ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٨٥٠) الاقتراح من ١٠٤ يراجع لمع الأدلة ١٢٦ .
- (٨٥١) لمع الأدلة من ١٢٦ .
- (٨٥٢) الشذّان جمع : شاذ ، و العواول جمع : عوال، مصدر عوّل أى : بكى . وكأنّه يصف دلوّاً يتناثر منها الماء، أو منجنيقاً تتناثر منها الحجارة . وأصل العواول العواويل، حذفت الياء للضرورة وللرجز في لسان العرب (عول) الإصباح حاشية (٨) من ٣١٢ البيت في الخصائص ١ / ١٩٥ .
- (٨٥٣) الرجز لـ جندل بن المثلث الطهوي ونسبة ابن جنى لـ العجاج وهو في الكتاب ٣٧٠ / ٤ ، الخصائص ١ / ٩٦ ، ٣٢٩ / ٣ ، ١٦٦ والموار مفرد العواوير وهو : القذى ، أو الرمد . يريد أن الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدون الكحل، يخاطب امرأته وقيله :

- غُرِبَ أَنْ تَقَارِبْتَ أَيْ عَرَى وَأَنْ رَأَيْتَ الذَّهْرَ فَالدَّوَائِرَ حَتَّى عِظَامِي وَأَوْرَاءَ ثَاغِرِي
والشاهد فيه : تصحيح وار العوارير الثانية : لأنه ينوى الياء المحذوفة ، ولولا إذا وقعت في هذا الموضع تهمز
لبعدا عن الطرف الذي هو أدنى بالتخيير والاعتلال .
- (٨٥٤) الاقتراح ص ١٠٤ ، ١٠٥ يراجع الخصائص ١ / ١٩٥ وما بعدها : ١٩٨ (باب في الزيادة في صفة العلة
لضرب من الاحتياط) .
- (٨٥٥) الأصول د. تمام ص ٢٠٧ .
- (٨٥٦) الاقتراح ص ١٠٥ ، الإغراب ص ٥٦ .
- (٨٥٧) الاقتراح ص ١٠٥ ، الإغراب ص ٥٦ .
- (٨٥٨) الضمى ٩ .
- (٨٥٩) الإصباح ص ٣١٦ حاشية رقم (٤) ، (٥) .
- (٨٦٠) الاقتراح ص ١٠٥ ، راجع الإغراب ص ٥٤ .
- (٨٦١) الاقتراح ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ ، راجع الإغراب ص ٥٤ ، ٥٥ .
- (٨٦٢) الاقتراح ص ١٠٦ راجع الإغراب ص ٤٦ .
- (٨٦٣) الاقتراح ص ١٠٦ .
- (٨٦٤) الاقتراح ص ١٠٦ ، ص ١٠٧ راجع الإغراب ص ٤٧ ، الإنصاف ١ / ٣٧٨ .
- (٨٦٥) البيت من قصيدة لـ ذى الإصبع العلواني من قصيدة في رثاء قومه عدوان ومطلعها:
عذيرُ الحَيِّ من عدوِّا ن كانوا حيَّةَ الأرض
الإنصاف ٢ / ٥٠١ ، شرح المفصل ١ / ٦٨
- (٨٦٦) الاقتراح ص ١٠٦ .
- (٨٦٧) مصدر بيت عجزه: بها يَقْتَدِنَا للْخَرْدِ الْخَدَالَا نسبة سببويه إلى المرار الأسدي الكتاب ١/ ٧٨، وفي
الإنصاف ١/ ٨٥ ، ٨٦ نسبة إلى رجل من بني أسد : والشاهد فيه : ونرى يقدتنا للخرد الخدالا من باب التنازع :
أعمل الفعل الأول ، نرى بدليل أنه نصبه ، وأتى بضميره معمولا للفعل الثاني ، وهو نون النسوة في يقدتنا ولو
أعمل للثاني لقال : (نرى يقدتنا للخرد الخدال) فيرفع للمعمول على أنه فاعل لـ يقداد ، ويحذف ضميره لكون
الأول يطلب معمولا فضلة .
- (٨٦٨) البيت للفرزدق في الكتاب ١ / ٧٧ الإنصاف ١ / ٨٧ للسان نصف، والشاهد فيه : [عمال ثاني الفطين
المتلازمين ، وهو سبني ولو أعمل الفعل الأول لقال : سببت وسبوتني بني عبد شمس .
- (٨٦٩) البيت في الإنصاف رقم ٤٥٦ ٢/ ٧٤٧ ، الإغراب ص ٤٧ .
- (٨٧٠) الاقتراح ص ١٠٧ .
- (٨٧١) يقصد أنه مأخوذ من الفعل الإصباح ص ٣٢٤ حاشية رقم (٧)
- (٨٧٢) الاقتراح ص ١٠٧ ، وانظر الإنصاف ١/ ٢٣٥ مسألة ٢٨ .
- (٨٧٣) أصول النحو عند الأتباري ص ٤٤٦ .

- (٨٧٤) البيت الجميل بن معمر العنزي المعروف بجميل بليغة انظر شرح شواهد المغنى ١/ ٣٦٥ - ٣٦٦ الإغراب من ٤٧، الإنصاف ١/ ٣٧٨ .
- (٨٧٥) الإغراب من ٤٧ - ٤٨ .
- (٨٧٦) الاقتراح من ١٠٧، الإغراب من ٥٥ .
- (٨٧٧) الاقتراح من ١٠٧، راجع الإغراب ٥٤-٥٥ .
- (٨٧٨) الاقتراح من ١٠٧، ١٠٨ الإغراب ٥٨ .
- (٨٧٩) الاقتراح من ١٠٧، ١٠٨، راجع الإغراب من ٥٨ .
- (٨٨٠) الاقتراح من ١٠٨، راجع الإغراب من ٥٩ .
- (٨٨١) الاقتراح من ١٠٨، راجع الإغراب من ٥٩ .
- (٨٨٢) الاقتراح من ١٠٨ راجع الإغراب من ٥٩ .
- (٨٨٣) الاقتراح من ١٠٨، راجع الإغراب ٦٢، وانظر لمع الأتلة من ١٣٥ .
- (٨٨٤) الإصباح من ٣٣٠ حاشية رقم (٤)
- (٨٨٥) الاقتراح من ١٠٨، راجع لمع الأتلة من ١٣٥-١٣٦، الإغراب ٦٢ .
- (٨٨٦) الاقتراح من ١٠٨، راجع الإغراب من ٦٢ .
- (٨٨٧) الأصول من ٢٠٧ .
- (٨٨٨) الإغراب في جمل الإعراب من ٣٦ - ٤٤ .
- (٨٨٩) الاقتراح من ١٠٩، يراجع الإغراب من ٣٦ .
- (٨٩٠) الاقتراح من ١٠٩، يراجع الإغراب من ٣٧ - ٣٩ .
- (٨٩١) الاقتراح من ١٠٩، يراجع الإغراب من ٣٧ - ٣٩ .
- (٨٩٢) الاقتراح من ١٠٩، يراجع الإغراب ٤٢-٤٣،
- (٨٩٣) الاقتراح من ١٠٩، ١١٠، يراجع الإغراب من ٤٣ .
- (٨٩٤) الاقتراح من ١١٠ يراجع الإغراب من ٤٤،
- (٨٩٥) الاقتراح من ١٠٨، ١٠٩ .
- (٨٩٦) الاقتراح من ١٠٨، ١٠٩ الإغراب ٦٤ - ٦٥ .
- (٨٩٧) الاقتراح من ١١١ .
- (٨٩٨) الأشباه ٣ / ٣٢٤ : ٣٢٧ .
- (٨٩٩) المائدة / ١١٩ .
- (٩٠٠) الأشباه ٢ / ٧٨ .

الفصل الثالث

أولاً: الإجماع.

ثانياً: الاستصحاب.

ثالثاً: أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية.

أولاً - الإجماع

الإجماع لغة واصطلاحاً:

أولاً - الإجماع فى اللغة:

يستعمل الإجماع فى اللغة على معنيين:

أحدهما: العزم والتصميم على الأمر.

وثانيهما: الاتفاق عليه.

جاء فى المعجم الوسيط: أجمع القوم: اتفقوا. و- الأرض: أجدبت. و- القدر: غلت. و- المتفرق: جمعه. والأمر: أحكمه. وفى التنزيل العزيز: «فأجمعوا كيدكم ثم أتوا صفاء» (١). و- الأمر، وعليه: عزم. وفى الحديث: مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ... (٢).

فالإجماع لغة هو العزم والتصميم على الأمر، وبناء على ذلك فالإجماع متصور من الفرد الواحد (٣).

وهو - أيضاً - الاتفاق على الأمر، وبناء على ذلك فالإجماع لا يتصور الوقوع إلا من الاثنين فما فوقهما (٤).

وهو فى الاصطلاح يرجع إلى المعنى الثانى، ويبدو ذلك فيما يأتى:

ثانياً - الإجماع فى الاصطلاح:

(أ) فى الاصطلاح الفقهى :

هو كما ذكر أبو البقاء الكفوى: اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه فى عصر على حكم شرعى. ومن عمم أقصر على (حكم)، (٥).

وكما ذكر محمد زكريا اليربسى: اتفاق جميع المجتهدين فى عصر من العصور بعد وفاة رسول الله - ﷺ - على حكم شرعى فى واقعة من الوقائع، (٦).

والشيخ على حسب الله يعرفه بقوله: اتفاق المجتهدين من أمة محمد - ﷺ - فى عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعى، (٧).

ثم فصل القول فى ذلك؛ فيذكر أن اتفاق الجمهور يخرج اتفاق العامة، فلا يعد جمهور العلماء بقولهم، وأنه لا بد من اتفاقهم جميعاً، وأن المقصود من «أمة محمد - ﷺ -» خروج اتفاق أرباب الأديان الأخرى، «وفى عصر من العصور» يراد به فى كل عصر اتفق فيه المجتهدون فى حكم مسألة بعينها ... «وبعد وفاته - ﷺ -» لأنه لا إجماع فى حياته ... «وعلى حكم» حيث لا يصح إحداث قول ثالث إذا استقر الحكم فى مسألة على قول أو وقع الخلاف فيها على قولين، (٨).

(ب) فى الاصطلاح النحوى :

يراد به اتفاق نحاة البصرة والكوفة، هذا ما ذكره ابن جنى، وقرره السيوطى نقلاً عنه حيث قال: «والمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة» (٩) وذكر السيوطى فى موضع آخر: «الإجماع: بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا كإجماعهم على أن تقدير الحركات فى المقصور التعذر، وفى المنقوص الاستثقال» (١٠).

وهو حجة بشرطين: أحدهما: عدم مخالفة المنصوص، وثانيهما: عدم مخالفة المقيس على المنصوص، والاحتجاج بإجماع الفريقين جائز، يقول ابن جنى - ويقرره السيوطى - : «هو حجة» إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإن لا فلا؛ لأنه لم يرد فى قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك فى كل الأمة ...، (١١).

إذن يمكننا أن نقول: إن الإجماع مصطلح فقهى، وقد أخذته النحاة من الفقهاء كأصل من الأصول، وأخذ النحاة كذلك ما يتعلق بهذا الموضوع وحاول المتأخرون منهم تطبيقه، وربما كان سيئويه أول من استخدم هذا اللفظ فى كتابه، أى أنه جمع فى كتابه ما أجمع عليه النحاة قبله أو ما أجمع العرب على روايته (١٢).

إجماع النحاة :

ذكر السيوطي إجماع النحاة في العديد من المواضع ومنها:

(١) والأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما أشبه الاسم، فالماضي مبنيٌ إجماعاً، وأمّا الأمر فمبني أيضاً عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى إعرابه... (١٣).

(٢) والمضارع معرب بالإجماع لشبهه بالاسم... (١٤).

(٣) وأمّا الحرف فلا ينقسم إلى مبني ومعرب كما انقسم الاسم والفعل، بل هو مبنيٌ لا غير. وهذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى للإعراب؛ لأن الحروف لا تنصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب... (١٥).

(٤) علة منع الألف والدون على الأول شبههما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث، وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث، ولو كان لعلان مؤنث على «فعلانة» صرف إجماعاً كندمان وسيفان للرجل الطويل، وجبلان للمثلى غضباً، ويوم دخان فيه كورة في سواد، ويوم سخان: حار... (١٦).

(٥) يقول عن «أل»: «لا توصل بالجملة الاسمية، ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق»... (١٧).

(٦) يقول في باب إعراب ما لا ينصرف: ما منع صرفه دون علمية، وهو الذي ليس أحد عليّه العلمية خمسة أنواع، فإذا سمى بشيء منها لم ينصرف أيضاً. وكذا إذا نكر بعد التسمية.

واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرداً من من فإنه سمى به ثم نكر انصرف بإجماع؛ لأنه لم يبق فيه شبه الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلا بـ «من» ظاهرة أو مقدرة (١٨).

(٧) يقول في إعراب المثني: «... للتثنية والجمع شروط: أحدهما: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثني، والجمع السالم، ولا المكسر المتناهي، ولا جمع ذلك اتفاقاً، ولا غيره

من جموع التكسير، ولا اسم الجنس إلا إن تجوز به فأطلق على بعضه نحو: لبنين، وماءين، أى صريّين منهما، (١٩).

(٨) ... وأما (الذين)؛ فصيغة وضعت للجمع اتفاقاً؛ فلا يجمع (٢٠).

(٩) والثالث (يقصد من شروط التثنية والجمع): عدم التركيب؛ فلا يثنى المركب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبط شراً...، (٢١).

(١٠) يرى أن من الشروط الخاصة بجمع المذكر السالم: أن يكون خالياً من تاء التانيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سُمي به ... فلو سميت رجلاً زينب أو سلمى، جمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة، ومسلمات، أعلام رجال، (٢٢).

(١١) ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع، (٢٣).

(١٢) يقول في باب المضمّر: «إذا وقعت الهاء بعد ساكن؛ فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو: منه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علة نحو: فيه، وعليه ... أما بعد الحركة؛ فالأفصح الإشباع إجماعاً ...»، (٢٤).

(١٣) علم مما تقدّم أن المُجمّع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن ... (٢٥).

(١٤) ... وكذا (ليس) و(لا يكون)، اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمّر لازم الإضمار ... (٢٦).

(١٥) يقول عن (ضمير الشأن): «ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل ...»، (٢٧).

(١٦) يقول في اسم الإشارة: «لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فينصرف كالاسمية بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والنون ...»، (٢٨).

(١٧) يرى أن من التعريفات التي قيلت في تعريف القول: أنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ ... أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد؛ فمجاز إجماعاً (٢٩).

(١٨) ويرى أن المجمع على بنائه الحروف، والماضي؛ لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما (٣٠).

(١٩) «إجماع النحاة على أن الفاء في (يَعِد) وبابه، إنما حذفت؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في (يُوعِد) - لو خُرِجَ على أصله - فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ...» (٣١).

(٢٠) «إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً؛ فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة، (٣٢).

(٢١) «وتجمع حروف المعجم بالألف والتاء؛ لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالباء، فإنه يجوز قصره، ومدّه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بيات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز، (٣٣).

(٢٢) يقول في باب (إعراب ما لا ينصرف): «ولو كان لعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كندمان، وسيقان للرجل الطويل ...» (٣٤).

(٢٣) يقول في باب (كان وأخواتها): «وأربعة: شرطها تقدّم نفى أو شبهه، وهو: النهي والدعاء. وهى: زال ماضى يزال، وانفك، ويرح، وفتى. والأربعة بمعنى واحد باتفاق اللغويين ...» (٣٥).

(٢٤) «وشرط ما تدخل عليه (صار)، وما بمعناها، ودام، وزال، وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً؛ فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمان الإخبار، والماضى يفهم الانقطاع، فتدافعاً. وهذا متفق عليه، (٣٦).

(٢٥) «جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتى منها المضارع، والأمر، والمصدر، والوصف، إلا أن الأمر لا يأتى صوغه من المستعمل منفياً إلا (ليس)، فمجمع على عدم تصرفها، (٣٧).

(٢٦) لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه؛ لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معموله منصوباً نحو: آكلاً كان زيد طعامك؛ ففيه أقوال: ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع؛ لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً؛ لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك (٣٨).

(٢٧) يقول عن (أفعال المقاربة): «أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً... ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن...» (٣٩).

(٢٨) «لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل؛ فلا يقال: أن يقول عسي زيد اتفاقاً... ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترب بـ (أن) اتفاقاً نحو: طفق يصلّيان الزيدان...» (٤٠).

(٢٩) يقول في باب (إن وأخواتها): «(لكن) للاستدراك. ومعناه: أن يثبت حكماً محكوماً عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر. ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو ضده أو خلافاً على رأي، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع» (٤١).

(٣٠) «الموصول قسمان: اسمي... وحرفي وضابطه أن يؤول مع صلته بمصدر، وهو خمسة أنواع: أحدها: (أن) الناصبة للمضارع، وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً نحو: أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم، بخلاف الجامد كعسى وليس وتعلم وهب فلا توصل به اتفاقاً» (٤٢).

(٣١) «ولا يجوز الإخبار بالجملة الندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرية بـ (لكن) أو (بل) أو (حتى) بالإجماع» (٤٣).

(٣٢) يقول في باب (كان وأخواتها): «لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل؛ فلا يقال: أن يقوم عسى زيد، بالاتفاق...؛ لأن أفعال هذا الباب ضعيفة؛ لعدم تصرفها فنقصت عن الأفعال الكاملة التصرف.

ويتوسط (الخبر) بين الفعل والاسم بالاتفاق نحو: (طفق يصليان الزيدان) (٤٤)

(٣٣) يقول في باب (لا): «والإجماع أن (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيرها عنها وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها؛ فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا بأجنبي، (٤٥).

(٣٤) وفي باب ظن وأخواتها يقول: حذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقاً... (٤٦).

(٣٥) ويقول: ثم المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى... (٤٧).

(٣٦) ويقول: يجوز تنوين المنادى المبنى في الضرورة بالإجماع... (٤٨).

(٣٧) يقول عن العامل في المفعول المطلق: ويثنى ذو العدد ويجمع بلا خلاف،... (٤٩).

(٣٨) وأما تعدد المستثنى مع العطف نحو: قام القوم إلا زيداً وعمراً؛ فجائز اتفاقاً... (٥٠).

(٣٩) «ولا يجوز في الإضافة المحضة دخول الألف واللام في المضاف في حال ما، بلا خلاف، حذراً من اجتماع أداتى تعريف... (٥١).

(٤٠) «(كلماً) في نحو: «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا» (٥٢) منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة (ما)، فإنها إما اسم نكرة بمعنى وقت، أو حرف مصدرى أنيبت عن الزمان (٥٣).

(٤١) ويقول عن (لماً): ويكون جوابها فعلاً ماضياً باتفاق، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو الفاء... (٥٤).

(٤٢) «والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع، وماض، وأمر. ذكر المصنف علاماتها، مقدماً المضارع والماضي على الأمر؛ للاتفاق على إعراب الأول، وبناء الثاني، والاختلاف في الثالث... (٥٥).

- (٤٣) «أما (ليت)؛ فيجوز فيها الإعمال والإهمال ... بإجماع ...» (٥٦).
- (٤٤) «وَأَلْحَقَتْ بِأَنْ الْمَكْسُورَةُ فِيمَا ذَكَرَ (لَكِنْ) بِاتِّفَاقٍ، وَ(أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ عَلَى الصَّحِيحِ بِشَرَطِ عِلْمِ عَلَيْهَا...» (٥٧).
- (٤٥) «(عمل إن أجعل (لا) حملا لها عليها؛ لأنها لتوكيد النفي، وتلك لتوكيد الإثبات، ولا تعمل هذا العلم إلا (في نكرة) متصلة بها (مفردة جاءتك، أو مكررة) ... فلا تعمل في معرفة، ولا في نكرة منفصلة بالإجماع ...» (٥٨).
- (٤٦) «(ولاسم مصدر) وهو الاسم الدال على الحديث غير الجارى على الفعل إن كان غير علم ولا يسمى (عَمَلٌ) عند الكوفيين والبغداديين ... فإن كان علماً كسبحان للتسبيح، وفجارو حماد للفجرة والمحمدة فلا عمل له بالإجماع، أو ميمياً؛ فكالصدر بالإجماع ...» (٥٩).
- (٤٧) «يقول في باب (أفعل التعجب): «(وفي كِلَا الفُعْلَيْنِ) أَفْعَلْ وَأَفْعِلْ بِهِ (قَدْماً لزمًا) منع تصريف بحكم من جميع النحاة (حتماً)، أى نفذ وهما نظير: ليس وعسى، وهب، وتعلم ...» (٦٠).
- (٤٨) «أجمعوا على أن أفعل التفضيل يعمل في التمييز، والحال، الظرف، وعلى أنه لا يعمل في المفعول المطلق، ولا المفعول به ...» (٦١).
- (٤٩) «تالٍ بحرف متبع) بكسر الباء (عطف النسق كاختصاص بؤد وثناء من صدق فالعطف مطلقاً)، أى: لفظاً ومعنى (برأى)، و(ثم)، و(فا)، و(حتى) بالإجماع وكذا (أو)، و(أو) على الصواب (كفيك صدق ووقا) وأتبع لفظاً فحسب) أى: لا معنى (بل) عند سيبريه (ولا) و(لكن) عند الجميع، وليس عند الكوفيين وهى لغة الشافعى - رضى الله عنه ...» (٦٢).
- (٥٠) «(والأمر إن كان بغير أفعل) بأن كان بلفظ الخبر، أو باسم الفعل (فلا تنصب جوابه) ... (وجزمه أقبلاً) للإجماع عليه، نحو: حسبك الحديث ينم الناس، وصه أحدثك ...» (٦٣).
- (٥١) «(وقصر ذى المد اضطراباً مجمع عليه) ... (والعكس) وهو مد المقصور اضطراباً (بخلف) بين البصريين والكوفيين (يقع)؛ فمعه الأولون، وأجازة الآخرون ...» (٦٤).

(٥٢) «اتفقوا على منع تصغير ذى للإلباس» (٦٥)

(٥٣) نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه:

وجه: يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة كأعجبني قيام زيد مسرعاً، وإن زيدا ضارب عمرو متكئاً.

وجه: يمنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة ولا بعض ما أضيف إليه كضربت غلام زيد متكئاً.

وثالث مختلف فيه: إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه ... (٦٦)

(٥٤) يقول عن إمام، ترد لمعان: الإيهام: نحو: وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم (٦٧)، والتخيير: نحو: إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً (٦٨)، وإما أن تلقى وإما أن تكون أول من ألقى (٦٩) فإما منا بعد وإما فداء (٧٠)، والتفصيل: نحو: إما شاكراً وإما كفوراً (٧١) ...

لاخلاف أن (إما) الأولى في هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف في الثانية ... (٧٢).

(٥٥) «المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام:

أحدهما: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً ورتبة، نحو: ضرب زيد غلامه.

والثاني: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر لفظاً دون رتبة، نحو: ضرب زيداً غلامه.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدماً على المضمر رتبة دون لفظ، نحو: ضرب غلامه زيد،

فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخراً لفظاً ورتبة، نحو: ضرب غلامه زيداً، فهذا أكثر

النحويين لا يجيزه؛ لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه (٧٣)

(٥٦) يقول في باب الدائب عن الفاعل: الأفعال ثلاثة أقسام:

قسم: لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق، وهو الأفعال التي لا تنصرف، نحو: نعم وبئس.

وقسم: فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة.

وقسم: لا خلاف في جواز بناؤه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة (٧٤).

- (٥٧) ويقول في (أن): (أن) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق، (٧٥).
- (٥٨) يجوز بعضهم حذف (إن) لكن الجمهور منعه، ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر، (٧٦).
- (٥٩) إذا اتصل بالفعل نون التوكيد، ولم يكن معه ضمير بارز لفظاً ولا تقديرًا بُنى معه إجماعاً نحو: هل تُضَرِّين للواحد المخاطب، وهو تُضَرِّين للواحدة الغائبة ...، (٧٧).
- (٦٠) أجمع النحاة على أن حرف العلة في نحو: يخشى، ويغزو، ويرمى تحذف عند وجود الجازم، (٧٨).
- (٦١) اختلف النحاة في قولنا: (أفعل به) في التعجب، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر، (٧٩).
- (٦٢) إذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالألف اتفاقاً نحو: رأيت (عصاه)، (٨٠).
- (٦٣) ... أجمعوا على أنه لا يفرق بين (إن) واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه، (٨١).
- (٦٤) يقول نقلاً عن ابن هشام عند تناوله لتراكيب (هلم جرا): وبعد؛ فعلى توقف في كون التركيب عربياً محضاً، والذي راينى منه أمور:
- الأول: أن إجماع التحويين منعقد على أن - (هلم) معنيين:
- ١ - تعال، فتكون قاصرة كقوله تعالى: هلم إلينا (٨٢) أى تعالوا إلينا.
- ٢ - أحضر فتكون متعدية كقوله تعالى: هلم شهداءكم (٨٣) أى: أحضروهم، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا.
- الثاني: أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين حجازية: وهى التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل. وتميمية: وهى أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فيقال: هلمّا، وهلمى، فتكون فعلاً، ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم يقل أحد أنه سمع: هلمّا جراً، ولا هلمى جراً، ولا هلموا جراً ...، (٨٤).

(٦٥) «ألا ترى أن العامل في خبر (إن) هو: (إن) عند البصريين، والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة، فلو كان اللام تمنع العمل لَمَنَعَتْ (إن)، (٨٥)».

(٦٦) «الضمان ترد الأشياء إلى أصولها. هذه القاعدة متفق عليها ... (٨٦)».

(٦٧) «أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عساي، وعسأك، عساه، ولولاي ولولاك ولولاه: أن هنا شيئاً قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله ... (٨٧)».

(٦٨) «وإن عطف على محله من الخفض، فإن التزم إعادة الخافض لم يتأت هنا؛ لأننا إذا قلنا: لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظاهر وهو ممتنع بإجماع، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا؛ لأن العامل حينئذ هو (لولا) الثانية، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل، (٨٨)».

(٦٩) «لا يتوسع في الظرف إذا كان عامله حرفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم؛ لأن التوسع فيه تشبيه بالمفعول به، ... (٨٩)».

(٧٠) «ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع الفعل المتعدي إلى واحد بلا خلاف ... (٩٠)».

(٧١) «باب الأمثلة الخمسة إذا أكد بالنون الشديدة نحو: واللّه لتضربن، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات: نون الرفع، والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرفع كما جزموا به، ولم يحكوا فيه خلافاً ... (٩١)».

(٧٢) «(إذا) المشار به عند البصريين ثلاثية الوضع، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين، وعن واو عند آخرين، ولا مها عن ياء باتفاق. وجزموا بأن المحذوف اللام، ولم يحكوا فيه خلافاً ... (٩٢)».

(٧٣) قولهم: (قطع الله يد رجل من قالها): أجمعوا على أن هنا مضافاً إليه محذوفاً من أحدهما. واختلفوا: من أيهما حذف؟ ... (٩٣)».

(٧٤) «أجمع النحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاء على اللغة الفصحى ... (٩٤)».

(٧٥) «ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله: قَوْمٌ...» (٩٥).

(٧٦) «وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما يجرى مجراها إعراباً لم تُصَفْ إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. هذا قول صادر عن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع» (٩٦).

(٧٧) «ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب...» (٩٧).

(٧٨) «وقال أبو القاسم الزجاجي في كتاب (إيضاح أسرار النحو): أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات...» (٩٨).

(٧٩) «اتفق البصريون والكوفيون على تركيب (هَلُم) ...» (٩٩).

(٨٠) «وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة...» (١٠٠).

(٨١) «وهي أي أجمع وأخواته (معارف) بالاتفاق، ولهذا جرت على المعرفة» (١٠١).

(٨٢) «هذا حصر للمبنيات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضي؛ لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما...» (١٠٢).

(٨٣) «يقول في باب (كان وأخواته): وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به...» (١٠٣).

(٨٤) «لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها...» (١٠٤).

(٨٥) «وهذه آخرون إلى وقوعه فيه - يقصد وقوع المعرب في القرآن - ، وأجابوا عن قوله تعالى: قرأنا عربياً» (١٠٥) بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، والقصيصة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية، وعن قوله تعالى: أعجمي وعربي» (١٠٦) بأن المعنى من السياق: (أكلام أعجمي ومخاطب عربي) واستدلوا باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية

والعجمة، وردّ هذا الاستدلال بأن الأعلام ليست محلّ خلاف، فالكلام في غيرها موجه: بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس، وأقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أخرجه ابن جرير ...: في القرآن من كل لسان (١٠٧).

(٨٦) «حذف أحد المفعولين من أفعال القلوب بلا دليل لا يجوز بالإجماع» (١٠٨).

(٨٧) «أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة ...» (١٠٩).

(٨٨) «... أجاز ابن كيسان جمع فعلاء، وفعلّى فعلات بالألف والتاء، ومنعه الجمهور، فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً ...» (١١٠).

(٨٩) «خصّوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة، من ذلك يا نومان ويا ملأمان بمعنى يا عظيم اللؤم، ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم، ويا نومان بمعنى يا كثير النوم، وهذه الصفات مقصورات على السماع بإجماع» (١١١).

(٩٠) «أجمع النحاة على أنه إذا اتفق اللفظان والمعنيان جاز التثنية، كرجلين وزيدين، وإن اختلف اللفظان وقف على السماع، كالقمرين، وإن اختلف المعنيان، هل يجوز التثنية أم لا؟

اختلف في ذلك ...» (١١٢).

(٩١) يقول من الأمور التي فسّر بها الاستواء: «رابعها: أن التقدير (الرحمن على) أي ارتفع من العلو، والعرش له استوى ... وردّ بوجهين: أحدهما: أنه جعل (على) فعلاً، وهي حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلاً لكتبت بالألف، كقوله: «علا في الأرض» (١١٣). والآخر: أنه رفع (العرش)، ولم يرفعه أحد من القراء» (١١٤).

(٩٢) «نقل القرافي ... الإجماع على أنه - يقصد النرجسي - إنشاء، وفرق بينه وبين التمني ...» (١١٥).

(٩٣) «نقل القرافي الإجماع على أنه - يريد القسم - إنشاء، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية، وتحقيقها عند السامع ...» (١١٦).

(٩٤) «ليس في كلامهم فعول (يفتح الفاء) إلا صَعْفُوقٌ بلا خلاف، وهو من موالى بنى حنيفة، وزرنوق، ...» (١١٧).

(٩٥) «أجمع النحويون على أنه ليس في كلام العرب نظير قرية وقرى، وأن ما كان من فعله من ذوات الواو والياء جمع بالمد نحو ركوة وركاء، وشكوة وشكاء إلا ثعلباً فإنه زاد حرفاً آخر: نزوة ونزى؛ ولا ثالث لهما في كلام العرب» (١١٨).

(٩٦) يقول عن (همزة التعدية): «وتعدى (ذا) المتعدى إلى (الواحد لاثنين) نحو: كفل زيد عمراً وأكفلت زيدا عمراً. ولا تعدى ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير «باب علم بإجماع...» (١١٩).

(٩٧) يقول عن (اسم المصدر): «يعمل كمصدر اسم» أى: اسم المصدر (الميمي لا العلم بإجماع) فيهما...» (١٢٠).

مخالفة الإجماع:

لكن، هل يجوز مخالفة الإجماع والخروج عليه؟

يفرق ابن جنى بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه؛ فيرى أن الإجماع في الفقه ملزم للفقهاء... وأما في اللغة؛ فلا يعبده ملزماً، فيجوز مخالفة الإجماع النحوي؛ لأن النحوي في رأيه - «علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان (خليل)، نفسه، و(أبا عمرو) فكره، (١٢١) أى أن كل من تمرس في هذا العلم وأحسن في نفسه قوة وتمكناً وظهر لديه دليل واضح، وعلة صحيحة، وبرهان ساطع،.. كأن مثل خليل بن أحمد الفراهيدي، وأبى عمرو بن العلاء.

ونذكر - أيضاً - رداً على المبرد لإنتكاره جواز تقديم خبر (ليس): «ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً» (١٢٢). بل لقد خالف ابن جنى نفسه الإجماع تطبيقياً، ويبدو ذلك من قوله: «وما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، قولهم فى: (هذا جحر ضب خرب) إنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأما أنا؛ فعندى أن فى القرآن مثل ذلك نبيهاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: (جحر ضب خرب جحره) فجرى (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان فى الحقيقة للجحر...» (١٢٣).

إلا أنه مع إجازة مخالفة الإجماع النحوي، فإن هذا ليس مفتوحاً على مصراعيه، بل على المخالف احترام ما جاء به الإجماع؛ فالأفضل عدم مخالفة الإجماع النحوي وفي هذه يرى ابن جنى ويقرر رأيه السيوطي: «إلا أننا مع ذلك لا نسح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان» (١٢٤)، وقال غيره: «إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدَّ» (١٢٥)، وذكر السيوطي أنه لو قيل إن (من) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً إجزاء لها مجزئ (إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز» (١٢٦).

نماذج وأمثلة لخرق إجماع النحاة:

(١) ... (يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد يتأدى بها القريب توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخباز عن شيخه: أن (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم» (١٢٧).

(٢) «وما ذكرناه من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة. وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس؛ فذهب ... إلى أنه يدل على معنى في نفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب بـ (هل) من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف ... والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الأفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد ...» (١٢٨).

(٣) يقول في باب الكلمة والكلام: «... أجمعوا - إلا من لا يعتد بخلافه - على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. وقال أبو حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه (الخالفة) وهو اسم للفعل» (١٢٩).

(٤) ويقول في باب الإعراب: «... يحكى عن الزجاج: أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع» (١٣٠).

(٥) ويقول في باب الابتداء: ... لا أعلم خلافاً بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثث، وظرف المكان يكون خبراً عن الجثث، والمصدر، إلا أن ابن الطراوة ردّ على جميع النحويين في هذا، وقال: هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر، (١٣١).

(٦) ويقول في (باب كاد): ... خالف ابن الطراوة النحاة في (عسى) وقال: ليست من النواسخ؛ لأن حكم النواسخ أن يقدّر زوالها، فينقصد من معموليها مبتدأ وخبر، وأنت لا تقول: زيد أن يقوم، وهو غير صحيح؛ لأننا إذا قدرنا (عسى) قدرنا زوال (أن).

ومذهبه في (عسى زيد أن يقوم) على ما يظهر أن زيدا فاعل إلا أنها لما علقت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيدا يقول كذا، (١٣٢)

(٧) يقول عن (بل): «ذهب صاحب الأثرية إلى أن (بل) تكون حرف جر، ووهمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما، وقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه، (١٣٣).

(٨) و(أم) المنقطعة تعطف المفردات يقول: ... خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم: أن (أم) المنقطعة تعطف المفردات، ك (بل)، (١٣٤).

(٩) ويقول تحت عنوان: (باب في أخطاء الخطأ): ... أن السيد البطلوسي: ذكر عن الأخفش شيئا لم يذكره أحد من النحويين، وذلك أنه أجاز: مررت بهم خمسة عشرهم، فجعل مفسر المركب مضمراً، وهذا من أخطاء الخطأ ...، (١٣٥).

(١٠) ويقول في باب النداء - الهمزة للمتوسط و(يا) للقريب -: «نقل ابن الخباز عن شيخه: أن الهمزة للمتوسط وأن (يا) للقريب ... وهذا خرق لإجماعهم، (١٣٦).

(١١) وعن نصب صفة (أى) يقول: «أجاز المازني نصب صفة أى ... ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطروح مردول؛ لمخالفته كلام العرب، (١٣٧).

(١٢) ويقول عن الفصل بين (كى) ومعمولها بمعمول الفعل: ... أجاز ابن مالك الفصل بين (كى) ومعمولها بمعموله، أو بجملة شرطية، ولا ييطل عملها نحو: جلئت كى فيك أَرغب، وجلئت كى - إن تجىء - أُرورك.

... وهذا مذهب لم يتقدّم إليه؛ فإن في المسألة مذهبين:

أحدهما: منع الفصل مطلقاً باقية على العلم أم لا. وهو مذهب البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين. والثاني: جوازه ويبطل عملها بل يتعين الرفع، وهو مذهب الكسائي، قال: فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به (١٣٨). وقال في الهمع عن هذه المسألة: وهو مذهب ثالث لم يسبقا إليه - يقصد ابن مالك وولده... (١٣٩).

(١٣) يقول عن نصب الفعل في جواب الأمر: ... لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة، قالوا: وهو معلم الفراء: أنه كان لا يجيز ذلك، (١٤٠).

(١٤) ويقول عن فعلى الشرط والجزاء: «مذهب المازني: إن فعلى الشرط والجزاء مبنيان. وعنه رواية أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني». قال أبو حيان: وهو مخالف لجمع النحويين، (١٤١).

(١٥) ويقول في باب التصغير: ... أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللتيا بالضم، (١٤٢).

(١٦) ويقول في باب النسب: ... لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو: (نمر، ودئل، وإيل) عند النسب إلا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان، (١٤٣).

(١٧) وحروف النداء ثمانية: أحدها الهمزة، والجمهور أنها للقريب ... وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط ... وهو خرق لإجماعهم، (١٤٤).

(١٨) ... (يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ... وذكر ابن الخباز عن شيخه: أن (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم، (١٤٥).

(١٩) «اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغنياً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له على ألف إلا ألفين ...» (١٤٦).

(٢٠) يقول عن ورود الحال مصدرًا: وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد انكاءً. وشذ المبرّد، فقال: يجوز القياس ... (١٤٧).

(٢١) ذكر ابن مالك أن حذف الفاء يقل في النثر، يقول السيوطي: قلت: وينبغي أن يتوقف في قبول ذلك، فإنه تفرد به، ولم يذكر أحد من النحاة غيره ... (١٤٨)

أنواع أخرى للإجماع:

لكن يبدو أن هناك أنواعاً أخرى للإجماع - غير إجماع النحاة - هي: إجماع العرب، وإجماع القراء، وإجماع الرواة.

(١) إجماع العرب:

هو اتفاق العرب على النطق بشيء من كلامهم، (١٤٩)، ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويلغهم ويسكتون عليه ... (١٥٠).

وإجماع العرب حجة، ولكن - كما يذكر السيوطي - «أنى لنا بالوقوف عليه» (١٥١) وفي هذا استبعاد لوقوع هذا الإجماع من قبل السيوطي.

وقد استدلل على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول «الفرزدق»:

فأصبحوا قد أعادَ اللهَ نعمةً إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشر (١٥٢)

ورده المانعون: بأن «الفرزدق» تميمي، تكلم بهذا معتقداً جوازَه عند الحجازيين، فلم يصب. ويجاب: بأن الفرزدق كان له أصدقاء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلة يشنعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصدقاءه الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، (١٥٣).

وقد ذكر السيوطي إجماع العرب - تطبيقاً - وذلك في مواطن كثيرة، وهالك أمثلة لذلك:

نماذج وأمثلة لإجماع العرب عند السيوطي من خلال كتبه:

(١) يقول عن اسم الجنس: «وأما اسم الجنس؛ فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن يعين في الخارج أو في الذهن (كأسد) اسم للسبع أي لما هيته. هذا تحرير الفرق بينهما؛ لأنهما ملتبسان، فيصدق كل منهما على فرد من أفراد الجنس، ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهما مترادفان، فإن علم الجنس نكرة حقيقية، وإطلاق المعرفة عليه مجاز، ورد

باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب، أجرت علم الجنس كأسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع دخول (أل) عليه وإضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة، ومجيئه صاحب حال نحو: أسامة أجراً من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً، وأجرت اسم الجنس (كأسد) مجرى النكرات، وذلك دليل على افتراق مدلولهما، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً، (١٥٤).

(٢) «والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه ...» (١٥٥).

(٣) «(أمس) اسم زمان موضوع لليوم الذيليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القرب، وهو اسم معرفة منصوب يستعمل في موضع رفع ونصب وجر، فإن استعمل ظرفاً؛ فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب» (١٥٦). ويقول في الهمع عنه: «وهو مبنى على الكسر عند جميع العرب» (١٥٧).

(٤) «وزعم الزمخشري وغيره أن بنى تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل الزوم، وليس بصحيح؛ لأن حذف خبر (لا) دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه، (١٥٨).

(٥) «وإن ما قبل واو ضم فأكسره بهن) فإن فتح؛ فأبقه، نحو: هؤلاء مصطفى (وألفاً سلم) نحو: ومحياي، (١٥٩)، وعصاي، (١٦٠)، وغلماي، وسلامة الألف التي في المثني في لغة الجميع). وفي التي في (المقصود عن هذيل انقلابها ياء حسن) ...» (١٦١).

(٦) «في المدح والذم من (حبذا) و(ساء) ونحوهما (فعلان غير متصرفين نعم ويس) لدخول تاء التانيث الساكنة عليهما في كل اللغات، واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي ...» (١٦٢).

(٧) «يرفع أفعل التفضيل المستتر في كل لغة، (١٦٣).

(٨) «والعرب قد تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض، (١٦٤).

(٩) «... ووجه الدلالة من ذلك: أن حروف اللين الثلاثة: إذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن، ولم يف مدهن. وإذا وقعن بين الحرفين تمكّن، واعترض الصدى معهن ولذلك قال أبو الحسن: إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى.

ويدلُّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للنذبة، وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن، ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن، وتطاولا إلى إطالتهن. وذلك قولهم: وا زيدا، (١٦٥).

(١٠) قال أبو عمرو: إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي: معشر، وآل، وأهل، وبنو. ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرها، (١٦٦).

(١١) قال بعضهم: العرب تنفى المظنون بـ (إن)، والمشكوك بـ (لا) ... (١٦٧).

(١٢) «... العرب تجعل الظن علماً وشكاً وكذباً...» (١٦٨).

(١٣) «... ولا يقدر من المحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض، وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون في ذلك في الملفوظ به، نحو: جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس...» (١٦٩) و (١٧٠).

(١٤) «... إن حرف النداء ليس عوضاً من (أدعو)؛ لإجازة العرب حذفه...» (١٧١).

(١٥) «... حذف الخبر في باب (لا) إذا كان لا يجهل، يكثر عند الحجازيين، ويلتزم عند التميميز، فإن كان يجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب، ومنه قوله تعالى: لا ريب فيه، (١٧٢)، لا علم لنا، (١٧٣)، لا مقام لكم (١٧٤) ...» (١٧٥).

(١٦) «واتفاق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السماع كجبار، وحمار، ويسار...» (١٧٦).

(١٧) «... لإجماع العرب على صرف كَسَب اسم رجل، وهو منقول من كَسَبَ: فعل، وهو العدو الشديد مع تداني الخطي...» (١٧٧).

(١٨) يقول عن (الإمالة): «... فقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية نحو: فتى، ورمى، وملهى، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو: ملهى وأعطى. وكذا، إن كان مألهاً إلى الياء فإنها تمال، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تزول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب...» (١٧٨).

(١٩) «لا يبتدأ ساكن، وهو محال في كل لغة. أما في الألف فيالإجماع، ...» (١٧٩).

(٢٠) «وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتيان، بل يجب التنبص في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو: «ما لهم به من علم إلا اتباع الخن» (١٨٠) ... وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغناؤه عن المستثنى منه نحو: «ما في الدار أحد إلا زيد ... فإن لم يصح إغناؤه نحو: «ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر» تعين نصبه عند جميع العرب ...» (١٨١)

(٢١) «... الإخبار عن (سبحان الله) يصح كما يصح الإخبار عن البراءة من سوء، لكن العرب رفضت ذلك، كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به، وكذلك (لييلة) تصغير لشيء لم ينطق به، و(أصيلان) تصغير لشيء لم ينطق به، وإن كان أصله أن ينطق به، وكذلك (سبحان الله) إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً، لكن العرب رفضت ذلك وكذلك (لكاع) و(لكع) ...» (١٨٢).

(٢٢) «وجميع العرب يقولون: (لاه أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست الجارة، إذ لو كانت الجارة لما فتحها إلا من لغته أن يقول: المال لزيد ولعمرو ...» (١٨٣).

(٢٣) «... يبطل قول من قال: إن الأسماء الستة، وامراً وابنما معربة بشيئين من مكانين؛ لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحق وأولى؛ لأن الحركة أخصر من الحرف ...» (١٨٤).

(٢٤) «... وفصل للعرب ظريف وهو إجماعهم على عين مضارع فعلته، إذا كانت من فاعلني مضمومة البتة. وذلك نحو قولهم: ضاربنى فضربه، وعالمنى فعلمته أعلمه، وعاقلنى - من العقل - ففعلته أعقله، وكارمنى فكرمته أكرمه، وفاخرنى ففخرته أفخره، وشاعرنى فشعرته أشعره ...» (١٨٥).

(٢٥) «... ذهب بعضهم إلى الضمير في نحو: ربّ رجل وأخيه نكرة؛ لأن العرب أجزته مجراها فهو معنى: ربّ رجل وربّ أخى رجل ...» (١٨٦).

(٢٦) «يقول في باب المفعول فيه: «واستقبح جميع العرب التصريف في صفة حين عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً، فهذه أوصاف

عرض حذف موصوفها، وانتصب على الظرفية، فلو تصرف فيها فقل: سير عليه قديم أو حديث أو طويل قبح ذلك ... (١٨٧).

خرق إجماع العرب:

يقول في باب (المفعول فيه): وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية: (ذا)، و(ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح، وذا مساءً، وذات مرة، وذات يوم، وذات ليلة ... إلا في لغية لختعم، فإنها أجازت فيه التصرف، فيقال: سير عليه ذات ليلة برفع: (ذات) ... (١٨٨).

فهو - هنا - يرى أن العرب يلحقون بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية: (ذا)، و(ذات) مضافين إلى زمان، وخرج عن هذا الإجماع لغية لختعم؛ فإنها أجازت التصرف ...

(٢) إجماع القراء:

وهو اتفاق القراء على القراءة، وهو حجة؛ لأن القراءة لا تخالف؛ القرآن السُّنة، (١٨٩). وهذه أمثلة لإجماع القراء:

(١) يقول السيوطي: الجمهور على أن (إذا) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء، وجوز قوم ... في غير القرآن الوقف عليها بالنون، كلن، وإن، وينبنى على الخلاف في الوقف عليها كتابتها، فعلى الأول تكتب بالألف كما رسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماع في القرآن على الوقف عليها، وكتابتها بالألف دليل على أنها اسم منون لا حرف آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها ... (١٩٠).

(٢) ويقول من تفسيرات (الاستواء): «أن التقدير: (الرحمن علا) أى ارتفع من العلو، والعرش له استوى ... وردّ بوجهين: أحدهما: أنه جعل (على) فعلاً، وهى حرف هنا باتفاق، فلو كانت فعلاً لكتب بالألف، كقوله: علا في الأرض (١٩١). والآخر: أنه رفع (العرش)، ولم يرفعه أحد من القراء (١٩٢).

(٣) ... وإنما غرّ النحويين في ذلك - والله أعلم - ما حكى من أن القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم، وألفه منقلبة عن واو - على الفتح، والقراءات سنة متبعة، وقد يتفقون على الجائز، ولا يقدح اتفاقهم إذا سلم في نقل سيبويه ... (١٩٣).

(٤) ... وليس ما ذكره أبو عليّ يفسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان، وكأنّ الحامل لأبى على الفارسي على ذلك بالنصب أيضاً نفى الجنس، فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفاً على مثقال واختلفوا في آية يونس نظراً إلى اختلاف حالتى العطف، وهذا الحال ضعيف. وكان أراد بعض من حضر أن يقرره بعكسه.

وجوابه أن القراء سنة متبعة، فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الاتصال أن في آية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري ... (١٩٤).

خرق إجماع القراء:

ذكر خرق الإجماع في قوله:

... وقد أدغم الكسائي الفاء في الباء في: إن نشأ نخسف بهم (١٩٥). قال أبو حيان: وهما مما انفرد به، (١٩٦).

(٣) إجماع الرواة :

وذلك بأن يتفقوا على رواية معينة.

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

(١) « (ولولا) غير جارة؛ لأنّ المضمر فرع الظاهر، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائية. (و) قال (المبرد) هو (لحن). وردّ باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (١٩٧).

(٢) يقول عن (أيمن) التي للقسّم:

« (و) الأصح بناءً على الإعراب (أنه لازم الرفع) إذا لم يرو عن العرب إلا بذلك ... (١٩٨).

(٣) يقول عن بيت شعري: ... لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبي، وكذلك لفظوا به ... (١٩٩).

(٤) وذكر- عند حديثه عن بيت آخر- أن الرواة مجمعون أن أبا الصلت ... قاله ... (٢٠٠).

ويعد ؟

فيمكننا أن نقول: حظي الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كل من ابن جنى، والسيوطي من بعده، وللعلماء المحدثين - فيه - وجهتا نظر: حيث يرى بعضهم أن هناك إجماعاً في اللغة، ويرى آخرون أنه ليس هناك مسألة أجمع عليها النحاة.

وعندى أن الإجماع ليس أصلاً تُبنى عليه القواعد، وإنما هو دليل على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليها.

ولم يكن ثمت إجماع عند النحاة الأوائل إلا ما يدخل في إجماع العرب وإجماع القراء وإجماع الرواة. وهذه الأنواع من الإجماع - التي أخذ بها المتقدمون - إنما هي سماع في حقيقة الأمر؛ فإذا أجمع العرب على شيء معين؛ فقد سمع عنهم أنهم قالوه هكذا ونطقوا به على هذا الوجه، وكذلك كان إجماع القراء وإجماع الرواة.

والإجماع - في الحقيقة - يرجع إلى السماع أو القياس؛ فإذا أُجمِعَ على قياس كان ذلك قياساً، وإذا أُجمِعَ على رواية معينة كان ذلك سماعاً.

والإجماع جاء من النحاة، لا من النحو، ولا من اللغة، فهو وصف للآراء الناتجة.

ثانيا - الاستصحاب

الاستصحاب لغة واصطلاحاً:

أولاً - الاستصحاب في اللغة:

طلب المصاحبة أو الملازمة وعدم المفارقة. جاء في القاموس المحيط: «صَحِبَهُ كَسَمِعَهُ صحابة... وصُحْبَةً عاشره... واستصحبه: دعاه إلى الصُحْبَةِ ولازمه...» (٢٠١).

ثانياً - الاستصحاب في الاصطلاح:

(أ) في الاصطلاح الفقهي:

يُعدُّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في أصول الفقه، ولكنه من الأدلة الضعيفة؛ فهو آخر ما يلجأ إليه المجتهد.

وهو أحد الأدلة المختلف فيها وهي: الاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي ...

وهو عند الأصوليين: الحكم على الشيء بما كان ثابتاً له أو منفياً عنه؛ لعدم قيام الدليل على تغييره؛ فمبناه عدم قيام الدليل على تغيير حكم سابق، ولذلك كان آخر ما يلجأ إليه المجتهد (٢٠٢).

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أنه: بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، بمعنى أن ما ثبت في الماضي؛ فالأصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل. أو «استدامة ما كان ثابتاً ونفى ما كان منفياً. أي: بقاء الحكم نفيًا وإثباتًا حتى يقوم دليل على تغيير الحال. فهذه الاستدامة لا تحتاج إلى دليل إيجابي، بل تستمر حتى يقوم دليل مغير» (٢٠٣) ..

(ب) فى الاصطلاح النحوى:

كما هو فى أصول الفقه؛ فالتعريف كأنه هو، وهو كما عرّفه الأنبارى بقوله: وأما استصحاب الحال؛ فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك فى فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل فى البناء، (٢٠٤) ..

وهذا التعريف أخذه اللاحق عن السابق؛ فالسيوطى قد نقله فى الاقتراح (٢٠٥). ونقله غيره (٢٠٦).

ويبرز فى هذا التعريف ثلاثة أمور هى:

- الإبقاء.

- والأصل.

- والنقل عن الأصل. (العدول عنه).

والاستصحاب ما هو إلا إبقاء للأصل على حاله التى هو عليها؛ لعدم وجود دليل العدول عن هذا الأصل المبقى به على حاله.

واستصحاب الحال فى النحو من الأدلة المعتبرة (٢٠٧) .. والمراد به «استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل فى الأفعال وهو البناء؛ حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء فى الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف فيلحق (الذى)، وتضمن معنى الحرف فى نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم فى نحو: (يذهب)، و(يكتب)، و(يركب) وما أشبه ذلك، (٢٠٨) ..

وملاحظ على تعريف الاستصحاب فى العلمين أن الاستصحاب فى كل من الأدلة المعتبرة وإن كان من أضعف الأدلة، وأيضاً فهو لا يثبت حكماً جديداً، ولا يلجأ إليه مع وجود دليل آخر، ومع ذلك؛ فالاستصحاب فى علم أصول النحو غديره فى علم أصول الفقه (٢٠٩) ..

مكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند النحاة:

لقد ذكر النحاة كثيراً استصحاب الحال كدليل من أدلة النحو.

وقد ذكرت د. خديجة الحديثي نماذج لاستدلال سيبويه به حيث نقول: ويظهر من هذا أن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيراً، واعتمد عليه اعتماداً كبيراً، ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتمدة في نظره كالسماع والقياس وإن كان أضعف منها؛ لأنه ما كان فيه دليل من سماع أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الأصل في الكتاب، (٢١٠) .. وهو لا يصرح عنه بلفظه.

واستصحاب الحال له وجود ملحوظ عند الفراء، وهو لا يصرح به، وإن كان يقتصر على فكرة الأصل، والفراء يرى أن ما جاء على أصله لا مسألة فيه، (٢١١).

وابن جنى في (الخصائص) عقد له باباً خاصاً، - ولم يصرح باللفظ - هذا الباب جعله تحت عنوان: باب في إقرار اللفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول، (٢١٢).

والأنباري يعد أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فهو - فيما يبدو - أول من ذكر هذا اللفظ نصاً، بل جعله من ضمن أدلة النحو المستقلة. يقول الأنباري: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، (٢١٣) وكذلك يقول في عبارة أخرى أُرقت النحاة كثيراً وهي: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، (٢١٤) وكذلك قال: «وأما استصحاب الحال؛ فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل بحال، (٢١٥).

وابن يعيش يستدل به وذلك في كتابه شرح المفصل (٢١٦).

أما ابن مالك؛ فقد أخذ به دليلاً من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم، (٢١٧).

وأبو حيان قد أخذ بهذا الدليل في مسائل البحر، (٢١٨).

مكانة الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطي:

وأما السيوطي؛ فقد ذكر أن أدلة النحو الغالبة أربعة - وقد أخذها من كلام كل من ابن جنى والأنباري - يقول: «قال ابن جنى في (الخصائص): أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقلٌ وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، ...» (٢١٩).

فأدلة النحو الغالبة في نظر السيوطي أربعة وهي السماع والقياس والإجماع والاستصحاب.

وقد نقل السيوطي كلام الأنباري السابق فذكر أنه «من الأدلة المعتمدة» (٢٢٠) وإن كان «من أضعف الأدلة» (٢٢١)، وليس هناك تعارض في ذلك؛ فهو دليل - كما نص الأنباري والسيوطي -، وهو من أضعف الأدلة إذا كان هناك سماع أو قياس.

وإن فإني لا أرى بأساً في أن يكون الاستصحاب دليلاً من أدلة النحو، وفي الوقت نفسه هو من أضعف الأدلة؛ فمن الطبيعي أن تتفاوت الأدلة قوة وضعفاً.

لكن بعض الباحثين يذكر أن الاستصحاب «قاعدة عقلية يقتضيها القول بالقياس؛ فهو ليس دليلاً مستقلاً من أدلة النحو» (٢٢٢) وبعضهم يذكر أن الاستصحاب من العلل التحويلية التي تُردُّ إلى فكرة الأصل والفرع (٢٢٣).

ولست أدري المانع من أن يكون الاستصحاب دليلاً مستقلاً من أدلة النحو، وفي نفس الوقت علة من العلل المرتبطة بالقياس، وهو - كدليل من أدلة النحو - يسبق القياس في ترتيب الأدلة النحوية، لا في قوتها؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرود من الشاذ، (٢٢٤).

ولعل السبب في أن النحاة قد ضعفوا هذا الدليل - كما نص على ذلك الأنباري والسيوطي - هو تأثرهم في ذلك بأصول الفقه، حيث يُعدُّ الاستصحاب - عند الفقهاء - من أضعف الأدلة. وموقف النحاة منه، ومن بعض الأدلة الأخرى ليست سوى انعكاسات لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها (٢٢٥).

المسائل التى ورد فيها الاستدلال باستصحاب الحال عند السيوطى:

ويمكن أن نُقسم المسائل التى استدلّ السيوطى فيها بالاستصحاب قسمين:

الأول: مسائل نصّ فيها على الاستصحاب لفظاً.

والثانى: مسائل لم ينصّ فيها على الاستصحاب (وإنما ذكر فيها فكرة الأصل والفرع).

أولاً - المسائل التى نصّ فيها على الاستصحاب لفظاً:

(١) مسألة فى أن البناء على السكون هو الأصل استصحاباً للأصل وهو عدم الحركة:

يذكر السيوطى أن الأصل فى البناء السكون؛ لأنه أخفّ، فلا يعدلّ عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدلّ إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون فى الحروف نحو: قدّ، وهلّ، ويلّ. والأفعال، كالأمر، والماضى المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناث. والأسماء نحو: منّ، وكَمّ.

والفتح: يكون فى الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثمّ، واو العطف وفائه، والماضى المجرد، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأَيّان.

والكسر والضم يكونان فى الحرف والاسم كباء الجر ولامه، ومنذّ،، وحيثّ، ونحنّ، ولا يكونان الفعل ... (٢٢٦).

ومثل هذا القول يذكره فى (المطالع السعيدة) حيث يقول: «الأصل فى البناء السكون، سواء فى ذلك مبنى الاسم والفعل والحرف؛ لأنه أخفّ؛ فلا يعدلّ عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدلّ إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ. وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم. ولأنّ الحركة زيادة، فلا ينبغي تكلف زيادة لغير معنى، ولأنّ البناء ضد الإعراب، والأصل فى الإعراب الحركة فيكون الأصل فى ضده ضد الحركة. والحركة فى المبنيات نائبة عن السكون ... (٢٢٧).

فالأصل البناء على السكون ويعدلّ عن هذا الأصل إلى الحركة وهى الفتحة والكسرة والضمّة، ولكن يجب مراعاة الأخفّ فى تقديم الحركات، فتقدم الفتحة؛ لأنها هى الأخفّ،

وهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، ثم الكسرة، ثم يليهما الضمة؛ لأنها أثقل الحركات.

(٢) يقول في باب المضممر: إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و(نا) سكن آخره كضربتُ، وضربتَ، وضربتِ، واضرتَ، واضرتِ، واضرتِنا.

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة تـ والى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر؛ فيسكن استصحاباً... (٢٢٨).

فعند إسناد الفعل الماضي إلى تاء الفاعل و(نا) الفاعلين ونون النسوة؛ فإنه يسكن آخره؛ لعله كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ فنقول مثلاً:

ضربتُ - ضربتَ - ضربتِ

ذهبتُ - ذهبتَ - ذهبتِ

ثم حمل المضارع على الماضي؛ لأن المضارع مأخوذ من الماضي فنقول: يمحرنُ، يذهبنُ...

وأما الأمر؛ فيسكن استصحاباً للأصل؛ لأن الأصل البناء على السكون سواء كان مبنى الاسم أو الفعل أو الحرف.

(٣) وعند ذكره لأنواع الإعراب المقدر يذكر أن منه: «ما يُقدَّر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلوكسرة كالفقاصى، وظبى ورمى لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستتفال، ولذا ظهرت الفتحة؛ لاختفتها على الياء، وقد تقدَّر أيضاً ولكن في الضرورة... وأجاز أبو حاتم السجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرَجَ عليه قراءة: من أوسط ما تطعمون أهليكم (٢٢٩) يسكون الياء. نعم ما أعرب من مركَّب إعراب متضايقيْن، وآخر أولهما ياء نحو رأيت معدي كرب، ونزلت قالى قلا؛ فإنه يُقدَّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف، (٢٣٠).

فهو في هذه المسألة يذكر الاستصحاب نصاً، ويستدل به على أن ما أعرب إعراب متضايقين من المركب وآخر أولهما ياء فإنه يقدر في آخر هذا الأول الفتحة في حالة النصب بدليل استصحاب حكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ..

(٤) يقول في باب المفعول فيه عن (إذ): وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها (إذ) فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد ...

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض منها التتوين. قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو: (وأنتم حينئذ تنظرون)، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

وزعم الأخفش: أنها حينئذ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناء، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردود بأنه قد سبق لـ (إذ) حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ (إذ) ولا علة لبنائه إلا كونه مضافاً لمبني، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف، ويأنهم قالوا: (يَوْمَئِذٍ) بفتح الذال متوناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه؛ لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرة على الفتح طلباً للتخفيف. وهذا معنى قولي: وقد تفتح ...، (٢٣١)

فهو يردّ على زعم الأخفش بأن (إذ) معربة مستدلاً باستصحاب حال الأصل وهو بناء (إذ) حتى يقوم دليل على إعرابه.

(٥) ويذكر حين يعرض لاختلاف العلماء حول علة بناء (الآن) رأى الفراء فيقول: «وقال الفراء: إنما بني؛ لأنه نقل من فعل ماض وهو: (آن) معنى: حان فبقى على بنائه استصحاباً على حدّ: (أنهاكم عن قيل وقال)» (٢٣٢).

ويردّ على هذا الرأي فيقول: «وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه (أل)، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال» (٢٣٣).

فقد نقل هذا الرأي عن الفراء الذي يرى أن (الآن) بني؛ لأنه منقول عن فعل ماض، فبقى على بنائه استصحاباً لحال الأصل، لكنه يردّ هذا الرأي بأن (الآن) لو كان مبنيّاً؛ لما دخلت عليه أل، ولجاز فيه الإعراب.

(٦) يَقُولُ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ فِيهِ عَنْ (أَمْسَ): «فَإِنْ قَارَنَهُ (أَلْ) أَعْرَبَ غَالِبًا نَحْوُ: إِنْ الْأَمْسَ لِيَوْمٍ حَسَنٍ، وَقَالَ نَعَالَى: «كَأَنَّ لَمْ تَخُنْ بِالْأَمْسِ» (يُونُسَ ١٧٢). وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَصْحِبُ الْبِنَاءَ مَعَ (أَلْ)، قَالَ:

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِأَبْكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تُغْرِبُ (٢٣٤)
فَكَسَرَ السِّينَ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَطْفًا عَلَى الْيَوْمِ.

قَالُوا: وَالْوَجْهُ فِي تَخْرِيجِهِ أَنْ تَكُونَ (أَلْ) زَائِدَةً لَغَيْرِ تَعْرِيفٍ، وَاسْتَصْحَبَ تَضَمُّنَ مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ فَاسْتَدِيمَ الْبِنَاءَ، أَوْ تَكُونَ هِيَ الْمَعْرِفَةُ، وَيَجْرُ إِضْمَارُ الْبَاءِ، فَالْكُسْرَةُ إِعْرَابٌ لَا بِنَاءَ. فَالْسيَوطِيُّ - هَذَا - قَدْ ذَكَرَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَصْحِبُ بِنَاءَ (أَمْسَ) مَعَ (أَلْ).

(٧) ضَمَّ فَاءَ (حَبَّ) وَفَتْحَهَا اسْتَصْحَابًا لِلْأَصْلِ:

يَقُولُ فِي (حَبَّذَا): «وَتَضَمُّنَ فَاءَ (حَبَّ) مُفْرَدَةً مِنْ (ذَا) بِنَقْلِ ضَمَّةِ الْعَيْنِ إِلَيْهَا، كَمَا يَجُوزُ إِقْيَاءُ الْفَتْحِ اسْتَصْحَابًا نَحْوُ: حَبَّ زَيْدٍ، وَحَبَّ دِينَارٍ» (٢٣٥).

(٨) مَسْأَلَةٌ فِي الْخَطِّ:

يَقُولُ فِي بَابِ (الْخَطِّ): «وَصَلَةُ ضَمِيرِ الْغَائِبِ كَضَرْبِهِ، وَمَرْبَ بِهِ وَضَمِيرِ الْجَمْعِ كَضَرْبِهِمْ، وَأَكْرَمَكُمْ فِي لُغَةٍ مِنْ وَصَلِ مِيمِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذْ وَقَفَ عَلَيْهِ حَذَفَتْ الصَّلَةُ. نَعَمْ خَرَجَ عَنْ هَذَا مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ مِمَّا قَبْلَهُ وَאוْ أَوْ يَاءُ نَحْوُ: اضْرِبْ يَا قَوْمَ، وَاضْرِبْ يَا هَذَا؛ فَإِنَّهُ مَنَعَ أَنْ يُعْتَبَرَ مَا عَرِضَ فِيهِ مِنْ رَدِّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ حَالَةَ الْوَقْفِ حَمَلَهَا عَلَى اخْتِهَا النَّوْنِ الشَّدِيدَةِ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، وَاسْتَصْحَبَ حَذْفَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِذَلِكَ خَطًّا، وَإِنْ كَانَتْ تَعُودُ وَقْفًا،» (٢٣٦).

فَهَر - هَذَا - يَذْكُرُ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ مِنْ (اضْرِبْ) وَالْيَاءِ مِنْ (اضْرِبْ) يُعْتَبَرُ بَدِيلًا اسْتَصْحَابَ حَالِ الْأَصْلِ.

(٩) اخْتِلَافُهُمْ فِي حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ:

وَفِي الْاِخْتِلَافِ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ يَذْكُرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ الَّتِي لَحِقَتْ فِعْلُ الْأَمْرِ فَقِيلَ: زَيْدٌ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهَا لَاتَّقَةُ لِلتَّغْيِيرِ بِالْقَلْبِ، وَالْحَذْفِ، وَالتَّسْهِيلِ. وَمَوْضِعُ الْإِبْتِدَاءِ مَعْرَضٌ لَذَلِكَ؛ فَكَانَتْ هُنَا مَبْتَدَأَةً. وَقِيلَ: أَصْلُهَا الْأَلْفُ، لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهَذَا مَوْضِعُ زِيَادَةٍ، وَلَكِنْ قَلِبَتْ هَمْزَةُ؛ لِضَرُورَةِ التَّحَرُّكِ؛ إِذْ لَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، وَيَلْزَمُ السَّلْسُلُ.

واختلفوا في حركتها، ف قيل: أصلها الكسر؛ لأنه في مقابلة أل القطع، وهي مفتوحة. وقيل: حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين. وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمة لازمة (٢٣٧).

(١٠) يقول في باب (لا: النافية للجنس): «وركب المفرد معها والمراد به هنا ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به (فاتحاً): أي بانياً له على الفتح، أو ما يقوم مقامه لتضمنه معنى (من) الجنسية ك: (لا حول ولا قوة)، ولا زیدین، ولا زیدین عندك، ويجوز في نحو (لا مسلمات) الكسر استصحاباً، والفتح وهو أولى...» (٢٣٨).

(١١) (كم) بسيطة لا مركبة. تمسكاً باستصحاب حال الأصل:

ذكر أن البصريين أجمعوا على عدم تركيب (كم) بدليل أن: «الأصل الأفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل؛ واستصحاب الأصل أحد الأدلة المعتمدة، (٢٣٩).

فالاستدلال باستصحاب الأصل - هنا - في جعل (كم) مفردة لا مركبة.

(١٢) امتناع الجر بحرف محذوف بلا عوض تمسكاً باستصحاب الحال:

ذكر أن البصريين احتجوا على أنه «لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان له عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقى في ما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسكاً باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة، (٢٤٠).

ثانياً - مسائل لم ينص فيها على الاستصحاب (وإنما ذكر فيها فكرة الأصل والفرع):

ذكر أن المسائل التي استدلل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً، لا تحصى ققولهم: «الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتذكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد، (٢٤١). وذكر أن: «من قال إن كان وأخواته لا تدل على الحدث؛ فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل، (٢٤٢).

ومن خلال الاطلاع على كتب السيوطي التطبيقية نجد مسائل كثيرة ذكر فيها السيوطي استدلال النحاة بالأصل ومن ذلك:

(١) يذكر أن من الموصولات: (ذا) بشرطين: «أن تكون غير ملغاة . والمراد بالإلغاء: أن تتركب مع (ما) ، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بـ (ما) أو (من) كقوله تعالى: يستلونك ماذا ينفقون^(٢٤٣) أي: ما الذي ينفقونه ؟ ... وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة، واستعمل موصولا بالشروط المذكورين،^(٢٤٤) .

(٢) يذكر أن الأصل في (من) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع ... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً ...^(٢٤٥) . وهو - هنا - يذكر الأصل مع الغالب .

(٣) يذكر أن الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه؛ فحقه أن يكون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتكثير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التكثير، فرجح تكثير الخبر على تعريفه، مواضع ... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً ...^(٢٤٦) .

(٤) الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد . ويجب التزام الأصل لأسباب ...^(٢٤٧)

(٥) لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكن لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء ...^(٢٤٨) .

(٦) ذهب قوم إلى أن (ليس) و (ما) مخصوصان بنفي الحال . وينوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له .

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال، والماضي، والمستقبل .

والصحيح توسط ذكره الشلوبيين يجمع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فيحسبه .

ومن أمثلة استقبال المنفى بـ (ليس) قوله تعالى: «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا» (٢٤٩)،
ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه... (٢٥٠).

وبـ (ما) «وما هم بخارجين من النار» (٢٥١)، «وما هم عنها بغائبين» (٢٥٢)... (٢٥٣)

(٧) «أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لا بد له من فاعل إلا ما استعمل زائدًا نحو
(كان)، أو في معنى الحرف، نحو: قلما، أو تركب مع غيره نحو: حيذا. وما عمل من
الأسماء، فلتشبه الفعل... (٢٥٤).

(٨) «... والأصل في الاستثناء الاتصال... (٢٥٥).

(٩) «الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما تُبنى إذا أشبهت الحرف، ووجوه الشبه
سنة... (٢٥٦).

(١٠) «والأصل في الأفعال البناء، وإنما يُعرب منها ما أشبه الاسم؛ فالماضي مبني
إجماعًا، وأما الأمر فمبني أيضًا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى إعرابه» (٢٥٧).

(١١) «الأصل في البناء السكون، سواء في ذلك مبني الاسم والفعل والحرف؛ لأنه
أخف؛ فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم،
ولأن الحركة زيادة، فلا ينبغي تكلف زيادة لغير معنى، ولأن البناء ضد الإعراب، والأصل
في الإعراب الحركة فيكون الأصل في ضده الحركة، والحركة في المبنيات نائبة عن
السكون... (٢٥٨).

(١٢) «اختلفوا في حركات الإعراب وحركات البناء أيهما الأصل، فذهب بعضهم إلى
أن حركات الإعراب هي الأصل، وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل؛ لأنها
لازمة، وتلك منتقلة، واللازم أقوى فهو بأصالة أولى، وذهب آخرون إلى أن كل واحد منهما
أصل في بابه. قال الأندلسي: وهو الصحيح؛ لأن العرب تكلمت بكل ما يدعى فيه الأصالة
والفرعية في غير هذا الموضوع، ولم يمنع ذلك من الحكم بأصالة أحدهما وفرعية الآخر
هنا» (٢٥٩).

(١٣) «أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة،
وأصل النصب أن يكون بفتحة، وأصل الجر أن يكون بكسرة، وأصل الجزم أن يكون بالسكون،

وما عدا ذلك نائب عنه، فيثوب عنه الضمة: الواو والألف والنون وعن الفتحة: الألف والياء والكسرة وحذف النون، وعن الكسرة: الياء والفتحة، وعن السكون حذف النون ... (٢٦٠).

(١٤) الأصل في الأسماء الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: اشتقاقه منه، واقتضاه إليه ... (٢٦١).

(١٥) ... والأصل التذكير ما لم نَقَمْ حجة واضحة ... (٢٦٢).

(١٦) ضمير المتكلم والمخاطب تفسيرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره، وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون متقدماً ليعلم المعنى بالضمير الذي عند ذكره، ... وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع ... (٢٦٣).

(١٧) «الأصح أن (إن) المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملةً من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملةً من وجه، ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة، ولأن المكسورة تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد. والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقبلية والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره ... (٢٦٤).

(١٨) «حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه. وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيدا صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيدا إلا بخيلاً ... (٢٦٥).

(١٩) «للقول وما تصرف منه استعمالان: أحدهما: أن يحكى به الجمل، «قال إنني عبد الله» (٢٦٦) «يقولون ربنا آمنا» (٢٦٧)، «قولوا آمنا بالله» (٢٦٨)، «وإن تعجب فعجب قولهم أئنا

كنا نراباً) ... (٢٦٩) والقائلين لإخوانهم هلم إلينا، (٢٧٠) ... والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما هي ... (٢٧١).

(٢٠) «الأصل أن يلى الفاعل الفعل؛ لأنه منزل منه منزلة الجزء، ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمرًا زيد، ويجب البقاء على الأصل إذا حصل اللبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، فإن كان قرينة معنوية أو لفظية فى لبس فيجوز تقديم المفعول اتفاقاً نحو: أكل الكمثرى موسى، وضربت موسى سعدى، ويجب الخروج عن الأصل إذا اتصل الفاعل بضمير المفعول نحو: ضرب زيداً غلامه؛ لما يلزم من تقديم الفاعل - هنا - من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ... (٢٧٢).

(٢١) «الأصل فى المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل، وقد يُقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً ... (٢٧٣).

(٢٢) «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ويمتنع فى صور منها: أن يكون مجاباً به ... (٢٧٤).

(٢٣) «إذا تعدّد المفعول، فإن كان فى باب ظنّ وأعلم؛ فمطوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل فى باب (أعلم) مقدّم على الاثنين.

وإن كان فى غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنى فى الأول، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه فى الثانى على ما ليس كذلك؛ لأنه أقوى، فالأصل فى أعطيت زيدا درهماً، واخترت زيدا الرجال تقديم (زيد) لأنه آخذ الدرهم، ومختار من الرجال

وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيدا، واخترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل فى نحو: أعطيت زيدا عمراً؛ لأنه لو قدم لم يدُرْ أزيدُ أخذ أم مأخوذ؟

وقد يجب الخروج عنه فى نحو: أعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيدا إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيدا، (٢٧٥).

(٢٤) ويقول عن المندوب: «ويختص من حروف النداء بحرفين: (وا) وهى الأصل، و(ما)، ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كأن يندب ميّناً اسمه زيد، وبحضرتك من اسمه زيد، (٢٧٦)».

(٢٥) ... لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، (٢٧٧).

(٢٦) ويقول عن النائب عن الظرف: «وقد يكون النائب اسم عين نحو: لا أكلمه القارظين، والأصل: مدة غيبة القارظين ...» (٢٧٨).

(٢٧) يقول عن (إذ) الظرفية: «... وأصل وضعها أن يكون ظرفاً للوقت الماضى ...» (٢٧٩).

(٢٨) يقول عن (أول): «الصحيح أن أصله (أو أل) بوزن أفعل، قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم فى الجمع أوائل ...» (٢٨٠).

(٢٩) يقول عن (بين): «أصل (بين) أن تكون ظرفاً للمكان وتتخال بين شيئين، أو ما فى تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفية الزمانية ...» (٢٨١).

(٣٠) يقول عن (حيث) الزمانية: «... والأصل فيها أن تكون للمكان ...» (٢٨٢).

(٣١) ويقول عن (مذ): «... و(مذ): أصله: منذ، وهى محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مذ) عند ملاقة الساكن نحو: مذ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسر، أو لأن بعضهم يقول: مذ زمن طويل، فيضم مع عدم الساكن، على أن بعض العرب يكسر قبل الساكن على أصل النقاء الساكنين ...» (٢٨٣).

(٣٢) الأصل فى الاستثناء التأخير ...» (٢٨٤).

(٣٣) «الأصل فى (غير) أن تكون وصفاً، وفى (إلا) أن تكون للاستثناء، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى فيوصف بـ (إلا) ويستثنى بـ (غير)، ولا يوصف بـ (إلا) وحدها، فالوصف بها ويتاليها لا بها وحدها، ولا بالتالي وحده، كالوصف بالجار والمجرور ...» (٢٨٥).

(٣٤) «وإذا انتصب على الاستثناء؛ ففى الناصب لها أقوال... والذى أختره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ (أستثنى) مضمر، وهو الذى أميل إليه

فى أصل الاستثناء أن نصبه بـ (أستثنى) لازم الإضمار، وجعلته (إلا) عوضاً عن النطق به، (٢٨٦).

(٣٥) واختلف: هل يجوز الحذف مع (لم يكن)؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير. ومنعه السيرافي؛ لأن الأصل فى باب (كان) ألا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر، ومجىء ليس إلا، وليس غير، على خلاف الأصل، (٢٨٧).

(٣٦) «الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر، ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً....» (٢٨٨).

(٣٧) «الأصل فى الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً....» (٢٨٩).

(٣٨) تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو: (طاب زيد نفساً)، واشتعل الرأس شيباً (٢٩٠) والأصل: طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس. وتارة من المبتدأ نحو: «أنا أكثر منك مالا» (٢٩١) والأصل: مالى أكثر من مالك.

وتارة من المفعول نحو: «وفجرنا الأرض عيوناً» (٢٩٢) والأصل: فجرنا عيون الأرض... (٢٩٣).

(٣٩) ومع إظهار (اللام) نحو: جئت لكيما أن تقوم، يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بـ (أن) هى التى وليت الفعل، وهى أم الباب، وما كان أصلاً فى بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل، واللام أصل فى باب الجر، فكانت (كى) تأكيداً لها، ولا يجوز أن تكون (كى) تأكيداً لـ (أن)؛ لأن التأكيد فى غير المصادر لا يتقدم على المؤكد... (٢٩٤).

(٤٠) «(عن): للمجازة: وهى الأصل، ولهذا عدى بها صدّ، وأعرض...» (٢٩٥).

(٤١) يقول عن اللام: «(والأشهر كسرهما) أى لام الجر مع كل ظاهر إلا المستغاث كما سبق (إلا مع المضمر) فالأشهر فتحها (غير الياء) ومقابل الأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقاً، فنقول: المال لزيد. وبعضهم إذا دخلت على الفعل،... وخزاعة تكسرهما مع المضمر، وإنما كسرت هى والياء وإن كان الأصل فى الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً

لوافقته معمولها، ولم تكسر الكاف؛ لأنها تكون اسماً أيضاً، فكان جزؤها ليس بالأصالة؛ وللا تليس بلام الابتداء ونحوها، وبقيت في المضممر على الأصل؛ لأنه يتميز ضمير الجز من غيره، ولم يعمل في الظاهر على الفرق بالإعراب؛ لعدم إطراده إذ قد يكون مبنياً، وموقوفاً عليه، (٢٩٦).

(٤٢) يقول: من حروف القسم: الباء، وهى أصل حروفه ...، (٢٩٧).

(٤٣) «آل: وأصله: أول: قلبت واوه ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها بدليل كقولهم: أول. وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أهيل، (٢٩٨).

(٤٤) ويقول عن (التحضيض): «وتورد أيضاً له (هلا، وألا) بالتشديد، والأربعة حيلئذ (بساط) أى غير مركبة ... لأن الأصل عدم التركيب ...، (٢٩٩).

(٤٥) ويقول عن (الهمزة): «(الهمزة للاستفهام)، والمراد به طلب الإفهام وهى الأصل فيه؛ لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه من أدوات فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل للنفي، ولا بمعنى «قد بخلاف، «هل» (ومن ثم) أى من أجل أصلاتها فيه (اختصت بالحذف) ...

(و) دخولها على (ولو العطف وفائه، وثم) تنبيهاً على أصلاتها فى التصدير نحو: «أولم يسيروا فى الأرض»، (٣٠٠) ...، (٣٠١).

(٤٦) «(جبر، بالكسر) على أصل التقاء الساكنين ...، (٣٠٢).

(٤٧) «(وليسن السنين مقتطعة منها) أى من (سوف)، بل هى أصل برأسها (على الأصح)؛ لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنه فرعها، ومقتطعة منها ...، (٣٠٣).

(٤٨) يقول عن الحرف: «وهو ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل فى كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفى كل حرف لا يختص ألا يعمل ... ومما خرج عن هذا الأصل (هل) التى فى حيزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها ...، (٣٠٤).

(٤٩) «وقدِّمت المَعْرِفُ على المَعْرِفِ كصنَّعَ الجمهور؛ لأنه الأصل في الإخبار عنه، (٣٠٥).

(٥٠) ... ونحو: نَعِم، وَيَس، وَعَسَى، أفعال؛ لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتجرُّدها منه، (٣٠٦).

(٥١) يقول من حالات المضارع: أن يتعيَّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين)، و(المساعة) و(آنفاً)، أو نَقَى بـ (ليس)، أو (ما) أو (إن)؛ لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء)، (٣٠٧).

(٥٢) يذكر أن الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة منها: «الوضعي بأن يوضع الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرفٍ يبتدأ به، وحرفٍ يوقف عليه، وحرفٍ فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختصر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلا لم يكن للعدول عنها إليها فائدة، (٣٠٨).

(٥٣) وفي قوله تعالى: «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم» (٣٠٩) ذكر قول البيضاوي: «وَوَحَّدَ السَّمْعَ لِلأَمْنِ مِنَ اللَّيْسِ واعتبار الأصل فإنه مصدر في أصله ثم قال السيوطي: هذه العلة أوردتها أكثر المفسرين على صورةٍ يلحقها خللٌ، وأصلها المصنف، وذلك أنهم قالوا: السمع مصدر فلا يثنى ولا يجمع، والقلوب والأبصار أسماء أعضاء ... واستشعر الزمخشري كأن سائلاً يقول: ليس المراد بالسمع هنا المصدر فإنه لا يَخْتَم على المصدر، وإنما يَخْتَم على العضو، فأصلحَ الجواب بأن قال: السمع في أصله مصدر، ثم نقل إلى هذه الجارحة المخصوصة فروعى أصله مع نقله إلى العضو المخصوص، وملاحظة الأصل ليست ببعيدة عند النحاة؛ فإنهم قالوا في قوله تعالى: نَزَاعَةُ للشوى، (٣١٠) بالنصب إنه حالٌ والعامل فيها (لظي)، وهو اسم لجهنم، ولكن لما كان أصلها مأخوذاً من التلظى روعي الأصل فعملت في الحال ...، (٣١١).

وقد استشهد السيوطي بهذه الآية على مراعاة الأصل وذلك حتى يؤدي ما ذهب إليه من أنه أفردَ السمع؛ لأنه مصدر في الأصل، وإن كان قد نقل إلى العضو المخصوص.

(٥٤) «ألحق ببئس في العمل (ساء) وفاقاً كقوله: «ساء مثلاً القوم» (٣١٢)، وقوله: «بئس الشراب وساءت مرتفقاً» (٣١٣)، وقوله: «ساء ما يحكمون» (٣١٤)، وهي فرد من أفراد فعل الآتى؛ لأنها في الأصل يوزن (فعل) بالفتح متصرفة، فحوّلت إلى (فعل)، ومنعت التصرف ...» (٣١٥).

(٥٥) «... كـ (نعم) في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها القلب (حبذا وأصله: حبيب) بالضم أى صار حبيباً، لا من حبيب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حب) ...» (٣١٦).

«(ولا يقدّم) مخصوص (حبذا) عليها، وإن جاز تقديمه على (نعم) بقلة، لأنها فرع عنها ...» (٣١٧).

(٥٦) «الأصل: العطف على اللفظ، وشرطه إمكان توجه العامل، إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: ما جاءنى من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفًا على الموضع؛ لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف.

(ويجوز) العطف (على المحل بهذا الشرط) أى: إمكان توجه العامل أيضاً، فلا يجوز: مررت بزيداً وعمراً؛ لأنه لا يجوز مررت بزيداً ...

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه؛ لأن الوصف المستوفى لشروطه العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ...» (٣١٨).

(٥٧) يقول في تابع المتلادى المبنى إن كان مضافاً أو شبهه: «نصب مطلقاً؛ لأن الأصل في تابعه النصب؛ لكونه منصوب المحل، وتأكد ذلك بالإضافة وشبهها ...» (٣١٩).

(٥٨) «وتابع اسم (إن) المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر لا قبله ... ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه ...» (٣٢٠).

(٥٩) «بدأت بأوزان أبنية الاسم، وبالمجرد منها؛ لأن كلا منهما أصل بخلاف مقابله، ...» (٣٢١).

(٦٠) «... إذ الأصل في يُكرم يُؤكِّرم ...» (٣٢٢).

(٦١) ... لأن الأصل في (قال)، و(باع) مثلاً قول، وبيع ... (٣٢٣).

(٦٢) «وقد يصح تعريف الصفة المضافة إلى معمولها بأن يقصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان فيتعرف، ولهذا وصف بها المعرف في قوله تعالى: مآلِكَ يَوْمَ الدِّينِ، (٣٢٤) .. إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بحال؛ لأن الإضافة فيها عن أصل، وهو الرفع، بخلافها في غيرها فهي عن فرع، وهو النصب؛ لأنها إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام، ... (٣٢٥).

(٦٣) «وإذا وقع الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، فالأصل جزم الجواب لفظاً، ويجوز رفعه ... (٣٢٦).

(٦٤) «شرط الجواب الإفادة، والأصل فيه أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يفتقرن بها، فإن افتقرن بها فعلى خلاف الأصل ويكون مؤولاً.

وإن جاء على خلاف الأصل بأن لم يصلح شرطاً بأن كان جملة اسمية أو، فعليه لا تلى حرف الشرط وجب افترانها بالفاء ليعلم ارتباطها بالأداة ... (٣٢٧).

(٦٥) «الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام ... (٣٢٨).

(٦٦) «لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل؛ لأنه أقل إخلالاً، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذر بوجه ما.

وأصل التخفيف أن يكون من الساكن المتأخر؛ لأن النقل ينتهي عنده ... (٣٢٩).

(٦٧) «... وأصل ما حرك من الساكنين الكسر ... ويعدل عن الكسر إما للتخفيف ... أو للجبر ... أو للإتباع ... وتجنباً للبس ... أو حملاً على نظير ... أو إشاراً للتجانس ... (٣٣٠).

(٦٨) «يقول عن التأنيث: (هو فرع التذكير)؛ لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه (شيء)؛ و(شيء) مذكر في لغاتهم (ومن ثم) ... وهو كون التأنيث فرعاً ... (احتاج إلى علامة)؛ لأن الأشياء الأول تكون مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول، ويدل على مثبوتيتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة؛ لأنه فرع التذكير، واحتياج النفي وشبهه إليها؛ لأنها فروع الإيجاب ... (٣٣١).

(٦٩) «يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، وفي التكسير على مثال: مفاعل أو مفاعيل، أو أفعال، أو أفعله، أو فعال دون البديل للكائن آخرًا مطلقًا، سواء كان حرف لين نحو: ملهى أم غير حرف لين نحو: ماء، فإن الألف في ملهى بدل من الواو؛ لأنه مشتق من اللهو، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم: مياه، فمثال التكسير على مفاعل ملاهى، وعلى مفاعيل صحارى، وعلى أفعال أمواه، وعلى أفعله أسقية، وعلى فعال مياه.

ويقال في تصغيرها: ملهى، ومويه، وسقى؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، (٣٣٢).

(٧٠) «... وأما ذو القلب؛ فإنه لا يرد في البابين إلى أصله، بل يصغر، ويكسر على لفظه كجاء أصله: وجه؛ لأنه من الوجاهة، فقلب، فيقال في تصغيره: جويه؛ لا وجيه لعدم الاحتياج إلى الرد إلى الأصل. ويجمع أينق على أيانق، ويصغر على أينق.

وما ورد بخلاف ما قررناه من رد ذى البديل إلى أصله، فإما شاذ كقولهم في عيد: عييد وأعياد، أو من مادة أخرى كقولهم: فسيتيط، فهو تصغير فسطاط لغة في فسطاط، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط، فهما مادتان لا أنه رد أحدهما إلى الآخر، (٣٣٣).

(٧١) «... لأن أصل وضع حروف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف، فإن تحريكها غير ممكن، (٣٣٤).

(٧٢) يذكر أنه إذا كان آخر الموقوف عليه متحركاً غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه أمور: منها: «السكون: وهو الأصل في الوقف على المتحرك...» (٣٣٥).

(٧٣) ويقول عن أحكام الوصل والفصل: «فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى غير الكلمة الأخرى، فكما أن المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبر عنهما...» (٣٣٦).

(٧٤) «أصل النداء بـ (يا) أن تكون للبعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب لئكت...» (٣٣٧).

(٧٥) يقول عن (الالتفات): «ومثاله من التكلم إلى الغيبة - ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم، وقصده من السامع؛ حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلون

ويتوجه ويبدى فى الغيبة خلاف ما يبدىه فى الحضور - قوله تعالى: «إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله» (٣٣٨) والأصل: (لنغفر لك) . «إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك» (٣٣٩) والأصل: (لنا) . «أمرأ من عندنا إنا كنا مرسلين رحمة من ربك» (٣٤٠) والأصل: (منا) . «إني رسول الله إليكم جميعاً إلى قوله: فأمنوا بالله ورسوله» (٣٤١) والأصل: (وبى) ، وعدل عنه لثقتين؛ إحداهما، دفع التهمة عن نفسه بالعصية لها. والأخرى تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوة ... (٣٤٢).

(٧٦) «أصل أدوات النفى (لا)، و(ما)؛ لأن النفى إما فى الماضى وإما فى المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضى أبداً، و(لا) أخف من (ما)، فوضعوا الأخف للأكثر ... (٣٤٣).

(٧٧) «وكانت من القانتين» (٣٤٤)، «إلا امرأتها كانت من الغابرين» (٣٤٥) والأصل: (من القانتات) و(الغابرات) فعذت الأنثى من المذكر بحكم التغليب، «بل أنتم قوم تجهلون» (٣٤٦) أى بناء الخطاب تغليباً لجانب (أنتم) على جانب (قوم)، والقياس أن يؤتى بياء الغيبة؛ لأنه صفة لـ (قوم)، وحسن العدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين ... (٣٤٧).

(٧٨) يذكر من التقديم والتأخير قوله تعالى: «أرأيت من اتخذ إلهه هواه» (٣٤٨) والأصل (هواه إلهه)؛ لأن من اتخذ إلهه هواه غير مذموم، فقدّم المفعول الثانى للعناية به ...

وقوله: «غرابيب سود» (٣٤٩) والأصل (سود غرابيب)؛ لأن الغريب الشديد السواد» (٣٥٠).

(٧٩) «الأصل توافق الضمائر فى المرجع حذراً من التشبث، ولهذا لما جوز بعضهم فى أن اقذفه فى التابوت فاقذفه فى اليم» (٣٥١) أن الضمير فى الثانى للتابوت، وفى الأول لموسى عابه الزمخشري، وجعله تناقضاً مخرجاً للقرآن عن إعجازه، فقال: الضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدى إليه من تنافر النظم الذى هو أم إعجاز القرآن ومراعاته أهم ما يجب على المفسر ...

وقد يخرج عن هذا الأصل كما فى قوله: «ولا تستفت فيهم منهم أحداً» (٣٥٢) فإن ضمير (فيهم) لأصحاب الكهف و(منهم) لليهود ... (٣٥٣).

(٨٠) «الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثم أخر المفعول الأول في قوله: «وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدواً شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض،» (٣٥٤) ليعود الضمير عليه؛ لقربه إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه المحدث عنه، نحو وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، (٣٥٥) ...، (٣٥٦).

(٨١) يذكر أن من الأمور التي تختص بها الهمزة: «تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: «أوكلما عاهدوا عهداً،» (٣٥٧)، «أفأمن أهل القرى،» (٣٥٨)، «أثم إذا ما وقع،» (٣٥٩) وسائر أخواتها يتأخر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: «فكيف تنقون،» (٣٦٠)، «فأين تذهبون،» (٣٦١)، «فأنى تؤفكون،» (٣٦٢)، «فهل يهلك،» (٣٦٣)، «فأى الفريقين،» (٣٦٤)، «فما لكم فى المنافقين،» (٣٦٥) ...، (٣٦٦).

(٨٢) «الوقف عند العرب أوجهٌ متعدّدة؛ والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة ... فأما السكون، فهو الأصل فى الوقف على الكلمة المحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبدأ بساكن لا يوقف على متحرك، وهو اختيار أكثر القراء ...» (٣٦٧).

(٨٣) يقول فى حديث اللُّطَّة: (... فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) (٣٦٨) : ... تضمن هذا الحديث حذف جواب (إن) الثانية، وحذف الفاء من جوابها، فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها وإلا يجيى فاستمتع بها، (٣٦٩).

(٨٤) يقول عن (لام الطلب): «(وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل فى المبني ...» (٣٧٠).

(٨٥) «أصل حروف النداء (يا)، ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالاً، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله عز وجل، واسم المستغاث، وأيها، وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها أو بـ (وا)،» (٣٧١).

(٨٦) «أصل حذف حرف النداء فى نداء الأعلام، ثم ما أشبه العلم فى كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأى، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النداء معه،» (٣٧٢).

(٨٧) «(أن) أصل التواصب للفعل وأمّ الباب بالاتفاق ...» (٣٧٣).

(٨٨) «(إن) أصل أدوات الشرط وأم بالباب ...» (٣٧٤).

(٨٩) «الأصل في (مَفْعَلٌ للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المَأْكَل والمَشْرَب والمَذْهَب والمَخْرَج والمَدْخَل ... وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهي: المنسِك، والمَطْلَع، ...، والمَرْفِق، والمَقْرِق، والمسْجِد ...» (٣٧٥).

(٩٠) «الأصل في الأسماء المختصة بالموثوث أن لا يدخلها الهاء نحو: شيخ، وعجوز، وحمار، وأتان، ...، وقلوص، وجدى، وعناق، وتيس، وعنز، وخزر، وأرنب. وربما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق ...» (٣٧٦).

(٩١) «أصل الفعل التذكير لأمرين: أحدهما: أن مدلوله المصدر، وهو مذكر؛ لأنه جنس والثاني: إنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً، وإنما تأنيثه للفاعل، ...» (٣٧٧).

(٩٢) يقول في باب النقاء الساكنين: «الأصل: تحريك الساكن المتأخر؛ لأن الثقل ينتهي عنده، كما في تكسير الخماسي وتصغيره، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير؛ لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الآخر. وكذلك الجمع بين الساكنين، ولذلك لا يكون التغيير في الأول إلا لوجه يرجحه. ... وقيل: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان أول الساكنين، أو ثانيهما؛ لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخر، ...» (٣٧٨).

(٩٣) «الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المعربة، ولا في الأفعال، وإنما تكون أصلاً في الحروف نحو: ما، ولا، وفي الأسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو: إذا، وأتى؛ لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من أصلها، ...» (٣٧٩).

(٩٤) «يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة؛ لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن، ...» (٣٨٠).

(٩٥) «أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة. والإعراب في آخرها يبين أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمّة على صيغة واحدة، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها، ...» (٣٨١).

(٩٦) وأصل الضمير المنفصل للمرفوع؛ لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمراً فلا بد أن يكون ضميره منفصلاً، والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمراً اتصل به، فصار المضارع مختصاً بالانفصال، (٣٨٢).

(٩٧) «الأصل في الظروف التصرف، وأصل الأسماء أن لا تقتصر على باب دون باب، فمضى وجِد الاسم لا يستعمل إلا في باب واحد عَلِمْتُ أنه قد خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر، وإلا في باب النداء؛ لأنها أبواب وضعت على التغيير، (٣٨٣).

(٩٨) «أصل الاستثناء أن يكون بـ (إلا)، وإنما كانت هي الأصل؛ لأنها حرف، وأنها تنقل الكلام من حال إلى حال الحروف كما أن (ما) تنقل من الإيجاب إلى النفي، والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، واللام تنقل من النكرة إلى المعرفة.

فعلى هذا تكون (إلا) هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلا زيد. وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها؛ لمشابهة بينهما (٣٨٤).

(٩٩) والأصل في (سواء)، و(سوى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى (غير) (٣٨٥).

(١٠٠) يقول في باب التمييز: «قولك: ادهنت زيتاً، لا يجوز انتصاب زيت على التمييز، إذ الأصل: ادهنت بزيت، فلو نصب على التمييز، لأدّى إلى حذف حرف الجر والتزام التكرار في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك. وكل ذلك إخراج اللفظ عن أصل وضعه، ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع، (٣٨٦).

(١٠١) «الأصل في الجرّ حرف الجرّ؛ لأن المضاف مردود في التأويل إليه ... (٣٨٧).

(١٠٢) الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصّت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارع للفعل؛ لأن الفعل له بُنى، وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مبصره لما فيه من الدلالة عليه، (٣٨٨).

(١٠٣) «جملة ما يوصف به ثمانية أشياء:

اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات؛ لأنها تدخل في حد الصفة؛ لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود؛ وذلك لأن الفرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم. وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات، والمعاني هي المصادر. وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد للمعاني فيها.

والرابع: المنسوب كمكى وكوفى، وهو فى معنى اسم المفعول.

والخامس: الوصف بذى التى بمعنى صاحب.

والسادس: الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعى.

والسابع: ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أى رجل.

والثامن: الوصف بالجملة (٣٨٩).

(١٠٤) «الواو أصل حروف العطف ...» (٣٩٠).

(١٠٥) «(وأعربوا) على خلاف الأصل فعلاً (مضارعاً)؛ لشبهة الاسم فى اعتوار المعانى المختلفة عليه .. ولكن لا مطلقاً بل (إن عرباً من نون تأكيد مباشر)، فإن لم يعرف منه بنى؛ لمعارضة شبهه للاسم، بما يقتضى البناء وهو النون المؤكدة التى هى من خصائص الأفعال ...» (٣٩١).

(١٠٦) «(وبعد أن المصدرية، تعويض ما عنها) بعد حذفها (ارتكب كمئل: أما أنت برأ فاقترّب)، الأصل: لأن كنت برأ، فحذفت اللام للاختصار، ثم (كان)، فانفصل الضمير، وزيدت (ما) للتعويض، وأدغمت النون فيها للتقارب، (٣٩٢).

(١٠٧) «(واستثن مجروراً بـ «غيره») لإضافته له حال كونه (معرباً بما لمستثنى به (إلا) نسباً) من وجوب نصب، واختيار وإتباع على ما تقدم، ولكونها موضوعة فى الأصل لإفادة المغايرة، شركت (إلا) فى الإخراج ومعناه: المغايرة، ولم تكن متضمنة معناها فلهذا لم يبين، (٣٩٣).

(١٠٨) «(إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإنثاء بنى لشبهه حينئذ بالماضى. وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين: للعموم والاختصاص.

فأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه. قال: وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين: أنه لحق هذا ما لحق هذا، وأن المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل ...

قلت: ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذ أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل أل أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، (٣٩٤).

(١٠٩) «بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال السكون؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، (٣٩٥).

(١١٠) «العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ...» (٣٩٦)

(١١١) «الأصل في تقدير الحرف أن يقدّر ساكناً؛ لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل ...» (٣٩٧).

(١١٢) «الأصل في الربط للضمير، ولهذا يربط به مذكوراً، ومحذوفاً ...» (٣٩٨).

(١١٣) «وندر مجيء خبر (عسى)، و(كاد) اسماً مفرداً ... وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل، (٣٩٩).

(١١٤) الإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها، تقول مثلاً: قام زيد، ثم تقول في النفي: ما قام زيد، وفي الاستفهام: أقام زيد؟ وفي النهي: لا تقم، وفي الأمر: قم، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير، وكلما كان فرعاً احتاج إلى ما يدل به عليه، كما احتاج التعريف إلى علامة من (أل) ونحوها؛ لأنه فرع للتكثير، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف؛ لأنه فرع للتذكير ...» (٤٠٠).

(١١٥) «تصغير (ذا) (ذياً)، وأصله: ثلاث ياءات: عين الكلمة، وياء التصغير، ولام الكلمة، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى؛ لأن الثانية للتصغير

فلا تحذف، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركة، والألف فيها بدل عن المحذوف، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ... (٤٠١).

(١١٦) الدليل على أن الفرع هو الذى ينبغى أن تجعل فيه العلامة لا الأصل: أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع، ولم يجعلوا علامة الإفراد، لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التصغير، ولم يجعلوا علامة التكبير، لأن التصغير فرع عن التكبير، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتكبير علامة؛ لأن التعريف فرع عن التكبير، فإن كان التكبير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن فى التعريف، وهى التثنية نحو قولك: سيويه وسيبويه آخر، وأشباه ذلك فى اللسان كثير، (٤٠٢).

(١١٧) «الفروع هى المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة ... بدليل أنك تقول فى المذكر: قائم، وإذا أردت التانيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلاً فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت رجلاً، فأدخلت العلامة فى الفرع الذى هو التعريف، ولم تدخلها فى التكبير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين، لتدل بها على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلاً لما احتاج إلى علامة ...» (٤٠٣)

(١١٨) يقول فى «الميزان الصرفى»: «وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء:

أحدها: الاشتقاق، فإن دلّ على أن ألف ضارب، وهمز اضرب، وراء ضرب زوائد. الثانى: شبه المشتق، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله: ألف قذال، ووو عجز، وياء كتيب، فإنها تسقط فى الجمع وهو: قذل، وعجز، وكتب، والجمع فرع، والإفراد أصل فذل على زيادتها فيه ...» (٤٠٤).

(١١٩) «وأما قول ابن مالك فى قول النبى ﷺ «أو مخرجي هم»؛ فالأصل فيه وفى أمثاله: تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم عليها من أدوات الاستفهام فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جىء بعده بأخواتها ... لأن أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهى معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم على جزء مما عطف.

ولكن خصبت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، فأرادوا التنبيه عليه فكانت بذلك لأصالتها في الاستفهام (٤٠٥).

(١٢٠) يقول عن (اسم الفاعل): «ويضاف لمفعوله» جوازاً نحو: هديا بالغ الكعبة، (٤٠٦)، «بذلك جامع الناس» (٤٠٧)، «غير مخلى الصيد» (٤٠٨).

قال أبو حيان: وظاهر كلام سيبويه: أن النصب أولى من الجر، وقال الكسائي: هما سواء، ويظهر لي أن الجر أولى؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع؛ فالحمل على الأصل أولى، (٤٠٩).

(١٢١) يقول عن (الفاء) التي تقع في جواب (أما): «يجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فيجذب القول استغناء عنه بالمقول، فيتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً....» (٤١٠).

(١٢٢) «وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر، ولذا لم تلتق بالوصف نحو: الصلواتي؛ وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتصلت بغيره للشبه به» (٤١١).

(١٢٣) «وفي (الذي)، و(التي) لغات، إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل» (٤١٢).

(١٢٤) «وإذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى: وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه، (٤١٣)، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالأسم فالقياس تقديمه، وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة؛ لأنه من قبيل المفرد....» (٤١٤).

(١٢٥) «ويقال جندف النعت) مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذفه عكس المقصود» (٤١٥).

(١٢٦) يقول في باب (الظروف والمجرور): «(ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء، و(من) في نحو وكفى بالله شهيداً» (٤١٦)، «وهل من خالق غير الله» (٤١٧)، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي. والأصل أن أفعالا قصوت عن الوصف إلى الأسماء، فأعيت

على ذلك بحروف الجرّ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلا اللام المقوية) فإنها تتعلق بالعامل المقوى نحو: مصدقاً لما معهم، (٤١٨)... (٤١٩).

(١٢٧) يقول في باب (البدد): «والنكته في إثبات التاء في المذكر أن العدد كله مؤنث، وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث؛ لقصد الفرق ولم يعكس؛ لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلاقة أحق، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث...» (٤٢٠).

(١٢٨) «وإنما كانت علامة التصغير ياء؛ لأن الأولى بالزيادة حروف المد، واللين. والجمع: قد أخذ الألف، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصل، فجاءوا بالياء؛ لأنها أقرب إلى الألف».

وزعم بعض الكوفيين... أن الألف قد جعل علامة للتصغير كقولهم: هدهد، وتصغيره: هدهاد، ودابة، وشابة، والتصغير: دوابة، وشوابة بالألف.

وأجيب بأن الأصل دويبة، وشويبة، فأبدلت الألف من الياء، وبأن هدهاد اسم موضوع للتصغير، لا أنه تصغير هدهد. (٤٢١).

(١٢٩) «الاسم أصل للفعل والحرف».

... ولذلك جعل فيه التثوين دونهما ليدلّ على أنه أصل أنهما فرعان... وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعية الفعل والحرف فيه... (٤٢٢).

(١٣٠) «الأصل مطابقة المعنى للفظ، ومن ثم قال الكوفيون: إن معنى أقبل به في التعجب أمر كلفظه. وأما البصريون فقالوا: إن معناه: التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة، فليكن مقروكاً هنا...» (٤٢٣).

(١٣١) «الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازماً للام على الأصل، واستغنى

في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة؛ لدلالة الخطاب على المعنى المراد... (٤٢٤).

(١٣٢) «الإضافة تردُّ الأشياء أصولها، ولذلك أعربت (أى) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة، فردتها إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء. وإذا أضيف ما لا ينصرف ردَّ إلى أصله من الجر، (٤٢٥).

(١٣٣) «الإضمار خلاف الأصل، ولذلك ردَّ على قول من قال: إن الاسم بعد (لولا) مرتفع بفعل لازم الإضمار، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل... (٤٢٦).

(١٣٤) يقول عن التركيب إنه: «خلاف الأصل؛ لأنه بعد الإفراد...» (٤٢٧).

(١٣٥) يذكر أن التثنية تردُّ الأشياء إلى أصولها ثم يقول: ومما تردُّه التثنية إلى الأصل، قولهم: أبوان، وأخوان، وحموان، وفموان، وقميان، ويديان، ودميان، وذواتا فى تثنية ذات، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التى هى الأصل نحو: فتيان، وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واوٍ وَاوًا، (٤٢٨).

(١٣٦) «التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، ولذلك تظهر التاء فى المؤنث الخالى منها، إذا صغرت كقولك فى قَدْر: قَدِيرَةٌ، وفى قَوْسٍ قَوْسَةٌ، وفى هِنْدٍ هِنْدِيَّةٌ، (٤٢٩).

وبذلك فإن ما ذكره السيوطى نظرياً من أن المسائل التى استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة قد ظهر جلياً من خلال كتبه التطبيقية.

ثالثاً : أدلة فرعية ملحقمة بالأصول النحوية

ذكر السيوطى أنواعاً أخرى من الأدلة جعلها تحت عنوان «فى أدلة شتى»، وقد نقلها عن الأنبارى وابن جنى وغيرهما وربّهما بناء على ما ارتضاه .

وقد ذكر الأنبارى بعض هذه الأدلة، وجعلها ملحقمة بالقياس فقال تحت عنوان: (فى ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال): «اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد العصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم، وقد يكون بالأولى، وقد يكون ببيان العلة، وقد يكون بالأصول» (٤٣٠).

فالأنبارى قد ذكر هنا أربعة أنواع من الاستدلال، وهى الأدلة التى يكثر التمسك بها على حدّ قوله، أى أن هناك أنواعاً أخرى من الأدلة: منها: فصل جعله تحت عنوان فى الاستحسان (٤٣١)، وفصل جعله تحت عنوان (فى الاستدلال بعدم الدليل فى الشيء على نفسه) (٤٣٢)، وقد فصل بين الفصلين بأربعة فصول. ولعلّ هذا مما وقع فيه الأنبارى من أخطاء فى منهج ترتيب كتابه (لمع الأدلة)، وهذا ما يمتاز به كتاب الاقتراح عن كتاب لمع الأدلة، إذ فيه الترتيب والتنظيم (٤٣٣).

وأما ابن جنى فقد ذكر باباً تحت عنوان (باب فى عدم النظر) (٤٣٤)، وباباً آخر تحت عنوان (باب فى الاستحسان) (٤٣٥) نقلهما عنه السيوطى.

ومن ذلك كله نص السيوطى على أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر، وذكر منها ثمانية مجموعة من كلام الأنبارى وابن جنى وغيرهما ومرتبّة ترتيباً يُحمد للسيوطى - رحمه الله - وهى: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل فى الشيء

على نفيه، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم الظنير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بـ (الباقى).

وهناك تفصيل ذلك:

(١) الاستدلال بالعكس:

وهذا النوع من الاستدلال أخذته النحاة من الأصوليين الذين يعبرون عنه بـ (قياس العكس)، ويعرفونه بأنه: إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع؛ لافتراقهما في العلة، (٤٣٦).

وقد مثل له السيوطي فيما ينقله عن الأنباري بقوله: «منها: الاستدلال بالعكس، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف (٤٣٧) - يقصد السيوطي المخالفة بينه وبين المبتدأ - لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن منصوباً دلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني، (٤٣٨)».

فاستدل السيوطي - هنا - بعدم نصب المبتدأ على أن «الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الظرف، وإلا فإعماله في الثاني دون الأول تحكم وتزجيج بلا مرجح، فاستدل بعكس الحكم على نفيه، (٤٣٩)».

(٢) الاستدلال ببيان العلة:

ويستدل ببيان العلة عند الخلاف حول إيجاب الحكم أو نفيه: «فيجعلون وجودها دليلاً على وجود الحكم (وهو ما يسمى الطرد) كما يجعلون عديمها دليلاً على عدمه (وهو ما يسمى العكس)»، (٤٤٠).

وهو كما يذكر السيوطي فيما ينقله عن الأنباري ضربان: أحدهما: أن يبين علة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف لوجود بها الحكم.

والثاني: أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف لعدم الحكم، (٤٤١).

ومعروف أن الحكم يدور مع علته حيث داوت وجوداً وعدمًا؛ فأينما وجدت العلة وجدت الحكم.

وقد مثل للأول بقوله: «فالأول: كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً» (٤٤٢).

ومثل للثاني بقوله: «والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إن) المنفصلة عن الثقلية فيقول: إنما عملت (إن) الثقلية؛ لشبهها بالفعل، وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا نعمل» (٤٤٣).

(٣) الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

ذكر السيوطي قول الأنباري: «وهذا إنما يكون في ما إذا ثبت لم يخف دليله فيجوز الاستدلال بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدل على نفي أن الكلمات أربعة، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة فتقول: لو كانت الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة» (٤٤٤).

ثم يرد على من يزعم أن النافي لا دليل عليه فيقول: «وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل؛ فكما يجب الدليل على مثبت يجب أيضاً على النافي» (٤٤٥).

وعدم الدليل على نفي الحكم هو الوجه السلبى للاستقراء؛ «لأن ما ثبت بالاستقراء قد ثبت بالإيجاب كأقسام الكلم وأنواع الإعراب إلخ فإذا أردنا استعمال دليل النفي أمكن أن نقول: إن الدليل على أن الأقسام ثلاثة أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص في هذا العدد وذلك لما نعرفه عن جهد النحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي، فلما لم يقد دليل يعارض أن أقسام الكلام ثلاثة أو أنواع الإعراب غير ما هي ثبت أنها ما هي» (٤٤٦).

ولقد أكثر السيوطي من الاستعانة بهذا الدليل، ومن ذلك:

يقول في باب (اسم الفاعل): «(تجب) الإضافة (إن كان ماضياً نحو: ضارب زيد أمس)؛ إذ لا يجوز النصب ... (أو) كان (المفعول ضميراً) متصلاً به نحو: زيد مكرم» (٤٤٧).

(وقيل) ... محله نصب، وزال التنوين أو النون في: مكرمك ومكرمك؛ بالطفاء الضمير لا للإضافة، قالاً لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة وموجب الجر الإضافة؛

وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعين سبباً له. ورُدَّ بالقياس على الظاهر فإنه لا يحذف التثنيين فيه إلا للإضافة، ويتعين النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل (أل)، وخلا منها الظاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير ... (٤٤٧).

ويقول عند حديثه - في حروف العطف - عن (حتى): «(حتى) هي (كالواو) لمطلق الجمع». (وقيل): هي (للترتيب) قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل ... (٤٤٨).

ويقول عند حديثه - في حروف العطف - عن (أم): «(وزعم ابن كيسان أن أصلها: أو) أبدلت واوها ميماً فتحولت إلى معنى يزيد على معنى (أو)».

وقال أبو حيان: وهي دعوى بلا دليل، ولو كانت كذلك لاتفتت أحكامها وهما مختلفان من أوجه: منها: أن السؤال بـ (أو) قبله بـ (أم) وأنه يقدر مع (أو) بأحد، ومع (أم) بأى. وأن جواب (أو) (بتعم) أو (لا). وجواب (أم) بالتعيين بالاسم أو الفعل ... (٤٤٩).

ويقول عند بيانه لحديث موسى والخضر: «وقوله: (ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور من هذا البحر): ليس هذا الاستثناء على ظاهره؛ لأن علم الله لا يدخله النقص، فقيل: نقص بمعنى أخذ، وهو توجيه حسن، فيكون من باب التضمنين، ويكون التشبيه واقعاً على الأخذ لا على المأخوذ منه، وقيل: المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول التبعية؛ لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبعض والمعلوم هو الذى يتبعض، ... وقيل: «لأنه يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا» (٤٥٠). أى: ولا الذين ظلموا، لكن قال ذلك أبو حيان فى (البحر): إن إثبات (إلا) بمعنى (ولا) لا يقوم عليه دليل، (٤٥١).

ويقول فى حديث: «وإن وجدتَ لبحراً» (٤٥٢): قال الخطابى: (إن) هنا نافية، واللام فى (البحراً) بمعنى (إلا)، أى: ما وجدناه إلا بحراً، والعرب تقول: إن زيد لعاقل، أى: ما زيد إلا عاقل، والبحر من نعت الخيل، قال الأصمعى: فرس بحر إذا كان واسع الجرى.

قلت: هذا الذى أعزبه الخطابى مذهب كوفى، ... والبصريون يقولون فى هذا إن (إن) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، دخلت لام الابتداء للفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية.

قال أبو حيان: الكوفيون يرون أن (إن) هي النافية، واللام بمعنى (إلا)، وهذا باطل؛ لأن اللام لا تعرف في كلامهم بمعنى (إلا). وقال ابن مالك: قولهم إن اللام بمعنى (إلا) دعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من (إن)، فكان يقال: لم يَمَ لزيد، ولن يقعد لعمرو بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم استعمالها كذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد (٤٥٣).

(٤) الاستدلال بالأصول:

والأصل هو ما جرده النحاة بالاستقراء الناقص، الذي أجروه على الكلام الفصيح سواء أكان ذلك أصل وضع أم أصل قاعدة. فإذا أصلا جطوه مقيساً عليه ما ظل مطرداً، وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم. فإذا نص أصل القاعدة على أن رتبة الفاعل قبل رتبة المفعول في نحو (حيالك الله). وإذا قال الأصل (الرفع سابق على النصب) فمن قال: إن المضارع (مرفوع لتجرده من الناصب والجزم) فقد خالف أصلاً نحوياً؛ لأن القول بالتجرّد معناه سبق النصب على الرفع، وهكذا يصبح الأصل من جملة الأدلة عند الحاجة والجدل، (٤٥٤).

وقد استدلل السيوطي فيما نقله عن الأتباري بالمثال قائلاً: كأن يستدل على إبطال أن رفع المضارع لتجرده من الناصب والجزم بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً عليّان الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم، فإن قيل: فهب أن الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فلم قلتم: الرفع في

الأفعال قبل الجزم؟ قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل (٤٥٥).

وقد اعترض بعض الباحثين على هذا الاستدلال من عدة أوجه، فمن الممكن أن نقول إن التعرّى أسبق من التقييد، فالتعرّى أولاً، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازماً للتعرّى، كما يمكن القول إن الفعل المضارع رفع لأنه لم يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم فيجزمه دون مس' لأسبقية الرفع للنصب والجزم، يضاف إلى ذلك أن عوامل النصب والجزم في الفعل المضارع عارضة، وعندما لا تأتي هذه العوارض فإن المضارع يأخذ الحكم الأول، ولما كان الرفع الأول، أخذ الفعل المضارع الرفع (٤٥٦).

(٥) الاستقراء:

الاستقراء لغة: يأتي في اللغة دلالة على التتبع والظن والتلمّس، إذ يقال: قَرَوْتُ الْأَرْضَ وَتَقَرَّيْتُهَا وَاسْتَقَرَّيْتُهَا: تَتَبَعْتُهَا (٤٥٧).

اصطلاحاً: يأتي اصطلاحاً بنفس المعنى اللغوي، وهو أن يتتبع العالم أو الدارس الظاهرة المعينة وينظر فيها. وقد يكون الاستقراء تاماً وقد يكون ناقصاً (٤٥٨).

فالاستقراء هو: تتبّع الجزيئات لإثبات أمر كلي، (٤٥٩).

ومن الأمثلة على ذلك عند السيوطي ما يأتي:

- يرى أن الفرق بين (السين) و(سوف) من وجهين:

الأول: التراخي في (سوف) أشد منه في (السين) بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: «وسوف تسألون» (٤٦٠)، وطال الأمد والزمان، وقال تعالى: «سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم» (٤٦١) فتعجل القول.

والثاني: أنه يجوز دخول اللام على (سوف)، ولا تكاد تدخل على (السين) (٤٦٢).

- يرى أن الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف. ولا رابع لها، والأدلة على ذلك ثلاثة: أحدها: الأثر ... الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن بعدهم.

الثالث: الدليل العقلي، ولهم في ذلك عبارات ... (٤٦٣).

- وذكر أن العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً ثم قال: ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب. المنقول عن المركب كتابت شرّاً، أو شاب قرناها، أو عن الجمع

نحو: كلاب، وأنمار، وعن التثنية نحو: ظبيان وعن مصغّر: كعمير، وسهيل، وزهير، وحرث، وعن منسوب: كربي، وصيفى، وعن اسم عين كثور وأسد لحيوانيين، وجعفر لذهر، وعمرو لواحد عمرو^(٤٦٤) الأسنان، فإنه نقل عن حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة، وعن اسم معنى ك: زيد وإياس مصدري زاد، وآسى إياساً. وليس هو مصدر: أيس مقلوب: يس، لأن مصدر المقلوب يأتي على الأصل، وعن اسم فاعل: كمالك، وحاتم، وفاطمة، وعائشة، وعن اسم مفعول: كمسعود، ومظفر، وعن صوت: ك (ببة)^(٤٦٥)، وعن الفعل الماضي: ك (شمر)، و (بذر)، و (عثر)، و (خضم)، ولا خامس لها على هذا الوزن، وكعصب. وعن المضارع: ك (يزيد)، و (يشكر) و (يعمر) و (تغلب). وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين: أحدهما: سمى بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم: (اصمت) لواد بعينه. والثاني: مع الفاعل في قولهم: (أطرقاً) لموضع معين.

قلت: وينبغي أن يزداد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة، وشيخ وعفيف، ومن أفل التفضيل كأحمد، فإنه أولى من نقله من المضارع،^(٤٦٦).

- ويذكر في باب (القلب) أن: أكثر ما يكون القلب في المعلن والمهموز كهاري في هائر^(٤٦٧) وشاكي السلاح في شائك، وراء في راى، وآبار في آبار ومنه في غيرهما: (عملى) فى (لعمري). وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء.

قال أبو حيان: دليل ذلك الاستقراء؛ فأكثر ما جاء القلب فى ذوات الواو نحو: شاك، وهار، ...،^(٤٦٨).

- يقول فى (أبنية الفعل) عن الفعل الذى على وزن (فعل) يكسر العين: «ولزومه أكثر من تعديه، فإن أكثر الأفعال التى جاءت على (فعل) لازمة استقراء»^(٤٦٩).

- يقول فى باب المصدر: «(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله متوناً استقراء»^(٤٧٠).

- يقول فى باب التمييز: «ومقتضى الاستقراء»^(٤٧١) أن تمييز (كأين) لا يكون جمعاً، فليست كمثل (كم) الخبرية فى ذلك،^(٤٧٢).

- وذكر فى باب (الاستثناء من العدد): «... وجميع ما استدل به محتمل التأويل، والمستقراً من كلام العرب هو استثناء الأقل...»^(٤٧٣).

وزعم الزمخشري أن (بات) يأتي بمعنى (صار) . قال ابن مالك: وليس بصحيح؛ لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء (٤٧٤) .

- ونذكر رأياً يقول: «إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل بعد اعتبار اللفظ. ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف، ثم يذكر الاعتراض على هذا الرأي قائلاً بأن الاستقراء دلٌّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارد دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد» (٤٧٥) .

- وعند ذكره لحديث: «لا تلبسوا القمص ولا العمائم ولا السراويلات ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد النطين فليلبس الخفين» (٤٧٦) قال: قال ابن المنير: فيه استعمال (أحد) في الإثبات، وقد خصّوه بضرورة الشعر. قال: والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الإثبات إلا إن كان يعقب النفي، (٤٧٧) .

- ونذكر أن (إن): «التأكيد بها أقوى من التأكيد باللام، قال: وأكثر مواقعها بحسب الاستقراء الجواب لسؤال ظاهراً ومقدراً إذا كان للسائل فيه ظن» (٤٧٨) .

(٦) الاستدلال بعدم النظر:

ولم يذكره (الأنباري) وذكره (ابن جنى)، ويذكر السيوطي أنه: كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدلل المازني ردّاً على من قال: (إن (السين) و(سوف) ترفعان الفعل المضارع، بأنّا لم نرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام وقد قال تعالى: ولسوف يعطيك ربك (٤٧٩)، (٤٨٠) .

ويخلص (السيوطي) ما ذكره (ابن جنى) في (الخصائص) فيقول: «وإنما يستدلّ بعدم النظر على النفي حيث لم يقدّم الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، مثاله: (أندلس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه: (أنفعل)، وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة، إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعل)، فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال واللام والسين، وفي

أولها همزة. ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو (مدحرج) ربابه؛ فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن (أَنْفَعْلُ) وإن كان مثلاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية كنون (عنبر) فالدليل يقتضى كونها أصلاً؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فَعْلَالُ)، (٤٨١).

وذكر السيوطي أنه: «إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجد له نظير» (٤٨٢).

وقد أكثر السيوطي من الاستعانة بعدم النظير في الاستدلال، ومن ذلك:

- ذكر في باب (أسماء الأفعال) عن (ثنية (هاء) وجمعها: اعلم أن (هاؤماً) و(هاؤم)

نادر في العربية لا نظير له، ألا ترى أن غيره من: صة، ومة لا يظهر فيه الضمير البتة، وهو مع ندوره غير شاذ في الاستعمال، ففي التنزيل: «هاؤم اقرءوا كتابيه» (٤٨٣)، (٤٨٤).

- ويقول في باب (إعراب ما لا ينصرف) عن (زنة (مفاعل) أو (مفاعيل): ... وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها غرغ من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد، (٤٨٥).

- ويذكر في باب (إعراب ما لا ينصرف) أن أسماء السور أقسام: السادس: المركب كطاسين ميم، فإن لم يضاف إليه (سورة) ففيه ... وذكر ثلاثة آراء ... وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديرًا، ففيه الرأيان، - يقصد الحكاية أو الإعراب غير مصروف - ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضاعفاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه. أما كهيصص، (٤٨٦)، «حم عسق» (٤٨٧) فلا يجوز فيهما إلا الحكاية سواء أضيف إليها سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لها في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج؛ لأنه لا يركبه أسماء كثيرة (٤٨٨).

- وذكر في إعراب الأسماء الستة اثني عشر مذهباً ومن هذه المذاهب: «أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً» (٤٨٩) وقال عن هذا الرأي: «ورد بأنه لا نظير له» (٤٩٠).

ومنها: «أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع»^(٤٩١) وقال عن هذا الرأي: «وردّ بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة»^(٤٩٢).

- ويذكر اختلافهم في المضاف إلى باء المتكلم، «فـ: بـ: مبنى، وكسرتة كسرة بناء؛ لأنه لا يحدثها عامل الجر. وعلّة بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف؛ لأن كل مضاف، لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء. وقيل: معرب لعدم علّة البناء، ولأن الإضافة إلى المبنى لا توجب بناء المضاف، ولا تجوزّه إلا في الظرف، وفيها أجرى مجراه كـ (مثل) و (غير)، فوجب أن يكون معرباً.

وقيل: لا معرب ولا مبنى؛ لأن الإعراب غير موجود والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بعدمها، أو يكون للأسم منزلة بين منزلتين. ونحو ذلك: الرجل ونحوه ممّا فيه ألف ولا م، فإنه لا منصرف؛ لأن الصرف التثوين، ولا تنوين، ولا غير منصرف، لأنه لا يشبه الفعل. والجواب: أن هذا لا نظير له^(٤٩٣).

- وذكر السيوطي أنه: «لم يجرى (فعل) إلا (نرجس) ... وهو فارسيّ معرب ... وقد ذكره النحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام ...»^(٤٩٤).

- ويقول: «إنما لم يبنوا اثني عشر؛ لأنه لا نظير له، إذ ليس لهم مركب صدره مثلي»^(٤٩٥).

- ويقول عن جموع الكثرة: «... فإن تماثل أحد المثالين بحذف بعض، وإبقاء بعض، أبقى ماله مزية في المعنى أو اللفظ، وحذف الآخر. مثال المعنى نحو: منطلق، ومعتمل: الميم، والنون، والتاء زوائد فيحذف النون ولا تاء، وتبقى الميم، فيقال: مطالق، ومعالم؛ لأن الميم زيد لمعنى، وهو الدلالة على اسم الفاعل، وزيادتها مختصة بالأسماء بخلاف النون والتاء، فإنهما يزدان في الأسماء والأفعال.

ومثال اللفظ نحو: استخراج، يقال في جمعه: تخارج، فتبقى التاء، وتحذف السين؛ لأن بقاءها وحذف السين أدى إلى وجود النظير نحو: تجافيف، وتماثيل والعكس يؤدي إلى عدم النظير؛ لأنه يصير: سخاريج، ومفاعيل وهو معدوم في أبنية كلامهم»^(٤٩٦).

- ويذكر أنه إذا كان الاسم علماً مرتجلاً، فإنك تجمع جمع ماوازنه من أسماء الأجناس إذا كان له نظير في الأوزان، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير مراعيًا للموافقة في التذكير والتأنيث.

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكر، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس

المؤنث. مثال ما له نظير: زينب، وسعاد، وأد، فيجمع زينب علي زينب كما تجمع (أرنبا) على (أرناب)، و(سعاد) على (أسعد) كما تجمع كراع على أكرع... ومثال ما لا نظير له: ضرب إذا ارتجلت علماً من الضرب على وزن فعال، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع برثن، لأنه قاربه في الوزن، (٤٩٧).

(٧) الاستحسان:

وهو مأخوذ من الأصوليين. ويمكننا أن نعه من القياس الخفى (٤٩٨) يقول السيوطي: القياس جلى وخفى: فمن الأول قياس حذف النون من المثني في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني، قال أبو حيان: وقياس المثني على الجمع قياس جلى، (٤٩٩).

فالسويطي هنا قد ذكر أن القياس نوعان: جلى وخفى، وقد مثل للنوع الأول، وترك الثاني دون تمثيل مما يجعلنا نرى أن الاستحسان من القياس الخفى بدليل قول (السيوطي) عن (ابن جنى): «دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف» (٥٠٠)؛ فنضع الدلالة يشير إلى خفاء القياس.

والاستحسان نوعان: الأول: استحسان العرب ويكون ذلك بإجماعهم. والثاني: استحسان النحاة ويكون باستحسان أحدهم. والفرق بين الأول والثاني أن الأول عام والثاني شخصي وخاص، (٥٠١).

وقد سبق أن تناولنا النوع الأول عند تناولنا لإجماع العرب وبها نحن الآن نتناول استحسان النحاة: ومن ذلك - تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو: (الفتوى) و(التقوى)، فإنهم قبلوا الياء هنا وأوأك من غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، من ذلك

قولهم في تفسير حسن: (حسان)، فهذا كـ (جيل) و (جبال)، وفي (غفور): (غفر) كـ (عمود) و (عمد). ولما ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة، فليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه لو كان واجباً لجاء في جميع الباب مثله، (٥٠٢).

- ومن الاستحسان - كما يذكر السيوطي: «ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه ونحو: (استحود) و (أطولت الصدود) و (مطيبة للنفس)» (٥٠٣).

- ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علته، (٥٠٤) كقول أحدهم (مياثق) في جمع (مياثاق) «فإن الشائع في جمع (مياثاق) (مواثق) يرد الواو إلى أصلها لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسنت هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب وإن زالت العلة من حيث إن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالا وتصحيحاً. قال ابن جني: قياس تحفيره على هذه اللغة أن يقال: (مياثيق)» (٥٠٥).

- ومنه: «إذا اجتمع التعريف العلمي والتأنيث السماعي أو العجمة في ثلاثي الساكن الوسط كهند ونوح فالقياس منع الصرف والاستحسان الصرف لخفته» (٥٠٦).

- ومنه قول السيوطي: «(والحذف) للتاء (في) فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو: (نعم الفتاة، وبئست المرأة) استحسنا؛ لأن قصد الجنس فيه على سبيل المبالغة في المدح أو الذم (بين) ولفظ الجنس مذكر، ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول: نعمت الفتاة وبئست المرأة» (٥٠٧).

- ويقول في باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل: «صفة استحسنت جرُّ فاعل معنى بها) بعد تقرير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها هي (المشبهة باسم الفاعل) فخرج بما ذكره نحو: زيد ضارب أخوه، وما زنته: زيد كاتب أبوه، واستحسان جرُّ الفاعل بأن تضاف إليه يدرك بالنظر في المعنى» (٥٠٨).

- ذكر أن المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف ... وله شروط ومنها تقدم نفي أو استفهام بأي أدواتها كـ (ما) و (لا) و (إن) و (غير)، وكالهمزة، وهل، و (ما)، و (من)، و (متى)، و (أين) ... إلخ. وذكر السيوطي أن ابن مالك شرطه استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بفتح ... (٥٠٩).

- ويرى أن من شروط عمل (ما) عمل (ليس): «فَقَدْ (إن)»، فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل... قال ابن مالك: لما كان عمل (ما) استحساناً لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة؛ لأن كلا منها حال أصلي، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين. وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة (إن)؛ لأن مقارنة (إن) نزيل شبهها بـ (ليس)؛ لأن (ليس) لا يليها (إن)، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال، (٥١٠).

- وذكر السيوطي أن الواو قلبت ياء استحساناً لا عن قوة علة في نحو: غديان (٥١١)، وعشيان (٥١٢)، أبيض ليّاح (٥١٣).

وقلبت الياء واواً استحساناً لا عن قوة علة في: التقوى، والبقوى (٥١٤)، والرعوى (٥١٥)، والفتوى. وقولهم: عرى الكلب عوبة وعوة، (٥١٦).

- وذكر السيوطي أن الأصمعي منع وصف المنادى المبني؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت.

والجمهور على الجواز، لكثرة وروده، ولأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة فكان القياس ألا تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: صرباً زيداً، لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحساناً، فلا يراد على ذلك، كما أن فعال العلم لما بني حملاً على فعال الأمر لم يتعد إلى سائر أحواله، (٥١٧).

وقد ذكر السيوطي عن الأنباري اختلاف النحاة في الأخذ بالاستحسان والاستدلال به فقال قوم: إنه غير مأخوذ به؛ لما فيه من التحكم وترك القياس. وقال آخرون: إنه مأخوذ به، (٥١٨). واختلف هؤلاء في معناه: «فقيل: هو ترك قياس الأصول لدليل، وقيل: هو تخصيص العلة، (٥١٩).

ومثال ترك الأصول لدليل ما ذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ

الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول، وألا يكون جزءاً منه، (٥٢٠)

ومثال تخصيص العلة وذلك بأن نقول: «إنما جمعت (أرض بالواو والنون فـقـيل (أَرْضُون) عوضاً من حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن نقول في (أرض): (أَرْضْه) فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلة غير مطردة؛ لأنها تنقُصُ بـ (شمس) و(نار) و(قَدِر) فإن الأصل فيها: (شمسة) و(نارة) و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون، (٥٢١).

(٨) الدليل المسمى بـ (الباقى):

ومثال ذلك ما يذكره السيوطي قائلًا: «قولنا: الدليل يقتضى أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكن الأصل فيه البناء؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعله اقتضت ذلك، فبقى الجر على الأصل الذى اقتضاه الدليل من الامتناع، (٥٢٢).

وقد جعلت هذه الأدلة ملحقة بالأصول - لا بالقياس وحده -؛ لأنها ترجع إلى ثلاثة أصول هي السماع، والاستصحاب، والقياس.

فالاستقراء ملحق بالسماع؛ لأنه ليس إلا أن يتتبع الدارس ظاهرة معينة، ولا يكون ذلك إلا من خلال السماع.

والاستدلال بالأصول يمكن إلحاقه بالاستصحاب؛ فمسائل الأصل مرتبطة بالاستصحاب وكذلك الدليل (الباقى) يلحق بـ (الاستصحاب)؛ لأن الاستصحاب ما هو إلا إبقاء الأمر على ما كان عليه.

وأما الاستحسان؛ فقد سبق أن ذكرنا أنه القياس الخفى؛ لأنه يعد نوعاً من ترك القياس لدليل أو تخصيص العلة.

وكذلك الاستدلال بالعكس؛ لأنه إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع، وكذلك الاستدلال ببيان العلة وبعدم الدليل في الشئ على نفيه وغيرها يمكن إلحاقه بالقياس ولو بوجه.

وقد جعل الدكتور تمام حسان هذه الأدلة من الأدلة التي تستعمل في الجدل النحوي في الاستدلال، وذلك عند تطبيق الأدلة النحوية.

وحاول أن يحدّد موقع هذه الأدلة بين عناصر البنية الهيكلية للنحو؛ فجعل الاستدلال بالاستقراء دليلاً ملحقاً بـ (السماع)، أما الاستدلال بالأصول فهو ملحق بـ (الاستصحاب)، وأما الاستدلال ببيان العلة، وبالاستحسان، والعكس، وعدم النظر، وعدم الدليل في الشئ على نفيه، والدليل (الباقى) فجعلها أدلة ملحقة بالقياس (٥٢٣).

ثم ختم كلامه بملاحظتين:

(أ) «أن هذه الأدلة جزء من الجدل في النحو، وليست جزءاً من منهج استنباط القواعد. وأكثر رواجها عند المتأخرين، وفي عصر المأمون.

(ب) ومع ذلك لا ينبغي أن ندعى أن النحاة قد نقلوا هذه الأدلة عن المنطق، وكل ما يمكن قوله: إنهم تأثروا في استعمالها بالمنطق، وفرق بين النقل والتأثر» (٥٢٤).

الهوامش

- (١) ط٤ / ٦٤ .
 - (٢) المعجم الوسيط ١/ ١٤٠ جمع.
 - (٣) الكتابات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي (ت ١٠٩٤هـ / ١٦٨٣م) قابله علي نسخه ... د. عدنان درويش، د. محمد المصري - مؤسسة الرسالة ط٢ سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م ص ٤٢ .
 - (٤) أصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي ط٢ - سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م - مطبعة دار التاليف ص ٢١٦ .
 - (٥) الكتابات ص ٤٢ .
 - (٦) أصول الفقه ص ٢١٦ .
 - (٧) أصول الفتح الإسلامي ص ٥١ .
 - (٨) السابق ص ٥٢، ٥١ .
 - (٩) الاقتراح ص ٩٥ .
 - (١٠) الاقتراح ص ٦٦ .
 - (١١) الاقتراح ص ٦٦، للفصائل ١/ ١٩٠ .
 - (١٢) دراسة في النحر الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء - رسالة ماجستير من جامعة الفتح - طرابلس - للمختار أحمد ديرة - دار فتيبة ط١ سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م ص ١٩٤ .
- وقد فرق بعض الدارسين بين إجماع الأصوليين وإجماع للنحاة في أن الإجماع عند الأصوليين محدد زمنه بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى؛ فلا لزوم لإجماعهم مادام الرسول بينهم. أما بعد موته ﷺ فإن الإجماع كان أمراً جائزاً بعكس إجماع النحاة فإنه لم يحدد بزمن، إذ إننا نجده في كتاب سيبويه وقد عاش في عصور الاحتجاج، كما نجده في عصرنا هذا في قرارات المجامع اللغوية وما بين هذا وذلك علي مر العصور لم يخفت صوت الإجماع.
- نظرة: دراسات نحوية - لأحمد سليمان ياقوت ص ١٤٥ .

- (١٣) المطالع السعيدة / ٦٨ .
- (١٤) المطالع السعيدة / ٦٩ .
- (١٥) المطالع السعيدة / ٦٩ .
- (١٦) المطالع السعيدة / ١١١ .
- (١٧) المطالع السعيدة ص ١٦٦ شرح الألفية ص ٨٤ .
- (١٨) الهمع ١ / ١١٨ . وينظر: المطالع السعيدة ص ١٤٦ .
- (١٩) الهمع ١ / ١٤٠ .
- (٢٠) الهمع ١ / ١٤١ .
- (٢١) الهمع ١ / ١٤١ .
- (٢٢) الهمع ١ / ١٥٠ .
- (٢٣) الهمع ١ / ١٨٨ .
- (٢٤) الهمع ١ / ١٩٦ .
- (٢٥) الهمع ١ / ٢٠٧ .
- (٢٦) الهمع ١ / ٢٠٨ .
- (٢٧) الهمع ١ / ٢٢٤ .
- (٢٨) الهمع ١ / ٢٥٠ .
- (٢٩) الهمع ١ / ٥٢ .
- (٣٠) الهمع ١ / ٥٨ .
- (٣١) الهمع ١ / ٧١ .
- (٣٢) الهمع ١ / ٧١ .
- (٣٣) الهمع ١ / ٨٢ .
- (٣٤) الهمع ١ / ١٠٣ .
- (٣٥) الهمع / ٣٥٤ .
- (٣٦) الهمع ١ / ٣٦٠ / ٣٦١ .
- (٣٧) الهمع ١ / ٣٦٤ .
- (٣٨) الهمع ١ / ٣٧٥ .
- (٣٩) الهمع ١ / ٤١٦ .

- (٤٠) الهمع ١/ ٤٢٠ .
- (٤١) الهمع ١/ ٤٢٦ .
- (٤٢) المطالع السعيدة/ ١٦٩ .
- (٤٣) المطالع السعيدة/ ١٧٩ .
- (٤٤) المطالع السعيدة/ ٢١٨ .
- (٤٥) المطالع السعيدة/ ٢٣٥ .
- (٤٦) المطالع السعيدة/ ٢٤٧ .
- (٤٧) المطالع السعيدة/ ٢٥٥ .
- (٤٨) المطالع السعيدة/ ٢٧٨ .
- (٤٩) المطالع السعيدة/ ٢٩٩ .
- (٥٠) المطالع السعيدة/ ٣٤٠ .
- (٥١) المطالع السعيدة/ ٤٢٢ .
- (٥٢) البقرة/ ٢٥ .
- (٥٣) المطالع السعيدة/ ٤٧٠ .
- (٥٤) المطالع السعيدة/ ٤٧٢ .
- (٥٥) شرح الألفية/ ٤٣ .
- (٥٦) شرح الألفية/ ١٢٣ .
- (٥٧) شرح الألفية/ ١٢٤ .
- (٥٨) شرح الألفية/ ١٢٨ .
- (٥٩) شرح الألفية/ ٢٣٢، ٢٣٣ .
- (٦٠) شرح الألفية/ ٢٤٣ .
- (٦١) شرح الألفية/ ٢٥٤ .
- (٦٢) شرح الألفية/ ٢٦٣ .
- (٦٣) شرح الألفية/ ٣٠٩ .
- (٦٤) شرح الألفية/ ٣٣٣ .
- (٦٥) شرح الألفية/ ٣٤٦ .
- (٦٦) الأنشاه والنظائر ٧/ ٢٤ .

- (٦٧) التوبة / ١٠٦ .
- (٦٨) الكهف / ٨٦ .
- (٦٩) طه / ٦٥ .
- (٧٠) محمد / ٤٠ .
- (٧١) الإنسان / ٣ .
- (٧٢) الإنتقان في علوم القرآن ٤٤٨/٢ .
- (٧٣) الأشباه والنظائر ١٤٠/٣ .
- (٧٤) الأشباه والنظائر ١٤٢/٣ .
- (٧٥) الأشباه والنظائر ٢٤٤/٣ .
- (٧٦) الأشباه والنظائر ٢٤٩/٣ ، ٢٥٠ .
- (٧٧) الأشباه والنظائر ٣٢٦/٣ .
- (٧٨) الأشباه والنظائر ٣٢٧/٣ ، ٣٢٨ .
- (٧٩) الأشباه والنظائر ٣٥٣/٣ .
- (٨٠) الأشباه والنظائر ١٨٢/٤ .
- (٨١) الأشباه والنظائر ٥٦/٦ .
- (٨٢) الأعزَاب ١٨ .
- (٨٣) الأنعام ١٥٠ .
- (٨٤) الأشباه والنظائر ١٦٢/٦ .
- (٨٥) الأشباه والنظائر ١٩٧/٢ .
- (٨٦) الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ .
- (٨٧) الأشباه والنظائر ٢١٠/٢ .
- (٨٨) الأشباه والنظائر ٢٤٣/٢ .
- (٨٩) الأشباه والنظائر ٣٧/١ .
- (٩٠) الأشباه والنظائر ٣٨/١ .
- (٩١) الأشباه والنظائر ٨٩/١ ، ٩٠ .
- (٩٢) الأشباه والنظائر ٩١/١ .
- (٩٣) الأشباه والنظائر ١٠١/١ .

- (٩٤) الأشياء والنظائر ١/١١٢ .
 (٩٥) الأشياء والنظائر ١/١٦٩ .
 (٩٦) الأشياء والنظائر ١/١٧٧ .
 (٩٧) الأشياء والنظائر ١/١٨٨ .
 (٩٨) الأشياء والنظائر ١/٢٠٠ ، وانظر الإيضاح ص ٨٥ ، ٨٦ .
 (٩٩) الأشياء والنظائر ١/٢٣٥ .
 (١٠٠) الأشياء والنظائر ٢/١٨ .
 (١٠١) الهمع ٣/١٤٠ .
 (١٠٢) الهمع ١/٨٥ .
 (١٠٣) الهمع ١/٣٥٣ .
 (١٠٤) الهمع ٣/٣٣٤ .
 (١٠٥) يوسف/ ٢ .
 (١٠٦) فصلت/ ٤٤ .
 (١٠٧) الإقتان ٢/٣٩٤ .
 (١٠٨) عقود الزيرجد ٢/٣٥٦ .
 (١٠٩) عقود الزيرجد ٢/٤٠٣ .
 (١١٠) عقود الزيرجد ١/٢٠٤ .
 (١١١) عقود الزيرجد ١/٢٤٤ .
 (١١٢) عقود الزيرجد ٣/٢٣٢ .
 (١١٣) القصص/ ٤ .
 (١١٤) الإقتان ٣/١٦ .
 (١١٥) الإقتان ٣/٢٢٢ .
 (١١٦) الإقتان ٣/٢٢٤ .
 (١١٧) المزهر ٢/٥٧ .
 (١١٨) المزهر ٢/٨٥ .
 (١١٩) الهمع ٣/٨ .
 (١٢٠) الهمع ٣/٥١ .

- (١٢١) الاقتراح ص ٦٦، الخصائص ١/١٩٠، ١٩١ .
- (١٢٢) الاقتراح ص ٦٦، وانظر النص مفصلاً في الخصائص ١/١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤ .
- (١٢٣) الاقتراح ص ٦٦، ٦٧، الخصائص ١/١٩١، ١٩٢ .
- (١٢٤) الاقتراح باب القول علي إجماع أهل العربية متي يكون حجة ص ٦٦، الخصائص باب القول علي إجماع أهل العربية متي يكون حجة ١/١٩٠، ١٩١ .
- (١٢٥) الاقتراح ص ٦٧ .
- (١٢٦) الاقتراح ص ٦٧ .
- (١٢٧) الهمع ٢/٢٧ .
- (١٢٨) للهمع ١/٢٤ .
- (١٢٩) الأشباه والنظائر ٥/٥ .
- (١٣٠) الأشباه والنظائر ٥/٩ .
- (١٣١) الأشباه والنظائر ٥/١٠ .
- (١٣٢) الأشباه والنظائر ٥/١٢، ١٣ .
- (١٣٣) الأشباه والنظائر ٥/١٧ .
- (١٣٤) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .
- (١٣٥) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .
- (١٣٦) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .
- (١٣٧) الأشباه والنظائر ٥/١٨ .
- (١٣٨) الأشباه والنظائر ٥/٢٢ .
- (١٣٩) الهمع ٢/٢٩٢ .
- (١٤٠) الأشباه والنظائر ٥/٢٣ .
- (١٤١) الأشباه والنظائر ٢/٢٥ .
- (١٤٢) الأشباه والنظائر ٥/٢٨ .
- (١٤٣) الأشباه والنظائر ٥/٢٩ .
- (١٤٤) الهمع ٢/٢٦ .
- (١٤٥) الهمع ٢/٢٧ .
- (١٤٦) الهمع ٢/٢٢٨ .

- (١٤٧) الهمع ٢/٢٢٨ .
- (١٤٨) النكت ٢/٨٤٥ .
- (١٤٩) أصول النحو في الخصائص لابن جني ص ٢٠٤ .
- (١٥٠) الاقتراح ص ٦٧ .
- (١٥١) الاقتراح ص ٦٧ .
- (١٥٢) ديوان الفرزدق ص ١٣٩ من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز .
- (١٥٣) الاقتراح ص ٦٧ .
- (١٥٤) المطالع السعيدة / ١٤٦، ١٤٧ .
- (١٥٥) المطالع السعيدة / ٢٣٦ .
- (١٥٦) المطالع السعيدة / ٣٢٨ .
- (١٥٧) الهمع ٢/٢٣٧ .
- (١٥٨) شرح الألفية / ١٣٣ .
- (١٥٩) الأنعام / ١٦٣ .
- (١٦٠) طه / ١٧ .
- (١٦١) شرح الألفية ٢٣١ .
- (١٦٢) شرح الألفية ٢٤٥ .
- (١٦٣) شرح الألفية ٢٥٣ .
- (١٦٤) الإتيان ٢/٤٨١ .
- (١٦٥) الأشباه والنظائر ٢/٥٤ .
- (١٦٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٢٩ ، ٢٣٠ .
- (١٦٧) الإتيان ٢/٥٠٦ .
- (١٦٨) الإتيان ٢/٤٧٧ .
- (١٦٩) المائدة / ٩٧ .
- (١٧٠) الإتيان ٣/١٦١ .
- (١٧١) الإتيان ٣/١٦٠ .
- (١٧٢) للبقر / ٢ .
- (١٧٣) المائدة / ١٠٩ ، البقرة / ٣٢ .

- (١٧٤) الأحزاب/ ١٣ .
 (١٧٥) عقود الزيرجد ١٨١/٣ .
 (١٧٦) الهمع ١٠٠/١ .
 (١٧٧) الهمع ١٠٤/١ .
 (١٧٨) الهمع ٣٧٦/٣ .
 (١٧٩) الهمع ٢٠٤/٣ .
 (١٨٠) للنساء/ ١٥٧ .
 (١٨١) الهمع ٢/ ١٩٠، ١٩١ .
 (١٨٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٦٨ .
 (١٨٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣ .
 (١٨٤) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٢ .
 (١٨٥) الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٣ .
 (١٨٦) الأشباه والنظائر ٢/ ٢٧٠ .
 (١٨٧) الهمع ٢/ ١٠٦ .
 (١٨٨) الهمع ٢/ ١٠٦ .
 (١٨٩) الكتاب ١/ ١٤٨ .
 (١٩٠) الإتيان ٢/ ٤٢٥ .
 (١٩١) القصص/ ٤ .
 (١٩٢) الإتيان ٣/ ١٦ .
 (١٩٣) الهمع ٣/ ٣٧٦ .
 (١٩٤) الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٦، ١٨٧ .
 (١٩٥) سبأ/ ٩ .
 (١٩٦) الهمع ٣/ ٤٥٨ .
 (١٩٧) الهمع ٢/ ٣٧٥ .
 (١٩٨) الهمع ٢/ ٣٩٦ .
 (١٩٩) الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، ٢٠٧ .
 (٢٠٠) المزهر ١/ ١٨٣، ١٨٤ .

(٢٠١) القاموس المحيط للفيروزآبادي للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي ٧٢٩: ٨١٧هـ. وبهامشه تعليقات وشرح - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٩٧ م ٩١/١ .

(٢٠٢) أصول التشريع الإسلامي للأسناد علي حسب الله ط ١ سنة ١٣٧١هـ / ١٩٥٢ م ص ١٠٠ .

(٢٠٣) أصول الفقه الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٧٦ .

(٢٠٤) الإعراب في جمل الإعراب للأنباري ص ٤٦ .

(٢٠٥) الاقتراح ص ١١٣ .

(٢٠٦) أصول النحو د. محمود نحلة .

(٢٠٧) لمع الأدلة ص ١٤١ .

(٢٠٨) لمع الأدلة ص ١٤١ .

(٢٠٩) ينظر أصول النحو في الخصائص لابن جني ص ٣٦٤ وينظر العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه في: دور النحو في علوم الشريعة - ماجستير بدار العلوم لجمال عبد العزيز ص ٧٠٦ فما بعدها، في أصول العربية د. أحمد علم الدين الجندبي ص ٢٢ فما بعدها، تقويم الفكر اللغوي د. علي أبو المكارم ص ٢٢٥، الأصول للنحوية عند الأنباري ص ٨٣ فما بعدها، مقدمة كتاب الكوكب الدري - حيث العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه وثيقة وقديمة، وإن كان ثمة فروق بينهما .

(٢١٠) الشاهد وأصول النحو د. خديجة الحديثي ص ٤٦٤ .

(٢١١) أصول النحو في معاني القرآن للفراء لمحمد العمراوي ص ٣٠١ .

(٢١٢) الخصائص لابن جني ٤٥٩/٢ - ٤٦٧ .

(٢١٣) لمع الأدلة ص ١٤١ .

(٢١٤) لمع الأدلة ص ١٤٢ .

(٢١٥) الإعراب في جمل الإعراب ص ٦٨ .

(٢١٦) يقول في (شرح المفصل): قال صاحب الكتاب: (البناء علي السكون هو القياس) قال الشارح: (القياس في كل مبني أن يكون ساكناً، وما حرك من ذلك قلعة؛ فإذا وجدت مبنيًا ساكناً؛ فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه؛ لأن ذلك مقتضى القياس) ينظر: شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٢هـ) مكتبة المتدربي القاهرة لا ط، لات ٢٨/٣ . ويقول: ... «فإن قيل فأنت تقول: (ترجيت) و(وتعازيت) بقلها باء مع أنك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع؛ لأنك تقول: يترجى ويغنازي فهل قلت: (ترجوت) و(تعازوت) فتصح (رجيت) و(تغنازيت) مطاوع (غنازيت) فلما كانت الواو تغلب في الأصل؛ لا تكسر ما قبل لامة في المضارع نحو (يرجي) و(يغنازي) بقيته علي حالها بعد دخول تاء المطاوعة؛ فالألف في (ترجي) و(تغنازي) بدل من باء في بدل من الواو التي هي لام في الأصل ... ينظر: شرح المفصل ١١٥/١٠) .

- (٢١٧) الاستدلال باستصحاب للحال د. يسرية محمد إبراهيم حسن الشافعي مجلة الزخراء - جامعة الأزهر - كلية الدراسات الإسلامية والعربية - فرع للبنات بالقاهرة - العدد السادس عشر أول ذي القعدة سنة ١٤١٨ هـ / ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٨ م ص ٧٤٥ .
- (٢١٨) البحر المحيط لأبي حيان دراسة نحوية - صرفية - صوتية - رسالة دكتوراه بخار العلوم لعبد اللطيف محمد الخطيب ص ٨٨٢ .
- (٢١٩) الاقتراح / ٢١ .
- (٢٢٠) الاقتراح / ١١٣ .
- (٢٢١) الاقتراح / ١١٤ .
- (٢٢٢) أصول النحوي الخصائص لابن جني ص ٤٨٤ .
- (٢٢٣) أصول النحوي كتب إعراب القرآن رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة - رقم ٧١١٤ لحسام أحمد قاسم ص ٢٩٣ .
- (٢٢٤) الأصول د. تمام ص ١٢٢ .
- (٢٢٥) تقويم الفكر النحوي د. علي أبو الشكارم ص ٢٢٧، ٢٢٨ .
- (٢٢٦) الهمع ١ / ٧٣ ، ٧٤ .
- (٢٢٧) المطالع السعيدة / ٧١ .
- (٢٢٨) الهمع ١ / ١٩٢ .
- (٢٢٩) المائدة / ٨٩ .
- (٢٣٠) الهمع ١ / ١٨٠ .
- (٢٣١) الهمع ٨ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
- (٢٣٢)
- (٢٣٣) الهمع ٢ / ١٣٧ .
- (٢٣٤) البيت لنصيب في ديوانه ص ٩ .
- (٢٣٥) الهمع ٣ / ٣٥ .
- (٢٣٦) الهمع ٣ / ٤٦٢ .
- (٢٣٧) الأشباه والنظائر ٣ / ٣٠٩ .
- (٢٣٨) شرح الألفية ص ١٢٩ .
- (٢٣٩) الاقتراح / ١١٣ .

- (٢٤٠) الاقتراح/ ١١٣ .
- (٢٤١) الاقتراح/ ١١٣، ١١٤ .
- (٢٤٢) الاقتراح/ ١١٣ .
- (٢٤٣) البقرة/ ٢١٥ .
- (٢٤٤) الهمع/ ٢٧٣/١ .
- (٢٤٥) الهمع/ ٢٩٧/١، ٢٩٨، المطالع السعيدة/ ١٦١، ١٦٢ .
- (٢٤٦) الهمع/ ٣٢٥/١، المطالع السعيدة/ ١٨٢، ١٨٣، الأشباه والنظائر/ ٣/ ٩٥ .
- (٢٤٧) الهمع/ ١ / ٣٢٩، المطالع السعيدة/ ١٨٦، ١٨٧، شرح الألفية/ ٩٦ .
- (٢٤٨) الهمع/ ٣٤٧/١، المطالع السعيدة/ ١٩٦ .
- (٢٤٩) هود/ ٨ .
- (٢٥٠) البقرة/ ٢٦٧ .
- (٢٥١) البقرة/ ١٦٧ .
- (٢٥٢) الانططار/ ١٦ .
- (٢٥٣) الهمع/ ٣٦٦/١ .
- (٢٥٤) الهمع/ ٣٨٩/١ .
- (٢٥٥) المطالع السعيدة/ ٥٥ .
- (٢٥٦) المطالع السعيدة/ ٦٤، شرح الألفية/ ٤٣ .
- (٢٥٧) المطالع السعيدة ص ٦٨ .
- (٢٥٨) المطالع السعيدة/ ٧١، وينظر: النكت المبيوطي/ ١/ ١٩٠، الأشباه والنظائر/ ٣/ ٤٨، شرح الألفية/ ٤٦ .
- (٢٥٩) المطالع السعيدة/ ٩٢ .
- (٢٦٠) المطالع السعيدة/ ٩٣، وينظر: الأشباه والنظائر/ ٣/ ٤٧ .
- (٢٦١) المطالع السعيدة/ ١٠٥، وينظر: الأشباه والنظائر/ ٣/ ٦٢ .
- (٢٦٢) المطالع السعيدة/ ١٢٩، الأشباه والنظائر/ ٣/ ٧١ .
- (٢٦٣) المطالع السعيدة/ ١٣٦ فما بعدها .
- (٢٦٤) الهمع/ ١/ ٤٤٢، وينظر: المطالع السعيدة/ ٢٢٦، الأشباه والنظائر/ ٣/ ١٢٨ .
- (٢٦٥) الهمع/ ١/ ٤٨٦، وينظر: المطالع السعيدة/ ٢٤٢ .
- (٢٦٦) مريم/ ٣ .

- (٢٦٧) المؤمنون / ١٠٩ .
- (٢٦٨) البقرة / ١٣٦ .
- (٢٦٩) الرعد / ٥ .
- (٢٧٠) الأحزاب / ١٨ .
- (٢٧١) المطالع السعيدة / ٢٤٨، ٢٤٩، وينظر: الهمع / ١ / ٥٠١ .
- (٢٧٢) المطالع السعيدة / ٢٥٨، وينظر: شرح الألفية / ١٥٣، الهمع / ١ / ٥١٥ فما بعدها الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٨ .
- (٢٧٣) المطالع السعيدة / ٢٦٩، ٢٧٠، وينظر: الهمع / ٢ / ٧ .
- (٢٧٤) المطالع السعيدة / ٢٧٠، ٢٧١، وينظر: الهمع / ٢ / ٩ .
- (٢٧٥) الهمع / ٢ / ٤٩ .
- (٢٧٦) الهمع / ٢ / ١٢٣ / ٩٩ .
- (٢٧٧) الهمع / ٢ / ١٢٥ .
- (٢٧٨) الهمع / ٢ / ١٢٦ .
- (٢٧٩) الهمع / ٢ / ١٢٦، وينظر: المطالع السعيدة / ٣٢١ .
- (٢٨٠) الهمع / ٢ / ١٤٧ .
- (٢٨١) الهمع / ٢ / ١٤٨ .
- (٢٨٢) الهمع / ٢ / ١٥٣، المطالع السعيدة من ٣٢٩ .
- (٢٨٣) الهمع / ٢ / ١٦٤ .
- (٢٨٤) الهمع / ٢ / ١٩٥ .
- (٢٨٥) المطالع السعيدة / ٣٤٥ فما بعدها، وينظر: الهمع / ٢ / ٢٠١ .
- (٢٨٦) الهمع / ٢ / ١٠٦ .
- (٢٨٧) الهمع / ٢٠٨ .
- (٢٨٨) الهمع / ٢ / ٢٣٥، المطالع السعيدة / ٣٥٣ .
- (٢٨٩) الهمع / ٢ / ٢٦٠، شرح الألفية / ١٩٧ .
- (٢٩٠) مريم / ٤ .
- (٢٩١) الكهف / ٣٤ .
- (٢٩٢) القمر / ١٢ .
- (٢٩٣) الهمع / ٢ / ٢٦٦ .

- (٢٩٤) الهمع ٢/٢٩١ .
- (٢٩٥) الهمع ٢/٣٥٨ .
- (٢٩٦) الهمع ٢/٣٧٣، ٣٧٢ .
- (٢٩٧) المطالع السعيدة / ٤١٦، الهمع ٢/٣٩١، الإنقان ٢/٤٦٧ .
- (٢٩٨) الهمع ٢/٤٢٥ .
- (٢٩٩) الهمع ٢/٤٧٦ .
- (٣٠٠) الروم / ٩ .
- (٣٠١) الهمع ٢/٤٨٢، ٤٨٣ .
- (٣٠٢) الهمع ٢/٤٩٢، وينظر: المطالع السعيدة / ٤٦٦ .
- (٣٠٣) الهمع ٢/٤٩٤ .
- (٣٠٤) الهمع ١/٤٠ .
- (٣٠٥) الهمع ١/٢١ .
- (٣٠٦) الهمع ١/٢٣ .
- (٣٠٧) الهمع ١/٣٢ .
- (٣٠٨) الهمع ١/٦٢، شرح الألفية / ٤٤ .
- (٣٠٩) البقرة / ٧ .
- (٣١٠) المعارف / ١٦ .
- (٣١١) المدد وكتايباته في حاشية السيوطي علي البيضاوي ص ١١٣ .
- (٣١٢) الأعراف / ١٧٧ .
- (٣١٣) الكهف / ٢٩ .
- (٣١٤) الأنعام / ١٣٦ .
- (٣١٥) الهمع ٣/٢٩ .
- (٣١٦) الهمع ٣/٣٠ .
- (٣١٧) الهمع ٣/٣٢ .
- (٣١٨) الهمع ٣/١٩٥ .
- (٣١٩) الهمع ٣/١٩٨ .
- (٣٢٠) الهمع ٣/٢٠٥ .

- (٣٢١) الهمع ٣/٢٥٥ .
 (٣٢٢) الهمع ٣/٢٧٤ .
 (٣٢٣) الهمع ٣/٢٧٥ .
 (٣٢٤) للقاتحة / ٣ .
 (٣٢٥) المطالع السعيدة / ٤٢٤ .
 (٣٢٦) المطالع السعيدة / ٤٤٥ .
 (٣٢٧) المطالع السعيدة / ٤٤٦ .
 (٣٢٨) المطالع السعيدة / ٤٦١ .
 (٣٢٩) الهمع ٣/٣٧٠ .
 (٣٣٠) الهمع ٣/٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٤ .
 (٣٣١) الهمع ٣/٢٨٩، شرح الأنفية / ٣٢٩ .
 (٣٣٢) الهمع ٣/٣٤٥، ٣٤٦ .
 (٣٣٣) الهمع ٣/٤٤٧ .
 (٣٣٤) الهمع ٣/٤٤٤ .
 (٣٣٥) الهمع ٣/٣٩٠، ٣٩١ .
 (٣٣٦) الهمع ٣/٤٧١ .
 (٣٣٧) الإنتقان ٣/٢٢٣ .
 (٣٣٨) للفتح / ٢، ١ .
 (٣٣٩) الكثر / ٢، ١ .
 (٣٤٠) الدخان / ٥ .
 (٣٤١) الأعراف / ١٥٨ .
 (٣٤٢) الإنتقان ٣/٢٢٩، ٢٣٠ .
 (٣٤٣) الإنتقان ٣/٢٠٧ .
 (٣٤٤) للتحريم / ١٢ .
 (٣٤٥) الأعراف / ٨٣ .
 (٣٤٦) النمل / ٥٥ .
 (٣٤٧) الإنتقان ٣/١٠٨ .

- (٢٤٨) الفرقان ٤٣ .
 (٢٤٩) فاطر ٢٧ .
 (٢٥٠) الإنشقاق ٣ / ٣٤ .
 (٢٥١) طه / ٣٩ .
 (٢٥٢) الكهف / ٢٢ .
 (٢٥٣) الإنشقاق ٢ / ٥٥٠ .
 (٢٥٤) الأنعام / ١١٢ .
 (٢٥٥) إبراهيم / ٢٤ .
 (٢٥٦) الإنشقاق ٢ / ٥٥٠ .
 (٢٥٧) البقرة / ١٠٠ .
 (٢٥٨) الأعراف / ٩٧ .
 (٢٥٩) يونس / ٥١ .
 (٢٦٠) المزمل / ١٧ .
 (٢٦١) التكاثر / ٢٦ .
 (٢٦٢) الأنعام / ٩٥ .
 (٢٦٣) الأحقاف / ٣٥ .
 (٢٦٤) الأنعام / ٨١ .
 (٢٦٥) النساء / ٨٨ .
 (٢٦٦) الإنشقاق ٢ / ٤٢٦ .
 (٢٦٧) الإنشقاق ١ / ٢٣٧ .
 (٢٦٨) فتح الباري ٥ / ٩١ .
 (٢٦٩) عقود الزبرجد ١ / ٧٧ .
 (٢٧٠) الجمع ٢ / ٤٤٣ .
 (٢٧١) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٢٢ .
 (٢٧٢) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٧٧ .
 (٢٧٣) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٤ .
 (٢٧٤) الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٨ .

- (٣٧٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٦٣.
- (٣٧٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٧١.
- (٣٧٧) الأشباه والنظائر ٣/٢٧٥.
- (٣٧٨) الأشباه والنظائر ٣/٢٩٧.
- (٣٧٩) الأشباه والنظائر ٣/٣٠١.
- (٣٨٠) الأشباه والنظائر ٣/٦٨.
- (٣٨١) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.
- (٣٨٢) الأشباه والنظائر ٣/٧٦.
- (٣٨٣) الأشباه والنظائر ٣/١٥٧، ١٥٨.
- (٣٨٤) الأشباه والنظائر ٣/١٦٧.
- (٣٨٥) الأشباه والنظائر ٣/١٦٧.
- (٣٨٦) الأشباه والنظائر ٣/١٨٠، ١٨١.
- (٣٨٧) الأشباه والنظائر ٣/١٨٣.
- (٣٨٨) الأشباه والنظائر ٣/١٩١.
- (٣٨٩) الأشباه والنظائر ٣/٢٠٣.
- (٣٩٠) الأشباه والنظائر ٣/١١٠.
- (٣٩١) شرح الألفية/ ٤٦.
- (٣٩٢) شرح الألفية/ ١٠٨، ١٠٩.
- (٣٩٣) شرح الألفية/ ١٨٤.
- (٣٩٤) الأشباه والنظائر ٢/١٥١.
- (٣٩٥) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٦.
- (٣٩٦) الأشباه والنظائر ٢/٣٣٨.
- (٣٩٧) الأشباه والنظائر ٢/٧٦.
- (٣٩٨) الهمع ١/٣١٨.
- (٣٩٩) الهمع ١/٣١٨، ٤١٩.
- (٤٠٠) الأشباه والنظائر ١/٢٠٨.
- (٤٠١) الأشباه والنظائر ١/٤٤.

- (٤٠٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٤.
- (٤٠٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢.
- (٤٠٤)
- (٤٠٥) عقود الزيرجد ٣/١٩٩.
- (٤٠٦) المائدة/ ٩٥ .
- (٤٠٧) آل عمران/ ٩ .
- (٤٠٨) المائدة/ ١ .
- (٤٠٩) الهمع ٣/٥٦.
- (٤١٠) الهمع ٢/٤٧٩.
- (٤١١) الهمع ١/٢١٤.
- (٤١٢) الهمع ١/٢٦٧.
- (٤١٣) غافر/ ٢٨ .
- (٤١٤) الهمع ٣/١٢٧.
- (٤١٥) الهمع ٣/١٢٩.
- (٤١٦) الفتح/ ٢٨ .
- (٤١٧) قاطر/ ٣ .
- (٤١٨) البقرة/ ٨٩ .
- (٤١٩) الهمع ٣/٩١.
- (٤٢٠) الهمع ٣/٢١٨.
- (٤٢١) الهمع ٣/٣٤٠.
- (٤٢٢) الأشباه والنظائر ١/١٣١.
- (٤٢٣) الأشباه والنظائر ١/١٥٢.
- (٤٢٤) الأشباه والنظائر ١/١٥٣.
- (٤٢٥) الأشباه والنظائر ١/١٦٩.
- (٤٢٦) الأشباه والنظائر ١/١٧١.
- (٤٢٧) الأشباه والنظائر ١/٢٢٨.
- (٤٢٨) الأشباه والنظائر ١/٢٢٤، ٢٢٥ .

- (٤٢٩) الأشباه والنظائر ٢٤١/١.
- (٤٣٠) لمع الأدلة ص ١٢٧.
- (٤٣١) لمع الأدلة ص ١٣٣.
- (٤٣٢) السابق.
- (٤٣٣) الأصول النحوية عند الأنباري ص ٣٦٠.
- (٤٣٤) الخصائص ١٩٨/١، ١٩٩.
- (٤٣٥) الخصائص ١٣٤/١، ١٤٥.
- (٤٣٦) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني - تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٣هـ، ص ١٥٩.
- (٤٣٧) هذا مذهب الكوفيين انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٢٤٥/١-٢٤٧.
- (٤٣٨) الاقتراح/ ١١٥.
- (٤٣٩) الإصباح حاشية رقم (٧) ص ٣٦٢.
- (٤٤٠) الأصول دشتام حسان ص ٢١٦.
- (٤٤١) الاقتراح ص ١١٥ يراجع لمع الأدلة ص ١٣٢.
- (٤٤٢) الاقتراح ص ١١٥، يراجع لمع الأدلة ص ١٣٢ وفي الإصباح: فالأول: كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في المضي فيقول: إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع؛ لجهريانه علي حركة الفعل وسكونه، وهذا جار علي حركة الفعل وسكونه، فوجب أن يكون عاملاً ص ٣٦٤، ٣٦٥، ومحل الإجماع المقصود به إذا كان بمعنى الحال. أو الاستقبال واعتمد علي استنهام أو نفي أو مظهر عنه أو موصوف أو حال، والإشارة بـ (هذا) إلي إعماله في المضي أيضاً.
- (٤٤٣) الاقتراح ص ١١٥ يراجع لمع الأدلة ص ١٣٢.
- (٤٤٤) الاقتراح ص ١١٥، ١١٦، لمع الأدلة ص ١٤٢.
- (٤٤٥) الاقتراح ص ١١٦، لمع الأدلة ص ١٤٢.
- (٤٤٦) الأصول دشتام ص ٢١٧، ٢١٨.
- (٤٤٧) الهمع ٥٦/٣.
- (٤٤٨) الهمع ١٨١/٣.
- (٤٤٩) الهمع ١٦٦/٣.
- (٤٥٠) البقرة/ ١٥٠.
- (٤٥١) عقود الزيرجد ٨١/١.

- (٤٥٢) البخاري- الجهاد باب الحمايل وتعليق السيف بالعنق ج٦ رقم ٨٢، وكتاب الأدب- باب حسن الخلق والسقاء وما يكره من البخل ج١٠، وفي الفتح رقم ٣٩ .
- (٤٥٣) عقود الزبرجد ١/١٦٠، ١٦١ . وينظر: أمثلة أخري في الهمع ١١٧/٣ مثلا.
- (٤٥٤) الأصول د مقام ص ٢١٥ .
- (٤٥٥) الاقتراح ص ١١٦، يراجع لمع الأدلة ص ١٣٢، ١٣٣ .
- (٤٥٦) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية ص ٩٠ وما بعدها، أصول النحو عند الأنباري لمحمد سالم ص ٣٧٥، ٣٧٦ .
- (٤٥٧) أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. دار صادر- بيروت ط١ سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ص ٥٥٥ .
- (٤٥٨) الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص ٣٢٨ .
- (٤٥٩) أصول النحو القياسية دراسة ونقداً لغريب عبد المجيد نافع المعيد بكلية اللغة العربية - رسالة دكتوراه سنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م - دكتوراه ص ١٣٩ .
- (٤٦٠) الزخرف / ٤٤ .
- (٤٦١) البقرة / ١٤٢ .
- (٤٦٢) الأشباه والنظائر ١٠٦/٤ .
- (٤٦٣) الأشباه والنظائر ٥/٢، ٦، الاقتراح ص ١١٩ وذكر في (إتمام الدراية ص ٨٦): "وتقسيم الكلمة إلي الثلاثة معقباً كل واحد بعلاماته اختصاراً دليله الاستقراء وانظر المطالع السعيدة ص ٦٠ .
- (٤٦٤) لمع ما بين الأستنان أو لمع الأستنان انظر للقاموس.
- (٤٦٥) في القاموس: بية: حكاية صوت صبي، ولقب قرشي، والناشب السمتل البذ نعمة، وصفة للأحمق.
- (٤٦٦) الأشباه والنظائر ٣/٧٩، ٨٠ .
- (٤٦٧) الهائر والهايري: المهذوم كما في القاموس.
- (٤٦٨) الهمع ٣/٤٤٠ .
- (٤٦٩) الهمع ٣/٢٦٥ .
- (٤٧٠) الهمع ٣/٤٧ .
- (٤٧١) كما في نسخة عبد المال سالم مكرم الهمع ٤/٨٥، وفي نسخة شمس الدين الاستقلري ٢/٢٧٩ .
- (٤٧٢) الهمع ٢/٢٧٩ .
- (٤٧٣) الهمع ٢/٢٠٠ .
- (٤٧٤) الهمع ١/٣٦٤ .

- (٤٧٥) الأشباه والنظائر ١١٦/٢ .
- (٤٧٦) مسلم - كتاب الحج ٨٣٤/٢ حديث [١١] باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة؛ وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه .
- (٤٧٧) عقود الزيرجد ٥١/٢ .
- (٤٧٨) معجم الأدوات النحوية وإعرابها والقرآن الكريم للسيوطي، نح. عبد العزيز عز الدين السيروان ويوسف علي بديوي ص ٦٥ وينظر أمثلة أخرى في الهمع ١٠٩، ١٠٨، ٥٠٣/٢ .
- (٤٧٩) الضحى/ ٥ .
- (٤٨٠) الاقتراح ص ١١٦ .
- (٤٨١) الاقتراح ص ١١٦، ١١٧، يراجع للخصائص ١٦٨/١، ١٩٩ باب (في عدم التنظير) .
- (٤٨٢) الاقتراح ص ١١٧ .
- (٤٨٣) الحاققة/ ١٩ .
- (٤٨٤) الأشباه والنظائر ٢٠٢/٣ .
- (٤٨٥) الهمع ٨٧/١ .
- (٤٨٦) مريم/ ١ .
- (٤٨٧) الشوري/ ١ .
- (٤٨٨) الهمع ١١٧/١ .
- (٤٨٩) للهمع ١٢٧/١ .
- (٤٩٠) الهمع ١٢٧/١ .
- (٤٩١) الهمع ١٢٧/١ .
- (٤٩٢) الهمع ١٢٧/١ .
- (٤٩٣) الأشباه والنظائر ٣٧٠/٢، ٣٧١ .
- (٤٩٤) المزهر ٦٢/٢، ٦٣ .
- (٤٩٥) الأشباه والنظائر ٢٣٨/١ .
- (٤٩٦) الهمع ٣٢٧/٣، ٣٢٨ .
- (٤٩٧) الهمع ٣٣٣/٣ وانظر أمثلة أخرى في الهمع ٣٣٤/٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤١١، ٤١٢، ٤١٥، ١٣٨، ١٧٧/٢، ١٧٨، الإيقان ٤٣٧/٢، ٥٦٨/٢، ١٥٧/١، ١٥٨، الأشباه والنظائر ٨٣/٢-٨٩، المزهر ٧٢/٢، ٧٣، ٩٠، ٩٣، ١١٢، ١١٧، ٢٢٣ .

(٤٩٨) ذكر الجرجاني في كتاب التعريفات قوله: اعلم أن القياس إما جلي وهو ما يستق إليه الإنهاف، وإما خفي وهو ما يكون بخلافه ويسمى الاستحسان لكنه أعم من القياس الخفي؛ فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً، فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياساً خفياً؛ لأن الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص والإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي ص ١٩٠ .

(٤٩٩) الاقتراح ص ١١١، الهمع ١٦٣/١ .

(٥٠٠) الاقتراح ص ١١٧، الخصائص ١٣٤/١ (باب في الاستحسان) .

(٥٠١) أصول النحو في الخصائص ص ٧٤ حيث أشار السيوطي في كتابه إلى نوعين من الاستحسان وهما استحسان العرب واستحسان النحاة. انظر الكتاب ٧٠/٢، ١٢٤، ١٢٤/٣، ٥٤٩/٣ .

(٥٠٢) الاقتراح ص ١١٧، يراجع للخصائص ١٣٤/١ وما بعدها: ١٤٥ (باب في الاستحسان) بتصرف. هنا..

(٥٠٣) الاقتراح ص ١١٧، ١١٨ .

(٥٠٤) الاقتراح ص ١١٨ .

(٥٠٥) الاقتراح ص ١١٨، يراجع للخصائص ١٥٩/٣ وما بعدها: ١٦٠ .

(٥٠٦) الاقتراح ص ١١٨ .

(٥٠٧) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص ١٥٢ .

(٥٠٨) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص ١٤١ .

(٥٠٩) الهمع ٣٠٩/١، ٣١٠ .

(٥١٠) الهمع ٣٩١/١ .

(٥١١) فله: غدي كرضي: أكل أو النهار... فهو غديان.

(٥١٢) عشي وتمشي: أكل طعام العشاء وهو عشيان.

(٥١٣) ناصع البياض.

(٥١٤) بقي يبقى بقاءً، وبقي بقاءً: مند: فني... والاسم البقوي كدعوي.

(٥١٥) الرعي ويضم: الارعواء.

(٥١٦) الأشباه والنظائر ١٣٠/٢ .

(٥١٧) الهمع ٢٠/٣، وانظر أمثلة أخرى في الهمع ١٩٦/٣، ١٩٧، ٢٥٠، الأشباه والنظائر ٢٨٧/٥، ٢٨٨، ٢١٥/٦، ١٤٢/٨، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٧، الإنتقان ١٧٣/٣، معجم الأدوات للسيوطي ص ٣٨، ٣٩ .

(٥١٨) الاقتراح ص ١١٨، يراجع لمع الأدلة ص ١٣٣ .

(٥١٩) الاقتراح ص ١١٨، يراجع لمع الأدلة ص ١٣٣، ١٣٤ .

(٥٢٠) لمع الأدلة ص ١٣٤ .

- (٥٢٠) الاقتراح ص ١١٨، ١١٩ .
 (٥٢٢) الاقتراح ص ١١٩ .
 (٥٢٣) الأصول د. تمام ص ٢١٤-٢١٩ .
 (٥٢٤) الأصول ص ٢١٩ .

الفصل الرابع

أولاً : التعارض والترجيح

ثانياً : قواعد التوجيه

أولاً - التعارض والترجيح

التعارض والترجيح لغة واصطلاحاً:

(أ) في اللغة:

هو المقابلة، وهو مصدر تعارض الشئان إذا قابل كل منهما الآخر. يقول أبو البقاء الكفوى: «وعارضه: جانبُه وعدلٌ عنه. وعارضه في المسير: سار حiale. وعارض فلانا بمثل صنيعه: أتى إليه قبل ما أتى. ومنه المعارضة... وعارضتُ كتابي بكتابه: قابلته...» (١).

أما الترجيح؛ فهو «بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر» (٢).

(ب) في الاصطلاح:

(١) عند الأصوليين:

يُعرفُ الأصوليون التعارض بأنه: تقابل الدليلين المتساويين على سبيل التمانع، بمعنى أنه يقتضى كل من الدليلين في محل واحد وزمن واحد حكماً يخالف ما يقتضيه الآخر» (٣).

والقيّد بالتساويين، وذلك لتحقيق المقابلة بينهما؛ إذ الضعيف لا يقابل القوى لترجيح القوى عليه، والقيّد بقوله (في محل)؛ لأنهما لو كانا في محلّين لن يوجد تعارض، وكذلك لو كانا في محل واحد في زمنين مختلفين» (٤).

أما الترجيح؛ فقد عرّفه الأصوليون بأنه «إظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقلّ لو انفرد؛ أى أنه يكون بأمر تابع مما يفيد المجتهد ظناً غالباً بالرجحان، والمرجحات كثيرة» (٥).

(٢) عند النحاة:

للتعارض والترجيح عند النحاة مأخوذ من الدلالة اللغوية، وهو قريب من معناه عند الأصوليين؛ فهو بمعنى أن تتعارض الأدلة المختلفة أو المتفقة ثم يتمّ المقابلة بينها، وترجيح أحدها على الأخرى.

بيد أن فكرة التعارض والترجيح تختلف في أصول الفقه عنها في أصول النحو؛ فلا يوجد تعارض حقيقي في أصول الفقه بين الأدلة الشرعية؛ «لأنه جمع بين متناقضين، وهو محال على الشارع الحكيم المحيط علمه بكل شيء؛ لأنه أمانة العجز تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإنما المراد منه - هنا - التعارض الظاهري في نظر المجتهد المستنبط للأحكام من أدلتها قبل معرفة الناسخ والمنسوخ من الدليل، أو قبل أن يظهر له رجحان أحدهما على الآخر أو إمكان الجمع بينهما؛ فهو يحكم في بادئ الأمر بالتعارض قبل البحث، وبعد بحثه وتأمله يزول هذا التعارض غالباً» (٦).

أما في النحو؛ فالتعارض موجود؛ فمن الممكن أن تتعارض الأدلة ثم بعد ذلك يتمّ الترجيح بينها بناء على ما ذكره النحاة وما اختاروه لأنفسهم.

والحق فإن التعارض والترجيح بين الأدلة ألحق بعلم الجدل النحوي منه بأصول النحو؛ لأنه إذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يسمى بـ (الجدل النحوي)، وهو حجاج بين النحاة له قواعده وأصوله وآدابه وأدلتها المرتبطة به والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو» (٧).

وقد ذكر (ابن جنى) في (الخصائص) شيئاً مما ينبغي على المجتهد الأخذ به عند تعارض الأصول (٨)، وعقد باباً في تعارض السماع والقياس (٩).

ثم جاء بعده الأتبارى فعقد ثلاثة فصول له في كتابه (لمع الأدلة) (١٠) جعلها في: بيان المعارضة، ومعارضة النقل بالنقل، ومعارضة القياس بالقياس.

ثم جاء السيوطي؛ فجمع ما قاله ابن جنى والأنباري في الكتاب السادس من كتابه (الافتراح في علم أصول النحو وجدله) وجعله تحت عنوان (التعارض والترجيح)^(١١)، وجعل فيه ست عشرة مسألة، وهي: تعارض نقلين، وترجيح لغة على أخرى، وتعارض شذوذ لغة ضعيفة، وتعارض قياسين، وتعارض سماع وقياس، وتعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، ومعارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر، وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصليين، وتعارض الاستصحاب مع دليل آخر، وتعارض قبيحين، وتعارض مجمع عليه ومختلف فيه، وتعارض المانع والمقتضى، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها، والترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين.

وبعض هذه المسائل تتعارض فيه الأدلة كتعارض نقلين أو قياسين أو نقل وقياس أو استصحاب مع دليل آخر، وبعضها تتعارض فيه أمور أخرى غير تعارض الأدلة كتعارض القولين لعالم واحد ...

صور التعارض والترجيح:

(١) تعارض نقلين:

وقد أخذ السيوطي هذه المسألة من الأنباري الذي عقد فصلاً جعله تحت عنوان: (في معارضة النقل بالنقل)^(١٢)، يقول فيه - فيما ينقله عنه السيوطي -: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأما الترجيح بـ (الإسناد)؛ فبأن يكون رواية أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك كان يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر:

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه من ظهر غيب إذا ما سائل سألًا^(١٣)

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوم (تحدثه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير (المفضل بن سلمة)^(١٤)، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايته أولى.

وأما الترجيح في (المتن) فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى ^(١٥)

فيقول له البصري: قد روى (أحضر) بالرفع أيضاً ^(١٦)، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرًا بلا عوض، ^(١٧).

(٢) تعارض قياسين:

ذكر السيوطي من مسائل التعارض والترجيح (تعارض قياسين)، وقد أفرد له الأنباري فصلاً جعله تحت عنوان: (في معارضة القياس بالقياس) ^(١٨).

يقول السيوطي: «إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس؛ فأما الموافقة للنقل؛ فكما تقدم، وأما الموافقة للقياس فكان يقول الكوفي: (إن) تعمل فيالاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز» ^(١٩).

وقد علق الدكتور فاضل السامرائي على قياس الأنباري هذا - الذي نقله عنه السيوطي - قائلاً: ولست أدري ماذا يعني بقوله: إنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فإننا نعلم أن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع، كقوله تعالى: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتم» ^(٢٠)، فقد عمل المصدر النصب، ولم يرفع، وكنصب المميز التمييز كأن تقول: (أقبل أحد عشر رجلاً) فإن النحاء يقولون: إن الناصب للتمييز، قد عمل النصب ولم يعمل الرفع» ^(٢١).

(٣) تعارض القياس والسماع:

ذكره ابن جنى، ونقله عنه السيوطى حيث يرى أنه «إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالسموع على ما جاء عليه، ولم نقسه فى غيره نحو: «استحوذ عليهم الشيطان» (٢٢)، فهذا ليس بقياس لا، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحذى فى جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، فلا تقول فى استقام: استقوم، ولا فى استباح: استبيع» (٢٣).

ومن المعروف أنه إذا أذاك القياس إلى شيء ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كانت عليه وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه، وهو: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه (٢٤).

وأيضاً فإن الشيء إذا كان شاذاً فى السماع مطرداً فى القياس تحاميت ما تحامت العرب وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك: امتناعك من (وذر)، و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوها، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن، ووعد، لو لم تسمعها. فأما قول أبى الأسود (٢٥):

ليت شعري عن خليلي ما الذى غاله فى الحب حتى ودّعه

فشاذ. فأما قولهم: ودع الشيء يدع: إذا سكن، فإنه مسموع متبع.

ومن ذلك: استعمال (أن) بعد (كاد) نحو: كاد زيد أن يقوم، وهو قليل شاذ فى الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً فى القياس (٢٦).

(٤) تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال:

ذكر السيوطى من مسائل التعارض والترجيح تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال. - وهى مرتبطة بالمسألة السابقة، ومثلها فى أن الاستعمال أو السماع يقدم على القياس. - وقد أخذ السيوطى هذه المسألة من ابن جنى الذى عقد باباً فى «تعارض السماع والقياس» (٢٧) يقول السيوطى: «إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن وإن كانت التميمية

أقوى قياساً، فمتى رايتك في الحجازية ريب من تقديم أو تأخير أو نقض النفي فزعت إذا ذلك إلى التمييزية، (٢٨).

(٥) تعارض الاستصحاب مع دليل آخر:

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس؛ فلا عبرة به (٢٩)؛ لأنه من أضعف الأدلة (٣٠). ولذلك لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل ما وجد دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو (٣١).

وعلة ذلك أن الأصل المستصحب إنما جرده النحاة فأصبح من عملهم، ولم يكن من عمل العربي صاحب السليقة الفصيحة، فإذا عارضه السماع، فالسماع أرجح؛ لأن ما يقوله العربي أولى مما يجرده النحوي، وإذا عارضه القياس؛ فالقياس أرجح؛ لأن القياس إن كان تجريداً فهو حمل على ما قاله العربي، (٣٢).

ولكن إذا كان الاستصحاب من أضعف الأدلة، فإنه أقوى من غيره؛ فيدهي أن تتفاوت الأدلة قوة وضعفاً؛ وهو على ضعفه أقوى على أي حال من مجرد الاحتمال، ومن الغالب، ومن أبعد الأصلين، ومن أقل الضرورتين، (٣٣).

(٦) تعارض مجمع عليه ومختلف فيه:

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أولى، ومثال ذلك: إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مد مقصور فارتكاب الأول أولى؛ لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثاني، (٣٤).

حيث إن إجماعهم دليل على قوة رأي المستدل، وهو لا يأخذ به إلا بناء على ما ترجح عنده من سماع أو قياس ..

(٧) ترجيح لغة على أخرى:

من المعروف أن اللغات على اختلافها كلها حجة (٣٥)، ألا ترى أن لغة الحجاز في

إعمال (ما) ولغة نعيم في تركه، كل منهما يقبله القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها؛ فأما رد إحداهما بالأخرى فلا؛ ألا ترى إلى قوله ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف» (٣٦) هذا إن كانت اللغتان في القياس سواء ومتقاربتين، فإن قلت إحداهما جذا وكثرت الأخرى جذا أخذت بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً؛ ألا ترى أنك لا تقول: (المال لك) ولا (مررت بك) قياساً على قول قضاعة: (المال له) و(مررت به)، ولا (أكرمتكش) قياساً على قول من قال: (مررت بكش).

فالواجب في مثل ذلك استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً للكام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ لكنه قد يكون مخطئاً - لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه (٣٧) وذكر أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه (٣٨).

فكل لهجة تمكّن حقلاً لغوياً لا يصح إهداره أو الحيف عنه، ولا شك أن كل لهجة من هذه اللهجات المنمورة قد أمدت العربية الفصحى بروافد غنية أضافت إليها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي (٣٩).

(٨) تعارض شذوذ ولغة ضعيفة:

وقد ذكر السيوطي أنه «إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة؛ فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ» (٤٠)؛ لأن الشاذ كما يذكر السيوطي يحفظ ولا يقاس عليه (٤١)، والشاذ على خلاف القياس (٤٢) والشاذ لا تبني عليه القواعد (٤٣)، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام، ولا نحو، ولا فقه؛ وإنما يركن إلى هذا ضعة أهل النحو ومن لا حجة معه (٤٤).

(٩) في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر:

ذكر السيوطي فيما ينقله عن ابن جنى باب الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أنقطع بظاهره أم نتوقف إلى أن يرد السماع بجليه حاله؟ يقول: «قال: وذلك نحو (عنبر) فالذهب - أي الأصل - أن نحكم في نونه بأنها أصل لموقعها موضع

الأصل مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها كما ورد في (عنسل)^(٤٥) ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (ءاء)^(٤٦) حملها (الخليل) على أنها منقلبة عن واو حملا على الأكثر، ولنا ندفع مع ذلك أن يرد شيء من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء،^(٤٧).

ويقول في موضع آخر باب الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك: إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله وإن أمكن الأمر في باطنه بخلافه، ولذلك حمل سيبويه^(٤٨) (سيداً)^(٤٩) على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره (سيد) عملاً بظاهره مع توجه كونه فعلاً مما عينه واو كـ (ريح) و (عيد)،^(٥٠).

(١٠) تعارض الأصل والغالب:

ذكر السيوطي أنه إذا تعارض (الأصل) و (الغالب) في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بـ (الأصل)، كما عوفي الفتحة^(٥١).

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب الإفصاح: وإذا وجد (فعل) العلم ولم يعلم أصرّفه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل، ففيه مذهبان:

مذهب سيبويه^(٥٢) رّفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح، ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم،^(٥٣).

ومنها أيضاً: أن (رحمن)، و (لَحْيَان)^(٥٤) هل يُصرّف أو يُمنع؟ مذهبان: والصحيح صرفه؛ لأننا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف فوجب العمل به، ووجه مقابله أن ما يوجد من (فعلان) الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل فكان الحمل على الغالب أولى،^(٥٥).

وذكر أنه لو سُمّي بفعلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الأولى منع صرفه حملاً له على الأكثر.

والثاني: صرفه نظراً إلى الأصل؛ لأن تقدير العدل على خلاف القياس.

الثالث: إن كان مشتقاً من فعل منع الصرف حملاً على الأكثر، وإلا صرف، وهو فحوى كلام سيبويه، (٥٦).

(١١) تعارض أصليين:

والحكم في ذلك مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد (٥٧).

ومن ذلك: قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مدّ اليوم)، فإن أصلها السكون فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها ولم تنكسر؛ لأن أصلها الضم في (مدّ) وإنما ضممت فيها لالتقاء الساكنين إبتاعاً لضمة (الميم) فأصلها الأول وهو الأبعد (السكون)، وأصلها الثاني هو الأقرب (الضم) فصنعت ذال (مدّ) عند التقاء الساكنين ردّاً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (مدّ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم، (٥٨).

ومن ذلك: قولهم: «بعيت»، وقلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلها: «فعل»، بفتح العين: بيع وقول، ثم نقلاً من «فعل» إلى «فعل»، «فعل»، ثم قلبت الواو والياء في «فعلت» ألفاً؛ فالتقى ساكنان العين المعتلة المقوية ألفاً ولأم الفعل؛ لأن أصلها قبل القلب «فعلت وفعلت»، فصار «قلت» و«بعيت»؛ فهذه مراجعة أصل إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة، وهذا واضح، (٥٩).

ومن ذلك: قولهم في (مطايا) و(عطايا): أنهما لما أصارتها الصنعة إلى (مطاء) و(عطاء) أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد من اللام وهو الياء في (مطية) و(عطية). ولعمري إن لاميها ياءان إلا أنك تعلم أن أصل هاتين اليائين واوان؛ لأنهما في الأصل: (مطوية)، و(عطوية)؛ لأنهما من: (مطوت) و(عطوت)؛ فأصل الياء فيهما الواو، ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواو رجوعاً إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك، ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلين؛ لأنه الأقرب، وليس كذلك صرف ما لا ينصرف، ولا إظهار التضعيف؛ لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة، وليس وراءه أصل، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدّم. فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول دونه ما هو أسبق رتبة منه وبين ما يردّ إلى أول ليست وراءه رتبة متقدمة له (٦٠).

(١٢) تعارض قبيحين:

عقد له ابن جنى باباً في الخصائص (٦١) وذكره عنه السيوطي قائلاً: «إذا حضر عندك ضرورتان لابد من ارتكاب إحداهما، فأنت بأقربهما وأقلهما فحشاً» (٦٢).

وذلك كـواو (ورنتل) (٦٣) أنت فيها بين ضرورتين: إما أن تدعى كونها أصلاً، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا مكررة كـ (الوصوصة) (٦٤) و (الوحوحة) (٦٥). وإما أن تدعى كونها زائدة والواو لا تزداد أولاً، فجعلها أصلاً أولى من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال، (٦٦).

ومثل ذلك: «(فيها قائما رجل)»، لما كنت بين أن ترفع (قائماً) فتقدم الصفة على الموصوف - وهذا لا يكون - وبين أن تنصب الحال من النكرة - وهذا على قلته جائز - حملت المسألة على الحال فنصبت» (٦٧).

وقال ابن إياز في نحو: «(فيها قائما رجل)»: «أبو الفتح يسمي هذا الحمل على أحسن القبيحين؛ لأن الحال من النكرة قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح، فحمل على أحسنهما» (٦٨).

ومن أمثله أيضاً: «(ما قام إلا زيدا أحد)»، عدلت إلى النصب؛ لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيريه عنه فقد جاء على كل حال. فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره» (٦٩).

(١٣) تعارض المانع والمقتضى:

ذكر السيوطي أنه إذا تعارض المانع والحكم والمقتضى له قدم المانع (٧٠).

ومن ذلك: «ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها لا يجوز إمالته» (٧١)، والفرق «قوة المانع، ولهذا قدم على المقتضى، وأيضاً فالمقتضى هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة» (٧٢).

و(أي) وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومنع منه لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء فامتنع البناء (٧٣).

و(المضارع) المؤكَّد بالنون وَجَدَ فيه سبب الإعراب، ومنع منه (النون) التي هي من خصائص الأفعال (٧٤).

و(اسم الفاعل) إذا وَجَدَ شرط إعماله وهو الاعتماد، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل امتنع إعماله (٧٥).

(١٤) القولان لعالم واحد:

لعل السيوطي في هذه المسألة - تعارض القولين لعالم - متأثر بالأصوليين من الفقهاء.

لقد نقل عن ابن جنى في (الخصائص) (٧٦) قوله: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان:

١- فإن كان أحدهما مرسلًا والآخر معلَّلًا أخذنا بالمعلَّل، ونؤوِّل المرسل، كقول سيبويه (٧٧) - في غير موضع - في (التاء) من (بنت) و(أخت): إنها للتأنيث. وقال في (باب ما لا ينصرف) (٧٨): إنها ليست للتأنيث، وعَلَّاه بأن ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا إلا أن تكون ألفا كـ (فتاة) و(قناة) و(حصاة)، والباقي كله مفتوح كـ (رطبة)، و(عنبه)، و(علامة)، و(نسابة).

قال: فلو سميت رجلا بـ (بنت) و(أخت) لصرفته.

قال (ابن جنى): فمذهبه الثاني وقوله: إنها للتأنيث محمول على التجوُّز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث وتذهب بذهابه لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث بل أصل كـ (عفريت)، و(ملكوت) فإنها بدل لام (أخ) و(ابن) إذا أصلهما (أخو) و(بنو) (٧٩).

٢- وإن لم يُعلل واحداً منهما نُظر إلى الأليق بمذهبه، والأجری على قوانينه فيُعتمد ويُؤوِّل الآخر إن أمكن: كقول سيبويه (٨٠): (حتى) الناصبة للفعل. وقوله (٨١): إنها حرف جر (٨٢) فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عد الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى)، فعلم بذلك أن (أن) مضمرة بعد (حتى) كما تضمنر مع اللام الجارة في نحو: «ليغفر لك الله» (٨٣)، (٨٤).

٣- فإذا لم يمكن التأويل، فإن نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر علم رأيه والآخر مطروح (٨٥).

٤- فإذا لم ينص «بحيث عن تاريخهما وعمل بالتأخر، والأول مرجوع عنه» (٨٦).

٥- فإذا لم يعلم التاريخ «وجب سبر المذهبين والفحص عن حال القولين؛ فإن كان أحدهما أقوى نسب إليه أنه قوله؛ إحساناً للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه، وإن تساوى في القوة وجب أن يعتقد أنهما رأيان له وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما.

وكان (أبو الحسن الأخفش) يقع له ذلك كثيراً، حتى إن (أبا علي) كان إذا عرض له قول عنه، يقول: لا بد من النظر في إلزامه إياه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

وكان (أبو علي) يقول في (هيهات): أنا أفتى مرة بكونها اسماً للفعل (٨٧) كـ (صه) و(مه)، وأفتى مرة بكونها ظرفاً (٨٨) على قدر ما يحضرني في الحال.

وقال (أبو علي): وقلت لـ (أبي عبد الله البصري) يوماً: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله إلا أنه لا بد من تقديم النظر (٨٩).

(١٥) رجحان لغة قريش على غيرها:

يذكر السيوطي فيما ينقله عن (الفراء) صفاء لغة قريش وأسباب ذلك فيقول: «كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسَنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ» (٩٠).

إن فطبيعة حياة قريش في أن القبائل كانت ترد لها للحج وزيارة البيت الحرام والتجارة، وكذلك اختلاطها بغيرها من القبائل نتيجة اشتغالها بالتجارة في رحلتى الشتاء والصيف وكل أولئك كان له تأثير في لهجة قريش الخاصة، أدى بهذه اللهجة أن يتحقق لها امتياز عن غيرها من اللهجات العربية المنعزلة، وأن تكون إمكانات التعبير بها أكثر راحة واتساعاً، بالإضافة إلى كثرة ألفاظها وسهولتها (٩١).

وقد خللت لهجة قريش من بعض الصفات المذمومة، وقد ذكر السيوطي بعض المذموم من اللغات والتي خللت قريش منها، وهي كالتالي (٩٢):

أ - الكشكشة: وهى فى ربيعة ومضر: يجعلون بعد (كاف) الخطاب فى المؤنث (شيئاً) فيقولون: (رَأَيْتُكِشْ) و(بَكِّشْ) و(عَلَيْكِشْ) .

فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها فى الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها فى الوصل ويسكنها فى الوقف، فيقول: (مَنْشْ) و(عَلَيْشْ) .

ب - الكسكسة: وهى فى ربيعة ومضر: يجعلون بعد (الكاف) أو مكانها فى المذكر (سيناً) على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما .

ج - العننة: وهى فى كثير من العرب - فى قيس وتميم -: يجعلون الهمزة المبدوء بها عيناً، فيقولون فى (أُنْكَ) : (عَنْكَ) ، وفى (أَسْلَمَ) : (عَسْلَمَ) ، وفى (إِذْنَ) : (عَذْنَ) .

د - الفحفحة: فى لغة هذيل: يجعلون (الحاء) عيناً .

هـ - الوكم: فى لغة ربيعة وقوم من كلب: يقولون: (عليكم) و(يُكِّم) حيث كان قبل الكاف (ياء) أو كسرة .

و - الروم: فى لغة كلب: يقولون: (مِنْهُمْ) ، و(عَنْهُمْ) ، و(نَبْيِهِمْ) ، وإن لم يكن قبل الهاء (ياء) ولا كسرة .

ز - العججة: فى قضاة: يجعلون (الياء) المشددة (جيماً) ، يقولون فى (تميمسى) : (تَمِيمَجْ) .

ح - الاستنطاء: لغة سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار: تجعل (العين) الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء كـ (أَنْطَى) فى (أَعْطَى) .

ط - الوتم: فى لغة اليمن: تجعل (السين) (تاء) كـ (النات) فى (الناس) .

ى - الشنشنة: فى لغة اليمن: تجعل الكاف (شيئاً) مطلقاً كـ (لَبِئْسَ اللَّهُمَّ لَبِئْسَ) أى (لبئيك) .

ك - ومن العرب من يجعل الكاف جيماً كـ (الجعبة) يريدون (الكعبة) .

(١٦) في الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين:

هناك مذهبان أساسيان نشأت عنهما بقية المذاهب الأخرى هما: المذهب البصري، والمذهب الكوفي.

ولكل من هذين المذهبين منهج وطريقة في بحث اللغة وتناولها بالدراسة.

ومن المعروف أن نشأة النحو في بدايته الأولى كانت في البصرة، أما أهل الكوفة في ذلك الوقت؛ فكانوا منصرفين لدراسة القرآن وعلومه، ورواية الشعر (٩٣).

وثمة بعض الفروق في المبادئ العامة بين مدرستي البصرة والكوفة يمكن إيجازها في (٩٤):

١ - كان البصريون يثبتون في قبول المادة اللغوية، حتى صار ذلك مدعاة لافتخارهم على الكوفيين؛ فقد قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب» (٩٥) وأكلة اليرابيع (٩٦) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوايرز (٩٧) وباعة الكواميخ، (٩٨) (٩٩).

أما الكوفيون فكانوا أقل تثبثاً وتشدداً من البصريين، والأعراب الذين سمعوا منهم كانوا متهمين في نظر البصريين.

٢ - لا يقيس البصريون على الشاذ من شواهد العرب الشعرية أو النثرية بل على المطرد الكثير؛ فهم «لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ» (١٠٠).

أما الكوفيون فقد اهتموا بالنقل واعتمدوا على الشاهد الينيم وكانوا يقيسون على مايسميه البصريون قليلاً وشاذاً، يقول السيوطي: «قال الأندلسي في (شرح المفصل): الكوفيون لم يسمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ويؤبوا عليه بخلاف البصريين» (١٠١).

٣ - جنح الكوفيون إلى الرواية واتسموا بسعة الحفظ لأشعار العرب على خلاف البصريين الذين كانوا يميلون إلى القياس لمحاولة تنظيم اللغة وقد رفضوا كثيراً من المرويات، وقد قيل عن الكوفيين: «الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها» (١٠٢).

٤ - اتسم المذهب البصري بالتأويلات البعيدة، واهتموا بالتفسيرات العقلية للظواهر اللغوية، فقالوا بأشياء لم تكن العرب قد قالت بها، وإنما كانت من وحي أفكار هؤلاء النحاة، وأما الكوفيون فقد أخذوا بما ظهر من تلك القواعد، وما يفهم منها من خلال كلام العرب بعيداً عن التأويلات البعيدة.

وقد ذكر السيوطي أن لابن مالك طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي نالها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل بل يقول :

إنه شاذ أو ضرورة؛ كقوله في التمييز:

والفعلُ ذو التصريف نَزَرَ سَبَقاً (١٠٣).

وقوله في مد المقصور:

والعكسُ في شَرِيقَ (١٠٤).

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين، (١٠٥).

والذي يُسلم إليه ما سبق في الكلام عن التعارض والترجيح ما يأتي:

١ - عقد السيوطي له الكتاب السادس من كتابه (الاقتراح)، وقد تأثر بالأصوليين من الفقهاء؛ حيث بناء على ما انتهجه لنفسه من ترتيب أصول النحو على نمط أصول الفقه.

٢ - اهتم السيوطي بذكر كل أشكال التعارض الممكنة، وليس تعارض الأدلة فقط، مفيداً في ذلك من موسوعيته، ومن سعة اطلاعه.

٣ - التعارض والترجيح عملية جدلية تأتي في مرحلة تالية للأصول النحوية، وليس أصلاً من الأصول النحوية، وإن كان أدخل فيما يسمّى بـ (الجدل في النحو)؛ فهو عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح؛ فقد يكون الراجح مرجوحاً عند غيره؛ لخضوع هذه العملية للاجتهاد، (١٠٦).

ثانياً - قواعد التوجيه

صاغ النحاة عدداً من القواعد العامة التي تحكم الأبواب النحوية.

وقد سماها الدكتور تمام حسان (قواعد التوجيه) (١٠٧).

مفهوم قواعد التوجيه وشروطها:

وقواعد التوجيه هي عبارة عن: «قوانين تضبط ما ذكره النحاة من توجيه، وتنظر له وقد صيغت لتقريره أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له» (١٠٨).

وتعد قاعدة من قواعد التوجيه ما تتوافر فيه الشروط الآتية:

١ - أن تكون مصوغة في قالب تنظيري.

٢ - أن يمكن إخراجها من السياق الذي ذكرت فيه دون إضافة إليها أو نقصان منها أو تعديل فيها. ...

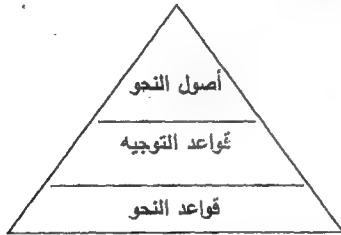
٣ - أن يكون لها دور في التوجيه أو يترتب عليها توجيهه وتقريره أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له» (١٠٩).

والمتمثل لآراء النحويين في المسائل يجدهم «لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها؛ فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها» (١١٠).

علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو:

قواعد التوجيه هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة والتزموا بها في التقعيد النحوي وبناء الأحكام، وهي تعدُّ جزءاً من أصول النحو.

ويمكن بيان العلاقة بين قواعد التوجيه وأصول النحو وقواعد النحو على الشكل الآتي:



فأصول النحو رأس المثلث، وقواعد النحو تأتي في قاعدته، ومنزلة قواعد التوجيه بين أصول النحو وقواعد النحو.

وأصول النحو هي التي تغطي وتشمل كلاً من قواعد التوجيه وقواعد النحو.

وليس صحيحاً ما يُظنّ من أن قواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو^(١١١)؛ حيث إن الأصول النحوية هي الأعم والأشمل من غيرها.

ومما يؤكد على أن قواعد التوجيه من أصول النحو ما يأتي^(١١٢):

(أ) أن من النحاة من درسها ضمن كتابه الذي جعله تحت عنوان 'الأصول'^(١١٣).

(ب) أن منها ما يتصل بالعامل من حيث إثبات عمله أو نفيه أو تفضيل عمل عامل على آخر، ومن النحاة من جعل العامل ضمن أصول النحو^(١١٤).

(ج) أن من النحاة من أطلق على بعض القواعد مصطلح الأصل^(١١٥).

العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو:

العلاقة بينهما هي علاقة العموم والخصوص؛ فقواعد التوجيه لا تهتم بالمسائل المفردة؛ في الأبواب النحوية - فقط - كقواعد النحول تهتم - أيضاً - بالقواعد الكلية العامة التي لا تختص بباب واحد وإنما توظف في أكثر من باب، وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد والاحتجاج بالسموع كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة وأصل المعنى والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل والاطراد والقياس والأصل والفرع والحمل والعلة والحكم كما يتناول أصول القرائن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصرف والتغيير والتأثير والتضام والتنافي والحذف والزيادة والفصل والوصل والتوسع والضمائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوة والضعف وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تحد بباب نحوي بعينه، وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب،^(١١٦).

وقد قارن بعض الباحثين بين قواعد التوجيه وقواعد النحو، وتتضح أوجه المقارنة بينهما فيما يأتي^(١١٧):

١ - أن القواعد النحوية تسبقها عدة مراحل هي: الاستقراء، والتقسيم، والتجريد، والتفعيد، وتعد نتيجة لهذه المراحل، أما قواعد التوجيه فلا يسبقها إلا توجيه لبعض التراكيب أو قواعد نحوية يترتب عليها توجيه التراكيب التي توضحها وتعد أمثلة عليها.

٢ - أن وظيفة القواعد النحوية التوجيه النحوي. أما وظيفة قواعد التوجيه فتقرير التوجيه الذي تذكر في سياقه وتفسيره أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له ...

٣ - أن قواعد التوجيه يمكن الاستغناء عنها، ويتم التوجيه بناء على القواعد النحوية التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنها تكسبنا أن نتكلم كما يتكلم العرب ...

٤ - أن القواعد النحوية تسبق قواعد التوجيه في نشأتها؛ لأن الأخيرة مترتبة عليها.

٥ - أن لكل باب نحوى قواعده النحوية الخاصة به، أما قواعد التوجيه فقد توظف القاعدة الواحدة فى أكثر من باب نحوى وذلك إذا كانت قاعدة عامة ...

٦ - أن قواعد التوجيه أعم من قواعد النحر؛ لأن قواعد التوجيه تتعلق بالفكر النحوى نفسه، ولذلك تحكم القاعدة الواحدة من قواعد التوجيه عدداً كبيراً من القواعد النحوية.

٧ - أن قواعد التوجيه تتعلق بفلسفة النحر، أما القواعد النحوية فتتعلق بالكلام، ... (١١٨).

وقد استخدم السيوطى قواعد التوجيه فى العديد من المسائل، أذكر منها: أمثلة وظفت فيها قواعد التوجيه فى السياق، وأمثلة أخرى لقواعد التوجيه بعيداً عن السياق.

وقبل ذلك يحسن بيان وظيفة قواعد التوجيه عند النحاة.

وظيفة قواعد التوجيه: (١١٩)

لقواعد التوجيه وظائف متعددة ومتنوعة، وهذه الوظائف تظهر جلية فى السياق الذى ذكرت فيه، والتى استخدمها النحاة من أجله، ويمكن حصرها فى:

(١) تقرير التوجيه النحوى.

(٢) تعليل ما ذهب إليه النحاة من توجيه.

(٣) الاستدلال على ما ذهبوا إليه من توجيه.

(٤) الاحتجاج على ما ذهبوا إليه من توجيه.

مآخذ على قواعد التوجيه: (١٢٠)

لم تخل قواعد التوجيه من مآخذ، أهمها:

(١) أنها كانت سبباً فى زيادة بعض الخلافات النحوية والجدل بين النحاة.

(٢) التعميم فى صياغة كثير من القواعد.

(٣) اختلاف صدق دلالة بعض القواعد في سياقها عن صدقها خارجها، فتكون صادقة في سياقها غير صادقة خارجة.

(٤) عدم وضوح دلالة بعض هذه القواعد من صياغتها خارج السياق.

أمثلة لقواعد التوجيه:

(أ) أمثلة لمسائل وظفت فيها قواعد التوجيه في السياق - كما تبدو في كتب السيوطي - :

١- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه (١٢١) :

ويحتج بهذه القاعدة على أنه إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشبهه حينئذ بالماضي، وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنياً، فأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه، (١٢٢).

وكذلك - أيضاً - فإن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين: أنه لحق هذا ما لحق هذا، وأن المعنى الذي لحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل. وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه، (١٢٣).

ونظير ذلك - كما يقول السيوطي - : «أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخل (أل) أو الإضافة التي هي من خصائص الأسماء» (١٢٤).

٢- الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه (١٢٥) :

وقد استدلل السيوطي بهذه القاعدة التوجيهية على أشياء كثيرة، منها: أن «الحال لما أشبهت الظروف عمل فيها حروف المعاني ك (ليت) و(كأن)، (١٢٦).

وأيضاً فإن ألف الإلحاق لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف. (١٢٧).

وكذلك فإن «سراويل» لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف. (١٢٨).

وأيضاً فالشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو: يا ضارباً زيداً، يا مضروباً غلامه. قال ابن يعيش: ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: أحدها: أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه. فإن قيل: المضاف عامل في المضاف إليه الجر، وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا. قيل: الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكان إياه، فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه. والوجه الثاني: أن الاسم الأول يختص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه، ألا ترى أن قولنا: يا ضارباً رجلاً أخص من قولنا: يا ضارباً. الثالث: أن الاسم الثاني من تمام الأول: كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. (١٢٩).

وذكر أنه إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين «فما زاد أعطى حكمه ما لم يفت» المعنى؛ ولهذا عملت (ما) عمل (ليس) لما أشبهتها في النفي مطلقاً، وفي نفي الحال خاصة. (١٣٠).

٣- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (١٣١):

يعتمد على هذه القاعدة التوجيهية في العديد من المسائل، ومن ذلك قول الأكثرين: «إن (رحمن) غير منصرف، وإن لم يكن له (فَعَلَى)؛ لأن ما لا ينصرف من (فَعَلَان) أكثر، فالحمل عليه أولى. (١٣٢).

ومن ذلك قوله عن الاشتغال: «إذا كان العطف على جملة فعلية؛ فالمختار الجمل على إضمار فعل؛ لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتاج إلى تقدير شيء.

فالجواب أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى؛ لكثرة التقدير في كلام العرب، وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى، (١٣٣).

ومن ذلك أن «لام (ذى) بمعنى صاحب ياء على الأصح؛ حملا على الأكثر فيما عينه وأو» (١٣٤).

وأيضاً فإن «(إلى) إما أن تقتزن بما بعدها قرينة تدل على أنه داخل في حكم ما قبلها أو خارج عنه، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها، وإن لم تقتزن به قرينة فالذى عليه أكثر المحققين: أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح؛ لأن الأكثر في كلامهم، إذا اقترنت قرينة أن لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، فإن عرى على القرينة وجب الحمل على الأكثر» (١٣٥).

٤- الفرع أحط رتبة من الأصل (١٣٦):

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد؛ «لأنه فرع عن الفعل في العمل، والقاعدة: حطّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور الستة ليقوى بذلك على العمل» (١٣٧).

وذكر أنه: «إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه مع إمكان دخول النصب فيه؛ لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل، مع أن الحكمة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الأصول، ولأنه يشارك المذكر في التصحيح، فشاركه في الإعراب، والمذكر معرب بحرفين، فأعرب هذا بحركتين، وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل» (١٣٨).

وذكر أن الجرّ إنما اختص بالأسماء؛ «لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهى فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها، فمنع الجرّ من الأفعال لذلك» (١٣٩).

ومن ذلك أنه: «لا يجوز تقديم خبر (إن) وأخواتها، ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل، فأنحطت عن درجة الأفعال» (١٤٠).

وذكر أنه لما كان جعل الواو بمعنى (مع) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرفاً، ولا على الفاعل، لا يقولون: والطيايسة جاء البرد، ولا: جاء والطيايسة البرد؛ لأن الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتله الأصول، (١٤١).

ومن ذلك أنه لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن (إن) ومشبّهة بها وجب أن تنحط عنها، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتثكير معمولها، وعدم فصلها، (١٤٢).

وأيضاً فإنه لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم؛ إذ من عادتهم التصرف في الأصول دون الفروع، (١٤٣).

وأيضاً فإن (أن) الناصبة للمضارع فرع (أن) المشددة؛ لأن كلا منهما حرف مصدرى، ولما كانت فرعاً عليها نصبت فقط، و(أن) الثقيلة لأصلاتها نصبت ورفعت، (١٤٤).

وقال: «قيل: إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة، والجر فيها دخل تبعاً للتنوين، ولما كانت لا تتصرف لا تمتنع دخول الجر عليها.

وأجيب بأن الجر دخلها تبعاً لتنوين المقابلة. وقيل: التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل، (١٤٥).

وقال أيضاً: «إنما امتنع إضافة العدد إلى المميز؛ لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبّهة في العمل، فلو تصرف فيه بالإضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع والأصل وهو محال، (١٤٦).

٤ - وضع الشيء موضع الشيء أو إنشأته خفاه لا يؤخذ بتياس (١٤٧):

وقد بنى على هذه القاعدة التوجيهية أن الصحيح أن الإغراء، وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر، لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب نحو: عليك، وعندك، وذلك، ومكانك، ووراءك، وأمامك، وإليك، ودونك.

ورد قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات. وبنى عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه، (١٤٨).

٦- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير^(١٤٩) :

وقد ذكر لهذه القاعدة فروعا منها: «(مروان) يحتمل أن يكون وزنه: فعَلان، أو مفعلا، أو فعولا، والأول: له نظير، فيحمل على نظيره، والآخران مثالان لم يجيئا،^(١٥٠).

ومنها: ما ينقله عن الأنباري في الإنصاف حيث يقول: «ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب. وذهب الكوفيون: إلى أنها معربة من مكانين.

قال: والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه: أن ما ذهبوا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد. وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظيره^(١٥١).

وذكر أيضاً قول الأنباري: «ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب».

وذهب الجرّمي: إلى أن انقلابها هو الإعراب. وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف. وهذا لا نظير له في كلامهم^(١٥٢).

٧- الأصل مطابقة المعنى للفظ^(١٥٣) :

ومن ثم قال الكوفيون: «إن معنى (أفعل به) في التعجب أمر كلفظه. وأما البصريون فقالوا: إن معناه: التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن متروكا هنا.

قال ابن النحاس في (التعليق): «والكوفيون أن يقولوا: لم يترك هذا الأصل في موضع إلّا لحامل، فما الذي حملهم على تركه هنا؟

ويجاب: بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وأكد مما إذ لم يكن كذلك؛ لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب، فتكون به أكثر كلفا وضنة مما إذا لم تتعب في تحصيله.

وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصر بانفاقهما، فخالقنا لذلك، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى: فليمدد له الرحمن مداً. (١٥٤)، وجاء عكس ذلك، (١٥٥).

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في: «سواء علي أقيمت أم قعدت؟»، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، (١٥٦).

٨- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال (١٥٧):

وقد استدلل بهذه القاعدة في العديد من المواضع، وذكر أن أبا حيان ردّ بها على ابن مالك كثيراً في مسائل استدلل عليها بأدلة بعيدة التأويل منها: استدلاله على قصر الأخ بقوله:

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعُهُ لِمُعْلَمَةٍ يُجِيبُكَ بِمَا تَبْغَى وَيَكْفِكَ مِنْ يَبْغَى (١٥٨)

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل أي: الزم، وإذا دخل الاحتمال سقط به الاستدلال، (١٥٩).

وذكر أن ابن مالك رأى أن (هل) تتعين لمعنى (قد) إذا قرنت بالهمزة، واستدل على ذلك ببيت من الشعر، فردّ عليه أبو حيان قائلاً: «ولا دلالة له في ذلك على التعيين؛ لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد، كدخول حرف الجر على مثله ...» (١٦٠).

٩- الأمثال لا تُغَيَّر (١٦١):

احتج بها في توجيه قولهم: (شراً هراً ذا ناب) (١٦٢) فقال: «فاقتدوا بالنكرة، وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تُغَيَّر» (١٦٣).

وقولهم: «أصبح ليل» (١٦٤)، و«أطرق كراء» (١٦٥) بحذف حرف النداء من النكرة؛ لأنها أمثال معروفة، فجرت مجرى العلم فيحذف النداء منها، (١٦٦).

١٠- يغفر في الثواني ما لا يغفر في الأوائل (١٦٧):

يحتج بهذه القاعدة في العديد من المسائل، ومن ذلك ما ذكره من أنك إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام؛ لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل (١٦٨). وذكر أن النحاة أجازوا (كم رجلا ونساوهم جاءوك) عطفا على معنى «كم»، (١٦٩). وأجازوا النصب عطفاً على التمييز، وإن كان نكرة؛ لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعد عن «كم». ومثله: كم شاةٍ وسخلتها، وكم ناقةٍ وفصيلها (١٧٠).

(ب) أمثلة لقواعد التوجيه خارج السياق (من خلال كتب السيوطي):

- الأصل في الأسماء ألا تعمل، فإذا تعلّق اسم باسم، فالأصل الجر بالإضافة (١٧١).
- الحمل على الأصل أولى (١٧٢).
- لا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين (١٧٣).
- عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل، وخلاف الأصل، فلا يجعل أضلا يقاس عليه (١٧٤).
- يفتفرون في الثواني ما لا يفتفرون في الأوائل (١٧٥).
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد (١٧٦).
- يفتقر في الشعر ما لا يفتقر في غيره (١٧٧).
- تغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ (١٧٨).
- الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها (١٧٩).
- تجانس الأشياء مما يستثقل (١٨٠).
- لا يجمع بين العوض والمعوّض (١٨١).
- الأصل في الأدوات ألا تمال (١٨٢).
- التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها (١٨٣).

- الأطراف محل التغييرات والزيادة (١٨٤).
- اجتماع الأمثال يستقل لفظاً فكذلك خطأ (١٨٥).
- لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان (١٨٦).
- إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة (١٨٧).
- عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء (١٨٨).
- ما كان أصلاً في بابهِ لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً (١٨٩).
- رواية الثقة مقبولة (١٩٠).
- من حفظ حجة على من لم يحفظ (١٩١).
- عوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء (١٩٢).
- يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع (١٩٣).
- المضمر فرع الظاهر (١٩٤).
- من الشاذ الذي لا يقاس عليه (١٩٥).
- الإضافة ترد إلى الأصل (١٩٦).
- الشيطان إذا تقاربا ربما وقع أحدهما موقع الآخر (١٩٧).
- ربُّ شيء يصحُّ تبعاً ولا يصح استقلالاً (١٩٨).
- كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى (١٩٩).
- كرهوا الجمع بين الحرفين لمعنى واحد (٢٠٠).
- الأصل في الاسم الصرف (٢٠١).
- الإضممار يرد الأشياء إلى أصولها غالباً (٢٠٢).

- الأصل تقديم مفسر الغائب (٢٠٣) .
- التصغير لا يبطل العلمية (٢٠٤) .
- أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين (٢٠٥) .
- قياس المثنى على الجمع قياس جلى (٢٠٦) .
- هذه التعاليل لا يحتاج إليها؛ لأنها تعاليل وضعيات (٢٠٧) .
- قد يتعلق الحكم بشيئين (٢٠٨) .
- إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال (٢٠٩) .
- أصل وضع الضمير للاختصار (٢١٠) .
- لا يعدل إلى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل (٢١١) .
- الضمير لا بد له من مرجع يعود إليه (٢١٢) .
- الأصل عوده على أقرب مذكور (٢١٣) .
- الأصل توافق الضمائر في المرجع حذراً من التشبث (٢١٤) .
- متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يحمل عليه (٢١٥) .
- جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع (٢١٦) .
- إذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم المعنى (٢١٧) .
- أصل الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال (٢١٨) .
- الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال (٢١٩) .
- الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن صنع أحدهما موضع الآخر (٢٢٠) .

- أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها (٢٢١) .
- الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجيبين: الحذف ووضع الشيء في غير محله (٢٢٢) .
- ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل (٢٢٣) .
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا، والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى (٢٢٤) .
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى (٢٢٥) .
- إذا اجتمعت (إن) واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات (٢٢٦) .
- الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة (٢٢٧) .
- إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد جاز إجراؤها على المضاف وعلى المضاف إليه (٢٢٨) .
- قطع النعوت في باب المدح والذم أبلغ من إجرائها (٢٢٩) .
- أخص الضمائر أعرفها (٢٣٠) .
- التصغير لا يبطل العلمية (٢٣١) .
- العرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة. وإذا أردوا ذلك فصلوا بينهما (٢٣٢) .
- لا يرخم غير المفادى إلا لضرورة (٢٣٣) .
- المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق (٢٣٤) .
- اجتماع الأمثال مكروه (٢٣٥) .
- اختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه إجحاف به (٢٣٦) .

- أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء، وفي الوقف هاءً على اللغة الفصحى (٢٣٧) .
- إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة (٢٣٨) .
- إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر (٢٣٩) .
- إذا اجتمع طالبان روعى الأول (٢٤٠) .
- إذا اجتمع الوار والياء غلبت الياء (٢٤١) .
- إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم (٢٤٢) .
- إذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب (٢٤٣) .
- إذا تمّ الفعل بفاعله أشبهها حينئذ الحرف، فلذلك لم يستحق الإعراب (٢٤٤) ..
- إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى (٢٤٥) .
- إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى (٢٤٦) .
- إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الاسم (٢٤٧) .
- الاسم أصل للفعل والحرف (٢٤٨) .
- الاسم أخف من الصفة (٢٤٩) .
- الأصل مطابقة المعنى للفظ (٢٥٠) .
- الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني والمعاني إنما الموضع لها الحروف (٢٥١) .
- الأصل في الأفعال التصرف (٢٥٢) .
- الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها (٢٥٣) .

- الإضمار أسهل من التضمنين (٢٥٤) .
- الإضمار أحسن من الاشتراك (٢٥٥) .
- الإضمار خلاف الأصل (٢٥٦) .
- الأفعال نكرات؛ لأنها مرسوعة للخبر (٢٥٧) .
- الإضافة إلى الأفعال لا تصح (٢٥٨) .
- الأفعال كلها مذكورة (٢٥٩) .
- باب الشرط مبناه على الإبهام، وباب الإضافة مبناه على التوضيح (٢٦٠) .
- التابع لا يتقدم على المتبوع (٢٦١) .
- التثنية ترد الأشياء إلى أصولها (٢٦٢) .
- الأصل عدم التركيب (٢٦٣) .
- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها (٢٦٤) .
- كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلاً على تضمنه (٢٦٥) .
- المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه في كل شيء (٢٦٦) .
- كل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً (٢٦٧) .
- البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه (٢٦٨) .
- العوض والمعوض منه لا يجتمعان (٢٦٩) .
- لا يكره الجمع بين العوضين، كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه (٢٧٠) .
- لا يجمع بين أن يُبدل من الحرف ويعوض منه (٢٧١) .

- ما كان عوضاً لا يحذف (٢٧٢) .
- هم يغلبون على الشيء ما لغيره لئناس بينهما أو اختلاط (٢٧٣) .
- العرب تغلب الأقرب على الأبعد (٢٧٤) .
- التغيير يأنس بالتغيير (٢٧٥) .
- من ملح كلامهم تقارض اللفظين (٢٧٦) .
- العرب تضعف الأقوى وتقوى الأضعف تصرفاً وتلعباً (٢٧٧) .
- تكثير الحروف يدل على تكثير المعاني (٢٧٨) .
- التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد (٢٧٩) .
- الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى، لا من طريق اللفظ (٢٨٠) .
- ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل (٢٨١) .
- الجمل تكرات (٢٨٢) .
- الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره (٢٨٣) .
- أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة (٢٨٤) .
- تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة (٢٨٥) .
- الأصل في تقدير الحرف أن يقدر ساكناً (٢٨٦) .
- الحركة قد تقوم مقام الحرف (٢٨٧) .
- الإعراب لا يكون قبل الطرف (٢٨٨) .
- السؤال في مبادئ اللغات يؤدي إلى التسلسل (٢٨٩) .
- حكاية الحال من القواعد الشهيرة (٢٩٠) .

- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير (٢٩١) .
- المصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز (٢٩٢) .
- الحمل على أحسن الأقبحين (٢٩٣) .
- حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم (٢٩٤) .
- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل (٢٩٥) .
- إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ (٢٩٦) .
- من غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات وفى التثنية والجمع بالحروف (٢٩٧) .
- أصل الحذف للرباط إنما هو للصلة لا للصفة (٢٩٨) .
- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه (٢٩٩) .
- رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة (٣٠٠) .
- زيادة الحروف خارجة عن القياس (٣٠١) .
- سبب الحكم قد يكون سببا لصدده على وجه (٣٠٢) .
- سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر (٣٠٣) .
- الشيء إذا اطرء فى الاستعمال وشذ فى القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غير (٣٠٤) .
- الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه (٣٠٥) .
- الشيطان إذا تضادا تضادا للحكم الصادر عنهما (٣٠٦) .
- كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم (٣٠٧) .

- يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور (٣٠٨) .
- علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل (٣٠٩) .
- الضرورة تقدر بقدرها (٣١٠) .
- ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها (٣١١) .
- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى (٣١٢) .
- الطارئ يزيل حكم الثابت (٣١٣) .
- إذا ثبت الحكم لعل، اطرده حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة (٣١٤) .
- الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنه يفتقر إليه للفرقة بين المعاني (٣١٥) .
- يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما (٣١٦) .
- خير (لا) لا يلفظ بها إلا أن يكون ظرفاً (٣١٧) .
- العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف (٣١٨) .
- المصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى مختلف فيه (٣١٩) .
- كل حرف اختص بشيء ولم يزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل (٣٢٠) .
- الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل، فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل (٣٢١) .
- أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصاً بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب (٣٢٢) .
- أصل الحروف أن تكون عاملة (٣٢٣) .
- المصدر المؤكد لا يعمل تقديره بـ (أن) والفعل (٣٢٤) .

- مرتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول (٣٢٥) .
- العامل اللفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي (٣٢٦) .
- العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات إلا أن تكون خاصة لجنس بها (٣٢٧) .
- العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله (٣٢٨) .
- العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها (٣٢٩) .
- العامل الضعيف لا يحذف (٣٣٠) .
- العامل لا يعتد به (٣٣١) .
- أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية، فهو باق على منع صرفه (٣٣٢) .
- الأصل في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسر (٣٣٣) .
- أصل وضع اللكرة أن يكون معرفة لا نكرة (٣٣٤) .
- الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحداً (٣٣٥) .
- الفرع أحط رتبة من الأصل (٣٣٦) .
- الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة (٣٣٧) .
- الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها (٣٣٨) .
- الفعل لا يثنى (٣٣٩) .
- الفعل أنقل من الاسم (٣٤٠) .
- قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصاً (٣٤١) .
- قد يكون للشئ إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شئ آخر تغير إعرابه (٣٤٢) .

- قرائن الأحوال تغنى عن اللفظ (٣٤٣) .
- كثرة اللبس اعتمدت فى كثير من أبواب العربية (٣٤٤) .
- اللبس محذور (٣٤٥) .
- ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به (٣٤٦) .
- ما كان كالجاء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا تتقدم بعض حروف الكلمة عليها (٣٤٧) .
- مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد (٣٤٨) .
- معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج (٣٤٩) .
- الأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنة (٣٥٠) .
- ورود الشيء مع نظيره يورده مع نقيضه (٣٥١) .
- الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه (٣٥٢) .
- الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها، والوقف مما تغير فيه الأشياء عن أصولها (٣٥٣) .
- وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس (٣٥٤) .
- وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ (٣٥٥) .
- لا يجتمع أداتان لمعنى (٣٥٦) .
- لا يجتمع ألفان (٣٥٧) .
- لا يجتمع خطابان فى كلام واحد (٣٥٨) .
- لا تنقص مرتبة إلا لأمر حادث (٣٥٩) .

- لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع (٢٦٠) .
- يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع (٢٦١) .
- أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب (٢٦٢) .
- أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها (٢٦٣) .
- الأصل في البناء السكون (٢٦٤) .
- كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف (٢٦٥) .
- لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة (٢٦٦) .
- الأصل في الأسماء الصرف (٢٦٧) .
- لا عبرة باتفاق الألفاظ ولا باتفاق الأوزان (٢٦٨) .
- التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتركيب، والتذكير يسقط حكم ذلك (٢٦٩) .
- التثنية لا توجد إلا في اللغة العربية (٢٧٠) .
- الأصل في الأسماء للتذكير والتعريف فرع عن التذكير (٢٧١) .
- أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة (٢٧٢) .
- أصل الضمير المنفصل للمرفوع (٢٧٣) .
- الضمير المجرور والمنصوب من وإد واحد (٢٧٤) .
- لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال إلا في: ظننت وأخواتها، وفي: فقدت وهدمت (٢٧٥) .
- الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها، والشيء إذا كثر استعماله غيروه (٢٧٦) .
- الأعلام لا تغيد معنى (٢٧٧) .

- تعليق الأعلام على المعانى أقل من تعليقها على الأعيان (٣٧٨) .
- أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة (٣٧٩) .
- إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه يشكل وليس (٣٨٠) .
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى، لأن المبتدأ عين الخبر (٣٨١) .
- (ما) هى الأصل فى النفى، وهى أم بابه، والنفى بها أكد (٣٨٢) .
- التصرف فى (لا) النافية أكثر من التصرف فى (ما) النافية (٣٨٣) .
- كل شيء حسن أن تعمل فيه (رب) حسن أن تعمل فيه (لا) (٣٨٤) .
- الفاعل كجزء من أجزاء الفعل (٣٨٥) .
- الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول (٣٨٦) .
- لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفى زمان ولا ظرفى مكان؛ لعدم اقتضائه ذلك (٣٨٧) .
- أصل الاستثناء أن يكون بـ (إلا) (٣٨٨) .
- الأصل فى (إلا) الاستثناء وقد استعملت وصفاً، والأصل فى (غير) أن تكون صفة وقد استعملت فى الاستثناء. والأصل فى (سواء) و(سوى) الظرفية، وقد استعملت بمعنى (غير) (٣٨٩) .
- لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها (٣٩٠) .
- لا ينسق على حروف الاستثناء (٣٩١) .
- لا يجوز أن يستثنى بـ (إلا) اسمين، كما لا يعطف بـ (لا) اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين (٣٩٢) .

« كل ما جاز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا (٣٩٣) .

« الحال شبيهة بالظرف (٣٩٤) .

« الأصل في الجر حرف الجر (٣٩٥) .

« أصل حروف القسم: الباء (٣٩٦) .

• ما لا يمكن تكثيره من المعارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته، لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا (٣٩٧) .

« إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلمية (٣٩٨) .

« الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم (٣٩٩) .

« الإضافة تصح بأدنى ملابسة (٤٠٠) .

• الضمير إذا أكد بضمير كان الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير (٤٠١) .

« إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنفس، فالعين، فأجمع، فأكتع، فأبصع، فأبتع (٤٠٢) .

• العطف على اللفظ هو الأصل (٤٠٣) .

• الواو أصل حروف العطف (٤٠٤) .

• عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك (٤٠٥) .

• لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده؛ لأنهما لا يفارقانه (٤٠٦) .

• أصل حروف النداء (يا) . (٤٠٧) .

« أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثم كل ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لأي، وليس مستثنى به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النداء معه (٤٠٨) .

- إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس (٤٠٩) .
- (أن) أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق (٤١٠) .
- اتسعت العرب في (إن) اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب (٤١١) .
- (إن) أصل أدوات الشرط وأم الباب (٤١٢) .
- إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط؛ لأنها حرف وأصل المعاني للحروف (٤١٣) .
- اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصاله بجاره (٤١٤) .
- الألف أصل أدوات الاستفهام (٤١٥) .
- المصدر أشد ملايسة للفعل من الصفة (٤١٦) .
- الأصل في (مفعّل) للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح (٤١٧) .
- الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع على التذكير (٤١٨) .
- الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء (٤١٩) .
- أصل الفعل التذكير (٤٢٠) .
- كل مؤنث بالتاء حكمه أن لا يحذف التاء منه إذا تئى كتمرّتان وضاربتان؛ لأنها لو حذفت التيس بتثنية المذكر (٤٢١) .
- لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير؛ لثلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها (٤٢٢) .
- كل صفة كثر ذكر موصوفها ضعف تكسيرها لقوة شبيهها بالفعل (٤٢٣) .
- تكسير الخماسى مستكره لأجل حذف حرف منه، بخلاف الرباعى إذا لا حذف فيه (٤٢٤) .
- «الجموع تستثقل» (٤٢٥) .

- كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات: أولهن ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدة (٤٢٦) .
- لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء (٤٢٧) .
- التكسير والتصغير يجريان من وادٍ واحد (٤٢٨) .
- جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة (٤٢٩) .
- كل ما آخره ياء مشددة، فإنها عند النسب لا تبقى (٤٣٠) .
- ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق (٤٣١) .
- الأصل تحريك الساكن المتأخر؛ لأن النقل ينتهي عنده (٤٣٢) .
- حق همزة الوصل الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال (٤٣٣) .
- كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات؛ فإن كان غير مبنئ على فعل حذفت منه اللام (٤٣٤) .
- الإدغام يقوى المعتل (٤٣٥) .
- إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال (٤٣٦) .
- الأصل في البناء السكون (٤٣٧) .
- والخلاصة أن قواعد التوجيه هي عبارة عن عدد من القواعد العامة التي استعان بها النحاة في توجيه الكلام وتقريره أو تعليقه أو الاستدلال عليه أو الاحتجاج له .
- وشرطها أن تكون مصوغة في قالب تنظيري ويمكن إخراجها من سياقها .
- وهي جزء من أصول النحو؛ وأعم من قواعده .

الهوامش

- (١) الكليات ص ٤٢٤ .
- (٢) الكليات ص ٣١٥ وينظر: مختار القاموس مرتّب علي طريقة مختار المصباح والمصباح المنير للطاهر أحمد الزاوي - الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣ م ص ٢٣٩ ر.ج.ح.
- (٣) أصول الفقه الإسلامي - الجزء الأول - في المقدمة التعريفية بالأصول وأدلة الأحكام وقواعد الاستنباط للأستاذ محمد مصطفى شليبي - دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة ١٤٠٦ هـ / سنة ١٩٨٦ م ص ٥٢٢ .
- (٤) السابق ص ٥٢٢، ٥٢٣ .
- (٥) أصول الفقه الإسلامي للأستاذ محمد مصطفى شليبي ص ٥٢٢ .
- (٦) أصول الفقه للأستاذ محمد مصطفى شليبي ص ٥٢٣ .
- (٧) الأصول د. شام ص ٢١٢ .
- (٨) للفصائص لابن جني ٣٨٦/١ باب فيما يرد مخالفاً لما عليه الجمهور، ٦٨/٣، ٦٩ باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكماً ويجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظااهره أم يتوقف إلي أن يرد السماع بجلية حاله .
- (٩) للفصائص ١١٨/١ - ١٣٤ .
- (١٠) لمع الأدلة ص ١٣٥ - ١٤٠ .
- (١١) الاقتراح ص ١٢٠ - ١٢٩ .
- (١٢) لمع الأدلة ص ١٣٦ .
- (١٣) الشاهد رقم ٣٨٢ من شواهد الإنصاف ٥٨٧/٢ وهو منسوب إلي عدي بن زيد العبادي، وينظر: الإغراب/ ٦٦، لمع الأدلة ص ١٣٦، لسان العرب (ك.ي.ا).
- (١٤) المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب ت ٢٩٠ هـ، من كتبه: البارع في اللغة، والفاخر في الأمثال، والاستدراك علي العين. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٩٦ .
- (١٥) عجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي لطرفة بن العبد، الشاهد رقم ٣٦٨ من الإنصاف ٣٦٨/٢، ورقم ٦٠٩

من شرح شواهد المنفي ٦٠٧/٢.

(١٦) الكتاب/ ٩٩، ١٠٠.

(١٧) الاقتراح من ١٢٠، ١٢١، لمع الأثلة من ١٣٦-١٣٨.

(١٨) لمع الأثلة من ١٣٨.

(١٩) الاقتراح من ١٢٢، يراجع لمع الأثلة من ١٣٨-١٤٠.

(٢٠) البلد ١٤، ١٥.

(٢١) أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية د. فاضل صالح السامرائي - مطبعة اليرموك - دار الرسالة للطباعة.

بغداد ط١ سنة ١٩٧٥م من ١٧٣.

(٢٢) المجادلة/ ١٩.

(٢٣) الاقتراح من ١٢٢، يراجع الخصائص ١١٨/١ : ١٣٤.

(٢٤) الاقتراح من ١٣٢.

(٢٥) من شواهد الخصائص ١٠٠/١، ٣٩٧.

(٢٦) الأشياء والنظائر ١٧٧/٢.

(٢٧) الخصائص ١٣٤/١، يقول ابن جنبي في الخصائص ١٢٥/١، ١٢٦: وإن شذ الشيء في الاستعمال وقرى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم يلقه قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً. وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري للجمليتين: للفعل والمبتدأ؛ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضاً فميتي رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية؛ فكأنك من الحجازية على حرد، وإن كثرت في العظم واللذر. وفي هامش الخصائص حاشية رقم (٢) ص ١٢٦ الحرد: المنع أو الغضب يريد: كأنه غاضب على الحجاز غير مطمئن إليها يخرج منها ما تهيات له الفرصة، أو أنه على المنع لها ولتحرّج منها.

(٢٨) الاقتراح من ١٢٢، ١٢٣ يراجع الخصائص ١٢٥/١، ١٢٦.

(٢٩) الاقتراح من ١٢٥.

(٣٠) الاقتراح من ١١٤.

(٣١) لمع الأثلة من ١٤٧.

(٣٢) الأصول د. تمام من ٢١٤.

(٣٣) الأصول د. تمام من ٢١٦.

(٣٤) الاقتراح من ١٢٥.

- (٣٥) الاقتراح من ١٢١، المزهر ٢٥٧/١.
- (٣٦) مختصر سنن أبي داود في أبواب الوتر - أنزل القرآن علي سبعة أحرف ١٤١/٢.
- (٣٧) الاقتراح من ١٢١، المزهر ٢٥٧/١، ويراجع الخصائص ١٢/٢-١٤ باب اختلاف اللغات وكلها حجة.
- (٣٨) الاقتراح من ١٢١، المزهر ٢٥٨/١.
- (٣٩) الألهجات العربية في التراث ١٨٦/١ للدكتور أحمد علم الدين الجندى - الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣ م، الإصباح ٣٨٨، ٣٨٩.
- (٤٠) الاقتراح من ١٢٢.
- (٤١) الهمع ٤٣٧/٣، ١٩٩/١، ١٩٩.
- (٤٢) عقود الزبرجد ٨٧/٣.
- (٤٣) الهمع ١٢/٢.
- (٤٤) المزهر ٢٣٢/١.
- (٤٥) المحصل: الناقة السريعة يراجع الكتاب ٣٣٠/٤.
- (٤٦) الآء: واحذته آءة وهو شجر (لسان العرب أو).
- (٤٧) الاقتراح من ١٢٢.
- (٤٨) الكتاب ٤٨١/٣.
- (٤٩) ذكر قاسم (سيد) والصواب ما ذكره محمود فجال (سيد)، والسيد بكسر فسكون، الذئب، وقد يطلق علي الأسد. ففي الكتاب ٤٨١/٣: هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تكتب في التحقير وذلك نحو: بيت، وشيخ، وسيد. فأحسنه أن نقول: شيخ، وسيد فيضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له. ومن العرب من يقول: شيخ، ويبيت، وسيد، كراهية للياء بعد الضمة).
- (٥٠) الاقتراح من ١٢٣، يراجع الخصائص ٢٥٧-٢٥١/١ (باب في الحمل علي الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره).
- (٥١) الاقتراح من ١٢٣، ١٢٤.
- (٥٢) الكتاب ٢٢٢/٣ حيث يقول: هذا باب (فعل): اعلم أن كل فعل كان اسماً معروفاً في الكلام، أو صفة فهو مصروف. فالأسماء نحو: صرد، وقب، وحفر، إذا أردت الحفرة، والثقة. وأما الصفات فحق قولك: هذا رجل حطم.
- (٥٣) الاقتراح من ١٢٤، الهمع ٩٧/١.
- (٥٤) لحيان: الكبير اللحية وللأنثى لحيانة (اللسان مادة لحا)، والهمع ١٠٣/١.
- (٥٥) الاقتراح من ١٢٤، الهمع ١٠٣/١، الأشباه والنظائر ٢٥٦/١ وقوله: والحمل علي الغالب أولي ليس رأي السيوطي وإنما هو رأي مقابله.

- (٥٦) الأشباه والنظائر ٢٥٦/١، ٢٥٧ .
- (٥٧) الاقتراح ص ١٢٤ .
- (٥٨) الاقتراح ص ١٢٤، الأشباه والنظائر ٣٤٩/٢، ٣٥٠، يراجع للخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٧ .
- (٥٩) الأشباه والنظائر ٣٥٠/٢، ٣٥١، الاقتراح ص ١٢٤ .
- (٦٠) الأشباه والنظائر ٣٥١/٢، يراجع للخصائص ٣٤٤/٢-٣٤٧ .
- (٦١) الخصائص ٢١٣/٢، ٢١٤ (باب في الحمل علي أحسن الأتبعين) .
- (٦٢) الاقتراح ص ١٢٥ .
- (٦٣) الوردتل: الداهية والأمر العظيم كما في القاموس (ورن) .
- (٦٤) الوصوم: ثقب في الصدر، ونحوه علي مقدار العين الصباح (وصم) ١٠٦١/٣ .
- (٦٥) ألروحوة: صوت مع يَمَحّ. الصباح (وحج) ٤١٤/١ .
- (٦٦) الاقتراح ص ١٢٥، الأشباه والنظائر ٨٩/٢، ٩٠ .
- (٦٧) الاقتراح ص ١٢٥، الأشباه والنظائر ٩٠/٢ .
- (٦٨) الأشباه والنظائر ٩٠/٢ .
- (٦٩) الأشباه والنظائر ٩٠/٢ ويلظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر ٨٩/٢، ٩٠، ٩١، ٩٢ .
- (٧٠) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٧١) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٧٢) شرح السيوطي علي ألفية ابن مالك ص ٣٥٧ .
- (٧٣) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٧٤) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٧٥) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٧٦) يراجع للخصائص ٢٠١/١-٢٠٩ (باب في اللفظين علي المعني الواحد يردان عن العالم متضادين)
- (٧٧) الكتاب ٣٦٢/٣، ٣١٧/٤ .
- (٧٨) الكتاب ٢٢١/٣ .
- (٧٩) الاقتراح ص ١٢٦ .
- (٨٠) الكتاب ١٦/٣ .
- (٨١) الكتاب ٥/٣ .
- (٨٢) الكتاب ٥/٣ .

(٨٣) الفتح / ٢ .

(٨٤) الاقتراح ص ١٢٦ .

(٨٥) الاقتراح ص ١٢٦، ١٢٧ .

(٨٦) الاقتراح ص ١٢٧ .

(٨٧) فأصل دلالتها اسم الفعل .

(٨٨) منصوبة علي الظرفية؛ لأن أصلها مصادر، والمصادر كثيرًا ما تُكسبُ علي الظرفية .

(٨٩) الاقتراح ص ١٢٧ .

يراجع الخصائص ٢٠١/١ وما بعدها: ٢٠٩ باب اللفظين علي المعني الواحد يردان عن العالم متضادين . وقد نقله السيوطي ملخصاً .

(٩٠) الاقتراح ص ١٢٧، المزهري ٢٢١/١ .

(٩١) القياس في الدرس اللغوي د. حمودة ص ٢٢٥ .

(٩٢) الاقتراح ص ١٢٧، ١٢٨، المزهري ٢٢١/١، ٢٢٢ .

(٩٣) قضايا نحوية وصرفية محاضرات ألقاها الدكتور ناصر حسين علي، علي طلبة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة بالجزائر للعام الدراسي سنة ١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م - ١٩٨٧م - المطبعة التعاونية بدمشق ص ١٣ .

(٩٤) القياس في الدرس اللغوي ص ٣٥١، ٣٥٢، قضايا نحوية وصرفية للدكتور ناصر حسين علي ص ١٥، ١٦، المدارس النحوية أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائي - دار الفكر للنشر والتوزيع ط ١ سنة ١٩٨٧م من ص ١٧ - ٥٨ .

(٩٥) المضايب: جمع ضب وهو دويبة .

(٩٦) العرشة: جمع حارش، وحرش الضب يحرشه اصطاده بحيلة .

(٩٧) الشوايز: جمع شراز وهو اللبث للرائب .

(٩٨) الكواميخ: جمع جامخ وهو نوع من الأنثم .

(٩٩) الاقتراح ص ١٢٩ .

(١٠٠) الاقتراح ص ١٢٨ .

(١٠١) الاقتراح ص ١٢٩ .

(١٠٢) الاقتراح ص ١٢٩ .

(١٠٣) عجز بيت من الألفية في باب التمييز، ولبيت بتمامه:

وعاملُ التمييز قَدَم مطلقاً والفعلُ ذو التصريف نَزَرًا سُبْقًا

ينظر الألفية لابن مالك ص ٣٤ .

(١٠٤) البيت بتمامه في الألفية:

وقصر ذي المد اضطراباً مُجْمَعٌ عليه والعكس بخُفٍ يَتَع

ينظر الألفية لابن مالك ص ٦٤ .

(١٠٥) الاقتراح ص ١٣٢ .

(١٠٦) أصول النحو عند الأنباري ص ٤٨٢ ، وينظر: أصول النحو في الخصائص لابن جني ص ٣٨٠-٣٨١ .

(١٠٧) الأصول ص ٢٢٠ فما بعدها .

(١٠٨) قواعد للتوجيه لعبد الله الخولي ص ١٢ .

(١٠٩) قواعد للتوجيه لعبد الله الخولي ص ١٢ .

(١١٠) الأصول د تمام حسان ص ٢٢١ .

(١١١) الأصول الدوحية عند الأنباري ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(١١٢) قواعد التوجيه لعبد الله الخولي ص ٢٨٥ .

(١١٣) الأصول د . تمام ص ٢٢٠ : ٢٣٩ .

(١١٤) أصول النحو د . محمد عيد ص ٥ .

(١١٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) - تح . كاظم بحر المرجان - لات ٥٥٦/١ .

(١١٦) الأصول د . تمام حسان ص ٢٢٢ ، وينظر : قواعد للتوجيه لعبد الله الخولي .

(١١٧) قواعد للتوجيه لعبد الله الخولي ص ١٣ ، ١٤ .

(١١٨) تجدر الإشارة هنا إلي أن من أبرز من أولي قواعد للتوجيه بالعلمية . الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول، وعبد الله الخولي في قواعد التوجيه في النحو العربي وهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت مؤخراً بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة . وقد عرفت أن هناك بعض الباحثين يعد رسالة للدكتوراه بعنوان: "قواعد التوجيه في الصرف العربي بكلية الدراسات العربية بالفيوم - جامعة القاهرة، لما تناقش بعد.

(١١٩) ينظر قواعد التوجيه ٢٤٠-٢٥٧ .

(١٢٠) ينظر قواعد التوجيه ٢٩٥-٣٠٣ .

(١٢١) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢ .

(١٢٢) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢ ، ١٥١ .

(١٢٣) الأشباه والنظائر ١٥١/٢ .

- (١٢٤) الأُشْبَاه والنظائر ١٥١/٢ .
- (١٢٥) الأُشْبَاه والنظائر ١٨١/٢ .
- (١٢٦) الأُشْبَاه والنظائر ١٨١/٢ .
- (١٢٧) الأُشْبَاه والنظائر ١٨١/٢ .
- (١٢٨) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٢/٢ .
- (١٢٩) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٢/٢ .
- (١٣٠) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٢/٢ .
- (١٣١) الأُشْبَاه والنظائر ٩٥/٢ .
- (١٣٢) الأُشْبَاه والنظائر ٩٥/٢ .
- (١٣٣) الأُشْبَاه والنظائر ٩٩، ٩٨/٢ .
- (١٣٤) الأُشْبَاه والنظائر ٩٩/٢ .
- (١٣٥) الأُشْبَاه والنظائر ١٠١/٢ .
- (١٣٦) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٦/٢ .
- (١٣٧) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٦/٢ .
- (١٣٨) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٨/٢ .
- (١٣٩) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٨/٢ .
- (١٤٠) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٨/٢ .
- (١٤١) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٩، ٢٧٨/٢ .
- (١٤٢) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧٩/٢ .
- (١٤٣) الأُشْبَاه والنظائر ٢٨٠/٢ .
- (١٤٤) الأُشْبَاه والنظائر ٢٨٠/٢ .
- (١٤٥) الأُشْبَاه والنظائر ٢٨١، ٢٨٠/٢ .
- (١٤٦) الأُشْبَاه والنظائر ٢٨١/٢ .
- (١٤٧) الأُشْبَاه والنظائر ٤٢٢/٢ .
- (١٤٨) الأُشْبَاه والنظائر ٤٢٢/٢ .
- (١٤٩) الأُشْبَاه والنظائر ٨٣/٢ .
- (١٥٠) الأُشْبَاه والنظائر ٨٣/٢ .

- (١٥١) الأشباه والنظائر ٨٤/٢.
- (١٥٢) الأشباه والنظائر ٨٤/٢، ٨٥.
- (١٥٣) الأشباه والنظائر ١٥٢/١.
- (١٥٤) مريم / ٧٥.
- (١٥٥) الأشباه والنظائر ١٥٢/١، ١٥٣.
- (١٥٦) الأشباه والنظائر ١٥٣/١.
- (١٥٧) الاقتراح ص ٥٨، ٥٩.
- (١٥٨) الشاهد رقم ١٠٧ من شذور الذهب ص ٢٢٣ ولم يعرف قائله، وفيه (ويكفك) وهو أصح؛ لأن الفعل معطوف على فعل مجزوم قبله (يجبك) ويستقيم الوزن مع الجزم فلا داعي لإثبات الياء.
- (١٥٩) الاقتراح ص ٥٩.
- (١٦٠) الهمع ٥٠٨/٢.
- (١٦١) الأشباه والنظائر ٢٠٨/١.
- (١٦٢) أهر: إذا حمه علي الهرير، ذو اللباب: السبع، ويضرب في ظهور أمارات الشر مجمع الأمثال ١٧٢/٢.
- (١٦٣) الأشباه والنظائر ٢٠٨/١.
- (١٦٤) مجمع الأمثال ٢٣٢/٢.
- (١٦٥) مجمع الأمثال ٢٨٤/٢، ٢٨٥/٢.
- (١٦٦) الأشباه والنظائر ٢٠٨/١، ٢٠٩.
- (١٦٧) الأشباه والنظائر ٤٣٨/٢.
- (١٦٨) الأشباه والنظائر ٤٤٢/٢.
- (١٦٩) الأشباه والنظائر ٤٤٢/٢.
- (١٧٠) الأشباه والنظائر ٤٤٢/٢.
- (١٧١) الهمع ٤٨/٣.
- (١٧٢) الهمع ٥٦/٣.
- (١٧٣) الهمع ٧١/٣.
- (١٧٤) الهمع ٩٨/٣.
- (١٧٥) الهمع ١٣٤/٣.
- (١٧٦) الهمع ١٤٦/٣.

- (١٧٧) الهمع ١٥٠/٣.
 (١٧٨) الهمع ٢٧١/٣.
 (١٧٩) الهمع ٢٩٥/٣.
 (١٨٠) الهمع ٣٤٠/٣.
 (١٨١) الهمع ٣٤٩/٢، ٣٥٢/٣.
 (١٨٢) الهمع ٣٨٥/٣.
 (١٨٣) الهمع ٤٢٦/٣.
 (١٨٤) الهمع ٤٦٨/٣.
 (١٨٥) الهمع ٤٧٠/٣.
 (١٨٦) الهمع ١٩٥/٢.
 (١٨٧) الهمع ٢٥٣/٢.
 (١٨٨) الهمع ٢٨٨/٢.
 (١٨٩) الهمع ٢٩١/٢.
 (١٩٠) الهمع ٢٩٦/٢.
 (١٩١) الهمع ٢٩٦/٢.
 (١٩٢) الهمع ٣٢١/٢.
 (١٩٣) الهمع ٣٥/٢.
 (١٩٤) الهمع ٣٧٥/٢.
 (١٩٥) الهمع ٣٨٦/٢.
 (١٩٦) الهمع ٤٤٠/٢.
 (١٩٧) الهمع ٤٥٢/٢.
 (١٩٨) الهمع ٤٧٩/٢، الأشباه والنظائر ١٥٣/٢.
 (١٩٩) الهمع ٤٩٣/٢.
 (٢٠٠) الهمع ٥١١/٢.
 (٢٠١) الهمع ٨٧/١.
 (٢٠٢) الهمع ١٩٤/١.
 (٢٠٣) الهمع ٢١٨/١.

- (٢٠٤) الهمع ٢٤٣/١ .
 (٢٠٥) الهمع ٢٤٥/١ .
 (٢٠٦) الهمع ١٦٣/١ .
 (٢٠٧) الهمع ١٩٠/١ .
 (٢٠٨) الاقتراح ٣٢ .
 (٢٠٩) الاقتراح ٥٨، ٥٩ .
 (٢١٠) الإثقان ٥٤٧/٢ .
 (٢١١) الإثقان ٥٤٧/٢ .
 (٢١٢) الإثقان ٥٤٧/٢ .
 (٢١٣) الإثقان ٥٥٠/٢ .
 (٢١٤) الإثقان ٥٥٠/٢ .
 (٢١٥) الإثقان ٥٥٢/٢ .
 (٢١٦) الإثقان ٥٥٢/٢ .
 (٢١٧) الإثقان ٥٥٣/٢ .
 (٢١٨) الإثقان ٥٧٥/٢ .
 (٢١٩) الإثقان ٥٧٥/٢ .
 (٢٢٠) الإثقان ٥٧٨/٢ .
 (٢٢١) الإثقان ٥٨٣/٢ .
 (٢٢٢) الإثقان ١٦١، ١٦٠/٣ .
 (٢٢٣) الإثقان ١٦١/٣ .
 (٢٢٤) الإثقان ١٦١/٣ .
 (٢٢٥) الإثقان ١٦٢/٣ .
 (٢٢٦) الإثقان ١٧٥/٣ .
 (٢٢٧) الإثقان ١٨٧/٣ .
 (٢٢٨) الإثقان ١٨٨/٣ .
 (٢٢٩) الإثقان ١٨٨/٣ .
 (٢٣٠) الهمع ٢٠٨/١ .

- (٢٣١) الهمع ٢٤٣/١.
- (٢٣٢) الهمع ٤٤٧/١.
- (٢٣٣) الهمع ٥٧/٢.
- (٢٣٤) الهمع ١٧٨/٢.
- (٢٣٥) الأشباه والنظائر ٤٠/١.
- (٢٣٦) الأشباه والنظائر ٧٩/١.
- (٢٣٧) الأشباه والنظائر ١١٢/١.
- (٢٣٨) الأشباه والنظائر ١١٣/١.
- (٢٣٩) الأشباه والنظائر ١١٤/١.
- (٢٤٠) الأشباه والنظائر ١١٤/١.
- (٢٤١) الأشباه والنظائر ١١٥/١.
- (٢٤٢) الأشباه والنظائر ١١٥/١.
- (٢٤٣) الأشباه والنظائر ١١٥/١.
- (٢٤٤) الأشباه والنظائر ١١٥/١.
- (٢٤٥) الأشباه والنظائر ١١٦/١.
- (٢٤٦) الأشباه والنظائر ١١٧/١.
- (٢٤٧) الأشباه والنظائر ١٨٨/١.
- (٢٤٨) الأشباه والنظائر ١٣١/١.
- (٢٤٩) الأشباه والنظائر ١٣٥/١.
- (٢٥٠) الأشباه والنظائر ١٥٢/١.
- (٢٥١) الأشباه والنظائر ١٥٣/١.
- (٢٥٢) الأشباه والنظائر ١٥٤/١.
- (٢٥٣) الأشباه والنظائر ١٦٩/١.
- (٢٥٤) الأشباه والنظائر ١٦٩/١.
- (٢٥٥) الأشباه والنظائر ١٧٠/١.
- (٢٥٦) الأشباه والنظائر ١٧٠/١.
- (٢٥٧) الأشباه والنظائر ١٩٩/١.

- (٢٥٨) الأشباه والنظائر ١/١٩٩.
 (٢٥٩) الأشباه والنظائر ١/٢٠١.
 (٢٦٠) الأشباه والنظائر ١/٢١٥.
 (٢٦١) الأشباه والنظائر ١/٢٢٣.
 (٢٦٢) الأشباه والنظائر ١/٢٢٤.
 (٢٦٣) الأشباه والنظائر ١/٢٣٥.
 (٢٦٤) الأشباه والنظائر ١/٢٤١.
 (٢٦٥) الأشباه والنظائر ١/٢٥١.
 (٢٦٦) الأشباه والنظائر ١/٢٥١.
 (٢٦٧) الأشباه والنظائر ١/٣٠٢.
 (٢٦٨) الأشباه والنظائر ١/٣٠٥.
 (٢٦٩) الأشباه والنظائر ١/٣٠٦.
 (٢٧٠) الأشباه والنظائر ١/٣٢٠.
 (٢٧١) الأشباه والنظائر ١/٣٢٠.
 (٢٧٢) الأشباه والنظائر ١/٣٢٢.
 (٢٧٣) الأشباه والنظائر ١/٣٢٣.
 (٢٧٤) الأشباه والنظائر ١/٣٢٥.
 (٢٧٥) الأشباه والنظائر ١/٣٢٦.
 (٢٧٦) الأشباه والنظائر ١/٣٣٣.
 (٢٧٧) الأشباه والنظائر ١/٣٤٧.
 (٢٧٨) الأشباه والنظائر ١/٣٤٨.
 (٢٧٩) الأشباه والنظائر ١/٣٥٣.
 (٢٨٠) الأشباه والنظائر ٢/٦.
 (٢٨١) الأشباه والنظائر ٢/٦.
 (٢٨٢) الأشباه والنظائر ٢/٨.
 (٢٨٣) الأشباه والنظائر ٢/١٠.
 (٢٨٤) الأشباه والنظائر ٢/٤٣.

- (٢٨٥) الأضياء والنظائر ٧٥/٢، ٧٦ .
- (٢٨٦) الأضياء والنظائر ٧٦/٢.
- (٢٨٧) الأضياء والنظائر ٧٦/٢.
- (٢٨٨) الأضياء والنظائر ٧٧/٢.
- (٢٨٩) الأضياء والنظائر ٧٨/٢.
- (٢٩٠) الأضياء والنظائر ٨٠/٢.
- (٢٩١) الأضياء والنظائر ٨٣/٢.
- (٢٩٢) الأضياء والنظائر ٨٦/٢.
- (٢٩٣) الأضياء والنظائر ٨٩/٢.
- (٢٩٤) الأضياء والنظائر ٩٢/٢.
- (٢٩٥) الأضياء والنظائر ٩٥/٢.
- (٢٩٦) الأضياء والنظائر ١١٥/٢.
- (٢٩٧) الأضياء والنظائر ١٣١/٢.
- (٢٩٨) الأضياء والنظائر ١٥٠/٢.
- (٢٩٩) الأضياء والنظائر ١٥٠/٢.
- (٣٠٠) الأضياء والنظائر ١٥١/٢.
- (٣٠١) الأضياء والنظائر ١٦٢/٢.
- (٣٠٢) الأضياء والنظائر ١٧٠/٢.
- (٣٠٣) الأضياء والنظائر ١٧٠/٢.
- (٣٠٤) الأضياء والنظائر ١٧٧، ١٧٧/٢ .
- (٣٠٥) الأضياء والنظائر ١٨١/٢.
- (٣٠٦) الأضياء والنظائر ١٩٢/٢.
- (٣٠٧) الأضياء والنظائر ٢٠١/٢.
- (٣٠٨) الأضياء والنظائر ٢٠١/٢.
- (٣٠٩) الأضياء والنظائر ٢٠١/٢.
- (٣١٠) الأضياء والنظائر ٢٠٢/٢.
- (٣١١) الأضياء والنظائر ٢٠٢/٢.

- (٣١٢) الأضياء والنظائر ٢/٢٠٧.
- (٣١٣) الأضياء والنظائر ٢/٢١٤، ٢/٤٣٣.
- (٣١٤) الأضياء والنظائر ٢/٢١٧.
- (٣١٥) الأضياء والنظائر ٢/٢١٨.
- (٣١٦) الأضياء والنظائر ٢/٢٣١.
- (٣١٧) الأضياء والنظائر ٢/٢٣٤.
- (٣١٨) الأضياء والنظائر ٢/٢٣٨.
- (٣١٩) الأضياء والنظائر ٢/٢٤٤.
- (٣٢٠) الأضياء والنظائر ٢/٢٤٥.
- (٣٢١) الأضياء والنظائر ٢/٢٤٩.
- (٣٢٢) الأضياء والنظائر ٢/٢٤٩.
- (٣٢٣) الأضياء والنظائر ٢/٢٥١.
- (٣٢٤) الأضياء والنظائر ٢/٢٥٧.
- (٣٢٥) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٢.
- (٣٢٦) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٢.
- (٣٢٧) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٣.
- (٣٢٨) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٣.
- (٣٢٩) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٣.
- (٣٣٠) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٤.
- (٣٣١) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٥.
- (٣٣٢) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٥.
- (٣٣٣) الأضياء والنظائر ٢/٢٦٥.
- (٣٣٤) الأضياء والنظائر ٢/٢٧٠.
- (٣٣٥) الأضياء والنظائر ٢/٢٧٤.
- (٣٣٦) الأضياء والنظائر ٢/٢٧٦.
- (٣٣٧) الأضياء والنظائر ٢/٢٨٢.
- (٣٣٨) الأضياء والنظائر ٢/٢٨٣.

- (٣٣٩) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٩.
- (٣٤٠) الأشباه والنظائر ٢/٢٩٠.
- (٣٤١) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٠.
- (٣٤٢) الأشباه والنظائر ٢/٣٠١.
- (٣٤٣) الأشباه والنظائر ٢/٣٠١.
- (٣٤٤) الأشباه والنظائر ٢/٣٠٤.
- (٣٤٥) الأشباه والنظائر ٢/٣١٤.
- (٣٤٦) الأشباه والنظائر ٢/٣٢٤.
- (٣٤٧) الأشباه والنظائر ٢/٣٣٢.
- (٣٤٨) الأشباه والنظائر ٢/٣٤٩.
- (٣٤٩) الأشباه والنظائر ٢/٣٥٥.
- (٣٥٠) الأشباه والنظائر ٢/٣٦٠.
- (٣٥١) الأشباه والنظائر ٢/٣٨٣.
- (٣٥٢) الأشباه والنظائر ٢/٣٨٨.
- (٣٥٣) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٠.
- (٣٥٤) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.
- (٣٥٥) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٢.
- (٣٥٦) الأشباه والنظائر ٢/٤٢٦.
- (٣٥٧) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٢.
- (٣٥٨) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٣.
- (٣٥٩) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٥.
- (٣٦٠) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٥.
- (٣٦١) الأشباه والنظائر ٢/٤٣٨.
- (٣٦٢) الأشباه والنظائر ٣/٣٥.
- (٣٦٣) الأشباه والنظائر ٣/٤٧.
- (٣٦٤) الأشباه والنظائر ٣/٤٨.
- (٣٦٥) الأشباه والنظائر ٣/٥٠.

- (٣٦٦) الأشياء والنظائر ٧٥/٣.
 (٣٦٧) الأشياء والنظائر ٦٢/٣.
 (٣٦٨) الأشياء والنظائر ٦٦/٣.
 (٣٦٩) الأشياء والنظائر ٦٨/٣.
 (٣٧٠) الأشياء والنظائر ٧٠/٣.
 (٣٧١) الأشياء والنظائر ٧١/٣.
 (٣٧٢) الأشياء والنظائر ٧٦/٣.
 (٣٧٣) الأشياء والنظائر ٧٦/٣.
 (٣٧٤) الأشياء والنظائر ٧٧/٣.
 (٣٧٥) الأشياء والنظائر ٧٩/٣.
 (٣٧٦) الأشياء والنظائر ٨٠/٣.
 (٣٧٧) الأشياء والنظائر ٨١/٣.
 (٣٧٨) الأشياء والنظائر ٨٢/٣.
 (٣٧٩) الأشياء والنظائر ٩٥/٣.
 (٣٨٠) الأشياء والنظائر ١٠٤/٣.
 (٣٨١) الأشياء والنظائر ١٠٦/٣.
 (٣٨٢) الأشياء والنظائر ١٢١/٣.
 (٣٨٣) الأشياء والنظائر ١٢٣/٣.
 (٣٨٤) الأشياء والنظائر ١٣٣/٣.
 (٣٨٥) الأشياء والنظائر ١٣٦/٣.
 (٣٨٦) الأشياء والنظائر ١٣٨/٣.
 (٣٨٧) الأشياء والنظائر ١٥٧/٣.
 (٣٨٨) الأشياء والنظائر ١٦٦/٣.
 (٣٨٩) الأشياء والنظائر ١٦٧/٣.
 (٣٩٠) الأشياء والنظائر ١٧٢/٣.
 (٣٩١) الأشياء والنظائر ١٧١/٣.
 (٣٩٢) الأشياء والنظائر ١٧٤/٣.

- (٣٩٣) الأُشْبَاه والنظائر ١٧٨/٣.
- (٣٩٤) الأُشْبَاه والنظائر ١٧٨/٣.
- (٣٩٥) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٣/٣.
- (٣٩٦) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٤/٣.
- (٣٩٧) الأُشْبَاه والنظائر ١٨٨/٣.
- (٣٩٨) الأُشْبَاه والنظائر ١٩٠/٣.
- (٣٩٩) الأُشْبَاه والنظائر ١٩١/٣.
- (٤٠٠) الأُشْبَاه والنظائر ١٩٣/٣.
- (٤٠١) الأُشْبَاه والنظائر ٢٠٧/٣.
- (٤٠٢) الأُشْبَاه والنظائر ٢٠٨/٣.
- (٤٠٣) الأُشْبَاه والنظائر ٢٠٩/٣.
- (٤٠٤) الأُشْبَاه والنظائر ٢١٠/٣.
- (٤٠٥) الأُشْبَاه والنظائر ٢١٩/٣.
- (٤٠٦) الأُشْبَاه والنظائر ٢٢٢/٣.
- (٤٠٧) الأُشْبَاه والنظائر ٢٢٢/٣.
- (٤٠٨) الأُشْبَاه والنظائر ٢٢٧/٣.
- (٤٠٩) الأُشْبَاه والنظائر ٢٣١/٣.
- (٤١٠) الأُشْبَاه والنظائر ٢٤٤/٣.
- (٤١١) الأُشْبَاه والنظائر ٢٤٦/٣.
- (٤١٢) الأُشْبَاه والنظائر ٢٤٨/٣.
- (٤١٣) الأُشْبَاه والنظائر ٢٤٩/٣.
- (٤١٤) الأُشْبَاه والنظائر ٢٥٣/٣.
- (٤١٥) الأُشْبَاه والنظائر ٢٥٣/٣.
- (٤١٦) الأُشْبَاه والنظائر ٢٦٢/٣.
- (٤١٧) الأُشْبَاه والنظائر ٣٦٣/٣.
- (٤١٨) الأُشْبَاه والنظائر ٢٦٩/٣.
- (٤١٩) الأُشْبَاه والنظائر ٢٧١/٣.

- (٤٢٠) الأُشباه والنظائر ٢/٢٧٥.
 (٤٢١) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٠.
 (٤٢٢) الأُشباه والنظائر ٣/٣٨٣.
 (٤٢٣) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٣.
 (٤٢٤) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٤.
 (٤٢٥) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٥.
 (٤٢٦) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٧.
 (٤٢٧) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٧.
 (٤٢٨) الأُشباه والنظائر ٣/٢٨٩.
 (٤٢٩) الأُشباه والنظائر ٣/٢٩٢.
 (٤٣٠) الأُشباه والنظائر ٣/٢٩٥.
 (٤٣١) الأُشباه والنظائر ٣/٢٩٦.
 (٤٣٢) الأُشباه والنظائر ٣/٢٩٧.
 (٤٣٣) الأُشباه والنظائر ٣/٣١٠.
 (٤٣٤) الأُشباه والنظائر ٣/٣١٠.
 (٤٣٥) الأُشباه والنظائر ٣/٣١١.
 (٤٣٦) المزهر ١/٤٠٠، الاقتراح من ٧١.
 (٤٣٧) اللكت ١/١٩٠.

الخاتمة

١ - إضافات السيوطى فى علم أصول النحو.

٢ - تأثيره فى الخلفين.

٣ - أهم النتائج.

١ - إضافات السيوطي في علم أصول النحو !

هذا السيوطي حذو (ابن جنى) و(الأنباري) في حمل أصول النحو على أصول الفقه، وذلك في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي يقول في مقدمته: هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبني، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه^(١).

ويتضح هذا من خلال البيان الآتي:

أبواب أصول الفقه

المستنبط منه أحوال المجتهد والمقلد	كيفية الاستدلال ^٢ (قواعد الاستنباط)	المستنبط منه الأحكام الشرعية	المستنبط منه الأحكام الشرعية
(أ) أحوال المجتهد (ب) أحوال المقلد	(أ) بقواعد الفقه (الآلغاز): ١ - من حيث الوضع. ٢ - من حيث الاستعمال. ٣ - من حيث كيفية الدلالة. ٤ - من حيث خفاء الدلالة رواها. (ب) بمقاصد الشريعة: (١) الضروريات: ١ - الدين. ٢ - النفس. ٣ - الطفل. ٤ - المرض. ٥ - المال (وقدحها يؤدي إلى الهلاك). (٢) الحاجيات: فقدحها لا يؤدي إلى الهلاك لكن يؤدي إلى الشقة والحرج. (٣) الحاجيات: فقدحها لا يؤدي إلى الهلاك لكن فيها مصلحة ومصلحة.	* المتفق عليها عند الجميع أو عند الجمهور: ١ - الكتاب. ٢ - السنة. ٣ - الإجماع. ٤ - القياس. * المختلف فيها: ١ - الاستصحاب ٢ - الاستحسان. ٣ - عمل أهل المدينة. ٤ - شرع من قبلنا. ٥ - العرف. ٦ - المصالح المرسلة. ٧ - أقوال الصماني.	(أ) التكوينية وهي خمس: ١ - واجب. ٢ - مندوب. ٣ - مباح. ٤ - مكروه. ٥ - حرام. (ب) الوضعية: ١ - السبب. ٢ - الشرط. ٣ - المانع. ٤ - الصفة. ٥ - البطالان. ٦ - الفساد. ٧ - العزيمة. ٨ - الترخصة.

أخذ السيوطي هذا المنهج وربّط به أصول النحو علي نمط أصول الفقه .
ويتضح هذا من خلال البيان الآتي:

أبواب أصول الفقه

مقدمات وهي تساوى (المقدمات) + الباب (الأول في أصول الفقه)	الباب الأول الأدلة وهي تساوى المستنبط منه في أصول الفقه وهي أيضاً قسمان	أما الباب الثاني في أصول الفقه (كيفية الاستنباط)	الباب الثالث (المستنبط)
مختلف فيها : ١ - السماع . ٢ - الإجماع . ٣ - التماس . ٤ - الاستصحاب . السماع وهو النقل بمصطلح الأنباري ١ - قرآن . ٢ - حديث . ٣ - شعر . ٤ - نثر .	مختلف فيها : ووضعها السيوطي تحت عنوان : «في أدلة شيء» ١ - الاستدلال بالعكس ٢ - الاستدلال ببيان الملة . ٣ - الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه . ٤ - الاستدلال بالأصول . ٥ - الاستدلال بعدم الظن . ٦ - الاستحسان . ٧ - الاستقراء . ٨ - الدليل للمسمى به «الباقى» .	فدرسه السيوطي تحت عنوان «التحارس» والترجيح، وهي ١٦ نوعاً .	درس فيه السيوطي أول من وضع علم للتحرس والتصريف وشروط مستنبط هذا العلم ... إلخ .

إذن فقد حذا الحذاة حذو الفقهاء، ونجح السيوطي في أن يحمل أصول النحو على نمط أصول الفقه، وأن يربّط كتابه الاقتراح على أبواب أصول الفقه، أى أن السيوطي لم يهدم ما أسسه السابقون ولم يخلط في أصول النحو؛ لأن ما فعله هو تدرّج طبيعي ونهاية حتمية لما سبقه من محاولات لم تكتمل على يد ابن جنى والأنباري^(٢).

ويمتاز عمل السيوطي عن سابقيه بأمرين:

الأول: الكمّ حيث استوفى كل مباحث أصول النحو بحيث لا تجد شيئاً ندّ عنه، وقد بدا تأثيره واضحاً في كل من جاء بعده .

الثاني: الكيف؛ حيث رتب أصول النحو هذا الترتيب على نمط أصول الفقه، - وهو ما كان يريده ابن جنى - مفيداً من ثقافته الموسوعية؛ فقد كان عالماً موسوعياً متعدّد المواهب .

وبذلك يمكن فهم قوله بخصوص التأليف في هذا العلم - أصول النحو - بأنه لم تسمح فريحة بمثاله، ولم يمسح ناسج على منواله، في علم لم أُسبِقَ إلى ترتيبه، ولم أُنقَدَمَ إلى تهذيبه... (٣).

فالرجل يقول: إن علم أصول النحو يحتاج إلى ضبط وتنظيم وترتيب، ولم يقل: إنني اخترعت هذا العلم ابتداءً؛ فهو لم يُسبِقَ إلى التنظيم، ولم يُنقَدَمَ إلى التهذيب، بدليل نصّه أنه استمدّ في كتابه هذا كثيراً من كتاب (الخصائص) لـ (ابن جنى)، وكتابيّ الأنباري في علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، وكتابه الثالث (الإنصاف في مسائل الخلاف) (٤).

بالإضافة إلى نفائس أخرى ظفر بها في متفرقات كتب اللغة العربية والأدب وأصول الفقه، وبالنظر في متن الكتاب نجد - بالإضافة إلى كتب الأنباري الثلاثة (الإعراب في جمل الإعراب)، و(لمع الأدلة في أصول النحو)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف)، وكتاب (الخصائص) لابن جنى - كتباً كثيرة منها: الأصول لابن السراج، شرح التسهيل لأبي حيان، التذكرة لأبي حيان، الإفصاح للخضراوي، منهاج البلغاء لحازم القرطاجني، الممتع لابن عصفور، الإتقان للسيوطي، شرح الجمل لأبي الحسن بن الضائع، الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي، التعليقة لابن النحاس، الكشف للزمخشري، المحصول لفخر الدين الرازي، التبيين لأبي البقاء العكبري، ثمار الصناعة لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجلي، التذكرة للناج بن مكتوم، إيضاح علل النحو للزجاجي، المغنى لابن فلاح، شرح المفصل للأندلسي، المحرر في النحو للفخر الرازي وأماليه، الألفية لابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك والتسهيل له، والمفصل للزمخشري، الكتاب لسيبويه، شرح الشواهد لابن هشام وتعاليقه على الألفية... بالإضافة إلى كتب أخرى لابن عصفور وابن الحاج وابن الطراوة وابن خروف وابن مكتوم والقراء والعز بن عبد السلام والسهيلي وغيرهم.

إذن فقد أخذ السيوطي من كتب السابقين وبخاصة (الخصائص) لابن جنى، و(لمع الأدلة)، و(الإعراب في جمل الإعراب) للأنباري، وكان ينقل عن هذه الكتب نصّاً أو باختصار، بيد أننا نجد لديه ما لا نجد في هذه الكتب الثلاثة مما استقاه من الكتب الأخرى، ومما أعمل فيه عقله.

وإذا كان النحويون قد ربطوا بين أصولهم وبين أصول الفقه، فقد كان عليهم أن ينظروا إلى (القياس النحوي) الذي قامت عليه الأحكام النحوية؛ فيحددوا ما ينبغي أن يقاس عليه، ثم كان عليهم أن يرسوا للمجتهد في اللغة طريقاً واضحة المعالم في استنباط الأحكام النحوية الناتجة عن الاستقراء اللغوي، وليس يهم بعد ذلك أن تجيء هذه الأصول موافقة في بعضها لأصول الفقه ومغايرة في بعض، فالأهم أن يكون المنهج معبراً عن الواقع الذي يتناوله ويعيش فيه ويخطط له، مراعيًا طبيعته ومقرراته وأهدافه... (٥).

لقد كان للسيوطي تميز عن عمل سابقه في هذا الموضوع يتضح من خلال ما يلي: (٦)

١ - وضعه حداً لأصول النحو أكثر بياناً وتفصيلاً من الأنباري، الذي ذكر أن أصول النحو: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت جملته وتفصيله» (٧). بينما يعرفه السيوطي بقوله: «أصول النحو: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل» (٨).

وتعريف السيوطي واسع ويشتمل على ثلاثة أمور، هي:

(١) أدلة النحو، وهي - في نظر السيوطي - أربعة غالبية مأخوذة من مجموع كلامي ابن جني والأنباري وهي: السماع - وهو النقل بمصطلح الأنباري -، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، ودون هذه الأدلة الأربعة أدلة فرعية هي: الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظر، وعدم الدليل ... إلخ.

(٢) أدلة التعارض والدرجيج وهي ١٦ ستة عشر نوعاً، يقول السيوطي: «وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي: عند تعارضها ونحوه، كتقديم (السماع) على (القياس)، و(اللغة الحجازية) على (التميمية) إلا أمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس» (٩).

(٣) صفات المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل.

وشروط المستنبط لشيء من مسائل النحو المرتقى فيه عن رتبة التقليد (١٠):

أ- أن يكون عالماً بلغات العرب، محيطاً بكلامها، مطلعاً على نثرها ونظمها، ويكفى في ذلك الآن الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية، والدواوين الجامعة لأشعار العرب.

ب- وأن يكون خبيراً عالماً بصحة نسبة ذلك القول المستنبط منه الحكم المبهم؛ لئلا يدخل عليه شعر مولد، أو موضوع.

ج- وأن يكون عالماً بأحوال الرواة لذلك القول المستنبط منه؛ ليعلم المقبول روايته من غيره.

د- وأن يكون عالماً بإجماع النحاة؛ كيلا يحدث في المجمع عليه منهم قولاً زائداً خارقاً للإجماع، إذا قلنا بامتناع ذلك، اعتداداً بإجماع أهل الأدب، وهو المختار.

وتكلم عن أولية وضع النحو، ومما يذكر هنا اختلاف العلماء في ذلك، وقد ذكر السيوطي رسم علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - لأبى الأسود الدؤلى بعض الأبواب ثم، صنّف أبو الأسود الدؤلى بعض الأبواب الأخرى، وقد تطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، ثم يذكر أول من وضع التصريف، وأنه معاذ بن مسلم الهراء، ثم يذكر تلاميذ أبى الأسود الدؤلى ومن خلفهم فى هذا العلم، حتى انقسام الناس إلى طائفتين بصرية وكوفية. (١١)

والذى يبدو من تعريف السيوطى لعلم أصول النحو، هو تأثره بأصول الفقه، فقد كان السيوطى عالماً موسوعياً يضرب فيكل فن بطرف، وقد أدخل أموراً ليست من صميم علم النحو فيه كما سبق.

٢- ترتيبه لكتابه (الافتراح) على ما يقتضيه علم أصول الفقه، وهو ما لم يقم به ابن جنى ولم يوفق إليه الأنبارى، كما سبق الذكر آنفاً.

٣- جعل لكتابه مقدمات على نمط المقدمات فى أصول الفقه، وتناولها باختصار شديد؛ لعلّهم أنها مقدمات لهذا العلم، تناول فيها حدود النحو (١٢) وذكر أن أليقها بهذا الكتاب قول ابن جنى فى (الخصائص): انتحاء سمّت كلام العرب، فى تصرفه من إعراب وغيره،

كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، وغير ذلك؛ لِيَحَقَّ من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصله مصدر نحوت بمعنى قُصِدَتْ، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت بمعنى فهمت، ثم خُصَّ به علم الشريعة، (١٣).

وتكلم عن حد اللغة وأنها: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (١٥) وذكر اختلافهم هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهب أحدها: هو مذهب الأشعرى أنها بوضع الله، والمذهب الثاني: أنها اصطلاحية وضعها البشر، ورأى السيوطي أن هناك مذهباً ثالثاً هو الوقف فيقول: «والمذهب الثالث: الوقف أي لا يدري أهي من وضع الله أو البشر؛ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جنى أخيراً» (١٦) وقد وهم السيوطي في عده مذهباً أخذ به العلماء، والذي أوقعه في هذا الوهم قول ابن جنى: «وإن خطر خاطر فيما بعد فيما يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكتفها عن صاحبتهما قلنا به، وبالله التوفيق» (١٧). ولم يقصد ابن جنى من ذلك تأسيس مذهب جديد يفسر به نشأة اللغة كما ظن السيوطي، وإنما رمى إلى أن المذاهب تتفاوت في قوة الحجة أو ضعفها، بعد أن مال إلى كل واحد منها حين عرض له، فهو إذن ينتظر خاطرك جديداً يقوى لديه أحد هذه المذاهب، ويقطع له بصحته؛ ليترك ما سواه (١٧).

وتحدثت عن تصوير الألفاظ للمعاني، وتصوير اللفظ على هيئة المعنى، وتكلم عن الدلالات النحوية وأنها ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية.

وتحدثت عن العربي والعجمي، وهل بينهما واسطة؟ والأمور التي يُعرف بها عجمة الاسم وهي:

- ١ - نقل أحد أئمة اللغة.
- ٢ - خروجه عن أوزان الأسماء العربية.
- ٣ - أن يكون أوله نون وراء.
- ٤ - أن يكون آخره زاي بعد دال.
- ٥ - أن يجتمع فيه الصاد والجيم.
- ٦ - أن يجتمع فيه الجيم والقاف.

٧ - أن يكون رباعياً أو خماسياً عارياً من حروف الذلاقة، وهى المجموعة فى قولهم: **مُرْبَنْفَلْ**.

ثم تكلم عن تقسيم الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.
وتكلم عن أشياء خاصة بالحكم النحوى ذُكرت فيما سبق^(١٨).

٤ - تناول السيوطى الأدلة النحوية بالبحث التفصيلي؛ فعقد الكتاب الأول للسمع الذى حدده بأنه «ما ثبت فى كلام من يؤتى بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر»^(١٩) وأظهر موقفه من القرآن الكريم وقراءاته، والاستشهاد بالحديث، وشعر العرب ونثرهم... إلخ وتحدّث عن القياس بشكل مفصّل، وتحدّث عن الاستصحاب، وعقد كتاباً للإجماع، كما عقد كتاباً جعله تحت عنوان (فى أدلة شتى) تناول فيه الأدلة الأخرى.

وذكر جواز اجتماع الأدلة؛ فقد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة، ومثال ذلك: «الباء فى خبر (ما) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السماع والقياس والإجماع؛ أما السماع فلوجود ذلك فى أشعار تميم ونثرهم، وأما القياس فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة وبعد (هل)، وأما الإجماع، فنقله أبو جعفر الصغار»^(٢٠).

وبعد؛ فقلعه قد وضع عمل السيوطى فى أصول النحو؛ فإذا كان قد سبق فى ميدان التأليف فى علم أصول النحو من قبل ابن جنى والأنبارى إلا أن ذلك - كما يقرّر الدكتور الشكعة - لا يقلّ من جهود السيوطى؛ ذلك أن محاولاتهم كانت اكتشافية، ومن ثم لم تكن من الإفاضة والعمق والانفصاح بمثل ما فعل السيوطى، الذى نهج منهج الأصوليين وطبقه فى أكثر من كتاب وتمثّله فى أكثر من رسالة... وإذا كنا قد حجبنا عنه صفة مبدع علم أصول النحو، فإننا لا ننكر عليه أنه هو الذى شدّ صرحه بعد أن وضع سابقوه لبناته، وأرسى قواعده بعد أن كشف له الأولون موضع اللبنيان، وارتادوا الأرض ومهّدوا الطريق»^(٢١).

٢ - تأثيره في الخالفين

يُعدُّ كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) من أهم الكتب التي ألُفَّت في هذا العلم بعد نضوجه. وقد أفاد السيوطي من كل من سبقه، وأفاد من إمامه بطوم أخرى؛ فألَّف هذا الكتاب عظيم الفائدة والنفع، وظهر تأثيره في الخالفين؛ فقد طبع أكثر من مرة: فطبع في حيدر آباد سنة ١٣١٠هـ، وطبع أيضا عام ١٣٥٩هـ عن دار المعارف بحلب - سوريا، واعتنى بتصحيحها كل من عبد الرحمن يحيى اليماني، والشيخ الفاضل سعيد بن عبد الله العمودي، والشيخ الفاضل أحمد بن محمد اليمنى، وطبع عن جروس برس بتقديم وضبط وتصحيح وشرح وتعليق وفهرسة الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم سنة ١٩٨٨م، وفي دار القلم بدمشق مع شرح الدكتور الفاضل محمود فجال سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ... وغيرها.

وشرح حسب علمنا أربعة شروح، وهي (٢٢):

١ - «داعى الفلاح لمخبرات الاقتراح، لمحمد على بن محمد علان بن إبراهيم البكرى الصديقي الشافعي، المتوفى سنة ١٠٥٧، الذى أظهر إعجابه للسيوطي، وأكبره [كبارا] شديدا، ولم يخالفه فى معظم أقواله؛ فهو يقول عن السيوطي: إنه «محض لبان العربية حتى أخرج بحسن صليعه هذه الزيدة، فجعلها أصلا لما تفرّعت عنه وخرجت منه، وقد تدرك العناية الأخير فينال ما يجبر وصمة التأخير» (٢٣).

٢ - «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد بن الطيّب بن محمد الفاسي، المتوفى سنة ١١٧٠.

٣ - «شرح الاقتراح فى أصول النحو، للشيخ محمد صالح الغرفور الدمشقي، المتوفى سنة ١٤٠٧، لا يزال مخطوطاً عند أبنائه» (٢٤).

٤ - «الإصباح فى شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال، وقد طُبع فى دار القلم بدمشق سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، وقد أفاد ونقل عن شرحى الصديقي والفاسي.

ويظهر تأثير السيوطي أيضا فى أن كل محاولة تناولت أصول النحو بالدراسة أشارت إلى السيوطي، وأفادت منه واعتمدت على كتاب الاقتراح اعتمادا كبيرا، ومن ذلك: أصول

التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم، وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، وأصول النحو عند الأنباري لمحمد سالم، وغيرها كثير.

٣ - أهم النتائج :

من خلال ما سبق ؛ انتهت إلى بعض النتائج، التي يمكن بيان أهمها فيما يلي:

* بداية التفكير في أصول النحو كانت مرتبطة بظهور القياس النحوي، الذي نشأ مبكراً ونضج على يد ابن أبي إسحاق الحضرمي، وكان يقوم على المطرد من السماع؛ فكان قياساً استقرائياً ولم يكن قياساً شكلياً.

* كانت أصول النحو موجودة عند القدماء في صورة تطبيقية، مع وجود بعض الأقوال النظرية التي لا تُشكّل إلا إشارات موجزة لا علماً متكامل البنيان، كما أنها كانت بعيدة عن التأثير بأي مؤثرات أجنبية.

* يعدّ ابن جني أول من تناول أصول النحو - كعلم له أسسه - بالبحث والدراسة، وذلك في كتابه القيم «الخصائص».

* أبدى السيوطي احتراماً بالغاً بالنص القرآني بدليل ذكره أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وتخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية، وردّه على من يلحّون القراءة، وإن نقل في أحيان قليلة جداً تلحين بعض العلماء لبعض القراءات دون تعليق.

* استشهد السيوطي بالنص القرآني في جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، واستشهد بجميع أنواع القراءات: المتواتر منها والشاذ.

* نسب السيوطي كثيراً من القراءات إلى أصحابها، وصحّح نسبة بعض القراءات، وإن وجدت بعض القراءات التي لم ينسبها إلى قرّائها.

* كلام السيوطي النظري - تجاه الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية - يشعّر بأنه من المجيزين المقيدين، وأما كلامه التطبيقي فيتردد السيوطي فيه بين المنع والإجازة، وتكجلى مظاهر المنع في: تصريحه بتغيير الرواة لبعض الأحاديث أو

تصحيّهم لها، وتصريحه بتأويل بعض الأحاديث، ونصّه على الرواية بالمعنى. وأما مظاهر الإجازة فتبدو في: استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة في المستويات اللغوية المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية، وقد تأتي هذه الأحاديث منفردة في مجال الاستشهاد أو مع غيرها.

* احتج السيوطي بنثر العرب النصيح وحكمهم وأمثالهم في العديد من المسائل اللغوية، ويلاحظ على هذه الشواهد النثرية أنها كانت أقل من الشواهد الشعرية، كما أنها مقطوعة من سياق النص الذي قيلت فيه.

* ذكر السيوطي في كتبه النحوية المختلفة كثيراً من لهجات العرب، وكانت هذه اللهجات المذكورة تقع تحت قسمين: الأول: نسب فيه السيوطي اللهجة إلى أصحابها، والثاني: لم ينسبها إلى أصحابها وإنما اكتفى بمثل قوله: إنه لهجة ...

وقد احتج بهذه اللهجات في جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية، في العديد من الظواهر والمسائل.

* لم يستشهد السيوطي بأقوال المحدثين وإن علت درجتهم في العربية، وما أورده من شعر لهؤلاء؛ فمعظمه نقول لا تمكّل رأيه هو بل وردت على لسان من نقل عنهم، وكان يصدر هذه الأقوال بالتضعيف، كما أنه أهمل شرح عدد من أبيات المغنى لابن هشام؛ لأنها منسوبة لشعراء تجاوزوا نطاق عصر الاحتجاج...

وبذلك؛ فإن السيوطي لم يخرج عما أجمع عليه النحاة من الاحتجاج بأشعار الطبقات الثلاث الأولى: الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين؛ فمن الجاهليين: امرؤ القيس وزهير ابن أبي سلمى ... ومن المخضرمين: الحطيئة وليبيد بن ربيعة ... ومن الإسلاميين: جرير والغفرزدق ...

وقد استشهد السيوطي بشعر هذه الطبقات في جميع المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية، والنحوية.

* لا يُفرّق السيوطي بين النادر والشاذ والضرورة فكّلها عنده تعنى «الضرورة الشعرية»، وقد اختار جواز ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والسجع.

* لم يلتزم السيوطى بما وضعه النحاة عندما حدّدوا ست قبائل أخذوا عنها اللغة وخمس عشرة قبيلة لم يؤخذ عنها، وإذا نظرنا إلى قائمة القبائل تلك التى حدّدها الفارابى ونقلها عنه السيوطى وجدنا السيوطى قد خالفها تطبيقياً؛ فاستشهد بشعراء من ثقيف، وتغلب، وعبد القيس، وبكر، واليمن، وحاضرة الحجاز ... وغيرها.

فمن شعراء تلك القبائل التى قيل إنه لم يؤخذ عنها: أبو ذؤاد الإيادى، والأخطل، وعدى بن الرعلاء ... وغيرهم.

ومن شعراء الحواضر التى قيل إنه لم يؤخذ عنها: حسّان بن ثابت، وأمّية بن أبى الصلت، والمثقب العبدى، وذو الرمة ... وغيرهم.

* صرّح السيوطى نظرياً بعدم جواز الاحتجاج ببيت لا يُعرف قائله، أما موقفه التطبيقى من نسبة شواهد إلى أصحابها فكان يأخذ الأشكال الآتية:

١ - هناك شواهد لا ينسبها إلى شخص معيّن، وإنما ينسبها إلى القبيلة.

٢ - وهناك شواهد ينسبها إلى أشخاص بعينهم.

٣ - وهناك شواهد يُفهم منها أن السيوطى كان على بينة بقائل البيت.

٤ - وهناك شواهد نسبها المحقّقون إلى أصحابها.

٥ - وهناك شواهد لم ينسبها السيوطى إلى أصحابها، ونصّ محقّقو كتبه على أنها مجهولة القائل.

* تعدّدت الروايات فى بعض الأبيات الشعرية، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب: تغيير النحاة، وتغيير الرواة، وتغيير الشعراء.

وتغيير النحاة لبعض الأبيات الشعرية تجاوز لحدود عملهم، وتدخل مباشر منهم فى صلب المادة اللغوية.

* حظى الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كل من ابن جنى والسيوطى، وقد انتهى البحث إلى أن الإجماع ليس أصلاً تبنّى عليه القواعد، وإنما هو دليل على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليها؛ لأنه جاء من النحاة لا من النحو ولا من اللغة، فهو وصف للآراء الناتجة.

* مصطلحات الكثير والمطرود والغالب والنادر والقليل ... وغيرها تنفك إلى مصطلحين أساسيين، هما: الكثير والقليل؛ فالأصل والمطرود والغالب والكثير والأكثر والقاعدة والباب كلها بمعنى واحد هو الكثير، والقليل والأقل والشاذ والنادر ... وغيرها مما يشبهها كلها بمعنى واحد هو القليل.

وهذه المصطلحات ليس لها تحديد دقيق، كما أنه ليس هناك فاصل يفصل بين ما يعتبر كثيراً في الاستعمال، وما يحكم عليه بالقلة ..

* لا يقيس السيوطي على الشاذ أو النادر أو القليل؛ فالمعول عليه في القياس عنده هو الكثير المطرود الغالب، هذا الكثير هو الذي تبنى عليه القاعدة وتصدر عنه الأحكام. أما القليل النادر الشاذ: فلا يصحّ القياس عليه، ولا بناء القاعدة منه، ولا صدور الأحكام عنه.

* كان السيوطي يرى أن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ فالقاعدة لا بدّ أن تبنى على الدليل لا على الاحتمال.

* كان السيوطي لا يصحّح رأياً نحوياً إلا إذا عضّده السماع، وقد يجتمع السماع والقياس دليلاً على ما يريد.

* اعتنى السيوطي بالعلة وقد أورد في كتبه علا كثيرة، وكأن كل شيء عنده له علة، ولكل حكم سبب، وقد أفاد السيوطي فيما كتبه عن العلة ممن سبقوه وبخاصة: الزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والأنباري، وهذا راجع إلى اطلاعه على آثار السابقين، وإفادته من علم أصول الفقه.

* محاولة السيوطي ومن قبله من النحاة حمل أصول النحو على نمط أصول الفقه، وربط النحو بالفقه - قد أبعدتهم عن روح اللغة وطبيعتها، ويبدو ذلك في مبحث القياس بصفة خاصة وحديثهم عن: تعريفه، وأركانه، وتقسيمه إلى: قياس الأولى والأدون والمساوي، وكلامهم عن العلة، ومساالكها، وقوادحها، وغير ذلك من الأمور التي لا توجد لها ثمرة عملية، وهي بعيدة عن طبيعة اللغة وسماحتها ومرونتها.

* ذكر السيوطي أنواعاً أخرى من الأدلة، وهي: الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل في الشيء عينيّ، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم

النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بـ (الباقى)، وقد بين البحث مكانة هذه الأدلة من أصول النحو، وأنها فرعية ترجع إلى ثلاثة أصول هي: السماع، والقياس، والاستصحاب.

* اعتمد السيوطى على الاستدلال باستصحاب الحال، وكان اعتماده على مسائل الاستصحاب يقع تحت قسمين: الأول: مسائل نصّ فيها على الاستصحاب، والثانى: مسائل لم نصّ فيها على الاستصحاب (وإنما دار حول فكرة الأصل والفرع).

وقد بين البحث مكانة هذا الدليل من أدلة النحو، وأنه من الأدلة المعتبرة، وإن كان من أضعف الأدلة إذا جاء مع غيره من الأدلة، وهذا طبيعى؛ لأن الأدلة تتفاوت قوة وضعفاً.

* اهتم السيوطى بذكر كل أشكال التعارض الممكنة وليس تعارض الأدلة فحسب، مفيداً فى ذلك من موسوعيته وسعة اطلاعه، وقد بين البحث أن التعارض والترجيح عملية جدلية اجتهادية تكشف للعالم عن الدليل الراجح ويأتى تالياً للأصول النحوية، وليس أصلاً من أصول النحو؛ فهو أدخل فيما يُسمى بـ (الجدل فى النحو).

* قواعد التوجيه: هى عبارة عن الضوابط المنهجية التى وضعها النحاة والنزمو بها فى بناء الأحكام، وقد كثرت هذه القواعد عند السيوطى فى كتبه النحوية المختلفة، ولهذه القواعد وظيفة مهمة؛ فهى تأتى لتقرير توجيه، أو تعليله، أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له، وتظهر وظيفة كل قاعدة منها فى السياق الذى ذكرت فيه، وقد بينّا أنها من أصول النحو، وأن أصول النحو أعم وأشمل من قواعد التوجيه فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص، أى أن قواعد التوجيه تأتى بين قواعد النحو وأصوله.

* أخذ السيوطى منهج الفقهاء فى أصول الفقه وربّبه به أصول النحو، ويتميز عمله عن سابقه بأمرين: أحدهما: الكم؛ حيث استوفى كل مباحث أصول النحو بحيث لا تجد شيئاً ندّ عنه، والثانى: الكيف؛ حيث ربّب أصول النحو هذا الترتيب على نمط أصول الفقه.

* يُعدّ كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو أهم الكتب التى ألّفت فى هذا العلم بعد نضوجه، وقد ظهر تأثيره الواضح فى الخالفين.

وبعد، فهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها، ولا أدعى أن كل هذه النتائج مبتكرة أو جديدة لم أُنَقدَم إليها؛ فبعضها قد أشار إليه بعض الباحثين، لكن قيمة هذه النتائج وأهميتها تكمن في أنها قد اعتمدت على مجموعة من كتب السيوطي النحوية، التي أهمها: «معجم الهوامع»، و«شرح الألفية»، و«عقود الزيرجد»، و«الإتقان»، و«المطالع السعيدة»، و«حاشيته على تفسير البيضاوي»، هذا بالإضافة إلى كتبه النظرية وهي: «الاقتراح»، و«الأشباه والنظائر»، و«المزهر»؛ فكانت صورة دقيقة لأصول النحو عنده، وهذا ما يكسب هذه النتائج دقتها وقيمتها.

* * *

الهوامش :

* رُئِدَ البحث فيما سبق أن أصول النحو كانت موجودة عند القدماء في صورتها التطبيقية، وكانت توجد بعض الأقوال النظرية المتناثرة في ثنايا كلامهم.

ونذكرنا أن بداية التأليف في أصول النحو كانت عند (ابن جني) - بعد إخراج محاولة أبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو)؛ فهو كتاب في قواعد النحو الأساسية لا في أصول النحو بمعنى أدلته، وإن صم بعض الأشياء المتعلقة بأصول النحو.

جاء ابن جني وحاول أن يحذر حذر الفقهاء، وأن يقيم أصولاً للنحو على نمط أصول الفقه؛ لكن محاولته كان عليها بعض الملحوظات وهي:

١ - أنه أدخل أشياء كثيرة غير داخلة في مباحث علم أصول النحو، وإنما تداخلت فيه مباحث اللغة والنحو والاشتقاق... إلخ، وهذا ما يعنيه السيوطي بقوله: "... فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى... وفيه الغث والسمين.. (ينظر: الاقتراح/ ١٨) . فلم يخلص كتاب (الخصائص) لأصول النحو.

٢ - أنه لم يضع تعريفاً محدداً لأصول النحو.

٣ - أنه ناقص؛ فلم يستوعب كل مسائل أصول النحو، ولم يلم بكل المباحث.

٤ - عدم الترتيب والتنسيق والتنظيم، وهذا خطأ منهجي.

ثم جاء بعده الأنباري، فألف رسالتين هامتين هما: (لمع الأدلة)، و(الإغراب في جدل الإغراب)، وحاول حمل أصول النحو على أصول الفقه، وخلت محاولته من ملحوظتين من الأربعة السابقة وهما:

١ - أنه وضع تعريفاً لأصول النحو؛ فهي عنده أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملة وتفصيله (ينظر: لمع الأدلة/ ٨٠).

٢ - أن كتابه تناول موضوعات خلصت للنحو وأصوله.

بيد أن عمل الأنباري كان ناقصاً، وأيضاً لم يكن مرتباً.

وبذلك أصبحت الفرصة مهيأة أمام السيوطي (ت ٩١١هـ) من بعد الأنباري - حيث لا نجد من الناحية من قد عنى بالمباحث الأصولية العامة إلى أن نبغ ابن هشام (٧٦١هـ) (١) وألف كتابه (مغني اللبيب) وألحق بالجزء الثاني جملة كبيرة من القواعد العامة (ينظر: السيوطي النحوي لعبدان سليمان مرد/ ١٦٤).

(١) الاقتراح ص ١٧.

(٢) بيد أن محاولة الناحية فيحمل أصول النحو على نمط أصول الفقه وريط النحو بالفقه قد أبعدتهم عن روح اللغة وطبيعتها؛ فقد أسرفوا في الكلام عن بعض الأمور غير المناسبة للغة التي من طبيعتها السراحة وعدم التقييد، وبخاصة في مبحث القياس، وكلامهم عن تعريفه، وأركانته، وتقسيمه إلى قياس الأولى والأدون والسماري، وكلامهم عن السلة ومسالكها وقواعدها، وغير ذلك من الأمور التي لا توجد لها ثمرة عملية وهي بعيدة عن طبيعة اللغة وسماحتها ومرونتها.

ولحق فإن الدرس اللغوي لا يمكنه بحال الاستغناء عن القياس، ولا بد في كل لغة من القياس، لكن المعيب حقيقة هو محاولة اصطناع هذا القياس على غرار القياس الفقهي. وهو معيب من ناحيتين: إحداهما: أن القياس الفقهي - لا الفقه - يفترض أن اللغة ثابتة، وأنها عبارة عن قوالب غير متغيرة، وهذا يناقض فكرة كون اللغة نامية ومتطورة ولا تستقر على حال. والثانية: أنه قياس تعليمي لا فائدة منه ولا جدوى فيه في الوقوف على حقائق اللغة وقوانينها. وهناك أمثلة كثيرة لا واقع لها في اللغة كقولهم: كيف تبني من ضرب على فعل؟ وليس لهذا البناء ضرب - وجود في اللغة - ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص ٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) الاقتراح / ١٧.

(٤) الاقتراح / ١٧ - ١٩.

(٥) جلال الدين السيوطي د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الإسلامي ط ١ سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م ص ٣٤١.

(٦) جلال الدين السيوطي د. حمودة ٣٤٧ - ٣٥٤.

(٧) لمع الأدلة للأنباري ص ٨٠.

(٨) الاقتراح / ٢١.

(٩) الاقتراح / ٢٢.

(١٠) الاقتراح ص ١٣١، ١٣٢، أصول النحو للقياسية ص ٦٧٩، ٦٨٠.

(١١) الاقتراح ١٣٠، ١٣١ ومسألة أن معاذ بن مسلم الهراء قد وضع الصرف مسألة خلاقية .

(١٢) الاقتراح ٢٢ - ٢٤.

(١٣) الاقتراح ٢٢، ٢٣.

(١٤) الاقتراح ص ٢٤ يراجع الخصائص ٣٤/١ باب القول على اللغة ما هي.

(١٥) الاقتراح ص ٢٥ يراجع المزهري ١٤/١، ١٥، ٢٨/١، ٢٩.

(١٦) الخصائص ٤٨/١.

(١٧) الدراسات اللغوية عند العرب لمحمد حسين آل ياسين ص ٤٥٠، ٤٥١.

(١٨) يراجع الاقتراح من ص ٢١ - ٣٥.

(١٩) الاقتراح ص ٣٦.

(٢٠) الاقتراح ص ١١١، ١١٢.

(٢١) جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية د. الشكعة ص ١٦٠.

(٢٢) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢٣) تحقيق كتاب داعي الفلاح لمخبرات الاقتراح للسيوطي - إعداد سعد منصور عرفة رقم ١٥٥٥، ١، ٤١٥ د/ص ع. ت بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢٤) الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ٢٣٩.

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - ابن الأنبارى وجهوده فى النحو - د.جميل علوش - الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس سنة ١٩٨١م لاط.
- ٣ - ابن هشام حياته ومنهجه النحوى - د. عصام نور الدين - الشركة العالمية للكتاب ش م ل طباعة ونشر وتوزيع - ط١ سنة ١٩٨٩م.
- ٤ - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصغلى (ت ٥١٥هـ) - تحقيق د.أحمد محمد عبد الدايم - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٩٩م.
- ٥ - أبو البركات بن الأنبارى ودراساته النحوية للدكتور فاضل صالح السامرائى - مطبعة اليرموك - دار الرسالة للطباعة بغداد - ط١ سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ٦ - أبو على الفارسى حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره فى القراءات والنحو - د. عبد الفتاح شلبى - دار المطبوعات الحديثة - ط٣ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٧ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر المسمى «منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات» تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا (ت ١٧٠٥م) - حققه وقدم له د.شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٨ - الإتيقان فى علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) - مراجعة وتدقيق: سعد المنذرة - دار الفكر - بيروت - ط١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٩ - الاحتجاج بالشعر فى اللغة الواقع ودلالته - د.محمد حسن حسن جيل - دار الفكر العربى - لات.

- ١٠ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد بن عبد الله السيرافي - اعتنى بنشره وتهذيبه فريتس كرنكو - المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٣٦م - لاط.
- ١١ - أدب السبوطى دراسة نقدية - د. قرشى عباس دندراوى - دار المعارف لاط، لات رقم الإيداع ١٩٩٤/٧٨٦٠.
- ١٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة حقه محمد الذالى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ سنة ١٩٨٢م.
- ١٣ - كتاب الأزهية فى علم الحروف تأليف عليبن محمد النحوى الهروى - تح. عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م - لاط.
- ١٤ - أساس البلاغة لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري - دار صادر - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٥ - الاستدلال باستصحاب الحال د. يسرية محمد إبراهيم حسن الشافعى - مجلة الزهراء جامعة الأزهر - كلية الدراسات الإسلامية والعربية - فرع البنات بالقاهرة - العدد السادس عشر أول ذى القعدة سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٦ - الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية - مكاتبة بين بدر الدين الدماميلى (ت ٨٢٧هـ) وسراج الدين البلقينى (ت ٨٠٥هـ) دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوام - عالم الكتب - بيروت ط ١ سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٧ - الاستشهاد بالحديث فى اللغة للأستاذ محمد الخضر حسين - مجلة اللغة العربية الملكى بالقاهرة - ج ٣ سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م - طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٧م.
- ١٨ - الاستعمال بين الكثرة والقلّة وأثره فى القواعد النحوية والصرفية - رسالة دكتوراه - إعداد محمد موسى عبد النبى بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ١٩ - كتاب أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) - عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع العلمى العربى - مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق - لاط، لات.

- ٢٠ - الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط ١ سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- ٢١ - الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للدكتور محمد فجال - دار القلم - دمشق - ط ١ سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٢٢ - إصلاح المنطق لابن السكيت - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط ١ سنة ١٩٨٧م.
- ٢٣ - الأصمعيات للأصمعي تحقيق - أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ط ٥ لات.
- ٢٤ - أصول التشريع الإسلامي للأستاذ عليحسب الله - مطبعة العلوم - ط ١ سنة ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- ٢٥ - أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم - منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية. (١٣٩٢-١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).
- ٢٦ - الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة د. تمام حسان - دار الثقافة - المغرب ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٢٧ - أصول الفقه لمحمد زكريا البرديسي - مطبعة دار التأليف - ط ٢ سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.
- ٢٨ - أصول الفقه الإسلامي - الجزء الأول - في المقدمة التعريفية بالأصول وأدلة الأحكام وقواعد الاستنباط للأستاذ محمد مصطفى شلبي - دار النهضة العربية للطباعة والنشر سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٩ - أصول الفقه الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة - دار الفكر سنة ١٩٥٨م لا ط.
- ٣٠ - الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٣١ - أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة - دار العلوم العربية - بيروت - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ٣٢ - أصول النحو العربي د. محمود خير الحلواني - الناشر الأطلسي - ط٢ سنة ١٩٨٣ م.
- ٣٣ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث - د. محمد عيد - عالم الكتب - ط٧ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٣٤ - أصول النحو في الخصائص لابن جنى لمحمد إبراهيم خليفة - رسالة ماجستير بدار العلوم رقم ٣٦٧ سنة ١٩٨٢ م.
- ٣٥ - أصول النحو في كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجري - رسالة ماجستير لحسام أحمد قاسم سنة ١٩٩٦ م - بكلية الآداب - جامعة القاهرة.
- ٣٦ - أصول النحو في معاني القرآن للفراء - لمحمد عبد الفتاح العمراوي - رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٩٢ م رقم ٥٤٤.
- ٣٧ - أصول النحو القياسية دراسة ونقدًا لغريب عبد المجيد نافع المعيد بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر - رسالة دكتوراه سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ٣٨ - أصول النحو ومصادره ومعاجم اللغة لمحمد الزغبى - لاط، لات، رقم الإيداع ٩٤/٨٥٤٤.
- ٣٩ - الأصول النحوية عند الأنباري لمحمد سالم صالح سالم - رسالة ماجستير رقم ٥٨٦ بمكتبة كلية دار العلوم سنة ١٩٩٤ م.
- ٤٠ - كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبد الله الحسن بن أحمد المعروف بابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة - لاط، لات.
- ٤١ - إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٨٨هـ) - تح. د. زهير غازي زاهد - ط٣ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨ م.
- ٤٢ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - ط٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ م.
- ٤٣ - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو - رسالتان لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تح. سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧ م - لاط.

- ٤٤ - كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي - قدم له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم - جروس برس ط ١ سنة ١٩٨٨ م.
- ٤٥ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف للعلامة محمد بن مالك الأندلسي - مكتبة العلم والإيمان - لاط، لات.
- ٤٦ - كتاب الأمالي تأليف أبي علي بن إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي - مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - دار الجيل - بيروت - ط ٢ سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٤٧ - أمالي ابن الحاجب - تح. فخر سليمان قدارة - دار الجيل - بيروت - ودار عمان - ط ١ سنة ١٩٨٩ م.
- ٤٨ - أمالي ابن الشجري هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ) تح. ودراسة د. محمود الطناحي - الناشر مكتبة الخانجي - مطبعة المدني - ط ١ سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
- ٤٩ - أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشرif المرتضى علي بن الحسين العلوي ٤٣٦ هـ - تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ط ١ سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.
- ٥٠ - الإمام جلال الدين السيوطي سيرة مختصرة للدكتور عبد الإله نبهان - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧.
- ٥١ - الإمام جلال الدين السيوطي العالم الموسوعي للأستاذ بديع السيد اللحام - بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - العدد ٦٧.
- ٥٢ - الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع - دار القلم - دمشق - ط ١ سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- ٥٣ - الإنصاف مطبوع أسفل الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨ هـ) - لاط، لات.

- ٥٤ - الانتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م - لا ط.
- ٥٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي عبد الله محمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م - لا ط.
- ٥٦ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) - تحقيق مازن المبارك - دار النفائس ط٦ سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦.
- ٥٧ - البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر - د. أحمد مختار عمر - عالم الكتب - ط٦ سنة ١٩٨٨م.
- ٥٨ - البحر المحيط لأبي حيان: دراسة نحوية صرفية صوفية - رسالة دكتوراه - إعداد عبد اللطيف محمد الخطيب بكلية دار العلوم سنة ١٩٨١م رقم ٨٢٢.
- ٥٩ - بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس - حققها وكتب لها المقدمة والفهارس محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م - لا ط.
- ٦٠ - البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م - لا ط.
- ٦١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت - لا ط، لا ت.
- ٦٢ - تاريخ آداب اللغة العربية - لجورجي زيدان - طبعة جديدة راجعها وعلق عليها الدكتور شوقي صيف - دار الهلال - لا ط، لا ت.
- ٦٣ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للمحافظ أبي بكر بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - لا ط، لا ت.

- ٦٤ - التاريخ السياسى ومظاهر الحضارة فى الشرق الإسلامى زمن المماليك والعثمانيين - د. يسرى أحمد زيدان - دار النصر للنشر والتوزيع - ط ١ سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦٥ - تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى - د. على أبو المكارم - القاهرة الحديثة للطباعة - ط ١ سنة ١٣٩١/١٩٧١م.
- ٦٦ - التحدث بنعمة الله للسيوطى (ت ٩١١هـ) - تحقيق إليزابيث مارى ساريتين - مطبعة جامعة كمبردج سنة ١٩٧٢م.
- ٦٧ - تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى - تح. عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١، ١٩٨٦م.
- ٦٨ - كتاب التعريفات (تعريفات ومصطلحات لغوية وفقهية وفلسفية جمعت من أمهات الكتب الفلسفية والفقهية ورُتبت على حروف الهجاء من الألف إلى الياء مع فهرست للعلامة على ابن محمد الشريف الجرجانى - مكتبة لبنان - ساحة رياض الصلح - بيروت - ط ١ سنة ١٩٩٠م.
- ٦٩ - التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة استعمولوجية - د. جلال شمس الدين - توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية سنة ١٩٩٤م.
- ٧٠ - تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥هـ) - دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٧١ - تفسير البيضاوى المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام القاضى ناصر الدين أبى سعيد عبد الله أبى عمر بن محمد الشيرازى البيضاوى (ت ٧٩١) وبهامشه حاشية العلامة أبى الفضل القرشى الصديق الخطيب المشهور بالكازرونى - حققه وبيّن الأحاديث الموضوعية والضعيفة والإسرائيليات فيه الشيخ عبد القادر عرفات العشّا حسونة - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٧٢ - التقعيد النحوى بين السماع والقياس محمود عبد السلام أحمد شرف الدين - رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٦٨م رقم ٨٥.

- ٧٣ - تقويم الفكر النحوى د. على أبو المكارم - دار الثقافة - بيروت - لبنان - لاط، لات.
- ٧٤ - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعى - المكتبة الثقافية - بيروت - لاط سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٧٥ - التوايع وأحكامها من خلال حاشية السيوطى على البيضاوى والمسماء ب- نواهد الأبتكار وشواهد الأفكار مع تحقيق ودراسة الحاشية من الجزء الثانى - رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة - إعداد عادل جمعة عيد عياد - رقم ١٩٨٨ سنة ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٧٦ - التيسير فى القراءات السبع المشهورة وتوجيهها تأليف حسين أبو سليمان - دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - ط١ سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٧٧ - الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سَورة (ت ٢٧٩هـ) بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- ٧٨ - الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى - الريان للتراث - لات.
- ٧٩ - جلال الدين السيوطى للأستاذ محمد عبد المنعم خاطر - كتب إسلامية يصدرها المجلس الأعلى للفتوى الإسلامية - القاهرة - العدد التسعون - السنة الثامنة سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- ٨٠ - جلال الدين السيوطى عصره وحياته وآثاره وجهوده فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة - المكتب الإسلامى - بيروت - ط١ سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٨١ - جلال الدين السيوطى مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية د. مصطفى الشكعة - الدار المصرية اللبنانية - ط١ سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٨٢ - جلال الدين السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية د. عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط١ سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٨٣ - جلال الدين السيوطي وجهوده في اللغة - رسالة مقدمة من الطالب محمد الدسوقي الزغبى للحصول على درجة الماجستير في علم اللغة - القاهرة سنة ١٩٧٤م - من كلية الآداب جامعة عين شمس .

٨٤ - جمهرة الأمثال تأليف الشيخ الأديب أبي هلال العسكري - دار الجيل - بيروت - حققه وعلّق حواشيه ووضع فهرسه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - ط٢ سنة ١٩٨٨م .

٨٥ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ سنة ١٤٠٣هـ .

٨٦ - جمهرة اللغة لابن دريد - حققه وقدم له رمزي البعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت - ط١ سنة ١٩٨٧م .

٨٧ - الجنى الدانى في حروف المعانى - صنعة الحسن بن قاسم المرادى - تح. د. فخر الدين قببوة والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

٨٨ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى - شرح وتحقيق د. حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م - لا ط .

٨٩ - حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصى على شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ الإمام جمال الدين هشام الأنصارى - فيصل عيسى البابى الحلبي - دار إحياء الكتب العربية - لا ط ، لا ت .

٩٠ - حاشية الصبان على شرح الأشعرونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى الحلبي - لا ط ، لا ت .

٩١ - الحافظ جلال الدين السيوطى إمام المجتهدين والمجدين في عصره لعبد الحفيظ فرغلى القرنى - ضمن أعلام العرب - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م - لا ط .

٩٢ - الحال في حاشية السيوطى على تفسير البيضاوى والمسماء بـ «نواهد الأفكار وشوارد الأفكار» مع دراسة وتحقيق الجزء الأول من الآية ١١٤ من سورة النساء «لا خير في

- كثير من نجواهم ... وبداية الجزء الثاني من الآية ٦٤ من سورة يونس اللهم البشري ... وفي الآخرة - ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر سنة ١٤٤١هـ = سنة ١٩٩١م - إعداد: أحمد نجيب عبد الوهاب حسن رقم ١٩٩٢.
- ٩٣ - الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه - تح. وشرح د. عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط ٥ سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٩٤ - حجية القياس د. صلاح زيدان - دار الصحوة للنشر - ط ١ سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٩٥ - الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية - د. محمد ضارى حمادى - الجمهورية العراقية - اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى - ط ١ سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٩٦ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للحافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العلمية - عيسى البابى الحلبي وشركاه - ط ١ سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- ٩٧ - الحيوان للجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل ودار الفكر - بيروت - ط ١ سنة ١٩٨٨م.
- ٩٨ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تح. عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ط ٢ سنة ١٩٧٩م.
- ٩٩ - الخصائص صناعية أبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ) - تح. الشيخ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٣ سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ١٠٠ - الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه د. مهدي المخزومي - مطبعة الزهراء - بغداد سنة ١٩٦٠م - لا ط.
- ١٠١ - كتاب داعي الفلاح لمخبات الاقتراح لابن علان - تحقيق سعد منصور عرفة - رسالة بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر رقم ١٥٠٥٠٠٠٠ د/س ع - ت.
- ١٠٢ - دراسات فى علوم الحديث د. إسماعيل سالم - دار الثقافة العربية - ط ٣ - سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

- ١٠٣ - دراسة فى النحو الكوفى من خلال معانى القرآن للفراء - رسالة ماجستير من جامعة الفاتح - طرابلس - للمختار أحمد ديره - دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - ط١ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٠٤ - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - ط١ سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ١٠٥ - دراسات نحوية فى خصائص ابن جنى لأحمد سليمان ياقوت - دارالمعرفة الجامعية - الإسكندرية سنة ١٩٩٦م.
- ١٠٦ - الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطى - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ط٢ سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ١٠٧ - الدر المنثور فى التفسير بالمأثور وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن للإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ١٠٨ - دور النحو فى العلوم الشرعية جمال عبد العزيز أحمد - رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٨٩ رقم ٤٩٠.
- ١٠٩ - ديوان أبى الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسين آل ياسين - لا ناشر - ط١ سنة ١٩٨٢م.
- ١١٠ - ديوان أبى تمام بشرح الخطيب البريزى - تحقيق محمد عبده عزام - دار المعارف ط٥ - لات.
- ١١١ - ديوان أبى دؤاد الإيادى - نشر جوستاف جرونيان ضمن دراسات فى الأدب العربى - ترجمة إحسان عباس - منشورات مكتبة الحياة - بيروت - ط١ سنة ١٩٥٩م.
- ١١٢ - ديوان الأقيشر الأسدى - جمع وتحقيق خليل الديه - دار الكتاب العربى - بيروت ط١ سنة ١٩٩١م.
- ١١٣ - ديوان امرئ القيس (نخائر العرب ٢٤) تح. محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ط٥ - لات.

- ١١٤ - ديوان أمية ابن أبي الصلت - جمعه بشير يموت - بيروت - ط١ سنة ١٩٣٤م.
- ١١٥ - ديوان أوس بن حجر - تحقيق وشرح محمد يوسف نجم - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت - ط٣ سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ١١٦ - ديوان تميم بن مقبل - نخ - عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق سنة ١٩٦٢م.
- ١١٧ - ديوان الحطيئة: شرح أبي سعيد السكري - دار صادر - بيروت سنة ١٩٨١م - لا ط.
- ١١٨ - ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي دؤاد الإيادي - صنعة عبد العزيز الميمنى - الدار القومية للطباعة والنشر - لا ط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٥٠م) .
- ١١٩ - ديوان الخرنق بنت بدر: رواية أبي عمرو بن العلاء - تحقيق وشرح يسرى عبد الغنى عبد الله - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ سنة ١٩٩٠م.
- ١٢٠ - ديوان رؤبة بن العجاج - اعنتى بتصحيحه وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط٢ سنة ١٩٨٠م.
- ١٢١ - ديوان زهير بن أبي سلمى - دار صادر - بيروت - لا ط، لات (المقدمة لكريم البستاني) .
- ١٢٢ - ديوان سلامة بن جندل - تحقيق فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط٢ سنة ١٩٨٧م.
- ١٢٣ - ديوان الشريف الرضى بعناية محمد سليم البابايدى - طبعة الأدبية - بيروت سنة ١٩٦٧م - لا ط.
- ١٢٤ - ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت - لا ط، لات (المقدمة لكريم البستاني) .
- ١٢٥ - ديوان عباس بن مرداس - جمع وتحقيق يحيى الجبورى - نشر مديرية الثقافة العامة - في وزارة الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية سنة ١٩٦٨م - لا ط.

- ١٢٦ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق وشرح محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٥٧م - لا ط.
- ١٢٧ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تح. محمد جبار المعبيد - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد فى الجمهورية العراقية - سلسلة كتب التراث ٢ - لا ط، لا ت.
- ١٢٨ - ديوان الفرزدق - شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ على خريس - منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ١٢٩ - ديوان كثير عزة - تح. إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ط ١ سنة ١٩٧١م.
- ١٣٠ - ديوان كعب بن مالك - دراسة وتحقيق سامى مكى العانى - منشورات مكتبة النهضة - بغداد - ط ١ سنة ١٩٦٦م.
- ١٣١ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - دار صادر - بيروت - لا ط، لا ت.
- ١٣٢ - ديوان ليلى الأخيلية - جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية - دار الجمهورية بغداد - لا ط سنة ١٩٦٧م.
- ١٣٣ - ديوان مجنون ليلى - جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة - لا ط، لا ت.
- ١٣٤ - ديوان النابغة الذبباني تحقيق وشرح كرم البستاني - دار صادر - بيروت - لا ط، لا ت.
- ١٣٥ - كتاب الرد على اللحاة - تح. د. شوقي ضيف - القاهرة سنة ١٩٨٢م.
- ١٣٦ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى لأحمد بن عبد النور الملقى (ت ٧٠٢هـ) - تح. أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - لا ت.
- ١٣٧ - كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد - تح. د. شوقي ضيف - دار المعارف - ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ رقم الإيداع ٨١٣٢/١٩٨٨م.
- ١٣٨ - سر صناعة الإعراب تأليف أبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ) - دراسة وتحقيق د. حسن هندأوى - دار القلم - دمشق - ط ٢ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- ١٣٩ - كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين أحمد بن علي المقرئ - الجزء الأول والثاني حققهما المرحوم الأستاذ محمد مصطفى زيادة حتى نهاية سنة ٧٥٥هـ في ستة مجلدات، وبقية الكتاب: الجزءان الثالث والرابع حققهما د. سعيد عبد الفتاح عاشور في ستة مجلدات أخرى - مطبعة دار الكتب سنة ١٩٧٣م - لاط.
- ١٤٠ - سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي وذيل اللآلئ لأبي عبيدة البكري - تحقيق عبد العزيز الميمنى - دار الحديث - بيروت - ط٢ سنة ١٩٨٤م.
- ١٤١ - سنن أبي داود للإمام الحافظ المتقن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ) - دار الجيل - بيروت سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م - لاط.
- ١٤٢ - سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (ت ٢٧٥هـ) - صححه ورقمه وأخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - لاط، لات.
- ١٤٣ - سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني - بشرح الحافظ جلال الدين بحاشية الإمام السندی - دار الكتب العلمية - لاط، لات.
- ١٤٤ - سيبويه جامع النحو العربي د. فوزى مسعود - الهيئة المصرية للكتاب - سنة ١٩٨٦م - لاط.
- ١٤٥ - السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي - دراسة لحض شبهات مانعى الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي تأليف الدكتور محمود فجال - أضواء السلف - الرياض - ط٢ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ١٤٦ - السيوطي النحوى لعدنان محمد سليمان - رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ت رقم ٨٤٩ بمكتبة جامعة القاهرة.
- ١٤٧ - السيوطي وعلوم القرآن للأستاذ محمد يوسف الشرجي - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عدد ٦٧.

- ١٤٨ - الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي - مطبوعات جامعة الكويت سنة ١٩٧٢ م.
- ١٤٩ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق وشرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - ط٢٠ سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م.
- ١٥٠ - شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى - تح. عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر - مكتبة دار العروبة - القاهرة - لا ط، لات.
- ١٥١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - الحلبي - لا ط، لات.
- ١٥٢ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك فى النحو للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبى محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى - وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس زين الدين العليمى - فيصل عيسى البابى الحلبي - مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية - لا ط، لات.
- ١٥٣ - شرح ديوان أبى نواس: ضبط معانيه وشرحه وأكملها إيليا حاوى - الشركة العالمية للكتاب - بيروت - سنة ١٩٨٧ م - لا ط.
- ١٥٤ - شرح ديوان الأعشى - تحقيق لجنة الدراسات فى دار الكتاب اللبنانى بإشراف كامل سليمان - ط١ - لات.
- ١٥٥ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى - نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط٢ سنة ١٩٦٨ م.
- ١٥٦ - شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى «البهجة المرضية» - دراسة وتحقيق: على سعد الشينوى - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ط١ سنة ١٤٠٣هـ.
- ١٥٧ - شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبادى (ت٦٨٦هـ) مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأديب (ت١٠٩٣هـ) - حققها محمد نور الحسن،

محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر العربي - بيروت سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

١٥٨ - شرح شذور الذهب: في معرفة كلام العرب تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى (٧٠٨: ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - لاط، لات.

١٥٩ - شرح شواهد المغنى تأليف الإمام جلال الدين السيوطى - منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركى الشنقيطى - لاط، لات.

١٦٠ - شرح قطر الندى ويل الصدى تصنيف أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى - طبعة جديدة منقحة مذكاة بالفهارس - تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٦١ - شرح المعلقات السبع للإمام الأديب القاضى المحقق أبى عبد الله الحسين بن أحمد الحسين الزوزنى - روجعت وصححت على عدة نسخ صحيحة بمعرفة لجنة من الأدباء - مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر - لاط سنة ١٣٥٨هـ/١٩٣٨م.

١٦٢ - شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) - مكتبة المتنبى - القاهرة - لات، لاط.

١٦٣ - شرح مقامات جلال الدين السيوطى - تحقيق سمير محمود الدروى - مؤسسة الرسالة - ط ١ سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

١٦٤ - شعر إبراهيم بن هرمة القرشى - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٩٦٩م).

١٦٥ - شعر زياد الأعجم - جمع وتحقيق يوسف حسين بكار - دار المسيرة - ط ١ سنة ١٩٨٣م.

- ١٦٦ - شعر زيد الخيل الطائي صنعة الدكتور أحمد مختار البزرة - دار المأمون للتراث - ط١ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٦٧ - شعر عبدة بن الطبيب - تحقيق يحيى الجبورى - ساعدت جامعة بغداد على نشره - دار التربية - بغداد - ط١ سنة ١٩٧١م.
- ١٦٨ - شعر الكميت بن زيد الأسدى - جمع وتحقيق داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد - سنة ١٩٦٩م - لا ط.
- ١٦٩ - الصحابى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لأحمد بن فارس - الناشر المكتبة السلفية بالقاهرة - مطبعة المؤيد سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.
- ١٧٠ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) . وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادماً للكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي - لا ط، لات (تاريخ المقدمة) سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
- ١٧١ - صيغ الزيادة ومعانيها فى الحاشية مع دراسة وتحقيق للجزء الأول من حاشية نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار، للإمام السيوطى من قوله: «سيقول السفهاء من الناس ...» ورقة ٢٤٠ إلى قوله تعالى: «لا خير فى كثير من نجواهم ... نوله جهنم وساءت مصيرك» ورقة ٣٩٤ - ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر لعامر السعيد عبد ربه عبد الحميد - رقم ١٨٥٧ سنة ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ١٧٢ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى - منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت - لا ط، لات.
- ١٧٣ - ضوابط الرواية عند المحدثين - بحث مقدم لنيل درجة الماجستير - الصديق بشير نصير - السلسلة التراثية (٨) منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى - الجماهيرية الليبية - ط١ سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٢م.
- ١٧٤ - طبقات الشعراء لابن المعتز - تح. عبد الستار فراج - دار المعارف بمصر.

- ١٧٥ - الطبقات الصغرى لأبى المواهب عبد الوهاب الشعرانى - تحقيق عبد القادر أحمد عطا - الناشر مكتبة القاهرة - ط١ سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ١٧٦ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحى (ت٢٣١هـ) - قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر - مطبعة المدنى - لاط، لات.
- ١٧٧ - ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى - الدار المصرية اللبنانية - ط١ سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٧٨ - الظواهر اللغوية فيالتراث اللغوى - الجزء الأول الظواهر التركيبية د. على أبو المكارم - ط١ سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.
- ١٧٩ - عالم الأزهر: السيوطى وأثره فى الدراسات اللغوية - بحث للدكتور أمين محمد فاخر ألقاه فى الاحتفال بالعيد الألفى للأزهر - حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة - العدد الثانى سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٨٠ - العدد وكنانياته فى حاشية السيوطى على البيضاوى والمسمأة بـ «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار» مع دراسة وتحقيق القسم الثانى من الجزء الأول ويبدأ بالآية السادسة من سورة البقرة وهى قوله تعالى: «إن الذين كفروا سواء عليهم ...» وينتهى بالآية الحادية والأربعين بعد المائة وهى قوله تعالى: «تلك أمة قد خلت ...» رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية - بجامعة الأزهر بالقاهرة - لأحمد مهدى عبد ربه السيد - رقم ١٩٩٦ - سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٨١ - العربية دراسات فى اللغة والألّهجات ليوهان فك - ترجمة د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى بمصر.
- ١٨٢ - عصر السيوطى د. عبد المنعم ماجد بحث ضمن: (جلال الدين السيوطى) بحوث ألفت فى الندوة التى أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ٦-١٠ مارس سنة ١٩٧٦م.
- ١٨٣ - العصر المماليكى فى مصر والشام د. سعيد عبد الفتاح عاشور - مكتبة الأنجلو المصرية - ط٣ سنة ١٩٩٤م.

- ١٨٤ - عصور الاحتجاج في النحو العربي للباحث محمد إبراهيم مصطفى عبادة - ماجستير بدار العلوم رقم ١٨٢ .
- ١٨٥ - كتاب العقد الفريد تأليف أبي عمرو أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي - شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورَتَّبَ فهارسه أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - لاط سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م - الجزء السابع فهارس الكتاب وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، محمد رشاد عبد المطلب سنة ١٩٧٣هـ/١٩٩٣م .
- ١٨٦ - عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - حققه وقدم له د. سلمان القصاة - دار الجيل - بيروت سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م - لاط .
- ١٨٧ - علم اللغة العربية د. إبراهيم ضوة - دار الثقافة سنة ١٩٩٢م .
- ١٨٨ - علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) - تحقيق وشرح نور الدين عسّتر - دار الفكر سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م - لاط .
- ١٨٩ - علوم الحديث ومصطلحه د. صبحي الصالح - دار العلم للملايين - ط ١٨ سنة ١٩٩١م .
- ١٩٠ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ) - حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر - ط ٢ سنة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .
- ١٩١ - كتاب غريب الحديث تأليف الشيخ الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) - تحقيق حسين محمد شرف - الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- ١٩٢ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - حققه محب الدين الخطيب - قدّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة السلفية - القاهرة - دار الريان للتراث - ط ٣ سنة ١٤٠٧هـ .

- ١٩٣ - الفصول الخمسون لابن المعطى زين الدين أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربي (ت ٦٢٨هـ) - تح. ودراسة محمود محمد الطناحى - عيسى البابى الحلبي - مكتبة الإيمان سنة ١٣٩٦/١٩٧٦ م - لا ط.
- ١٩٤ - فقه اللغة د. على عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر - القاهرة - لا ت.
- ١٩٥ - فنون التقعيد وعلوم الألسنية لريمون طحان ودينز بيطار طحان - المكتبة الجامعية - دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة - ط ١ - لا ت.
- ١٩٦ - كتاب الفهرست للنديم أبو الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق المعروف بالوراق - تح. رضا - دار المعصرة - ط ٣، ١٩٨٨ م.
- ١٩٧ - فهرس مؤلفات السيوطى المطبوعة منسوقة على الحروف - صنعة عبد الإله نبهان - مجلة عالم الكتب مجلد ١٢ عدد (١) .
- ١٩٨ - فهرس مؤلفات السيوطى المنسوخ فى عام ٩٠٣هـ - دراسة وتحقيق د. يحيى محمود الساعاتى - منشور فى «مجلة عالم الكتب بالرياض» مع ١٢ عدد (٢) .
- ١٩٩ - فى أدلة النحود. عفاف حسانين - المكتبة الأكاديمية - ط ١، ١٩٩٦ م.
- ٢٠٠ - فى أصول العربية د. أحمد علم الدين الجندى - لا ط، لا ت.
- ٢٠١ - كتاب فى أصول اللغة - مجمع اللغة العربية - القاهرة - المطبعة الأميرية سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٩ م - ضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين.
- ٢٠٢ - فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى - مطبعة الجامعة السورية - ط ٢ سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧ م.
- ٢٠٣ - فى تاريخ الأدب الجاهلى د. على الجندى - مكتبة النصر - لا ت.
- ٢٠٤ - فى التركيب اللغوى د. أحمد علم الدين الجندى - مجلة اللغة العربية بالقاهرة عدد (٧١) جمادى الأولى سنة ١٤١٣هـ/نوفمبر ١٩٩٢ م.
- ٢٠٥ - فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح لابن الطيب الفاسى المغربى - دراسة وتحقيق رسالة للطلاب/ برهان محمد عبد القادر - كلية البنات - جامعة عين شمس رقم ٣٢٧٣، ٢، ١٨، ٤ ب م بالمكتبة القومية بعين شمس.

- ٢٠٦ - في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس - مطبعة لجنة البيان العربي - ط٢ سنة ١٩٥٢م.
- ٢٠٧ - القاموس المحيط للفيروزآبادي - العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٨١٧هـ) وبهامشه تعليقات وشرح - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- ٢٠٨ - القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها في العربية - د. محمد بدوي المختون - مجلة كلية اللغة العربية - العدد الثاني عشر - المملكة العربية السعودية - وزارة التعليم العالي - جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- قضايا الخلاف النحوي في همع الهوامع للسيوطي - رسالة دكتوراه من إعداد علي أحمد على الكبسي - مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة رقم ٤٧٣٩ بالمكتبة المركزية.
- ٢٠٩ - قضايا في تراثنا النقدي د. حسن طبل - مكتبة الزهراء سنة ١٩٩٥م - لاط.
- ٢١٠ - قضايا نحوية وصرفية محاضرات ألقاها الدكتور ناصر حسين على على طلبة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة بالجزائر للعام الدراسي سنة ١٤٠٦هـ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ١٩٨٧م - المطبعة التعاونية بدمشق.
- ٢١١ - قواعد التوجيه في النحو العربي - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - إعداد عبد الله أنور سيد أحمد الخولي سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- ٢١٢ - القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - ط١ سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٨٦م.
- ٢١٣ - القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج د. طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية - طبع ونشر وتوزيع سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٢١٤ - القياس في الشرع الإسلامي لابن تيمية وابن قيم الجوزية - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - لاط، لات.

- ٢١٥ - القياس في اللغة العربية - د. محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - ط ١ سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢١٦ - القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبى على الفارسي للدكتورة منى إلياس - دار الفكر - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢١٧ - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني لصابر بكر أبو السعود - رسالة رقم ١٤١٠ بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- ٢١٨ - كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - لات.
- ٢١٩ - الكشف عن حقائق التذليل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر الزمخشري - القاهرة لاط سنة ١٣٥٤هـ.
- ٢٢٠ - الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية لأبى البقاء الكفوى (ت ١٠٩٤هـ) - قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه د. عدنان درويش، محمد المصرى - مؤسسة الرسالة - ط ٢ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م - لاط.
- ٢٢١ - الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر على متممة الأجرومية تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيلى الشهير بالحطّاب - ويليه منحة المواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية تأليف عبد الله يحيى الشّعبي - دار الكتب - بيروت - لبنان سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م - لاط.
- ٢٢٢ - الكوكب الدرّى فى شرح طبّبة ابن الجزرى مختصر شرح الطيّبة للنويرى - تأليف محمد الصادق قمحاوى - مكتبة الكليات الأزهرية - ط ١ - لات.
- ٢٢٣ - الكوكب الدرّى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة للإمام جمال الدين الإسئوى (ت ٧٧٢هـ) - تحقيق الدكتور محمد حسن عوّاد - دار عمار للنشر والتوزيع - ط ١ سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٢٢٤ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين البخارى ومسلم فى صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - أعدّ

- فهارسه أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران - دار الحديث - القاهرة - ط ١
سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٢٢٥ - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - دراسة وتحقيق - رسالة مقدمة
انيل درجة الدكتوراه في الآداب من خليل بنيان الحسون - كلية الآداب - جامعة
القاهرة سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م - رقم ١٦٥٠ قاعة.
- ٢٢٦ - لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري بن منظور - طبعة جديدة محققة
ومشكولة شكلاً تاماً ومذكلة بفهارس مفصلة - تولى تحقيق لسان العرب نخبة من
العاملين بدار المعارف وهم الأساتذة: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله،
هاشم محمد الشاذلي - لا ط، لا ت.
- ٢٢٧ - اللغة بين المعيارية والوصفية - د. تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء سنة ١٤١٢/
١٩٩٢م.
- ٢٢٨ - لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د. محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق -
ط ١ سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٢٢٩ - لمع الأدلة في أصول النحو تأليف أبي البركات محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - قدم
له وعنى بتحقيقه مع الإغراب في جدل الإعراب الأستاذ سعيد الأفغاني - مطبعة
الجامعة السورية سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- ٢٣٠ - التلمع في أصول الفقه تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
الفيروزآبادي الشافعي (ت ٤٧٦هـ) - ط ٣ سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- ٢٣١ - اللهجات العربية في التراث د. أحمد علم الدين الجندى - الدار العربية للكتاب سنة
١٩٨٣م.
- ٢٣٢ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي - دار المعرفة الجامعية سنة
١٩٩٦م - لا ط.
- ٢٣٣ - المأثورات النثرية في المؤلفات النحوية في القرن الرابع الهجري: تصنيف وتحليل وتقويم
- رسالة دكتوراه إعداد محمد كمال مهدي الشيخ سنة ١٩٩٨م رقم ١١٦٢ بدار العلوم.

- ٢٣٤ - المبرد ولغة الشعر د. زهير غازي زاهد - مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا - العدد ١٣ سنة ١٩٩٦ م.
- ٢٣٥ - مجانس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب - شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر - ط ٥ سنة ١٩٨٧ م.
- ٢٣٦ - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت - لبنان - ط ٢ سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٢٣٧ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢-١٩٦٢) مجموعة القراءات العلمية أخرجها خلف الله ومحمد شوقي أمين القاهرة سنة ١٩٦٣ م.
- ٢٣٨ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى - بتح. على النجدى ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبى - الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للثنون الإسلامية - لجنة إحياء التراث - القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ.
- ٢٣٩ - المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازى - تحقيق طه جابر العلوانى - طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ط ١ سنة ١٣٩٩ هـ.
- ٢٤٠ - مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى - طبعة جديدة ومشكولة اعتنى بها الأستاذ يوسف الشيخ محمد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط ١ سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- ٢٤١ - مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير للطاهر أحمد الزاوى - الدار العربية للكتاب سنة ١٩٨٣ م.
- ٢٤٢ - مختصر سنن أبى داود للمنذرى ومعه معالم السنن، للخطابى - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى - دار المعرفة - بيروت - سنة ١٤٠٠ هـ.
- ٢٤٣ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لآين خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة - لاط، لات.

- ٢٤٤ - المختصر الوجيز في علوم الحديث د. محمد عجاج الخطيب - مؤسسة الرسالة - ط٥
سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٢٤٥ - المدارس النحوية د. شوقي ضيف - دار المعارف - ط٦ - لات.
- ٢٤٦ - المدارس النحوية أسطورة وواقع د. إبراهيم السامرائي - دار الفكر للنشر والتوزيع - ط١
سنة ١٩٨٧م.
- ٢٤٧ - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي د. محمود حسيني محمود - مؤسسة الرسالة
- دار عمار - ط١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- ٢٤٨ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي - دار الرائد
العربي - بيروت - ط٣ سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٢٤٩ - المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة - للدكتور
عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - ط٢ سنة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٢٥٠ - مراحل تطور الدرس النحوي للدكتور عبد الله بن حمد الخثران - دار المعرفة الجامعية
سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م - لا ط.
- ٢٥١ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها - للسيوطي - شرح وتعليق محمد جاد الرب، محمد أبو
الففضل إبراهيم، على محمد البجاوي - المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٨هـ/
١٩٨٧م.
- ٢٥٢ - المستدرك الثاني على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة - أعده الدكتور بدیع السيد
للحام ونشر في مجلة عالم الكتب - مج ١٤، ١٣هـ.
- ٢٥٣ - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر وللشعر د. محمد عيد - الناشر عالم الكتب
- دار الثقافة العربية سنة ١٩٨١م.
- ٢٥٤ - مصادر الإمام السيوطي في كتابه: «الأشباه والنظائر في النحو» وقيمتها التاريخية - د.
رمضان عبد التواب - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٣ مجلد (٧١) صفر سنة
١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- ٢٥٥ - مصادر اللغة د. عبد الحميد الشلقاني - الناشر عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - ط ١ سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٢٥٦ - المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية - لاط، لات.
- ٢٥٧ - معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زيادة للفراء (ت ٢٠٧هـ) بتحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية - ط ١ سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- ٢٥٨ - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٢١١هـ) - تح. عبد الجليل شلبي - بيروت - لبنان - لاط، لات.
- ٢٥٩ - المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن فقيبة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ سنة ١٩٨٤م.
- ٢٦٠ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) تأليف ياقوت الحموي الرومي - تحقيق إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - ط ١ سنة ١٩٩٣م.
- ٢٦١ - معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم للسيوطي - تح. عبد العزيز عز الدين السيروان، يوسف علي بديوي - دمشق - دار ابن هانئ - ط ١ سنة ١٩٨٨م.
- ٢٦٢ - المعجم الشامل للتراث المطبوع - جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية - القاهرة سنة ١٩٩٣م - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد المخطوطات العربية - أشرف على طباعة الكتاب وصحح تجاربه: فيصل عبد السلام الحفيان.
- ٢٦٣ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري - حققه وضبطه مصطفى السقا - عالم الكتب - بيروت - ط ٣ سنة ١٩٨٣م.
- ٢٦٤ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط ٣.
- ٢٦٥ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) - تح. محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت سنة ١٩٩٢م - لاط.

- ٢٦٦ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للظلمساني - تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٧ - كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) - تح. كاظم بحر المرجان - لات.
- ٢٦٨ - كتاب المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠: ٢٨٥هـ) - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م - لا ط.
- ٢٦٩ - مناقشات وتعليقات على فهرس مؤلفات السيوطي المطبوعة لمحمد خير رمضان يوسف - مجلة عالم الكتب مج ١٢ عدد ٣ سنة ١٤١٣هـ.
- ٢٧٠ - مناهل العرفان في علوم القرآن بقلم محمد عبد العظيم الزرقاني - عنيت بنشره مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر - ط ٢ لسنة ١٣٦١، ١٣٦٢هـ.
- ٢٧١ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري - تفصّل بقرائه بعد طبعه الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وأحمد محمد شاكر - دار زاهد - القدس - لا ط، لات.
- ٢٧٢ - المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - إدارة الثقافة العامة - ط ١ سنة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- ٢٧٣ - من قصايا الشعر في النقد العربي د. أحمد درويش - مكتبة النصر بالقاهرة - لات.
- ٢٧٤ - الموازنة بين أبي تمام والبحري تصنيف الإمام الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي البصري (ت ٣٧٠هـ) - تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العلمية - بيروت - لا ط، لات تاريخ المقدمة سنة ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.
- ٢٧٥ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري - رسالة دكتوراه لشعبان صلاح حسين سنة ١٩٧٨م رقم ٧٥٩ بكلية دار العلوم.
- ٢٧٦ - الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمرزباني أبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت ٣٨٤هـ) - تح. علي محمد

- البجاوى - ملقزم الطبع والنشر دار الفكر القاهرة - لا ط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٣٨٥هـ/١٩٩٥م).
- ٢٧٧ - الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس - صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي - كتاب الشعب - لا ط، لات.
- ٢٧٨ - النحو العربي شواهد ومقدماته د. أحمد ماهر البقرى - مؤسسة شباب الجامعة سنة ١٩٨٨م - لا ط.
- ٢٧٩ - النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها د. مازن المبارك - دار الفكر العربي - ط٢ سنة ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ٢٨٠ - النحو في إطاره الصحيح ليوسف الحمادى - الناشر مكتبة مصر - دار مصر للطباعة رقم الإيداع ٢٣٥٦/١٩٩٠م.
- ٢٨١ - نزهة الألباء في طبقات الأدياء لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - مطبعة المدنى - لا ط، لات.
- ٢٨٢ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى - دار المعارف - ط٢، لات.
- ٢٨٣ - النشر في القراءات العشر للحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى (ت ٨٣٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة حضرة صاحب الفضيلة على محمد الصباغ - لا ط، لات.
- ٢٨٤ - نظرات في الفقه ٢ - القياس بين مؤيديه ومعارضيه د. عمر سليمان الأشقر - دار النفائس - الأردن - ط٣ سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٢٨٥ - النكت على كتابى الكافية والشافية لابن الحاجب والألفية لابن مالك وكتابى شذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام تأليف جلال الدين السيوطى - دراسة وتحقيقاً ونقداً - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة - إعداد السيد محمد عبد المقصود درويش رقم ١٠٢٩.

- ٢٨٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) - تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت - لاط، لات (تاريخ المقدمة سنة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م).
- ٢٨٧ - معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق أحمد شمس الدين - منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط ١ سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

٥	إهداء
٧	المقدمة
٩	- موضوع البحث وأسباب اختياره
١٠	- الدراسات السابقة
١٢	- الصعاب التي واجهت الباحث وسائل التغلب عليها
١٣	- خطة البحث
١٧	- شكر وامتنان
١٩	* التمهيد :
	أولاً - السيوطى (عصره وحياته)
	ثانياً - أصول النحو قبل السيوطى
٢١	أولاً - السيوطى (عصره وحياته) :
٢١	(أ) عصره :
٢١	- من الناحية السياسية
٢١	- من الناحية الاقتصادية
٢١	- من الناحية الاجتماعية
٢١	- من الناحية الثقافية والعلمية
٢٢	(ب) حياته :
٢٢	- من هو ؟
٢٤	- شيوخه وشيخاته ؟

- ٢٥ رحلته ؟
- ٢٥ حياته العلمية ؟
- ٢٦ مؤلفاته ؟
- ٢٨ تلاميذه ؟
- ٢٨ وفاته ؟
- ٣٣ ثانيًا - أصول النحو قبل السيوطي :
- ٣٣ تحديد المصطلح ؟
- ٣٣ التفكير في أصول النحو ؟
- ٥١ * الفصل الأول - السماع :
- ٥٣ مفهوم السماع :
- ٥٤ مصادر السماع :
- ٥٤ أولاً - القرآن الكريم وقراءته :
- ٥٤ بين القراءات واللهجات ؟
- ٥٦ مظاهر اهتمام السيوطي بالقراءات القرآنية ؟
- ٥٦ ١ - عزو القراءات إلى أصحابها
- ٥٩ ٢ - الاستشهاد بالقراءات القرآنية في كل المستويات اللغوية :
- ٦٠ أولاً - استشهاد بالقرآن الكريم وقراءته في المستوى الصوتي
- ٦٣ ثانيًا - استشهاد بالقرآن الكريم وقراءته في المستوى الصرفي
- ٦٥ ثالثًا - استشهاد بالقرآن الكريم وقراءته في المستوى النحوي
- ٧١ احتجاجة بالقراءة الشاذة
- ٧٢ استشهاد بالقرآن الكريم وقراءته في العديد من الموضوعات اللغوية : ...
- ٧٣ استشهاد بالنصوص القرآنية على أمور بلاغية
- ٧٣ ٣ - رده على من يلحدون القراءة :
- ٧٣ تتبع الدعوى في المصادر السابقة :
- ٧٣ أولاً - الموقف النظري

٧٤ ثانياً - الموقف التطبيقي
٧٧ - موقف السيوطي
٧٨ ٤ - تخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية:
٧٩ - موقف آخر السيوطي:
٨٠ ثانياً - الحديث النبوي الشريف :
٨٠ - موقف السيوطي :
٨٠ (١) الموقف النظري :
٨١ (٢) الموقف التطبيقي :
٨١ - مظاهر المنع :
٨١ ١ - تصريحه بتغيير الرواة :
٨٣ ٢ - تصريحه بتأويل بعض الأحاديث :
٨٣ ٣ - حمله بعض الأحاديث على القلة أو الندرة :
٨٣ ٤ - تصريحه بالرواية بالمعنى ورواية الأعاجم والمولدين :
٨٤ ٥ - تصريحه بتصحيح الرواة :
٨٥ - إجازته الاستدلال بالأحاديث اللبوية الشريفة :
٨٥ أولاً - استشهاده بالحديث في المستوى الصوتي :
٨٦ ثانياً - استشهاده بالحديث في المستوى الصرفي :
٨٧ ثالثاً - استشهاده بالحديث في المستوى النحوي :
٩٥ ثالثاً - كلام العرب (الشعر والنثر) :
٩٥ ١ - الشعر :
٩٧ - نوعية الشعر المدروس :
٩٧ - أسس موقف النحاة من الشعراء :
٩٨ - نطق الاحتجاج :
٩٨ - أولاً - النطاق المكاني :
١٠٣ - ثانياً - النطاق الزماني :

- ١٠٤ - موقف النحاة من المولدين :
 ١٠٥ - أسباب الموقف :
 ١٠٧ - موقف السيوطى :
 ١١٣ - استشاده بشعراء الطبقات المعتمدة :
 ١١٤ أولاً - استشاده بالشعر فى المستوى الصوتى :
 ١١٦ ثانياً - استشاده بالشعر فى المستوى الصرفى :
 ١١٨ ثالثاً - استشاده بالشعر فى المستوى النحوى :
 ١٢٧ - قضايا تستوقف النظر :
 ١٢٧ أولاً - الاستشهاد بأنصاف الأبيات والأبيات المختزلة :
 ١٢٨ ثانياً - موقفه من نسبة شواهد :
 ١٣١ ثالثاً - تعدد الروايات (الشواهد ذات الوجوه المتعددة) :
 ١٣٦ رابعاً - الأبيات المصنوعة :
 ١٣٨ خامساً - الضرورة الشعرية :
 ١٤٢ ٢ - النشر :
 ١٤٣ (أ) اللهجات :
 ١٤٤ (١) أمثلة من اللهجات المنسوبة فى كتب السيوطى :
 ١٤٨ (١) أمثلة للهجات التى لم ينسبها السيوطى إلى أصحابها :
 ١٥٢ - الظواهر اللغوية اللهجية فى كتب السيوطى :
 ١٥٢ أولاً - الظواهر الصوتية :
 ١٥٥ ثانياً - الظواهر الصرفية :
 ١٥٧ ثالثاً - الظواهر النحوية :
 ١٥٧ رابعاً - الاستشهاد باللهجات على أمور لغوية :
 ١٥٨ - وصف السيوطى لبعض اللهجات :
 ١٦٠ (ب) أقوال العرب المأثورة، وحكمهم، وأمثالهم :
 ١٦٧ (ج) موقفه من الاحتجاج بكلام اللغات :

٢٤١	* الفصل الثانی : القياس
٢٤٣	- القياس فى اللغة والاصطلاح
٢٤٣	- القياس لغة
٢٤٣	- القياس اصطلاحاً
٢٤٦	- أهمية القياس والرد على من أنكره
٢٤٧	- بعض شبه ترد على منكوى القياس
٢٥٠	- أقسام القياس
٢٥١	- تقسيم السيوطى القياس باعتبار المقيس والمقيس عليه إلى أربعة أنواع :
٢٥١	الأول : حمل فرع على أصل
٢٥٢	الثانى : حمل أصل على فرع
٢٥٤	الثالث : حمل نظير على نظير :
٢٥٤	أ- النظير فى اللفظ :
٢٥٥	ب- النظير فى المعنى :
٢٥٦	ج- النظير فى اللفظ والمعنى معاً :
٢٥٦	الرابع : حمل ضد على ضد
٢٦١	- أركان القياس :
٢٦٢	١- المقيس عليه (الأصل) :
٢٦٢	- القياس على القليل :
٢٦٨	- القياس على الشاذ :
٢٧٠	٢- المقيس (الفرع) :
٢٧١	- موقف السيوطى من خلال الاطلاع على كتبه التطبيقية :
٢٨٠	٣- الحكم :
٢٨١	- اختلاف فى القياس على الأصل المختلف فى حكمه
٢٨٢	- اختلافهم فى إثبات الحكم فى محل النص
٢٨٢	- أقسام الحكم اللحوى

٢٨٩ جواز تعلّق الحكم بشيئين أو أكثر
٢٨٩ من شروط العلة أن تكون هى الموجبة للحكم فى المقيس عليه
٢٩٠ تعليل الحكم بعلتين
٢٩١ تعليل حكمين بعة واحدة
٢٩١ فى تعارض العال
٢٩٢ فى اجتماع ضدّين
٢٩٢ ٤ - العلة أو الجامع :
٢٩٣ - منزلة العلة النحوية
٢٩٨ - أمثلة ونماذج للعال عند السيوطى كما تبدو فى كتبه التطبيقية :
٣٣١ * فى العلة المرجبة والعة المجوزة
٣٣٣ * تخصيص العلة
٣٣٤ * التعليل بالعة القاصرة
٣٣٥ * العلة البسيطة والمركبة
٣٣٦ * التعليل بالأمر العدمية
٣٣٧ * فى دور العلة
٣٣٨ * مسائلك العلة
٣٣٨ (١) الإجماع
٣٣٨ (٢) النص
٣٣٩ (٣) الإيماء
٣٤٠ (٤) السبر والتقسيم
٣٤٢ (٥) المناسبة
٣٤٣ (٦) الشبهة
٣٤٤ (٧) الطرد
٣٤٤ (٨) إلغاء الفارق

٣٤٥	* قواعد العلة
٣٤٥	(١) النقض
٣٤٦	(٢) تخلف العكس
٣٤٧	(٣) عدم التأثير
٣٤٨	(٤) القول بالموجب
٣٤٩	(٥) فساد الاعتبار
٣٥١	(٦) فساد الوضع
٣٥١	(٧) المنع للعة
٣٥٢	(٨) المطالبة بتصحيح العلة
٣٥٢	(٩) المعارضة
٣٥٢	* فى السؤال والجواب وترتيب الأسئلة
٣٥٤	* مسألة فى التسلسل
٣٨٩	* الفصل الثالث :
٣٩١	أولاً - الإجماع
٤١٥	ثانياً - الاستصحاب
٤٤٥	ثالثاً - أدلة فرعية ملحقة بالأصول النحوية
٤٤٦	(١) الاستدلال بالعكس
٤٤٦	(٢) الاستدلال ببيان العلة
٤٤٧	(٣) الاستدلال بعدم الدليل فى الشىء على نفيه
٤٤٩	(٤) الاستدلال بالأصول
٤٥٠	(٥) الاستقراء
٤٥٢	(٦) الاستدلال بعدم النظر
٤٥٥	(٧) الاستحسان
٤٥٨	(٨) الدليل المسمى بـ «الباقي»

٤٨٣	* الفصل الرابع :
٤٨٥	أولاً - التعارض والترجيح
٤٨٥	(أ) فى اللغة
٤٨٥	(ب) فى الاصطلاح :
٤٨٥	١ - عند الأصوليين
٤٨٦	١ - عند النحاة
٤٨٧	- صور التعارض والترجيح
٤٨٧	١ - تعارض نقلين
٤٨٨	٢ - تعارض قياسين
٤٨٩	٣ - تعارض القياس والسمع
٤٨٩	٤ - تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال
٤٩٠	٥ - تعارض الاستصحاب مع دليل آخر
٤٩٠	٦ - تعارض مجمع عليه ومختلف فيه
٤٩٠	٧ - ترجيح لغة على أخرى
٤٩١	٨ - تعارض شذوذ ولغة ضعيفة
٤٩١	٩ - فى معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر
٤٩٢	١٠ - تعارض الأصل والغالب
٤٩٣	١١ - تعارض أصليين
٤٩٤	١٢ - تعارض قبيحين
٤٩٤	١٣ - تعارض المانع والمقتضى
٤٩٥	١٤ - القولان لعالم واحد
٤٩٦	١٥ - رجحان لغة قريش على غيرها
٤٩٨	١٦ - فى الترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين

٥٠١	ثانياً - قواعد التوجيه :
٥٠١	- مفهوم قواعد التوجيه وشروطها :
٥٠٢	- علاقة قواعد التوجيه بأصول النحو :
٥٠٣	- العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو :
٥٠٤	- وظيفة قواعد التوجيه :
٥٠٤	- مآخذ على قواعد التوجيه :
٥٠٥	- أمثلة لقواعد التوجيه :
		(أ) أمثلة لمسائل وظفت فيها قواعد التوجيه في السياق كما تبدوا في
٥٠٥	كتب السيوطي
٥١١	(ب) أمثلة لقواعد التوجيه خارج السياق (من خلال كتب السيوطي)
٥٤٥	* الخاتمة :
٥٤٧	١ - إضافات السيوطي في علم أصول النحو
٥٥٤	٢ - تأثيره في الخالفين
٥٥٥	٣ - أهم النتائج
٥٦٣	* المصادر والمراجع :
٥٩٣	* فهرس الموضوعات :
٦٠٣	* ملخص البحث باللغة الإنجليزية :

This thesis consist of a perfect, an Introduction, four chapters and a conclusion.

The preface points out the theme of this study, why it has been chosen, the methodology adopted in dealing with it, the previous scholarly on it, ad the main obstacles encontered while studying it.

The Introduction tackles tow main points: the first is about al-suyuti: his life and age; the second is about "Usul al-Nahw" before Suyuti.

The first chapter treats of "al-Sama": its definition and its three sources, which are: the Holy Quran, the tradition of the prophet (PBUH) and the oral tradition of the Arabs (whether poetry or prose). The attitude of al-Suyuti toward these three sources has been thoroughly examined.

The second chapter covers three points, i.e.: Consensus (al-Ijama), al-Istishab, and the secondary proofs connected with al Usul al-nahwiyyah.

The fourth chapter examines "al-Ta arud wa al Tarjih" as well as "The Rules of al-Tawjih".

Then comes the conclusion which points out originality of al-suyuti in the field of Usul al-Nahw, his impact on other scholars, and the main results of this study.

Synopsis

The fundamentals of Arabic Grammar (Usul al-Nahw) books into the overall proofs used by grammarians and the way in which are used.

Al-Suyuti, who died in 911A.H, was not the first to write on this subject. Ibn al-Sarraj, who died in 316A.H wrote a book entitled "Al-Usul Fi al-Nahw". But, as a matter of fact, this book is not concerned with the fundamentals of grammar, i.e., its overall proofs. but rather with its rules and issues.

Ibn Jinni (d.392A.H) wrote a book entitled "al-Khasis" which is considered the first book on Usul al-Nahw proper, although it included some points foreign to this subject, and also it is presented in an ordered manner.

After Ibn Jinni came al-anbari (d.577A.H) whose book "Iuma al-Adilla" on Usul al-Nahw made him, in the view of some scholars, the undisputed authority on this subject.

Then, with the coming of al-Suyuti, this subject reached an unprecedented level of perfection as manifested in this great book "al-Iqtirah fi Ilm Usul al-Nahw" Al suyuti also dealt with some points related to this subject in two other books entitled "al-Ashbah wa al-nadha ir fi al Nahw" and "al-Mozhir".

My thesis aims at presenting a price picture of Usul al-Nahw as explained by al-Suyuti, not only in this book "al-Iqtirah" which is manily concerned wiht theories but also in some of this other books are more concerned with practice.

USUL AL-Nahw
In the view of al-Suyuti
Between theory and practice
M. A. thesis

Presented by:
Isam Id fahmy Uhtman

1425 A. H. = 2005 A. D.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب : ٢٢٥ الرقم البريدى : ١١٧٩١ رمسيس

WWW.egyptianbook.org
E - mail : info@egyptianbook.org



بلغ التأليف فى أصول النحو الغاية عندما جاء السيوطى وذلك بكتابه الجليل «الاقتراح» فى علم أصول النحو فضلاً عن بعض المباحث المنثورة فى كتابيه الأشباه والنظائر فى النحو، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها، وبذلك أصبح علم أصول النحو محدد المعالم واضح الأسس.

هذا الكتاب هو محاولة تكوين صورة دقيقة لهذا العلم ليس من خلال ما كتبه السيوطى نظرياً فى «الاقتراح» فحسب، ولكن أيضاً من خلال بعض كتبه الأخرى التى أهمها: «المزهر» فى علوم اللغة وأنواعها، و«الأشباه والنظائر» فى النحو، و«همع الهوامع»، شرح جمع الجوامع، و«المطالع السعيدة»، شرح الفريدة، وشرح السيوطى على ألفية ابن مالك، وعقود الزيرجد فى إعراب مسند أحمد، وحاشية السيوطى على تفسير البيضاوى والإتقان فى علوم القرآن والنكت... وغير ذلك.

وقد حاولت الوقوف على آرائه الأصولية من خلال كتبه النحوية، ومعرفة إلى أى مدى أخذ بها أو عدل عنها.

